القضية الكردية
في الصراع الإقليمي والدولي

الأستاذ الدكتور اسماعيل محمد حصاف

أربيل

2018

الكتاب: القضية الكردية في الصراع الإقليمي والدولي

المؤلف: الأستاذ الدكتور إسماعيل محمد حصاف

التصميم: كوسرت جميل

سنة الطبع: 2018

العدد: (500) نسخة

بلد الطباعة: العراق ـ كوردستان – اربيل

الطبعة: الاولى

المطبعة: مطبعة جامعة صلاح الدين اربيل.

رقم الإيداع (620) لسنة 2018 في المديريّة العامّة للمكتبات العامّة.

الفهرست

الفصل الأول

المسألة الكردية

-المسألة الكردية وخيارات نحو حل عادل ونهائي

-سيفر- لوزان ضمانة لحق الامة الكردية في تقرير المصير

-الكرد ومشروع الشرق الأوسط الكبير – الجديد

-لابد من ثورة ثقافية في بنية العقل للقوميات التي تتحكم بكردستان

-نـحو تسخير جميع الطاقات لخدمة المشروع القومي الكردي(الإسلام السياسي في كردستان نموذجا)

-أوربا وكردستان ..نظرة الى الماضي وأخرى الى المستقبل

-ملاحظات أولية حول تصريحات السيد إسماعيل هنية المعادية للشعب الكـردي

-آذار قدر الكورد
-الثورة والثورة المضادة في العالم العربي (الدوافع والآفاق)

-ثورات الشعوب تهز عروش الإستبداد في الشرق الأوسط

-الإرهاب العالمي وإرهاب الدولة

-التجمع العربى لنصرة الكورد خطوة في الإتجاه الصحيح

-الدبلوماسية االكوردية الى أين ؟ (1- 2 - 3)
- السيد عوني فرسخ تحليك لايرقى الى المستوى المطلوب عليك قراءة التاريخ مجددا
-عزمي بشارة والكيل بمكيالين ما بين (الدعوة لإنشاء دولة فلسطين) والدعوة إلى إستعباد الكرد)
- نحو مهمة انجاز لغة كوردية موحدة
- مئة عام على سايكس – بيكو (العوامل والآفاق)

الفصل الثاني :

كردستان تركيا

1- تركيا والصراع في الشرقين: الأدنى و الأوسط (1)

-- مدخل

-إعلان الجمهورية

2- تركيا والصراع في الشرقين: الأدنى و الأوسط (2)

-العلاقات التركية – الصهيونية

-تركيا وسياسة الأحلاف العسكرية

3- تركيا والصراع في الشرقين: الأدنى و الأوسط (3)

4- المسألة الكردية في تركيا

5- تركيا المعاصرة والمسألة الكردية

6- المسألة الكـرديـــة في تركيا وإرهاب الدولـة

7- تركيا تقف على مفترق الطرق والمسألة الكردية هي الحكم

8- التهديدات التركية لكردستان الجنوبية الأسباب والدوافع الحقيقية (المخفية).

9- حـــذارى (أن أردوغان بصدد تطبيق خطة اتاتورك مع الكرد)

10- رؤية أكاديمية في المشروع التركي الخاص بحل المسألة الكردية في شمال كردستان

11- ساعتان مع العالم السوسيولوجي التركي إسماعيل بشكجي في هولير(كيف تعرف بشكجي على الشعب الكردي)

12- عزيز محمد رؤية شيوعي كردي في المسألة الكردية

13- رد هادئ على التصريحات الصحفية للوفد البرلماني التركي في كركوك

14- الحل السلمي للمسألة الكردية في تركيا هو الخيار الأفضل والوحيد

15- الإتفاقية الروسية – التركية بشأن وقف إطلاق النار في سوريا

16- الإستراتيجية التركية في المسألة الكردية (في ضوء لقاء أوغلو بالقادة الكرد السوريين)

17- تركيا واستراتيجية: الهجوم خير وسيلة للدفاع رهان فاشل

18- سياسة إدماج كردستان من كمال أتاتورك ...إلى رجب طيب أردوغان

19- من جرائم جندرمة الكمالية ضد الشعب الكردي

الفصل الثالث:

كردستان إيران

1- جمهورية كوردستان الدمقراطية في ذكراها الستون

2- كوردستان إيران في الذكرى الستون لقيام جمهورية مهاباد الديمقراطية (22 كانون الثاني - 16 كانون الأول / 1946)

3- إيران في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية والقضية الكردية

4- إسماعيل آغا شكاك (1875-1930)

5- د.عبدالرحمن قاسملو : الأكاديمي والسياسي (1930-1989)

الفصل الرابع

كردستان العراق

1- مصطفى البارزاني القائد والاسطورة

2- في الذكرى السادسة والآربعون لثورة أيلول التحررية

3- ضحت أمريكا بالكرد ثلاثة مرات خلال قرن كامل

4- التهديدات التركية لكردستان الجنوبية الأسباب والدوافع الحقيقية(المخفية)

5- إعلان دولة كردستان هو الرد الأمثل على غلاة الشوفينية العربية

6- التجربة الديمقراطية في كردستان العراق شعلة مضيئة في الشرقين الأوسط والأدنى

7- الأخ ســـروك مسعود بارزاني رئيس كردستان وزعيم الشعب الكوردي

8- ثلاثة قضـايا ملحة لاتتحمل التأجيل فـي كـردسـتان الجنـوبيـة

9- العراق(من سايكس ـ بيكو إلى ثورة 14 تموز 1958)

- ثورة 14 تموز 1958

-العراق أثناء فترة حكم قاسم (تموز 1958 ـ شباط 1963)

10- العراق الجديد: الجمهورية الثانية أمام مفترق الطرق ودور المثقف العربي

11- كردستان – العراق مابين الإتحاد الإختياري وحق الإنفصال (1)

12- كردستان – العراق مابين الإتحاد الإختياري وحق الإنفصال (2)

13- كردستان – العراق مابين الإتحاد الإختياري وحق الإنفصال (3)

14- الفدرالية الكردية ضمانة للديمقراطية لعموم العراق

15- منبر الجزيرة منبر لأصحاب آراء الإستعلآء القومي والديني (منبر للجهلة)

16- العلم العراقي :لايزال يمثل عقلية العهد البائد وضرورات التغيير

17- ماذا بعد الأول من شباط في هولير

18- كردستان العراق في الذكرى الأولى لمأساة هولير

19- كردستان العراق في الذكرى الثانية لفاجعة هولير (الأول من شباط 2004)

20- وحدة الحركة الكردية في الإنتخابات خطوة تاريخية نحو النصر والإستقلال

21- نجاح الإنتخابات في كـردستان ضمان للحرية والإستقرار وقفزة نحو حماية المنجزات وتطويرها

22- انتخاب ســروك بارزاني رئيسا لكردستان حــد فاصــل فــي التاريخ السياسي الكردي الحديث والمعاصر

23- مام جلال الطالباني أول رئيس كردي للعراق الحديث إرهاصا بميلاد عهد جديد فــي الشــرق الأوسط والعالم العربي

24- هل ترشيح الجعفري: هو القرار الأنسب للعراق الفيدرالي التعددي الديمقراطي الجديد

25- الجعفري إنحراف عن المسار: من موقع مقارعة الدكتاتورية إلى دكتاتور

26- رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يتأرجح مابين الدستور ومجالس الإسناد

27- حكومة كردستان نموذجا للدمقراطية والتعايش المشترك بين جميع المكونات الإتنية والمذهبية فـي الشــرقيـن الأوســط والأدنـــى

28- تقرير بيكر – هاملتون:عودة الى الحرب الباردة؟أم نهاية للإمبراطورية الأمريكية

29- بعد نصف قرن : الجامعة العربية في كـردسـتان

30- كركوك: نظرة الى الماضي ونظرتان الى المستقبل

31- كركوك تتفاءل بكابينت المالكي وتنتظر حلا جذريا عادلا لقضيتها وفقا للدستور

32- قضيـة كركـوك تدخـل عنـق الزجاجـة
33- زيارة الرئيس مـسـعود بارزانـي الأمـــرو ــ أوروبـيـــــة
34- المادة (140) في ضوء قيام الأقاليم في مناطق النزاع (المسالة الكردية مابين خياري الإتحاد والإنفصال)

35- الطريق الى ترسيخ الوحدة الوطنية يمر عبر تنفيذ بنود الدستور

36- الخلافات بين بغداد وأربيل (الأسباب والنتائج)

37- أول خطوة نحو الديمقراطية الحقيقية في العراق تكمن في تنفيذ المادة (140)

38- النظام الفدرالي التعددي في العراق ما بين النظرية والتطبيق

39- تعميق نهج الكردايتي هو الرد الافضل على مجزرة كر عزير

وسيبا شيخ خدر

40- العمليات الإرهابية الأخيرة في كردستان.. الأهداف والنتائج
41- المرحلة الراهنة ودور الأكاديميين والمثقفين العرب في العراق

42- ماهي المهام الإستراتيجية - المرحلية لكرد العراق في خضم الأحداث الساخنة في العالم العربي ؟
43- لماذا كردستان ؟
44- الحرب على كردستان: الأهداف والنتائج

الفصل الخامس

الصراع على الشرق الأوسط

- جنوب أفريقياورحيل الزعيم الأسطوري نيلسون مانديلا (وموقف شجاع دفاعا عن الكرد)

- إستقلال جنوب السودان خطوة نحو حل القضايا القومية المزمنة في العالم العربي

- الصراع على الشرقين الأوسط والأدنى في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية

-لقاء مع السياسي السوداني د. صادق المهدي رئيس حزب الأمة السوداني ورئيس الوزراء السابق ونظرته للمسألة الكردية

الفصل الأول:

المسألة الكردية

- **المسألة الكردية وخيارات نحو حل عادل ونهائي**
- **سيفر- لوزان ضمانة لحق الامة الكردية في تقرير المصير**
- **الكرد ومشروع الشرق الأوسط الكبير – الجديد**
- **لابد من ثورة ثقافية في بنية العقل للقوميات التي تتحكم بكردستان**
- **نحو تسخير جميع الطاقات لخدمة المشروع القومي الكردي (الإسلام السياسي في كردستان نموذجا)**
- **أوربا وكردستان ..نظرة الى الماضي وأخرى الى المستقبل**
- **ملاحظات أولية حول تصريحات السيد إسماعيل هنية المعادية للشعب الكردي**
- **آذار قدر الكرد**
- **الثورة والثورة المضادة في العالم العربي (الدوافع والآفاق)**
- **ثورات الشعوب تهز عروش الإستبداد في الشرق الأوسط**
- **الإرهاب العالمي وإرهاب الدولة**
- **التجمع العربى لنصرة الكرد خطوة في الإتجاه الصحيح**
- **الدبلوماسية االكردية الى أين ؟ (1- 2 - 3)**
- **السيد عوني فرسخ تحليك لايرقى الى المستوى المطلوب عليك قراءة التاريخ مجددا**
- **عزمي بشارة والكيل بمكيالين ما بين (الدعوة لإنشاء دولة فلسطين) و(الدعوة إلى إستعباد الكرد)**

- **نحو مهمة انجاز لغة كوردية موحدة**
- **مئة عام على سايكس – بيكو (العوامل والآفاق)**

مقدمة لابد منها

يضم الكتاب بين دفتيه عشرات الموضوعات والقضايا الإستراتيجية – السياسية المختلفة،كان المؤلف نشرها في الفترة ما بين عامي 2000 و 2018 في الصحافة والمواقع الإلكترونية المختلفة، تناولها المؤلف من واقع الحدث السياسي - التاريخي خلال مراحل عدة حديثة ومعاصرة مبرزا مواقف ورؤى

شتى إقليمية ودولية من القضية الكردية، ومن ضمنها مواقف الدول الكبرى وخاصة الموقفين الأمريكي والروسي.

وفي هذه الكتابات الإستراتيجية يعالج المؤلف موضوعات فائقة الأهمية تطرح نفسها بإلحاح تخص المسألة الكردية، مستمدا مادته من الأحداث السياسية الساخنة والوقائع التاريخية التى حدثت خلال الفترة الزمنية المشارة أعلاه. وبالتالي فإن هذه الكتابات أقرب في عرضها إلى الإسلوب السردي في طرح الحقائق التاريخية، وفق المنهج التقييمي والتحليل السياسي في إطار الصراع الدائم بين القوى المتصارعة على كردستان.

والكتاب يلقي الضوء على قضايا ومحاور إستراتيجية تعكس المواقف العنصرية والشوفينية لحكومات الدول المقسمة لكردستان وسياسة الدول الإمبريالية الهادفة إلى زعزعة الإستقرار في المنطقة بغية السيطرة على مواقعها الإستراتيجية ومكامن ثرواتها. ويفضح الكتاب ظواهر وسياسات القوميات السائدة والتعصب القومي التى تضر جميع شعوب الشرقين الأوسط والأدنى. وبالتالي يهدف هذا العمل إلى إبراز موقع كردستان في الصراع الإقليمي والدولي ومحاولة أرشفة تلك الوقائع التاريخية إسهاما في حفظ الذاكرة الكردية ومادة قد تكون مفيدة للمهتمين بالمسألة الكردية من النواحي الثقافية والسياسية والأكاديمية.

وتشغل مكانا كبيرا في الكتاب موضوعات تفضح سياسات حكومات الدول المقسمة لكردستان وخاصة تركيا وإيران وبغداد، لأن الموقف السوري من المسألة الكردية يتم معالجته في عمل مستقل. وقد أثبت حكام هذه الدول عن عجزهم لمواجهة التحديات الحقيقية وحل القضايا السياسية المزمنة تاريخيا، فالسلم والإستقرار سوف لن يعم الشرقين الأوسط والأدنى وغرب آسيا دون حل القضية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا. ناهيك عن أن شعوب هذه الدول (الأتراك والفرس والعرب) لن تنال حريتها الكاملة مادامت تضطهد شعبا آخر أصيل يعيش على أرضه التاريخي.

يتكون الكتاب من خمسة فصول.خصص الفصل الأول للمسألة الكردية بشكل عام يطرح فيه خيارات حل القضية الكردية وتعقيداتها التي تمس أربع دول شرق أدنى- أوسطية وثلاثة شعوب رئيسة في المنطقة. ويعد الكرد من أكبر القوميات في المنطقة والعالم المحرومة حتى الآن من حقوقها القومية وخاصة حقها في تقرير المصير. فالمسألة الكردية تخص منطقة الشرقين الأوسط والأدنى الساخنتين و اللتين تعانيان من ضغوطات دولية، وأن حلها ستساعد إلى حدكبير على إزالة هذه الضغوطات وتخفيفها وإزالة أسباب التوتر. وتبقى معاهدة سيفر ضمانة دولية أقرت في التاريخ الحديث بحق الامة الكردية في تقرير مصيرها وان جميع الاطراف الموقعة عليها ملزمة بها قانوناً ويمكن للأمة الكردية العودة اليها كمادة دولية نقلت مسؤولياتها إلى هيئة الامم المتحدة كوريثة لعصبة الأمم. ويعطي الكتاب إهتماما بمكانة كردستان في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير وضرورة تسخير الطاقات نحو المشروع القومي.

يتناول الفصل الثاني كردستان تركيا، مسلطا الضؤ فيه على دور تركيا في الشرقين الأوسط والأدنى والعلاقات التركية – الإسرائيلية، وسياسة الأحلاف والموقف التركي المناهض لحركة التحرر الكردية.

وفي الفصل الثالث يتطرق الكتاب إلى كردستان إيران منذ سقوط جمهورية كردستان وتطور الأحداث في إيران بعد الحرب العالمية الثانية وصولا إلى إغتيال د.عبدالرحمان قاسملو في فيينا وموضوعات أخرى.

وكرس الفصل الرابع لكردستان العراق ويحتوي على العديد من الموضوعات منها دور مصطفى البارزاني في قيادة الحركة التحررية الكردية، والمواقف الأمريكية تجاه الكرد، ومستقبل كردستان العراق ما بين الإتحاد الإختياري وحق الإنفصال ومواقف حكام بغداد الجدد من أمثال إبراهيم الجعفري ونوري المالكي والعبادي وغيرهم تجاه شعب كردستان، إضافة إلى موضوعات إستراتيجية كردية وخاصة قضية كركوك.

وخصص الفصل الأخير - الخامس لموضوعات تخص الصراع على الشرق الأوسط، وهنا يتم الحديث عن نلسون منديلا وموقفه من القضية الكردية

وإستقلال جنوب السودان كنموذج لحل قومي في العالم العربي ورأي رئيس وزراء السودان سابقا ورئيس حزب الأمة د. صادق المهدي وغيرها.

لاشك هناك تكرار بعض الأفكار والنصوص في الكتاب وهو أمر طبيعي لأن المقالات نشرت في فترات متباعدة نسبيا، وكان هدف المؤلف هو طرح القضية القومية الكردية والرد على الأفكار والمواقف الخاطئة من الحكومات والشخصيات الإعتبارية، وبما أن الموضوعات كانت تصب في إتجاه إستراتيجي واحد وهو تبيان عدالة القضية الكردية، فكثيرا ما تكررت الأفكار ذاتها وهي لا تضر بالعمل بقدر ما هي إعادة، وفي الإعادة إفادة.

الكتاب لايخلو من أخطاء وهفوات، فقد آليتُ نشر الموضوعات كما نشرت في حينها دون تغيير.

د.إسماعيل حصاف

هولير في 4 أيلول 2018

المسألة الكردية

تعتبر المسألة الكردية إحدى أهم المسائل القومية إطلاقا في العالم المعاصر والتى تفرض نفسها بإلحاح بهدف إيجاد حل ديمقراطي عادل لها. وتكمن أهمية هذه القضية في حجمها بالذات تاريخيا وبشريا وكذلك من الناحية الجيو-بوليتيكية. ويعد الكرد من أكبر القوميات في المنطقة والعالم المحرومة حتى الآن من حقوقها القومية وخاصة حقها في تقرير المصير. ويتعلق الأمر بمصير(40) مليون كردي مجزأ بين عدة كيانات سياسية في الشرقين الأوسط والأدنى. وهذا يعني أن الشعب الكردي يحتل المرتبة الثالثة بعدد سكانه بين شعوب المنطقة، وهذا الرقم أكبر بكثير من سكان دول متعددة ممثلة في الأمم المتحدة. أن المستشرق السوفياتي (في حينه) المختص بالمسألة الكردية البروفسور ميخائيل سيميونوفيج لازاريف يشير بأن ثلثين من دول العالم يملك مساحة أقل من مساحة كردستان. وهذه العملية تؤدي بنا الى إستنتاج آخر مشابه وهي أن مساحة كردستان تزيد على مساحة ست دول من دول أمريكا اللاتينية مجتمعة وهي غواتيمالا وهوندوراس وكوبا ونيكاراغوا وسلفادور وجامايكا، إذ تبلغ مساحة كوردستان 530 ألف كم2.

أن القضية الكردية التي تعود جذورها السياسية المعاصرة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حين تفككت الدولة العثمانية وقيام الدول الإستعمارية بتوزيع ولاياتها وفق مصالحها، تحولت إلى مشكلة كبيرة تدور حولها الصراع إقليميا ودوليا، إذ أن كردستان تعتبر نقطة إلتقاء المصالح الدولية والإقليمية بسبب موقعها الجيوبوليتيكي. بالإضافة إلى تعقيد المسألة الكردية التي تمس أربع دول شرق أدنى- أوسطية وثلاثة شعوب كبيرة هي: العرب والترك والفرس، ناهيك عن التدخلات الدولية والإقليمية في هذه المسألة ومحاولة كل طرف إستخدام القضية الكردية كورقة ضغط على الطرف الآخر.

يكاد يتفق جميع المؤرخين، بإستثناء الشوفينيين منهم، على أن الشعب الكردي هو أحد أقدم شعوب الشرقين الأوسط والأدنى القديمة، حيث أطلق المؤرخون القدامى منذ العصور القديمة على بلاد الأكراد (ميزوبوتاميا) حيث عاشت شعوب أخرى أيضا.

ويعود تاريخ الشعب الكردي الى حوالي 4000 سنة قبل الميلاد، يقول العلامة محمد أمين زكي في كتابه تاريخ الدول والإمارات الكردية " أن كردستان هي الموطن للسلالة البشرية الثانية وموضع إنتشارها إلى جهات أخرى، حسب الحادثات التاريخية، كان يسكنه في فجر التاريخ شعوب جبال

زاغروس وتتألف من شعوب (لولو) وكوتي – جوتي، خالدي – كالدي وسوبارو – هوري.
ففي سنة 621 ق.م شهدت المنطقة قيام إمبراطورية ميديا الكردية التي اتسمت بالتقدم والتطور والإزدهار، فقد تنعمت شعوب المنطقة أثناء حكمها بالأمان والخير. وقد استمدت هذه الإمبراطورية فكرها من الفلسفة الزرادشتية الكردية، هذه الفلسفة المتقدمة بالنسبة لعصرها التي كانت تقر بوجود إلاهين، إله الخير وإله الشر، وبأن إله الخير لامحال سينتصر.
وإحتلت المرأة كشريحة إجتماعية مهمة مكانة متميزة في فلسفة زرادشت. وأن مايميز هذه الفلسفة من جهة أخرى إعتمادها على الجماهير الشعبية، وبذلك فهي أول نظرية في التاريخ تقر بالدور الطليعي للجماهير، ومن هنا كانت الإمبراطورية الميدية جماهيرية بطبيعتها. كما شهدت المنطقة قيام ممالك ودول كردية متعددة كالمملكة الكوتية والسبارتية والميتانية وغيرها.

وتطرق المؤرخ الأغريقي ((كزينفون)) في مؤلفه أثناء عبوره كردستان بأن جيشه قد تقهقر عام 401 ق.م على يد الكاردوخيين أجداد الكرد بسبب مالقيه منهم من شجاعة ومقاومة عنيفة في جبال أنتي طوروس والتي تسمى الآن كردستان المركزية، أثناء عبور ((العشرة آلاف)) حدود كردستان نحو اليونان. ومما يؤيد عراقة الشعب الكردي تبني اسم كردوس من قبل ((هوميروس)) في((إلياذته)).

دخل الكرد الإسلام في القرن السابع الميلادي بيد أنهم لم يفقدوا إستقلالهم، فالدولة المروانية الكردية حكمت زهاء قرن من الزمن وكانت تمتد من بحيرة وان حتى أورفة. وقد تفانى الأمير أحمد بن مروان مؤسس الإمارة المروانية في الدفاع عن سلطة الخلفاء وقاوم نفود غلمان الترك. كما وتصدى الكرد للقائد المغولي هولاكوخان في القرن الثالث عشر عندما جاء لغزو غرب آسيا سنة 1252م وكانت مهمته هي القضاء على الكرد. وقد استطاع الكرد قتل (20) ألف جندي مغولي أمام قلعة أربيل (هولير) في أشهر موقعة أنتصر فيها الكرد على أعدائهم المغول وتصدت كردستان أكثرمن مرة لموجات الغزو التتاري المغولي وقاومت بعد ذلك تيمورلينك سنة 1400م.
وعندما توجهت أنظار العثمانيين نحو الشرق بعد وصولهم الى أسوار فيينا، كانت كردستان تشكل الحلقة الأولى في هذا المجال. وقد إصطدمت على أرضها الدولتان العثمانية الفتية والفارسية الهرمة وكان الإنتصار للأولى على الثانية في معركة جالديران عام 1514م التي سببت في تقسيم كردستان لأول

مرة بين قوتين تتصارعان تحت راية الإسلام .

وتعود بدايات ظهور المسألة الكردية كقضية سياسية إلى هذا التقسيم، إذ عقدت الإمبراطورية العثمانية السنية والصفوية الفارسية الشيعية عام 1639م إتفاقية "زهاب " لتجزئة كردستان الى قسمين نتيجة الحروب والصراعات بينهما .

ولكن وبالرغم من هذا فإن كردستان شهدت حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر قيام عشرات الإمارات الكردية المستقلة نذكر منها:إمارة بابان القوية، إمارة سوران، إمارة بهدينان، إمارة أردلان، إمارة بوتان، إمارة برادوست، إمارة بتليس...الخ، إلا أن جميع هذه الإمارات فقدت نفوذها السياسي والعسكري في الربع الأول من القرن التاسع عشر، فجاء الرد بقيام ثورات وإنتفاضات مستمرة طوال القرنين التاسع عشر والعشرين تدعوا إلى الإستقلال وإلى توحيد كردستان ومن هذه الثورات والإنتفاضات نذكر :

- ففي سنة 1806م إندلعت في مدينة السليمانية ثورة قاد غمارها عبدالرحمن باشا البابانى.
- في سنة 1812 إندلعت في نفس المدينة ثورة قادها إحمد باشا البابانى .
- في سنة 1820م قام الكرد في منطقة زازا بثورة ضد العثمانيين .
- وبين أعوام 1829 -1839 م إندلعت ثورات في مناطق هكاري وراوندوز وطور عابدين .
- سنة 1830 قامت ثورة سنجار (شنكال).
- 1834 قاد الأميرشريف خان ثورة في منطقة (بدليس).
- ثورة بدرخان التي طالبت بتشكيل دولة كردية مستقلة. 1843 - 1842
- 1853- 1856 ثورة هكاري وبوتان بقيادة يزدان شير قمعت بمساعدة روسيا القيصرية.
- إنتفاضة ديرسم 1877- 1878.

- 1880- 1881 إندلعت في شمدينان ثورة عارمة قادها الشيخ عبيدالله النهري. 1912-1913 قامت حركة بدليس يقودها الشيخ سليم والشيخ شهاب الدين النقشبندي.

- 1917 الثورة الكردية العارمة ردا على معاهدة سايكس بيكو بتقسيم كردستان.

- 1918-1919 شكل الشيخ محمود برزنجي الحفيد حكومة كوردستان في السليمانية .

- ثورة الشيخ سعيد بيران ذهب ضحيتها الألوف من الكرد عام 1925 .

- 1921-1924 ثورة قادها الثائر الكردي إسماعيل آغا الشكاك, سحقت بقسوة على يد الشاه.

- 1922-1924 ثورة شيخ محمود الحفيد أقمعت بيد القوات البريطانية.

- 1930- 1927 إنتفاضة آكري داغ (آرارات) قادها الجنرال إحسان نوري باشا.

- 1932 إنتفاضة بارزان قادها الشيخ أحمد بارزاني.

- 1937 إنتفاضة ديرسم قادها سيد رضا.

- إنتفاضات بارزان 1943 – 1945.

- 1946 قيام جمهورية كردستان الديمقراطية التي قمعت بعد أن عاشت حوالي عام من قبل قوات الشاه وبدعم قوات الأنكلو - الأميركية .

- 1961-1975 ثورة أيلول قادها مصطفى بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وهي أطول وأكبر وأقوى ثورة كردية يشهدها العالم المعاصر .

- 1976 تجديد الثورة الكردية بعد إتفاقية السادس من آذار 1975 حيث ضحى نظام صدام حسين بالجزر الثلاث: طنب الكبرى وطمب الصغرى وجزيرة أبو موسى لإيران مقابل تعاون كل من العراق

وإيران وبرعاية أمريكية على تصفية وخنق الحركة التحررية الكردية .

- الإنتفاضة الشعبية العارمة في كردستان العراق 1991 على أثر حرب الخليج الثانية.

- ثورة آب 1984 بقيادة حزب العمال الكردستاني وقائدها عبد الله اوجلان (يقبع الآن في السجون التركية بجزيرة إيمرالي). وكانت تهدف إلى انهاء حكم الإستعمارالتركي في كردستان الشمالية وتشكيل دولة كردية مستقلة. وهكذا فإن المسألة الكردية شكلت أهمية بالغة في الساحة الدبلوماسية الدولية خلال قرنين من الزمن.

أما التقسيم الثاني فجاء عقب إنهيار الإمبراطورية العثمانية، وأول ضربة تلقتها كردستان خلال الحرب كانت من قبل إتفاقية سايكس - بيكو الإستعمارية عام 1916م التي بموجبها قسمت الأراضي الكردية العثمانية على ثلاثة أجزاء ضمت إلى تركيا والعراق وسوريا بالإضافة الى القسم الذي بقي تحت النفوذ الإيراني في مراحل تاريخية سابقة. ومن هذا الشتات والتمزيق كانت بذور القضية الكردية وبدأت الرحلة الشاقة لشعب متمزق يبحث عن لم شتاته ويبحث عن وطنه الذي تحول الى اشلاء.

دعي الوفد الكردي الى باريس للمشاركة في تسوية الصلح حول تحديد مصير المنطقة بعد سقوط الدولة العثمانية. فما كان من الجمعيات السياسية الكردية والزعماء والأمراء الكرد إلا أن أختاروا الجنرال إحسان شريف باشا ممثلا عنهم، وقد إستطاع الوفد الكردي طرح المسألة الكردية أمام مؤتمر الحلفاء وإدراج القضية الكردية في معاهدة سيفر الدولية بتاريخ 10 آب 1920 التي أقرت بحقوق الشعب الكردي القومية، فقد نصت البنود 62 - 63 – 64 من هذه المعاهدة بين تركيا ودول التحالف على إقامة كيان قومي كردي، فقد ورد في البند 62 مايلي :"يتم إيفاد لجنة دولية إلى مدينة القسطنطينية مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل عضو منها إحدى الدول الثلاث إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وذلك في غضون ستة أشهر من تاريخ تنفيذ معاهدة الإستقلال الذاتي هذه بشأن المناطق التي يقيم فيها العنصر الكردي الكائنة شرق الفرات وقبل الحد الجنوبي لأرمينيا كما يمكن تحديدها فيما بعد، ويجري الحد التركي مع سوريا والعراق طبقا للوصف المبين في النصفين الثاني والثالث من الفقرة الثانية من البند رقم 27، أما في حالة عدم

الإتفاق على أي موضوع فإنه يحال بمعرفة أعضاء اللجنة كل منهم الى حكومته، ويجب أن يشمل هذا المشروع الضمانات الكافية لحماية الكلدان والآشوريين والأقليات الأخرى جنسا ودينا في داخل هذه المناطق. ولهذا الغرض ستعاين لجنة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والعجم والكرد الأماكن لتفحص وتقرر التصحيحات وإذا رؤي أنه يجب إجراؤها على حدود تركيا إذ أنه بناء على نصوص هذه المعاهدة ينطبق الحد المذكور مع حد العجم . ووفق البند (63) تتعهد الحكومة العثمانية إبتداء من اليوم بأن تقبل وتنفذ قرارات كل من لجنتي القومسيون المذكورتين في البند رقم 62 خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التبليغ الذي ستعلن به . وتقول المادة (64) إذا قدم في ميعاد سنة إبتداء من تاريخ هذه المعاهدة الشعب الكردي المقيم في المناطق المعنية بالبند رقم (62) طلبا الى عصبة الأمم موضحا بأن غالبية سكان هذه المناطق يطلبون الإستقلال عن تركية، ورأت عصبة الأمم قدرتهم على الإستقلال أوصت بذلك فإن تركيا تتعهد بقبول توصية العصبة بشأن إستقلالهم وتتنازل تركيا عن جميع حقوقها وإمتيازاتها في هذه المناطق - وستكون تفصيلات هذا التنازل موضوع إتفاق خاص يعقد بين أهم دول الحلفاء وبين تركيا - ففي حالة حصول التنازل وعندما يحصل لاترفع أية معارضة من قبل دول الحلفاء المذكورة نحو إتحاد الكرد المقيمين في جزء من أراضي كردستان الداخلية الى اليوم في ولاية الموصل اتحادا بمحض إرادتهم مع الحكومة الكردية المستقلة .

وعندما نشب الصراع على الموصل بين تركيا وبريطانيا ومطالبة الأولى بضم الموصل، تناول مؤتمر لوزان 24 تموز 1923 هذه المسألة، وعلى أثرها قرر مجلس عصبة الأمم تشكيل لجنة دولية حوال النزاع على الموصل في 30 أيلول 1924، وقد ورد في التقرير النهائي للجنة التحقيق المذكورة :(ليس الأكراد عربا ولا أتراكا ولافرسا ...).

وحقيقة فإن بريطانيا العظمى كانت قد وضعت نصب أعينها إقامة دولة كردية في الشرق الأوسط تحميها بريطانيا اثناء إنعقاد إتفاقية سيفر 1920، ليساعدهم ذلك على دفع نفوذهم (أي البريطانيين) شمالا الى المنطقة الإستراتيجية التي تكون الحدود مع القوقاز، يضاف الى ذلك أن تأييد الكرد كان يمكن أن يتخذ وسيلة للضغط على تركيا الكمالية المعارضة وعلى إيران والعراق خاصة مع إكتشاف النفط في كردستان كمادة حيوية في الإهتمامات الدولية. وقد أكدت الفكرة البريطانية بتأسيس دولة كردية

ماجاءت في وثائق الأرشيف البريطاني في الهند .
إلا أن بنود معاهدة سيفر التي إنعقدت تحت المظلة البريطانية ضربت عرض الحائط وأستبدلت بها، إتفاقية لوزان 1923 التي تجاهلت الحقوق القومية الكردية. إذ أن بريطانيا بدلت موقفها من القضية الكردية لعدة إعتبارات، فمن جهة أدركت بريطانية أن قيام دولة كردية قد تقع تحت النفوذ السوفياتي، الأمر الذي قد يؤدي الى الإخلال بتوازن القوى في الشرق الأوسط لصالح الدولة السوفياتية الشيوعية. وقد كان هذا الرأي يتفق مع السياسة البريطانية الهادفة الى التأثير على العراق وكسب الرأي العام العربي بمختلف الإمتيازات السياسية. إذ أختارت بريطانية إتباع سياسة ميالة للعرب، بالتأكيد وجدت من الصعب عليها أن تشجع في الوقت نفسه الخطط التي يكون من شأنها تضييق الرقعة التي تخضع لحكم العرب، ولهذا السبب بدلت موقفها من القضية الكردية. كما أخذت بريطانيا بعين الإعتبار مسألة الإعتماد على تركيا كحليف إمبريالي في مواجهة الثورة البلشفية في روسيا .

بإنتهاء الحرب العالمية الثانية، شهدت الحركة التحررية الوطنية الكردية تطورا جديدا، فقد أسس المثقفون والسياسيون الكرد تنظيمات وأحزاب سياسية عصرية، تطالب بحق تقرير المصير للشعب الكردي. وتحولت كردستان العراق إلى نواة للحركة القومية الكردية وإلى قلعة لعموم القوى الديمقراطية في الشرقين الأوسط والأدنى .
فعندما استلم الجنرال عبد الكريم قاسم السلطة في بغداد في تموز 1958، ناشد الزعيم الكردي مصطفى بارزاني بالعودة من منفاه في موسكو الذي لبى الدعوة وعاد عن طريق تشيكوسلوفاكيا. وبعد أن حل ضيفا على الزعيم المصري جمال عبد الناصر في القاهرة، غادرها متوجها إلى العراق، حيث إستقبل في بغداد كقائد ومناضل وطني بارز. لقد إستوعب قاسم حجم الحركة الكردية جيدا، إذ نص البند الثالث من الدستور العراقي بأن ((العرب والكرد شركاء في هذا البلد)).

وأتخذت المسألة الكردية طابعا دوليا وتحولت إلى قضية ساخنة في الشرقين الأوسط والأدنى خلال الحرب الباردة بين القطبين المتناحرين، على أثر تراجع عبد الكريم قاسم عن مبادئ ثورة 14 تموز بضغط من الرجعية و البرجوازية القومية العربية المدعومة أساسا من الإستعمار والمرتبطة بدوائر الأحلاف الإمبريالية وعلى رأسها حلف بغداد . وعندما

أصبحت الحركة الكردية قوة فعلية في أواسط السبعينات وشكلت خطرا على المصالح الإستعمارية وعلى الحكومات الرجعية العميلة، نسجت خيوط إتفاقية الجزائر الرجعية الموجهة ضد جميع الحركات والقوى الثورية واليسارية في المنطقة وفي مقدمتها ضد الحركة التحررية الكردية.

إزدادت أهمية كردستان خاصة خلال حربي الخليج الأولى والثانية، حيث صدر القرار رقم 688 بتاريخ 1991/4/5 عن هيئة الأمم المتحدة وتم تحديد منطقتين للحظر إستفاد الكرد من المنطقة الشمالية (كردستان). وفي مناطق الحكم الذاتي لكردستان العراق أجريت لأول مرة أول إنتخابات لإختيار المجلس الوطني (البرلمان) لكردستان العراق وذلك في 19 آذار 1992 حيث عقد البرلمان الجديد أول اجتماع له في 1992/6/4 وبعد ذلك بشهر تم تشكيل مجلس وزراء كردستان الذي روعى فيه التشكيل النوعي والفئوي لجميع الأحزاب والقوى السياسية العاملة خاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني وممثلي الأقليات القومية .

في العقدالأخير من القرن العشرين شهدت القضية الكردية تحولات هامة بحكم المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية وتتحول المسألة الكردية إلى قضية دولية ساخنة خاصة بعد حرب الخليج الثانية ومشكلة تهدد الإستقرار والأمن العالمي في المنطقة .. فقد استخدم النظام في بغداد الأسلحة الكيماوية ضد مدينة حلبجة الكردية في آذار 1988 وتحولت المدينة الشهيدة خلال دقائق إلى أنقاض . ووضعت المنطقة الكردية تحت حماية المظلة الدولية ووفق الشرعية الدولية ووجد الكرد في ذلك فرصة لحمايتهم من الإبادة الجماعية، لاسيما وأنه بالأمس القريب نظمت الحكومة العراقية حملة الأنفال سيئة الصيت التي استمرت خلال عامي 1987 و1988 والتي أزيل في وقتها من الوجود ما مجموعه 4200 قرية كردية .

ومن هنا فإن حل القضية الكردية في المنطقة سيضع حدا للصراعات الموجودة بين الدول المقسمة لكردستان، ومسؤولية تقع على عاتق جميع شعوب المنطقة صاحبة المصلحة الحقيقية في الأمن والأستقرار، لأن الصراع يدور على كردستان مما يعطيه طابعا استعماريا يتمحور حول توسيع دائرة مناطق النفوذ وتقوية مواقعها الإقليمية، والحل الأمثل لهكذا صراعات هو إعادة الحق إلى أهله الحقيقيين وإيجاد حل مناسب في هذه المسألة المزمنة وإن غض الطرف وتجاهل القضية الكردية قد تسبب

مستقبلا في توسيع دائرة الحرب لكونها تخص دول متعددة إقليميا ودوليا وقد تجلب لمنطقة الشرق الأوسط عواقب وخيمة، فالمسألة الكردية تخص منطقة الشرقين الأوسط والأدنى الساخنتين واللتين تعانيان من ضغوطات دولية، وأن حلها ستساعد الى حد كبير على إزالة هذه الضغوطات وتخفيفها وإزالة أسباب التوتر سيما وأن القنبلة الكردية قابلة للإنفجار في كل لحظة ومن أطراف مختلفة .

بات ضروريا أن يولي شعوب المنطقة والقوى الدمقراطية والمجتمع الدولي إهتماما كافيا بالقضية الكردية وبالأخص في ظل التطورات المستجدة على الساحة الدولية نحو إقامة نظام دولي جديد وإيجاد حلول سلمية للقضايا والنزاعات الإقليمية. إذ أن بقاء المسألة الكردية دون حل تؤثر سلبيا على تطور جميع مجالات الحياة الإجتماعية وتشكل مصدر توتر وتهديد في المنطقة تستخدم كورقة ضغط من قبل الآخرين لتمرير سياساتها وتحقيق مصالحها. إن هذه القضية التي تبحث عن حل لها منذ أمد بعيد تحتاج الى وضع حلول نهائية لها وذلك بمنح الشعب الكردي حقه في تقرير المصير إسوة ببقية شعوب المنطقة وإلا فإن شعوب الشرقين الأوسط والأدنى سوف لن تنعم بالرخاء والإستقرار مادام هناك شعب جار مضطهد، مكبل، مهضوم الحقوق والعالم يدخل القرن الواحد والعشرون.

إن المسألة الكردية ليست بمسألة عابرة مصطنعة كما يحلو للبعض، بل أنها قضية تمتد جذورها الى عمق التاريخ وتحولت الى مشكلة دولية صرفة لها وزنها في تغيير موازين القوى العالمية، لاسيما أن الشعب الكردي لعب أدوارا تاريخية مختلفة وساهم بفعالية في تحرير شعوب المنطقة وفي الدفاع عنها من الغزاة على مر التاريخ، فقد حكمت الأسرة الأيوبية الكردية المنطقة وتركت بصماتها على التطورات التاريخية السياسية. وهناك الكثير من الأسماء اللامعة الكردية فإلى جانب صلاح الدين وشقيقه الملك العادل، أنجبت الأمة الكردية كريم خان زندي مؤسس الإمارة الزندية في إيران الذي عاش في النصف الأخير من القرن الثامن عشر كما أنجبت كثيرين من كبار المؤرخين والأدباء والقادة أمثال إبن الأثير من الجزيرة وأبي الفداء الشهير ملك حماه الأيوبي الذي إشتهر كمؤرخ وعالم جغرافي . وكذلك المؤرخ الكبير إدريس البدليسى وإبن خلكان والدينوري وإبن الأزرق والفارقي والحلاج والعقاد ومحمود تيمور والبارودي وقاسم أمين وأحمد شوقي والإمام محمد عبده والزهاوي ومحمد علي الكبير ويوسف

العظمة بطل معركة ميسلون وإبراهيم هنانو وغيرهم الكثيرون ناهيك عن الأسر الكثيرة التي لعبت دورا أوكانت لها وزنا كآل مردم في دمشق وآل مرعب في عكار وآل الفضل في النبطية وآل القاوقجي في طرابلس وآل الترك البروتيين وآل سيفا وآل جنبلاط (جان بولات) وغيرهم.

وأذا كانت القضية الكردية تحظى بتأييد كثير من الشخصيات التقدمية وتنال الدعم من كثير من الحركات الثورية والدمقراطية في المنطقة والعالم، فإن الواجب يدعو الشعب العربي الوقوف الى جانب كفاح الشعب الكردي لنيل حقوقه القومية والدمقراطية المشروعة.

وبات من الضروري ان تفكر القيادات السياسية الكردية في العمل من أجل إنجاز وتكوين ممثليات ومكاتب ناطقة بإسمها وفق برنامج مدروس يعبر عن روح المرحلة بهدف التصعيد من تدويل القضية الكردية وترتيب البيت الكردي ووضع برنامج عمل يتضمن التكتيك والإستراتيجية.

المسألة الكردية وخيارات نحو حل عادل ونهائي

مدخل

مرت عشر سنوات[1] بالتمام والكمال على كتابة هذا الموضوع. ولاشك أن العالم قد شهد خلال هذه الفترة تطورات مختلفة وبالأخص على صعيد القضية الكردية، سواء فيما يتعلق بالأمور التي جرت في كردستان أو تلك التي حدثت في المحافل والمؤتمرات الدولية والبرلمانات الأوروبية ومؤتمر الحوار العربي – الكردي وإهتمام قسم لا بأس به من المثقفين العرب بالقضية الكردية وما شهدته ساحة كردستان العراق من تطورات إيجابية ملموسة خلال هذه الفترة ....من هنا فإن القارئ سيلاحظ بأن الحدود الزمنية داخل هذه الأسطر تتوقف فقط عند بداية التسعينات أي عند تاريخ كتابة المقالة.

تعتبر المسألة الكردية من أعقد المسائل القومية إطلاقا التي تواجه العالم المعاصر، ويعد الكرد من أكبر القوميات في المنطقة والعالم المحرومة حتى

---

[1] - هذا الموضوع تم كتابته في بداية تسعينات القرن الماضي ونشر عام 2001.

الآن من حقوقها القومية وخاصة حقها في تقرير المصير. ويتعلق الأمر بمصير أكثر من (30)[1] مليون كردي موزعون بين عدة كيانات سياسية في الشرق الأوسط، وقعوا فريسة للقهر والذل. وهذا يعني أن الشعب الكردي يحتل المرتبة الثالثة بعدد سكانه بين شعوب المنطقة، وهذا الرقم أكبر بكثير من سكان دول متعددة ممثلة في الأمم المتحدة.أن المستشرق السوفياتي المختص بالمسألة الكردية البرفيسور ميخائيل سيميونوفيج لازاريف يشير بأن ثلثين من دول العالم يملك مساحة أقل من مساحة كردستان [2]، وهذه العملية تؤدي بنا إلى إستنتاج آخر مشابه وهي أن مساحة كردستان تزيد على مساحة ست دول من دول أمريكا اللاتينية مجتمعة وهي: غواتيمالا، هوندوراس، كوبا، نيكاراغوا، سلفادور وجامايكا.

أن القضية الكردية هي قضية سياسية عادلة لشعب مضطهد ومغلوب على أمره، تاريخه حافل بالثورات وصراع مستمر مع الجغرافيا، ساهم بفعالية في بناء وتقدم الحضارة الإنسانية وشكل ولايزال عنصرا مهما في الشرقين الأوسط والأدنى ويلعب دورا متميزا في مستقبل هذه المنطقة الحساسة من العالم والتي يرتبط أمنها وإستقرارها إلى حد كبير بحلها حلا ديمقراطيا عادلا تضع حدا لحروب مستمرة لا تنتهي تطال الجميع.

فالمسألة الكردية ليست وليدة اليوم بل لها خلفية تاريخية معقدة ومتشابكة منذ قرون عديدة بدءا من تقسيم كردستان لأول مرة في معركة جالديران ومرورا بإنتفاضة عبد الرحمن باشا بابان 1788 - 1812 وإلى يومنا هذا. أن كردستان لم تلق السلاح طوال القرنين الأخيرين، ثورات وإنتفاضات متواصلة بهدف إنشاء دولة كردية مستقلة شأنها شأن سائر الشعوب.

تعود بدايات ظهور المسألة الكردية كقضية سياسية إلى التقسيم الأول لكردستان بعد معركة جالديران 1514 م بين الإمبراطوريتين الصفوية

---

[1] - هذا الرقم الذي قدره الباحث يرجع إلى قبل ربع قرن، ويشمل حصرا سكان كردستان المجزأة بين كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا، لايدخل فيه أكراد لبنان والجمهوريات السوفياتية وغيرهم في دول الشتات.

[2] - م.س. لازاريف، فاستوجني المناخ، الإصدار الثالث، موسكو، 1981، ص 71. (باللغة الروسية).

والعثمانية السنية آخذة فيما بعد بعدها القومي والدولي الواضحين وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر عبر الإنتفاضات المسلحة الرافضة لعملية التقسيم والإحتلال.

أما التقسيم الثاني فجاء عقب إنهيار الإمبراطورية العثمانية – الرجل المريض – وفق بنود إتفاقية سايكس – بيكو المشؤومة عام 1916 والتي بموجبها قسمت كردستان إلى أربعة أجزاء، إستجابة لمتطلبات ومصالح الدول الإستعمارية. وقد عانى الكرد والعرب معا من بنود هذه الإتفاقية المجحفة بحق الشعبين. وإذا كان التاريخ قد أسعف العرب إلى حد ما، لكنه بالنسبة للكرد أخذ يعيد نفسه بشكل أكثر مأساوية، وأضاف إلى المسألة الكردية تعقيدا وأصبح سببا لمآسي جديدة للشعب الكردي الذي ظل حتى يومنا هذا يعاني من نتائجه وكوارثه.وهكذا وضعت خارطة سياسية جديدة تتجاوب ومصالح الدول الإستعمارية والأوساط الرجعية الحاكمة.

فإذا كانت معاهدة سيفر عام 1920 قد إعترفت بحق الشعب الكردي في إقامة دولته القومية المستقلة، فإن معاهدة لوزان عام 1923 قد ضربت عرض الحائض طموحه القومي هذا، ووجد نفسه ملحقا بدول أخرى عنوة، لقد كانت كردستان ولا تزال بنفطه الغني تشكل هدفا للدول وللشركات الإحتكارية وللقوى الإمبريالية.

وهكذا يبقى الشعب الكردي محروما من أبسط الحقوق القومية المشروعة، بالرغم من الدور الفعال والتاريخي الذي لعبه في أحداث هذا العصر ومساهمته في بناء الحضارة الإنسانية في المنطقة. ويعتبر الكرد من أقدم الشعوب في الشرقين الأوسط والأدنى القاطنة في جنوب غرب آسيا، وقد شارك في جميع الأحداث التاريخية التي هزت المنطقة منذ ما قبل الميلاد وحتى الآن.

كان ولا يزال هناك قادة سياسيين وعسكريين من أصول كردية حكموا ويحكمون تركيا وإيران والدول العربية من أمثال صلاح الدين الأيوبي وكريم خان مؤسس الإمارة الزندية في إيران من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومحمد علي باشا حاكم مصر. وهناك مؤرخين وأدباء وشعراء ومفكرين كرد لعبوا دورا كبيرا في بناء الثقافة الإنسانية. فهناك إبن خلكان وإبن الأثير والدينوري وأبي الفداء وإبن الأزرق الفارقي والحلاج وكفاني والعقاد ومحمود تيمور والبارودي وقاسم أمين وأحمد شوقي والإمام محمد عبده وإبراهيم هنانو ويوسف العظمة وغيرهم كثيرون. فقد أشار الأكاديمي ي. أ. أوربلي إلى أنه

"يخطر لا إراديا على البال مقارنة ثلاثة من الشعراء العظام في الشرق وهم: الإيراني – فردوسي، الجيورجي – روستافيلي والكردي أحمدى خانى"[1]. وفي وقتنا الراهن، تتخذ المسألة الكردية طابعا سياسيا وبعدا دوليا ناتجا عن تنامي الوعي السياسي الكردي ومطالبة الشعب الكردي بحقوقه القومية المشروعة وإصراره على نيل هذا الحق مهما كلف الأمر من جهة ورفض الحكومات المقسمة لكردستان من إعطاء هذا الحق من جهة ثانية.

ومن الطبيعي أن المسألة الكردية تعتبر أهم المسائل التي تواجه العالم وتبحث عن حل عادل لها، فهي ليست بمسألة عابرة مصطنعة كما يحلو للبعض. بل أنها قضية تمتد جذورها إلى عمق التاريخ وتحولت إلى مشكلة دولية صرفة لها وزنها في تغيير موازين القوى العالمية.

فالقضية الكردية لعبت ولاتزال تلعب دورا بارزا في تهديد وزلزلة سياسة أنظمة الدول المقسمة لكردستان. فهي تعد سببا للنزاعات الداخلية بين هذه الدول، فإنها وفي الوقت ذاته مصدر التقارب بينهم. أن مسألة الخلاف على حدود كردستان لا تزال قائمة بين هذه الحكومات.

وليس سرا بأن هذه الحكومات تلجأ عادة لإستعمال الورقة الكردية، في المناسبات وعند الضرورة. وبنفس الوقت فإن الدول الإستعمارية العظمى تستغل عدم حل المسألة الكردية ذريعة للتدخل في شؤون المنطقة.

إن مسألة ضمان السلم والإستقرار في الشرق الأوسط ترتبط إلى حد كبير بحل المسألة الكردية حلا سلميا عادلا وديمقراطيا بما يتوافق مع روح العصر وبعيدا عن الغرور والغطرسة. وإلا فأنها تؤثر مباشرة على عملية الحرب والسلم في المنطقة وتسبب في حدوث نزاعات عسكرية وسياسية بين دول المنطقة بسبب بعدها الإستراتيجي وخلق أزمات وتكوين أحلاف عدوانية رجعية كحلف سعد أباد عام 1937 وحلف بغداد (السنتو) عام 1955 وغيرها. إذ أن المسالة الكردية تخص دول متعددة إقليميا ودوليا: فتركيا لا تزال تحلم بولاية الموصل التاريخية (التي كانت كانت تضم قبل الحرب العالمية الأولى مناطق كردستان الجنوبية: كركوك وأربيل والسليمانية والتي كانت تشكل ولاية

---

[1] - ي.أ.أربلي، آثار عصر روستافيلي، لينينغراد، 1938، ص 2، (بالروسية).

ضمن الإمبراطورية العثمانية) وهذه مشكلة دولية صرفة وخريطة أوزال السياسية في حينها المتعلقة بتقسيم العراق بعد هزيمة الأخيرة في حرب الخليج الثانية لأكبر دليل على ذلك.

وكانت المسألة الكردية و لا تزال سبباً في التوتر المستمر بين تركيا و إيران من جهة وبين العراق و إيران من جهة من جهة أخرى، و كذلك الأمر بالنسبة للعلاقات التركية- السورية، لعبت المشكلة الكردية سبباً مباشراً في إندلاع الحرب الإيرانية- العراقية بعد تراجع العراق عن بنود إتفاقية الجزائر المذلة الموقعة في 6 آذار عام 1975 و التي جاءت على حساب تصفية الحركة الكردية المسلحة بقيادة المناضل الخالد ملا مصطفى بارزاني آنذاك.

ومن هنا فإن حل القضية الكردية في المنطقة المعنية سيضع حداً للصراعات الموجودة بين هذه الدول و مسؤولية تقع على عاتق جميع شعوب المنطقة صاحبة المصلحة الحقيقية في الأمن والإستقرار، لأن الصراع يدور على كردستان مما يعطيه طابعاً إستعمارياً يتمحور حول توسيع دائرة مناطق النفوذ و تقوية مواقعها الإقليمية، والحل الأمثل كهكذا صراعات هو إعادة الحق إلى أهله الحقيقيين و إيجاد حل مناسب لهذه المسالة المزمنة و إن غض الطرف و تجاهل القضية الكردية قد تسبب مستقبلاً في توسيع دائرة الحرب لكونها تخص دول متعددة إقليمياً و دولياً و قد تجلب لمنطقة الشرق الأوسط عواقب وخيمة. فالمسألة الكردية تخص منطقة الشرقين الأوسط والأدنى الساخنتين و اللتين تعانيان من ضغوطات دولية، وأن حلها ستساعد إلى حد كبير على إزالة هذه الضغوطات و تخفيفها و إزالة أسباب التوتر سيما و إن القنبلة الكردية قابلة للإنفجار في كل لحظة و من أطراف مختلفة.

بات ضرورياً أن يولي شعوب المنطقة والقوى الديمقراطية والمجتمع الدولي إهتماماً كافياً بالقضية الكردية وبالأخص في ظل التطورات المستجدة على الساحة الدولية نحو إقامة نظام دولي جديد و إيجاد حلول سلمية للقضايا والنزاعات الإقليمية. إذ أن بقاء المسألة الكردية دون حل تؤثر سلبياً على تطور جميع مجالات الحياة الإجتماعية و تشكل مصدر توتر وتهديد في المنطقة تستخدم كورقة ضغط من قبل الآخرين لتمرير سياساتها وتحقيق مصالحها.

إن ما يعرقل حل المسائل القومية في دول الشرق هو التخلف الإقتصادي- الإجتماعي وسيطرة الجهل والركود الحضاري و سيطرة العقلية الشوفينية المريضة التي تتجاهل حقوق الآخرين في الحياة و بالتالي البنية السياسية

الركيكة لهذه الدول التي نالت إستقلالها حديثاً و لا زالت مرتبطة إقتصادياً بالدول الإستعمارية و تابعة لها. فالبرجوازية الشوفينية للأمم السائدة المستفيدة من هذا الوضع تحارب بلا هوادة الخيارات الديمقراطية لحل مشكلة القوميات والأقليات المضطهدة فالبرجوازية التركية على سبيل المثال ترى من حل المسألة الكردية إنشقاقاً في وحدة ((الأمة التركية)) في حين تأخذ التخلف الإقتصادي في كردستان عيوباً، وبالرغم من الموارد الطبيعية الغنية، طابعاً مميزاً بما يعطي للمسألة الكردية خصوصيات تجعلها من أولويات القضايا التي تواجه الإنسانية في وقتنا الراهن، فعندما يدخل المرء تركيا من الغرب يشعر أنه في بلد أوروبي متطور أما حينما يدخلها من جهة الشرق أي من كردستان فيرى نفسه في مستعمرة حقيقية متخلفة إقتصادياً وفي بلد نام هذا بالإضافة إلى سياسة قانون الطوارئ و تحويل كردستان تركيا إلى ثكنة عسكرية منذ سنوات عديدة، تكلف حكومة أنقرة مليارات الدولارات تسبب في خلق أزمات إقتصادية مستمرة.

فإذا كان عدد المتحدثين باللغة الرومانشية في سويسرالا يتجاوز حالياً(30) ألفاً[1] و مع هذا فالرومانشية هي إحدى اللغات الوطنية الأربعة إلى جانب الألمانية و الفرنسية والإيطالية في سويسرا و جميعها متساوية أمام القانون رسمياً في جميع مجالات الحياة. و في السويد يمارس الكرد اللاجئين حقوقهم الثقافية والسياسية من مدارس وإذاعة و صحافة باللغة الكردية بينما ترفض حكومات المنطقة حتى الإعتراف بالهوية القومية الكردية في دساتيرها رغم التضحيات الكبيرة و النضالات المستمرة.

هذه الأمثلة البسيطة تعطي مقارنة واضحة بين عقلية البرجوازية الأوربية فيما يتعلق بمسألة القوميات وعقلية البرجوازيات السائدة في بلدان الشرق. فالشوفينية التركية ترفض الإعتراف بالشعب الكردي و تمارس سياسة التتريك بحق الأقليات الأخرى كاللاز والعرب و الأرمن وغير راغبة في رفع يدها عن كوردستان وعن لواء إسكندرونة السليبة.

---

1 - حسب تقديرات بداية التسعينات أثناء كتابة هذه السطور آنذاك.

و هذا ما تفعله الشوفينية الفارسية بحق القوميات في إيران و العربية بحق الكرد و خاصة في العراق وسوريا و ما مجزرة حلبجة 16-17 آذار 1988 إلاّ دليل قاطع على ذلك.

فتركيا العضوة في الناتو والباكية على حقوق الإنسان تتدخل في شؤون الدول الأخرى المجاورة كما حدث في قبرص و مع بلغاريا، رافعة راية السلام و المفاوضات بين الشعوب المتنازعة، عاملة من نفسها((حمامة سلام)) كما تفعله الآن بين الأرمن و الإيزيديين في كاراباخ، و منتهكة بنفس الوقت حقوق الشعب الكردي و الأقليات القومية و غيرها.

ومن الغريب كيف تسمح لنفسها دول تدعى بالديمقراطية و الدفاع عن العدالة من السيطرة على أراضي الغير عنوة و تستباح إنسانية الإنسان لديها. إن السياسة العنصرية والشوفينية والعسكرية الهادفة إلى محو الكرد تشكل في نفس الوقت عائقا كبيرا أمام التطور الاقتصادي والتحول الديمقراطي مما تخدم بذلك مخططات الإمبريالية.

كان النضال من أجل حل المشكلة الكردية يرتبط بالعملية الديمقراطية. إن بناء المجتمع المدني والديمقراطية مرتبطة إلى حد كبير بحل القضية الكردية في المنطقة. فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية في بلد ما تسيطر على جزء من كردستان دون وضع حل جذري عادل للمسألة الكردية فالمشكلة الكردية تشكل إحدى المسائل الأساسية للنضال من أجل السلام الديمقراطية. إن إنتصار الحركة التحررية الوطنية الديمقراطية الكردية سيسرع من التحويل الديمقراطي و بناء الإشتراكية في الدول المجاورة و ستوطد السلم و الأمن في منطقة الشرق الأوسط و الأدنى و ستعمق العلاقات الكفاحية بين الشعوب الكردية و العربية و التركية والفارسية و الأقليات القومية الأخرى من آشورية و كلدانية و تركمانية و أرمينية وآذرية و بلوجية و غيرهم على أساس النضال المشترك ضد الأمبريالية و الصهيونية و الرجعية ومن أجل السعادة والرخاء للشعوب- كل الشعوب. فلا يمكن التخلص من القواعد الإستعمارية و التدخل الخارجي و التحرر الإقتصادي الفكري إلا بحل كافة المعضلات القومية في المنطقة و التي على أساسها تتدخل الدول العظمى في شؤون المنطقة. يقول مؤسس الإشتراكية

العالمية كارل ماركس بهذا الصدد "بأن شعباً يستعبد شعوباً أخرى لا يمكن أن يكون حراً[1].

وكان الحزب الشيوعي العراقي السباق في إدراك هذه الحقيقة. و قد تجسد موقفه هذا في قرارات الكونفرانس الثاني للحزب المنعقد في أيلول 1956 وفي الوثائق الحزبية الأخرى. و قد وردت في هذه الوثائق "بأن الإستقلال الذاتي وفق إتحاد إختياري كفاحي أخوي هو تدبير موقوت بظروفه.. وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسألة القومية الكردية، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للأمة الكردية. وإنما سيكون عاملاً هاماً في تحرير الأمة الكردية وتحقيق وحدتها القومية. وفي تهيأة الظروف الملائمة لممارسة الأمة الكردية حقها في تقرير المصير بما في ذلك تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها"[2].

وقد خطا الحزب الشيوعي التركي الموحد في مؤتمره الأول الذي عقده مندوبو الحزبين الشيوعي التركي والعمال التركي، في أيلول عام 1988، خطوات جادة تجاه المسألة الكردية فقد ورد في برنامج الحزب بأنه "يجب على المسألة الكردية حلاً عادلاً، ديمقراطياً، و سلمياً، وعلى هذا الحل أن يأخذ بالإعتبار إرادة الشعب الكردي الحرة... ويرى الحزب الشيوعي التركي الموحد أنه لا يمكن حل السألة الكردية حلاً ديمقراطيا، إلا وفق مبادئ الحقوق الدولية والتجارب العالمية، إلا، بالإعتراف بحق الأمة الكردية، في تقرير مصيرها بنفسها، والإعتراف بحقها في الإنفصال. ويجب الموافقة على هذا الحل، من أجل حرية الأمة الكردية. إن حرية الكرد إستخدامهم حق الإنفصال هو أمر ضروري، من أجل أن يعيش الشعبان التركي والكردي، في حدود الجمهورية التركية، بشكل طوعي، وعلى أساس الحقوق القومية المتساوية. وفي حال

---

[1] - ماركس وأنجلز، المؤلفات، المجلد 18، ص 509.

[2] - راجع: قرارات الكونفرانس الثاني للحزب الشيوعي العراقي أيلول 1956، وكذلك: الشهيد جمال الحيدري، الشيوعيون طليعة للنضال لحل قضية كردستان، الثقافة الجديدة، العدد 47، 1973، ص23.

إختيار الشعب الكردي العيش معاً يتم تحديد بنية الدولة المشتركة للقوميتين على أساس الحقوق المتساوية"[1].

وكان الحزب الشيوعي السوري في مؤتمراته الأخيرة أيضاً مواقفه تجاه مسألة القوميات في الوطن العربي وإن جاءت متأخرة و ناقصة و قد تطرقت وثائق الحزب الشيوعي الموحد إلى المسألة القومية الكردية: "لا ريب إن القضية الكردية هي إحدى القضايا القومية المثارة بحدة ووضوح... " ثم تضيف الوثيقة "أما فيما يتعلق بسورية فنحن نرى أن الكرد وغيرهم من أبناء القوميات الأخرى هم متساوون من جميع المواطنين الآخرين بموجب الدستور، ومن الضروري أن تتأكد هذه المساواة في الممارسة العملية، و أن لا يجري ضد أحد منهم تمييز على أساس الإنتماء القومي، ويجب أن تضمن لهم حقوقهم الثقافية و تقاليدهم الشعبية، وأن يكون لهم حق دراسة لغتهم القومية. ومن هذا المنطلق فإن التدابير المتخذة في الستينات بحجب حق المواطنة من آلاف المواطنين الكرد في الجزيرة الذين هم أبناء البلد حقاً، يجب أن تحل حلاً عادلاً لكي يستطيع هؤلاء المواطنون أن يعيشوا بهدوء وأمان في أرضهم ووطنهم، مثلهم مثل كل ابناء الوطن"[2]. و تشكل مقالة الدكتور سمير التقي ((نحن والعصر القضية القومية الكردية)) تعميقاً لهذا النهج حيث أقر بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الكردي.

إن صياغة مواقف سليمة و مبدئية. للمسائل القومية هي من جوهر الموقف اللينيني في حق الأمم في تقرير مصيرها. كتب القائد البروليتاري أوليانوف لينين في مؤلفه ((الثورة الإشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها)):((.. فإذا لم تثبت الأحزاب الإشتراكية بكل نشاطها الآن، وأبان الثورة، وبعد إنتصارها إنها ستحرر الأمم المظلومة وتقيم علاقاتها معها على أساس حرية الإتحاد- مع العلم أن حرية الإتحاد تظل مجرد إدعاء باطل دون حرية الإنفصال- فإن هذه

---

[1] - برنامج الحزب الشيوعي التركي الموحد، منشورات الحزب الشيوعي السوري، دمشق، 1989، ص94.

[2] - وثائق المؤتمر السابع الموحد للحزب الشيوعي السوري 11 – 14 تشرين الأول، دمشق، 1991، ص 59 – 60.

الأحزاب تخون الإشتراكية. و قد أصبح مبدا تقرير المصير في الوقت الراهن من أهم المبادئ المتعارف عليها في القانون الدولي.

فمن حق الأمة الكردية، نيل حقها في تقرير المصير، شأنها في ذلك شأن جميع الأمم الشرق أوسطية، سيما أن التاريخ لم يعرف شعباً آخر تعرض لصنوف من الإضطهاد في جو من التعتيم الإعلامي المقصود كالشعب الكردي، وهنا لا بد من الإشارة على أن القضية الكردية بالإضافة إلى أنها قضية شعب مضطهد فإنها قضية إنسانية لأنها تخص ملايين من البشر لهم دورهم في بناء الحضارة و الثقافة الإنسانية.

إن المسألة الكردية ناضجة منذ فترة بعيدة وهي تبحث عن حل لها، إن هذا الحل لايقع على كاهل وأكتاف الوطنيين الكرد فقط، بل هو واجب كل الشرفاء والتقدميين والديمقراطيين في العالم وفي طليعتهم القوى الثورية والتقدمية والأحزاب العمالية الثورية الشيوعية في البلدان المقسمة لكردستان.

وإن من واجب هذه الأحزاب القيام بواجباتها على شكل كامل والوقوف مع نضال الشعب الكردي من أجل التحرر والوحدة القومية ودعم الإتجاهات التقدمية داخل الحركة الكردية. إن السلم والأمن و الإستقرار لن يخيم على منطقة الشرقين الأوسط والأدنى إلا بحل المسألتين الفلسطينية والكردية على أرضية صحيحة.. سيما أن من مهمة شعوب المنطقة التخلص من الإستعمار وتصفية الدوائر المرتبطة معه وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بحل جميع المسائل القومية جذرياً.

تتحمل الدول الإستعمارية وخاصة بريطانيا و فرنسا المسؤولية الأساسية في شقاء والمصير المأساوي للشعب الكردي، لأنها هي التي قسمت كردستان وقدمت كافة أشكال الدعم للحكومات المسيطرة على كردستان ومساعدتهم في إخماد الحركات القومية الكردية، لذا فمن واجب هذه الدول تحريك القضية الكردية في المحافل الدولية وممارسة الضغوطات السياسية و الإقتصادية و العسكرية على الحكومات المعنية بهدف الكف عن السياسات الشوفينية بحق الشعب الكردي وتعويض ذلك ولكن ليس على مصلحة الشعوب الأخرى في المنطقة.

بات من الضروري أن يولي المجتمع الدولي إهتماماً بالغاً بالقضية الكردية على ضوء مبادئ الأمم و شرعة حقوق الإنسان، سيما أنها بدأت تفرض نفسها على الساحة الدولية وموضع إهتمام الرأي العام العالمي.

وفي هذا المجال شاهد العالم في السنوات الأخيرة جملة من المؤتمرات والإجتماعات المكرسة للقضية الكردية. من بينها كان المؤتمر الدولي ((الإعتراف بحقوق الشعب الكردي)) في الفترة من 15-17آذار 1991 في إستوكهولم، شارك فيه 240 شخصية من 20 دولة وقد طالب المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة إدراج المسألة الكردية في جدول أعمال المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط المزمع عقده.

و في منتصف تشرين الأول 1989عقد مؤتمر باريس بمبادرة من منظمة فرنسا حريات والمعهد الكردي في باريس تحت شعار (الأكراد: حقوق الإنسان و الهوية القومية) بمشاركة 300 شخصية من 36 بلداً و قد طالب المؤتمر تمثيل الكرد بصفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي نيسان 1990 عقد مؤتمر لوزان شارك فيه أكثر من 40 شخصية عالمية صديقة للشعب الكردي ومن مختلف البلدان وفي أوائل تموز من نفس العام إنعقد في موسكو مؤتمراً لكرد الإتحاد السوفياتي شارك فيه شخصيات كردية من مختلف أجزاء كردستان. وقبل 3 سنوات شكلت لجنة تضامن عالمية مع الشعب الكردي من شخصيات عالمية معروفة من أوروبا و آسيا و أفريقيا، و في 12 آيار 1991 أقيم حفل فني كبير في قلب لندن لدعم الشعب الكردي في العراق.

هذا بالإضافة إلى التصريحات والإقتراحات المقدمة من شخصيات حكومية معروفة. نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر تصريح مارك إيسكينز وزير خارجية بلجيكا بصفته رئيساً لمجلس الأمن في حينه قائلاً: ((نحن لن نخرج عن الشرعية الدولية و لو بقيد أنملة ونرى أن مجلس الأمن كان ولا يزال الإطار الدولي الوحيد لحل المشكلة الكردية)).

إن القوى الديمقراطية العربية وبحكم علاقاتها التاريخية مع الكرد مطالبة أكثر من غيرهم بالوقوف على المسألة الكردية ودعمها والعمل من أجل عقد مؤتمر عربي حول حقوق الشعب الكردي القومية، وتشكيل لجنة تضامن عربية

مع الشعب الكردي وحقوقه العادلة و عدم تجاهل القضية الكردية و إعتبارها مشكلة قائمة لا مفر منها.

وقد اصاب الهدف الدكتور غسان سلامة و هو إستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس عندما دعا السياسيين و المثقفين العرب إلى تفهم القضية الكردية قائلاً:((المسألة الكردية أليست محلية هنا أو هناك بل هي أمست مسألة إقليمية مهمة، و المسألة الكردية ليست مسألة أمنية بل هي أصبحت مسالة سياسية وثقافية من الطراز الأول، فإما أن ينظر العرب مسؤولين و مثقفين إليها، كما هي وإما أن يتركوا الكرد يبحثون عن تحالفات خارج المنطقة بأسرها)).

وليس منطقياً وبالتالي غير ممكناً أن تستمر الحكومات المعنية في السيطرة على كردستان و ترك أقاليمها في حالة من التخلف والإهمال والنسيان المتعمد في هذه البلدان، خاصة وإن الإسلوب العسكري قد أثبت فشله في التعامل مع المشكلة الكردية. إن المسألة الوطنية الكردية كقضية قائمة بذاتها و التي تشكل إحدى المسائل الأساسية للنضال من أجل الديمقراطية والسلام والتطور الإقتصادي لن تحل إلا حلاً سلمياً و ديمقراطياً عادلاً، وهناك عدة خيارات معروضة أمام حل المسألة القومية الكردية وعلى مبدأ حق الشعب الكردي في تقرير المصير و الإتحاد الإختياري الطوعي ومن هذه الخيارات نذكر مثلاً:

1- حق الشعب الكردي في تقرير المصير و تشكيل دولته الوطنية المستقلة أسوة ببقية الشعوب.

2- قيام إتحاد فدرالي شرق أدنى- أوسطي من جمهوريات إتحادية قومية ومنها جمهورية كردستان، كما كان الحال بالنسبة للإتحاد السوفياتي.

3- الحلول الجزئية أو النسبية كتحويل العراق مثلاً إلى دولة إتحادية فدرالية. أو إتحاد الجمهوريات الفدرالية الإيرانية تتحد فيها القوميات المختلفة من فارسية و كردية وآذرية و عربية و بلوجية و تركمانية، و غيرهم.

4- إنفصال جزئي: كإنفصال كردستان تركيا عن تركيا أو قيام إتحاد فدرالي ثلاثي تركي كردي عربي (فهناك لواء إسكندرونة السليبة) إلى جانب الحلول والخيارات الأخرى كالحل الكونفدرالي و الأوتونومي...

وهكذا نرى أن القضية الكردية تعتبر من القضايا الملحة التي تبحث عن حل عادل وديمقراطي، وبات ضرورياً أن تلتفت إلى هذه المشكلة الهيئات و

المنظمات الإقليمية والدولية وحكومات المنطقة هذه ناهيك عن القوى الديمقراطية والتقدمية والشخصيات السياسية و الفكرية والعلمانية. فالرأي العام الدولي مطالب بالوقوف إلى جانب حقوق الشعب الكردي العادلة وتقديم الدعم المادي والمعنوي له وتعرية المخططات والسياسات الشوفينية والدكتاتورية الرامية إلى تصفية الحركة الكردية وصهر وإبادة الشعب الكردي.

إن أي مؤتمر مزمع عقده حول الشرق الأوسط سوف لن يكتب له النجاح إلا إذا أعتبر المسألة الكردية جزءاً من جدول أعماله و أن يشرع المؤتمر لفتح الملف الكردي بقرار من مجلس الأمن الدولي و هيئة الأمم و على قاعدة الشرعية الدولية و بإشراف مراقبين دوليين بهدف منح الشعب الكردي حقه في تقرير المصير و إلغاء القوانين الجائرة ووضع حد للإضطهاد السياسي والقومي بحقه وتصفية كافة إجراءات تغيير الطابع القومي و التاريخي في كردستان و تحقيق الديمقراطية و إرساء مبادئ الحرية و العدالة و المساواة.

إن السلم و الأمن و الإستقرار لن يخيم على الشرقين الأوسط و الأدنى إلا بحل المسألة الكردية على أرضية صحيحة، وإلى أن تشق الحركة الكردية طريقها إلى النصر.

لهذا فإنه من مصلحة كافة الشعوب الإسراع في حل هذه القضية الخطرة الأهمية و المزمنة التأزم و التعقيد والإنسانية بطبيعتها.

سيفر- لوزان ضمانة لحق الامة الكردية في تقرير المصير

برزت المسألة الكردية على الساحة الدولية لاول مرة في التاريخ المعاصر في اعقاب الحرب العالمية الاولى وهزيمة الامبراطورية العثمانية وتفكك اجزائها، وبالتالي فقد تحولت القضية الكردية كمسألة داخلية الى مادة اممية، اذ حضر مؤتمر الصلح مندوبون عن الكرد الى جانب ممثلي القوميات الاخرى التي كانت تشارك الكرد في المحنة ذاتها مثل العرب والآرمن والايرلنديين.. الخ. لقدتم اختيار باريس لتكون مقراً لمؤتمر الصلح الذي بدأ جلساته في 18 كانون الثاني 1919 وكان آخر جلسة للمؤتمر في 21 كانون الثاني 1920، أي ان جلسات المؤتمر استمرت عاماً كاملاً، ووقعت اتفاقيات السلام مع المجر وتركيا، وكان المؤتمر مكوناً اساساً من دول الحلفاء والدول الاخرى المشاركة في الحرب وهي الصين وتايلاند وليبيريا وكوبا والبرازيل وبنما وغواتيمالا وهندوراس وقبلت عضوية دول جديدة وهي تشيكوسلوفاكيا وبولندة، الى جانب مندوبين ذي اثر في الحرب والتي كانت تشكل بالاساس المادة الفعلية للمناقشات كالعرب والكرد والارمن والايرلنديين كشعوب مهضومة الحقوق. وأبعدت عن المؤتمر الدول المهزومة: المانيا والنمسا والمجر وتركيا وبلغاريا الى جانب الدول المحايدة فضلاً عن روسيا التي انسحبت من الحرب في اعقاب الثورة البلشفية عام 1917. وشكلت نقاط الرئيس ويلسون الاربع عشرة أساساً لتسويات السلام التي جعلت حقوق الشعوب والقوميات مبدأً أساسياً لديها.

ووقع المؤتمر جملة من المعاهدات والتي كانت في مضمونها تشدد على مسألة استقلال القوميات الخاضعة للامبراطوريتين المجرية والعثمانية ومنها معاهدة فرساي مع المانيا كدولة مهزومة في الحرب (28 حزيران 1919) ومعاهدة سان جرمان مع فرنسا (10 أيلول 1919)، ومعاهدة تريانو أوتريانو (4 حزيران 1920) مع المجر، ومعاهدة نويلبى مع بلغاريا (27 تشرين الثاني 1919) ومعاهدة سيفر مع تركيا (10 آب 1920)، وهي المعاهدة الوحيدة التي عدلت وأستبدلت بمعاهدة لوزان (24 تموز 1923). وهكذا ظهرت يوغسلافيا التي ضمت لأول مرة الصرب والكروات والسلوفينيين في دولة واحدة، وبرزت تشيكوسلوفاكيا التي تكونت من بوهيميا ومورافيا وسيليزيا وأجزاء من جنوب النمسا وإكتملت الوحدة الإيطالية وإنفصلت النمسا عن المجر...إلخ، في حين ألحقت كردستان بتركيا.

اما بموجب معادة سيفر، فقد تنازلت تركيا لليونان على كل مالديها في اوروبا باستثناء استانبول ومرمرة ومنطقة صغيرة على المضائق واستقلت ارمينيا واعترفت تركيا بالاستقلال الذاتي لكردستان .وبناءً على التوازنات الدولية الجديدة التي برزت بسبب انتصار دول الحلفاء وماترتبت على ذلك من متغيرات في التوازنات الاقليمية للشرقين الاوسط والادنى، كان يفترض ظهور كيان كردي خلال فترة محددة لشعب طالما اخضع بالقوة لحكم رجعي متخلف طال أمده مايقرب خمسة قرون، تمثل في الدولة العثمانية التي باتت تتفكك وتنهار، مما هيأ مناخات ملائمة لظهور دول قومية جديدة على انقاضها، وهذا ماتم تحقيقه بالفعل للقوميات الاخرى باستثناء الكرد فما الذي جرى اذاً ولماذا فشل الكرد في تحقيق مطلبهم؟. اجتمعت الدول المنتصرة في سان ريمو (نيسان – أيار 1920) وقامت بتقديم شروطها لتركيا، فقامت الاخيرة بتشكيل لجنة ضد مقترحات سان ريمو والتي دخل فيها ايضاً مندوب عن الكرد، بهدف اظهار وحدة الاتراك والقوميات الاخرى في هذه المسألة، وقد نجح مصطفى كمال في احتواء الموقف الكردي، حيث رفض الانصياع لمقررات مؤتمر الصلح داعياً الى الحرب ضد (الكفرة) ومتحدثاً باسم الاتراك والكرد معاً، ورفضت المقترحات التركية من قبل الحلفاء، وجاءت اتفاقية سيفر (10 آب 1920) التي أقرت بالحقوق القومية للشعب الكردي كأمة مستقلة ووردت المواد: 62، 63، 64 الخاصة بالمسألة القومية الكردية تحت الفصل الثالث باسم (كردستان)، وكانت معاهدة سيفر في مضمونها تهدف الى تحديد المناطق ذات الاغلبية الكردية واجراء استفتاء لمنح الكرد حكماً ذاتياً، مع اعطاء الحق للطرف الكردي وفقاً للمادة (64) في رفع طلب الى عصبة الامم آنذاك خلال عام للمطالبة بالاستقلال الكامل عن جسم الدولة التركية، واذا اقتنعت عصبة الامم، بمطالبة الاغلبية الكردية وبتوفر امكانياتها في ادارة دولتها، كان على الجانب التركي الاعتراف بها والتنازل عن مطالبتها بهذه الاراضي، وهذا يعني ان سيفر اعطت الحق الكامل لأنشاء دولة كردية مستقلة في الشرق الاوسط وانهاء حالة التجزئة والتقسيم .وقد أكدت وثائق الأرشيف البريطاني في الهند على نية الدولة البريطانية في انشاء دولة كردية مستقلة في الشرقين الاوسط والادنى، ومن جانبه أكد المندوب السامي البريطاني آنذاك في العراق أرنولد وولسون: (بأن الحلفاء بعد اتفاقية السلام تناولوا على الفور المسألة الكردية، آخذين بعين الاعتبار ثلاثة محاور منها: مستقبل ولاية الموصل ذات الاغلبية الكردية، مسألة المناطق الاخرى شمال ولاية الموصل واخيراً القضية الكردية الساخنة

في كردستان ايران)، لاشك ان هذا كان يعني توحيد قسمي كردستان آنذاك الخاضعين لايران وتركيا، وبذلك تشكل قرارات فرساي عهداً دولياً وميثاقاً أممياً بضمان الحق الكردي.

لكن الأمور سارت على اتجاه معاكس بالنسبة للحركة الكردية، فعلى الصعيد الداخلي نجح كمال باشا في استمالة الكرد الى جانبه واللعب على عواطفهم القومية، رافعاً شعار (هذه الدولة للاتراك والكرد) وقيام الاوساط الكمالية بطرح فكرة (الاخاء الدينى والرابطة التاريخية بين الشعبين) وفكرة انشاء (الاتحاد الاسلامي)... الخ وذلك بفرض رص الوحدة الداخلية، بل واكثر من هذا، فقد أصدر المجلس القومي التركي الكبير في 11 شباط 1922 قانوناً يمنح الكرد حكماً ذاتياً، وكان ذلك ليس الا قانوناً مزيفاً اسميا لم يستشر الكرد اثناء وضعه، كان يهدف الى افراغ المسألة الكردية من محتواها وانهاء القضية الكردية كمسألة دولية، وهذا ماتم بالفعل، حيث احرز مصطفى كمال وأتباعه النصر وتبين من خلال معاهدة لوزان التى تجاهلت المسألة الكردية كقضية دولية.

أما على الصعيد الدولي، فقد نجحت القيادة التركية الجديدة بزعامة مصطفى كمال استغلال التناقضات الدولية لصالحه، فقد عادت الولايات المتحدة الامريكية الى مبدأ مونرو 1823، وبذلك فقدت المبادئ الاربع عشرة للرئيس ويلسون مضمونها حول حق الشعوب في تقرير المصير، ناهيك عن ترك فراغ في السياسة الدولية تجاه التزاماتها الاممية، وتهرب بريطانيا وفرنسا من مسؤولياتهما تجاه الكرد والعودة الى سياسات المناورة والتآمر على مصالح الشعب الكردي القومية.

ويعد خروج روسيا من التحالف الدولي المعادي لتركيا، القشة التي قصمت ظهر البعير كما يقال، فعلى أثر قيام الثورة البلشفية عام 1917 في روسيا تحولت الأخيرة من دولة معادية لتركيا الى دولة صديقة، حيث اقام لينين علاقات متينة مع تركيا الكمالية، وبذلك تحولت روسيا السوفياتية الى منقذ لتركيا في حربها مع الدول الغربية وسند لتركيا ضد حركة التحرر الوطنية الكردية.

وعلى مايبدو فقد لعب مصطفى وبنجاح على ثلاثة محاور، فهو استطاع اقناع الكرد مؤقتاً واخراجهم من اللعبة الدولية وتحويلهم الى أداة وورقة رابحة

في يده ضد التحالف الدولي.

ومن جهة اخرى، اقام مصطفى كمال جسراً بينه وبين لينين وابعد اكثر الدول خطراً عل تركيا وأمن بذلك حدوده من الشمال وكان ذلك بالنسبة للشيوعية في الإتحاد السوفياتي اول إنحراف عن مبادئ الثورة وزرعت لها منذئذٍ بذرة الموت لنظامها، وكان لينين يقصد من هذه العلاقات حماية دولته المهددة من الغرب . .

كما ونجحت تركيا الكمالية في مد الجسور مع اوروبا الغربية والاتفاق مع بريطانيا وفرنسا الدولتين اللتين تتحملان المسؤولية الاخلاقية والتاريخية أمام الأمة الكردية في القبول بتقسيم كردستان الموروثة العثمانية إلى ثلاثة أجزاء وهو أمر في غاية الخطورة واللاأخلاقية، لأنهم لم يكتفوا بإستعمار كردستان بل أسهموا بتجزئته في وقت كانت شعوب الأرض تنال إستقلالها وحريتها، وتحولت تركيا إلى قاعدة متينة ضد الدولة السوفياتية فيما بعد.

لاشك أن المتغيرات الدولية آنذاك لعبت دوراً سلبياً في إنجاح المشروع الكردي، منها عودة أمريكا إلى مبدأ مونرو وخروج روسيا من الحرب في أعقاب قيام الثورة البلشفية ولكن بإعتقادي يبقى العامل الكردي هو الأكثر مسؤولاً عن حرمان الكرد بسبب صراعاته القبلية آنذاك وغياب الطليعة النضالية الواعية والأهم من ذلك كله دخولهم في جبهة واحدة مع تركيا الجديدة وتصديقهم لشعارات ووعود مصطفى كمال وعصمت اينونو وغيرهما من القادة الترك، وإذا نجحت تركيا الكمالية في مخادعة الكرد في الربع الأول من القرن الماضي، فإنها بالتأكيد لن تستطيع فعل ذلك مرة أخرى.

ويبقى القول، بأنه مهما كانت الأسباب والبواعث في فشل معاهدة سيفر وإستبدالها بمعاهدة لوزان، فإن معاهدة سيفر تبقى ضمانة دولية أقرت في التاريخ المعاصر بحق الأمة الكردية في تقرير مصيرها وأن جميع الاطراف الموقعة عليها ملزمة بها قانوناً ويمكن للأمة الكردية العودة إليها كمادة دولية نقلت مسؤولياتها إلى هيئة الامم المتحدة كوريثة لعصبة الأمم.

الكرد ومشروع الشرق الأوسط الكبير – الجديد[1]

تدور حاليا في الأوساط السياسية والمؤسساتية البحثية الحديث والمناقشات حول مشروع الشرق الأوسط الكبير –الجديد ومنها الكونفرانس الذي إنعقد في عاصمة إقليم كردستان هولير في يومي 29 – 30 من تشرين الأول 2006 والذي كرس أعماله لهذا الموضوع، حيث شارك فيه عدد كبير من السياسيين والأكاديميين بموضوعات ومحاضرات قيمة .

لاشك أنه من حق الشعب الكردي كمكون شرق أدنى - أوسطي مهم، موزع بين عدة كيانات من دول المنطقة الإهتمام بهذا الموضوع، مادام المشروع هو أمر واقع ومفروض على جميع شعوب المنطقة في حال البدء بتنفيذه، وتكمن أهمية دراسته ليس فقط في عرض نقاطه من وجهة نظر صاحبه، بل وأمكانية الإستفادة منه وفق مشروع متبلور يعبر عن وجهة نظر كردية.

لايمكن التحدث عن الشرق الأوسط دون إعطاء الإعتبار لكردستان وللشعب الكردي الذي يعد إلى جانب العرب والفرس والترك أحد الشعوب الأربع الرئيسة في الشرقين الأوسط والأدنى وذلك للإعتبارات الآتية:

تاريخيا : تثبت دراسات الأنتروبولوجيا والأتنولوجيا أن الشعب الكردي عريق في الشرق الأوسط، وشارك في كافة الأحداث التاريخية والسياسية في المنطقة منذ فجر التاريخ وتزداد أهمية هذا الدور في العصر الراهن أكثر من أي وقت مضى لأسباب عدة، وتأتي أهمية الثقل الكردي بسبب الطاقات البشرية والاقتصادية والجغرافية الهائلة لكردستان :

يشكل الشعب الكردي اليوم مجموعة بشرية ضخمة في الشرق الأوسط، إذ يناهز عدد سكان الكرد اليوم أكثر من 40 مليون نسمة، وإذا أخذنا التقديرات السوفياتية حسب لازاريف[1] والبرت منتشاشفيلي[2] لعام (1983 نرى اللوحة التالية :

---

[1] - بسبب هذا المقال وضع إسمي في قائمة منع المغادرة لصالح الأمن السياسي بالحسكة وحرمت من حق الزيارة وتجديد جواز سفري منذ عام 2007 وحتى تاريخه، مع أن لم يبق حجر على حجر في سوريا.

تركيا 47279 مليون	عدد الكرد	1418370 مليون	30 %
إيران 41640 مليون	عدد الكرد	749520 مليون	%18
العراق 14654 مليون	عدد الكرد	41312 مليون	%28
سوريا 9814 مليون	عدد الكرد	127582 مليون	%13

مساحة كردستان :

تبلغ مساحة كردستان أكثر من 530 ألف كم2 وهي بذلك تزيد على مساحة ست دول من دول أمريكا اللاتينية مجتمعة وهي: غواتيمالا ـ هوندوراس ـ كوبا ـ نيكاراغوا ـ سلفادور وجامايكا[3]. وحسب ميخائيل سيميونوفيج لازاريف فإن ثلثين من دول العالم يملك مساحة أقل من مساحة كردستان .

الثروة النفطية :

عثر في كردستان على حوالي 2600 مليون طن من النفط الخام أي حوالي 8% من كل إحتياطي النفط في العالم الرأسمالي، وهذه تقديرات سابقة تعود إلى حوالي نصف قرن، والنفط في كردستان في إزدياد مستمر: فمثلا إزداد إنتاج النفط العراقي من 3,2 مليون طن عام 1948 إلى 34,8 مليون طن في عام 1958 أي حوالي 11 مرة [4]، بينما قدر إحتياطي البترول في إيران بـ 4295 مليون طن والعراق بـ 3300 مليون طن[5] نهاية عام 1957.

فمثلا من أصل 78,630 الف طن من النفط المنتجة في بلدان الشرق الأوسط عام 1950 أنتج 38,003 ألف طن منه في العراق إيران وتركيا على أن منابع النفط في الدول الثلاثة تقع بشكل أساسي في كردستان، ووفقا لجريدة الغارديان البريطانية عن 6 شباط 1970، فإن النفط الذي يستخرج من كردستان يغطي حوالي 60% من ميزانية العراق(6) .

الثروة المائية :

تمتلك كردستان إلى جانب سلاح النفط سلاح آخر سيكون له دور فعال في الصراعات الدولية مستقبلا وأعني سلاح المياه، أن أكبر الأنهار في المنطقة موجودة في كردستان. فمثلا نهر الفرات، يقع منبعه في كردستان، وطوله

2800 كم منه 1110 في كردستان ونهر دجلة يقع منبعه في كردستان، وطوله 1900 كم منه 600 كم في كردستان .

أما نهر آراس فطوله 920 كم منه 435 كم في كردستان. بالإضافة إلى الأنهار الأخرى كالزاب الكبير والصغير وبتليس وبوتان وسيرفان والخابور ... إلخ . ناهيك عن أن كردستان تقع في منطقة هطول 380 مم من الأمطار.

الموقع الجيو ـ سياسي :

يتميز كردستان بموقع جغرافي عظيم، كمعبر إلى كل من القوقاز والخليج الفارسي وإلى الشرق الآسيوي والعالم العربي وستصبح جارة لأوربا فيما لو دخلت تركيا الإتحاد الأوربي وبذلك فإن كردستان بحق هي القلب النابض للشرق الأوسط، وكان له حسابات في كل المشاريع والمخططات الدولية وبخاصة قي فترة الحرب الباردة التي إنطلقت من كردستان بتصفية جمهورية كردستان التي كانت عاصمتها مهاباد وإنتهت فيها على أثر حرب الخليج الثانية، ناهيك عن دخول كردستان ضمن المناطق الذرية خلال الحرب الباردة وفي الحزام الشمالي (الطوق الشمالي) الذي وضعه جون فوستر دالس وزير الخارجية الأمريكية آنذاك وكذلك ضمن نظريات:كالرملاند وأوراسيا وكانت هدفا لكل الأحلاف الدولية والإقليمية في التاريخ المعاصر كسعد أباد والناتو والسنتو وشكل لهذا الغرض ماعرف بلجنة (مكافحة العمل الهدام).

البعد الدولي للقضية الكردية :

جاءت الإتفاقية الأنكلو ـ فرانكو ـ الروسية بين الحلفاء في عام 1915 حول إعطاء المضائق أول خطوة عملية لتقسيم القسم الآسيوي من تركيا وبضمنها كردستان.أما المرحلة الثانية من المناقشات الأنكلو-- الفرنسية فقد جرت في لندن في الفترة الواقعة من تشرين الثاني 1915 إلى شباط 1916 بين الإنجليزي آرتور نيكلسون (حل محله مارك سايكس) والفرنسي فرنسوا جورج بيكو وإحتلت المسألة الكردية حيزا مهما في المناقشات.

ولابد العودة إلى سيفر كوثيقة دولية إعترفت بالكرد للمرة الأولى في التاريخ الدولي المعاصر وستصبح حجة دامغة للدفاع عن الحق الكردي لدى إنعقاد المؤتمر الدولي القادم بشأن المسألة الكردية، مادام الدول العظمى تتحمل المسؤولية التاريخية .

وعليه لابد من وضع الإستنتاجات التالية :

1 ـ لن يعم السلم والإستقرار السياسي والاقتصادي والثقافي في الشرق الأوسـط مهما كان نوعه وشكله دون إيجاد حل سياسي جذري ونهائي للقضية الكردية .

2 ـ تشكل كردستان طاقة أساسية اقتصادية وبشرية ولايمكن الإستفادة منها إلا بعد حل قضيتها القومية .

3 ـ يشكل كردستان قلب الشرق الأوسط، ولايمكن الإستفادة من الجسم الكبير إلا بقلب قوي دافق .

4 ـ العودة إلى سيفر ووضع الدول العظمى امام مسؤلياتها الدولية والتاريخية .

5 ـ إنتقال العامل الكردي من عامل إستخدام كورقة ضغط إلى عامل مؤثر أساسي في التحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط، إذ أن هذا العامل الكردي الذي كان مشتركا بين الدول المقسمة لكردستان بدا يتضعضع بعد خروج العراق من هذه الدائرة إلى جانب التحولات المنتظرة الأخرى القادمة في المنطقة .

6 ـ مفتاح الديمقراطية يمر عبر حل القضية الكردية وليس بالعكس .

7 ـ تعتبر كردستان نقطة إلتقاء المصالح الدولية والإقليمية بسبب موقعها الجيوبوليتيكي، إضافة إلى التدخلات الدولية، لذلك لايمكن الإستغناء عنها.

8 ـ تتخذ القضية الكردية طابعا دوليا وتحولت إلى قضية ساخنة في الشرق الأوسط والأدنى، لذا من مصلحة الأطراف كلها حل هذه القضية ليعم الأمن والسلام والإستقرار في المنطقة .

وأخيرا أنهي هذه المداخلة بما كتب عن دور واهمية الكرد وكردستان:فقد كتب المفكر والديمقراطي الأرمني خجاتور أبوفيان (1805 -1846) في مقالته الأكراد:"... من الممكن تسمية الأكراد بفرسان الشرق بكل معنى الكلمة فيما لو مارسوا حياة الحضر بشكل أكثر .... "[7].

أما كمال باشا الذي وصفه أرمسترونج بالذئب الأغبر، فقد أشارفي وقته إلى ((أنه عندما تكون القوة متعادلة في شروط المعركة في الشرق الأوسط فإن المنتصر سيكون من يسيطر على كردستان))[8].

المراجع:

1 – م.لازاريف، الأكراد والمسألة الكردية، مجلة :"آسيا وأفريقيا اليوم، العدد 12، 1983، ص 37. (باللغة الروسية).

2 – أ.م. منتشاشفيلي،الأكراد، موسكو، 1984، ص 3 . (باللغة الروسية).

3 – الدكتور سمكو بيجرماني (إسماعيل حصاف)،كردستان الوطن والقضية في المواثيق والمواقف الدولية ، 1986،(د.م)، ص ص4،9 .

4 – صلاح الدين سعدالله،كردستان والحركة الوطنية الكردية، بغداد،1959، ص 18-19.

5 – المرجع نفسه، ص 19.

6 – الغارديان البريطانية، 6 شباط 1970.

7 – خ. أبوفيان، المؤلفات الكاملة، الجزء الثامن، يريفان، 1958، ص 360 – 361 .

8 – سمكو بيجرماني، المرجع السابق، ص 8.

لابد من ثـورة ثقـافية

في بنية العقل للقوميات التي تتحكم بكردستان

أمامنا في هذا الإطار التجربة الأوربية التي شكلت فيها الثورة الفرنسية عام 1789 نقطة تحول مهمة في تاريخها الحديث، الذي فيه شهدت أوربا تغيرات اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية تمثلت بالنهضة الثقافية والفكرية والعلمية التي غيرت معالم الحياة في القارة بكل مقاييسها وقيمها، هذا التطور الحاصل كان له الدور الكبير في تغير بنية العقل الأوربي.

ويعتبر القرن الثامن عشر عصر الثورات الحقيقية في أوربا التي غيرت وجه التاريخ، كالثورة التي قامت بها المستعمرات الإنجليزية في أمريكا الشمالية وظهور الولايات المتحدة الأمريكية في شمال القارة، هذه الدولة التي ستؤدي دورا رياديا في السياسة العالمية في الفترة المعاصرة إلى جانب الثورة الفرنسية التي أنهت الحكم الإستبدادي في فرنسا الذي دام عشرات السنين، ناهيك عن قيام الثورة الصناعية التي غيرت القاعدة الاجتماعية وأحدثت تغيرات كبيرة في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

وتركت النهضة الأوربية بصماتها الإيجابية على حركات الإستقلال القومي والوحدة القومية وتقلص سلطة البابوية وحلول فكرة الحق الطبيعي محل الحق الإلهي وحلول القانون الوضعي وحقوق الإنسان محل القانون السماوي وماتبعها من الثورة الفكرية الشاملة.

وإذا تتبعنا هذا الأمر مع شعوب الشرق الأوسط، نرى أن اللوحة قد تتغير كثيرا عن مما حصل مع الشعوب الأوربية. فقد خلفت الإمبراطوريتين المتصارعتين الفارسية والعثمانية آثارا سيئة جدا على كافة المستويات الفكرية والسياسية والعلمية عرقلت مسار التطور الديمقراطي للتاريخ، لاسيما في فترة مابعد الحرب العالمية الأولى وظهور الخارطة الجيو ـ سياسية الجديدة في الشرق الأوسط على يد الدبلوماسية الأنكلو ـ فرنسية ، هذه المرحلة التي فيها ظهرت قيادات، تبنت إيديولوجيات عنصرية لاتعبر عن طبيعة البنى الاجتماعية والثقافية السائدة منها الطورانية الكمالية والفكر العروبي المنغلق الشوفيني وفلسفة التفريس

إن الإشكالية تكمن في التركيز على محوري الإسلام السياسي والشوفينية القومية،كتجسيد لفراغ أيديولوجي ـ ثقافي قاتل يعاني منه الشرق الأوسط منذ قرن كامل كإمتداد لسياسات قرووسطية. إن الثان توركيزم فلسفة طورانية عنصرية بحتة إنطلقت من الفكر الكمالي دون أن تستند إلى مقومات تاريخية وعوامل طبيعية، وإنما برزت في فترة كانت الإمبراطورية تلفظ أنفاسها الأخيرة إنقاذا للعنصر التركي، الغريب بالأصل عن ثقافة المنطقة، وديمومة وجوده بمسميات وإبتكارات فلسفية وسياسية جديدة التي نجحت إلى حد كبير في التحكم بالجزء الأكبر من كردستان كمستعمرة، هذه الفلسفة الكمالية التي بلغت سن الشيخوخة والتي يجب أن تنهارلتغير معها بنية العقل التركي المتحجر وفلسفته المريضة .

فمنذ البداية، وضع أتاتورك نصب عينيه مهمة وضع أيديولوجية للشعب التركي لتحقيق هدفين أساسين:أولهما، ملئ الفراغ السياسي والروحي الذي نتج عن تفكك الإمبراطورية العثمانية وخروج تركيا منها دولة هشة ضعيفة ووقوف الأتراك على مفترق الطرق، إذ لم يكن الشعب التركي يوما ما صاحب أيديولوجية، وطوال تاريخه كان يفتقر الى إرث حضاري ينطلق منه نحو المستقبل. وثانيهما، هو بهدف صهر القوميات والأقليات غير التركية في المجتمع التركي تحت إسم شعارات ومصطلحات لم تكن موجودة من قبل .

ووضع أتاتورك منظومة فكرية المعروفة بالمنظومة الفكرية الكمالية تتحكم في كل شئ، وقد إقتبس كمال أتاتورك هذه المنظومة الفكرية أساسا من النظريات والأيديولوجيات العنصرية. فالقومية التركية هي القومية التي تكونت على أساس الفكر الكمالي بعد تأسيس الجمهورية التركية في إطار مايسمى بالميثاق الوطني لتتريك القوميات والأقليات غير التركية " كالكرد والعرب واللاز والأرمن" وغيرهم من الشعوب.

وترتكز هذه المنظومة الفكرية على المبادئ الشوفينية –الطورانية التركية، وتستمد روحها من المقولة الأتاتوركية (سعيد هو ذاك الذي يصف نفسه بالتركي)، وكم أنا سعيد لكوني تركيا) وغيرها من النظريات والمصطلحات التي تفتقر الى الأسس العلمية مثل:"تركي يساوي العالم " و"نظرية " " لغة الشمس " أي أن اللغة التركية هي سيدة اللغات وأم اللغات. علما أن الأتراك لم يكتبوا تاريخهم بلغتهم إلا بعد فتح القسطنطينية عام 1453م وأن لغتهم من حيث الحروف تبدلت مرات عدة وهي مزيج من لغات عدة .

وبالمقابل نرى أن النظام الحاكم في إيران تستخدم الإيديولوجية الدينية سلاحا للتدخل في شؤون دول وشعوب المنطقة، لتمرير سياسات النظام

الفارسي والتحكم بمصير الشعوب الإيرانية من كرد وبلوج وأذر وعرب وغيرهم ومحاولة زج المنطقة مرة أخرى بالصراع السني ـ الشيعي لتحديث الدور الإيراني ـ التركي في المنطقة وتقسيم المنطقة كمناطق نفوذ بين الدولتين كما كانت عليه أيام الإمبراطوريات .

أن نظام الملالى الذي وصل إلى السلطة تحت يافطة الثورة وهي بريئة منه، قد أعاد بإيران دولة وشعوبا إلى الوراء قرونا عدة بغية تمرير سياساتها التحكمية الإستبدادية والقمعية المنغلقة وضرب النهج الثوري الحقيقي التحرري لشعوب إيران منها قمع وتصفية إنتفاضة الشعب الكردي الثورية والتحررية عقب صعود آيات الله الخميني سدة الحكم مباشرة ، وكذلك التدخل في شؤون دول الجوار متى وجد أن موازين القوى تسير لغير صالحه، كما تعودت أن تفعل ذلك أيضا الدولة الجارة الأخرى تركيا وخاصة مايتعلق بتطورات على صعيد القضية الكرديـة.

وتمتلك الآلة العسكرية الإيرانية تجربة زخمة في هذا المجال، فقد لجأ النظام الشاهنشاهي على سبيل المثال لا الحصرإلى إعلان ماعرفت (بالثورة البيضاء) عام 1963 لتتمكن من تجديد قوتها التحكمية آنذاك. وتلجأ السلطات الحاكمة الإيرانية منذ عام 1979 إلى إستخدام أكثر الوسائل البوليسية وحشية من عنف وإعتقالات وإغتيالات كما حصل مع الشخصية الكردية البارزة د.عبدالرحمن قاسملو في فيينا ومع خليفته في سكرتارية البارتي د.سعيد شرفكندي في برلين، وتستغل القيادات الإيرانية الشعارات الإسلامية كما فعلت في السابق أيام الإمبراطورية .

بينما لم يتح للمجتمعات العربية فرصا لبلورة فكر نهضوي حضاري لأنها بالأساس لم تقم على أساس سليم، بسبب غياب الأرضية المناسبة التي توفرعوامل النهضة، فما أن تحررت الولايات العربية من سيطرة الطغمة العثمانية التي إستمرت حوالي خمسة قرون، حتى برزت ثقافة جديدة تخدم الطغم الحاكمة المحلية ولاسيما في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، لن تعبر عن الإرادة الحرة لشعوبها بسبب البنية العربية الهشة، فالمجتمعات العربية مجتمعات غير متجانسة في الأصول والثقافات والإنحدار، وبالتالي لم تمتك مشروعا حضاريا، كل ماهنالك ظهور بنى ثقافية ـ اجتماعية مشوشة متناقضة ومضطربة خائفة وقلقة خوفا على عدمية التجانس الثقافي ـ الإتني مع تبلور ثقافة المجتمع الإستهلاكي ومغرياته.

إن قضية النهضة كما يقول د. عبدالله عبدالدايم ـ إتخذت في الفكر العربي وصفا إشكاليا متوافرا ... الإشكالية التي تعني في أذهاننا جميعا وجود نوع من التوتر والقلق والإلتباس، في العلاقة بين الماضي والمستقبل، بين الأنا والآخر، مما جعلها علاقة لاتقوم على الإتصال ولا على الإنفصال، وإنما على التنافر والتدافع. والنتيجة كانت تشويش الحلم النهضوي في وعينا وتعتيم الرؤية في فكرنا.

تحتاج النهضة إلى وجود قدرة مجتمعية جماعية متجددة، وهذا لايمكن تحقيقه إلا بقيام القومية الحاكمة بتغيير منهج سلوكياتها فيما يتعلق بتوفير مستلزمات تطوير الأسس الصحيحة للعملية الديمقراطية التي تشكل حل المسألة القومية وحقوق الأقليات الدعامة الأساسية لها وركنا مهما من أركانها لتتأصل فلسفتها في مواجهة متطلبات الفعل التاريخي. وبالتالي بقيت المجتمعات العربية عاجزة وبشكل مطلق عن إنجاز ووضع مشروع تاريخي حضاري حديث، وفق منهج عقلاني لمواجهة التحديات المعاصرة بسبب غياب المقومات اللازمة لذلك وأداة التغيير .

وربما لم تشهد المجتمعات العربية طوال القرن الماضي تطورا طبيعيا بسبب السدود والموانع التي بنيت أمام مساراتها النهضوية وقتل العملية الديمقراطية على يد العسكر وإنقلاباتهم السود لاسيما طوال النصف الثاني من القرن الماضي، ومحاولة ترسيخ أيديولوجيات عنصرية عقيمة وفي مقدمتها أيديولوجية حزب البعث في العراق وسورية وركوب موجة التفرد والإنكار ـ إلغاء الآخر عبر رفض الإعتراف بحقوق الشعوب والأقليات القومية والدينية في العالم العربي وفي مقدمتها حق الشعب الكردي في تقرير المصير، الذي كان حتى الحرب العالمية الأولى يقاسم الأُمرَّين مع جيرانه الشعب العربي على يد الطغمة العثمانية الغاشمة .

والمهم أن الإشكالية تنحصر في إطار الصراع مابين الأيديولوجيات العقيمة القائمة وإطروحاتها الفكرية ومابين الواقع الحقيقي بكل تداعياته وماقد ينجم عن ذلك من إمكانية رسم الإتجاهات الفكرية والثقافية. ولايمكن لشعب مسلوب الإرادة كالشعب العربي، يخضع لأنظمة لم يختارها بإرادته، لاسيما أنه لن يمنح الحرية للآخرين، أن ينجز مهمة وضع مشروعه الحضاري، فالأصالة ليست فقط بالعودة إلى قصص الأيام الغابرة بل من المضي قدما نحوالإرتقاء بعملية النهضة من مستواه القديم إلى مستوى أكثر حداثة ورسم خطوط فاصلة بين

مركباتها للتأثير على بنية العقل العربي وتحريره من الوهم ومن ثقافة الأنا والتفرد والتحكم .

وإن من أولى أسباب تعقيدات اللوحة العربية وإشكالياتها في الأوجه المختلفة، عدم لجوء الحكام والأنظمة العربية إلى حلحلة بؤر التوتر والنزاعات كمسألة الصحراء الغربية في المغرب وقضية جنوب السودان وقضية أقباط مصر وبالطبع القضية الكردية التي تحتل مركز الصدارة لأنها قضية تمس شعب ينتمي لأكبر أمة مجزأة بين عدة كيانات مصطنعة في الشرق الأوسط و محرومة حتى الآن من ممارسة حق تقرير المصير في تشكيل دولتها المستقلة في العالم ...إلخ .

ومما تعقد المسألة أن بنية العقل العربي، - مع الأخذ بعين الإعتبار أن لكل قاعدة شواذ ـ، تجاه حل مسألة القوميات والأديان واحدة، ووقوف المثقفين العرب داخل الأنظمة وخارجها في خانة واحدة فيما يتعلق بالموقف من قضية وحقوق القوميات والأقليات فيما يعرف بالعالم العربي. وأود هنا أن أورد مثلا: فقد أجابني في عام 1994 إستاذ جامعي سوداني، وهو صديق عزيز، مبتسما وأنا أناقشه بضرورة حل مسألة جنوب السودان لوضع حد للخسائر الروحية والمادية لبناء مجتمع سوداني صحي متمكن وسعيد، هازا برأسه قائلا: "أن دعوتك لحل مشكلة جنوب السودان هو يأتي كخيار مستقبلي أمام أكراد العراق". هذا المثل البسيط له دلالات كبيرة فيما لو تعمقنا في التمعن في الفلسفة التي إرتوى منها المواطن العربي من مشاربه المتنوعة المدنية منها والعسكرية .

إن مثل هذه الرؤية القاصرة قد أضرت كثيرا بمستوى التطور الحضاري وعرقلت قيام المؤسسات الإجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، مما رسمت حدودا بين الثقافتين الغالبة والمغلوبة وتناحرا وصراعا عطلت عمليات التقدم والدمقرطة. وكما يقول قسطنطين زريق في معركة الحضارة :((أن التواصل الحضاري يؤتي خير ثماره، عندما يجري في جو من السلم والرضى والحرية والتفاهم، وهو يفسد ويتعطل حين يحدث في ظلال الحرب أو نتيجة القهر أو فرض كبت، حينها تنشأ في المجتمع المغلوب مواقع وعقد نفسية، تقف دون التواصل الخير، وتعتري المجتمع الغالب عقد أخرى، كعقدة التفوق، تقلب التقارب تباعدا)). ومما لاشك فيه أن هذه المعادلات تمضي بالضد من عمليات تطوير الفكر الحر وبناء مجتمعات ديمقراطية دستورية تعددية، وهذا ما

يتعارض مع حركة التاريخ وأمواجه المتلاطمة وخاصة عندما يعاملون الإتنيات الأخرى كقطين أرض يستغل أرضهم وجهدهم ويجعلون مقاطعات كاملة مزارع خاصة في خدمة المجموعات الحاكمة كما هو حاصل مع أجزاء كردستان المقسمة.

وقد باتت هذه الآلية في تعارض شديد مع حقائق التاريخ وفلسفته العقلانية. وإذا عدنا قليلا إلى الوراء، نجد أن الإسلام أستغل من قبل فئات عدة حتى أتخذ طابعا توسعيا من أجل فرض الهيمنة والتحكم وإضفاء طابع الشرعية على مخططاتهم كما فعل العثمانيون والفرس وغيرهم .

لابد أن يكون منطق التاريخ في الشرق الأوسط ولاسيما لدى الفئات الواعية والمثقفة ان يبدأ بالتغيير لدى الشعوب العربية والتركية والفارسية وغيرها، فالعالم بات قرية واحدة، وإن مناطق النزاع والتوتر تؤثر على مصالح جميع الأطراف القريبة منها والنائية، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار أن الجزء الأكبر من كردستان ستصبح أوربية خلال عقد من الزمن وصفة الجزء تشمل الكل لغويا وجيوسياسيا وبالتالي فمن مصلحة الأطراف كلها حل القضية الكردية داخل حدودها في إطارالحوار والتفاهم المشترك قائم على عقد اجتماعي جديد أساسه الشراكة ومنح الكرد حق تقرير المصير وفق إتحاد إختياري كعامل للإستقرار والسلام في الشرق الأوسط .

وأخيرا لابد من ثورة ثقافية شاملة وآنية أن تعلن من قبل المثقفين والأكاديميين لبناء الإنسان الجديد داخل الشعوب التي تتحكم بمصيرالشعب الكردي وفي المقدمة الشعب العربي للإطاحة بكل المفاهيم والأفكار البالية ووضع حد للتصورات والأوهام المهترئة ونبذ العنف والإرهاب والمدارس السلفية والأيديولوجية الشوفينية القائمة على مبدأ التجاهل والإنكار وإعادة قراءة التاريخ ومراجعته ووضع تاريخ جديد يعتمد على الحقائق والبدء بإعلان ثورة ثقافية في المؤسسات المدنية والعسكرية وتغيير المناهج الدراسية ووضع دساتير تخدم أطر السلام والتقدم، كل ذلك كفيل ببناء شرق أوسطي جديد سعيد لكل أبنائه بقومياته وأطيافه الفسيفسائية .

نـحو تسخير جميع الطاقات لخدمة المشروع القومي الكردي

(الإسلام السياسي في كردستان نموذجا)

لن أكون مخطئا إذا قلت أن الشعب الكردي هو الشعب الوحيد بين شعوب الشرقين الأوسط والأدنى لم يسخر الدين لمشروعه القومي. فلولا الإسلام لتقوقعت الدولة العربية في الجزيرة العربية فقط، ولم تصل فرسانهم إلى مناطق الأطراف النائية. فالعروبة مُدينة للإسلام السياسي بما قدم لها من خدمات في مجالي اللغة والتكوين القومي ومن إضفاء صبغة التعريب على الأراضي وساكنيه من الملل والأمم فيما يعرف اليوم بالعالم العربي ومحسوبية كل من كتب بلغة القرآن الكريم من العلماء والأدباء والفقهاء والشعراء المسلمين من القوميات والأقليات الأخرى على العروبة بدأً من آسيا الوسطى مرورا ببلاد فارس وكردستان وصولا إلى شمال أفريقيا ...إلخ ، هذه النخبة المتنورة التي قدمت خدمات كبيرة وبجدارة للغة العربية وآدابها وعلومها. وخلال هذه القرون التاريخية الطويلة أصبحت العروبة والإسلام صنوان لاينفصمان، وبمعنى آخر فقد إتخذت الأنظمة السياسية العربية من الإسلام سلاحا داعما لديمومة بقائها وتنفيذ مخططاتها، وقد إنعكست ذلك في أعلام الدول وأناشيدها القومية وفي المناهج التربوية والدراسية ناهيك عن أنظمة القضاء .

وكان العامل الدينى "الإسلامي" أقوى العوامل في بناء وتطور الدولة العثمانية، إذ شغلت الإمارة العثمانية الأولى تلك البقعة الجغرافية على حدود الدولة البيزنطية، مما جعلها تتحمل عبء الكفاح ضد بيزنطة المسيحية على أنها جهاد ديني "الجهاد المقدس" ومركز لإستقطاب المحاربين والعلماء والفقهاء المسلمين من مختلف القوميات في الشرق الأوسط لمواجهة ما سمي " بأوربا المسيحية".

وبرز قيمة هذا العامل بشكل أخص بعد سيطرة القوات العثمانية على مصر عام 1517م وإجبار "محمد المتوكل على الله " بمصر عن التنازل عن حقه في الخلافة الإسلامية للسلطان سليم العثماني وسلمه الآثار النبوية الشريفة وهي:(البيرق والسيف والبردة) بالإضافة إلى مفاتيح الحرمين الشريفين ، ومن ذلك التاريخ أصبح كل سلطان عثماني أميرا للمؤمنين وخليفة لرسول رب العالمين قولا وفعلا .

كما إستفاد الأتراك من الصراعات المستمرة في الشرقين الأوسط والأدنى كالحروب الفارسية- البيزنطية والحروب المملوكية – البرتغالية وغيرها، كل ذلك أدى إلى ضعف هذه القوى.

وإذا كانت الإمبراطورية البيزنطية تعاني حينها من أمراض الشيخوخة، والدولة المملوكية تحتضر والإمبراطورية الفارسية تلتهي بالصراعات الداخلية، فإن الدولة العثمانية كانت في عنفوان شبابها.

وكان الإنتصار العثماني في معركة جالديران عام 1514م على الدولة الصفوية في إيران تحولا نحو بناء إمبراطورية عثمانية حقيقية تمتد من الأناضول شمالا حتى شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية جنوبا. إذ قلصت هذه **المعركة الفاصلة في التاريخ من النفوذ الإيراني غربا وأعطت المجال للعثمانيين بالسيطرة على الجزء الأكبر من كردستان .**

ومنذ تلك الحرب الناجحة ضد الشاه إسماعيل الصفوي أصبح السلطان سليم الأول العثماني صاحب الكلمة العليا في تحديد مستقبل ومصير المنطقة وتغيير خارطتها السياسية والجغرافية، إذ لجأت الحكومة العثمانية إلى جمع الصبية المسيحيين من أطفال الشعوب المهزومة في "مقدونيا وصربيا وبلغاريا وألبانيا والمجر" وكانوا يعيشون في سكنات خاصة بهم يحرم عليهم الزواج وينسونهم أصلهم وأسرهم ولا يختلطون بالمجتمع وينشأون نشأة إسلامية للدفاع عن الإسلام وعن السلطان. وقد إتهم الأوروبين الأتراك بالقسوة المتناهية إزاء البشرية. وجعلت الإمبراطورية العثمانية من نفسها راعية لمصالح المسلمين السنة ، في حين على الشرق منها ترعرعت الإمبراطورية الإيرانية على المذهب الشيعي .

وتستمر الآلة العسكرية للنظام الإيراني ومنذ قرون عديدة التحكم بمصير كردستان الشرقية وبمصير العديد من الشعوب الأخرى، معتمدة في أغلب الأحيان على إستغلال الرسالة الإسلامية (الشيعية) ، وتتدخل في شؤون الدول والأقاليم بإسم حماية هذه الرسالة .

وكان التشيع في العقود الأولى من الإسلام إتجاها سياسيا ولايزال، ويعتبر الشاه إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الشيعية في إيران، الذي إتخذ سياسة عنيفة لإرغام الناس قسرا على التشيع، وإكتسب المذهب الشيعي فيها شعبية كبيرة بسبب مضمونه القومي، إذ أنه يفرق الإيرانيين عن العرب. وأسس الشاه

إسماعيل الصفوي إسرة وراثية حكمت إيران أكثر من قرنين من الزمن، وهي الأسرة الصفوية الكردية الأصل المنحدرة من أردبيل شمال غرب إيران، التي إنتقلت من المذهب السني إلى المذهب الشيعي منذ عام 1501م. على يد الشاه إسماعيل الصفوي الذي كان يستخدم الكتابة الأذرية .

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى ظهرت الأسرة البهلوية بدءا بالشاه رضا شاه بهلوي التي حكمت إيران في الفترة مابين (1925 – 1979)، وذلك على أثر سقوط الأسرة القاجارية التي حكمت إيران منذ عام 1779.

وفي فترة مابعد الحرب العالمية الأولى، وعندما بات الإسلام السياسي مصدر للمتاعب ولم يعد يمثل القوة الحقيقية، ولم يعد ملائما لروح العصر، إتخذت الدولتان إتجاها مغايرا، فأصبحت إيران نقطة إرتكاز للقوات الغربية، وفي تركيا أصدر المجلس الوطني الكبير في 3 آذار 1924 بطلب من مصطفى كمال أتاتورك مرسوما يقضي بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة، علما أنه جرت محاولات بعد إنقلاب 1908 م لإعادة الروح إلى جسم الإمبراطورية المنهارة بطرح إتجاهات وتصورات إسلامية جديدة تخدم القومية التركية كحركة الجامعة الطورانية وحركة الجامعة الإسلامية بهدف القضاء على الفكر الإستقلالي للشعوب وإنقاذ الإمبراطورية من السقوط.

وإذا إنتقلنا إلى القارة الأوربية، نجد أن الكنيسة القومية لعبت دورا متميزا وأساسيا في تثبيت دعائم الدولة القومية في أوربا والتحرر من سيطرة البابوية في روما. أن حركة مارتن لوثر الإصلاحية سرعان ماتطورت إلى حركة قومية ضد العقيدة الكاثوليكية ذاتها، حيث أنه رفع شعار ألمانيا للألمان، ورحب الألمان بهذه الفكرة بسبب معاناتهم من التدخل الخارجي لفترة طويلة من الزمن، ولهذا السبب نجحت حركته لأنها دعوة إلى التحرر من السيطرة الأجنبية .

وكانت حركة الإصلاح الديني في سويسرا بقيادة أولريش زونجلي وجون كالفن من نتائج اليقظة القومية والوطنية، فقد فشل الأباطرة الرومان منذ أواخر القرون الوسطى في فرض سيطرتهم الفعلية على الأقاليم السويسرية. وقد دعا زونجلي إلى الإنفصال التام عن روما. وكانت العاطفة الدينية الكاثوليكية العلامة الوحيدة للقومية البلجيكية التي إستقلت عام 1830 عن هولندا وكان ذلك تصدعا في مقررات مؤتمر فيينا لعام 1815.

وفي إنجلترا ومنذ سنة 1534 م أصبحت الكنيسة الإنجليزية قومية خالصة، بفعل حركة الإصلاح الديني وأهدافها السياسية الرامية إلى فصل الكنيسة الإنجليزية عن الكنيسة الكاثوليكية في روما، لحماية المصالح الذاتية الخاصة للأمة الإنجليزية التي وجدت مصلحتها القومية في إنشاء كنيسة خاصة بها. ووقفت البرجوازية الإنجليزية إلى جانب الملك تسانده في إتخاذ إجراءات التي تحد من سلطة رجال الدين وتجعل من الكنيسة الإنجليزية كنيسة قومية، وفي سنة 1563 م اصدر البرلمان قانون المذهب الواحد الذي أكد على العقيدة الإنجليكانية .

وكان ملك السويد غوستاف أدولف متحمسا للبروتستانتية وشارك في المرحلة الثالثة من حرب الثلاثين عاما (161 – 1648) بهدف السيطرة على بحر البلطيق وتحسين إقتصاد البلاد، وإتخذت كلا من فرنسا والسويد الدين ستارا لتحقيق أطماع سياسية واقتصادية على حساب ألمانيا. وفي روسيا القيصرية لم يعد للكنيسة في عهد بطرس الأكبر (1689 – 1725) أي تأثير على السياسة العامة للدولة وأمر بإلغاء الملابس الشرقية وإستبدالها بالملابس الأوربية، وفيما بعد سيقلده أتاتورك في ذلك عند إعلانه للجمهورية. وكان بطرس الأكبر في روسيا القيصرية متسامحا مع المذاهب الأخرى شريطة أن لاتتدخل في أمور الدولة وشؤون البلاد السياسية.

تاريخيا كان الدين سلاحا ذو حدين أستغل إما لإنشاء الوحدات القومية إلى جانب أغراضه الاقتصادية والتوسعية والسيطرة على أراضي الغير، مثل ماحدث في معظم الدول الأوربية فالبعثات التبشيرية كانت جزءا من هذه اللعبة. وإستخدام الإسلام سلاحا بيد كثير من القوميات للتحكم والسيطرة، وقدمت الكونفوشيوسية الكثير لشعوب شرق آسيا كالصينيين واليابانيين والكوريين وغيرهم .

وإما منع التداول به وفصله عن السياسة، فالعثمانيون نقلوا الخلافة من القاهرة إلى إستانبول لخدمة الإمبراطورية وبتفككها في اعقاب الحرب العالمية الأولى أي بعد إستغلالها 400 عام، ركب مؤسس الجمهورية كمال أتاتورك موجة العلمانية، بعد أن فقد الإسلام السياسي دوره لتركيا الجديدة، مقلدا عدو إمبراطوريته السابقة القيصر الروسي بطرس الأكبر. وكذلك تغير النظرة إلى الدين بالنسبة للأوساط الحاكمة في إيران قبل صعود الشاهنشاهية ومع سقوطه.

ودوما الشعوب تبحث في مرحلة النهضة والإستقلال عن سبل ومقومات وحدتها وتسخر جميع الطاقات في سبيل ذلك، فالثوار الجزائريون في مرحلة الكفاح قطعوا آلاف الأميال على الأقدام في الجبال الوعرة لأجل إيجاد تحالف وطني ضد محتليه الفرنسيون. وتمكن هوشه منة الزعيم الفيتنامي من جمع أكثر من مئة حزب ومنظمة وجمعيات وقوى بمن فيهم الإمبراطور السابق من أجل الهدف الأسمى ـ البناء القومي ونيل الإستقلال. وخلال الحرب الصينية ـ اليابانية (193 ـ 1945) وقف الشعب الصيني بحزبيه الوطني بقيادة تشاي كاي تشيك والشيوعي بقيادة ماوتسي تونغ كالبنيان المرصوص ضد العدوان الياباني. أن الميكانيزم وآلية الإنتماء للجماعة، هذا القانون الخفي المعروف (روح ياماتو) المسبب الحقيقي للنهضة اليابانية، هذا القانون الذي خلق نظاما اجتماعيا يجعل كافة أفراد الدولة يعيشون في إطمئنان.

لقد خدم الشعب الكردي الإسلام تاريخيا، من خلال الدولة الكردية الأيوبية التي حكمت اليمن ومصر وفلسطين والشام في عهد ساد فيه الصراع الديني بين الحضارات، أو تحول الكرد إلى وقود للدفاع عن عروش السلاطنة والشاهات والخلفاء لدول وإمبراطوريات كالعباسية والعثمانية والفارسية وغيرها، علما أن كل ذلك إنقلب عكسا في المستقبل ضد المصالح القومية للأمة الكردية، لأن ثلاثة شعوب كبيرة في المنطقة وهم: العرب والفرس والأتراك إستغلوا الدين أداة لحماية مصالحها القومية والتحكم في مصير الشعوب والأطياف الأخرى .

إن أكثر القوى فاعلية في العصرين القديم والوسيط هي القوة الكهنوتية و القوة الدينية، أما في العصر الحديث فإن قوتي الإقتصاد والأيديولوجيا ومنها الأيديولوجية القومية أكثر القوى فاعلية. وإذا لم يفكر الكرد الإستفادة من الإسلام في تاريخه السابق عندما فعل الآخرون ذلك، فهل يستطع اليوم فعل ذلك ؟!!، مع أن الطرح الإسلامي يتنافى أساسا مع الطرح القومي، لأن الدعوة إلى قيام أي جامعة أو دولة إسلامية في المنطقة ستكون من جديد أداة لبناء إمبراطوريات تقودها القوميات المتنفذة وسلاحا لقيام أنظمة مركزية توتوليتارية لامكانة فيها لحقوق القوميات والأقليات الصغيرة ناهيك عن أن العصر الجديد قد ترك خلفه صراع الديانات، وإن ما يجري اليوم بإسم الدين هو شئ آخر.

وعموما أن ظاهرة الإسلام السياسي في كردستان، تبقى جديدة ومستوردة ولا تتلائم وروح النضال الكردي وطموحه المستقبلي وتاريخه الدامي. وإلا ماذا يعني إدخال عناصر وأفراد غريبة وإيوائهم مقابل حفنة من المال أو بسبب فكر

جامد، للقيام بأعمال هدامة ضد الإستقرار والأمن في كردستان وقتل أبناء جلدتهم وتدمير البنية التحتية لكردستان وتحريف فكر الكردايتي والبارزانيزم وبيد عناصر إرهابية، سوى قتل الروح القومي وفشل عملية إستكمال و إنجاز المهمة القومية للحركة التحررية في كردستان .

إن المرحلة تتطلب من جميع الكردستانيين بفئاته وتياراته ومنابعه ومنها التيار الإسلامي إن وجد العمل من أجل إنجاز مهام متطلبات المرحلة في إستكمال البناء القومي ووضع حد نهائي للسيطرة الأجنبية وبناء مجتمع عادل وسعيد، يعيش في ظله كافة أبناء كوردستان كوردا وتركمانا وعربا وكلد آشور، يزيديين و مسلمين ومسيحيين وصابئة وغيرهم ووضع آلية ترتكز على البعد الوطني إنتماء والحضاري فكرا للحاق بركب التطور، ونمور آسيا أفضل نموذج قد يحتذى بها وأن لايبعثر إنجازات الكرد تحت أقدام أيديولوجيات مستوردة.

أوربا وكردستان ..نظرة الى الماضي وأخرى الى المستقبل

شغلت كردستان وعلى امتداد المراحل والعصور التاريخية بال القوى الدولية العظمى وعلى رأسها الدول الأوربية. ففي العصور الوسطى وخلال الصراع الامبراطوري بين كل من بيزنطة وفارس كان نهر الفرات يشكل حداً فاصلاً بينهما. وفي الشمال أبدت روسيا القيصرية اهتماماً خاصاً بالكرد كقوة اضافية ضخمة في حروبها مع الامبراطورية العثمانية والفارسية.

وتعود العلاقات الكردية- الروسية الى بداية القرن التاسع عشر ولا سيما في فترة ظهور الامبريالية واشتداد الصراع بين الدول الاستعمارية بهدف السيطرة على دول الشرق. وباعتبار أن كردستان تجاور روسيا عبر كل من تركياوايران اللتين كانتا آنذاك في صراع مع روسيا القيصرية، فقد رأى الروس ضرورة الاستفادة من أرض كردستان الوعرة كترسانة ضد السلطة العثمانية والشاهنشاهية الايرانية.وكان الاحتمال الروسي هذا قابلاً للتطبيق على الاقل لسببين وهما:أولاً،أن الكرد كانوا تحت نير الاستبداد العثماني والفارسي وكانوا بحاجة الى دعم من احدى الدول الكبرى وخاصة في تلك الفترة التي بلغت فيها النهضة القومية الكردية ذروتها التي عبرت عن نفسها من خلال الانتفاضات والثورات المسلحة الداعية إلى الإستقلال القومي، وفي هذا الإطار كانت

الدبلوماسية الكردية تتحرك باتجاه مد الجسور مع القيادة الروسية للحصول على الدعم والمساندة الجدية في سبيل الإستقلال القومي لكردستان، بإعتبارها أقرب دولة إلى الكرد من بين الدول العظمى وخاصة أنها كانت في حالة من الحرب المستمرة مع العثمانيين والفرس ومجاورة لكردستان عبر البحر الأسود والقفقاس. وعبرت الدبلوماسية الكردية عن نفسها أثناء الحرب الروسية- الفارسية 1826- 1829 والحرب الروسية- العثمانية 1828- 1829 ومشاركة الشعب الكردي بحماس كبير في الأعمال الحربية واستيائهم من السلطتين المركزيتين في كل من الامبراطورية العثمانية والفارسية. وكما أن الكرد حاولوا استغلال حرب القرم 1853- 1856 والاستفادة من الحرب الروسية- العثمانية لصالح القضية القومية الكردية. ولكن وعلى ما يبدو لم يتخذ الروس قراراً نهائياً بتقديم الدعم الفعلي للكرد بل كانوا يهدفون إلى إستغلال الورقة الكردية كعامل على الدولتين العثمانية والإيرانية بقصد فرض مطالبيهم للحصول على إمتيازات أكبر وتنازلات أوسع من قبل السلطتين المذكورتين. وحققت الدبلوماسية الروسية نجاحات باهرة في إستمالة الكرد إلى جانبهم، فخلال الحرب الروسية- العثمانية 1877- 1878 قدم الكرد دعماً كبيراً للقوات الروسية. وثانياً لأن الإمبراطورية الروسية استخدمت الشعوب والاقليات القومية الواقعة تحت السيطرة الفارسية والعثمانية كضغط داخلي ضد السلطتين المركزيتين بعكس الدول الأوربية الاخرى في الغرب التي كانت دوماً تحاول انقاذ الحكومات في الدولتين وتقف ضد نضال وطموحات حركات التحرر فيها. ومع بروز المسألة الكردية وظهورها على المسرح السياسي .... أزداد إهتمام الدول العظمى بها وبخاصة في بداية القرن العشرين إثر المتغيرات الدولية التي حصلت في المنطقة منها تفكك الامبراطورية العثمانية وقيام الثورة البلشفية الشيوعية في روسيا. وفي تلك المرحلة إحتدم الصراع على كردستان بين مجموعات وأطراف شاركت فيها الدول الغربية ألمانيا وبريطانيا وفرنسا إلى جانب روسيا والأنظمة المستبدة المقسمة لكردستان.

طرحت المسألة الكردية وبكل جدية في مؤتمر الصلح الى جانب القضايا القومية الأخرى كالمسألة العربية والأرمنية واليونانية وغيرها ولكن الدبلوماسية الكردية خرجت من الوليمة دون حمص كما يقال. وأعتقد أن هناك مجموعة عوامل وأسباب أدت إلى ذلك:

1- ضعف الدبلوماسية الكردية نفسها التي لم ترتق أصلاً إلى هذا المستوى الرفيع وعدم تبلور تصور كامل وموحد بين أطرافها كما هو الحال في كل

الأحداث الكردية وللأسف، فمن جهة برزت إلى الوجود مراسلات الشيخ محمود- لينين ومن جهة اخرى شارك أحسان نوري باشا ممثلاً عن الكرد في مؤتمر باريس، حيث لم يكن هناك موقف كردي موحد من النظام السياسي الدولي الجديد الذي وطد أركانه في اعقاب ثورة اكتوبر الإشتراكية في روسيا.
2- عودة أمريكا إلى مبدأ مونرو وتخليها عن مبادئ ويلسون الأربعة عشر وترك الساحة للإستعمارين البريطاني والفرنسي اللذين شرعا في تقسيم ممتلكات السلطنة العثمانية وتوزيع الغنائم.

3- انتصار الدبلوماسية التركية على يد كمال أتاتورك الذي جعل من تركيا الحديثة قاعدة متقدمة ضد الشيوعية بعد أن أنقذ ما تبقى من ميراث السلطنة وبمساعدة حقيقية من الكرد أنفسهم.

أما مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد انطلقت الحرب الباردة من كردستان وانتهت فيها... واليوم ونحن أمام مرحلة تاريخية جديدة تمت فيها إستحقاقات حيوية وإستراتيجية لم تكن متوقعة للكرد وذلك بفعل المتغيرات الدولية والاقليمية وبإسهام من قارتين مهمتين: أمريكا وأوربا. وإذا كان الكرد قد أجتازوا مرحلة البحث عن أثبات الهوية القومية في المحافل الدولية فأننا أحوج من أي وقت مضى لحماية تلك الإستحقاقات وتطويرها والسير بها قدماً نحو الصمود. ولتحقيق ذلك لابد من توفير دعم دولي كبير أحد أهم أركانه المظلة الأوربية وتشجيعها على دعم المشروع الديمقراطي الكردي كحركة تحرر وطني معادية للإرهاب الدولي بجميع أشكاله وساعية إلى توطيد السلم والإستقرار والأمن في الشرقين الأوسط والأدنى وراغبة في مد الجسور مع العالم ولاسيما مع قارة أوربا.
أن الدعم الأوربي للكرد أمر حاسم في هذه القضية، فأوربا قسمت كردستان في التاريخ المعاصر ومستقبلها مرتبط بها إلى حد كبير، ولكن ما المطلوب كردياً للإسهام في التقارب الكردستاني- الأوربي:

1- الإرتقاء بالدبلوماسية الكردية في الداخل والخارج والإستعانة بذوي الكفاءات المتخصصة وفتح مراكز دراسات كردية متخصصة في القضايا الدولية لتكون بمثابة مطبخ للقيادة السياسية وتقديم دراسات شاملة يمكن الإستفادة منها والعمل من أجل خلق لوبي كردي في الخارج.

2- خلق شروط وأرضية ملائمة لتشجيع الشركات الأوربية للعمل في كردستان.
فالشركات الإحتكارية هي التي ترسم سياسات الدول في أوربا، ولا شك أنها تنطلق

من مصالحها الآنية والمستقبلية وبالضرورة أنها عندما تتعامل مع جهة معنية فلا بد أن تدرك موقعها من لوحة الشطرنج وهل تلك الجهة قادرة على تلبية متطلباتها وحماية مصالحها؟ وهنا عادة تؤخذ بعين الإعتبار عدة مسائل منها على سبيل المثال هل الجهة المعنية قوية أم ضعيفة مستقلة أم تابعة ومن ثم مكانتها على الخارطة السياسية.

3- بإعتقادي أن مسألة كركوك من أهم المسائل التي ستسهم سلباً أم ايجاباً في مستقبل العلاقات الكردستانية- الأوربية، اذ أن حلها وفقاً للمادة (140) وضمها إلى اقليم كردستان الفيدرالي سيفتحان آفاقاً جديدة أمام تلك العلاقات، ومادامت القضية عالقة وتتدخل فيها أطراف دولية واقليمية، داخلية وخارجية، فانها ستلعب دوراً عائقاً وسلبياً أمام اقامة مد جسور قوية مع أوربا سواء كان على الصعيد الدبلوماسي أم الاقتصادي ولاسيما ان هناك اطرافاً عدة تسبح في المياه العكرة وتحاول إفراغ مسألة كركوك من محتواها الحقيقي وتمييعها وتحويلها إلى قضية دولية وبالتالي فإن هذا المشروع يهدف إلى تقسيم كوردستان مرة اخرى.

واخيراً، لابد من القول بأن هناك ثلاثة أطراف حيوية لها الدور لحماية المنجزات التي تحققت وهي:الأمن القومي القوي، الصحافة القوية والاعلام اليقظ واخيراً الدبلوماسية الراقية المتمكنة.

ملاحظات أولية حول تصريحات السيد إسماعيل هنية

المعادية للشعب الكـردي

إنه لأمر مدهش حقا، أن يصدر تصريحات غير مسؤولة عن شخصية كرئيس وزراء فلسطين وأحد قادة حماس السيد إسماعيل هنـية معادية للشعب الكردي وحركته التحررية ويخطئ بحق البيشمركـة ونضالات الشعب الكردي، وهو من يدعي بأنه زعيم يقود حركة تحرر وطني.

إن المتتبع لتاريخ العلاقات الكـردية ـ الفلسطينية، يرى بوضوح أن هذه العلاقة كانت دوما جيدة خلال مراحل تاريخية طويلة، فالقائد الكـردي صلاح الدين الأيوبي هو من حرر القدس من يد الجيوش الصليبية في حطين، وقد كلف ذلك الكرد الكثير الذين لايزالون يدفعون الفاتورة .

وفي مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية وعندما فشلت الحكومات العربية في الدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني وتقهقرت جيوشها في حربها عام 1947،

كان الوطني الكـردي فوزي قا وقجي يقود من دمشق الفصائل الشعبية دفاعا عن الشعب الفلسطيني وهو كردي سوري .

إضافة إلى ذلك، مدت الحركة السياسية الكردية يدها ومنذ الإنطلاقة الأولى للثورة الفلسطينية في الستينات من القرن الماضي إلى الحركة الوطنية الفلسطينية ووقفت إلى جانبها في المحن وساندتها ضمن إمكانياتها المتواضعة ووقفت الحركة التحررية الكردية دوما إلى جانب القضية الفلسطينية.

لايخفى على أحد المواقف المبدئية والجريئة للزعيم الكـردي الخالد مصـطـفى بارزانـــي، عندما أقدم من جانب واحد على وقف إطلاق النار مع الحكومة العراقية آنذاك ومنذ اللحظة الأولـى للحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1967 وأبدى عن إستعداده لإرسال قوات كـردية من البيشمركة للخوض في القتال إلى جانب الجيوش العربـية فيما لو سمح له بذلك.

وتكررت اللوحة نفسها عام 1973 خلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية، وأبدت الثورة الكردية عن تأييدها ودعمها للقضية الفلسطينية خلال جميع المؤتمرات والمناسبات الرسمية.

وكان للفصائل السياسية الكردية في الأجزاء الأخرى من كـردستان أيضا دور كبير في إسناد ودعم الحركة التحررية الفلسطينية، فمنذ الستينات ثم السبعينات فالثمانينات من القرن الماضي تدفقت مجموعات سياسية كردية إلى لبنان وأقامت علاقات كفاحية مع الفصائل الفلسطينية وشارك المقاتلون الكرد إلى جانب الفلسطينيين في معارك عدة وكانت المجموعة الكردية آخر من قاومت في قلعة شقيف .

وكانت الصحافة الكردية في عموم أجزاء كـردستان تهتم بالشأن الفلسطيني أكثر ماتهتم بقضاياها الخاصة، فقد لعبت منظمة لبنان للحزب اليساري الكردي في سوريا والفصائل الكردية الأخرى دورا مهما في الحركة الوطنية اللبنانية وأقامت الحركة الكردية علاقات كفاحية مع القوى الفلسطينية بقيادة كل من الراحل ياسر عرفات وجورج حبش ونايف حواتمة وغيرهم .

وتنطلق الحركة الكردية من مسالة العلاقات الكفاحية بين الحركتين التحرريتين الفلسطينية والكردية في الشرق الأوسط كخطوة مبدئية في الإنطلاقة الثورية وتـنـبع هذه المسألة من التشابه الكبير بين وضع الشعبين

والظروف المشتركة وحالات القهر والتشرد الواحدة، ناهيك عن أن العشرات من الشبان الكرد ضحوا بحياتهم في سبيل القضية الفلسطينية سواء أولئك الذين إنخرطوا في المنظمات الثورية الكردستانية المتواجدة في لبنان خلال مراحل معينة أو من كان يخدم في الجيوش النظامية لبعض الدول العربية .

ومن المؤسف حقا أن تأتي هذه التصريحات من شخص يسمى نفسه ثوريا وزعيما تحرريا، محاولا هدم ونسف وبلحظة الروابط التاريخية والعلاقات الكفاحية بين الشعبين الكردي والفلسطيني.

لا نعتقد أن مثل هذه الآراء تخدم القضية الفلسطينية، ولا تعبر عن المضمون الثوري والشعبى لحركة التحرر الوطني الفلسطينية بل هي بالضد منها إن فحصت مضمونها بتمعن، لأنه لايمكن لشب مضطهد كالشعب الفلسطيني أن يتحرر وهو يعادي شعب آخر مثله يمر بنفس المعاناة لالشئ سوى إما لمواقف عنصرية بغيضة رجعية أو لإرضاء فئات شوفينية أو جهات رسمية معادية لحركة التحرر الكردية أو لآراء شخصية متزمتة شوفينية عمياء، وفي جميع هذه الحالات، فإن مثل هذه التصريحات تضر بالقضية الفلسطينية قبل غيرها .

لذلك فعلى السيد هنية مراجعة نفسه جيدا وإعادة النظر في موقفه إن كان بالفعل وطنيا فلسطينيا صادقا، وعلى الحكومة الفلسطينية الوقوف عند مثل هذه الآراء اللامسؤولة، لأنها بشكل أو بآخر تمثل الرأي العام الفلسطيني مادام صادر عن شخص يقود الحكومة الفلسطينية وعلى القادة الفلسطينيون الآخرون والأكاديميون والساسة الفلسطينيين الرد على مثل هذه التصريحات .

إن الشعب الكردي ماض في دعم وإسناد جميع القضايا التحررية العادلة ومنها القضية الفلسطينية وسوف لن يغير تصريحات هنية قطعا على هذا المسار، لأن هكذا تصريحات لن تخرج أصلا إلا من أقزام قصارى النظر ومن مراهقات سياسية ولن تعبر بشكل من الأشكال عن البعد الحقيقي الأصيل للرؤية الفلسطينية الطليعية .

آذار قدر الكرد

إرتبط شهر آذار بالتاريخ الكردي منذ عدة آلاف من السنين وأصبح جزءا من نضاله الطويل بما يحمل هذا الشهر الجميل من معان المقاومة والحرية، شاهدا ومسجلا لأحداثه العديدة في جانبيه الإحتفالي البهيج والمأساوي الكئيب، وفي كلتا الحالتين فإن آذار دخل ضمير وقلب وعقل الكردي بمضمونه النضالي الرافض للظلم والإضطهاد .

ينتظر الشعب الكردي سنويا شهر آذار بلهف وشوق شديدين، فهو بالنسبة له يعني الكثير، خازنا في طياته ذاكرة الكردي ووعيه القومي منذ أن دك كاوا الحداد عروش الطاغية ضحاك ــ زهاك، في أروع ملحمة نضالية في التاريخ .

ففي آذار تتجدد الحياة، مع إطلالة الربيع، إيذانا بإنتهاء الشتاء القارس في كردستان، محتضنة الشمس الدافئة، لتبدأ الثلوج بالذوبان في الجبال الشماء، مشكلة سيولا جارفة، وتلبس طبيعة كردستان ثوبها المزركش لتعطي ألوان قوس ـ قزح، إذ تتزيين الجبال بسفوحها والهضاب الكردية ووديانها وسهولها بحلة العيد النوروزية البديعة منعكسة آيات من الحسن والجمال، تدفع بالروح الكردية نحو الإرتباط بالحياة في أسمى مكنوناتها المقاومة والنضال من أجل الحرية، في خضم الصراع بين الموت والحياة في فلسفة تناقض المادة حاملا مشعل الثورة في سبيل البقاء .

في آذار يعشق الكردي كل شئ وخاصة الحرية، وللعمل قدسية خاصة لديه، تتحول الحقول والبساتين والكروم إلى ساحات حقيقية للجهود البشرية من العمل والإنتاج، منسجا بألحان غنائية فولكلورية تتردد صداها بين الجبال والوديان، حيث يغني الكردي أغنيته المحببة لولو ـ لى لى الكلاسيكية المفعمة بالنشاط والمليئة بالمعاني والمعبرة بصدق عن معاناة الكردي ومآسيه وتمسكه بالحياة وإصراره على دحر الطغاة. ففي هذا النوع من الفن الرائع دون التاريخ الكردي وذاكرته، ليعطي جيل إلى جيل، في مسارح طبيعية، ليحفظ الكردي تاريخه من الضياع .

ففي الحادي والعشرين من شهر آذار يحتفل الشعب الكردي بعيده القومي نوروز Newroz اليوم الجديد، وهو بداية رأس السنة الكردية، حيث يتساوى الليل والنهار مبشرا بقدوم فصل الربيع الرائع .

ولنوروز لدى الشعب الكردي خصوصيته ومدلولاته العميقة منذ آلاف السنين، منذ أن قاد كـاوا الـحـداد جحافل الثوار في أقدم ثورة شعبية جماهيرية في التاريخ قبل كـومـونة بـاريـس بألفي ونيف سنة، ليربط النضالين القومي والطبقي داكا عرش الطاغية ضحاك، موقدا مشاعل من النار في قمم وسفوح جبال كردستان ليتصاعد الدخان إلى عباب السماء رمزا للنصر والتحرر .

ولست مخطئا، لو قلت أن نوروز تحول إلى مدرسة نضالية ثورية واعية في رسم بدايات الوعي القومي وترسيخـه، يخرج الكرد فيه عن بكرة أبيهم إلى الطبيعة داعيا للحرية والإنعتاق والمساواة والتسامح كشعب له كل الحق في تقرير مصيره بنفسه، لكي يضع حدا لما مورس ومايزال بحقه من إنكار وظلم وإجحاف منذ قرن كامل في تاريخه الحديث .

وفي آذار وفي 14 منه عام 1903 ولد الإبن البار للشعب الكردي مصطفى بارزاني الذي كان قدره ان يرحل أيضا في الأول من آذار عام 1979. لم يكن مصطفى بارزاني زعيما كرديا فقط بل أصبح رمزا عالميا كقائد لحركة تحرر وطنية كرس جل حياته في سبيل قضيـة شعـبه لدرجة تحول إسمه إلى مرادف للكرد والكردايتي، فكم من مرة حدث معي شخصيا وأنا أتحدث مع الأجانب عن الكرد والقضية الكردية وعلى سبيل المثال لا الحصر كان ذلك مرة في موسكو عام 1982 مع شخص من منغوليا وآخر كان يعمل في فاغون قطار أثناء مروري بوارسو العاصمة البولندية في منتصف الثمانينات، وفي اللحظة التي نعجز عن فهم الطرف المقابل من هم الكرد نتمسك بإسم البارزاني مصطفى حينها تصبح المسألة سهلة للغاية فإسمه كان غني عن التعريف ومرادف للشعب الكردي .

لقد كان مصطفى بارزاني شخصية سياسية وثورية دولية مرموقة، فهو في التاريخ الكردي المعاصر يماثل ماوتسي تونغ في الصين وهوشي منة في فيتنام وكيم إيل سونغ في كوريا وجوزيف بـروز تيتـو في يوغسلافيا السابقة والمهاتما غاندي في الهند ..... إلخ، لأنه جمع في شخصيته سمات عديدة:

فهو كان مناضلا صلبا دؤوبا و شجاعا و متواضعا و عادلا وملهما بارعا و سياسيا محنكا، فحدث مرة أن فاوض في الوقت ذاته وعلى مائدة العشاء الصحفي الفرنسي إريك رولو في خيمة خاصة (من مقابلة تلفزيونية) ومع الصحفي السوفيتي يفغيني ماكسيموفيج بريماكوف في خيمة أخرى كممثلين عن قطبين مختلفين. وقد أبدى الأكاديمي بريماكوف لي شخصيا إعجابه بشخصية

البارزاني، وأنا أنقل إليه تحيات سامي عبدالرحمن، وكان بريماكوف حينها مديرا لمعهد الإستشراق في موسكو، الذي كنت فيه منكبا على كتابة أطروحة الدكتوراة في القسم الكردي بإشراف الكردولوجي المعروف الراحل م.س. لازاريف .

وفي موسكو ولينينغراد ويريفان سمعنا الكثيرعن سيرة وخصال الخالد مصطفى بارزاني في سنواته السوفيتية في باكو وآسيا الوسطى وموسكو. فقد تحدث الجميع عنه ومنهم: المرحوم البروفيسور اللغوي قناتي كوردو (كوردويف) والبروفيسور إيفان فاريزوف حينئذ رئيس قسم الإقتصاد في معهد آسيا وأفريقيا والأخوين أورديخان وجليلى جليل والأكاديمى شاكرو محويى والبروفيسور شرف آشير والبروفيسور حاجي جندي والبروفيسور حمويان وغيرهم وغيرهم .

ومما قيل عنه مثلا، أستدعي من أذربيجان إلى الكرملين في بداية حكم نيكيتا خروشوف، حيث طلب منه الإنتقال إلى موسكو ليعيش في حياة تليق بمكانته، لكن البارزاني رفض الإمتيازات لشخصه وطالب بتحسين ظروف جميع رفاقه، حيث قال:"لدي رفاق وحياتي جزء من حياتهم ولا أقبل أن أعيش حياة الترف ورفاقي جياع". وبالفعل فقد سكن الزعيم الكردي مصطفى بارزاني فيما بعد في موسكو في شقة في غوركوفا بعد موت ستالين ومجئ نيكيتا خروشوف.

وعن تواضعه، قيل أنه في إحدى المرات، وبينما كان البارزاني في زيارة إلى الكولخوزات الكردية في أرمينيا، غاصت دواليب السيارة التي كانت تقله في الطين، إذ كان الوقت شتاء، وفوجئ الجميع عندما إنضم البارزاني إلى المجموعة شامرا عن سواعده في مساعدتهم للدفع بالسيارة .

وفي الحادي عشر من آذار عام 1970 وقعت إتفاقية آذار بين القيادة الكردية وصدام حسين بمنح الشعب الكردي حكما ذاتيا، الذي تراجع عن مبادئها وكان الخلاف حول كركوك. هذه الإتفاقية لوطبقت في حينه، لكان العراق اليوم في صف الدول النموذجية المستقرة.

وفي السادس منه عام 1975 هو تاريخ إتفاقية الجزائر التآمرية بين صدام حسين وشاه إيران ووساطة هواري بومدين. هذه الإتفاقية التي حملت مضمونا تآمريا دوليا كصفقة من صفقات الحرب الباردة على القضية الكردية في

العراق، هي نفسها كانت بمثابة المعول الأول في هدم أساس النظام البعثي الذي سيسقط في التاسع من نيسان 2003 على يد قوات الحلفاء .

وفي عام 1975 وبينما كان الشعب الكردي يواصل إحتفالات نوروز، أتذكر كم كان وقعها صعبا لدى سماع اخبار محزنة عن تخلى القيادة الكردية عن الكفاح المسلح، التي وقعت كالصاعقة قريبة إلى الخيال، وكان ذلك في اليوم الثالث من نوروز(اي يوم 23 آذار)، وكنت أشرف على إحياء المناسبة في مناطق الريف الواقعة شرق قامشلو في بيوت سرية آنذاك، حيث كنت مسؤولا ككادر حزبي آنذاك عن تلك المنطقة في البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا. وفي قرية تنورية تحديدا سمعنا خبرا بإنهيار ثورة أيلول وإنسحاب البيشمركة إلى الأراضي الإيرانية. نعم لقد وقعت هذه ا لمأساة بالفعل، وكان حكمة البارزاني بالإنسحاب تفاديا لوقوع مجازر بحق الكرد، لأن تخلى البيشمركة ساحات القتال بعد خمسة عشر عاما من الكفاح المسلح، لم تكن بسبب هزيمة عسكرية، وإنما كانت لعبة دولية من ألعاب الحرب الباردة بين المعسكرين. وكان مستحيلا تقبل الكردي لهذا الخبر المفجع.

وشهدت مدينة حلبجة الكردية في يوم 16 من شهر آذارمن عام 1988 مأساة حقيقية مرة، لم يشهد التاريخ أن أباد نظام شعبه بهذا الشكل الوحشي اللاإنساني المدمر بالأسلحة الكيماوية وفي ظل صمت دولي وعربي وإسلامي رهيب .

وكذلك في آذار وفي أيام نوروز شهدت المدن الكردستانية إنتفاضة عارمة عام 1991 على أثر حرب الخليج الثانية وتحررت المدن الكردستانية طاردة فلول النظام المتقهقرة ومنها قلب كردستان مدينة كركوك .

وفي 19 آذار من عام 1992 أجريت لأول مرة إنتخابات لإختيار المجلس الوطني (البرلمان) لكردستان العراق.

وفي التاريخ نفسه من عام 2003 بدأت حرب تحرير العراق من قبل دول الحلفاء التي انتهت بهزيمة الدكتاتور صدام حسين وسقوط النظام في بغداد بتاريخ التاسع من نيسان .

بتاريخ 31 آذار عام 1947 أعدم وبشكل صوري رئيس جمهورية كردستان الدمقراطية قاضي محمد وشقيقه صدر عضو البرلمان الإيراني وإبن عمه سيف وزير الدفاع في الجمهورية وعشرات آخرون من قادة ومناضلي الكرد البررة .

كما وتعرضت قواعد وبيوت الأسر البارزانية بأمر من الشاه نفسه في آذار عام 1947 إلى القصف الجوي والأرضي، وحدث ذلك بعد إنسحاب مصطفى بارزاني على رأس مقاتليه إلى كردستان العراق .

وجاءت إنتفاضة الثاني عشر من آذار في كردستان سـوريا لتضيف حدثا جديدا، بل مأساة أخرى إلى التاريخ الكردي المعاصر، مروية الأرض الكردية بدماء زكية مواصلة للنهج النضالى وإصرارا على نيل الحرية بكل معانيها في مجتمع ديمقراطي تعددي يسوده العدالة والمساواة قائم على مبدأ التوافق والإعتراف المتبادل.

إن آذار كـرديا، أصبح ملحمة نضالية، ففيه تمتـزج دموع الفرح والحزن، وتـتقاطع صـراخ الإنـتصارات والمـآسي، وتلتحم سـواعـد وأدمـغـة الـشـعـب، وتـتـواصل أرواح الشـهـداء والأحـيـاء، وتـرتـبـط التـاريـخ بالـجـغـرافيا في حركة تاريخية تصاعدية مستمرة، طبقا لنظرية التحدي والإستجابة .

أن التاريخ على حد تعبير فريدريك إنجلز هـو أكثر الآلهة شـراسـة، إذ لا تـتم إنجازاته وتقـدم مسـاره إلا علـى أكـوام مـن الجُثـث لا فـي الـحـرب فـحـسب بـل حـتـى فـي التـطـور الاقـتـصـادي الـسلـمي .

الثورة والثورة المضادة في العالم العربي

(الدوافع والآفاق)

كان الشعب الكردي هو الأول من رفع في الشرقين الأوسط والأدنى وفي العالم العربي شعلة الثورة ضد أنظمة القهر والإستبداد، فقد عمت الثورة الشعبية العارمة في أوائل التسعينات من القرن الماضي عموم مدن كردستان الجنوبية محررة إياها من البوليس القمعي الصدامي آنذاك. وفي عام 2004 جاءت إنتفاضة قامشلو ضد نظام البعث السوري مسجلة أساطير في النضال والتضحية، وتمكن المنتفضون من إسقاط جدار الخوف في الذهنية السورية ،وكانت أول إنتفاضة شعبية قومية في المنطقة في بداية القرن العشرين.

إن هذا الحراك الشعبى السائد في العالم العربي، في حقيقته قفزة نوعية في بنية الواقع العربي وفي ظل النظام العالمي الجديد، وهو إمتداد بالأساس

للتحولات الديمقراطية التي عمت أوربا الشرقية والتي وضعت حدا للحرب الباردة وحطمت جدار برلين وغيرت الحدود المرسومة. ففي الوقت الذي كان يتم تحولات ديمقراطية في الحياة السياسية في اوربا الشرقية ،كانت الدكتاتورية تتوطد بدعم الأجهزة الأمنية في العالم العربي.

لاشك أن مايجري في العالم العربي، ثورات وإنتفاضات جماهيرية شاركت في قيامها كل الأطياف والفئات الإتنية والقومية ، حركتها في البداية الشباب، التي تحولت إلى تنسيقيات، كرد فعل على الطغيان وأنظمة الإستبداد، التي حولت الدول إلى مزارع خاصة للأسر الحاكمة والشعوب فيها إلى عبيد.

إتسمت هذه الثورات بطابع شبابي لاسيما في مصر وتونس، دون أن تحمل أي طابع ايديولوجي أو حزبي، وحاولت بعض الأحزاب والتيارات سرقة الثورة، ففي مصر وسوريا تحاول جماعة الإخوان المسلمون ركوب الموجة، وفي تونس إلتحقت بالثورة حركة النهضة الإسلامية وحزب العمال الشيوعي وتنظيم الوطنيين الديمقراطيين والمجموعات القومية الراديكالية، إلا أن التغيرات الحاصلة في كل من تونس ومصر لم تعط ثمارها كاملة، بمعنى أنه تم تبديل طاقم بطاقم عسكري جديد ،حاملة معها بعض من التغيرات ولاسيما دستورية لكنها لم تؤسس لتغيير ثوري في الدولة والمجتمع، وإلا لو كانت بالفعل ثورة لوقفت الدولتان بحماس وقوة شديدتين إلى جانب ثورات اليمن وليبيا وسوريا .

بطبيعة الحال، أسباب قيام هذه الثورات متشابهة إلى حد كبير، مع الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الذاتية والموضوعية لكل دولة. فالعامل المشترك هو الإستبداد وتحويل النظام الرئاسي – الجمهوري إلى نظام حكم العائلة الواحدة شبه وراثي، محولة هذه الدول إلى مزارع والشعوب إلى عبيد وتحكمها عصابات تمتلك الثروة والسلاح والسيادة. وتفشت ظواهر كثيرة مثل الفساد والرشوة والبطالة وتحويل هذه البلدان إلى سجون كبيرة، منعت فيها الحريات وسلبت إرادة الشعوب، وجعلت من المعارضة على الأغلب إلى أبواق لأنظمتها الإستبدادية .

تشكل جميع هذه الثورات التي قادتها الفيسبوك وتويتر إلى حد كبير حراكا إجتماعيا وسياسيا تهدف إلى إسقاط الدولة البوليسية والإتيان بدولة القانون، ومن أهم سماتها كسر جدار الخوف الذي ساد هذه المجتمعات طوال أربعة

عقود ونيف. ففي تونس يبلغ عدد المستخدمين لشبكة الإنترنت نحو 3,5 مليون شخص من أصل 10 ملايين نسمة .

ولو أن هذه الثورات عرفت بالربيع العربي، إلا أن المشاركين فيها ينتمون إلى فئات متعددة قومية ودينية، وهذا يعود إلى طبيعة التركيبة الإجتماعية للمنطقة التي لعبت الدول الإستعمارية في رسمها منذ مايزيد على قرن من الزمان، وفقا لمصالحهم آنذاك ولكي تبقى هذه الدول حبلى بالأزمات لتبرر وجودها وتدخلها في كل الأوقات، ولتبقى شريكا دائما تتقاسم مع شعوب المنطقة ثرواتها وأراضيها.

ولو إختلفت طبيعة هذه الثورات من بلد إلى آخر، ففي مصر وتونس واليمن وسوريا إتخذت حتى الآن على الأقل طابعا سلميا داخليا بينما طابعها في ليبيا عسكري مع تدخل خارجي تشترك جميعها حول هدف مشترك – إنهاء الأنظمة التوتوليتارية – الشمولية الدكتاتورية، ولكل دولة أوضاعا خاصة بها، ولكن يبقى الخوف قائما من محاولة تدويل بعض هذه الثورات وتعقيدها.

تتميز اليمن بأوضاع خاصة، ففي الجنوب شكلت في عام 1967 جمهورية اليمن الدمقراطية الشعبية، والتي تبنت الايديولوجية الماركسية منذ عام 1970 كحليف سوفياتي، وفي 13 كانون الثاني من عام 1986 إندلعت حرب أهلية في أعقاب تصفية معظم قادة الجنوب بمؤامرة منظمة. وبالرغم من توحيد الشمال مع الجنوب في 22 ايار 1990 في جمهورية اليمن برئاسة علي عبدالله صالح، بقيت الفروقات الإجتماعية والثقافية والسياسية موجودة منتظرة لحظة الحسم .

ولأول مرة تشهد اليمن في تاريخه المعاصر توحد مختلف أطياف المعارضة حول برنامج ينشد الخلاص من النظام الفاسد الدكتاتوري في البلاد. ويتميز الداخل اليمني بجملة من التناقضات والصراعات، فالحراك الجنوبي يدعوا بإنفصال الجنوب، وهناك الأقلية الزيدية وهي طائفة من الإسلام الشيعي، إضافة إلى وجود قبائل قوية مدججة بالسلاح، مع إنخفاض إيرادات الدولة النفطية (من 460 مليون دولار في أيار 2008 إلى 100 مليون دولار في كانون الثاني 2010) مما أسهم في تعميق الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في البلاد.

بينما في تونس ومصر دعت الثورة إلى دمقرطة الحياة السياسية في البلاد وإجراء إصلاحات دستورية، نحو بناء الدولة المدنية الحديثة – دولة القانون،

وهما ثورتان جسدتا الحرية والكرامة، تحملان مطالب إجتماعية، ففي تونس شكلت البطالة إرتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية من 15 – 24 سنة نحو 35 % من مجموع السكان البالغة 10 ملايين . إضافة إلى وجود قضايا قومية ودينية في الشمال الإفريقي كالمسألة الأمازيغية في كل من ليبيا وتونس والجزائر والقبطية في مصر وهي مسألتان تنتظران حلا ديمقراطيا .

ولعل الثورة السورية هي الوحيدة التي تختلف عن جميع الثورات الأخرى، فسوريا تشهد منذ أواسط آذار أوسع حركة شعبية تشارك فيها جميع الأعماروبجميع مكوناته القومية والدينية، وتتسم بالطابع السلمي رغم إدعاء الحكومة بأنها " تنظيمات إرهابية مسلحة " "ومؤامرة خارجية "، فلأول مرة في تاريخ سوريا المعاصر تتوحد القوى الشعبية لمواجهة أعتى الأنظمة البوليسية الدكتاتورية الأمنية في العالم، وإستخدام جميع صنوف الأسلحة الثقيلة ضد الشعب الأعزل .

وإلى جانب دعوات الشعب السوري بإسقاط نظام البعث الفاشي بهدف تحقيق الحريات العامة ووضع حد لنظام الحزب الواحد وبناء دولة القانون، هناك العامل الكردي الذي يشكل الشعرة التي تقضم ظهر البعير. لقد تعرض الشعب الكردي إلى جميع الصنوف من الإضطهاد القومي والإجتماعي، فطبق بحقه أبشع أنواع الأساليب العنصرية كالحزام العربي السئ الصيت والإحصاء الإستثنائي العنصري وحرمان أبناء الكرد من حقوق السيادة وتعرضهم للقتل والإبادة التهجير المنظم وحرمان المناطق الكردية من الخدمات العامة وإغلاق ابواب العمل في وجه الكرد وخاصة السيادية. وبالتالي تعد القضية الكردية من أهم الملفات الساخنة التي تواجه الدولة السورية حاليا ومستقبلا .

ومن العوامل التي تعقد الأزمة السورية فقدان وحدة المعارضة، فأحزاب مايسمى بالجبهة الوطنية أصبحت جزءا دعائيا لمؤسسات البعث الحاكم، ومعظم معارضة الداخل العربية منها والكردية تعمل في إطار خطوط الحمر لم تتخذ موقفا شجاعا حتى الآن. وقسم من معارضة الخارج تحركها أيديولوجيات دينية إسلامية أصولية ترفض الآخر، وقسم يتكون من بعض الليبراليين والقوميين واليساريين لايملكون مشروعا واضحا ومتكاملا تجاه القضايا الصراعية، وأكثر مايحركهم هو الوصول إلى مركزي السلطة والمال، وبالتالي إن لم تلجأ دمشق إلى إحتواء الأزمة وحل القضايا العالقة وعلى رأسها القضية الكردية، فلا نستبعد تعقيد الأزمة وإستغلالها إقليميا ودوليا.

وعموما، السؤال المطروح، هل أن هذه الثورات قادرة على إنجاز حركة التاريخ، وهل بلغت درجة وعي الذات، وهل تعبر عن روح العصر؟. والجواب، بالنفي، فالعقلية الثائرة إلى حد كبير تلتقي مع العقلية الحاكمة، وهو تعبرعن المستوى الإخلاقي – الفكري والإجتماعي للمجتمعات العربية المتخلفة عن ركب الحضارة وهنا تكمن الإشكالية. ولكن ومع ذلك فأن هذه الثورات تشكل رافعة مهمة نحو إنتقال المجتمعات الشرق أوسطية إلى مرحلة جديدة من الفكر والأيديولوجيا والثقافة، فماهي إذن النتائج المنتظرة لهذه الثورات:

- إنهاء الأنظمة التوتوليتارية - الشمولية المستبدة وحكم الأسر الواحدة ، وبناء دولة القانون والدستور .

- وضع ملامح مستقبلية جديدة للمنطقة قد تستغرق كمرحلة إنتقالية إلى مرحلة أرقى عقودا من الزمن لأن إسقاط نظام ما لايعني الإنهاء الكامل للسلطة السياسية القائمة .

- ظهور الفراغ السياسي والفوضى الملازمة للإرهاب في بعض الحالات والحروب الأهلية .

- إشتداد الصراع مابين العلمانية والحركات الإسلامية .

- طرح قضية القوميات والأقليات الإتنية والدينية في العالم العربي على بساط البحث لأن عدم حلها سوف تترك المنطقة في دوامة من الصراعات المستمرة.

- تراجع الفكر العروبي أمام الفكر الليبرالي والديمقراطيات الحديثة .

- إشتداد الصراع بين الثوريين الراديكاليين من الشباب الجدد والقوى الدمقراطية والعلمانيين وبين أعداء الثورة من الحكام والمنتفعين والرجعيين التقليديين .

وأخيرا، إن مايجري في الشرق الأوسط والعالم العربي سيشكل بداية مرحلة جديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، لوضع أسس ثقافية جديدة للأجيال القادمة مع تغيير في موازين القوى إقليميا ودوليا وتفكيك الثقافة الأحادية في المنطقة وتثبيت التعددية القومية والدينية.

ثورات الشعوب تهز عروش الإستبداد في الشرق الأوسط

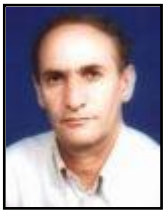

تشهد دول الشرق الأوسط ولاسيما العالم العربي إنتفاضات جماهيرية عارمة ضد نظم الطغيان والإستبداد نتيجة الإحتقان المتراكم والسياسات الجائرة التي مارستها تلك الأنظمة القمعية - الدكتاتورية العربية ضد شعوبها منذ أكثر من نصف قرن وتحويل البلدان إلى مزارع خاصة للاسر الحاكمة والموالين لها من الفئات المتحكمة برقاب الشعوب.

أحداثا ساخنة تشهدها البلدان العربية منذ بداية القرن الجديد–القرن الواحد والعشرين بدأت بسقوط الدكتاتورية في العراق في نيسان 2003 وبعملية الإستفتاء في جنوب السودان التي تمخضت عنها ظهور جمهورية جنوب السودان على الخارطة السياسية ومرورا بسقوط نظام زين العابدين في تونس ونظام حسني مبارك في مصر ومن ثم إنتشار دائرة الإنتفاضات البطولية للشعوب التي اخذت تتناول معظم الدول مرورابالجزائر واليمن التي تشهد حراكا شعبيا ثوريا والبحرين وإيران وليبيا والأردن والحبل على الجرار.

لاشك أن لهذا الحراك الثوري العارم الذي لم يشهد له مثيل منذ أكثر من نصف قرن أسبابه وعوامله البعيدة والقريبة. إن ماتشهده المنطقة عبارة عن ثورات حقيقية ستدخل التاريخ من أبواب واسعة، وهي بداية منعطف تاريخي مهم في الشرقين الأوسط والأدنى وستشكل بداية لبناء نظام سياسي جديد في المنطقة .

لو عدنا بالذاكرة السياسية قليلا إلى الوراء، لوجدنا أن مايجري في الوقت الحاضر ليس إلا إستمرار للمتغيرات التي شهدتها دول أوربا الشرقية إثر تفكك الإتحاد السوفياتي في عام 1990 وسقوط الأنظمة الشيوعية في تلك البلدان كسقوط نظام شاوشيسكو في رومانيا وتحطيم جدار برلين في 9 تشرين الثاني 1989 وظهور ألمانيا موحدة على أنقاض ألمانيا التي تجزأت في أعقاب إنتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وهزيمة النازية .

فإثر الحرب العالمية الثانية برزت القطبية الثنائية، حيث إنتقلت دائرة الصراع إلى خارج قارة أوربا تمثلت في دائرتين متصارعتين وهما دائرتي موسكو وواشنطن والتي عبرت عن نفسها في الحرب الباردة والتي في أحضانها ترعرعت أنظمة الإستبداد في العالم العربي مستفيدة من أجوائها المناسبة بالنسبة إليها كأنظمة موالية لإحدى طرفي الصراع في الحرب الباردة. وكانت من أهم سماتها إنهاء عهد الإنقلابات وتوطيد أركان تلك الأنظمة الإستبدادية القمعية وإستلام العسكرتاريا لسدة الحكم في معظم تلك الدول التي حمت نفسها من خلال الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ الموجودة منذ عقود في كل من الجزائر ومصر وسوريا وغيرها ناهيك عن بناء أجهزة مخابراتية قمعية لإرهاب الشعوب وقمع الحراك السياسي الشعبي وقد جرى كل ذلك تحت غطاء ودعم الدول العظمى في عملية الصراع مابين المعسكرين وتقسيم العالم بناء على هذه القاعدة .

وقد تمكنت معظم هذه الأنظمة الإستبدادية من تثبيت أقدامها في الحكم مستفيدة من الترتيبات الدولية في حينه ولاسيما خلال المرحلة الرابعة من الحرب الباردة مابين اعوام 1972- 1979 والتي تعرف بمرحلة الوفاق بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة بإتفاقية سالت-1 وسالت – 2 . ونجحت حكومات المنطقة في عملية إجهاض التيارات والأحزاب السياسية المعارضة سواء أكان عبر عمليات القمع أو عبر خلق جماعات موالية لها وشراء الذمم وتصفية الحركات السياسية عن طريق الإنشقاقات وإستمالة الأطراف إلى جانب الحكومات بحصولها على إمتيازات خاصة .

ويمكننا إيجاز الأسباب الرئيسة لظاهرة أنفلونزا التغيير وقيام الثورات الشعبية والتي تحمل في مجملها شعار " الشعب يريد إسقاط النظام " بالأسباب التالية :

1 - إن جميع الأنظمة القائمة في الشرق الأوسط والعالم العربي هي من ميراث الحرب الباردة، وهذه الثورات هي إمتداد لثورات الشعوب في شرق اوروبا في أعقاب تفكك الدولة السوفياتية وإنهاء مرحلة الحرب الباردة ،وان جاءت هذه الثورات متأخرة فهو بسبب الظروف السياسية - الإجتماعية الخاصة بالمنطقة .

2 – وصول كافة الأنظمة الحاكمة إلى السلطة عن طريق الإنقلابات العسكرية ووضع الأمور في كل دولة بيد الرئيس الذي أصبح يمثل الحكم الإلهي على

الأرض وإعطائه حق الترشح مدى الحياة ومن ثم توريث الأنظمة لأبنائهم فيما بعد وتحويل البلاد إلى مزارع خاصة بهم والعباد إلى عبيد .

3 - إحتكار السلطة وتصفية المعارضة وممارسة القمع واللجؤ إلى الإعتقالات التعسفية بحق اصحاب الرأي والمثقفين وقمع حرية الرأي والتعبير .

4 - الإحتكام إلى الخطاب الأمني ووضع القرار بيد العسكرتاريا وأجهزة المخابرات .

5 – العمل بالأحكام العرفية وقوانين الطوارئ منذ نصف قرن لحماية كراسيها بحجج مختلفة "كحماية الأمن القومي"و"حماية الفكر العروبي"و"مواجهة الأخطار المحدقة "وعداها من الأوهام المختلقة لقمع الحريات وإطالة أعمارها في الحكم .

6 - إضطهاد الشعوب والأقليات الإتنية والدينية وعدم الإعتراف بحقوقهم وممارسة سياسات التعريب بحقهم وإهمال مناطقهم من الخدمات وممارسة سياسات إستثنائية بحقهم مثلما يحدث مع الشعب الكردي في الدول المقسمة لكردستان ومع الأمازيغ – البربر في شمال افريقيا ومع الشعوب الإيرانية من بلوج وأذر وعرب والكرد....إلخ. والأقباط بمصر.

7 - عملية الوحدات القسرية - حالة اليمن نموذجا عندما ألحق الجنوب بالشمال قسرا إثر مجازر دموية بحق القادة الثوريون في الجنوب اليمني .

8 – حالة البطالة والجوع وخوف الشباب من الغد. وغيرها من الأسباب .

هذه الثورات عاجلا أم آجلا ستطال كافة الأنظمة القمعية في المنطقة إن لم تبادر إلى عملية الإصلاحات الفورية، وتحمل هذه الحركات في طياتها أهداف سياسية – إجتماعية ستتمخض عنها بالتأكيد صياغة دساتير جديدة تحدد مهام السلطة وتقييد الرئيس بالترشح لمدة محددة وإنهاء حالات الطوارئ المعانة منذ عقود وتوسيع الحريات الديمقراطية وإجراء الإصلاحات على كافة الصعد وتفكيك الأجهزة القمعية والأمنية وجعل مهمتها خدمة الجماهير بدلا من تصفيتها وملاحقتها .

ويأتي على رأس هذه المهام التفكير بحل المسالة القومية أولا في العالم العربي والتخلص من ظاهرة الفكرالقوموي العروبي المتشدد وذلك بالإعتراف

بحق الشعوب والأقليات في حق تقرير المصير في إطار الإتحاد الإختياري وكيانات فدرالية أو كونفدرالية وبعيدا عن ظاهرة القهر وفرض إرادات غريبة على غيرها من الشعوب .

ومن جانب آخر فان هذه الثورات قد تغير القاعدة السياسية التي تم تكريسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية بتحويل القضايا القومية إلى قضايا داخلية بغية صهر القوميات والأقليات في بوتقة الشعوب الكبرى في المنطقة. وبمعنى آخر فإن هذه المتغيرات قد تمس الحدود السياسية للدول والتي رسمت طبقا للمصالح الإستعمارية والتي إنتهت بهيمنة قوميات على قوميات أخرى، والحل الأمثل في هذا الإطار الأخذ بنموذجي أوربا الشرقية حالتي يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وحالة جنوب السودان. ويجب القول أن حل المسألة القومية يعد واحدة من أهم الأجندات التي تواجه دول الشرق الأوسط حكاما وشعوبا وتنتظر حلولا ديمقراطية عادلة في المنطقة والتي من الضروري الإهتمام بها والوقوف عندها، لأن حل المسالة القومية خطوة اساسية نحو توفير المستلزمات الأساسية للديمقراطية وتوسيع قاعدة الحريات والتخلص من حالات الإحتقان والعداوات المزمنة التي تخلقها السلطات مابين شعوب المنطقة من أجل إدامة وجودها في السلطة، وإلا سوف لن يعم الأمن والإستقراروالسلام المنطقة إلا بحل المسالة القومية وعلى راسها المسألة الكردية التي تخص عدة دول في المنطقة كإيران والعراق وسوريا وتركيا .

أن الكرد من إقدم الشعوب الأساسية في المنطقة ويلعب دوما دورا رئيسا في جميع أحداث المنطقة، فقد كان الكرد السباقون إلى الثورة في العقد الأخير من القرن الماضي عبر الإنتفضات الجماهيرية في بداية التسعينات ضد دكتاتورية بغداد ومن ثم إنتفاضة قامشلو 2004 ضد سياسات التعريب والشوفينية المطبقة بحق كردستان سوريا.

ان الفدرالية في كردستان العراق لهو إنجاز كبير للشعب الكردي في الوقت الحالي وأن مهمة المحافظة عليها يقع على اعتاق جميع الكرد والديمقراطيين العرب والشرفاء في العالم، وبالتالي فإن من مهمة الشعب الكردي الإلتفاف في إطار وحدة وطنية لإنجاز مهمة التحرر الوطني، فالكرد لايملكون دولة ولايزال الإقليم محدق بالأخطار، فيما لو حدث تغيرات مفاجئة في التوازنات الدولية والإقليمية، والمطلوب كرديا في الوقت الحاضرالقيام بمهمتين اساسيتين ، المهمة الأولى – حماية الوحدة الوطنية- القومية أي وحدة الحكومة والمعارضة

كخطوة نحو إنجاز مهمة مرحلة التحرر الوطني، والمهمة الأخرى التفكير بوضع مشروع يلبي تأمين حق تقرير المصير للشعب الكردي في الإنفصال وتشكيل الدولة الكردية المستقلة تحسبا لأية حالة طارئة.

تقول وثيقة الإستقلال الأمريكي المقرة في الثاني من تموز عام 1776 " أن الحكومات تنشأ للمحافظة على حقوق الناس وهي تستمد سلطتها العادلة من موافقة المحكومين. فعندما تسئ الدولة إستعمال سلطتها يحق للشعب أن يبدلها أو يلغيها أو يستبدل بها حكومة أخرى تقوم على الأسس التي تبدو له أكثر موافقة لتأمين سلامته وسعادته ".

الإرهاب العالمي وإرهاب الدولة

بدأت بكتابة هذه المقالة منذ حوادث الأول من شباط في هولير، لكنني إنشغلت عنها وتركتها جانبا لأعود إليها من جديد لاسيما أن الإرهاب يتفاقم يوما بعد آخر محولا الشرق الأوسط عموما والعراق بشكل خاص إلى قاعدة وهدف إليها. يقصد بالإرهاب، بالمعنى اللغوي للكلمة إرهاب المدنيين والإعتداء على أرواح وممتلكات الآمنين، من أجل بلوغ مطالب شخصية أو جهوية. فالإرهابي المجرم هو ذاك الشخص الذي يفتقر إلى قضية عادلة يدافع عنها وإنسان تعوزه الأخلاق الإنسانية والمسؤولية الاجتماعية، يفقد المجرم إنسانيته وعمل يخالف مفهوم المدنية والأنسانية وينبغي التمييز بين العنف الثوري كأداة للدفاع عن النفس وبين الإرهاب الذي يفتقر إلى الشرعية في ممارساته ولايحمل في مضمونه قضية عادلة بل يهدف إلى ضرب الحريات وإلى قتل القضايا الملحة لخلق البلابل والفوضى وعدم الإستقرار.

يعد الإرهاب اليوم أحد أهم الموضوعات المثيرة على الساحة الدولية، بعد أن دخل مرحلة خطيرة يشكل تهديدا على الإنجازات الحضارية ومستهدفا النظم الديمقراطية وخاصة العلمانية وحركات التحرر الوطنية. ففي الربع الأخير من القرن الماضي (ق 20) – إبان المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة إتخذ الإرهاب المتطرف مدا واسعا ومنحى خطيرا وشاذا، جعل من أفغانستان أرضية خصبة ضد الوجود السوفياتي ثم إنتقل الى الجزائر واستخدم ضد الروس في القوقاز وصولا الى أحداث الحادي عشر من سبتمبر وأخيرا وليس آخرا إلى الأول من شباط في هولير 2004 في كردستان العراق، واضعا ثقله الآن في العراق نتيجة الفراغ السياسي والتناقضات الداخلية وتدخل أطرافا خارجية.

إن الإرهاب اليوم، إرهاب منظم، يعمل تحت غطاء الإسلام السياسي وبإسمه بهدف حشد وإستغلال أكبر قدر ممكن من طاقات الشباب بشكل فعال، يتواجد في المناطق والدول حيث الأزمات السياسية، يهدد الأمن والإستقرار ويستهدف الأفراد والجماعات.
ويثير الإرهاب قدرا كبيرا من الجدل بين مؤيد ومعاد وفق النظرة الآيديولوجية والمصلحية. ومهما يكن فإن الإرهاب يحمل قدرا كبيرا من البشاعة والوحشية.
وعموما للإرهاب خلفية تاريخية إذ برز كظاهرة سياسية قديمة لجأت إليهاالكثير من التيارات خلال مراحل مختلفة. كما أطلق صفة الإرهاب على الإغتيالات التي مارستها بعض الحركات الدينية(كالحشاشين) أتباع الحسن الصالح الذين نشروا الرعب في بلاد الشام ومصر وفارس خلال القرن الحادي عشر الميلادي.

إن الإرهاب هو ظاهرة متميزة من مظاهر الإضطراب السياسي في العصر الحديث، ظهر كتعبير وكممارسة قبل قرنين من الزمن. لم يتبلور الإرهاب كواقع إلا في عام 1793 م وذلك في عهد تيرور terror في فرنسا (1793 – 1794) ومنه دخل مصطلح التيرور أي الإرهاب الى اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

حاول الكثير من المهتمين إعطاء تعريفات للإرهاب، يعرف ويلكينسون الإرهاب كإسلوب القتل المنظم والتخريب أو التهديد بهما من قبل جماعة منظمة لبث الرعب بين أفراد الشعب أو الحكومات لإجبارهم على الخضوع لمطالبهم السياسية. أما تورنتون فيعرف الإرهاب كفعل لإحداث تأثير سياسي بوسائل غير عادية, إما بإستعمال العنف أو التهديد به.

ويعرفه بريان كروزيير في كتابه الثائرون بإستخدام العنف أو التهديد به لتحقيق الأهداف السياسية. ويتفق الجميع على أن العنف هو إسلوب الإرهاب الوحيد، جماعات منظمة كانت أم أفرادا، التي تهدف من وراء عمل ما تتسم بالسرية التامة عادة إما إلى تصفية شخصيات مهمة سياسية وعسكرية وأكاديمية – علمية....الخ. وإما إلى تدمير البنية التحتية وضرب الأهداف الإستراتيجية والنفطية.

أما تعريف الإرهاب حسب قاموس الأكاديمية الفرنسية (نسخة عام 1798) إنه نظام عهد الرعب. فخلال الثورة الفرنسية مارس روبسبير وسان جيست وكوثون العنف السياسي على أوسع نطاق. فمن أصل سكان فرنسا الذين كان

يبلغ عددهم في ذلك الوقت 72 مليون نسمة، تمكنت تلك المجموعة من قطع رأس 40 ألفا بالمقصلة، كما تمكنت من إعتقال وسجن 300 ألف شخص آخر.

وقد عرف بوكانين العنف في نظريته للتدمير من أجل الثورة (في المبادئ) المنشورة في عام 1869 م وذلك بإستخدام كل وسائل تصفية أعدائها بالخنجر والسم والمتفجرات. وأعطت الثورة الفرنسية للإرهاب معنى آخر وأكتسبه بعدا جديدا بعد أن أصبح أداة في أيدي الثوار من أجل إستلام السلطة وحماية أفكارها ومبادئها الجديدة ومن أهمها صدور وثيقة حقوق الإنسان والمواطن من قبل الجمعية الوطنية حيث جاءت فيها أن الناس قد ولدوا أحرارا ويجب أن يظلوا أحرارا متساوين في الحقوق والواجبات. ولابد من الإشارة الى أن الأحداث قد أدت إلى ظهور شخصيات قيادية دفعت بفرنسا نحو التطرف والإرهاب، هؤلاء الذين دفعوا الثمن غاليا كلفتهم حياتهم أمثال دانتون وديمولاند وروبسبير الذي بإعدامه إنتهى عهد الإرهاب. أن هذا النوع من الإرهاب يدخل في إطار مفهم إرهاب الدولة الذي ترافق ظهوره مع ظهور الدولة كأداة لحماية الحاكم والفئة الحاكمة ويعد هذا النوع من أكثر الأنوع شيوعا وخطرا، حيث تلجأ الدولة – النظام الى إيجاد مبررات لتصرفاتها واعطائهاالصبغة الشرعية.

ظهر العنف المنظم مع قيام الدولة كأداة تحكم بيد قلة من الناس لإستغلال البلاد والعباد لمصالحها الذاتية مستخدمة وبهدف تحقيق أهدافها شعارات قومية ووطنية أو دينية . وتذهب كثير من الأنظمة الى تحديد المشروعية لممارسة القوة بتولي السلطة بإسم المجتمع وحماية النظام العام داخل الشرعية الحكومية وأي ممارسة للعنف خارج هذا النطاق تعد لدى الأنظمة التقليدية بأنها ممارسة إرهابية. فالعثمانيون على سبيل المثال حكموا العرب والكرد وفئات أخرى حوالي خمسة قرون بإسم الدين، وكان السلاح الأقوى لنجاح وإستمرارية هذا التحكم–الخلافة الإسلامية نقلوها الى إستانبول من القاهرة عنوة.

ويطلق إسم العنف على القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وخيرلتهم (أفرادا أو جماعات) بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت والتدمير والإخضاع والقهر والإذلال والحرمان. وأصبح الشعب الكردي منذ مئات السنين هدفا لمثل هذا العنف سواء في العصور الوسطى من قبل الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية أو في العصور الحديثة من قبل الدول (الوطنية).

يعرف جورج لافو العنف بأنه العنف الجسدي أو التهديد به وجميع أشكال الضغط والسيطرة والإستغلال وهذا ماتمارسه الأنظمة الحاكمة لكردستان، وهنا

فإن العنف يصبح إرهابا طبقا لنظرة كل من بيرو وريمون لأنه يطال الحرية، ويهدف إلى زرع سياسة التخويف المنهجي للخصوم بما في ذلك إستئصالهم ماديا حسب دائرة المعرف الروسية لتعريف الإرهاب. ويعترف ف.ج. فرويند بأن السلطة سلاح خطير لإرهاب الناس.

خلال الحملة التى شنتها الكنيسة الكاثوليكية ضد الهراطقة قبل سبعة قرون تقريبا سأل جندي أحد الأساقفة المقاتلين في جبال الألب:"كيف يمكن تمييز الكاثوليكي عن الهرطوقي"؟ فرد الأسقف بقوله:" إقتلهم جميعا، فإن الله يعرف مايريد".

حدثني في ليبيا إستاذ جامعي عراقي نقلا عن زميل له حول إسلوب وممارسات الجيش العراقي في كردستان، وكيف كان أحد الجنود يرمي بطفل صغير في الجو ويقوم آخر بطخه. وأضاف الإستاذ قائلا: "في جامعة السليمانية تم إستدعاء الأساتذة ووقفوهم في رتل واحد وأمامهم مجموعة من الطلبة الكرد ووجوههم في الحائط، حيث طلب منهم أن يقوم كل فرد منهم بقتل أحد الطلبة الكرد كشرط لقبولهم (أي الأساتذة) أعضاء عاملين. ودفع أحد هؤلاء الأساتذة حياته ثمنا لرفضه إطلاق النار على الطلبة الكرد الأبرياء".

أورد هذه الأمثلة لأبين كيف أن العنف والإرهاب تأصلت في عقول أزلام كل من النظام العراقي والتركي والإيراني والسوري وكيف أن قوات النظامين تعدان من أهم الفئات الإرهابية المنظمة في التاريخ المعاصر، ولكن يجب أن يفهم بأن الشعوب التركية والفارسية والعربية لاتتحمل مسئولية نظمها، فالذنب يقع على المؤسسة الفكرية والآيديولوجية في هذه البلدان – الأيديولوجية الكمالية الطورانية والتفريس والأيديولوجية العفلقية.

إن الفكر السياسي في هذا الإطار يتعامل مع الجريمة الدولية وقد يصل الأمر إلى حد إرتكاب مجازر جماعية كما حدث في ظل نظام ماركوس دكتاتور وسفاح الفليبين، حيث كانت القوات الحكومية تقوم بإستمرار بحملات إبادة ضد المسلمين في جنوب الفليبين، لأنهم طالبوا بحقوقهم المشروعة ومساواتهم بسائر الفليبيين في الشمال.

وكما حدث مع نظام الخمير الحمر (1975- 1979) وقيام بول بوت ويان ساري في كمبوديا بإبادة وتصفية شعبه حيث ضم سكان الريف في مجمعات

سكانية كبيرة لتسهيل الرقابة عليهم مستخدما أشد أنواع القسوة هلك فيها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة وسياسة المعازل في ناميبيا من قبل بريتوريا .

ويعد ضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية في 16 آذار 1988 م ذروة إرهاب الدولة، إذ مورست سياسة الإبادة الجماعية ضد أكراد العراق بتحويل كردستان الى معتقلات جماعية وتدمير القرى وصب وإغلاق عيون المياه لقتل أسباب الحياة والإعدامات والقبور الجماعية وسياسة التهجير والتعريب المنظم وتغيير العامل الديموغرافي في البلاد. وكذلك إستخدام القمع ضد الشيعة في الجنوب وضد الفئات العربية المعارضة للنظام. وتعتبر إغتيال القيادات الكردية في كردستان إيران على أيدي المخابرات الإيرانية وخطف عبدالله أوجلان إرهاب دولة تستهدف الشعب الكردي وقضيته العادلة.

وتلجأ الدولة عادة الى قهر الشعب بإستخدام الوسائل المختلفة كممارسة الإرهاب بإبتداع طرق فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية. ويعتبر التخريب من أكثر الأسلحة الإرهابية وإجراء المناورات واستعراض القوة العسكرية بهدف الإرهاب والتخويف وإستخدام القواعد العسكرية لإستخدامها في حالات القمع والسيطرة وإستخدام تقنية القمع وممارسة القتل والإعتقال والتشريد والعسف إضافة الى الإرهاب الأعلامي لبث السموم وتزوير الحقائق وخلق حالة من الذعر الدائم.

وتلجأ دولة القهر الى وسائل مختلفة من بينها:

- **الإرهاب النفسي** ويهدف الى التأثير على العقل وإرباك المواطن من خلال تصرفاته أو بممارسات تزعج وضعه النفسي وتثير القلق في داخله وزرع ثقافة الخوف في عقول المواطنين ومنذ الصغر.

- **الإرهاب الوظيفي** بجعل وظائفهم هدفا لممارسة العنف ويهدف هذا النوع الى إبتزاز الفرد وفقد الشخص لكيانه الإنساني وتجريده من سماته الشخصية وتحوله الى مجرد سلعة أو أداة وإتباع وسيلة الإغراء والإذلال.

- **الإرهاب الدافع** ويهدف الى خلق ظروف تفاوضية يمارس فيها التهديد بتخريب الممتلكات وإلحاق الضرر أو القتل أو الخطف أو الإعتقال أو الإبتزاز بحبكة ودقة.

- **الإرهاب السياسي** يستخدم الإضطهاد والقمع وأعمال العنف والإغتيالات والتصفية الموجهة والمشاريع العنصرية والإعتقالات الجماعية.

- **الإرهاب الإقتصادي** يهدف الى محاربة الشعب وحرمانه من موارده ومن فرص العمل وفرض سياسة العزلة مما يؤدي الى التهجير الجماعي للسكان من مناطق سكناهم وهو المطلوب. ويكمل الإرهاب السياسي والإقتصادي بعضهما البعض في تنفيذ هذا المأرب، كما حصل مع الشعب الفلسطيني بعد عام 1947 م ونزوحه عن أرضه ومع الشعب الكردي بسبب الحرب الخاصة وسياسة الإبادة الجماعية والمشاريع العنصرية وإتباع سياسات خاصة في المناطق الكردية وتجاهلها بشكل مقصود من جميع النواحي فعلى سبيل المثال عندما تدخل تركيا من جهة الغرب تشعر بأنك في دولة متطورة لاتختلف عن أوروبا وعندما تدخلها من جهة كردستان فإنك في مستعمرة حقيقية مع أن مكامن الثروة تقع في كردستان.

ففي روديسيا الشمالية فرض على الأهالي العيش في معازل تشكل حوالي 23.3% من المساحة الكلية للمستعمرة. وأمتلك الأوروبيون الذين نسبتهم لن تزيد عن 5% من مجمل السكان في روديسيا الجنوبية مامجموعه 66% من مساحة الأرض.

وأمتلك أوروبيو إتحاد جنوب أفريقيا الذين لم يكن عددهم 1936 وهو تاريخ الأحصاء ليزيد عن (696) ألف شخص، مانسبته 93% من مساحة الأراضي الزراعية في كان نصيب غير البيض الذين بلغ عددهم وفق نفس الأحصاء مليون نسمة ما نسبة 7% فقط من المجموع.

ومما يعقد الأمور ويزيد التوتر هو أزدواجية المعايير والتناقض الداخلي لسياسات الدول، وكما أسلفت سابقا أن الفكر السياسي للدول يتعامل مع الجريمة الدولية ويؤججها.

ففي مؤتمر حقوق الإنسان الذي عقد في باريس أيار 1985م، أوضح الكاتب الألماني فريدريك دوريمات "التناقض التام في مسلك الدولة الفرنسية التي تعمد من جهة أولى الى رعاية وتنظيم هذا المؤتمر، ومن جهة ثانية إلى بيع أسلحة تقدر قيمتها ب 8,61 مليار

فرنك في كل عام .
وهناك كثير من الحكومات تجعل من نفسها محامي دفاع عن حقوق الشعوب في أماكن أخرى بينما في عقر دارها تضطهد شعوبا أخرى وتنتهك الحريات وتعادي الديمقراطية كما يفعل الأتراك مع أتراك بلغاريا وقبرص ومع تركمان العراق .

أطلقت الجمعية العامة للأم المتحدة على عام 1968 م إسم (السنة الدولية لحقوق الإنسان) وبالتالي كانت أهم النشاطات التي إضطلعت بها عقد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران (إيران)، في الفترة الممتدة من 22 نيسان الى 13 أيار 1968 م من أجل إنماء وضمان الحقوق السياسية والمدنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وإنهاء كل تمييز وإنكار لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، ونرى أن أهم ماورد في ذلك المؤتمر الذي (سمي بإعلان طهران) أنه أدان السياسة العنصرية لجنوب أفريقية القائمة على التعصب والتفوق العنصريين، وشرع مقاومتهما ووصفها بأنها:" جريمة ضد الإنسانية تعكر السلم والأمن الدوليين تعكيرا خطيرا ...., وتطرق في قراره الثالث الى مسألة العمل للقضاء السريع التام على التمييز العنصري بكافة أشكاله...".

إن مايثير الدهشة هنا أن ينعقد هذا المؤتمر المكرس لحقوق الإنسان ومن قبل الجمعية العامة في دولة تنتهك فيها حقوق الإنسان وتحرم قوميات عديدة من حق التمتع بحقوقها القومية التي تعاني إضطهادا تاريخيا كالكرد والأذر والبلوج والعرب وغيرهم مع أن ممارسات النظام الإيراني العنصرية لاتقل عن تلك التي مارستها حكومة بريتوريا. هذه التصرفات هي التي تعقد الأمور وتضع المصداقية الدولية في الميزان. وعودة الى موضوعنا الرئيسي الأرهاب الدولي الذي هو التهديد بإستخدام العنف من أجل أهداف خاصة بغية التأثير في سلوك وتصرفات مجموعات أكبر من ضحاياها المباشرين والبريئين ويتجاوز حدودها الإقليمية .

نرى أن الحرب الباردة قد شهدت في مرحلتها الأخيرة – الرابعة تصاعدا في الإرهاب الدولي المنظم وأستفحلت خاصة بعد سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية وتفكك الإمبراطورية السوفياتية

تلك التي أورثت فراغا سياسيا في الفكر الأيديولوجي وفي القيم وأخلطت الأوراق والحسابات، إذ نشطت الفعاليات المتطرفة الدينية على حساب تقهقر الفلسفة الشيوعية والفكر العلماني – بعد أن كانت الفلسفة الماركسية في سبعينات القرن الماضي موضة سياسية – لدرجة أصبح التطرف الإسلامي مع بداية القرن الجديد مصدر قلق للعالم المعاصر.

ومع التطور التقني وسهولة الإتصالات والوسائل المتاحة، لم يعد للإرهاب حدود جغرافية معينة وإنما تجاوز ليصبح إرهابا عالميا ينتقل من مكان الى آخر طبقا للأزمات والظروف السياسية، لدرجة أصبحت تطويق الإرهاب مهمة عسيرة وصعبة.

والمسألة أنه كثيرا مايستغل الدين الإسلامي في هذا الإطار مستفيدا من طاقات الشباب هؤلاء الذين يشكلون جيشا عاطلا عن العمل ويعيشون في ظروف سياسية واجتماعية صعبة. ومن الضروري الإشارة الى أن حقيقة الإسلام تتعارض مع أعمال وتصرفات مثل هذه المجموعات فالدين الإسلامي يقدم للبشرية أكمل قانون لما يعرف اليوم بالعلاقات الدولية:

فالقرآن الكريم منذ البداية دعا إلى نبذ أساليب العنف والعدوان، حيث جاء فيه:"وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الإثم والعدوان"(سورة المائدة – آية 2).

ويدعو القرآن الكريم إلى لحوار الهادئ المتزن لفض الخلافات والنزاعات "وجادلهم بالتي هي أحسن" سورة النحل (آية 125).كما أن الإسلام لايقر اسلوب الإغتيالات والتفجيرات فالقرآن الكريم يقول:"فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين" سورة الحجر – آية 94 . وهو الذي يقول (وأمرهم شورى بينهم) سورة الشورى آية 38 .

وينادي القرآن بعدم خرق العهود والمواثيق مهما كانت طبيعة الطرف الآخر الموقع على العهد والميثاق سواء كان مشركا أو غير مشرك مادام محافظا على ما جاء في نص العهد والميثاق، يقول القرآن الكريم:(وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا) سورة الإسراء آية 48.

ويدعوا القرآن الى أن تحترم الأمم بعضها البعض – حيث يقول (لايسخرقوم من قوم) سورة الحجرات – آية 11 .

قال عمر بن الخطاب منذ فجر الإسلام:"متى إستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟" أن يكون جميع الناس أخوة متحابين أحرارا لايستعبد ولايستغل بعضهم البعض. والدين الإسلامي يناهض التعصب والعنصرية (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عندالله أتقاكم ..) سورة الحجرات – آية 13 .

باتت قضية الإرهاب من أولويات القضايا الدولية، ففي حينه قدم كورت فالد هايم تقريرا مفصلا الى الجمعية العامة إعترف فيه أن قضية الإرهاب صعبة الحل، لأنها قضية شديدة التعقيد. وإذا أخذنا بعين الإعتبار الخلفيات المسببة للإرهاب والعنف في أنحاء عديدة من العالم نرى أن هناك مسؤولية دولية في هذا المجال كتهاون الدول العظمى عن القيام بواجباتها تجاه المسائل الدولية مما أدى الى عجز الأمم المتحدة عن القيام بمهامها وأهدافها في ميثاقها وفي شرعة حقوق الإنسان.
وقد أدى تواطئ الدول الكبرى الى فشل المنظمة الدولية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشاكل القومية العالقة والإقتصادية والإجتماعية ولاسيما إغتصاب الشعوب المستضعفة وبالتالي فهناك أعمالا إرهابية ترتبط بقضايا سياسية واجتماعية نابعة من المظالم التي تعاني منها بعض الشعوب المقهورة .

وإذا كان لابد من العمل للقضاء على الإرهاب، فلابد من التعرف على مسبباته وكل محاولة للعلاج تتجاهل الأسباب الجوهرية لن تكون ذات فائدة.

ومن الضروري الإشارة الى أنه ليس هناك صلة أو تشابه بين الأعمال الإرهابية المتطرفة التي تفقد مشروعيتها وبين حركات المقاومة الوطنية. فمشروعية حركات المقاومة والتحرير أصبحت تقوم على مبادئ ثابتة ومستقرة مقرة في العلاقات الدولية، مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وحقها في الدفاع عن الهوية القومية والأراضي الوطنية وعن الشرف والنفس ضد الإبادة الجماعية والإنصهار القومي وبالتالي حق مقاومة العدوان والإحتلال.

يقول جان بول سارتر:"أن سلاح المقاتل هو إنسانيته وهنا يتم الفصل بين العنف كأداة ثورية تستخدم من قبل الثوريين لمواجهة الممارسات الإرهابية القمعية وبين الإرهاب الذي تمارسه القوى الشريرة والظالمة".

أما العنف لدى ليون تروتسكي فيتلخص في كونه مضادا لإرهاب وإنه في هذه المرحلة تتغلب الطبقة على العدو بالإستخدام المنظم الفعال للعنف. بينما كيم إيل سونغ عرف العنف الثوري بأنه أعلى صورة النضال من أجل الحرية.

وفي هذا الإطار تلجأ حركات التحرر إلى العنف الثوري كأداة كفاحية بغية الوصول الى أهدافها الإستراتيجية والبعيدة وكرد على العنف الذي تتعرض له من قبل السلطات الإستعمارية أو الأنظمة الإستبدادية، وعندما يفتقر الإنسان المضطهد إلى وسيلة ناجعة للوصول إلى حقوقه المهضومة هنا يصبح إستخدام العنف مبررا .

ولكن تحدث تجاوزات من قبل الثوريين أنفسهم، طبقا للمثل القائل الثورة تأكل أبنائها. فالثورة الفرنسية 1789 م أسست أول نظام جمهوري في العالم، قطع رأس الملك السادس عشر لويس وطار رأس الملكة ماري إنطوانيت واقتيد بعدها العديد من الأرستقراطيين الى المعضلة .أستخدم العنف لتثبيت أسس النظام الجمهوري والقضاء على الملكية الأوتوقراطية .

إلا أن بعض قادة الثورة الفرنسية غرق في الإرهاب أدى بالثورة الفرنسية إلى الوقوع في أحضان الإرهاب، وهذا ماحصل في تجربة الثورة الصينية بقيادة ماوتسي تونغ، فكاد الإرهاب أن يقضي على الإنجاز التاريخي الذي شكلته الثورة بين أمواج الثورة الثقافية. وفي عهد ستالين نال الإرهاب العديد من الثوريين وكادت أن تشوه معنى الثورة، فقد طارد ستالين تروتسكي حتى نجح في إغتياله في المكسيك، الأمر الذي جعل منه موضع للتقييم والإنتقاد فالعنف الثوري إذن سيف ذو حدين إذ قد يتحول ويشكل خطرا على الثورة نفسها. إن مفهوم الإرهاب يخضع لإخراج يضعه إما في إطار ثوري وإما في إطار إجرامي.

شهدت الحرب الباردة في مرحلتها الأخيرة تفاقما في الإرهاب الدولي، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مسؤولة لمقاومة هذه الظاهرة. فقد خصصت واشنطن لعام 1986 م مبلغ خمسة مليارات دولار تحت إسم "مكافحة الإرهاب". وكانت الميزانية المخصصة لهذا الهدف في عام 1984 تبلغ 110 ملايين دولار فقط ثم رفعت الى 456 مليون دولار في عام 1985. ففي هذا العام كانت الولايات المتحدة وحدها هدف 40 بالمئة من جميع عمليات العنف السياسي التي وقعت في العالم .

لايمكن القضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي إلا بحل القضايا العالقة وإنهاء الأزمات وإيجاد الحلول لكافة المسائل التي تثير هذه الظاهرة والتي تستغل من قبل جهات عدة للتدخل في تلك المناطق. ويأتي على رأس هذه المسائل القضايا القومية ومناطق التوتر مثل جامو وكشمير والقوقاز وجنوب السودان. وتعتبر حل القضيتين الفلسطينية والكردية في الشرق الأوسط من أهم مستلزمات توفير الأمن والإستقرار وحصر الفعاليات الإرهابية في هذه المنطقة وإنهاء حالات العنف والعيش بسلام .

---

*- المقالة نُشرتْ في شباط 2004.

التجمع العربى لنصرة الكرد[1]

خطوة في الإتجاه الصحيح

يأتي ميلاد التجمع العربي لنصرة الكرد في سياق ثورة فكرية على العقليات المتحجرة والمتزمتة، العقليات الشوفينية ذي الأفق القومي الضيق المناوئة أصلا للحضارة الإنسانية والفكر البشري و خطوة عملية في الطريق الصحيح لاسابقة لها، فلأول مرة ينبثق مثل هذا التوجه، ولكن للأسف من أوروبا بدلا من إحدى الدول العربية، ليحتكم إلى المنطق والواقعية تجاه مشكلاته الداخلية وحل القضايا العالقة في العالم العربي تلك التي تعيق مسار التطور الطبيعي لحركة التاريخ.

تعتبر هذه الخطوة الجريئة، ولو متأخرا، من قبل مجموعة من المثقفين والسياسيين والكتاب العرب كسابقة ليقظة عروبية إسهاما في إستيعاب الآخر ومنحه حقوقه القومية والديمقراطية كاملة، لأن حريتهم في حرية الآخرين طبقا لمقولة كارل ماركس ليس حرا من يضطهد شعوبا أخرى.

وتعتبر هذه الخطوة مهمة قومية وإستراتيجية نحو ترسيخ مبدأ العدالة وإنجاز مهمة عملية دمقرطة الشرق الأوسط لتصفية العقلية القرو-وسطية وإنهاء سيطرة الأنظمة الشمولية والمستبدة وفتح المجال للتعددية الثقافية إتنية كانت أم دينية – مذهبية.
وجاء الإعلان عن هذا التجمع على أثر النشاطات الكردية المكثفة التي شهدتها إقليم كردستان في هذا العام منجزا مجموعة من الخطوات العملية والمهمة الهادفة الى إزالة العراقيل والعقبات أمام باب الحوار الكردي – العربي سبيلا لتطوير العلاقات الكردية – العربية كأمتين متجاورتين في الشرق الأوسط لهما مصلحة مشتركة في الأمن والإستقرار، تربطهما وشائج تاريخية بما لعب الكرد من دور في تثبيت أركان الدولة الإسلامية في العصور الوسطى وفي إنبثاق وتشكيل الدول الحديثة منها العراق وسوريا. ناهيك عن ماقدمه الشعب الكردي

---

[1] - عفرين - نت 2004/12/24 .

من خدمات جليلة للحضارة عموما وللثقافة العربية خصوصا في المجالات السياسية والعسكرية والأدبية والعلمية والإجتماعية والفكرية ...الخ.

يضاف الى ذلك المعاناة المشتركة للشعبين العربي والكردي من عسف النظام العثماني طوال خمسة قرون متواصلة ومالقيه الشعبان من سياسة التتريك المنظمة وتوحيدهما في النضال المشترك من أجل الحرية والإستقلال, وحضورهما معا مؤتمر الصلح في أعقاب الحرب العالمية الأولى في باريس، ومصيرهما المشترك في إتفاقية سايكس – بيكو المشؤومة التي قسمت في الوقت ذاته الدول العربية الى دويلات مجزأة وقسمت كردستان العثمانية الى ثلاثة أجزاء الحق جزءان منها ببلدين عربيين هما العراق وسوريا وبالتالي توحيد النضال الكردي – العربي المشترك ضد الدول الإستعمارية منذ إنهيار الإمبراطورية العثمانية وظهور نظام الإنتداب من قبل عصبة الأمم الذي إنتهى بإستقلال الشعب العربي في كل من سوريا والعراق الذي إنتقل من موقع التبعية العثمانية – الغربية الى موقع الهيمنة والتحكم، وبمعنى آخر تغير موقع الشعب العربي بين ليلة وضحاها من موقع شعب مطالب بحريته الى موقع شعب يسلب حرية غيره من الشعوب.

يعود الفضل الأكبر للنشاطات الكردية للرئيس مسعود بارزاني بما قدمه من مشروع للمبادرة الذي توج بإنعقاد مؤتمر المصالحة الكردية – العربية في العاصمة هولير لتمتين الروابط والدخول في حوار التفاهم والإستيعاب بعد أن ساد جو من الجفاف والعداوة بسبب التراكمات التاريخية من السلبيات والإضطهاد بحق الشعب الكردي خلال قرن كامل على يد الأنظمة المتعاقبة على دست الحكم في البلدين وخاصة الفتور الحاصل جراء سياسة النظام العفلقي في بغداد منذ ثلاثة عقود ونيف . وكذلك إنعقاد الملتقى الثقافي الكردي - - العربي في هولير في شهر أيلول 2004 م بحضور ومشاركة العديد من السياسيين والمثقفين والكتاب الكرد والعرب .

لقد إستوعبت الحركة السياسية الكردية في كل من كردستان العراق وكردستان سوريا منذ أكثر من نصف قرن أهمية العيش المشترك والتلاحم النضالي بين الشعبين الكردي والعربي ورفعت شعارات تعبر عن هذا التوجه مثل شعار "عاشت الأخوة العربية – الكردية " و "على صخرة الأخوة العربية – الكردية تتحطم المؤامرات الإستعمارية" وغيرها وكان ثمن رفع هذه الشعارات على سبيل المثال لا الحصر، إعتقال مجموعة من الشبان الكرد في قامشلو في عام 1970 .

وكانت الصحافة الكردية رغم إمكانياتها المتواضعة وصفحاتها المحدودة وسريتها وملاحقتها من قبل البوليس والأجهزة الأمنية تتناول أهمية مثل هذه الموضوعات وتخصص للقضايا العربية وعلى رأسها القضية المركزية – الفلسطينية صفحات خاصة إدراكا من السياسيين الكرد أهمية التلاحم الكفاحي بين الحركتين التحررتين الكردية والعربية.

لاشك ان هذا يدل على مدى تنامي الوعي السياسي والفكري المبكر للقيادات السياسية الكردية التي كانت تنطلق من إستراتيجية التفاهم المتبادل للقوميتين وإعتماد مبدأ الإستيعاب للخصوصية القومية لكل طرف حرصا على حماية المنطقة من ويلات الحروب وسد الثغرات أمام القوى الخارجية المتربصة وصولا الى بناء منطقة آمنة تعمها السلام والمساواة والحرية لكافة الفئات ووضع حد لظاهرة التحكم والإستبداد التي سادت المنطقة منذ قرون عديدة .

بينما إلتزم الطرف العربي الصمت منذ قرن كامل متجاهلا القضية القومية الكردية التي كانت توأما للقضية القومية العربية خلال الحكم العثماني ثم الأوروبي ناسيا أو متناسيا بأن الشعب الكردي له خصوصيته القومية لغة وثقافة وعاداتا، وله وطن مرسوم بجغرافية كردستان وتاريخ مشرف نضالي وصاحب أحد أقدم حضارات العالم حضارة ميزوبوتوميا أي كردستان الحالية .

ويتحمل المفكرين وساسة العرب المسؤولية التاريخية في هذا الإطار وعلى رأسهم العديد من التيارات الماركسية والعلمانية والتقدمية العربية التي لم تنطلق قطعا من واقع وحقيقة التاريخ والفكر الإنساني بل من فكر قومي ضيق ومن تاريخ مزيف كتب بأقلام أتباع الحكام، الأمر الذي يحتاج الى إعادة النظر فيه وضرورة تعرضه لدراسة النقد التاريخي بسبب إلتقائه مع روافد فكر الحكومات المستبدة وثقافة الإستعلاء القومي المفروضة عنوة منذ حوالي قرن من الزمان، منتهجا خطابا سياسيا وثقافيا قائما على العنصرية وإلغاء الآخر. هؤلاء الذين تجاهلوا الحقوق القومية للكورد منذ بداية القرن العشرين وتنكروا له وأرادوا من الحق باطل. وكما كتب الأستاذ عبدالرزاق عيد قائلا:"فرابطة العروبة أو الإسلام أو الإقليم مع (علي الكيماوي) مثلا، تقتضي من عروبتي أن أقف معه ولو أحرق كل كرد العالم بالكيمياء" .

وقد أدت هذه السياسة القاصرة إلى تعرض الشعب العربي نفسه إلى القهر والتخلف والمراوحة وخلق أزمات تعيق التطور الطبيعي للمجتمعات المدنية في العالم العربي والفشل في وضع مشروع حضاري يرقى بالمنطقة وبشعوبها وإتنياتها القومية والدينية إلى مستوى لائق كما هو موجود في أماكن عدة من العالم. وينبغي تعديل طبيعة الدراسات التاريخية من التاريخ السياسي والعسكري للحاكم عبر التاريخ الى فلسفة الحضارة.

ويعد تأسيس التجمع العربي لمناصرة الكرد خطوة تاريخية في الطريق الصحيح نحو توحيد جهود الخيرين من أبناء الشعب العربي من مثقفين وسياسيين وكتاب وقانونيين ومفكرين وغيرهم سبيلا الى تطوير هذا المشروع الحضاري الذي من خلاله فقط يحقق الشعوب الإنجازات العظيمة .

لاشك أن هذا المشروع سوف يلقي الإحترام والتقدير من قبل جميع الخيرين في العالم المتحضر، وسينجح يوما في فتح فروعه في العواصم العربية، التي آن الأوان بأن تدرك مدى أهمية الحركة الكردية وثقلها في الشرقين الأوسط والأدنى وأن تعترف بحق الشعب الكردي في حقه في تقرير المصير مع إنشاء دولته القومية المستقلة فيما لو إستفتى الشعب الكردي على ذلك، بدلا من أن تستغل من قبل الآخرين وتفرض فرضا. ولو إفترضنا جدلا بأن الشعب الكردي يتواجد في منطقة الهند –الصينية فهل سيكون الموقف العربي من القضية القومية الكردية كما هو عليه الآن ؟ والجواب بالتأكيد كلا ! إذن فالموقف الحالي يحتاج إلى إعادة النظر لأنه يعبر عن الشوفينية القومية العمياء الذي لامستقبل له.

ومن الضروري الإشارة الى أن الشخصية الكردية المعروفة صلاح بدرالدين قد لعب دورا مميزا ومهما في إطار تمتين العلاقات الكردية – العربية بما قام به من مجهودات ذاتية طوال أربعة عقود وقيامه بتكريس هذا النهج من خلال مسيرته السياسية الطويلة وعلاقاته الواسعة مع العديد من الشخصيات السياسية والثقافية العربية، وتمسكه بهذا الطرح رغم المعاناة الطويلة للحركة الكردية.

وأخيرا وليس آخرا أن هذا الموقف الذي هو قبل كل شئ واجب النخبة الثورية العربية سيدخل التاريخ المعاصر في العلاقات الكردية – العربية كمشروع حضاري يعبر عن مدى الوعي والرقي لهذه المجموعة وسيعبد الطريق أمام

الأجيال القادمة للشعبين العربي والكردي أن يعيشا في سلام ووئام كشعبين جارين يتمتع كل طرف بإستقلاله وحريته .

الدبلوماسية االكردية الى أين؟ [1]

(1- 2 - 3)

لقد كانت الدبلوماسية الخجولة المترددة وفقدان الأستراتيجية الهادفة وغياب المرجعية القومية من أهم الأسباب لفشل المشروع الكردي خلال قرن كامل إلى جانب حالة التشرزم وسيطرة روح (الأنا) على عقل وقلب أغلب الزعماء الكرد إضافة إلى ذلك العوامل الدولية والأقليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الشعب الكردي لم يبخل يوما بتقديم الضحايا قربانا للحرية مقارنة مع الكثير من شعوب العالم. وقد نجح خلال القرن الماضي أمم كثيرة من إحراز النصر ونيل الاستقلال بفضل وحدتها ونبوءة قياداتها ودور أداتها الثورية.

ففي مؤتمر فيلادلفيا سنة 1787 تمكن الزعيم الكسندر هاملتون من تحويل المؤتمر عن هدفه الأساسي الذي كان يجب أن ينظر في نزاع على الملاحة في نهر البوتوماك بين فرجينيا وماريلاند، وطرح قضية البلاد كله. ونجح زعماء أفذاذ من أمثال ماديسون وجورج واشنطن وصموئيل ادامز وجون هانكوك وبنيامين فرانكلين وجونسون ولي lee من إدارة وتخطيط وتحديد المسار الصحيح إنتهت بولادة أمة جديدة مستقلة في العالم الجديد.

وكانت الوحدة الاجتماعية الحافز القوي الذي جعل اليابانيين يقفون وراء عملية بناء الدولة العصرية. قائمة على وحدة اجتماعية متداخلة محورها العائلة

---

[1]- نشرت على ثلاثة حلقات في: عفرين – نت 2004/6/22، و 2004/6/29، و2004/7/1.

واطارها الكبير الأمة، وكانت خطة النهضة تقوم أساسا بالمحافظة على التماسك والقوة.

ونجح الفيتناميون في توحيد دولتهم بعد أن دام نضالهم عشرات السنين ضد الاستعمار الياباني فالفرنسي - الأمريكي فيما بعد. وتمكن الألمان عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية من أن تعيد قوتها في المرتين بشكل أفضل من السابق بفضل دقة وتنظيم شعبها.

عندما تفككت الأمبراطورية العثمانية كان يمكن للكرد أن يؤسسوا دولتهم القومية أسوة بالشعوب الأخرى الخاضعة للعثمانيين ولو عبر مرحلة إنتقالية وذلك بمنحهم صفة الإنتداب كما حدث على سبيل المثال للشعب العربي الذي كان حليفا للكرد ضد الأحتلال العثماني .

وبالعودة إلى الوراء لألقاء الضوء على المسألة الشرقية التي يمكن أن تعرف بأنها نزاع شديد بين الدولة العثمانية والشعوب الرازحة تحت السيطرة العثمانية ودخول الدول ألأوروبية الكبرى في هذا النزاع لسد أطماعها التوسعية، لم يتبن أي طرف أوروبي القضية الكردية، أذ تتركز الأصول الرئيسية للمسألة الشرقية في نقطة الصراع التقليدي بين الشرق الأسلامي بمن فيه الكرد وأوروبا المسيحية.

وا لجدير بالذكر، أن ضعف الدولة العثمانية كان تثير لعاب الدول الأوروبية وإزدياد أطماعها وظهور المشكلة الشرقية وقد كان التوسع الأوروبي على حساب الدولة العثمانية المتدهورة أمرا مقبولا من قبل المجتمع الأوروبي وساسة أوروبا .

وقد كانت هناك تنافس روسي- نمساوي على وراثة الدولة العثمانية في شبه جزيرة البلقان. فالدبلوماسية الروسية كانت تسعى إلى تزعم الحركة السلافية التى دخلت ميدان السياسة الروسية تحت إسم الجامعة السلافية بهدف إستقلال شعوبها الواقعة تحت حكم الأمبراطوريتيين العثمانية والنمساوية – المجرية .

وكانت روسيا تهدف إلى تقويض الدولة العثمانية من جهة أرمينيا وكردستان والبلقان، لكن المقاومة البريطانية – الفرنسية للتوسع الروسي أدت إلى تأخير تصفية هذه الدولة. وكانت السياسة البريطانية التقليدية تتمحور حول مسألة

المحافظة على كيان الدولة العثمانية بهدف تعزيز النفوذ البريطاني في هذه الدولة لاسيما في المواقع الأستراتيجية العالمية.
وعلى أثر هزيمة الدولة العثمانية من قبل روسيا التى وقعت صلحا منفردا مع الدولة العثمانية في سان ستيفانو في 3 آذار 1878 أدركت بريطانيا عقم سياستها في المحافظة على كيان سلامة الدولة العثمانية، لكن شعورها بالأستياء بأن المعاهدة قد منحت روسيا مركزا متفوقا في شرق البحر المتوسط.

وعرضت معاهدة سان ستيفانو على مؤتمر أوروبي الذي عرف بمؤتمر برلين 1878. ويبدو أن الكرد عل الأقل في نظر بعض الدول الأوروبية كانو محسوبين آنذاك على العثمانيين كفئة مسلمة أولا وغير متبلورة على الصعيد الدبلوماسي ثانيا.

لقد أدى خلع السلطان عبدالحميد عام 1909 الى طمع الدول الاوروبية الكبرى في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. وحقيقة كان الإتحاديون هم الوجه الآخر للإمبراطورية العثمانية، إذ أعطوا لحركتهم طابع الشمولية وكانت القوة الدافعة لهم تكمن في التعصب القومي المتطرف وبإختصار فهي محاولة جديدة لإنقاذ مايمكن إنقاذه من الإمبراطورية المنهارة بمعنى تجديد الطورانية التركية بإعادة الروح إليها وفق طراز عصري بما يتوافق والمصلحة القومية للشعب التركي.

وفي هذه الظروف وفي 5 تشرين الأول سنة 1908 أعلنت بلغاريا إستقلالها، ثم ظهرت دولة ألبانية مستقلة على أثر حروب البلقان 1912- 1913 وتحققت العبارة القديمة القائلة التي تقول أن "البلقان للشعوب البلقانية".

أما بالنسبة للقومية الكردية فقد حاول أنصار جمعية الإتحاد والترقي إغراءها بشعارات الحرية والمساواة والأخوة في الدين، في الوقت الذي كان المجتمع الكردي يفتقر إلى الأداة السياسية المتطورة.

وعندما وقعت تركيا الهدنة مع الحلفاء في 30 تشرين الأول 1918 لم يكن لدى الكرد مشروع متكامل موحد يعبر عن طموحاته. ففي مؤتمر الصلح اتخذت نقاط الرئيس ويلسون الأربع عشرة مبدأ أساسيا لإحترام حقوق القوميات إذ نص المبدأ الأول على الغاء الدبلوماسية السرية وبطبية الحال تدخل اتفاقية

سايكس – بيكو في هذا الإطار.وقد أكد البند الخامس على تسوية حقوق الشعوب المستعمرة بالعمل على أعطائها حق إختيار الحكومة التي تتولى أمرها.

المبدأ الثاني عشر دعا إلى الإستقلال الذاتي لشعوب الإمبراطورية العثمانية. المبدأ الرابع عشر دعا إلى تكوين عصبة أمم تتولى ضمان تنفيذ الإستقلال الذاتي وسلامة أراضي الدول العظمى والصغرى على السواء.

وكانت مشكلة المؤتمر تكمن في سيطرة كل من بريطانيا وفرنسا على أعماله، الدولتان اللتان كانتا وراء اتفاقية سايكس – بيكو المقسمة لكوردستان. وفي هذه الفترة بقيت الدعوة الكردية حلما لأسباب عدة منها، مايتعلق بالعامل الكردي الذي لم يرق آنذاك الى مستوى إنجاز مهمة التحرر القومي ولم يتبلور كما يجب ليعبر عن نفسه، ولألتقاء المصالح الأستعمارية – الكمالية في ردع المحاولات الإستقلالية للحركة الكردية وخنقها ومواجهة المد البلشفي من الشمال. فقد وجدت الدول الإستعمارية مصلحتها مع الأتاتوركية في حين كانت الدولة السوفياتية في موقف دفاعي. وساهم العامل الديني بشكل واضح في انجاح الخطة الكمالية. فقد نجح كمال أتاتورك في إستمالة الكرد إلى جانبه، وكان يقول وهو على قبر الجندي المجهول بأن هذا الجندي المجهول اما كردي واما تركي، مؤكدا على أن البلاد للأتراك والكرد معا، وما أن وطد أقدامه حتى أعطى ظهر المجن للشعب الكردي بعد أن فرضت على تركيا معاهدة سيفر في 10 آب 1920وبموجب هذه المعاهدة تنازلت تركيا لليونان على كل مالديها في أوروبا باستثناء استانبول ومنطقة صغيرة على طول المضايق وبحر مرمرة. وأستقلت أرمينيا وأعترفت تركيا بالأستقلال الذاتي لكردستان، وتولت اليونان مهمة الأشراف على منطقة أزمير ووضعت منطقة أضاليا تحت الإشراف الإيطالي وسوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، وفلسطين وشرق الأردن تحت الإنتداب البريطاني. ووفق هذا التقسيم قسمت كردستان العثمانية كتفاحة إلى ثلاثة أجزاء.

وجاء رد الكرد عنيفا عبر عن نفسه في إنتفاضة شيخ سعيد بيران عام 1925 وحركة سيد رضا واحسان نوري باشا ..الخ. ويدفع الكرد حتى يومنا هذا الثمن غاليا:التجزئة والقهر والحرمان والبحث عن الهوية القومية. وبالتالي كان مشروع الحلفاء في مؤتمر الصلح مجرد خدعة.

كان الزعماء القوميون الكرد يعملون ذاتيا دون توافق على خطة إستراتيجية

موحدة وكان لذلك أسباب وعوامل اجتماعية –سياسية خاصة بالمجتمع الكردي ولعدم وجود دول عظمى يعول عليه الشعب الكردي، فقد حضر إحسان نوري باشا مؤتمر الصلح ممثلا عن الكرد، بينما كان ملك كردستان محمود الحفيد يراسل لينين علما أنه تم إستبعاد روسيا من حضور المؤتمر بسبب إنسحابها من الحرب العالمية الأولى من تلقاء نفسها وبالتالي فإن خريطة العالم الجديدة كانت توضع دون إشتراك روسيا وهذا يعني أن الدبلوماسية الكردية كانت تطرق أبواب قوتين متنافرتين في ظل ظهور أيديولوجيات متناقضة.

وبتفكك الحلف الكبير بإنتهاء الحرب العالمية الثانية وتقسيم العالم إلى قطبين متناحرين، توفرت عوامل ايجابية كثيرة لصالح حركات التحرر الوطنية التي أخذت تنال إستقلالها في مناطق مختلفة من العالم، وكان أكراد أيران قد تمكنوا بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة الشهيد قاضي محمد بانشاء جمهورية كردستان التي عاشت قرابة عام فقط بعد أن أصبحت الضحية الأولى في الحرب الباردة بين حلفاء الأمس.

أن العقدة الرئيسة هنا، هو أنه لم ينظر إلى المسألة الكردية كميراث الحرب العالمية الأولى التي حملت بذور الصراع الى المستقبل. فالحلفاء في مؤتمراتهم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية في الفترة مابين 1943 – 1945 ومابعدها كمؤتمر طهران ويالتا وبوتسدام تجاهلوا كليا القضية الكردية كمسألة مستقلة وان نظر اليها كانت نظرة شمولية كجزء من الكل لأعطاء الصبغة الشرعية على الإحتلال الإستعماري لكردستان منذ الحرب العالمية الأولى.

ففي عام 1941 إقتسمت القوات الروسية والبريطانية ايران فيما بينهما. الولايات الشمالية بما فيها كردستان سيطرت عليها القوات السوفياتية في حين وضع ماتبقى من البلاد تحت النفوذ البريطاني. وهذه النقطة تعود بنا إلى الأتفاقية الروسية – البريطانية 30 آب 1907 التي نصت على وضع النصف الشمالي من ايران تحت سيطرة روسيا والنصف الجنوبي تحت سيطرة بريطانيا في حين ترك وسط البلاد تحت حكم الشاه. وجاء الوفاق على النمط البسماركي اذ كان فيه تناقض فمن جهة تصر الاتفاقية على تأكيد قوي بشأن إحترام وسلامة وإستقلال إيران وفي نفس الوقت تنقل هذه التأكيدات الى تقسيم إيران.

لقد نصت المعاهدة الثلاثية 1942 الروسية – البريطانية الإيرانية على أن وجود الجيوش الحليفة في البلاد لايشكل إحتلالا عسكريا، وعلى هذه الجيوش الأنسحاب من الأراضي الإيرانية في خلال فترة ستة أشهر من تاريخ انتهاء

الحرب العالمية الثانية.

دخلت الدبلوماسية السوفياتية في لعبة القط والفأرة مع الأنكلو – سكسون من جهة ومع النظام الأيراني من ناحية أخرى، حيث إنتصرت فيها الدبلوماسية الغربية وبالتالي فأن تصفية جمهوريتي كردستان وأذربيجان كانت الهزيمة الأولى لروسيا في المرحلة الأولى من الحرب الباردة، وفي الوقت الذي إنسحبت القوات الروسية من إيران فأن العلاقات الإيرانية – الأنكلو - سكسونية أزدادت وثوقا إذ سمحت الحكومة الأيرانية للانكلو سكسون باستعمال الأراضي الأيرانية قاعدة للعدوان على الإتحاد السوفياتي ووقعت أيران معاهدة تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في 20 حزيران 1947.

وبإعتقادنا كان بامكان ستالين رفض الإنسحاب وحماية الانجاز الدمقراطي في كردستان وأذربيجان، لكنه رضخ للضغوتات الغربية وفي هذه الأجواء بدأت المفاوضات بين قوام السلطنة رئيس الحكومة الأيرانية والزعماء السوفيات وتم توقيع معاهدة في 4 نيسان 1946 نصت على إنسحاب القوات السوفياتية من الأراضي الأيرانية وانشاء شركة بترول إيرانية وسوفياتية. وباءت الدبلوماسية السوفياتية في هذه اللعبة السياسية بالفشل لأنها خسرت مواقعها الأستراتيجية في أيران دون أن تحقق أيضا مكسبا اقتصاديا، اذ صوت المجلس النيابي الجديد ضد إتفاقية البترول مع السوفيات بأغلبية 102 ضد صوتين .

أن من أكثر الدول التي ألحقت الضرر بالقضية الكردية في القرن العشرين بريطانيا العظمى لكونها طرفا رئيسا في سايكس –بيكو وأشرفت على أعمال مؤتمر الصلح في فرساي الى جانب فرنسا وخططت لمستقبل كردستان في فترتي ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ناهيك عن أنها أنقذت تركيا عدة مرات من السقوط منها على سبيل المثال انقاذها للسلطنة العثمانية من السقوط على أثر إنتصار قوات محمد علي والي مصر بقيادة ابنه ابراهيم في معركة نصيبين (نزيب) في 24 حزيران 1839 م وتقهقر الجيش العثماني ولجؤ بريطانيا إلى عقد مؤتمر دولي في فيينا لأنهاء المسألة لصالح الأمبراطورية، وكذلك إنقاذها لتركيا الكمالية المنهارة بعد الحرب العالمية الأولى التي تحولت إلى قاعدة متقدمة ضد الأتحاد السوفياتي ولاسيما عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية اذ أنحازت الى المعسكر الأميركي وعضوة نشطة

في الناتو.

وحقيقة لم يتضرر شعب من شعوب الأمبراطورية كالشعب الكردي إذ تم تمزيق وطنه كردستان وفق رغبة ومصالح القوى الأستعمارية، فتم الحاق ولاية الموصل وشهرزور أي كل كردستان الجنوبية بدولة العراق تحت الأنتداب البريطاني ووضع كردستان الجنوبية الغربية تحت الأنتداب الفرنسي ملحقا بسورية، في حين ترك القسم الأعظم من كردستان ملحقا بتركية الحديثة التي أنكرت وجود الشعب الكردي طيلة ثمانية عقود ونيف.

وكان من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية بالنسبة للكرد أنها أحدثت انقلابا جذريا في الفكر القومي الكردي وفي الأستراتيجية الكردية وفي خلق مفاهيم جديدة يتلاءم وروح العصر، فاذا كانت القضية الكردية إبان وبعد الحرب الأولى تطرح على بساط البحث في المحافل الدولية كقضية مستقلة لها خصوصياتها الجغرافية والتاريخية مثل القضية العربية والبلقانية ...الخ فانها أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية تنظر اليها في الدبلوماسية الدولية كجزء من الكل . بمعنى آخر قتل الخصوصية الكردية جغرافيا وترويضها بما يتفق مع خصوصية المالك الجديد في كل جزء الذي كان نفسه بالأمس شريكا في النضال .

أن الحركة السياسية الكردية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أخذت تطرح برامجها في اطار الصراع الدولي في ظل الحرب الباردة وخصوصياتها، مما كان له الأثر البالغ في عرقلة تدويل القضية الكردية.

أن من أهم سمات الحرب الباردة تقسيم مناطق النفوذ بين القطبين على سبيل المثال:تقسيم ألمانيا إلى دولتين ومنطقة دولية (برلين الغربية) وفيتنام إلى شمال وجنوب وكذلك الأمر بالنسبة لكوريا ..الخ .

أما بالنسبة لكردستان فقد أدخلت في نطاق التوازنات الأقليمية كأجزاء تابعة، وإذا كان لذلك أسبابها الأقليمية والدولية فأن العامل الذاتي باعتقادي هو المسبب الأول بما آل اليه وضع الشعب الكردي لضعف الحركة الكردية أولا وتراجعها المستمر وترددها فيما يتعلق بتحديد أهدافها وعدم ثباتها على محاور إرتكازية، قد لاتجد في العالم حركة تحررية تغير في برامجها المطلبية كما هو بالنسبة للحركة الكردية، قد يحسب ذلك للقيادات الكردية لتمكنها من التجاوب

مع المتغيرات ولكن بالمقابل فان هذا أضر بالقضية الكردية على المدى البعيد، اذ أن جميع حركات التحرر التي تمسكت بمشاريعها الأستقلالية قد نجحت في تحقيق مطاليبها.

فالدستور العراقي عام 1958 نص على شراكة العرب والكرد للعراق، وكان الحزب الشيوعي العراقي في برنامجه ومقالاته من قبل قياداته أمثال الشهيد جمال حيدري وغيره في بداية الستينات يؤكد على حق تقرير المصير للأمة الكردية المجزأة، في حين هناك محاولات دولية حاليا في حصر قضية أكثر من عشرين مليون كردي في تركيا ببعض الحقوق القومية ولذلك ينظر الى نصف ساعة باللغة الكردية في الأذاعة التركية كانجاز كبير بعد تجاهل دام قرن كامل مع أن الحزب العمال الكردستاني تحول من المطالبة بتشكيل دولة مستقلة الى الأعتراف بالهوية القومية ورغم ذلك فالقيادة التركية مصرة على عدم تلبية المطاليب الكردي، والمشكلة كلما قلل الكرد من مطاليبه كلما أنكر هذا الحق .

وكان القرن العشرين بالنسبة للكرد مأساويا ففي الربع الأول منه جزء القسم العثماني من كردستان إلى ثلاثة أقسام وفي منتصفه قتلت جمهورية كردستان الوليدة، الأمر الذي أدى إلى تأخير الحركة السياسية الكردية نصف قرن آخر. وفي الربع الأخير منه صفيت إحدى أعظم الثورات التحررية في الشرق الأوسط وفي العالم وهي ثورة أيلول التحررية بقيادة الخالد مصطفى بارزاني نتيجة مؤامرة دولية قادتها واشنطن وكانت قيادة الحركة الكردية حينها قيادة تاريخية لم يكن لها مثيل في عموم الشرقين الأوسط والأدنى وشخصية بارزاني تعد من أهم الشخصيات النضلية في حركات التحرر العالمية في القرن العشرين لكن المؤامرة كانت كبيرة .

وفي نهاية القرن الماضي تم تصفية القيادات الكردية في كردستان أيران كالشهيد د.عبدالرحمن قاسملو والشهيد صادق شرف كيندي ورفاقهما بعد تصفيتهم على مرحلتين في كل من فيينا وبرلين وإعتقال اوجلان أيضا بمؤامرة دولية.

وهكذا غدر بالكرد خلال القرن المذكور من قبل الحلفاء لأنهم تجاهلوا بنود فرساي وغدروا من قبل كمال أتاتورك الذي ما أن ثبت اقدامه حتى أعطاهم ظهر المجن وبدأ بتصفية الحركة وقياداتها وغدروا مرة أخرى من قبل الحلفاء

في مرحلة مابعد الحرب الثانية. وغدر بهم صدام حسين الذي تراجع عن بنود اتفاقية 11 آذار 1970 ومن رضا بهلوي ومن النظام الأيراني الذي أنكر فضل الكرد في نجاح الثورة الاسلامية وتوطيد أقدامها.

ولكي لايغدر بالكرد من جديد ولكي لايتحول القرن الجديد إلى قرن مأساوي فلا بد للقيادات الكردية في العراق تحديد أهداف الحركة بكل وضوح وعدم الأعتماد على الوعود الشفوية والكلام المنمق والدبلوماسية المرنة، بل على الوثائق المكتوبة والمدونة وعبر الهيئات الدولية والرسمية وهذا ماهو مطلوب الآن من قيادات كردستان العراق التي قدمت تضحيات مالم يقدمه شعب آخر.

ولضمان مستقبل كردستان العراق ووضع حد للصراع التاريخي ولتوفير الأمن والأستقرار ولأنجاح العملية السياسية ونيل الحقوق القومية لابد الأخذ بعين الأعتبار الآتي:

- كانت كركوك وستبقى قلب كردستان ولايمكن للجسم أن يعمل بدون القلب وهي العقدة مع ضمان حقوق جميع الفئات الأتنية من تركمانية وعربية وغيرها.
- أن توحيد الخطاب السياسي ووضع الأستراتيجية الموحدة والبرنامج الواحد وتوحيد الأدارتين وبالسرعة الممكنة شرط أساسي لضمان حقوق الكرد في العراق. لقد عملت قيادات حركات التحرر في العالم دوما على توحيد الكلمة بين القوى والفئات السياسية المختلفة لأنجاز مهمة مرحلة حركة التحرر الوطني.
- توفير الضمانات الدولية. لقد كانت للهيئات الدولية ولاسيما لمجلس الأمن الدور الريادي في فض النزاعات الدولية وحل القضايا القومية وبالتالي فانه لابد من اشراك قوات متعددة الجنسيات ووفق الشرعية الدولية للاشراف على تطبيق بنود الأتفاق وتسهيل الأمور ونبذ الخلافات، وذلك أن يتولى مجلس الأمن الأشراف مباشرة عبر لجان متخصصة على أجندة حل القضية الكردية في العراق حلا نهائيا حرصا على وضع حد لحالات الغدر التي مورست بحق الكرد خلال تاريخه الطويل وحتى لايتحول القرن الجديد – الواحد والعشرين إلى قرن مأساوي، الأمر الذي سيؤدي إلى توطيد السلم والأستقرار في

المنطقة عموما وإلى خلق جو من المودة والوئام بين جميع الفئات الأتنية.

السيد عوني فرسخ[1]

تحليك لايرقى الى المستوى المطلوب

عليك قراءة التاريخ مجددا

إستضافت قناة الفضائية العربية بتاريخ 15 حزيران 2004 السيد عوني فرسخ بصفة كاتب صحفي ومحلل سياسي في برنامجها اليومي الطبعة الأخيرة . ينحصر مهمة ضيف البرنامج عادة في القاء الضؤ على الحدث تحليلا وتقييما، ومن المهم جدا أن يكون المحلل السياسي المضيف منصفا في عرضه عادلا في تقييمه ودقيقا في معلوماته لأنه يمثل النخبة الواعية المدركة للأسباب والنتائج وهذا ما لم يفعله السيد عوني فرسخ في هذا البرنامج وخاصة أنه يتحدث على الهواء مباشرة.

ففي رده على السؤال التالي : مالمغزى من تعيين كردي رئيسا للبعثة العراقية في مصر ؟ اذ يقال أن حازم اليوسفي سيصبح مندوبا عن العراق في الجامعة العربية .

---

[1] - عفرين – نت 2004/7/2.

أجاب السيد عوني فرسخ : الكرد شركاء للعرب منذ القدم، ليس فقط في العراق بل وفي سورية. للوهلة الأولى أعطى المحلل السياسي صورة واقعية عن شخصه وبدا ككاتب مدرك للحقائق ناضج في الفكر مطلع على التاريخ .

لكن الرجل لم يكمل جملته بعد حتى تلاطمته أمواج الشوفينية الراسخة في اعماقه حينما قال: ولكن الكرد عربا لغة وثقافة و... وأن جلال الطالباني يقول أن القومية العربية متخلفة ورجعية.

أولا، حاول السيد عوني فرسخ خلط الأوراق في تحليه هذا الغير منطقي بل والسطحي هادفا الى تشويه صورة الكرد عربيا وإلا فما العلاقة بين السؤال الذي طرحته عليه المذيعة ورده عليها فيما يتعلق بموقف السيد جلال طالباني سوى رغبة السيد المحلل في تشويه سمعة الزعامات الكردية عربيا ومن خلالهم كل الشعب الكردي بغرض إثارة الرأي العام العربي ضد الشعب الكردي وبث الفتنة والشقاق بين العرب والكرد.

علما أن جلال طالباني يعد من أهم الزعامات الكردية المنادية بتوطيد العلاقات الكردية العربية وتأكيدا على كلامي هذا هو أن الرئيس مسعود بارزاني ومام جلال طالباني يعملان من أجل عراق موحد أكثر مما يعمله أي زعيم عربي في العراق علما أن كردستان منذ 1995 كانت ادارة مستقلة غير خاضعة للسلطة المركزية في بغداد.

ثانيا، وإذا كان الكرد عربا كما يدعي السيد فرسخ في العراق وسوريا فمامصير بقية أبناء الشعب الكردي فهناك أكثر من 20 مليون كردي في تركيا واكثر من 10 ملايين في إيران وإذا كانوا عربا حسب نظرية السيد فرسخ فلماذا إذن تسكت الفضائيات العربية والأعلام العربي والدول العربية بماتحدث من انتهاكات ضد الكرد (العرب) في الدولتين .

ثالثا، لافرق بين العقلية الطورانية التركية وعقلية الكاتب الصحفي والمحلل السياسي عوني فرسخ سوى أن الطورانية بدأت تعترف بالثقافة واللغة الكرديتين بعد تجاهل دام حوالى قرن كامل على أثر تفكك الأمبراطورية وظهور الدولة القومية التركية الحديثة على أنقاضها بعد الحرب العالمية الأولى إذ كانوا يعتبرون الكرد أتراك جبال. بينما السيد فرسخ بدأ للتو بإنكار وجود للقومية الكردية التي تبلغ تعدادها أكثر من أربعين مليونا والتي قدمت مئات

الألوف من الشهداء وفي وقت بدأت القضية الكردية طريقها الى الحل.

رابعا،على العموم الكردليسوا ضد الوحدة العربية بل شكلوا عامل خير ولعبوا دور حضاري طوال التاريخ في الشق الأوسط، فالشعب الكردي سيكون سندا قويا للشعب العربي في اطار إحترام خصوصيته القومية.

خامسا، أن من واجب المثقفين العرب والأعلام العربي دعم الشعب الكردي وتأييد حقوقه القومية والمساهمة في حل مسألته القومية حلا سلميا نهائيا في الشرق الأوسط، لأن مثل هذا الحل من شأنه أن يوطد السلم والأستقرار في الشرقين الأوسط والأدنى وهذا من مصلحة الجميع لأن تجاهل القضية الكردية وتركها معلقا أمر يهدد مستقبل الأجيال القادمة.

عزمي بشارة والكيل بمكيالين ما بين

(الدعوة لإنشاء دولة فلسطين) و(الدعوة إلى إستعباد الكرد)

ينحدرعزمي بشارة من عائلة عربية مسيحية في الناصرة بإسرائيل، إنتسب مبكرا إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح)، وهو خريج جامعة "هومبولت" في برلين الشرقية عام 1980، حيث نال شهادة الدكتوراه في الفلسفة. وعمل برلمانيا في الكنيست الإسرائيلي، وكان ينظر إليه كماركسي يعتمد المنطق الديالكتيكي في ممارساته السياسية.

لكن الرجل إنقلب على الفكر الماركسي، ليغير موقعه من يساري ملتزم إلى عنصري عروبي حاقد، ومن دعاة الحقوق الفلسطينية إلى مناهض لحق تقرير المصير للشعب الكردي الذي يناضل منذ مئات السنين على أرضه التاريخي، وجرى الإنقلاب في عقله أعقاب إنهيار الإتحاد السوفياتي وتراجع دور اليسار، وبالتالي، فإن هذا التحول غير المتوقع في التوازن الدولي وتبعات ذلك على الفكر الأيديولوجي، ربما قد كشف عن المعدن الحقيقي للرجل.

والأمر الغريب الآخر في عزمي بشارة أنه «جامع ألقاب» (نادرا ما تجدونها في غيره) والتى يفترض أن يكون عزمي بشارة وفقا لها رسولا للمبادئ الدمقراطية والمساواة والحريات العامة والعدالة، وداعما لحق الشعوب في تقرير المصير، خاصة لشعب عانى الأمرين على يد حكومات الشرق الأوسط الغارقة في الرجعية وفنون الإضطهاد والقمع. فالسيد عزمي بشارة ينعرف كناشط سياسي وباحث أكاديمي وإستاذ جامعي، ومؤلف لأعمال تناولت القضايا الديمقراطية والحقوقية، وهو مدير عام «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في الدوحة. ناهيك عن أنه حامل شهادة الدكتوراه من ألمانيا أم الدراسات الفلسفية. إلا ان تصريحاته ومواقفه الأخيرة، تضعه أمام محكمة (الديالكتيك) الذي كان يتشدق به في مراحل سابقة من حياته الفكرية والسياسية.

ولكن، لفتة بسيطة إلى مواقفه، ترينا أنه إصطدم مع الشيوعيين حول القضيّة القوميّة، بسبب عدم إستيعابهم لأهميّةِ البُعد الحضاريّ الإسلاميّ حسب زعمه،

ونفي الشيوعي الإسرائيلي للأمة العربية، علما أنه كان عضوا برلمانيا في الكنيسيت الإسرائيلي بإسم العرب. ومن المدهش أنه يهاجم إسرائيل وينعتها بالعنصرية ويطالبها بالديمقراطية، بينما يتخذ موقفا عروبيا متشنجا تجاه القضية العادلة للكرد، وهو يزكي بذلك تلك الحكومات الدكتاتورية والعسكرتارية التى تحكمت بمصير الكرد حتى إنكار وجود الشعب الكردي، أليس هذا الكيل بمكيالين أيها السيد عزمي بشارة؟!!.

وهو يوجه إنتقادا لاذعا لدولة إسرائيل، لأنه مع غيره كان يقف أمام عزف نشيد هاتيكفا – النشيد الوطنى الإسرائيلي في إفتتاح المناسبات. ولكن ماذا عن نشيد البعث وحماة الدياري الذي كان البعثيون يغرسونها في أذهان التلاميذ منذ ساعات الأولى الصباحية كل يوم.

وشهد شاهد من أهله وهو الباز محمد الذي كنب قائلا"عزمي بشارة..من عميل الموساد الإسرائيلي إلى خادم الأمير القطري"، بعيد إنتقاله للإقامة في الدوحة، مسؤولا عن مؤسسة إعلامية جديدة، بعيدة عن مؤسسة الجزيرة التى كانت قد فقدت كثيرا من مصداقيتها فى الشارع العربى بعد موقفها من الثورات التى توالت فى أعقاب ثورة تونس، الأمر الذي أثار تساؤلات وإتهامات، خاصة بعد أن أصبح مستشارا للديوان الأميري، وظهور جريدة ((العربي الجديد)) وفضائية ((العربي الجديد)) بإدارته، حيث بدأ يلعب بالنار.

وكتبت مجلة ((المجلة)) بأن عزمي بشارة "سجل حافل بالغموض والمتناقضات"، أما الصحفي التونسي – اللبناني غسان بن جدو فقد قال:"إسطورة عزمي بشارة إحترقت حتى النهاية وتفحمت".

وأخيرا، بالرغم من مما قيل وقال، فإن معاداة عزمي بشارة للشعب الكردي ووقوفه ضد إرادة الشعب الكردي في الإستفتاء وهو حق مشروع ومن بديهيات حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة، كمن ينطح رأسه بصخرة صلدة، وقد جربها غيره، وله منا نصيحة أن لا يناهض الأمة الكردية التى ترسخت جذورها في كردستان منذ أكثر من 5000 عام، لأن الكيل بمكيالين سيفقد مصداقيته مرة وإلى الأبد.

أليس مدهشا، أن يدعو إلى قيام كيان للشعب الفلسطينى (وهذا من حقهم) وينكر على الشعب الكردي حقه في تقرير المصير، وإستعبادنا من قبل (حكام) بنى جلدته الخونة من العروبيين.

نحو مهمة انجاز لغة كوردية موحدة

بلغ التباين في اللهجات الكردية منحى جدير بالاهتمام من قبل القيادة السياسية الكردستانية والأكاديميين واللغويين والمختصين على حد سواء. فالشعب الكردي وكجميع شعوب الارض لديه لهجاته المحلية، فإلى جانب اللهجتين الأساسيتين الكرمانجية والسورانية توجد ايضاً اللهجات الفيلية والكورانية والزازاكية والهورامانية... الخ ولكن اللهجتين الأساسيتين السورانية والبهدينانية (الكرمانجية (تشكلان العمود الفقري في عملية البحث عن وضع قاعدة تتفق عليها الاطراف كافة.
تشكلت هذه اللهجات خلال مراحل تاريخية طويلة أسهمت فيها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، منها طبيعة كردستان الوعرة، حيث منعت الجبال إمكانية التواصل بين المناطق الكردستانية المختلفة وبالتالي فإن الجبال لعبت دورين: فمن جهة أصبحت سداً مانعاً أمام التغلغل الأجنبي ومن جهة ثانية عرقلت عملية تبلور عوامل الأمة اقتصادياً ولغوياً.

إلى جانب ذلك العلاقات الرعوية وحياة الرحل المستمرة التى تركت بصمات سلبية على عملية التمدن وأسهمت في عدم ظهور مركز متمدن ليلعب دوراً ريادياً في خلق أرضية ثقافية مشتركة، ولا بد من الإشارة بأن الإماراتية الإقليمية إن جاز التعبير وتعددها وعجزها من أن تلعب إحداها دور بروسيا بالنسبة للألمان أو دور مملكة بيد مونت سردينيا بالنسبة للطليان، قد أسهمت سلباً في عملية خلق إتجاهات إقليمية إحدى أهم نتاجاتها التباعد اللغوي.

أما العامل الأكثر سلباً في هذا المجال هو العامل السياسي والذي يمكننا تسميته بالحدود، لا شك أن تقسيم كردستان على مرحلتين الأولي في جالديران والثانية بعد الحرب العالمية الأولى ووضع حدود مصطنعة داخل جغرافية كردستان السياسية عرقل عملية تكون عوامل الأمة لدى الشعب الكردي من

خلال منعه من الإتصال الاقتصادي والثقافي بهدف أنهاء الوجود القومي للكرد وإذا كان العدو قد فشل في تحقيق هدفه الأخير هذا، فإنه نجح إلى حدٍ كبير في خلق ثقافات كردية مختلفة أساسها التباين إلى حدٍ ما في بنية العقل وكذلك الإختلاف في المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بتأثير من العوامل الطبيعية والذاتية التى تشكلت في كل جزء من كردستان.

وخطورة هذه المسألة في وقتنا الراهن تأتي من بقاء اللهجات الكردية وتبلورها بإتجاهات مختلفة. وتكمن المشكلة في أن حوالي 40 مليون كردي محرومون من القراءة والإطلاع على الأدب والثقافة المكتوبة باللهجة السورانية والعكس هو الصحيح، بحيث لايتابع أبناء سوران الكتابات اللاتينية باللغة الكردية، والأخطر من ذلك كله هو إصرار بعض المثقفين والمتنورين الكرد ومن الطرفين بالإبقاء على هذه الحالة وبالتالي وبكل أسف أقول لا أرى فرقاً بين ذاك الأمير الكردي الذي إنطلق من مصالحه وفقا لتصوراته قبل 300 عام وبين من يسمي نفسه بالمتنور وفي وقتنا الحالي ومهما كانت حججه، إذاً لابد من الإلتفات إلى هذه المسألة بروح قومية عالية ووضع أبجدية واحدة ولعل الحروف اللاتينية هي الأنسب لخصوصياتنا القومية واللغوية.

ومما يلفت الإنتباه أن شعوبا عدة مرت بذات الأوضاع اللغوية وتمكنت بفضل إراداتها القومية وإسهامات بعض من أبنائها البررة وبفعل قرارات سياسية من إجتياز تلك العراقيل وبناء قاعدة لغوية. فعلى سبيل المثال، وفي عصر صعود القوميات لم تكن فرنسا متجانسة ثقافياً ففي عام 1789 كان نصف سكان فرنسا فقط ناطقين بالفرنسية وكان 12-13 %منهم يتحدثون بها بصورة صحيحة، أما الباقون فكانوا يستخدمون أنواعاً شتى من اللهجات العامية المحلية. ويوم
توحدت إيطاليا عام 1860 كان 2.5% من السكان يستخدمون اللغة الإيطالية في تعاملهم اليومي، لا بل أن بعض أبرز القادة القوميين لم يتقنوا اللغة القومية وكانت أرمينيا لديها لهجتان قبل توحيدهما .

إلا أنه وبفضل الإرادة القومية، إرادة الإندماج في المستقبل، تخطت شعوب كثيرة تلك الأزمات. ففي مؤتمر عام 1786 في أنابوليس... الذي دعيت إليه الولايات الأمريكية للنظر في نزاع على الملاحة في نهر البوتوماك بين فرجينيا ومار يلاند، تمكن هاملتون من تحويل المؤتمر عن طرح قضية البلاد ولعب كل

من ماديسون هاملتون والحاكم موريس وغيرهما في خلق الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لإستكمال الوحدة الأمريكية.

وفي عام 1924 ألغى المجلس الوطني التركي الكبير الخلافة وفصل الدين عن الدولة حيث قلد كمال أتاتورك بطرس الأكبر (1725-1689) الذي غير الملابس الشرقية بالأوربية وقام بسلسلة من الإصلاحات لبناء روسيا من الداخل. وإستبدل أتاتورك الحروف اللاتينية ليعمل لشعب لغة لم تكن موجودة.

وفي اليونان تمكن كوريس وهو معلم في جزيرة كورفة من وضع لغة جديدة ساعدت على إنشاء أمة جديدة خلال نقل آداب اليونان القديمة الى لغة متوسطة وكان للشاعر الايطالي دانتي اليجري دور في بناء اللغة القومية وأصبحت هناك لغة التعليم الاجباري – لغة الادب والثقافة والادارة والتجارة اللغة الرسمية في البلاد .

وفي ألمانيا ظهرت القضية القومية في عام 1860 عندما أنشئت شبكة خطوط حديدية تربط الولايات الألمانية مما فتحت أفق الفكر عند الألمان ولعبت ولاية بروسيا دور الوحدة. وكان ذلك امتداداً لحركة مارتن لوثر التي تحولت من حركة دينية إلى حركة قومية ضد العقيدة الكاثوليكية (المانيا ينبغي ان تكون للألمان). وفي انجلترا تم بناء كنيسة قومية متحررة انجليكانية لخدمة الأمة الانجليزية.

وإزاء عرض هذه الامثلة والنماذج ما المطلوب كرديا في مجال توحيد اللهجات ووضع لغة رسمية، لغة الأدب وهذا لا ينفي بطبيعة الحال اللهجات المتداولة في المناطق والاقاليم:

1- إبداء الإرادة اللازمة، إرادة تكوين لغة رسمية مستقبلاً .
2- إستبدال الحروف الفارسية – العربية بالحروف اللاتينية لسببين :

- الأول، لأن اللاتينية فقط ممكن أن تعبر عن اللغة الكردية من ناحية إستخدام جميع حروفها التي يتعذر وجودها في الألف باء العربية والفارسية كحروف î i ê u û p j v

والثاني، لأن ذلك سيكون بمثابة الخطوة الأولى نحو التقارب وإمكانية إطلاع الجميع على اللغة المكتوبة، فاللغة تلعب دوراً ريادياً في خلق وعي مشترك وفي عملية خلق أرضية ثقافية موحدة و مشتركة.

3- التفكير بانشاء مجلس لغوي يتبع اكاديمية العلوم في كردستان مهمتها العمل من اجل وضع قاعدة مشتركة ولتكن لغة سورانجي (على سبيل المثال) بدلاً من السورانية والكرمانجية .
4- الشروع بتدريس التلاميذ من الصف الاول الابتدائي (الاساسي) اللغة بالحروف اللاتينية وفق منهج مدروس ومشترك، لأن مثل هذه الخطوة ستخلق بعد عشرين عاماً جيلاً كاملاً يتقن اللاتينية في مجال اللغة الكردية بالطبع.
5- تقع مسؤولية كبيرة على أكتاف الأدباء والشعراء والفنانين والإعلاميين بإستخدام قاموس أكثر من لهجة من كتاباتهم اسهاماً في التقارب.

6- تكريس الفكر والسياسة والعقيدة لخدمة التوجه القومي (العامل القومي عامل مشترك بين كل المذاهب والتيارات).

7- تبني التنمية الاقتصادية والاجتماعية واخذ التكنولوجيا الاوربية واستقلالية البرجوازية الكردية وعدم ارتباطها بالبرجوازيات الاخرى.

8- النهضة العلمية(الترجمة والتأليف).

9- فتح مراكز دراسات متخصصة بالتاريخ والادب واللغة ... الخ في كردستان.
10- الشروع بالتربية القومية في السنوات الدراسية الاولى.

11- بناء شبكة خطوط حديد في كردستان ،لأنها ستوحد العلاقات بين الاقاليم الكردستانية اقتصاديا وتجاريا وثقافيا.

وأخيراً لا بد من القول، بأن هذا الأمر يعتبر جديا لدرجة لا تقل خطورته عن الحدود السياسية المصطنعة التي رسمتها الدول الكبرى، والتي يشكل هذا التباين في اللهجات احدى اهم افرازاتها، وبقدر ما تشكل اللغة العمود الفقري للشعوب والامم فنحن ككرد امام مهمة صعبة

عسيرة لكنها عظيمة، وهذه المهمة تقع بالدرجة الاولى على عاتق القيادة السياسية والنخب الثقافية والعلمية.

مئة عام على سايكس – بيكو

(العوامل والآفاق)

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى سنة 1914، كان من حق الكرد أن يحلم بدولتهم القومية، خاصة وأن علامات تفكك الدولة العثمانية، كانت واضحة المعالم، الأمر الذي كان يثير لعاب شعوب الإمبراطورية ومنهم الكرد، أملا في التحرر وبناء كيانات خاصة بهم. لكن الشعب الكردي لم يكن في مركز القرار، وبالتالي وجدوا أنفسهم وقد جرفتهم أحداث الحرب، لدرجة أصبحوا وقودا لها على الجبهتين القوقازية وفي غرب آسيا، ووقف الكرد إلى جانب تركيا التي إستخدمتهم كرأس حراب، مما ألحقت تلك الحرب الإستعمارية ضررا فادحا وخسائر جسام بالشعب الكردي، والتي إنتهت بتقسيم كردستان العثمانية وفقا لإتفاقية سايكس – بيكو السرية. وهكذا ذهبت طموح الشعب الكردي أدراج الرياح، لأن من أعطاهم الأمل من الأوروبيين في تحريرهم من النير التركي، هم أنفسهم قد شاركوا مباشرة في تقسيم كردستان، حسب ما أمليت عليهم مصالحهم القومية العليا، ضاربين بذلك عرض الحائط كل المبادئ الديمقراطية والإنسانية السامية، وعليه على الكرد أن يدركوا جيدا أن بريطانيا وفرنسا تتحملان كامل المسؤولية التاريخية تجاه الكرد ومآسيه، وبالتالي أن الحرب العالمية الأولى قد أضافت عاملا جديدا إلى تاريخ كردستان وهو العامل الإستعماري الأوروبي. وهكذا، وبدلا من أن يتحرر الشعب الكردي في نهاية الحرب من حالة الإستعباد التي دامت قرونا وإنشاء دولة كردية مستقلة، أصبحت قضيته مادة للصراع الإستعماري من جانب الدول الأوروبية الكبرى، التي باتت تشكل تهديدا مباشرا على مستقبل كردستان.

جاءت إتفاقية سايكس – بيكو لعام 1916(سميت نسبة إلى إسمي واضعيها كل من البريطاني مارك سايكس والفرنسي جورج بيكو)، إثر صراعات مريرة بين الدول الكبرى وأحداث جيو- بوليتيكية وعسكرية في المنطقة والتي إنتهت بإبرام هذه الإتفاقية بين روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا في منتصف سنوات الحرب العالمية الأولى من دون إنتظار نهايتها بعد أن تأكد الحلفاء على أن "الرجل المريض" ليس له شفاء، لذلك سعت إلى تقسيم إرثها بالسرعة الممكنة.

وقد أحست روسيا بأهمية مضايق البوسفور والدردنيل منذ أن بلغت حدودها البحر الأسود في عهد بطرس الأكبر (1672 -1725)، كانت روسيا تسعى الوصول إلى المياه الدافئة والسيطرة على البحر الأسود المدخل الأساس للوصول إلى البحر المتوسط عبر البوسفور والدردنيل. وكانت الدبلوماسية الأوربية تعمل ليل نهار إبعاد روسيا عن هذا الحلم، الأمر الذي أطال عمر"الرجل المريض" خوفا على من سيملئ مكان الدولة العثمانية. إضافة إلى أن روسيا طالبت بالقسطنطينية والمضايق كونها حامية المسيحية في الشرق. وقد تولد هذا الحلم الروسي إثر زواج الأمير الأكبر لعموم روسيا إيفان الثالث في عام 1472 م من الأميرة صوفيا باليولوك آخر أميرات الإمبراطورية البيزنطية التي سقطت في 29 أيار 1453ميلادية، وكانت الفكرة السائدة آنذاك أن موسكو هي روما الثالثة كمركز للمسيحية الأوربية (بعد سقوط روما الأصلية "الرومانية" ثم روما الثانية، أي القسطنطينية "البيزنطية") و لن تكون هناك روما رابعة أبداً... وكانت سياسة بريطانيا تتمحور حول عملية الحفاظ على التوازن الدولي والإقليمي في حماية مستعمرتها الهندية عبر الخليج الفارسي، وأدركت بريطانيا في سنوات الحرب العالمية الأولى أن تحقيق هذا الهدف يمر عبر السيطرة على كردستان الجنوبية وبغداد والبصرة، وشكلت كردستان محورا أساسيا للصراع بين روسيا جارة كردستان وبين الدول الأوربية التي سعت إلى حماية مصالحها التاريخية في هذه المنطقة الإستراتيجية التي تشكل قلب الشرقين الأوسط والأدنى.

بعد أن وافقت كل من إنكلترا و فرنسا بمذكرتيهما الى روسيا في آذار 1915 على التنازل عن القسطنطينية و المضائق الى الأخيرة، و وافقتا أيضاً أن تُعطى الحلول النهائية حول ما ستنالان هما (في المناطق المختلفة من الإمبراطورية العثمانية أو في أماكن أخرى)...فقط في نهاية الحرب و في أثناء معاهدة السلام التي يجب أن تُدْرَسَ مجتمعة و تُوَقَّعَ في الوقت نفسه من قِبَلِ الحلفاء الثلاثة. و لكن أنكلترا من دون أن تنتظر نهاية الحرب، و من غير الحلفاء الثلاثة مجتمعين، و لوحدها فقط، و كأنما دُرِسِت مطالبها من قبل الحلفاء، تقدَّمَت منفردة من روسيا و حاولت أن تحصل عليه سلفاً ما كانت ستحصل عليها من ايران في الغد...فأكدت الحكومة الروسية و على لسان وزير خارجيتها س. سازونوف في 20 آذار 1915 إلى لندن على موافقة الحكومة القيصرية على إلحاق النطاق المحايد الإيراني إلى النطاق الإنكليزي القائم، وبدورها فعلت فرنسا الشيء نفسه.

ففي 16 آذار 1915 تقدمت فرنسا منفردة من روسيا طالبة منها موافقتها على اعتبار مناطق كيليكيا و سورية مع فلسطين ممتلكات فرنسية في نهاية الحرب بعد أن ضمنت موافقتها على التنازل عن القسطنطينية والمضائق التركية إلى روسيا.

لقد جرت كل هذه الأمور بسرعة و من دون إضاعة وقت وأدّت الى ولادة إتفاقية سايكس- بيكو مباشرة من الرحم السياسي لمذكرات آذار 1915 بين الحلفاء و تعرَّضت تركيا الآسيوية إلى تقسيم جوهري حتى قبل إنتهاء الحرب.

في الواقع كان على هذه الإتفاقية أن تولد عند إنتهاء الحرب بالنصر لصالح الحلفاء، ولكن ولادتها كانت مُبَكِّرَة نوعاً ما في ربيع 1916. ففي تلك الأثناء إستسلم الجيش الإنكليزي بقيادة الجنرال شارلز تاونزند في معركة (كوت العمارة) في العراق الى قائد الجيش العثماني بينما كانت الجيوش الروسية المنتصرة تتقدم نحو بلاد ما بين النهرين بعد أن نزلت من سفوح بيتليس و موش متوجهة الى الموصل و بغداد و داحرة أمامها الجيوش التركية.

لقد عجَّلَ الحلفاء من التوقيع على الإتفاقية الخاصة بتقسيم تركيا لخوفهم من قيام الجيش القفقازي باحتلال الموصل و بغداد و المناطق الواقعة على الخليج الفارسي وتثبيت أقدامه هناك حيث مصالح إنكلترا و فرنسا. فبعد أن إتفقت كل من إنكلترا و فرنسا مسبقاً على هذه المسألة الحيوية، قدّمتا مشروع التقسيم في 9 آذار 1916. و بعد مقايضاتٍ و تصحيحاتٍ معيّنة تم التوقيع على الإتفاقية رسمياً بين روسيا و فرنسا في 26 نيسان (بموافقة إنكلترا) وبين إنكلترا و فرنسا في 9 و 16 أيار (بموافقة روسيا).

وفي إطار تقسيم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، كانت بريطانيا ستحصل بموجب هذه الإتفاقية على بلاد ما بين النهرين مع بغداد (و لكن دون الموصل)، و أعتبر الجزء الأكبر من الجزيرة العربية منطقة نفوذٍ إنكليزية، مع تدويل فلسطين و حصول إنكلترا على موانئ حيفا و عكا.

وأما حصة فرنسا فكانت سوريا مع كيليكيا و الجزء الأكبر من كردستان و حتى قسماً من الأناضول الشرقية. و كمنطقة نفوذ حصلت فرنسا على المنطقة الواقعة من نجد نحو الشمال وكذلك منطقة الموصل (مع الأراضي الغنية بالنفط).

وأما روسيا، فبعد إكمال مسألة القسطنطينية و المضائق التي حصلت عليهما بإتفاقية خاصة، فقد حصلت على مناطق طرابزون، أرضروم، بايزيد، وان و

بيتليس (مع ضواحيها)، جزء من كردستان و شريط من الأرض يمتدُّ على ساحل البحر الأسود من طرابزون الى الغرب مع بقاء الإمتيازات الفرنسية في سكة الحديد الموجودة في الأراضي التي أصبحت من حصة روسيا.

وهكذا بقيت روسيا بعيدة عن منطقة الخليج الفارسي و المحيط الهندي بعد أن ضَمَنَتْ مبتغاها في إمتلاك القسطنطينية و المضائق....

كانت سياسة روسيا القيصرية مع الكرد أثناء الحرب، تهدف إلى إستغلال الكرد في حربها مع الأتراك في جبهات القتال في القفقاس وتوطيد أقدامها في كردستان الجنوبية، وتمكن الروس في بداية نيسان 1916 وضع يدهم على أحد المراكز الهامة في كردستان الجنوبية – أي مدينة رواندوز الإستراتيجية.وقام الروس في هذه المدينة بقتل مايقارب من خمسة آلاف (5000) من الرجال والنساء والأطفال".

شاركت إيطاليا مع الثلاثة في هذا التقسيم بعد عدة أشهر، أي بعد أن أعلنت الحرب على ألمانيا في آب 1916، و حصلت ايطاليا بموجب الإتفاقية على مناطق آتاليا، قونية، آيدن و إزمير. ففي إتفاقية سان جان دي موريين تم خلق نطاق أخضر (آنطاليا و إزمير لإيطاليا، ثم وَعَدَت إنكلترا و فرنسا اليونانيين بإزمير ... و بعدها رمى مصطفى كمال اليونانيين في إزمير في البحر بمساعدة الحلفاء أنفسهم...

وفي تعليقه على إتفاقية سايكس – بيكو، يقول ديفيد مكدول:"إن أي شخص يملك فهما أوليا للجغرافية الاقتصادية سوف يرى الجنون في خطوط تقسيم سايكس – بيكو بإعتبار أنها سددت ضربة قوية للطرق التجارية والمناطق النائية المنتجة للحبوب". وعند سماعه عن هذه الإتفاقية لأول مرة هتف الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون قائلاً: "يتراءى لي كأنما الحديث يدور عن شركة جديدة لبيع الشاي، سايكس- بيكو"، إذ وضعت دول الحلفاء الإمبريالية خطة قذرة لتقسيم إستعماري لكردستان باسرها وإستعبادها. وسارع ويلسون الذي ساوره القلق بنشر مبادئه الأربعة عشر بخصوص السلام العالمي، حيث أكدت النقطة الثانية عشرة على «ضمان السيادة التامة للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية مع ضمان الحياة للقوميات التي تنضوي حاليا تحت الحكم العثماني وإعطاؤها الفرصة كاملة من أجل حق تقرير المصير». لكن بريطانيا كانت الدولة الوحيدة القادرة آنذاك على رسم خارطة كردستان بالشكل التي تريده، إذ إحتلت قواتها سورية وبلاد الرافدين وشمالي كردستان ومنطقة

المضيث حول إستانبول، كما كان هنلك ضباط بريطانيون في غرب إيران، لهذا كان من السهل على القادة في لندن أن يشعروا بالشجاعة عندما يتعلق الأمر بإعادة رسم الخرائط. وحتى قبل أن تهدا البنادق كان أرنولد توينبي Arnold Toynbee في وزارة الخارجية يقترح على السير مارك سايكس:"إذا كان لابد من إستقلال بلاد الرافدين تحت حكومة عربية ومساعدة إدارية بريطانية، فإن النتيجة الطبيعية يجب أن تكون كردستان متمتعة بالحكم الذاتي، وعلاوة على ذلك تكون مدعومة من حكومة جلالة الملكة لتقوم بالمهمة نفسها تجاه بلاد الرافدين التي تقوم بها الحدود الشمالية الغربية تجاه الهند. وقد إقترح ذلك مؤخرا شريف باشا الذي قال: إن كردستان من هذا النوع سوف تشمل ليس فقط المنطقة الواقعة جنوب الزاب الصغير بل أيضا مقاطعات رواندوز وهكاري وبوطان في أعلى الخط الذي يمكن رسمه حيثما كان للحدود الأرمنية.....". ومن ناحية ثانية، طالب البيان الأنكلو – فرنسي في سورية وبلاد الرافدين بإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الممارسات الحرة لحق المبادرة والإختيار للسكان الأصليين.

في 25 تشرين الأول 1917 إستولى البلاشفة على السلطة في روسيا، و في 27 منه انتخب مؤتمر السوفييت الثاني لعموم روسيا مجلس المفوَّضين الشعبيين فقرر المؤتمر في جلسته الأولى نشر جميع المعاهدات السرية للدول الإستعمارية كافة والكشف عن تفاصيل إتفاقية سايكس – بيكو(أيار 1916) التي إقترحت سلب معظم شرقي الأناضول (كردستان) من السيطرة التركية. و بدأتِ الحكومة الجديدة العمل بسرعة في هذا المجال، و لم تمضِ ستة أسابيع على هذا القرار حتى كانت الوثائق السرية قد نُشِرَت ْفي سبعة أجزاء تحوي على أكثر من مائة معاهدة و إتفاقية و حلف وغيرها. و نُشِرَت في هذا السياق أيضاً المعاهدات السرية كافة المتعلقة بتقسيم تركيا**...**

في عام 1924 نَشَرَ الكرملين هذه المعاهدات الأخيرة مع إضافاتٍ مختلفة عليها في كتابٍ ضخمٍ و ثمين تحت إسم "الدول الأوروبية و تركيا في أثناء الحرب العالمية الأولى. تقسيم تركيا الآسيوية مع الوثائق السرية لوزارة الخارجية السابقة". و قد ضمَّ المؤلِّفُ أيضاً خريطة نادرة تتناول تقسيم تركيا رسمها السير مارك سايكس، وزير خارجية إنكلترا آنذاك، و جورج بيكو، نظيره الفرنسي. لم تؤخذ الخريطة الأصلية من دواوين وزارة الخارجية الروسية و لكن تم تصوير الخريطة الملحقة بالكتاب من جديد من الأُنموذج الموجود في أوراق السفارة الفرنسية في بيتروغراد، و هي تتناول صيف

1917 عندما كانت الدول الكبرى تفاوض ايطاليا حول تقسيم ممتلكات تركية الآسيوية ثانية...و الغريب في الأمر أن الأنطقة الفرنسية والإنكليزية والإيطالية فقط حُدِّدَت على النسخة الأصلية من الخريطة، أما النطاق الروسي... فلم يُحَدَّد عليها. وتم التأكيد على اتفاقية سايكس- بيكو مجدداً في مؤتمر سان ريمو عام 1920. بعدها، أقر مجلس عصبة الأمم وثائق الانتداب على المناطق المعنية في 24 حزيران 1922. لإرضاء كمال أتاتورك واستكمالاً لمخطط تقسيم غرب آسيا، عقدت في عام 1923 اتفاقية جديدة عرفت باسم معاهدة لوزان لتعديل الحدود التي أقرت في معاهدة سيفر عام 1920 تم بموجب معاهدة لوزان التنازل بنود سيفر وترسيخ عملية تقسيم كردستان العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وتركيا الكمالية . ولاشك أن عودة أمريكا إلى سياسة العزلة طبقا لمبادئ مونرو (1823) ترك مصير كردستان بيد كل من فرنسا وبريطانيا اللتان كانتا تشاطرا الراي في ضرورة ملئ الفراغ في شمال سوريا والعراق التي بدا أن الكماليين مصممون على ملئها.

ولقد أراد مخططوا السياسة الإنكلو – الفرنسية، ملء الفراغ الذي سببه الإنسحاب الروسي من خلال منح مناطق القوزاق والقوقاز وأرمينيا وجورجيا وكردستان إلى بريطانيا كمناطق نفوذ.

ونتيجة لهذه الإتفاقيات السرية رسمت خارطة المنطقة وفق مصالح هذه الدول دون مراعاة للتوزع السكاني ومصالح شعوب المنطقة، وفق سيناريو جديد وبما يتناسب وميزان القوى الجديد على الساحتين الدولية والشرق أوسطية، وأصبحت كردستان ولأسباب جيو- بوليتيكية مكافأة ثمينة لدول التحالف الإمبريالي وبخاصة بين بريطانيا وفرنسا، ونالت الأخيرة حصتها على شكل إلحاق قسري مباشرجزءا من كردستان الغربية والتي سميت فيما بعد بكردستان سوريا، هكذا ألحق هذا الجزء من كردستان بالدولة السورية التي شهدت النور بعد خروج الفرنسيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إن إتفاقية سايكس – بيكو تشكل نهاية للتاريخ الكردي الحديث وبداية لتاريخه المعاصر.

لينين وثورة أكتوبر الإشتراكية والكرد (العامل السوفياتي)

دشنت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى مرحلة جديدة في تاريخ حركات التحرر القومية، ودفعت بشعوب الشرق للنضال ضد المحتلين الأجانب، في سبيل تحررها القومي ولاجتماعي. وقد فضحت الدولة السوفياتية إتفاقية سايكس – بيكو والمخططات الإستعمارية في المنطقة. ففي مرسوم السلام الذي أتخذ في المؤتمر الثاني للسوفيتات المنعقد في 8 تشرين الثاني عام 1917، وكذلك في ندائه إلى شعوب الشرق.

ففي مرسوم السلام تم التأكيد على:"أن الحكومة تفهم الإلحاق، أو إحتلال أراضي الغير وفق الوعي الحقوقي الديمقراطي عموما والطبقة العاملة بوجه خاص، هو أن كل ضم لشعب صغير أوضعيف إلى دولة كبيرة أو قويةن دون رغبة هذا الشعب التامة وموافقته المعبرة الطواعية الواضحة، وبغض النظر عن متى تم هذا الضم القسري، وبغض النظر أيضا عن مقدار تطور الأمة المنضمة قسرا أو تخلفها، أو المحتفظة بها قسرا ضمن حدود الدولة المعنية".

بعد إنتصار ثورة أكتوبر الإشتراكية العظمى بقيادة فلاديمير إيليتش لينين سنة 1917، عقدت الحكومة السوفياتية هدنة مع تركيا في الخامس من كانون الأول سنة 1917، ومن ثم معاهدة بريست – ليتوظسك في الثالث من آذار سنة 1918 والتي نصت على أن تسحب روسيا قواتها من تركيا إلى الطرف الروسي من خط الحدود القائم بين الدولتين قبل إندلاع الحرب العالمية الأولى.

جرى التوقيع على صلح مودروس في أواخر تشرين الأول عام 1918 والذي كان يعني إستسلام الإمبراطورية العثمانية ومن ثم ألمانيا بعد 12 يوما، وهكذا إنتقلت كردستان إلى مرحلة تاريخية جديدة. وقد أدى إنسحاب القوات الروسية في أعقاب أحداث أكتوبر من جبهات القتال ومن كردستان وعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة العزلة إلى تغيير جذري للوضع السياسي برمته في المنطقة، الأمر الذي ترك المجال مفتوحا أمام القوات التركية والأنكلو – فرنسية التلاعب بمصير الحركة الكردية وإستغلالها طبقا لمصالحهم.

وإذا كانت الثورة الروسية قد رفعت شعار تقرير المصير للشعوب المقهورة، ودفعت بحركات التحرر نحو الإستقلال القومي، حيث كتب لينين أن حرية الأمم في تقرير مصيرها لايمكن أن يكون لها في برنامج الماركسيين من الوجهة التاريخية الاقتصادية سوى معنى واحد هو تقرير المصير السياسي، أي

الإستقلال كدولة، أي إنشاء دولة قومية، فإن ثورة أكتوبر في عام 1917 وفي السنوات اللاحقة قد تركت تأثيرا متناقضا على الحركة القومية الكردية، فهي من جهة، أوجدت وضعا ثوريا في كردستان ووعيا قوميا بين قادتها، ومن جهة أخرى، ساهمت في وأد الطموح الكردي وفي ضرب حركته القومية التحررية. فقد تحولت روسيا في أعقاب ثورة أكتوبر عام 1917من عدو رهيب لتركيا تطالب بالقسطنطينية والمضائق (حسب إتفاقية عام 1910) إلى حليفة لها، لأن تركيا الجديدة وروسيا السوفياتية واجهتا عدوا مشتركا هو دول الحلفاء الكبرى. وهذا ماحدث بعد إنتصار الحركة (الكمالية) القومية في تركيا في أوائل العشرينات، وفي هذه الظروف أصبحت آمال الكرد في تركيا، المعقودة على دعم روسي فعلي في نضالهم المعادي للأتراك، آمالا وهمية، وبالتالي ظهرت عقبات كأداء على طريق حل المسألة الكردية في وضع مابعد الحرب.

ومما يؤسف حقا، أن البلاشفة تجاهلوا القضية الكردية، ولم تدرجها في إطار الدائرة الخاصة بمبادئها المعلنة، كحركة تحرر وطني ضمن شعوب المستعمرات ضد المستعبدين الأجانب، وهكذا تنصلت حكومة لينين عن إلتزاماتها الأممية تجاه المسالة الكردية كواحدة من أهم المستعمرات الكلاسيكية في غرب آسيا، منطلقة بذلك من حماية أمنها القومي المهدد ومصالحها القومية العليا على حساب مبادئها. ففي مرسوم السلام الذي تبناه المؤتمر الثاني لمجالس السوفيتات بتاريخ 11/8/ 1917 ونداء إلى جميع الشغيلة المسلمين في روسيا والشرق" في الثالث من كانون الأول عام 1917، تم الإعلان رسميا عن مبادئ السياسة الخارجية للدولة السوفياتية، حول التضامن الأخوي مع شعوب الشرق المضطهدة في نضالها من أجل التحرر الإجتماعي والقومي. كما وإتخذ المؤتمر السابع لسوڤيتات عموم روسيا قرار خاص حول الأمم المضطهدةن عبر فيه عن تعاطفه الكبير تجاه حركات التحرر لشعوب الشرق، مبديا إستعداده لتقديم الدعم لهم معنويا وماديا. إنطلقت القيادة السوفياتية في أغلب الأحيان من مصالحها الآيديو – إستراتيجية، لاسيما وأن الدولة الاشتراكية الوليدة، كانت تعاني من مشاكل داخلية وضغوطات خارجية، لكن التاريخ لا يبرر الأخطاء الإستراتيجية. ففي خطاب ألقاه في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوفياتي في آذار سنة 1921، يقول ستالين: « لاتوجد في مبادئ الحزب الشيوعي كلمة واحدة حول الحق القومي بتقرير المصير، غير إننا نعتبر هذا الشعار في الوقت الحاضر، أي في الوقت الذي تلتهب فيه حركات التحرر القومي في المستعمرات، شعار الثورة، وما دمنا نهتم بمستقبل الأقطار العربية والهندية

وبلاد ما بين النهرين، فإن شعار حق الشعوب بالإنتفاضة على الحكومات القائمة، هو شعار الثورة، إذا كان نقل هذا النص دقيقا، فهو مناقض بحذافيره للمبادئ الماركسية – اللينينية.

ومن ثم إقدام القيادة البلشفية، درءا للمخاطر على حدودها مع تركيا، على توقيع إتفاقية تحالف مع الكماليين في 16 آذار 1921، تنازل بموجبها السوفيات عن مدينتي باطوم وقارص لصالح تركيا، وإنسحبت قواتها من جميع المناطق التركية التي إحتلتها، وقد جمعت الحاجة ما بين الطرفين الكمالي والبلشفي لمواجهة الحلفاء الغربيين، واللذين لم يكن لديهم أصدقاء بعد. ولم تمض عدة شهور أخرى، حتى أحرز كمال أتاتورك في الشمال نجاحا في توسيع دائرة الحلفاء، حيث وقع الكماليون معاهدات مع كل من روسيا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان (جمهوريات ماوراء القوقاز) في 13 تشرين الأول 1921، ثبتت المكاسب التي حققها الكماليون عسكريا. مع ان تصاعد قوة كمال أتاتورك ودخوله في مفاوضات مع البلاشفة، زادت من مخاوف بريطانيا، فرأت في إقامة منطقة عازلة بين الأتراك والمنطقة البريطانية حاجة ضرورية، وذلك من خلال إقامة الدولة الأرمنية والدولة الكردية، علما، أن الشعب الكردي كان الوحيد من بين شعوب المنطقة، مد يد التعاون من خلال قادته إلى قادة الثورة الروسية وعلى رأسهم لينين. ففي رسالته المؤرخة في 20 كانون الثاني عام 1923 إلى القنصل السوفيتي في تبريز، كتب الشيخ محمود حفيد قائلا:" أن الأكراد يحدهم الأمل لتحقيق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي الذي يمد يده إلى الشعب السوفيتي بصداقة وأخوة، فالشعب الكردي يعتبر ان الشعب الروسي سند له، وأن هذا الشعب في نظر الكرد هو محرر الشرق، والشعب الكردي قد عزم على أن يربط مصيره بمصير الشعب السوفياتي"، مطالبا الجانب الروسي بإقامة علاقات دبلوماسية مع مملكته. جاءت هذه الرسالة الكردية في وقت كان معظم الشعوب المسلمة تنظر إلى النظام الجديد ككفرة وملحدين.

معاهدة سيظر تمثل أول وثيقة دولية قانونية تضمن المطالبة بتشكيل دولة كردستان

ومعاهدة سيظر وثيقة كبيرة الحجم تتألف من 13 جزء و433 مادة، وبحسبها كانت الإمبراطورية العثمانية تخسر جميع أراضيها غير التركية

حسب شروط هذه المعاهدة. وهذه المعاهدة قد "كرست تمزيق الإمبراطورية العثمانية، والواقع ان تركيا، المجردة من كردستان، ومن الولايات التي يسكنها الأرمن، ومن ثراس، ومن إقليم إزمير،ومن سوريا، ومن شبه الجزيرة العربية، ومن بلاد الرافدين، إنما تجد نفسها مختزلة إلى دولة أناضولية صغيرة محصورة بين بلدين ماتزال حدودهما غير محددة،أرمينيا واليونان".

وحقيقة أن معاهدة سيظر قد أدخلت الرعب في قلب البرجوازية التركية، التي باتت خائفة من أن تفقد آخر ما بقي بيدها من مستعمرات من تركة النظام العثماني، وهي كردستان. وبالتالي إنتهج الكماليون أيام عقد معاهدة سيظر سياسة القمع الشديد ضد جميع فئات المجتمع الكردي وتفتيت بنيته التاريخية، وإنتهاج سياسة تركيز السلطة بيد الكماليين. وأكثر من ذلك فقد منعوا الوفود الكردية من السفر إلى مدينة باكو للإشتراك في مؤتمر شعوب الشرق الذي عقد في أيلول من عام 1920، بل وحاولوا، كما يروي الإستاذ إسماعيل حقي شاويس في كتاباته، إرسال وفد مصطنع للمشاركة بإسم الكرد في المؤتمر المذكور. ومن جهة أخرى نكلت السلطات بالقوى العمالية والفلاحية الكردي وباليسار التركي، فقد دبرت السلطات في طرابزون في كانون الثاني 1921 مجزرة ذهب ضحيتها ستة عشر قائدا بارزا من قادة الطبقة العاملة وهم في طريقهم للإجتماع بعدد من زعماء الحركة الكمالية وقد وصف مصطفى كمال إتفاقية سيظر بأنها حكم بالإعدام على تركيا، ولذلك فقد رفضها وأتهم كل من قبلها بالخيانة ومنهم الصدر الأعظم، كما رفضها المجلس الوطني الكبير. لكن سيظر ولدت ميتا في باريس، مادام بنودها لاتتجاوب ومصالح بعض الكبار..، ولابد من الإشارة إلى أن العامل الكردي كان مساهما في فشل المشروع الكردي، حيث نجح مصطفى كمال بدهائه من تفتيت الوحدة الكردية، ومن إستمالة قسم كبير من الكرد إلى جانبه وإقناعهم بأن إتفاقية سيڤـر لاتساوي الحبر الذي كتبت به والعزف على الوتر الديني.

وتكمن أهمية معاهدة سيظر في أنها تمثل أول وثيقة دولية قانونية تعترف بحقوق الشعب الكردي كعنصر مستقل في الشرقين الأوسط والأدنى وببلادهم كردستان في غرب آسيا كموضوع في السياسة الدولية. وخصص في المعاهدة القسم الثالث خاص بكردستان المتضمن المواد (62، 63، 64) المعروفة تحت إسم كردستان، والتي كان من المفترض بحسبها تشكيل دولة كردية مستقلة.

سياسة بريطانيا:

مع أن هناك تأكيدات على أن بريطانيا كانت جادة في إنشاء كيان كردي، وفي هذا الإطار أكد لي المستشرق السوفياتي الكبير والمختص بالمسألة الكردية م.س.لازاريف قائلا:"رأيت بأم عيني في الوثائق البريطانية في الأرشيف الهندي رغبة بريطانيا في تأسيس دولة كردية، لكن الكرد لم يكن مهيأين". كما وأكد المؤرخ الكردي كمال مظهر أحمد على وجود هذا الإتجاه في السياسة البريطانية في القضية الكردية حيث قال:"بعدما أطلعت على الوثائق السرية البريطانية تبين لي أن بريطانيا كانت تدعم تشكيل دولة كردية مستقلة"، وحول الموضوع ذاته وفي مقابلة أخرى حول إطلاعه على الوثائق السرية البريطانية يقول:" زرت الأرشيف البريطاني للوثائق السرية أو الأرشيف الوطني للوثائق السرية، وهذا الأرشيف من البداية إلى العام 2003 كان يسمى(Poplice Recor Office) وكان مقره في وسط لندن ومن ثم في العام 2003 غيروا الإسم إلى الأرشيف الوطني ونقل المقر إلى (Chue Gardin)، وهي إحدى ضواحي لندن، والمقر الجديد عبارة عن جنة الله فوق الأرض، فهناك مجموعة كبيرة جدا من الوثائق السرية البريطانية تقدر بمئات الملايين من الوثائق والمايكروفيلمات والكتب المساعدة وغيرها وغيرها. وطبعا للكرد حصة في هذه الوثائق.... ثق ان ماشاهدته في هذه الوثائق، وما وجدته فيها، تدفعني إلى أن أغير موقفي إلى درجة كبيرة، فإن هذه الوثائق تحتوي على أشياء غريبة جدا، على سبيل المثال، أن البريطانيين كانوا وراء تنفيذ البنود الثلاثة لمعاهدة سيظر، وأن شخص تشرشل كان مع هذا الإتجاه، ربما برسي كوكس إلى حد ما، لم يكن هكذا، لكن شخص تشرشل في مؤتمر القاهرة، يؤيد بحماس تأسيس الدولة الكردية، فينبغي أن نأخذ هذا الأمر بنظر الإعتبار.... وحسب بعض المصادر، أن ما دفعت بريطانيا بالتوقيع على إتفاقية سيظر في آب 1920، "عداء الكماليين لبريطانيا وتقربهم من الإتحاد السوفياتي وإندلاع ثورة 30 حزيران في العراق ضد الإستعمار البريطاني". ولكن بريطانيا سرعان مابدأت تتراجع عن هذه السياسة بعد صمود الكماليين وإحراز القوات التركية إنتصارا كبيرا على الجيش اليوناني عند نهر كاسارى ومن ثم إلحاق هزائم ماحقة بالجيش اليوناني في موقعة سقاريا بين 8 و13 أيلول سنة 1921، وتحطيم القوات اليونانية في كامل الأناضول في آب 1922، وقضائهم على الأرمن وتصميمهم على عدم منح أي حقوق قومية للكرد، فتح الطريق أمام تخلص مصطفى كمال من ماتبقى من حكومة السلطنة في إستانبول وإنهاء إتفاقية سيظر نهائيا بإبرام معاهدة لوزان.

لقد باءت بالفشل المحاولات الرامية لعقد مؤتمر في لندن لإقناع الكماليين بقبول سيظر بالتنسيق مع الممثلين العثمانيين. وما أن تم سماع خبر مؤتمر لندن حتى سارع أكراد إستانبول إلى زيارة المندوب السامي البريطاني للتأكيد له بأن وفد أنقرة لم يعد يمثل، بأي شكل من الأشكال، آمال الشعب الكردي ورغباته. ولكنهم شعروا أيضا بضعف تصميم الحلفاء وطلبوا ألا يكون هناك أي تهاون في مبدأ الحكم الذاتي المشار إليه في المادة 64، وجددوا مطالبهم في المناطق ذات الكثافة الكردية المستثناة من منطقة الحكم الذاتي والتي تم إلحاقها بسوريا الفرنسية والعراق البريطانية.

ومع أن سيظر تشكل الوثيقة الضامنة دوليا لحقوق الأمة الكردية في تقرير المصير، وتعد مرجعية دولية للعودة إليها، فإنها «كانت وثيقة ميتة ساعة التوقيع عليها، تاركة الحقوق القومية الكردية في مهب الريح، وتقويضها بقرقعة السلاح وتسويات "اللعبة الكبرى" بحسب وصف الرئيس الأميركي ودرو ويلسون. وعلى الرغم من أن معاهدة سيظر بقيت حبرا أبكم على ورقة أصم، إلا أنها كانت مرحلة خطيرة في تطور القضية الكردية. ولأول مرة في التاريخ بحثت وثيقة سياسية دولية قضية الإستقلال المحلي للمناطق التركية التي يقطنها الكرد.

وأن من أهم الأسباب التي ساعدت على فشل معاهدة سيظر **ومنع تطبيق بنود الإتفاقية هي برأينا:**

أولا – دهاء ومكر مصطفى كمال، الذي وفق في التأثير على الأغلبية الكردية وإقناعهم بضرورة الكفاح المشترك بين الأمتين المسلمتين التركية والكردية إلى أن تتحرر تركيا كليا من التأثير الخارجي، قاطعا لهم الوعود بالإعتراف بالإستقلال الكردي وإعطائهم مساحة أكبر من التي وردت وردت في معاهدة سيظر. وبالفعل، وقف الكرد إلى جانب مصطفى كمال، سوى قلة من المنورين الكرد، الذين عرفوا نوايا قادة الترك حق معرفة. أن التعلق الكردي بالإسلام من جهة وجهلهم من جهة أخرى سهل لمصطفى كمال بإمرار خططه.

لقد تصرفت البرجوازية التركية بمكر ودهاء مع الكرد. لقد قابل مصطفى كمال والمجلس الوطني بأنقرة بالهتاف لكلمة نائب أرزروم حسين عوني بك في المجلس المذكور، حيث هتف قائلا:"حق التكلم من فوق هذه المنصة هو للأمتين الكردية والتركية"، وإستغل الترك العاطفة الدينية – الإسلامية للكرد الذين

خسروا معركة سياسية جديدة من تاريخهم حينما أجلوا نضالهم منتظرا وعود مصطفى كمال.

وبهذا الشكل، كان التحالف بين الكماليين والكرد والسوريين تعبيرا عن تحالف شعوب في مواجهة الإحتلال الأوروبي، غير أن الأتراك إستخدموه لمصلحة قيام دولتهم الجديدة، مديرين الظهر لحلفائهم الذين لم يكن ممكنا تحقيق إنتصارات 1921 من دونهم. وفي النتيجة غدت القوات الكمالية بحلول أواخر عام 1921 مسيطرا على ثلثي الأراضي التركية تقريبا، التي شكلت كردستان قاعدتها الأساس، لظهور تركيا الجديدة على الخارطة السياسية الدولية.

ثانيا – إن إنتصارات القوات الكمالية على الجيش اليوناني عند نهر ساكاري في صيف عام 1921، وطرد كل القوات الأجنبية تقريبا من تركيا في شهر أيلول 1922، وبالتالي سقوط السلطنة العثمانية في الأول من تشرين الثاني عام 1922 قوي من مركز مصطفى كمال على الساحتين التركية والدولية وبالمقابل أضعفت الحركة الكردية.

ثالثا – ضعف وتشتيت الحركة الكردية المنقسمة على نفسها بين قبائل وعشائر متعددة وفقدان التنظيم السياسي القوي بين الكرد وفقدان الأيديولوجية الواضحة للحركة الكردية وقلة الكوادر العلمية والمثقفين الكرد المؤهلين لقيادة الدولة الكردية المقترحة. فقد تراوحت الآراء داخل المجتمع الكردي بين أولئك الذين دعموا القوى الغربية، وأولئك الذين كانوا مؤيدة لتركيا، وأولئك الذين ناصروا الإستقلال التام. أن العديد من الكرد فضلت عدم الإلتزام بوجهة نظر واحدة من بين التيارات الموجودة. وقد كتب عصمت شريف وانلي قائلا:" ومن سؤ طالع الحركة الوطنية الكردية إنها لم تتمكن من الصعود لقطار الحرية عقب الحرب العالمية الأولى رغم "تعبيد طريقها" بمعاهدة سيظر التي جاء ذكرها. ولهذا الفشل أسباب تاريخية واجتماعية تنجم عن المجتمع الكردي نفسه ويمكن حصرها، وكما يمكن إجمالها بأن مجتمعنا لم يكن جاهزا آنذاك، عام 1920 لإمتطاء القطار بسبب تناقضاته الداخلية وكما لها أسباب خارجية بمعنى أن الإستعمار العالمي (الغربي) تكالب عليه في مؤتمر لوزان عام 1922 – 1923 وخلال «مسألة ولاية الموصل» حتى عام 1925 لمنعه من التحرر وسلمه مقيدا لحكم دول جديدة إعترف بها وإقتسمت بلاده فيما بينها، وهي الجمهورية التركية والمملكة العراقية والجمهورية السورية، فضلا عن إيران".

رابعا – أن الدول الإستعمارية لم تكن مهتمة بقضايا الشعوب التحررية وإن بريطانيا وفرنسا كلتيهما كانتا مهتمتين بتقسيم المنطقة ووضعها تحت إنتدابها. وكان من الممكن جدا أن تقوم بريطانيا العظمى آنذاك بتشكيل دولة كردية ووضعها تحت إنتدابها، ولكنها لم تجد في الكرد إمكانية إدارة دولة سياسية آنذاك بسبب الخلافات الكردية – الكردية وفقدان الكادر العلمي ومسايرة أكثرية سكان الكرد مصطفى كمال، الأمر الذي أدى إلى فقدان الورقة الكردية لمكانتها، في أن يكون الكرد لاعبا أساسيا في إطار الصراعات المتعددة.

خامسا – أن خروج روسيا من الصراع السياسي والعسكري وإنسحاب القوات السوفياتية من جميع المناطق التركية التي إحتلتها، وتوقيع معاهدة الصداقة والأخوة في عام 1921 بين السوفيات وتركيا، قد سهل لتركيا من توطيد أقدامها في كردستان وأعطى المجال للإنجليز والفرنسيين التحرك وفق هواهم.

سادسا – ان الحرب التركية من أجل «الإستقلال»، في الفترة مابين أعوام 1920 – 1922، قد غيرت موازين القوى ما بين الدولة التركية وبريطانيا لصالح تركيا، وأن قيام تركيا الكمالية شكلت قوة مهددة للمصالح البريطانية في داخل تركيا وخارجها.

أن أهمية سيظر للشعب الكردي هي أنها تعد وثيقة دولية إعترفت بالحقوق القومية للكرد للمرة الأولى في التاريخ الدولي المعاصر، وستصبح حجة دامغة للدفاع عن الحق الكردي، لدى إنعقاد المؤتمر الدولي القادم بشأن القضية الكردية.

أهم الإستنتاجات:

- لم يول للكرد أي حساب أثناء المباحثات الدبلوماسية، لأنه لم يكن يقف وراء شريف باشا دولة عظمى.
- أدرجت مصطلحات اثناء المباحثات الدبلوماسية والتوقيع على معاهدات بل وخلال الكتابات التاريخية، غيرت المصطلح الجغرافي في مصادر تلك الفترة لازال متداولا ليومنا هذا، بمعنى لم ينشر مصطلح كردستان في كل مكان وبدلا من ذلك أستخدمت مصطلحات تحل محل كردستان من قبيل: (جنوب وشرق الأناضول) (أرمينيا) (ولاية الموصل) (أورمية وأذربيجان الإيرانية وكرمنشاه). وبالتالي خرج مفهوم المسألة الكردية، ليس بالمعنى

العرقي فحسب بل والسياسي خارج إطار كردستان. وبالمقابل عندما كان يجري الحديث عن أرمينيا والموصل وأورمية، كان ذلك يعني مرارا المسألة الكردية تحديدا.

- في مؤتمر باريس كانون الثاني 1919، جاء في القرار الذي صاغه عضو الوفد البريطاني والشخصية العسكرية والسياسية البارزة في جنوب أفريقيا، الجنرال سميث، والمقترح على مجلس العشرة (الهيئة الرئيسية في المؤتمر: من رؤساء حكومات كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا واليابان ووزراء خارجيتها)، بضرورة فصل أرمينيا وسوريا وميسوبوتاميا وكردستان، وهنا برزت أهمية القضية الكردية بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية.

- في 30 كانون الثاني 1919، أتخذ بإقتراح من ويلسون قرار مبدئي حول سلخ أرمينيا وكردستان وسوريا وميسوبوتاميا وفلسطين وشبه جزيرة العرب عن تركيا. حينها هتف المؤرخ الأمريكي هوارد "بأن الدول الأوروبية قد أعلنت في يوم 1919/1/30 نهاية الإمبراطورية التركية، ونظر عمليا لكردستان مصير المستعمرة. وكان فصل كردستان (الأراضي الكردية تحت السيادة العثمانية) ووضعها تحت إشراف عصبة الأمم.

- لكن، قبل إتخاذ نظام عصبة الأمم في 25 نيسان 1919، الذي يتضمن إدخال نظام الإنتداب، أصبحت المسألة الكردية مادة للتجارة كورقة ضغط، ونوقشت المسألة التركية من وراء الكواليس.

- وبدت مخططات دول الإئتلاف إعادة تقسيم جديد لكردستان العرقية (تقسيم التركة العثمانية) وتوزيعها ما بين ثلاثة دول حديثة التكوين وهي: تركيا والعراق وسوريا.

- أولت الولايات المتحدة الأمريكية إهتماما بالمسألة الكردية، لكن لم يكن لها جندي واحد في الشرق الأوسط، وتضعضعت مواقع الرئيس ويلسون الذي شارفت فترته الرئاسية الثانية على الإنتهاء، ونمت المعارضة لسياسته الخارجية، وفقد الحزب الديمقراطي دوره، فعادت إلى مبدأ مونرو (1823) بعدم التدخل في شؤون خارج القارة، مما سنحت الفرصة أمام بريطانيا وفرنسا العمل بحرية.

- كان للمعاهدة الفرنسية – التركية (فرانكلين – بويون) في 20 تشرين الأول 1921، خطوة نحو سقوط سيظر، لأنها دلت على إنهيار جبهة الحلفاء وحكمت على معاهدة سيظر بالفشل.

- لعب العامل الكردي الدور الأبرز في فشل الكرد وعدم قدرته على إنجاز مشروعه القومي، وذلك بسبب غياب مشروع قومي واضح، ووجود خلافات بين زعماء وقادة الكرد، وتفتت البيت الكردي والنزاعات العائلية، ونجاح كمال أتاتورك في إستمالة الزعماء الكرد إلى جانبه، بإسم الأخوة والدين، وغياب التنسيق بين القادة شكلا ومضمونا.

والآن وبعد مرور مائة عام ما المطلوب من الحركة القومية التحررية:

أن جميع الفعاليات والنشاطات التي قامت وتقوم بها أطرافا عدة سواء أكان مؤسسات حزبية أو أكاديمية أو جهوية، لن تعبر عن مشروع قومي مدروس، وإنما على الأغلب تأخذ وضعا تنافسيا وصراعيا بين الأطر الكردية، ومنها تأخذ ظاهرة صوتية ولا يستبعد أن تجري بعض منها بتحريك جهات غير كردية للإلتفاف على المضمون الأساسي للحدث وتقويضه وإفراغه من محتواه الأساسي، و لكي لا تأخذ طابعا إستراتيجيا جديا.

والسؤال المطروح:

هل سيبقى الشعب الكردي رهين الإستعباد مئة عام آخر، فالوضع الدولي حاليا هو لصالح الشعب الكردي وقضيته القومية، ومن الضروري وإنطلاقا من المصالح القومية العليا للكرد أن تلتقي الأطراف الكردستانية على مشروع نهضوي قومي تحرري، وإلا فأن الأجيال القادمة من أبنائنا وبناتنا سيعيشون حياة العبودية، حياة الذل والهوان، كما عشناها وقبلها عاشها أجدادنا وآبائنا .

الفصل الثاني :

كردستان تركيا

20- تركيا والصراع في الشرقين الأوسط والأدنى (1)

- مدخل

- إعلان الجمهورية

21- تركيا والصراع في الشرقين الأوسط والأدنى (2)

- العلاقات التركية – الصهيونية

- تركيا وسياسة الأحلاف العسكرية

22- تركيا والصراع في الشرقين الأوسط والأدنى (3)

23- المسألة الكردية في تركيا

24- تركيا المعاصرة والمسألة الكردية

25- المسألة الكردية في تركيا وإرهاب الدولة

26- تركيا تقف على مفترق الطرق والمسألة الكردية هي الحكم

27- التهديدات التركية لكردستان الجنوبية الأسباب والدوافع الحقيقية (المخفية).

28- حــذارى (أن أردوغان بصدد تطبيق خطة اتاتورك مع الكرد)

29- رؤية أكاديمية في المشروع التركي الخاص بحل المسألة الكردية في شمال كردستان

30- ساعتان مع العالم السوسيولوجي التركي إسماعيل بشكجي في هولير(كيف تعرف بشكجي على الشعب الكردي)

31- عزيز محمد رؤية شيوعي كردي في المسالة الكردية

32- رد هادئ على التصريحات الصحفية للوفد البرلماني التركي في كركوك

33- الحل السلمي للمسألة الكردية في تركيا هو الخيار الأفضل والوحيد

34- الإستراتيجية التركية في المسألة الكردية (في ضوء لقاء أوغلو بالقادة الكرد السوريين)

35- تركيا واستراتيجية: الهجوم خير وسيلة للدفاع رهان فاشل

36- الذكرى 78 لإعدام الثائر الكردي سيد رزا (سيد رضا) ثورة ديرسم

37- سياسة إدماج كردستان من كمال أتاتورك ...إلى رجب طيب أردوغان

38- من جرائم جندرمة الكمالية ضد الشعب الكردي

تركيا
والصراع في الشرقين الأوسط والأدنى 1

مدخل:

في الربع الأول من القرن الثالث عشر، توافدت هجرات تركية نحو آسيا الصغرى، هاربة من ضربات المغول بقيادة "جنكيزخان" من ذلك الأستبس المترامي الأطراف في وسط آسيا حيث مواطن الأتراك الأولى. وتشكل هذه الهجرات في حقيقة أمرها حلقة من حلقات الهجرات البربرية المتخرة جدا.

وبطبيعة الحال لم يكن متوقعا على الإطلاق يومها لأحد، لا الأتراك ولا سواهم، بأن فئة من هؤلاء الغزاة البرابرة ستتحول يوما الى قوة أساسية في الشرقين الأوسط والأدنى، سيما وأن هذه الفئة البربرية المغولية كانت آنذاك بدائية لم ترق بعد الى مرحلة التحضر، وإثنية، رعوية، تفوقت في الإرهاب والتدمير حيثما حلت وهي بذلك تشبه الى حد كبير قبائل "الهون" التي شقت طريقها من أواسط آسيا الى الجنوب الشرقي من أوروبا في أواخر القرن الرابع الميلادي.

وإنه لأمر مدهش فعلا، أن تتحول هذه الفئة الغازية الغريبة الى إحدى أقوى القوى في تلك الفترة تصارع العناصر والفئات القوية، كالفرس والبيزنطيين والسلاجقة والعرب والكرد والمماليك، وأن تتوسع على حساب تلك الإمبراطوريات والدول محرزة إنتصارات تلو إنتصارات.

لايختلف إثنان، أن هناك عوامل عدة قد ساهمت بشكل فعال في قيام الدولة العثمانية. وإذا كانت العوامل السياسية آنذاك مهيئة لظهور مثل هذه الدولة، تملأ الفراغ السياسي الموجود في الأناضول، وساعدت الأتراك العثمانيين على عملية الإستقرار ثم التطور، فإن أقوى تلك العوامل كانت دون شك العامل الدينى "الإسلامي" إذ شغلت الإمارة العثمانية الأولى تلك البقعة الجغرافية على حدود الدولة البيزنطية، مما جعلها تتحمل عبء الكفاح ضد بيزنطة المسيحية على أنها جهاد ديني "الجهاد المقدس" الأمر الذي جعل من الإمارة العثمانية

نواة النضال الإسلامي ضد أوروبا "المسيحية" ومركز لإستقطاب المحاربين والعلماء والفقهاء المسلمين من مختلف القوميات .

وبرز قيمة هذا العامل بشكل أخص بعد أن تقهقر الجيش المملوكي بقيادة السلطان "قانصوه الغوري" أمام القوات العثمانية بقيادة السلطان "سليم الأول" وسيطرة العثمانيين على مصر عام 1517 م وتنازل "محمد المتوكل على الله" بمصر عن حقه في الخلافة الإسلامية الى السلطان سليم العثماني وسلمه الآثار النبوية الشريفة وهي:(البيرق والسيف والبردة) وسلمه أيضا مفاتيح الحرمين الشريفين. ومن ذلك التاريخ أصبح كل سلطان عثماني أميرا للمؤمنين وخليفة لرسول رب العالمين إسما وفعلا.

كما إستفاد الأتراك من الصراعات المستمرة في الشرقين الأوسط والأدنى كالحروب الفارسية- البيزنطية والحروب المملوكية – البرتغالية وغيرها، كل ذلك أدى الى ضعف هذه القوى.

وإذا كانت الإمبراطورية البيزنطية تعاني حينها من أمراض الشيخوخة، والدولة المملوكية تحتضر والإمبراطورية الفارسية تلتهي بالصراعات الداخلية، فإن الدولة العثمانية كانت في عنفوان شبابها.

وكان الإنتصار العثماني في معركة جالديران عام 1514 م على الدولة الصفوية في فارس تحولا نحو بناء إمبراطورية عثمانية حقيقية تمتد من الأناضول شمالا حتى شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية جنوبا. إذ قلصت هذه المعركة من النفوذ الفارسي غربا وأعطت المجال للعثمانيين بالسيطرة على الجزء الأكبر من كوردستان. ومنذ تلك الحرب الناجحة ضد الشاه إسماعيل الصفوي أصبح السلطان سليم الأول العثماني صاحب الكلمة العليا في تحديد مستقبل ومصير المنطقة وتغيير خارطتها السياسية والجغرافية. ومما قوي من نفوذ الدولة العثمانية ظهور الفراغ السياسي في بلاد فارس عقب وفاة الشاه إسماعيل الصفوي عام 1524 م وتولي إبنه القاصر العرش وهو "طهمسب"(1524 – 1576) الذي كان في العاشرة من عمره.

ومما ميز العثمانيون عن غيرهم في القدرة على الحكم، علما أن جميع هذه الشعوب كانت أكثر من العثمانيين أنفسهم ثقافة.

وتمكن العثمانيون من الإستفادة من تجارب وخبرات كافة الشعوب والدول التي إحتكت بهم، لا بل أن العثمانيين لجأوا الى أساليب في غاية الهمجية والوحشية تحت حجة سلامة الحاكم والدولة.

فقد أصدر السلطان " محمد الثاني " المعروف بالفاتح (1451 – 1481) مرسوما منح بموجبه السلطان الجديد الحق في قتل إخوته الباقين حتى لاينازعه أحد منهم على العرش في المستقبل. فجعل بذلك قتل الأخوة سنة مشروعة بإقرار من رجال الفتوى. أما التقليد الآخر الذي لجأ إليه الأتراك فهو إستخدام عناصر غير تركية، وظهر ماعرف بإسم "الدفشرمة" أو"الديوشرمة" وهي ضريبة الدم أو ضريبة الغلمان، إذ لجأت الحكومة العثمانية الى جمع الصبية المسيحيين من أطفال الشعوب المهزومة في "مقدونيا وصربيا وبلغاريا وألبانيا والمجر" وكانوا يعيشون في سكنات خاصة بهم يحرم عليهم الزواج وينسونهم أصلهم وأسرهم ولا يختلطون بالمجتمع وينشأون نشأة إسلامية للدفاع عن الإسلام وعن السلطان .

وقد إتهم الأوروبين الأتراك بالقسوة المتناهية إزاء البشرية. وإذا كانت الفرق الإنكشارية هذه "المشاة" لعبت دورا كبيرا في فتح كثير من البلدان في القرنين الخامس والسادس عشر، فقد أصبح نظام الإنكشارية فيما بعد نظاما للإرتزاق .

ويرى المؤرخ البريطاني "أرنولد توينبى" أن السبب في طول بقاء الدولة العثمانية تلك القرون العديدة هو إكتشاف العثمانيين طريقة مبتكرة لم يهتد إليها غيرهم من بناة إمبراطوريات الرعاة ألا وهو إبتداعهم لنظام الإنكشارية. وكان هؤلاء الإنكشارية في وجهة نظر توينبي مجرد "كلاب للحراسة"، ومهما كانت الأسباب فإن الدولة العثمانية كانت أطول الدول الإسلامية تاريخا إذ إستمرت ستة قرون منذ ظهورها في اواخر القرن الثالث عشر وحتى سقوطها في نهاية الحرب العالمية الأولى .

إعلان الجمهورية

عندما إنهارت الأمبراطورية العثمانية وبسرعة عقب الحرب العالمية الأولى (1914-1918) ظهرت على أنقاضها جمهورية تركية، قاعدتها من جهة

الغرب بيزنطة وريثة الدولة الرومانية ومن جهة الشرق القسم الأكبر من كردستان.

برز كمال مصطفى أتاتورك "أب الأتراك" (1880-1938) كشخصية سياسية وعسكرية وكمرشح لقيادة تركيا الجديدة، فهو من مواليد سالونيك اليونانية يهودي-ماسوني، وإليه يعود الفضل في إنقاذ ماتبقى من تركيا من عمليات التقسيم والتخلص من بنود معاهدة "سيفر" الموقعة في العاشر من آب عام 1920 والتي أقرت الأحتلال الشرعي للدول المنتصرة في الحرب الكونية الأولى لتركيا، فقد دخل الفرنسيون كيليكيا ونزل الإيطاليون في جنوب الأناضول، وإحتلت القوات اليونانية مدينة إزمير والمقاطعات المحيطة بها، وإعترف مؤتمر "فرساي" عام 1919م بحق الكرد في تشكيل دولة قومية مستقلة.

فقد تمكن أتاتورك من إقناع بريطانية بأنه سيكون جنديا وفيا ومخلصا لهم ووقع مع الحلفاء بتاريخ 24 تموز 1923م معاهدة لوزان التي انقذت تركيا من بنود معاهدة سيفر، ووضع الجانبان ترتيبات جديدة وفق مصالحهما وفي إطار إستراتيجية مشتركة هدفها محاربة الحكومة البلشفية في روسيا بقيادة "فلاديمير إيليتش لينين" عام 1917م،وتكريس بنود إتفاقية "سايكس – بيكو" عام 1916، فيما يتعلق بالولايات العربية آخذة بعين الإعتبار المناطق النفطية وإبقاء السيطرة التركية على القسم الأكبر من كوردستان وحياد المضائق وحرية الملاحة لكل الدول .

وعلى أثر هذه الإنجازات السياسية أعلن أتاتورك في 29 تشرين الأول 1923 عن قيام الجمهورية التركية وفي آذار 1924 ألغى الخلافة وكلف عصمت إينونو بتشكيل الوزارة وأختار أنقرة عاصمة لحكومته بدلا من إستانبول .

ومنذ قيام الجمهورية مالت تركيا بظهرها الى جاراتها في الشرق الأوسط والى العالم الإسلامي، وإذا توجهت بأنظارها نحوهم فهو لتحقيق مصالح حلفائها في الناتو.

قاد أتاتورك ثورة حقيقية في المجتمع التركي على أساس البناء العلماني وإعتبار تركيا جزء من المجتمع الأوروبي. ففي عهد كمال جرت ثلاث موجات من الإصلاح الديني: ففي ربيع 1924 أدخل القوانين العلمانية بدلا من

الإسلامية، إلغاء الخلافة ووزارة الشؤون الإجتماعية، المدارس الدينية والمحاكم الدينية. وفي صيف 1925 حظر الأخويات الدينية، إقفال الأضرحة كأمكنة للعبادة وإلغاء الطربوش وإستبداله بالقبعة وفي تشرين الثاني 1928 إدخال الحرف اللاتيني رسميا بدلا من الحرف العربي وحول يوم العطلة الأسبوعية من الجمعة الى الأحد وعمم الملابس الغربية بدلا من الملابس الشرقية ...الخ .

أدت القوانين والتشريعات الإجتماعية والدينية والثقافية الأتاتوركية إلى فصل الروح عن الجسد، وبمعنى آخر أن المظهر الخارجي الذي إبتدعه أتاتورك للشعب التركي إنتماء وحضارة وثقافة، تعارض كليا مع بنية العقل التركي وثقافته وتركيبته ومستواه الحضاري. إن إلغاء المبادئ الإسلامية يعني محاولة تركيا قطع جذورها من الأسرة الإسلامية والإنتقال إلى الأسرة الأوروبية.

فمنذ البداية، وضع أتاتورك نصب عينيه مهمة وضع أيديولوجية للشعب التركي لتحقيق هدفين أساسين:أولهما، ملئ الفراغ السياسي والروحي الذي نتج عن تفكك الإمبراطورية العثمانية وخروج تركيا منها دولة هشة ضعيفة ووقوف الأتراك على مفترق الطرق، إذ لم يكن الشعب التركي يوما ما صاحب أيديولوجية، وطوال تاريخه كان يفتقر الى إرث حضاري ينطلق منه نحو المستقبل. وثانيهما، هو بهدف صهر القوميات والأقليات غير التركية في المجتمع التركي تحت إسم شعارات ومصطلحات لم تكن موجودة من قبل.
ووضع أتاتورك منظومة فكرية المعروفة بالمنظومة الفكرية الكمالية تتحكم في كل شئ، وقد إقتبس كمال أتاتورك هذه المنظومة الفكرية أساسا من النظريات والأيديولوجيات العنصرية. فالقومية التركية هي القومية التى تكونت على أساس الفكر الكمالي بعد تأسيس الجمهورية التركية في إطار مايسمى بالميثاق الوطني لتتريك القوميات والأقليات غير التركية " كالكرد والعرب واللاز والأرمن" وغيرهم من الشعوب .

وترتكز هذه المنظومة الفكرية على المبادئ الشوفينية – الطورانية التركية، وتستمد روحها من المقولة الأتاتوركية (سعيد هو ذاك الذي يصف نفسه بالتركي)، وكم أنا سعيد لكوني (تركيا) وغيرها من النظريات والمصطلحات التي تفتقر الى الأسس العلمية مثل:"تركي يساوي العالم " "وبدعة " "لغة

الشمس" أي أن اللغة التركية هي سيدة اللغات وأم اللغات. علما أن الأتراك لم يكتبوا تاريخهم بلغتهم إلا بعد فتح القسطنطينية عام 1453م وأن لغتهم من حيث الحروف تبدلت مرات عدة وهي مزيج من لغات عدة .

إن النظرية العنصرية الكمالية مستمدة من النظريات العنصرية الأخرى مثل نظرية "اليهودية فوق الجميع" jewry uber alles " ونظرية "ألمانيا فوق الجميع" التي ظهرت عقب إنتصار ألمانيا على فرنسا عام 1870 ثم ظهور وتكريس مثل هذه النظريات كالفاشية والنازية بعد مؤتمر "فرساي" عام 1919 وفي فترة مابين الحربين .

تركيا والصراع في الشرقين الأوسط والأدنى 2

العلاقات التركية – الصهيونية:

ليس من باب الصدفة أن كتب العالم الروسي "سيرغي نيلوس" في بداية القرن العشرين في تعقيبه لكتاب "الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون" الذي قام بترجمته عام 1902 م إلى اللغة الروسية ما يلي:وتظهر القسطنطينية كأنها المرحلة الأخيرة لطريق الأفعى (و يقصد الأفعى اليهودية - الباحث) قبل وصولها إلى أورشليم".

وهناك من يرى أن حركة تركيا الفتاة نبتت في المحافل الماسونية، و قد صرح بذلك أحد زعماء الحركة، و لكن هذه الماسونية كانت في ذلك الوقت تحت توجيه اليهودية العالمية الأمر الذي جعل بعض الباحثين يتهم حركة تركيا الفتاة بأنها حركة بوحي اليهودية العالمية..".

أن الوجود اليهودي المتغلغل في عصب الحياة في تركيا تعود جذوره إلى ثلاثمائة عام وتحديداً في عهد السلطان محمد الرابع (1648 -1687) حيث أشهر حاخام إزمير "شبتاي زيفي" إسلامه للإفلات من عقوبة الموت بتهمة إثارة الفتنة.

لكن زيفي مارس الفتنة بإسلوب أكثر إثارة حين دعا اليهود إلى دخول الإسلام لإفساد الإمبراطورية العثمانية وهو ماتم، حيث أشهر 300 ألف يهودي تركي إسلامهم وعرفوا بإسم "الدونما" و يقال أن "إسماعيل جيم" وزير الخارجية السابق تعود إصوله إلى أسرة يهودية من طائفة "الدونما".

وجاءت التغلغل اليهودي في تاريخ تركيا المعاصر و حصولهم على مناصب رفيعة في عهد مؤسس تركيا الحديثة "كمال أتاتورك" اليهودي - الماسوني، فتركيا كانت أول دولة إسلامية تعترف بالدولة الإسرائيلية.

ففي 21 آذار 1949 م إعترفت تركيا رسمياً بدولة إسرائيل، و في سنة 1950 أصبح إعتراف تركيا بإسرائيل أمراً واقعاً بتعيين وزير فوق العادة في تل أبيب، و في سنة 1952 بتبادل السفراء .

كما أن تركيا وقعت في الخمسينات سلسلة إتفاقيات مختلفة أثمرت عن إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية و التجارية و التعاونية في مجال نقل البضائع و الأفراد و تبادل الخبرات والتكنولوجيا والمعلومات و المياه و غيرها.

ووقفت تركيا إلى جانب الدول المعتدية على مصر عام 1956، فقد كتبت صحيفة "vatan" التركية:"أن إحتلال قناة السويس عمل يهدف إلى إنقاذ الإنسانية ...سوف نرحب من قلوبنا إنتقال قناة السويس إلى أيدي حلفائنا ".

ففي عام 1957 صرح خالد العظم وزير الدفاع السوري آنذاك:"أما تركيا فقد أصبحت "حصان طراودة " أو "بمعنى سائد في الدول العربية "جندرمة" شرطى "الإمبريالية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط".

وقد صرح الرئيس الرئيس الإسرائيلي وايزمن في المؤتمر الصحفي الذي عقده في أنقرة في 25 كانون الثاني1994 قائلاً:"أن مستقبل الشرق الأوسط يعتمد على تركيا وإسرائيل ومصر". و في أواسط الثمانينات إزدهر التعاون التجاري وتوثقت العلاقات الإستخباراتية بين أنقرة و تل أبيب لمكافحة الحركتين التحرريتين الوطنيتين الفلسطينية والكردية.

وفي هذا الإطار عقدت كل من الموساد و الميت التركي - و منذ سنوات عديدة -سلسلة من الإتفاقيات المهمة والحيوية بالنسبة للمؤسستين الإستخباريتين و كذلك بالنسبة للمخابرات الأمريكية. فقد أعلنت إسرائيل منذ 1997 أكثر من مرة بأنها وتركيا مصممتان على مقاومة "الإرهاب" وأدى التعاون بين الطرفين إلى إعتقال السيد عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني PKK. وأكدت بعض المصادر الألمانية بأن للمخابرات الإسرائيلية دور في القبض على أوجلان، و بالتعاون مع وزير خارجية اليونان و بعض المؤسسات اليونانية وبالتنسيق مع المخابرات الأمريكية والحكومة الكينية، إذ أجبروا

المسؤولين على القيام بإخراج أوجلان من السفارة اليونانية في العاصمة الكينية نيروبي و تسليمه للمخابرات التركية يوم 15 شباط عام 1999 وقد ثبتت محكمة الإستئناف التركية المنعقدة يوم 25 - 11 - 1999 الإعدام بحق عبدالله أوجلان بتهمة الخيانة العظمى، منكرة حقوق الشعب الكردي في الحرية والإستقلال.

تركيا و سياسة الأحلاف الإستعمارية

كانت تركيا أول دولة في الشرقين الأدنى و الأوسط تتبنى المشاريع و المخططات الإستعمارية في مرحلة الحرب الباردة بين القطبين. فقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة قواعد عسكرية في تركيا، حيث إحتلت واشنطن مواقع لندن وباريس، بعد أن وجد الإستعمار البريطاني نفسه مرغماً على ترك مواقعه في تركيا، بل و طالب أحياناً بملئ هذا الفراغ .

ففي 24 شباط 1947 أخبر السفير البريطاني في الولايات المتحدة الحكومة الأمريكية بأن بريطانيا عاجزة الآن عن تقديم المساعدات العسكرية و المالية (وفق المعاهدة البريطانية - التركية لعام 1939) و قامت بريطانيا بإعلام الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل. وقد كان هذا نقطة تحول في التاريخ المعاصر، لأنه أدى إلى دخول الولايات المتحدة في تحمل إلتزامات تجاه دول أجنبية في حالة السلم. وفي 12 آذار أعلنت ترومان مبدأه الذي كرس فيه الدعم الأمريكي "للعالم الحر".

ففي آذار عام 1947 توجهت الأوساط الحاكمة في تركيا إلى واشنطن بطلب المساعدة المالية، معللاً ذلك بأن تركيا تعتبر "حصناً ضد البلاشفة" و"قلعة ضد الشيوعية في الشرق الأوسط"، و بهدف تقليص النفوذ البريطاني في هذه المنطقة، جاء رد الولايات المتحدة الأمريكية على الطلب التركي سريعاً. ففي أيار صادق الكونغرس على قرار حول تقديم 400 مليون دولار لتركيا. و بذلك فقد وضع "مشروع ترومان" حجر الأساس في إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا و تحويل هذه الدولة إلى منطقة نفوذ أمريكية.

وفي 12 تموز 1947 تم التوقيع على الإتفاقية الأمريكية ـا لتركية حول إعطاء تركيا قرضاً يتجاوز 100 مليون دولار منها 90 مليون خصصت لتسليح الجيش التركي و 10 ملايين لتطوير الصناعة الحربية. فمنذ إبرام هذه الإتفاقية الخاصة بمساعدة تركيا بدأت القيادة العسكرية الأمريكية بإعادة تنظيم الجيش التركي و تسليحه على النمط الأمريكي ووضعت القوات المسلحة التركية تحت مراقبة الأمريكان .

كما حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على حق بناء قواعد عسكرية على الأراضي التركية. فقد أقامت واشنطن قواعد جوية عسكرية لها في كل من أضنة و آمد (دياربكر) وغيرها من المدن.

وكانت أكثر ما تقلق البرجوازية التركية والأوساط الحاكمة الرجعية التركية ما يسمى "بالخطر الشيوعي" من الشمال و كذلك إنتعاش الحركة الديمقراطية في إيران المجاورة على أثر قيام جمهوريتين ديمقراطيتين هناك وهما :جمهورية كردستان الديمقراطية (مهاباد) وجمهورية آذربيجان عام 1946، هذا ناهيك عن التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية الكبيرة في البلقان، كل ذلك دفعت بالرجعية التركية الحاكمة في أنقرة بالتقرب لواشنطن. ففي عام 1952 إنضمت تركيا إلى حلف الناتو و في عام 1955 إلى حلف بغداد "السنتو فيما بعد" و هذا الحلف الأخير لم يكن سوى إمتداد لميثاق سعد آباد 1937 بين كل من العراق و تركيا و إيران وباكستان. وساهمت تركيا بشكل فعال في الحرب الكورية 1950 ـ 1953 إذ أرسلت فرقة عسكرية مؤلفة من عدة آلاف جندي إلى هناك للمشاركة مع الجيش الأمريكي ضد الصين الشعبية. وفي نهاية عام 1956 حصلت تركيا من ألمانيا الإتحادية "الغربية" على قرض بكفالة الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 12 مليون دولار.

كان من إحدى أهداف الإستراتيجية الإمبريالية إستخدام أراضي الشرقين الأدنى والأوسط كقواعد للأسلحة الذرية والصواريخ كجناح حلف الناتو الجنوبي. لذلك فإنها أقامت لها قواعد للصواريخ ومخازن للأسلحة الذرية في تركيا و إيران و باكستان .

لقد تحولت تركيا إلى قاعدة ذرية بالقرب من الحدود السوفياتية الطويلة معها، كما أن تركيا تطل على مضائق البوسفور والدردنيل وبحر إيجة المدخل إلى البحر الأسود مفتاح القوقاز. وغالباً ما كانت تطلق على تركيا بالقاعدة الجنوبية ـ الشرقية لحلف الناتو.

ففي تشرين الأول عام 1959 توصلت الحكومة الأمريكية و حكومة "مندريس" في تركيا إلى إتفاقية حول بناء قواعد للصواريخ الباليستية في تركيا. وفي أوائل كانون الثاني 1959 نشرت الصحافة الغربية عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببناء قاعدة ضخمة للصواريخ الباليستية ما بين القارات (أطلس) في أعالي الجبال الواقعة في المناطق الحدودية من شمال غربي باكستان. كما نشرت الصحافة الغربية في تلك الفترة أخباراً عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببناء قواعد متقدمة للقذائف الباليستية ذات المدى المتوسط في جبال زاغروس الواقعة في كردستان لمواجهة الخطر السوفياتي و لضرب حركات التحرر الوطنية في المنطقة.

ومن جهة أخرى قام حلف السنتو بإنشاء الطرق العسكرية - الإستراتيجية التى ربطت تركيا و إيران وباكستان ببعضهما البعض. وتبنت تركيا على الفور المشروع الأمريكي - البريطاني الخاص بتشكيل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أوما يسمى "بالنطاق الشمالي" إذ جاء حلف بغداد ليشكل حلقة وصل بين حلف الناتو الغربي العسكري وحلف السياتو في جنوب - شرقي آسيا ,إذ كانت دولة باكستان عضوة في آن واحد في حلفي بغداد "السنتو" و "السياتو"، أما تركيا فكانت عضوة في آن واحد في حلفي "بغداد" و "الناتو".

واليوم، فإن تركيا يحكمها ظاهرياً مدنيون و هي في حقيقة أمرها بيد قلة من الجنرالات العسكرية منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن. وتركيا ما زالت حليفة مخلصة للغرب وعضوة نشطة في حلف الناتو.

إن قيام تركيا بنشاطات و فعاليات في سبيل إقامة أحلاف عدوانية في المنطقة الموجهة ضد الحركات التحررية و الثورية وقيامها بتطوير علاقاتها مع إسرائيل، كل ذلك أدى إلى خلق العداوة و عدم الثقة تجاه تركيا من قبل دول المنطقة. إن أكثر ما يثير قلق الدول العربية هو أن تركيا تشكل خطراً من الشمال كدولة مع دولة إسرائيل و كلتاهما حليفتان للولايات المتحدة الأمريكية.

أكد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" خلال زيارته الأخيرة 15 - 11 - 1999 لتركيا لحضور قمة منظمة "الأمن و التعاون الأوروبي "OSCE" بأن الولايات المتحدة ستواصل دعم تركيا في جميع المجالات.

ولكن الدعم الكبير و الأساسي هنا لتركيا هو الدعم المعنوي و السياسي من خلال هذا التجمع الأوروبي الكبير في إستانبول عاصمة بيزنطة التاريخية.

تركيا والصراع في الشرقين الأوسط والأدن
3

المسألة الكردية في تركيا :

كانت كردستان قد لفتت أنظار الأتراك عندما بدأوا يفكرون بجدية توسيع رقعة دولتهم على حساب أراضي الشعوب الإسلامية المجاورة، أسوة بأراضي البلقان، وكان العثمانيون في أعقاب انتصارهم على الصفويين في وادي "جالديران " عام 1514 م، هذه المعركة التي دارت رحاها بين قزلباش الشاه إسماعيل الصفوي وإنكشارية وإسباهية السلطان سليم الأول العثماني، قد فرضوا سيطرتهم على قسم كبير من كردستان (كالموصل وديار بكر وماردين وأورفة وحسن كيف)، كما هرع أمراء أردلان والعمادية وجزيرة إبن عمر بتقديم الولاء للعثمانيين، وأقيمت حامية عثمانية قوية في ولاية (وان wan) الكردية. وكان قانصوه الغوري يدرك تماما أن المنتصر من الجانبين في جالديران سيعمل على تصفية الموقف في المشرق بالإصطدام العنيف مع المماليك، أي أن كردستان كانت تشكل نقطة تحول بالنسبة لمستقبل القوى المتصارعة في المنطقة.

جاء عقد معاهدة "زهاو" في عام 1639 م لتنظيم حدود وشؤو ن البلدين بعد تنازل فارس عن جزء من كردستان لصالح العثمانيين. وفي عام 1746 م عقدت معاهدة "كرون" بين الدولة العثمانية والفارسية مؤكدة معاهدة الحدود لعام 1639 م والتي أعتبرت نافذة وملزمة للطرفين، ثم جاءت معاهدة "أرزروم الأولى " بينهما عام 1823 م حول وضع كردستان. وعندما سقطت الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، كان كمال أتاتورك في البداية يتحدث بإسم الحركتين التركية والكردية، ويؤكد في جميع خطاباته أن دولة تركيا الجديدة هي دولة الكرد والأتراك معا. ويعتقد أنه كان مرشحا لقيادة إحدى أقوى الحركتين المذكورتين أو كلاهما معا، ولكن عندما بدأت كفة الميزان تتأرجح لصالح القومية التركية، وتغيرت الأوضاع لصالحها، وبعد أن حصل على الدعم والتأييد البريطاني، أخذ يقود الحركة القومية التركية وبدأ بتصفية الحركة القومية الكردية.

ففي 31 أيار 1925 م توجه مصطفى كمال باشا بنداء إلى السكان مشيرا فيه بأن الحكومة بدأت بتسريح الجيش المرسل للقضاء على الإنتفاضة الكردية بقيادة شيخ سعيد بيران. أما محاكم (الإستقلال) ستواصل نشاطها، وأشار في

الختام الى أن القمع المتواصل بعد الإنتفاضة يجب أن يذكر بالعقاب الصارم الذي ينتظر كل من يفكر بالإطاحة بالجمهورية و"عرقلة التقدم الوطني".

وفي 29 أيار 1925 م حكمت مايسمى " بمحكمة الإستقلال " في ديار بكر على (47) سبعة وأربعين كرديا من المشاركين الأساسيين في الإنتفاضة وعلى رأسهم "شيخ سعيد بيران" بالإعدام شنقا حتى الموت ونفذ الحكم في اليوم التالي.
وأمام حبل المشنقة قال الشيخ سعيد:" أن الحياة الطبيعية تقترب من نهايتها، ولم أتأسف قط عندما أضحي بنفسي في سبيل شعبى، إننا مسرورون لأن أحفادنا سوف لن يخجلوا من أمام الأعداء". وتلت ذلك إعدام مئات المناضلين الكرد بقرارات من محاكم صورية في الولايات الكردية المختلفة.

إحتلت القضية الكردية حيزا مهما في مرحلة مابعد الحرب العالمية الأولى لقد دعي الوفد الكردي برئاسة الجنرال إحسان نوري باشا الى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م، للمشاركة حول تحديد مصير كردستان بعد سقوط الدولة العثمانية.
وبالفعل أقرت معاهدة سيفر عام 1920 م حقوق الشعب الكردي. إذ أن البنود 62، 63 ، 64، من هذه المعاهدة بين تركيا ودول التحالف نصت على إقامة كيان قومي كردي. وكانت بريطانيا تفكر بتأسيس دولة كردية في الشرق الأوسط، إلا أن بنود معاهدة سيفر التي أنعقدت تحت المظلة البريطانية، ضربت عرض الحائط واستبدلت بها إتفاقية لوزان عام 1923م التي تجاهلت الحقوق الكردية .

إذ أن بريطانيا بدلت موقفها من المسألة الكردية لعدة إعتبارات، فمن جهة أدركت أن قيام دولة كردية قد يؤدي الى الإخلال بتوازن القوى في الشرق الأوسط لصالح الدولة السوفياتية، ومن جهة أخرى، أخذت بريطانيا بعين الإعتبار مسألة الإعتماد على تركيا كحليف دائم ومستمر في مواجهة الثورة البلشفية في روسيا، وضرب كافة الحركات التحررية والثورية في المنطقة وتضييق الخناق على العرب، لاسيما وأن وعد بلفور قد أعلن في تلك الفترة .

وإذا أقمعت الثورات والإنتفاضات الكردية بالقوة في فترة مابين الحربين، فقد برزت المسألة الكردية في تركيا في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية بشكل

أكثر حدة وتنظيما، فقد طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا عام 1960 م بحق تقرير المصير للشعب الكردي، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الكرد الذين تم إعتقالهم بتهمة الإنتماء الى الحزب المذكور.

وكان رد الحكومة التركية عنيفا وصارما فقد إلتف دستور 1961 حول مشكلة الإنقسام العرقي بالقول:"بأن كل مواطن في الدولة التركية هو تركي". ولجأت الأوساط الحاكمة التركية إلى إيجاد مصطلحات خاصة بالكرد "كالأتراك الجبليين " و " المواطنين الشرقيين" تهربا من ذكر إسم الكرد وعدم الإعتراف بهم كشعب متميز إثنيا ولغويا وثقافيا وحضاريا.

وقد تركت الولايات الكردية في تركيا طوال هذه السنين مهملة، وحرمت إقتصاديا وإنمائيا، وبقيت في أقصى درجات التخلف في جميع النواحي، بحيث لايتجاوز دخل الفرد في كردستان تركيا 40% من المعدل القومي. وهي على العموم سياسة مدروسة من قبل السلطات الحاكمة التركية، تعبر عن روح سياسة التتريك والطورانية التركية متجاهلة حقوق القوميات والأقليات الأخرى كالعرب واللاز والكرد وغيرهم .

فعندما تدخل تركيا تركيا من جهة الغرب تشعر بأنك موجود في دولة أوروبية متطورة، وعندما تدخلها من جهة الشرق أي من جهة كردستان تجد نفسك في مستعمرة حقيقية منسية متخلفة إقتصاديا وإجتماعيا، لا ترى سوى الفرق والمدرعات العسكرية التركية والجبال الصامدة بالرغم من وجود الثروات الغنية في المنطقة بالإضافة الى منابع نهري دجلة والفرات.
وكلما تنهض الحركة القومية الكردية ومعها القوى التقدمية والدمقراطية التركية، تلجأ الآلة العسكرية التركية وعلى رأسها مجموعة من الجنرالات إلى الإنقلابات العسكرية، هذا ماجرى في 27 أيار 1960 عندما شهدت البلاد إنقلاب عسكري بقيادة الجنرال جمال غورسيل، وهذا ماحدث في آذار 1971 إذ تدخل الجيش في قمع المجموعات السياسية الناشطة، وجاء إعلان الأحكام العرفية في الولايات الكردية عام 1979 ثم الإنقلاب العسكري في أيلول 1980 بقيادة الجنرا ل كنعان إيفرين .

إن التطورات الأخيرة التى حدثت في تركيا بعد إعتقال السيد عبدالله أوجلان في 1999 وغيره لن تغير من جوهر المسألة الكردية وحقوق الشعب الكردي

العادلة، فالمسألة الكردية قائمة وتبحث عن الحل وإن الشعب الكردي في كردستان الشمالية سوف يواصل النضال من أجل حل ديمقراطي وعادل للقضية الكردية هناك. وأن الشعب التركي بمجمله لايمكن أن يكون حرا وسعيدا طالما أن هناك عشرون مليون كردي غير معترف حتى بهويتهم القومية ويتعرضون لشتى أنواع القتل والتهجير والدمار، في الوقت الذي تدخل فيه البشرية الى قرن جديد وألفية جديدة .

خاتمة

يتوهم من يتصور أن العسكر في تركيا قادرون على حماية وحدة البلاد الى ما لا نهاية، والإستمرار في بقاء تركيا قاعدة إستعمارية متقدمة في الشرقين الأوسط والأدنى وخنق الديمقراطية.

فقد أثبت التاريخ أن الشعوب المضطهدة تنال إستقلالها عاجلا أم آجلا وأن الكيانات المتعددة القوميات تتفكك في لحظة تاريخية معينة . وبالأمس القريب كانت إيران قلعة من قلاع الإمبريالية، إن الخطأ المميت الذي أوقع شاه إيران سيقع كذلك جنرالات تركيا فالنار تحت الرماد والبلاد في غليان مستمر ولامحال أن هبات ساخنة آت.

فتركيا تواجه جملة من المتناقضات والمسائل الداخلية والخارجية والتي هي في مجملها تشكل عوامل حاسمة ستؤدي الى حدوث تغيرات جوهرية في البلاد نتناول بعض من هذه المصاعب والمتناقضات التي تواجهها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي :

1- تعاني تركيا تناقضا داخليا مع ذاتها، فهي دولة إسلامية وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي من جهة، وعضو في المجلس الأوروبي وفي حلف الناتو من جهة ثانية، ناهيك عن أنها تقع في أوراسيا وبذلك فإنها تحلم أن تكون جسرا بين حضارتين مختلفتين وثقافتين متميزتين "الإسلامية والعلمانية" هذا التناقض يشتد يوما بعد يوم. فالعلمانيون يصرون على نسف الإسلام من الداخل والإسلاميون يسعون ا لى عودة تركيا الى حضارتها الإسلامية . والظاهر أن تركيا ستظل بين مد وجذر، فعضوية تركيا في الأحلاف الإستعمارية لم ترق بها لتصبح عضوا في الإتحاد الأوروبي ولاعائلة من الأسرة الأوروبية بسبب إنتهاكاتها البشعة لحقوق الإنسان، وبذلك فإنها لايمكن أن تصبح أوروبية وهي مازالت متمسكة بالنظرية الطورانية القاصرة، متجاهلة حقوق الكرد العادلة وكذلك حقوق الأقليات الأخرى،

بالإضافة الى حكم الإعدام الوارد في قوانينها الأمر الذي يتناقض وبشكل صارخ مع الدساتير الأوروبية.

2- أما المشكلة الأخرى التي تواجه تركيا داخليا فهي القضية الكردية. كانت غالبية بلدان الشرق الأوسط بإستثناء إيران جزءا من الإمبراطورية العثمانية و ولم تبق تحت سيطرتها سوى الجزء الأكبر من كردستان وحتى يومنا هذا. وقد حان الوقت لحكام الأتراك التعامل مع المسألة الكردية تعاملا جديا عبر النافذة الأوروبية، والعالم يدخل القرن الواحد والعشرون وإلا فإنها ستبقى جسما غريبا عن القارة الأوروبية, إضافة الى أنها سوف لن تنعم بالأمن والإستقرار وهي تتجاهل حقوق عشرون مليون كردي في أكثر من عشرين ولاية، ثم أن الورقة الكردية تستخدم كعامل ضغط بينها وبين الدول المجاورة المقسمة لكردستان وغالبا ما تسبب في حدوث توتر ونزاعات إقليمية فيما بينهم .

3- صحيح أن تركيا وإيران كانتا عضوان في حلف السنتو (حلف بغداد سابقا) لكنهما تكنان العداء لبعضهما البعض، إذ أنهما تتنافسان على السلطة والنفوذ في منطقة الشرقين الأوسط والأدنى سيما وأنهما تنتميان الى مذهبين مختلفين " السنة والشيعة ".

4- أن أنقرة لازالت تطمع بولاية الموصل وكركوك التي تنازلت عنها لصالح بريطانيا عام 1926 لما للمنطقة من مضامين إقتصادية وأمنية وديموغرافية وإستراتيجية بالنسبة لتركيا .فبالرغم من لجؤ كل من أنقرة وبغداد في بعض الأحيان الى لغة الحوار والإتفاقيات الأمنية. فهي ليست سوى تحالفات هشة مؤقتة هدفها ضرب الحركة الكردية في الدولتين، فالطرفان في صراع مزمن.

5- أدمج سنجق أسكندرونة السورية أصلا رسميا بالجمهورية التركية سنة 1939م بإسم "هاتاي" بعد أن تنازلت فرنسا في 23 حزيران سنة 1939 عن سنجق الأسكندرونة الى تركيا بإتفاقية خاصة تم التوقيع عليها في أنقرة. ولايزال هذا موضوع نزاع في العلاقات الثنائية بين البلدين، فمثلا يقال "أن العلاقات التركية – السورية كانت بإستمرار تنتابها صورة قضية هاتاي"،

هذا بالإضافة الى حرب المياه التي تشنها تركيا ضد سوريا والعراق من خلال التحكم بمياه نهري دجلة والفرات.

6- توتر العلاقات بين تركيا واليونان على أثر الإحتلال التركي للقسم الشمالي من جزيرة قبرص سنة 1974 ودعمها للدولة المستقلة التي أعلنها القبارصة الأتراك، بالإضافة الى الصراعات التاريخية القديمة .

7- تعاني تركيا من توتر العلاقات مع بلغاريا إذ تعتبر تركيا نفسها حامية للأقلية التركية هناك وتقف ضد ماتسمى بسياسة " البلغرة" بينما تطبق هي نفسها سياسة التتريك.

8- توتر العلاقات مع أرمينيا التي لايمكن أن تنسى المجزرة البشعة التي راحت ضحيتها مليون أرمني على يد القوات التركية عام 1915م.

9- توتر العلاقات بين تركيا وروسيا، فقد إستخدمت تركيا قاعدة إستطلاع متقدمة للناتو ضد الإتحاد السوفياتي طوا ل سنوات الحرب الباردة وبالتالي محاولتها منع الأساطيل الروسية من الوصول الى الشواطئ الدافئة، والنزاعات الحدودية والتدخل التركي حاليا في الشئون الداخلية لروسيا عبر القوقاز وآسيا الوسطى .

10- تفكر تركيا في إنشاء رابطة الشعوب التركية مع الجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى وفيما وراء القوقا ز، قد تستخدم بديلا عن الإتحاد الأوروبي بالإضافة الى إنشاء روابط ثقافية وإقتصادية مع تلك الجمهوريات. وتم التوقيع في تشرين الثاني 1999 على إتفاقية بين تركيا وأذربيجان وتركمنستان وجورجيا لمد أنبوبين ستشهد خلال السنوات المقبلة تطورات تؤثر على مجمل الأوضاع , لتمرير الغاز والبترول من بحر قزوين عبر الأراضي التركية الى الدول الغربية وهذا سيعكر الأجواء بين تركيا وكل من روسيا وإيران والعراق .

وأمام هذا الواقع فإن تركيا ستشهد خلال السنوات القليلة المقبلة تطورات كبرى تؤثر على مجمل الأوضاع في الشرقين الأوسط والأدنى .

وأخيرا وليس آخرا، لقد جعلت تركيا من نفسها وصية على الشعب الكردي وعلى القضية الكردية. فقد تحكمت بكردستان حوالى خمسة قرون في إطار الإمبراطورية العثمانية ، وبعد تفكك هذه الإمبراطورية منذ حوالي قرن كامل وحصول الشعوب التي كانت تخضع لها على إستقلالها بقي مصير الشعب الكردي مرتبطا بالدولة التركية الجديدة.

واليوم وكلما ينهض الكرد للمطالبة بحقوقهم، تتحرك الآلة العسكرية التركية لخنق المحاولات الإستقلالية لديهم. ومنذ سقوط النظام العفلقي في بغداد وانقرة تثير من مخاوفها من قيام دولة كردية وتهدد بالتدخل تارة وتحرك جماعات عميلة موالية لها تارة أخرى وتبحث عن تحالفات مع دول الجوار لمواجهة مايسمى بالخطر الكردي .

أن تركيا لم تعد كما كانت، حيث أن تفكك الإتحاد السوفياتي قد غير من توازن القوى ولا أعتقد من مصلحة تركيا اللجؤ الى مغامرة اللعب بالنار كما فعلتها في السابق مع القبرص لأن القضية الكردية قد أدخلتها في دوامة مستمرة في الداخل، مطلوب منها أوروبيا وعالميا وداخليا حل المسألة الكردية ووضع حد للإنتهاكات اللاإنسانية ضد أبناء الشعب الكردي البالغ عدده أكثر من عشرين مليون كردي في إثنين وعشرين ولاية ومنح الكرد حقوقه في تقرير المصير.

فهل ياترى من مصلحة تركيا ضم الثقل الكردي في كردستان العراق الى أكراد تركيا وهي عاجزة عن مواجهة أكرادها ؟. بات ضروريا وضع حد للعنجهية والعجرفة التركية وذلك بإهمالها وعدم إعطائها المجال في التدخل في الشؤون الكردية وخاصة في كردستان الجنوبية , فهل ياترى العالم عبارة عن غابة وتركيا أسد فيها .

أن تركيا الكمالية تمر في مرحلتها الأخيرة، مرحلة الهرم والشيخوخة وقد حان الوقت لتسقط وتتفتت، فإما أن تعيد النظر في سياساتها الكرستانية وتلجأ الى الحكمة والعقل في إنشاء دولة فيدرالية كردية – تركية وإما أن تضيع كل شيء وترفع يدها عن كردستان التي عانت من الطورانية مالم تعانيه شعب آخر.

تركيا المعاصرة والمسألة الكرديـة[1]

تقع تركيا في قارتي آسيا وأوربا في آن واحد ، تبلغ مساحتها 780.6 ألف كم2 منها 23.7 ألف كم في أوربا. أما عدد سكان تركيا وفق إحصائية عام 1983 تبلغ 47.3 مليون نسمة "[2]. وتعد تركيا دولة متعددة القوميات، يشكل الشعب الكردي قومية أساسية إلى جانب الشعب التركي في البلاد، حيث يقدر عدد سكان الكرد أكثر من 20 مليون إنسان وفق تقديرات بداية الثمانينات من القرن الماضي، موزعون بين أكثر من عشرين ولاية كردية وفي المتروبولات التركية وبخاصة في إستانبول. كما وتقطن تركيا أقليات قومية أخرى كالعرب واللازوالجيورجيين والأرمن واليونانيين .

ظهرت خارطة تركيا المعاصرة خلال السنوات الأولى التى تليت مؤتمر الصلح في باريس، عندما أعلن كمال باشا الملقب بأتاتورك الذي يعود بأصوله إلى مدينة سالونيك اليونانية في 29 تشرين الأول عام 1923 عن قيام جمهورية تركية من طراز أوربي على أنقاض الإمبراطورية العثمانية ، معلنا بهذا الصدد عن مجموعة إصلاحات ، وبذلك كانت تركيا أول جمهورية تظهر في الشرقين الأوسط والأدنى، تتكون من جناحين : الجناح الغربي البيزنطي ونواته مدينة إستانبول العاصمة التاريخية للإمبراطورية الرومانية الشرقية والجناح الشرقي والجنوب الشرقي الكردستاني ونواته مدينة آمـد (دياربكر) عاصمة كردستان الشمالية التي تعتبر مستعمرة حقيقية وفق كل المقاييس .

أقامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة قواعد عسكرية في تركيا، حيث إحتلت واشنطن مواقع لندن وباريس، بعد أن وجد الإستعمار البريطاني نفسه مرغما على ترك مواقعه في تركيا، بل وطالب أحيانا بملئ هذا الفراغ .

---

[1] - هذا الموضوع تم كتابته عام 1998 ضمن مشروع كتاب يحمل عنوان ((العالم الثالث والصراع الدولي في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية)) بطلب من قسـم الدراسـات التاريخية في كلية الآداب والعلوم ـ جامعـة سـبها الجماهيرية العظمـى .

[2] - Strani mira,cratki politico - Iconomichsci sprovochnic, M, 1984,P.174.

ففي 24 شباط 1947 أخبر السفير البريطاني في الولايات المتحدة الحكومة الأمريكية بأن بريطانيا عاجزة الآن عن تقديم المساعدات العسكرية والمالية (وفق المعاهدة البريطانية ـ التركية لعام 1939)، وقامت بريطانيا بإعلام الولايات المتحدة بالتدخل. وقد كان هذا نقطة تحول في التاريخ المعاصر، لأنه أدى إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية في تحمل إلتزامات تجاه دول أجنبية في حالة السلم . وفي 12 آذار أعلن ترومان مبدأه الذي كرس فيه الدعم الأمريكي"للعالم الحر".

ففي آذار عام 1947 توجهت الأوساط الحاكمة في تركيا إلى واشنطن بطلب المساعدات المالية معللا ذلك بأن تركيا تعتبر "حصنا ضد البلاشفة" و " قلعة ضد الشيوعية في الشرق الأوسط"[1]. وبهدف تقليص النفوذ البريطاني في هذه المنطقة جاء رد الولايات المتحدة الأمريكية على الطلب التركي سريعا . ففي أيار صادق الكونغرس على قرار حول تقديم 400 مليون دولار لتركيا.

لقد وضع "مشروع ترومان" حجر الأساس في إقامة القواعد العسكرية والأمريكية في تركيا وتحويل هذه الدولة إلى منطقة نفوذ أمريكية.

ففي 12 تموز عام 1947 تم التوقيع على الإتفاقية الأمريكية ـ التركية حول إعطاء تركيا قرضا يتجاوز 100 مليون دولار منها 90 مليون خصصت لتسليح الجيش التركي و 10 ملايين لتطوير الصناعة الحربية " [2] . فمنذ إبرام هذه الإتفاقية الخاصة " بمساعدة تركيا "[3] بدأت القيادة العسكرية الأمريكية بإعادة تنظيم الجيش التركي وتسليحه على النمط الأمريكي ووضعت القوات المسلحة التركية تحت مراقبة الأمريكان.

كما حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على حق بناء قواعد عسكرية على الأراضي التركية، فقد أقامت واشنطن قواعد جوية عسكرية لها في كل من أضـنة وآمــد (دياربكر) وغيرها من المدن .

---

[1] - Vinichnaya politika stran Blijnivo I Sridnivo Vostoka, M, 1984,p.58.

[2] - Op.,Cit.,p.58.

[3] - " United Nations Treaty series,1947",vol.7,p.33.

ففي 4 من تموز عام 1948 تم التصديق على إتفاقية حول " التعاون الاقتصادي [1] وفق مشروع مارشال، وفي كانون الأول 1948 إبرم إتفاقية حول التعاون الثقافي. لقد أعطت هذه الإتفاقيات الفرصة للرأسمال الأمريكي بالتوسع وبالتالي تحويل تركيا إلى قاعدة متقدمة للغرب .

مارست السلطات الحاكمة في واشنطن سياسة ربط أنقرة بعجلتها، لذلك راحت تخوف الأتراك من مايسمى "الخطر الشيوعي" من الشمال والخطر الكردي من الداخل. فتركيا كانت تجاور الإتحاد السوفياتي بحدود طوله 602 كم ومع بلغاريا بحدود 200 كم.

ومن جهة أخرى فإن البرجوازية التركية والفئات الحاكمة في البلاد أبدت تخوفها من إنتعاش الحركة الديمقراطية في إيران المجاورة. إن قيام جمهورية مهاباد الكردية الديمقراطية في كردستان إيران عام 1946 أدخل الذعر والقلق في صفوف الأوساط الحاكمة الشوفينية الطورانية الرجعية والمتعصبة للبان ـ توركيزم، لاسيما وأن تركيا تحتل الجزء الأكبر من أراضي كردستان المجزأة بتواطئ ودعم القوى الإستعمارية العظمى في حينه وفي طليعتها بريطانيا العظمى وفرنسا اللتان تتحملان المسؤولية التاريخية والإنسانية بخصوص هذه القضية. هذا ناهيك عن التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية الكبيرة في البلقان ـ كل ذلك دفعت بالرجعية التركية في أنقرةالملطخة أيديها بالدماء التقرب من واشنطن .

ففي عام 1952 إنضمت تركيا إلى حلف الناتو وفي عام 1955 إلى حلف بغداد (السنتو فيما بعد) وساهمت تركيا بشكل فعال في الأحداث الكورية كجزء من لعبة الحرب الباردة بين أعوام 1951 ـ 1953، إذ أرسلت فرقة عسكرية مؤلفة من عدة آلاف جندي إلى هناك للمشاركة مع الجيش الأمريكي في الحرب الكورية للقتال ضد قوات كيم إيل سونغ والجيش الصيني المدعوم سوفيتيا لمساندة الشيوعيين الكوريين. وفي نهاية عام 1956 حصلت تركيا من ألمانيا

---

1 - United Nations Treaty series,1949",vol.24,p.67.

الغربية على قرض بكفالة الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 12 مليون دولار))[1].

إحتلت تركيا المركز الخامس بين دول الناتو بمصاريفها العسكرية في حين أنها تحتل فقط المركز الثالث والعشرين بين الدول المذكورة في مجال الدخل القومي المنخفض جدا "[2]. لقد بلغت النفقات العسكرية التركية لعام 1957 / 1958 (المباشرة وغير المباشرة والسرية) أكثر من 2 مليارليرة سورية أو 56.2% من مصاريف الميزانية العامة. إن المصاريف العسكرية المباشرة وغير المباشرة مابين أعوام 1952/1951 وحتى 1959/1958 إزدادت وفق مقادير مؤكدة بـ2.1 أما السرية منها فقد إزدادت بمقدار 10.7 مرات "[3].

بلغت المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لتركيا في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى شهر حزيران 1959 حوالي 2.2 مليار دولار، في حين بلغت نفقاتها العسكرية الخاصة فقط بوزارة الدفاع خلال الفترة من 1948 - 1957 بلغت 8 مليار ليرة تركية أو مايقارب ذلك وفق سعر العملة آنذاك 2.9 مليار دولار أمريكي"[4].

وفي عام 1959 أبرمت تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية حول التعاون العسكري، التى أعطت الحق لواشنطن بإمتلاك القواعد العسكرية على الأراضي التركية وأستبدلت هذه الإتفاقية فيما بعد بإتفاقيات أخرى .

---

1 - Tyganova, politika Scha I Angli na Blijnim I Sridnim Vostoki,M.,1960, p.165.

2 - OP.,Cit.,p.244.

3 - " Miravaya ikonomika I mijdunarodnie otnochiniya",N 10, 1958,p.138.

4 - Tyganova,op.,cit.,p.246.

كانت واحدة من أهداف الإستراتيجية الإمبريالية إستخدام أراضي الشرقين الأوسط والأدنى كقواعد للأسلحة الذرية والصواريخ كجناح حلف ناتو الجنوبي. لذلك فإنها أقامت لها قواعد للصواريخ ومخازن للأسلحة الذرية في تركيا وإيران وباكيستان .

لقد تحولت تركيا إلى قاعدة ذرية بالقرب من الحدود السوفياتية الطويلة معها، كما أن تركيا تطل على مضائق البوسفور والدردنيل وبحر إيجة المدخل إلى البحر الأسود. وغالبا ماكانت تطلق على تركيا بالقاعدة الجنوبية ـ الشرقية لحلف الناتو .

ففي أوائل تشرين الأول عام 1959 توصلت الحكومة الأمريكية وحكومة مندريس في تركيا إلى إتفاقية حول بناء قواعد للصواريخ الباليستية في تركيا. وفي أوائل كانون الثاني عام 1959 نشرت الصحافة الغربية عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببناء قاعدة ضخمة للصواريخ الباليستية مابين القارات (أطلس) في أعالي الجبال الواقعة في المناطق الحدودية من شمال ـ غربي باكستان .كما نشرت الصحافة الغربية في تلك الفترة أخبارا عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببناء قواعد متقدمة للقذائف الباليستية ذات المدى المتوسط في جبال زاغـروس الواقعة في كـوردسـتان لمواجهة الخطر السوفياتي من الشمال ولضرب حركات التحرر الوطنية في المنطقة وفي مقدمتها حركة التحرر الكـرديــة .

ومن جهة أخرى قام حلف السنتو بإنشاء الطرق العسكرية الإستراتيجية التي ربطت تركيا وإيران وباكستان ببعضهم البعض. ومن الطرق المعبدة: كراتشي (باكستان) ـ جاخبار وبندرعباس (إيران) (يمر هذ الطريق على محاذاة البحر العربي)، مـوش (تركيا) ـ تبريز (إيران)، كراتشي ـ زهدان وكرمان (إيران) (إن هذا الطريق يخترق باكيستان من الجنوب إلى الشمال وهو يربط بذلك كراتشي مع البحر العربي وشمال أفغانستان"[1].

أدت سياسة تركيا العسكرية إلى تدهور الأوضاع الداخلة وتردي مستوى الحياة بالنسبة للمواطن التركي. فقد شهدت تركيا أحداثا مهمة في الستينات

---

1 - Ibid,p.229.

نتيجة تصاعد نضالات القوى الاجتماعية المختلفة من أجل تحقيق الديمقراطية وتحسين مستوى الحياة، حيث جرت مظاهرات وإصطدامات في عام 1959 ـ 1959 في تركيا بين الجماهير الشعبية من جهة والجيش والجندرمة والشرطة السرية من جهة ثانية. وقامت هذه المظاهرات ضد حكومة عدنان مندريس في مدن زيلة وبالو وكازي عنتاب ودينار وأفيون وكاراميسا وزونفولداك وغيرها من المدن التركية والكردستانية، تعبيرا عن سخطها ضد السلطات الحاكمة التركية ووصلت عدد الهاربين من الجيش إلى 100 ألف عسكري"[1].

ففي 27 أيار عام 1960 جرى في البلاد إنقلاب عسكري تسلمت على أثره زمام السلطة مايسمى لجنة الوحدة الوطنية بقيادة الجنرال جمال غورسيل بعد أن أطاح بحكومة عدنان مندريس"[2]. وبالرغم من ان الفترة التي حكمت فيها "لجنة الوحدة الوطنية" لم تزيد عن 18 شهرا، فإن اللجنة المذكورة تبنت خلال فترة حكمها أكثر من مئتي قانون تتناول جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية. إلا أن اللجنة المذكورة إنقسمت إلى تيارين أثناء مناقشة القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية وأدت تلك الصراعات إلى أقصاء 14 عضوا من حكومة غورسيل، هؤلاء الذين كانوا ينتمون إلى إتجاه الإصلاحات الجذرية في البلاد. إلا أن هذا الحدث لن يغير شيئا من أوضاع تركيا وسياستها الداخلية والخارجية سوى تبديل حكم بآخر.

لعبت الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية دورا في تلك الأحداث. ففي تموز 1960 وصل أنقرة رئيس القوات المسلحة لحلف الناتو في أوربا آنذاك الجنرال الأمريكي نورستيد،ليتأكد من صحة وجود إتجاه يدعو إلى الحياد داخل أوساط الحكومة التركية. وقبل ذلك زار الرئيس الأمريكي أيزنهاور في كانون الأول 1959 بعض الدول الآسيوية كتركيا وباكستان وأفغانستان وإيران والهند. بالإضافة إلى ذلك فقد زار تركيا في بداية تش رين الثاني عام 1960 الرئيس السابق لجهاز المخابرات المركزية الأمريكية سي.آي.أي. آلن دالس، حيث التقى مع زعماء البلاد. كانت إحدى أولويات السياسة الأمريكية تجاه

---

[1] - Op.,Cit.,p.288.

[2] ـ عدنان مندريس: أعتقل في جزيرة إيمرالي ببحر مرمرة عام 1960 على أثر إتهامه باخروج عن مبادئ الجمهورية الأتاتوركية وأعدم في العام التالي .

المنطقة في تلك الفترة بتثبيت النهج الغربي داخل الأوساط الحاكمة التركية والإبقاء على تركيا كعضة نشطة في حلفي الناتو والسنتو.

في 26 تشرين الأول 1916 أنتخب جمال كورسيل رئيسا للجمهورية التركية، وبعد مشاورات طويلة ظهرت إلى حيز الوجود ولأول مرة في تاريخ تركيا أول حكومة إئتلافية من أربعة أحزاب برئاسة عصمت إينونو[1]. إلا أنها لن تتمكن من حل المسائل الإجت ماعية ـ الإقتصادية المتراكمة، ومرت تركيا بأزمة فراغ سياسي، إلى أن شكل عصمت إينونو حكومة الإئتلاف الثانية، حيث ركزت الحكومة الجديدة في برنامجها على تحسين الوضع الإقتصادي داخل البلاد.

لقد مارست السلطات الحاكمة في أنقرة النهج السياسي المألوف دون أن تفكر في ضرورة حل المشاكل الداخلية، لا بل أنها استمرت في عملية التسليح طبقا للنهج الأمبريالي. فقد جندت تركيا نصف مليون شخص، أي أن هذا الجيش أكبر من حيث التعداد من جيش أي دولة من دول أوربا الغربية. وكلفت ذلك خزينة الدولة أكثر من ربع الميزانية العامة خلال الأعوام 1916، 1962، 1963. وخلال السنوات المذكورة بنيت في تركيا ودون انقطاع مشاريع ومنشآت مختلفة لصالح حلفي الناتو والسنتو. وإستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في عملية تسليح الجيش التركي الطوراني بأنواع جديدة من الأسلحة والمعدات الحربية، حيث قدمت لها غواصات وطائرات نفاثة جديدة ... الخ. فخلال السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية قدمت الدول الغربية لتركيا التجهيزات العسكرية والمساعدات "بقيمة حوالي 5 مليار دولار"[2].

لقد ناضل القوى الديمقراطية داخل البلاد في سبيل تحقيق إصلاحات داخلية بهدف تحسين أوضاع الشعب وبخاصة أوضاع الفلاحين والعمال وتوفير المناخ الديمقراطي للعمل السياسي وإعطاء حرية الرأي .

---

[1] ـ عصمت إينونو : ينحدر من أصول كوردية ، لكنه وللأسف هو صاحب قوله المعروف : Eger min bizaniba damara kurdayetya min kijane , mini ew bibirya.أي : لو عرفت أين هو الوريد الكوردي في جسمي لقطعته.

[2] - Vostoka, M., 1964,p.45-46. Strani Blijnivo I Sridnivo.

أما الكرد فكانوا يطالبون بحق تقرير المصير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الكرد الذين تم إعتقالهم بتهمة الإنتماء إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني .

أما الجانب التركي فإنه يرفض الوجود الكردي أصلا فقد التف دستور 1961 حول مشكلة الأنقسام العرقي بالقول بأن كل مواطن في الدولة التركية هو تركي. ولجأ الأتراك إلى إيجاد مصطلحات خاصة بالأكراد ((كالأتراك الجبليين)) و ((المواطنين الشرقيين)) تهربا من ذكر اسم الأكراد وعدم الإعتراف بهم كشعب متميز اتنيا ولغويا وثقافيا وحضاريا.

وتعاني كردستان الشمالية من مشاكل عديدة، فأكثر من نصف مليون أسرة فلاحية محرومة من الأراضي كليا. ومعظم الفلاحين في البلاد يعيشون في ظروف سكنية سيئة وتعاني من الأمية، إذ تمارس السلطات الحاكمة التركية سياسة التجهيل تجاه كردستان تركيا، التي تعتبر مستعمرة حقيقية لتركيا .

ففي ولاية آمـد (دياربكر) عانت 977 قرية من أصل 1386 قرية من عدم توفير المياه، علما أن المنطقة غنية بالأمطار والثلوج. وحوالي مليون ونصف طفل محرومون من حق التعليم بسبب عدم توفر المدارس والمدرسين[1]. وبقيت كردستان تركيا في أقصى درجات التخلف اقتصاديا، حتى أن التطورات التى شهدت تركيا في سنوات الثمانينات لم تضيق الثغرة بين المناطق الريفية الكردية وبقية مناطق البلاد. ولايتجاوز دخل الفرد في شرق تركيا(أي كردستان - المؤلف) 40% من المعدل القومي [2].

فعندما تدخل تركيا من جهة الغرب ترى نفسك في دولة أوربية متطورة، وعندما تدخلها من الشرق من جهة كردستان ترى نفسك في مستعمرة متخلفة منسية وهذا الأمر ترك بصماته على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. فعلى

---

[1] - فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة: ميخائيل نجم خوري ،دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ليماسول ، قبرص 1993 ، ص 12 .

[2] - Strani Blijnivo I sridnivo ...,OP.,Cit.,p.48.

سبيل المثال كان الدخل العام في ولاية هاكاري الكرديــة سنة 1986 دون 6% منه في ولاية كوكا إيلي على البوسفور [1].

وعلى العموم يعاني الشعب التركي بفئاته الاجتماعية المختلفة من أوضاع اقتصادية رديئة والأرقام التالية تبين الفرق بين الدخل القومي للفرد لعام 1956 في كل من تركيا وإيران مقارنة مع الدول الغربية [2].

تركيا	150	دولار للفرد الواحد
إيران	100	دولار للفرد الواحد

بـيـنـمـا :

الولايات المتحدة الأمريكية	2097	دولارا
كـنــدا	1423	دولارا
بـلـجـيـكـا	0892	دولارا
هــولانــدا	609	دولارا

ومع تصاعد حركة تحرير كردستان وتنامي الحركة الثورية والديمقراطية واليسارية داخل تركيا، تلجأ الأوساط الحاكمة التركية إلى جنرالات الجيش مستخدمة الأساليب الفاشية والدكتاتورية، محاولة منهم لقمع هذه الحركات الديمقراطية وإسكات الشعب الكردي وخنق حركته التحررية المتصاعدة .

ففي آذار عام 1971 تدخل الجيش في قمع المجموعات السياسية الناشطة وجاء إعلان الأحكام العسكرية في الولايات الكردية سنة 1979 ثم التدخل العسكري في أيلول عام 1980 بقيادة الجنرال كنعان إيفرين لإنقاذ الوضع لصالح الفاشية القروسطية التركية ولتصفية حركة التحرر الكرديــة المتنامية

---

[1] - فيليب روبنس، المرجع السابق، ص 40 .

[2] - المرجع نفسه، ص40 .

التي تهدف إلى وضع حد لكافة الممارسات والمآسي التي تنفذ ضد الكرد وصولا إلى نيل الشعب الكردي حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته الوطنية .

أن تركيا ظاهريا يحكمها مدنيون وهي في حقيقة أمرها ومنذ أكثر من أربعة عقود من الزمن، بيد قلة من الجنرالات العسكرية المتشبعة بالمبادئ الطورانية التركية التس تستمد منهجها من المدرسة الأتاتوركية البالية .

وتشكل الحركة الكرديـة اليوم قوة فعلية في تركيا تحسب لها ألف حساب، ولايمكن لتركيا أن تلحق بالركب الحضاري وتركب القطار الأوروبي مالم تمنح الشعب الكردي حقوقه كاملة بما في ذلك حق الإنفصال وفق مبدأ حرية الإتحاد الإختياري مع الشعب التركي في بلد واحد إن رغب الكرد في ذلك.

أما على صعيد السياسة الخارجية فتركيا حليفة للغرب وعضوة نشطة في حلف الناتو. أن قيام تركيا بنشاطات وفعاليات في سبيل إقامة أحلاف عدوانية في المنطقة الموجهة ضد الحركات التحررية والثورية وقيامها بتطوير علاقاتها مع إسرائيل ـ كل ذلك أدى إلى خلق العداوة وعدم الثقة تجاه تركيا من قبل شعوب المنطقة ، بالرغم من تعاون بعض الحكومات مع سلطاتها . إن ما أثار قلق الدول العربية هو أن تركيا شكلت خطرا من الشمال كدولة متحالفة مع إسرائيل وكلتاهما حليفتان للولايات المتحدة الأمريكية .

إنطلقت واشنطن من مبدأ إعتبار كل من إسرائيل وتركيا دولتان حليفتان لها لضرب حركات التحرر الوطنية العربية وخاصة حركة التحرر الفلسطينية. أما بالنسبة لتركيا فكانت أكثر ما تقلقها هي المسألة الكرديـة.

ففي عام 1947 وعندما صوتت جمعية الأمم المتحدة حول مسألة تقسيم فلسطين وقيام دولة فلسطينية وأخرى يهودية، وقفت تركيا إلى جانب الدول العربية، لكنها سرعان ماغيرت إستراتيجيتها تجاه هذه القضية منذ أن وقعت معاهدة مع الإدارة الأمريكية وحصلت منها على مساعدات مالية .

فتركيا كانت أول دولة إسلامية إعترفت بالدولة الإسرائيلية. ففي 21 آذار 1949 إعترفت تركيا رسميا بدولة إسرائيل. وفي سنة 1950 أصبح إعتراف تركيا بإسرائيل أمرا واقعا بتعيين وزير فوق العادة في تل أبيب، وفي سنة

1952 بتبادل السفراء [1]. كما أن تركيا وقعت في الخمسينات سلسلة إتفاقيات مختلفة، أثمرت إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية والتعاونية في مجال نقل البضائع وتبادل الخبرات والتكنولوجيا والمياه مؤخرا. ووقفت تركيا إلى جانب الدول المعتدية على مصر عام 1956، فقد كتبت صحيفة " Vatan"التركية " أن إحتلال قناة السويس عمل يهدف إلى إنقاذ الإنسانية ... سوف نرحب من قلوبنا إنتقال قناة السويس إلى أيدي حلفاءنا [2]. وفي صيف عام 1958 قدمت تركيا المساعدة إلى كل من إنكلترا وأمريكا في تنظيم عملية التدخل ضد لبنان والأردن .

وأخيرا، صرح رئيس دولة إسرائيل وايزمن في المؤتمر الصحفي الذي عقده في أنقرة في 25 كانون الثاني 1994 قائلا:"أن مستقبل الشرق الأوسط يعتمد على تركيا وإسرائيل ومصر"[3].

أن تركيا بسياساتها الآنية تشكل خطرا محدقا على شعوب المنطقة ولابد أنها ستشهد في السنوات القليلة القادمة تغيرات كبيرة، الأمر الذي سيساهم في توطيد السلام والإستقرار لكافة شعوب الشرقين الأوسط والأدنـــى.

المسألة الكـردية في تركيا

وإرهاب الدولـة

---

1 - Tyganova ...,OP.,Cit.,p.259.

2 - فيليب روبنس ، مرجع سابق ، ص 94 .

3 - Mijdunarodnie otnochiniya na Blijnim Vostoki posli vtorou mirovou voini, M., 1974,p.58.

وكذلك: إلى الأمام ، العدد 2224 ، تاريخ 18- 24 شباط 1994 ، ص 20 .

في عام 2014 يمضي خمسة قرون كاملة على الإحتلال العثماني ـ التركي للجزء الأكبر من أراضي كـردستان ، يوم جالديران الأسود الذي فيه قسم كردستان الكبرى بين إمبراطوريتين متعاديتين جعلتا من الإسلام السياسي سلاحا فعالا كأداة للتحكم والسيطرة وإلى يومنا هذا .

ولاشك أن كـردستان تعد إحدى المستعمرات الكلاسيكية الحقيقية العالمية الباقية حتى وقتنا الراهن التي تتعرض منذ مئات السنين لأبشع أشكال القمع والإرهاب المنظم على يد الآلة العسكرية التركية التي تمضي بممارساتها هذه في معاداة الإتجاه الإنساني وفي تعارض مع حركة التاريخ .

ومن الضروري الإشارة إلى أن الثقافة الكمالية المستوردة عقب إنشاء الجمهورية لن تغير من بنية العقل التركي، بل أضافت إليها عنصرا جديدا هو الأيديولوجية الكمالية القائمة على عبادة الذات وتأليه مؤسس الدولة الحديثة وبانيها كمال أتاتورك، من خلال تعميق النهج الطوراني الداعم بالآلة العسكرية المدمرة حرصا على عدم التفريط بكردستان كآخر حلقة من حلقات الإمبراطورية السابقة .

أن من يزور تركيا الحالية، سيلاحظ الفرق الشاسع بين الجزء الغربي من البلاد الذي يقترب كثيرا إلى التطور الأوربي، وبين شرق وجنوب شرق البلاد أي كردستان الشمالية، التي حولتها الآلة العسكرية التركية المنقادة من الأيديولوجية الكمالية الطورانية، إلى مستعمرة حقيقية متخلفة بالرغم من أن المنطقة تعتبر الممولة الأساسية لإقتصاديات الدولة النفطية منها والزراعية والحيوانية، قاتلة المعالم السياحية فيها التي تعود إلى بدايات الوعي البشري الأولى .

وإذا كانت المسألة الشرقية والحروب المرتبطة بها كحروب البلقان والحرب الروسية ـ العثمانية والصراع بين الدول والإمبراطوريات على خلفية ضعف الدولة العثمانية وتفككها، قد أدت إلى تحرير اغلب القوميات والشعوب من السيطرة العثمانية في البلقان وبلغاريا ورومانيا واليونان ثم العرب في اعقاب الحرب العالمية الأولى، فإن الشعب الكردي بدل ذلك تعرض إلى تقسيم جديد من قبل كل من بريطانيا وفرنسا المسؤولتان عن ما آل إليه الوضع الكردي، حيث ترك الجزء الأكبر من كردستان بقبضة الدولة التركية الجديدة التي حملت أعباء الدفاع ضد الجمهورية السوفياتية ومنع تغلغل أيديولوجيتها إلى الشرق

الأوسط والوقوف ضد الطموح الروسي التاريخي في الوصول إلى المياه الدافئة .

تشكل كردستان الشمالية متروبولات حقيقية للطغم الحاكمة في أنقرة، وتعدها عمقا إستراتيجيا واقتصاديا لها، تزودها بإمكانيات فائقة وبأيدي عاملة رخيصة، في الوقت الذي يصل مستوى دخل الفرد في الأسرة الكردية إلى أدنى المستويات لها، ناهيك عن تحويل أراضي كردستان برمتها إلى ساحات قتال وحروب وثكنات عسكرية وورش بوليسية وحقل تجارب للأسلحة الفتاكة الممنوعة دوليا في ظل محاربة الثقافة الكردية وفرض أجواء دكتاتورية .

أن تركيا لازالت تتحرك من منطلق إمبراطوري، فهي على الصعيد الداخلي تمارس سلطة غير شرعية على الشعب الكردي وأقليات أخرى التي تعتبر في حقيقة أمرها إحتلالا لاشرعيا بالضد من الإرادة الدولية. وعلى الصعيد الخارجي تتدخل في شؤون دول الجوار دبلوماسيا وعسكريا وتمارس عليها ضغوطات شتى، تارة تحت ستار حماية الطائفة السنية من الشيعة وهو موضوع يذكرنا بالصراع العثماني ـ الفارسي، وتارة أخرى تعطي لنفسها الحق في التدخل تحت يافطة حماية الأقلية التركمانية التي لاترتبط بالأتراك إتنيا، وتارة تخترق الحدود السياسية الدولية بحجة ملاحقة أنصار حزب العمال الكردستاني وغيرها من الذرائع .

تعاني تركيا الحالية من جملة من التناقضات والصراعات الداخلية، فهي باتت عاجزة عن إستمرار التحكم بكردستان بسبب اليقظة القومية الكردية التي بلغت الذروة، وما تقوم به السلطات الحاكمة من قمع ضد الشعب الكردي وممارسة إرهاب الدولة بحقهم وتدمير القرى والمدن الكردستانية إلا مظهرمن مظاهر الإنحلال والسقوط، هذا إلى جانب الوقوف التركي على مفترق الطرق بين الدخول إلى الإتحاد الأوربي والبحث عن شكل من التحالف يجمع بها مع الإتنيات التركية في سهوب آسيا السوفياتية الموطن الأصلي للترك، وحالات الصراع والتردد والضياع بين نهجين متعارضين: التمسك بالإسلام في إطار الطابع العسكري كميراث عثماني وبين العلمانية الأتاتوركية التي نفذت مفعولها التاريخي، ناهيك عن روح المعاداة لشعوب المنطقة من الشعوب العربية والفارسية والكردية وعدم الرغبة في التعايش السلمي الحضاري معها.

وإزاء ذلك فإن تركيا تسعى للدخول إلى الإتحاد الأوربي للتخلص من ظروفها القاهرة، بهدف تجديد حياتها في إطار أيديولوجي جديد ينقذها من

التفكك إلى حين ومن الإنهيار والتأزم ليكتب لها عمرا جديدا، ولكن هل تؤهلها ممارساتها الإرهابية القمعية وثقافتها الطورانية القرووسطوية المهيمنة للدخول في العالم الأوربي وهل ترقى بها لتصبح جزءا من عالم قد تخلص منذ قرون من مثل هذه السياسات والممارسات اللاأخلاقية ؟!. وأخيرا ماهو المطلوب كرديا في الرد على الممارسات العسكرية الهدامة :

- الحركة الكردية في تركيا أمام مرحلة تاريخية مهمة، تتطلب منها توحيد جميع قواها السياسية وإمكانياتها في سبيل حصر الخلافات الداخلية والتلاحم المشترك ضد الالة العسكرية التركية .

- العمل من أجل صياغة مشروع نضالي لمنح الشعب الكردي حقه في تقرير المصير في هذا الجزء وتشكيل دولته المستقلة.

- أن تسعى الدبلوماسية الكردية إلى عدم قبول تركيا في الإتحاد الأوربي إلا بشروط مسبقة تكون المسالة الكردية جزءا من الحل في إطار إتحاد إختياري.

- مقاطعة البضائع والمنتوجات التركية في الداخل والإعتماد على سياسة الإكتفاء الذاتي في كردستان، هذه الخطوة التى ستسبب في إنهيار الاقتصاد التركي وفي خلق تناقض بين مصالح طبقاتها الراسمالية الإحتكارية وبين الجنرالات وأصحاب الأيديولوجيات العقيمة الحاكمة، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق تصدع في الجبهة التركية.

تعيش تركيا الكمالية حقبتها النهائية وتعاني من عوامل السقوط، وأنجع وسيلة أمامها للخروج من أزمتها ولتبقى دولة تحظى بثقة وتعيش بحرية وسلام إلى جانب الشعوب الأخرى، هجرة إستراتيجياتها العقيمة وبناء جسر من التواصل الحضاري والثقافي مع شعوب الشرق الأوسط والإعتراف الفوري بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وإحترام رغباته في الإنفصال أو الإتحاد الإختياري ورفع يدها عن كردستان والتخلي عن ممارسات إرهاب الدولة .

تركيا تقف على مفترق الطرق

والمسألة الكردية هي الحكم

لم يحدث إنعطاف في الوضع الكردي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية وماخاضوه الكرد من نضال تاريخي في سبيل نيل حقهم في تقرير المصير ومساواتهم القومية مع الشعوب الأخرى التي رزحت تحت نير الطغمة العسكرية العثمانية الرجعية حوالي خمسمائة عام.

إن المتغيرات السياسية التي جرت على الصعيدالدولي حينها جيو-سياسيا وقوميا وبروز دولا جديدة على الخارطة السياسية للعالم كإحدى إفرازات الحرب العالمية الأولى لم تشمل القومية الكردية على الصعيد العملي. وقد حدث هذا على الرغم من تفاقم القضية الكردية خلال وبعد الحرب الكونية الأولى وتدويلها كجزء من القضايا القومية المتأزمة والعالقة دوليا . والأمر المحزن هو أن الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا وغيرها الراعية لمؤتمر الصلح راحت تقف في طلائع الدول المساندة للكمالية الجديدة في سحق الإنتفاضات والثورات الكردية التحررية المندلعة بعد سيفر – لوزان .

إن مؤتمر لوزان قد خان الشرعية الدولية المتمثلة في سيفر وأجلس على الهرم العثماني المدفون المجموعة الكمالية في صورة تركيا الجديدة جاعلة منها وريثة للسلطنة العثمانية المنهارة دون أي وجه حق بالنسبة لكردستان ودفن القرارات الأممية المشروعة والإستحقاقات الكردية في سيفر بعد إقتطاع أجزاء منها وإلحاقها بمقاطعات أخرى غريبة طبقا لسياسة الإنتداب الإستعماري الأنكلو-فرنسي بعد أن عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة العزلة التي تم رسمها من خلال مبادئ مونرو .

وهكذا ورثت تركيا القضية الكردية عن الإمبراطورية العثمانية وتحولت كردستان إلى شبه مستعمرة حقيقية، علما أن أغلبية شعوب وأقليات الإمبراطورية قد نالت إستقلالها، والكرد كان الشعب الوحيد من الشعوب الكبيرة الأساسية في الشرق الأوسط جرد من كافة حقوقه القومية والإنسانية وسلم زمام أموره إلى أنظمة رجعية عنصرية متزمتة جديدة في المنطقة. وقد سارت تركيا في مرحلة مابين الحربين ومن ثم بعد الحرب العالمية الثانية على نهج إيجاد نظام مركزي صارم يرفض أصلا أي وجود للقومية الكردية.

تقاطعت المصالح النفطية الدولية والعوامل الإستراتيجية الجيو- سياسية في كردستان وماحدث من متغيرات في النظام السياسي الدولي على أثر قيام الثورة

البلشفية في روسيا والإطاحة بالنظام القيصري هناك وأدت المخططات الإستعمارية إلى تحويل كردستان إلى أكثر النقاط الساخنة في الشرقين الأوسط والأدنى، إن مسألتي الموصل وكركوك اليوم ليستا إلا جزء من هذه اللعبة القديمة – الجديدة .

أختارت الحكومات التركية المتعاقبة على دست الحكم طوال سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية أي طوال النصف الثاني من القرن العشرين سياسة إنكار وجود الإتنية الكردية مسمية الكرد "بأتراك الجبال". وشهدت تركيا إنقلابات عسكرية في بداية الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي على يد الجنرالات لتقويض الحركة اليسارية والثورية في البلاد وضرب الحركة التحررية الكردية بيد من حديد. وبهذا الشكل فقد مورست بحق الشعب الكردي في تركيا الذي يبلغ تعداده أكثر من 25 مليونا في أكثر من عشرين ولاية أبشع أنواع السياسات العنصرية والرجعية المتمثلة في الإنكار والتجاهل والصهر القومي والتغيير الديموغرافي والإستغلال الاقتصادي والإجتماعي ناهيك عن القتل وتحويل كردستان إلى كولونية عسكرية مقموعة مطبقة بذلك النهج الكمالي للجمهورية الجديدة ورفاقه الضباط، أليس هو عصمت إينونو الذي أعلن في سيواس في آب عام 1930 وكان حينها رئيسا للوزراء:أن الحقوق القومية والإتنية في هذه البلاد هي للأمة التركية وحدها ولاتمتلك أية عناصر أخرى هذا الحق .

إلا أن الأوضاع السياسية قد تغيرت في العالم والمنطقة منذ تفكك الدولة السوفيتية بسبب مجموعة عوامل داخلية وخارجية ومنها الإستراتيجية السوفياتية الخاطئة في دعم وإسناد بعض الحكومات الدكتاتورية والفاشية ولاسيما في الشرق الأوسط إضافة إلى ماجرى من تعديلات في التوازنات الدولية والإقليمية على أثر سقوط النظام البعثي العفلقي المقيت على يد قوات التحالف الدولي في ربيع عام 2003 وتوحيد الألمانيتين بعد إزالة جدار برلين وإلتفاف الدول الأوربية حول إتحاد واحد هو الإتحاد الأوربي بعد أن كانت تتصارع عل تقسيم المستعمرات وأكلتها الحروب المستمرة وتفكك يوغسلافيا السابقة وظهور تشيكيا وسلوفاكيا كدولتين منفصلتين ولايزال الحبل على الجرار .

وإزاء كل هذه المتغيرات لازالت أوساطا واسعة من الهرم العلوي الحاكم في انقرة تتمسك بعقلياتها القرووسطوية الموروثة أصلا من سياسات سلاطينتها في

العصور الوسطى والإصرار على النهج القديم الذي لم يعد يصلح للمرحلة الجديدة بعد أن اصبح العالم قرية صغيرة واحدة في زمن الإنترنت والموبايل والفضائيات، ولم يعد الزمن مناسبا للغة القوة والتوسعات الإنكشارية والتي كانت في مجملها تتكون من الفرسان الكرد .

إن تركيا تقف اليوم في مفترق الطرق محتارة في إختيار أي من السبيل، تتآكلها الصراعات الداخلية على حلبة تشارك فيها مجموعات متنوعة من إسلاميين وعلمانيين ومتعصبين طورانيين وجنرالات عسكرية مستفيدة من بقاء الأوضاع على منوالها حتى لاتفقد إمتيازاتها .

وفي إطار هذه اللوحة، فإن تركيا الجديدة اخذت تبحث عن نفسها وعن مكانتها في المعادلة الدولية الجديدة في أعقاب الأحداثيات الطارئة الجذرية العامة إقليميا ودوليا ومانتجت عن ذلك من إفرازات باتت تفرض قضايا كانت منسية لفترات طويلة والتي تشكل محور الصراع في تركيا وخارجها وعليها تتوقف مستقبل الشرق الأوسط الجديد بجميع مكوناته القومية ودوله . وفي مقدمة هذه القضايا تاتي القضية الكردية كقضية شعب ووطن تلك التي دفنتها معاهدة لوزان عام 1923 .

صحيح أن القيادات التركية الحاكمة قد نجحت منذ ولادة الجمهورية التركية في قمع وإسكات الحركة الكردية مرة بإستخدام الترسانة العسكرية ومن منع ملفها مرة أخرى من الصدور على المسرح السياسي الدولي من خلال العمل الدبلوماسي المقرون بدعم مباشر من الأحلاف الجماعية والمعاهدات الثنائية إقليميا ودوليا، إلا أن المسالة الكردية في الشرقين الأوسط والأدنى ومنها في كردستان الشمالية التى حورت إلى كردستان تركيا، قد تحولت إلى قضية أمر واقع وفشلت جميع سياسات التتريك والأساليب العسكرية والبوليسية، وتعد هذه القضية من أولويات القضايا المصيرية بالنسبة لتركيا والتي تفرض نفسها على الحكومة المنتخبة للتو كأبرزالملفات الساخنة ولابد من البحث عن إيجاد آليات مناسبة لعلاج نهائي لهذه المسألة المزمنة التي لايمكن أن تنتظر إلى مالانهاية، لاسيما وأن تركيا تجنح نحو أوروبا وهذا يحتاج إلى تحسين صورتها في مجال حقوق الإنسان، فيما لو كانت فعلا جادة في اللحاق بركب الحضارة الحقيقية وخاصة ان مسألة إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي مرهونة إلى حد كبير بحل القضية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا جذريا وبشكل نهائي، على أساس الإعتراف دستوريا بحق الشعب الكردي في تقرير المصير والإقرار بالشراكة

المشتركة للشعبين الكردي والتركي للبلاد، وإنشاء جمهوريتين متحدتين أو إقامة نظام فيدرالي أسوة بالجارة العراق، لأن ذلك هو هو السبيل الأوحد والأساسي في عملية الإستقرار الدائم لأبناء الأمتين الكردية والتركية والإزدهار الاقتصادي والتطور الإجتماعي ومد جسر الصداقة مع إقليم كردستان العراق، أما إذا أصرت القيادة التركية على التمسك بسياساتها التقليدية السابقة فإنها لاشك تكون قد إختارت لنفسها طريق الهلاك الذي قد يخرج من أحشائها في كل لحظة .

التهديدات التركية لكردستان الجنوبية

الأسباب والدوافع الحقيقية (المخفية)

أختارت الحكومات التركية منذ صعود القيادة الكمالية الى السلطة على أكتاف الدول الأوربية دون وجه حق في أعقاب تراجع أوروبا عن إلتزاماتها تجاه الكرد، الحل العسكري في التعامل مع القضية القومية الكردية التي ورثتها كآخر مستعمرة من مستعمرات الإمبراطورية العثمانية. وطوال ثمانية عقود ونيف أنكرت الحكومات التركية المتعاقبة الوجود الكردي، مسميا إياه بأتراك الجبال، وقد فشلت الآلة العسكرية في قمع حركة التحرر الوطني الكردية، والتي تحولت إلى ورقة صعبة في المعادلة الدولية المعاصرة .

وإذا كانت تركيا قد نجحت في إجهاض الثورات والإنتفاضات الكردية في مرحلة مابين الحربين ومن إسكات الصوت الكردي في العقدين الأوليين من مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، بفعل العوامل الدولية وبدعم من الأحلاف العسكرية الرجعية الإقليمية (بغداد-السنتو) والدولية (الناتو) والتنسيق مع (سياتو) في جنوب شرق آسيا، فإن الوضع الدولي بات متغيرا، ولم تعد بإمكان تركيا التصرف كما كانت تفعل سابقا .

ولكن الإشكالية تكمن في العقل التركي، فقياداتها ولاسيما جنرالاتها العسكرية تتصرف، كما كان أسلافها أيام الإمبراطورية الإقطاعية الرجعية التي ولت دون رجعة. وفي أحيان اخرى، تعود بممارسات شبيه بتلك التي كانت أيام الحرب الباردة مثل إحتلالها لشمال قبرص عام 1974 وعملية ماسمي بالنمر عام 1963 في إطار السنتو ضد ثورة أيلول التحررية بقيادة البارزاني الخالد، حيث عادت كافة الجيوش المشاركة مهزومة خائبة. عندها كانت تركيا تتمتع بمكانة خاصة لدى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار

التوازنات الدولية وماكانت تقع على أكتافها من مهمات غير نبيلة في صد الفكر الشيوعي من الشمال السوفياتي وضرب حركة التحرر الوطني الكردية ومعاداة العالم العربي شرقا وغربا وبخاصة دول الجوار وعلى رأسها سوريا، ناهيك عن أن تركيا كانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وكان ذلك عام 1949.

إلا أن هذه المعادلة قد تغيرت، وعلى تركيا إدراك ذلك، فدولة السوفيات لم تعد موجودة، وتوحدت أوروبا بشطريها الشرقي والغربي، والقضية الفلسطينية في طريقها إلى الحل ، والمسالة الكردية باتت جزءا من المسؤولية الدولية الأوروبية – الأمريكية، وسقط النظام الدكتاتوري في بغداد، وأصبح للكورد ثقلا دوليا في إطار المتغيرات المرتقبة في الشرق الأوسط.

فتركيا تعاني من جملة من الأزمات الداخلية، من أهمها البحث عن ذاتها، في الصراع على هويتها الإسلامية وسعيها للدخول إلى المجتمع الأوروبي ولكن بعقلية قرووسطوية. ناهيك عن الصراع بين القيادات السياسية وطبقة العسكر التي تقاتل من أجل عدم الإفراط بإمتيازاتها ، والأهم من كل ذلك الفشل الذريع في حل المسألة الكردية عسكريا وتصاعد عمليات قوات حزب العمال الكردستاني التي تصل احيانا إلى العمق التركي.

وإزاء هذه الأوضاع حشدت تركيا قواتها المدججة بالسلاح الثقيل والدبابات والمحمية بالمظلة الجوية على حدود كردستان الجنوبية، ملوحة بالتدخل في أراضي الإقليم بحجة مطاردة أنصار حزب العمال الكردستاني والتي رافقتها ضجة إعلامية وتحريك للشارع التركي وتحويل المسألة إلى البرلمان التركي الذي بصيغة ما صوت على القرار وأعطى الحق بالتوغل .

إن تركيا تدرك قبل غيرها، أن قواتها عاجزة عن القضاء على المقاتلين الكرد عسكريا، فالمسألة الكردية هي مسألة مزمنة تعود عمرها إلى حوالي قرن على الأقل منذ قيام الجمهورية التركية وأن الحل الحقيقي يكمن في حل المسالة الكردية حلا جذريا ديمقراطيا في إطار نظام فيدرالي مع ضرورة تغيير إسم تركيا وإختيار إسم جديد يشير إلى الشعبين الكردي والتركي معا، أسوة بالدولة الجارة العراق، وثانيا أن القوات التركية قد جربت نفسها (2) مرة وبالتنسيق مع النظام البائد وفشلت في كل هذه المرات، فكيف لها الآن ولوحدها مواجهة قوات هذا الحزب الذي يتواجد أصلا داخل تركيا وليس خارجها .

إذا كان الأمر بهذا الشكل فماهو إذن الأهداف المخفية لحكومة رجب طيب أردوغان. بإعتقادنا هناك جملة من الأهداف من وراء هذا التصعيد يمكن تلخيصها بإختصار على الشكل التالي :

الأسباب الداخلية :

1 – الصراع الداخلي بين الساسة والجنرالات ومحاولة حكومة أردوغان تهدئة الجنرالات العسكرية ومن ثم توجيه الأنظار نحو الخارج لإخفاء ما في الداخل.

2 – محاولة القيادة التركية إعادة كسب ثقة الشارع التركي الذي بات مستاء من قتل أبنائها في الولايات الشرقية .

3- فشل القوات التركية في إخماد الكفاح الكردي الذي لم ينته بإعتقال أوجلان.

4 – تجديد الفكر الكمالي كضمان لصيانة الجمهورية المهددة بالزوال .

الأسباب الإقليمية :

1 – تعتبر تركيا تاريخيا من ألد أعدء حركات التحرر الوطنية وعلى رأسها الحركة الكردية، لأن التاريخ التركي قائم على الغزو والإحتلال والإستبداد .

2 – الخوف التركي الدائم والمستمر من إقامة أي كيان كردي حتى لو كان هذا الكيان في جزيرة الواق واق .

3 – الطموح التركي في الموصل وكركوك ومحاولة العودة إلى عام 1926 .

4 - الهدف المباشر والحيوي الآن - هو إلهاء شعب كردستان قيادة ومؤسسات وإعلاما عن مسألة كركوك التي في طريقها الآن إلى الحل ومحاولة خلق نوع من الفوضى والذعر أو مايشبه نوع من الفراغ السياسي وتحريك عملائه من الداخل .

5 – محاولة دفع القيادة الكردية نحو الوقوع في خطأ ما، بهدف خلق تصدع في الرأي الكردي في وقت أصبح اقليم كردستان العراق قبلة لجميع الكرد، إلا أن

حكمة رئيس الإقليم الأخ مسعود بارزاني وموقف شعب كردستان بكافة مكوناته القومية والدينية اقوى من كل المخططات .

6 – النيل من التجربة الديمقراطية في كردستان العراق التي باتت نموذجا قد يحتذى بها في دول الجوار ومن ثم العودة بالعراق إلى ماكانت عليه .

دوليا :

1 – ردا على القرار الأمريكي بشأن مذبحة الأرمن كنوع من الإنتقام من الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن دخولها الإقليم هو تجاوز على المصالح الأمريكية في المنطقة عموما وفي العراق خصوصا .

2 – الضغط على أمريكا سعيا لإعادة إعتبارها عند الأخيرة .

وأخيرا لانعتقد أن تركيا ستتوغل في كردستان إزاء الرفض الأمريكي – الأوروبي – العراقي إضافة إلى الأمم المتحدة وفي هذا الوقت بالذات من فصول السنة وإن فعلت فتكون قد كتبت البراقش على نفسها، فكردستان قد تتحول إلى براكين، فالشعب سيدافع عن تجربته حتى الموت .

وإذا كان السيد أردوغان جادا في مناداته لعناصر حزب العمال الكردستاني بتسليم أنفسهم والإنضمام إلى خيمة البرلمان، فليبدأ بخطوات عملية إذن كنوع من حسن النية. والأمر العجيب هو لزق مفهوم الإرهاب بمن يدافع عن أرضه وكرامة شعبه منذ ستمائة عام، مبررا في الوقت ذاته تصرفات المحتل .

حـــذارى

(أن أردوغان بصدد تطبيق خطة أتاتورك مع الكرد)

في غمرة الأوضاع التركية الصعبة والمعقدة لتركيا في مرحلة مابعد الحرب العالمية الأولى وعندما كانت القوات الاجنبية تحتل أجزاء واسعة من تركيا، وفي الوقت الذي كانت الدول الكبرى بصدد طرح المسألة الكردية كقضية دولية

ذات شأن، خطط كمال أتاتورك بالتخلص من القضية الكردية ودفنها بطريقة تآمرية لعوبة محكمة نجح فيها بإمتياز. ففي عام 1919 دعا أتاتورك إلى حركة تحرر وطني لكل تركيا، وفي تموز من العام نفسه عقد إجتماع للمنظمات الوطنية، حيث إنبثق عنه "جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول الشرقي"، وقد جاء إنعقاد هذا الإجتماع في أرزروم والذي شارك فيه وبنشاط كافة الفئات الواعية من الكرد الذين وجدوا في دعمهم لحركة التحرر الوطنية في تركيا سبيلا إلى تحقيق آمالهم الذين غرروا بوعود أتاتورك ظنا منهم أن إنتصار تركيا على الإستعمار سيضمن حقوقهم القومية . وعندما إجتمع المجلس الوطني التركي الكبير في أنقرة عام 1920 كان هناك إثنان وسبعون نائبا كرديا تعاونوا مع مصطفى كمال أتاتورك كممثلين عن كـردستان .

وبينما كان الوفد الكردي مشاركا في مؤتمر الصلح الذي إنبثق عنه التوقيع على معاهدة سيفر التي تعتبر أول وثيقة دولية قانونية تعترف بحقوق الكرد، شكل كمال أتاتورك لجنة خاصة معادية للمؤتمر الدولي، وقد ضمت تلك اللجنة ثلاثة ممثلين عن (الأقليات القومية) كان أحدهم كرديا، وقد بادرت اللجنة المذكورة على الفور إلى تقديم مقترحات مضادة، بغية خلق إنطباع حول ((وحدة الأتراك وغير الأتراك)) في هذه المسألة. وبالتالي فقد عمل الكماليون المستحيل للتنصل من تنفيذ شروط معاهدة سيفر وإفراغ المسألة الكردية من مضمونها وإنحرافها عن مسارها الحقيقي، وبادروا إلى طرح فكرة ((الوحدة الاجتماعية)) وعلى أن الكرد شعب يتمتع بخصوصية وله حقوق متساوية مع الترك في البلاد. ولتنفيذ وإنجاح هذه الخطة وبمبادرة من مصطفى كمال أتاتورك شخصيا ومن حكومته طرحت وبقوة فكرة ((مساواة وضع الكرد)) في تركيا الجديدة كخطوة تكتيكية إلى حين. وكان لابد من دفن سيفر في لوزان، ولتحقيق ذلك كان لابد من إيجاد صيغة تبرر مواقف الأطراف المشاركة في سيفر، وعند الحديث في مؤتمر لوزان عن إستقلال الكرد المنصوص عليه حسب معاهدة سيفر، توجه كمال أتاتورك ببرقية إستفسار إلى النواب الكرد في المجلس الوطني التركي الكبير للإدلاء برأيهم في هذا الشأن. وجاء الرد الذي أعد مسبقا، حيث أدلى النائب (الكردي) المغرر به حسين عوني عن أرزروم قائلا:" هذه البلاد هي للكرد والترك، ولايحق الحديث من على هذا المنبر سوى أمتان هما:الأمة الكردية والأمة التركية وهذا ما أيده أيضا النائب الكردي الآخر حسن خيري. وكان النواب الكرد يحضرون إجتماعات المجلس بالزي القومي الكردي بطلب من أتاتورك نفسه، وقد دفع هؤلاء النواب حياتهم ثمنا بعد

أن حقق كمال أتاتورك والرجعية التركية الطورانية مآربها. وكان عصمت إينونو يلعب دورا قذرا في هذه المهمة اللاإنسانية، ففي إحدى الجلسات المكرسة لمناقشة وضع الموصل أعلن وبكل صراحة أن " تركيا هي ملك للشعبين المتساووين أمام الحكومة ويتمتعان بحقوق متساوية" وكان كل ذلك لإبعاد الكرد عن الحركة الدولية واللعب على الوقت ليس إلا.

وقد إستغل كمال أتاتورك وطغمته الحاكمة الرجعية الدين الإسلامي شعارا لهم على أساس وحدة الكرد الدينية مع الأتراك للتخلص من الحركة السياسية الكردية المنظمة، ففي الثامن من حزيران من عام 1919 أبرق نائب ولاية دياربكر مسرورا إلى كمال أتاتورك مخبرا إياه بأنه تم إغلاق ((كورد تعالي جمعيتي)) في دياربكر، وفي الوقت ذاته قام الكماليون بتوزيع بيانات في أرزروم ، جاءت فيها بأن هذه الولايات هي للكرد والترك الأخوة في الدين وفي الجذور التاريخية. كما ركزت الوثائق الأتاتوركية الواسعة الإنتشارعلى نشر مفهوم ((النضال من أجل تلبية حقوق الأمة التي تتكون من الكرد والترك))، وقد إستهدف كمال أتاتورك إلى التخفيف من توتر المسألة الكردية وتحويلها من مسألة دولية إلى شأن داخلي تركي وذلك بالتعاون مع بعض الدول البرى مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا الجديدة بقيادة لينين. وأكثر من هذا فقد تبنى المجلس الوطني الكبير في 11 شباط عام 1922 مشروعا بمنح الكرد حكما ذاتيا، وكان كل ذلك ضحكا على الذقون .

وفيما لو قارنا مايقوم به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس وزرائه عبدالله غول وحزبه – حزب العدالة والتنمية، ليس سوى إعادة لفصل من التاريخ الذي نفذه يوما ما باني تركيا الحديثة كمال أتاتورك ضد الشعب الكردي وحركته التحررية .

فقد قام هؤلاء بجولات إلى ولايات كردستان كما فعل أتاتورك، لكسب العاطفة الكردية وإستمالة الشعب في هذه المناطق إلى جانبه عبر كلام منمق ووعود وهمية والتحدث عن الوحدة وحقوق المواطنة وعن ضرورة الإصلاحات في الولايات الشرقية أي في كـردستان، والدعوة إلى المشاركة في المجلس الوطني الكبير الذي أسسه أتاتورك والتبجح باسماء البرلمانيين الكرد الذين نجحوا عن الولايات الكردية. إن المشاركة الكردية في الإنتخابات التركية كان خطأ جسيما بإعتقادي، مادام الدستور التركي لن يضمن الحقوق الكردية، ولن يعترف بوجود الشعب الكردي وبحقه في تقرير المصير، ولذلك

فإن إنتخاب نواب كرد في حقيقة أمره يهدف إلى زعزعة الحركة السياسية الكردية في الداخل، بالإضافة إلى أن ذلك يقوي السلطة السياسية الحاكمة في البلاد التي تعاني من جملة من التعقيدات وكأن بإنتخاب نوابا كرد إنتهت القضية الكردية إلى جانب ذلك إستخدامها كورقة إعلامية دوليا بأن للكرد نوابه للتخفيف من الضغوطات الدولية على تركيا، وهذا الأمر يذكرنا بما قام به أتاتورك قبل أكثر من ثمانية عقود. ومن جهة ثانية تهدف حكومة أردوغان – غول إلى تصفية الحركة الكردية بأيادي الكرد أنفسهم في الداخل وذلك من خلال المحاولات الرامية إلى خلق تيارات موالية للنظام من الداخل، وهذا مافعله الأتراك أيام أتاتورك نفسه. أما المسألة الأخرى فهي ماتقوم به القيادات السياسية والعسكرية التركية في الحصول على المباركة الدولية وبدعمها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تحت يافطة محاربة الإرهاب، ويالللعجب الكبير عندما يتحول المجرم إلى حمل وديع في الرأي العام الدولي وفي أعين القوى العظمى ويعتبر من يدافع عن كرامته وحقوقه وأرضه مجرمين . لقد وقف إلى جانب تركيا الكمالية أثناء قمع الحركة الكردية حكومات دول مثل بريطانيا وفرنسا المجردتين من كل الأخلاق والسجايا الإنسانية، لأن الكرد ينزف دما منذ ذلك الحين وليومنا بسبب سياساتهم الإستعمارية الجشعة ومؤامراتهم القذرة وهم من يتحملون المسؤولية في إعادة حقوق الكرد إليهم . واليوم تحاول الدولة التركية دفن القضية الكردية من جديد بدعم دولي إلى ثمانية قرون أخرى .

تهدف الدولة التركية إلى إنهاء المسألة الكردية في تركيا والقضاء على تجربة إقليم كردستان التي أصبحت رمزا للديمقراطية في الشرقين الأوسط والأدنى وقلعة ضد الإرهاب الدولي، ويجري كل ذلك في الوقت الذي يجري عملية تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي فيما يتعلق بكركوك .

أن تركيا بتحركاتها العسكرية وتحشداتها على حدود كردستان تريد توجيه رسالة لأمريكا بأن أي تفكير بإتجاه تشكيل دولة كردية ستقابل بالرد، لاسيما أن تركيا خائفة جدا من أن تحتل كردستان محل تركيا خاصة بعد أن فقدت دورها السابق. لكن الأفضل لتركيا من أن تبادر إلى حل القضية الكردية حلا سلميا وديمقراطيا فعليا بدلا من المؤامرات التي بالتأكيد سوف لن تفلح فالحركة الكردية اليوم هي ليست نفس الحركة التي كانت أيام أتاتورك، وكذلك مد يد التعاون وحسن الجوار مع كردستان العراق، فالشركات التركية نفسها ستقف

ضد سياسات أردوغان فيما لو ضربت مصالحها. على الساسة الترك الإستفادة من حكمة رئيس إقليم كـردستان الأخ مسعود بارزانـــي وخبرته النضالية.

رؤية أكاديمية في المشروع التركي الخاص بحل المسألة الكردية في شمال كردستان

لاشك أن الحل السلمي يشكل الحلقة الأساس والأخيرة في مجمل القضايا العالقة بين جهتين أو أكثر من أطراف النزاع في العالم، وهو على العموم خطوة مباركة تاريخية بالنسبة للحوار الكردي–التركي، فيما لو دشن على اسس سليمة صحية، قد يشكل مفتاحا لبوابة نحومرحلة تاريخية جديدة في العلاقات الكردية – التركية مستقبلا.

عرفت حركات التحرر في العالم المعاصر في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية خلال الحرب الباردة، نوعان من الكفاح، أحدهما إنتهج النضال السلمي مثل التبتيين بقيادة الدلاي لاما عبر منهج العمل من أجل إجراء تغيرات بنيوية فكرية في المجتمع وصولا إلى الإعتراف بهم من خلال التطور الفكري المستمرفي المجتمع الصيني، والعملية ذاتها تحتاج لزمن طويل، وكذلك الزعيم الهندي المعروف المهاتما غاندي الذي صاغ إسلوب الكفاح السلمي ضد المستعمر البريطاني. في حين أن معظم حركات التحرر تبنت النضالين العسكري والسلمي، وفي كلتا الحالتين تمسكت شعوب المستعمرات بحقوقها في حق تقرير المصير كاملة وبإصرار تام، وبالنتيجة إستقلت عشرات الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وإذا نالت معظم شعوب المستعمرات الإستقلال القومي في أعقاب الحربين العالميتين ولاسيما الأخيرة منهما' فإن مصير الشعب الكردي إنتقل من يد مستعمر ليد إستعمار جديد ولكن بمسميات جديدة وطنية، وفشل الكرد في تحقيق الذات القومية بسبب غياب المشروع القومي الإستراتيجي.

وهكذا نرى أن كردستان تعد واحدة من أقدم المستعمرات التي لازالت ترزح منذ مئات السنين تحت النير الأجنبي. وفي حالة كردستان الشمالية إنتقلت السيادة من العثمانيين إلى الكماليين (التركيتين). ومنذ قبل حوالي مئة عام وحتى الآن تلجأ القيادات التركية إلى تصفية القضية الكردية إما عسكريا وإما عبر مناورات دبلوماسية وممارسات أمنية لتقويض الحركة الكردية وإضعافها ومن ثم تصفيتها. ففي حينه لعب كمال أتاتورك بالعواطف القومية الكردية من خلال طرح مشروع الإخاء الإسلامي والشراكة في الدولة، وعندما نجح في

مشروعه الطوراني وفي أعقاب طرد القوات الأجنبية من أراضي تركيا بدعم أساسي من الكرد، حينها بدأبالتراجع عن مشروعه وجعل من كردستان مستعمرة حقيقية قولا وفعلا، وبدأ بتصفية المسألة الكردية من خلال مشاريع ممنهجة وتطبيق سياسة البان توركيزم بحق الولايات الكردية عبر تهجير منظم للعائلات وخاصة الشخصيات الكردية البارزة إلى غرب البلاد بهدف صهرهم في بوتقة القومية التركية إضافة إلى إجراءات الفصل والطرد والإعتقالات وسن قوانين تساهم في صهر الأقليات القومية وعلى رأسهم الكرد، ومنذ أن وضع الدستور التركي عام 1924 تركت القوميات والأقليات اللاتركية في خانة الإهمال تطبيقا للأيديولوجية التركية - تورانيزم.

غالبا ما تميزت السياسات التركية بالإزدواجية تجاه الكرد، من خلال عملية الترغيب والتهديد والمغازلة والصهر، هذا ما مارسه حكومة حزب الشعب الجمهوري. وفي إنتخابات عام 1950 وعد مرشحوا الحزب الديمقراطي الجديد – حزب جلال بيار وعدنان مندريس في حملاتهم الإنتخابية منح الكرد حقوقا متساوية مع الترك وتطوير إقتصاد المناطق الشرقية، إلا أن تلك الوعود ذهبت أدراج الرياح في أعقاب الإنتخابات. وفي ستينات القرن العشرين مارست السلطات سياسة تتريك الجيل الجديد طبقا للقانون رقم (220) وترسيخ الثقافة التركية بين السكان الكرد طبقا للقانون رقم (359). وفي عام 1966 اثناء إنتصارات ثورة أيلول في جنوب كردستان، إنعقدت في أنقرة إجتماع سري لمستشاري (21) وزارة تركية تقرر فيه تحسين الحياة الإقتصادية – الإجتماعية في (16) ولاية كردية بهدف التأثير على السكان الكرد ومحاولة إبعادهم عن حركتهم السياسية. ومن ثم كرس إجتماع آخر في أنقرة في نهاية عام 1967 برئاسة رئيس الجمورية آنذاك جلال صوناي لبحث الملف الكردي. وواصل الوطنيون الكرد آنذاك وبسرية تامة نشاطاتهم القومية، ففي منتصف الستينات ظهر الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا ومن ثم حزب تحرير الكرد ورابطة الحرية ومنظمة مقاتلي كردستان. وفي نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات عملت الأحزاب والمنظمات الكردية في ظروف شبه سرية، ومنها حزب عمال كردستان بقيادة عمر جتين والحزب الإشتراكي الكردستاني الذي تأسس في عام 1974 ومنظمة أوزطيورلوك يولو(طريق الحرية) وروژا ولات وحركة تحرير كردستان (كوك) وحزب العمال الكردستاني (آبوجي) والحزب الطليعي لعمال كردستان ورزطاري وآلارزطاري وتيكوشين ومنظمة كاوا وكاوا رد.

وفي هذا الإطار ربما يعد مشروع تورطوت أوزال من أهم المبادرات

الإستراتيجية لحل المسألة الكردية، حيث أعلنت حكومة تورطوت أوزال في تموز 1984 قرارا جعلت بمقتضاه (27) ولاية منطقة حرة بمن فيها الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية وفتح الطريق أمام الإحتكارات متعددة الجنسيات المحلية. ووضع أوزال نصب عينيه مهمة تنفيذ مشروعه في الولايات الكردية بالسرعة الممكنة، لكنه لم يحقق هدفه بسبب تصفيته على يد غلاة الطورانيين.

إن جناح حزب "العدالة والتنمية" بقيادة رجب طيب أردوغان ومع رفيقيه في الدرب كل من عبدالله طول وبولند اريتش، إلى حد كبير يعيد للأذهان أسلوب أتاتورك في التعامل مع القضية الكردية، أسلوب يتسم بالعاطفة والمرونة والعودة إلى شعار "الأخوة الإسلامية"، الذي كان جمال الدين الأفغاني يرفعه في حينه، وتمسكت به الأتراك الجدد عقب إنهيار الإمبراطورية، للتمسك بالشعب الكردي في إطار تركيا الجديدة وهذا ماتحقق لهم. وفي هذا الإطار قمت بنشر مقالة عام 2009 تحت عنون "حذارى أن أردوغان يقلد أتاتورك"، أبديت عن مخاوفي من المشروع المعتم أساسا من حل القضية الكردية بسبب ضبابيته.

تقوم إستراتيجية حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية منذ إستلامه للسلطة عام 2002 على ثلاثة أعمدة رئيسة وهي: إعادة الإعتبار إقليميا لتركيا، وتوثيق الصلات الإستراتيجية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وحماية وحدة وتماسك الدولة التركية، عبر عقاقير إسلامية ومنح الكرد بعضا من الحقوق الثقافية واللغوية وإجراء إصلاحات اقتصادية في الشرق مستفيدين من مشروع السلام الذي طرحه حزب العمال الكردستاني إثر إعتقال أوجلان في شباط 1999. هذه المنظومة الأردوغانية وبحكمة وخبرة وزير خارجيته د.أحمد أوغلو يحمل في كينونته شكل من " العثمانية الجديدة" من خلال تقوية الدور التركي داخليا وإقليميا ودوليا بالحنكة الدبلوماسية والمرونة مع التشديد على الإحتفاظ بشمال كردستان قاعدة مهمة لإستراتيجيته القومية، عبر خطوات مدروسة تهدف إلى ترويض الحركة القومية التحررية ببعض الحقوق البسيطة التي لاتعادل شيئا ولا تستجيب لتطلعات ونضالات الكرد التاريخية.

ربما إستفاد أردوغان من تجربة البلديات، بأن الأنجاز الخدماتي ومحاولته أن يجعل من تركيا نموذجا ديمقراطيا، هو السبيل لإستمالة الكرد وكسب عاطفتهم وأصواتهم الإنتخابية، وبالتأكيد أن التفكير بالدخول للإتحاد الأوروبي والتأهل لكسب عضويته والعمل من أجل تقريب تركيا من معايير كوبنهاغن لحقوق الإنسان، أمر يمر بالضرورة عبر جملة من الإصلاحات الإقتصادية والفكرية والقضائية ومنح الكرد بعض من الحقوق الثقافية واللغوية، لكن ذلك قطعا لن يصبح بديلا لحل المسألة الكردية جذريا لشعب يزيد عدد سكانه في تركيا عن

عشرين مليونا، بل هو عقاقير مخدرة قد تعقد من إشكاليات الحل السلمي.

أن السعي إلى نمذجة تركيا في الشرقين الأوسط والأدنى، وفي أطر العقلية القديمة من التسلط والتفرد والنظام الشمولي وفي إطار "سياسة العثمنة" و"التتركة"، تنطوي على إشكاليات كبيرة، إن لم تحدد خارطة الطريق جليا بالنسبة لمستقبل المصير المشترك بين الشعبين الكردي والتركي، ستلحق بالكرد مآس جديدة.

وأن المشكلة الأساس هنا تكمن في تراجع المطاليب الكردية من تقرير المصير وتأسيس الدولة الكردية إلى حقوق ثقافية، لنعود مجددا إلى إستراتيجية "الهزيمة". ففي عام 1970 إتخذ الحزب الديمقراطي الكردستاني في مؤتمره التأسيسي بندا حول حق تقرير المصير في كردستان تركيا. وفي تشرين الأول من العام ذاته، إتخذ المؤتمر الرابع للحزب العمال التركي قرارا خاصا جريئا في المسألة الكردية. وفي مؤتمره الخامس المنعقد في خريف 1983 اقر الحزب الشيوعي التركي بحق تقرير المصير للأمة الكردية دون قيد أوشرط. ويعتبر البروفيسور التركي د.إسماعيل بشكضي نموذجا حيا للدفاع عن حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، وأعطى أكثر من (17) عاما من عمره للسجون التركية كمدافع عن الكرد وعن هويته القومية.

كما أن التنظيمات الكردية رفعت شعار تحرير كردستان (كوك مثلا)، في حين رفع الحزب العمال الكردستاني شعار تأسيس دولة كردستان موحدة من الأجزاء الأربعة. وبالنهاية ماذا حصل حتى تقتنع قيادة حزب العمال الكردستاني ببعض من الحقوق الثقافية والإنسانية لشعب تركيا.

هناك جملة من الأسئلة تطرح نفسها على الساحة السياسية فيما يتعلق بالمشروع التركي – الأردوغاني وهي:

- مسألة الدستور:

تنطوي مقدمة الدستور التركي على جملة من الأفكار من قبيل :"الدستور ينطبق والفهم القومي لمؤسس الجمهورية التركية (أي مصطفى كمال) وأن "السيادة المطلقة هي للأمة التركية دون قيد أو شرط"، إضافة إلى عبارات من قبيل"الوطن التركي الخالد" و"الدولة التركية المقدسة" و"الأمة التركية العظيمة". ونصت المادة (66) على أن " كل من يرتبط بروابط الجنسية بالدولة التركية فهو تركي".

وفي هذا الإطار فإن حل المسألة الكردية وفقا لرؤية المواطنة أو الإنتماء للدولة لايعني وفق فهمي سوى تطبيق الفقرة الواردة في مقدمة الدستور التركي الجديد:"أن كل مواطن تركي هو مواطن تركي(Tirki wetendaş) وليس

مواطنا تركيا:"Tûrk wetendaşî"، وفي الحالتين فأن الإنتماء حصرا لدولة تركيا، والتي تدل في نهاية المطاف دولة "الترك"، مثلما هي ألمانيا دولة الألمان وروسيا دولة الروس ...إلخ. وبالتالي نكون قد رجعنا بوصلة التاريخ مئة عام إلى الوراء، زمن كمال أتاتورك الذي ردد الكلام نفسه مرارا وتكرارا، التي لم تكن سوى خدعة للكرد.

- أن من أولويات حل المسائل القومية الكردية في تركيا هو الإعتراف الدستوري بالحدود التاريخية والجغرافية والقومية للشعب الكردي على أساس الشراكة بين الشعبين، وإلا فأن المشروع يبقى مشروعا لاغير.

- إشكالية القرار السياسي لقيادة الحزب العمال الكردستاني:

بما أن زعيم الحزب السيد عبدالله أوجلان يقبع في سجن إنفرادي منذ عام 1999 وبالتالي فهو أسير لدى الدولة التركية، وإذا كانت الحكومة التركية جادة في حل القضية الكردية في البلاد، لماذا لاتفتح المجال أمام قيادة قنديل بزيارة زعيمهم في السجن للتداول وإتخاذ الرأي المناسب.

إشكالية الطريلا: من المعروف أن لدى PKK عشرات الآلاف من المقاتلين ماذا ينتظر هؤلاء وإلى أين سيتم نقلهم ولماذا؟، هل سيتم نقلهم إلى جنوب كردستان أم إلى غرب كردستان. علما أن الإنسحاب المسلح خطأ إستراتيجي مادام لم يحقق الهدف الذي إنوجد بالأصل من أجله، وإذا لابد من ذلك فمن المفروض جدلا أن يأتي في الخطوة النهائية. ويمكننا العودة إلى تجارب حركات التحرر في هذا القبيل.

- إشكالية الضمانات الدولية: أن ا لمتتبع للقضايا القومية في العالم المعاصر، يلاحظ أن الضمانات الدولية شرط اساسي في الوصول إلى إتفاقيات السلام. ومن هنا لابد للقادة الكرد التمسك بهذا الشرط حتى لاننخدع مرة ثانية.

- إشكالية تفرد حزب العمال بالساحة السياسية في كردستان: لو أفترضنا جدلا أن وجود حزب واحد بين الكرد في تركيا امر جيد مادام انه نجح في توحيد جميع الطاقات الكردية في إتجاه واحد، ولكن بالمقابل أليست هذه مشكلة بذاتها، بسبب غياب طرف كردي آخر قوي على الساحة قادر على إنقاذ الموقف الكردي إستراتيجيا حين اللزوم ويكون بمثابة صمام الأمان عند الإخلال بالتوازن الإستراتيجي للقضية الكردية. لاشك وجود ربانان على سفينة في عمق البحر أفضل من ربان واحد، فيما لو إرتبك الأخير، هرع الأول لإنقاذ السفينة من الغرق.

هذه الأسئلة والمخاوف تطرح نفسها بقوة على بساط البحث، لأن الشعب الكردي لم ينهزم عسكريا وإنما خسر حقوقه على طاولة المفاوضات. ياخوفي

أن يعيد التاريخ نفسه للكرد في شمال كردستان، لينقل المأساة إلى أجيال كردية قادمة.

ماهي خيارات حل المسألة الكردية في تركيا:

- الخيار الأول:إعادة ضم جنوب وغرب كردستان إلى شمال كردستان في إطار إتحاد كونفدرالي بين الشعبين الكردي والتركي على اساس الشراكة والمساواة، لأن ذلك بالنسبة للشعب الكردي يكون قد حقق وحدة ثلاثة أجزاء عودة إلى ماقبل سايكس-بيكو وقبل سيفر عام 1920، وبالنسبة لتركيا تصبح دولة قوية تقترب من أوربا ومن الدول الديمقراطية .
- الخيار الثاني: إقامة نظام فدرالي في شمال كردستان أسوة بتجربة جنوب كردستان والإعتراف الدستوري بالشعب الكردي كشريك للشعب التركي عن حق وحقيقة.
- الخيار الثالث: حق الإنفصال والمطالبة بدولة كردية مستقلة اسوة بجميع شعوب العالم والدخول في حرب طويلة الأمد مع أنقرة حتى النصر.
- أي خيار آخر لن يعقد القضية إلا تعقيدا.

ساعتان مع العالم السوسيولوجي التركي إسماعيل بشكجي في هولير
(كيف تعرف بشكجي على الشعب الكردي)

يعد العالم السوسيولوجي التركي إسماعيل بشكجي من أبرز الشخصيات الأممية كمدافع عن الشعب الكردي وعن قضيته القومية، والذي قضى سنوات طويلة من عمره مدافعا عن كردستان كمستعمرة دولية.

ففي يوم السبت الواقع في 27 نيسان 2013 وعلى تمام الساعة الخامسة مساء وبإستضافة من مؤسسة بارزاني الخيرية وبالتنسيق مع رئاسة جامعة صلاح الدين في أربيل العاصمة، نظمت ندوة خاصة للعالم السوسيولوجي التركي في المركز الثقافي للجامعة بعنوان:" القرن العشرين قرن مآسي الكرد والقرن الواحد والعشرون قرن الكرد".

بداية رحب السيد موسى احمد بإسم مؤسسة البارزاني الخيرية بالعالم التركي المعروف وبالحضور من الأكاديميين واساتذة الجامعة والسياسيين والمثقفين، بعد ذلك تحدث السياسي ووزير الثقافة السابق في إقليم كردستان السيد فلك الدين كاكائي، مقدما نبذة عن حياة ونضال بشكجي ومعرفته السابقة به، مؤكدا على أنه خلال رئاسته لوزارة الثقافة دعا البشكجي لزيارة كردستان، لكنه رفض الدعوة، بأنه "سيزور كردستان فقط عندما تصبح دولة مستقلة"، وتحدث عن سنوات سجنه وظروف حياته وتضحياته في سبيل القضية الكردية.

أبدى السيد بشكجي في بداية حديثه عن سعادته لزيارة كردستان، ولاسيما تقليده لميدالية "البارزاني الخالد" من قبل السيد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.

تناول بشكجي في ندوته مآسي الشعب الكردي التاريخية، مؤكدا على أن هذا الشعب قدم كل شئ من أجل الخلاص، داعيا الكرد إلى رص الصفوف لأن غدا مشرقا ينتظرهم. وأضاف أن كل الممارسات الفاشية والقمعية للنظام العراقي ضد الكرد من قتل وتهجير وتدمير ومن ثم سياسة الإبادة الجماعية التي مارستها حكومة صدام حسين وإستخدام الأسلحة الكيماوية لم تثن الكرد عن النضال من أجل الحرية والإستقلال، وفي هذا الإطار إنتقد السيد بشكجي العالمين الإسلامي والعربي الذي لم يحرك ساكنا ضد سياسات بغداد في عمليات إبادة الكرد. ووقف عند المؤتمر الإسلامي في الكويت الذي تزامن إنعقاده مع إبادة الكرد عام 1988، قائلا:" أنه لمن المدهش أن المؤتمر أدان ممارسات حكومة بلغاريا بسبب تغيرهم لأسماء أتراك المسلمين في هذا البلد، بينما لم يأخذ أي موقف من مسألة إبادة الكرد في العراق".

وفي حديثه عن بدايات تعرفه بالقضية الكردية، تحدث قائلا" في عام 1962 و1963 كنت عسكريا في مناطق بتليس وشمزينان، وفي خضم نضال الكرد بقيادة البارزاني، كانت تأتينا معلومات بأن الكرد هم أشقياء، ولابد من إغلاق الحدود في وجههم. وفي عام 1963 إستقرلواء بتليس في مناطق أورامار وشمزينان، وكنا نقوم بدوريات في القرى لمعرفة المواقف وجمع المعلومات". وحول سياسة الدولة التركية، أكد بشكجي بأنه كان هناك في عام 1963 دعاية قوية في الجامعات والمراكز الثقافية والإعلامية التركية ضد الشعب الكردي، كانت الصحافة التركية تدعي بأن الكرد هم "أتراك الجبال" ولا لغة موحدة لهم بل لهجات مختلفة، وكان الخوف هو من إنتقال الثورة الكردية إلى شرق الأناضول". ويضيف اسماعيل بشكجي قائلا:" كنت مسؤولا لمفرزة مؤلفة من (11) عنصرا، دخلنا الجانب العراقي بمسافة (3) كيلومترات وهناك إلتقينا بالبيشمركة، وعندما تحدثوا إلينا لم نفهم شيئا، حينها تقدم إلي جندرمة من مجموعتي ، مبديا قدرته على ترجمة مايقولونه البشمركة، وعلى أثرها أدركت مغزى الدعاية التركية ضد الكرد، فقد تبين لي من خلال ترجمة أحد عناصري الذي كان من مناطق قارص – أورباشاي، أن الكرد لهم لغة موحدة، وإلا كيف تمكن شخص من قارص يبعد مئات الكيلومترات عن مناطق بارزان من فهم بعضهم البعض، إنه لأمر مدهش أثار إنتباهي.

وتطرق العالم التركي إلى مسالة أخرى، تركت إنطباعا قويا لديه وهي انه

في عام 1963 وفي ظروف الحرب المدمرة ضد الكرد، وعندما كانت تشدد الحكومة التركية على أهمية إغلاق الحدود في وجه الفارين، لاحظ بشكجي تعلق الكرد بالحياة وبشكل منظم، وبهذا الصدد يقول:" في عام 1963 إنتقلت أسر من البرادوست مع حيواناتهم وممتلكاتهم إلى الطرف التركي من الحدود، وبالرغم من الظروف القاهرة والمطاردة والخوف، رايتهم يفتحون خيمهم ويبدأون حياة طبيعية كما لو أن الأمور طبيعية، وبالتالي كانوا يمارسون حياتهم بشكل إعتيادي، دون أن تغير الظروف من حياتهم، كنت شاهدا على ذلك، وهذا الشئ بالذات منحهم مواصلة الحياة والإستمرارية ، تدمر بيوتهم فيقومون بفتح خيمهم على بعد ثلاثون مترا عنها، هكذا تعرفت على الكرد لأول مرة في عام 1963".

وحول سياسة تركيا في عام 1930، أشار بشكجي إلى قيام صحيفة "مللييت" التركية بنشر كاريكاتير تمثل أكري داغ (الراس الأعلى)، مكتوبا عليه:" هنا دفنت كردستان". ومن ثم أكد على أن بريطانيا هي التي قصفت أولا كردستان مستخدمة أسلحة كيماوية. وحول الحرب الروسية – العثمانية بين عامي 1813-1826، أشار إلى أنه على أثرها وقعت مناطق كردية تحت سيطرة الروس. كما وتطرق إلى موضوعات أخرى مهمة.

وجدير بالذكر أن زيارة بشكجي لكردستان تعد له أول زيارة خارج تركيا، علما أنه حكم (250) عاما قضى منه أكثر من 17 عاما في السجون الدولة التركية بسبب مواقفه ودفاعه عن الشعب الكردي ووقوفه بجانب قضيته القومية التحررية ، فله كل الشكر والتقدير.

ومن أهم مؤلفاته:

- كتابه : كردستان مستعمرة دولية.
- النظام في الأناضول الشرقية (الأسس الاجتماعية – الاقتصادية والبنى القومية) جزءان.
- هذه المعلومات وثقته خلال الندوة في المركز الثقافي بجامعة صلاح الدين – هولير بتاريخ 2013/4/27.

عزيز محمد رؤية شيوعي كردي في المسالة الكردية

إلتقيت يوم 15 نيسان 2015 وفي منزله بعمارات الوزراء بهولير بالسيد عزيز محمد السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي، جلسنا ساعتين تحدثنا عن لقاءنا الأول في موسكو عام 1985 بمسكن عبد الله بشيو في سكننا الأكاديمي بأوستروتيانوفا 33 آ، وتناولنا موضوعات عدة:

تحدث عن محاولة عقد مؤتمر كردي في بداية الثمانينات، وقال بأنه إقترح أن يكون بحضور الأحزاب الشيوعية الأربعة بصفة مراقب (الحزب الشيوعي العراقي ، الحزب الشيوعي السوري، حزب تودة والحزب الشيوعي التركي).

وكان المشروع أن يحضر هذه الأحزاب كمراقبين فقط وليس لهم حق التصويت، والهدف عدم التدخل في الصراعات الكردية لكي لايتهموا بالإنحيازوبغية وضع الحركة الكردية على السكة المرادة، إلا أن المؤتمر لم ينجح بسبب الصراعات الكردية – الكردية.

كانت الأحزاب الكردية في تركيا ضد حضور حزب العمال الكردستاني. وقاسملو كان يرفض حضور كومه له والإتحاد الوطني ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني. ناهيك عن مواقف الأحزاب الشيوعية، ومن ثم أضاف قائلا: "اثناء مشاركتنا في مؤتمر الحزب الشيوعي البولندي، طلبت من خالد بكداش أن يفاتح الشيوعيين الأتراك لحضور المؤتمر الكردي المزمع عقده، فرد علي خالد بكداش قائلا: "لماذا أنت لاتقوم بذلك"، فأجابه عزيز بحضورك لن أفعل عليك أن تتصدر الموضوع. وبالفعل طلب خالد من ممثل الحزب الشيوعي التركي حضور المؤتمر وبإصرار إلا أن سكرتير الحزب الشيوعي التركي رفض ذلك قائلا لخالد بكداش وباللغة الروسية: حتى أنت يا خالد؟!.

وفي طهران فاتحت (كيانوري) (والحديث للسيد عزيز) بضرورة حضور مؤتمر كردي من ضمن الأحزاب الشيوعية، فرفض رفضا قاطعا الحضور وكان ينظر إلينا كأكراد، وقال كيانوري وضعنا مختلف عن وضعكم، فأجابه عزيز: أي إختلاف وضعنا مشابه عليكم القيام بواجباتكم تجاه الشعب الكردي. وهكذا فشل مشروع المؤتمر الكردي.

وعن خالد بكداش، تحدث عزيز محمد قائلا:" قال لي خالد بكداش أني من العرب المستعربة، لكنه لم يكن له حق أبدا في ذلك. كان بكداش في داخله كرديا، لكنه كان يتهرب من كرديته لإقناع الآخرين" . واضاف:"ذهبت برفقة عبدالله أوجلان وجلال الطالباني ورمو شيخو إلى بكداش في داره بحي الأكراد، وتحدثنا عن مستقبل الكرد وكان كبيرا في عمره، فقال: "أنتم تقرأوون المستقبل وقد ترون كردستان أم أنا فسوف لن أراه".

ويضيف عزيز محمد:"عندما اصبحت سكرتيرا للحزب وإلتقيت ببكداش قال: ألا يكفي كردي واحد" كان لايرغب أن يكون كردي آخر بجانبه. زرت بكداش في منزله، كان حرسه من الكرد وفي داخل بيته كانوا أحيانا يتحدثون الكردية. فلما وصلت منزله سمعت أغنية كلاسيكية كردية من مسجل الحرس، فوقفت برهة، فقال هل تحب هذا، فقلت الأغنية الكردية روحي وأحب الأغنية الكردية الكلاسيكية، فطلب من حرسه أن يأتي بالمسجلة إلى داخل المنزل، وبدأنا نسمع في الداخل".

وخلال الحديث أخبرني بكداش :"أن أفضل من ينوبني في سكرتارية الحزب هو يوسف فيصل أبو خلدون، وكان هذا الأخير يقول ولكن متـى؟. وطلب مني يوسف فيصل أن أكون وسيطا بينه وبين بكداش.

وتناول عزيز محمد حياته قائلا:"بلغت العشرين ولم أكن اعرف العربية، فقد درست للسادسة فقط". وبعد 29 سنة من رئاستي للحزب طلبت من المؤتمر أن إعفائي من سكرتارية الحزب شريطة أن لايعتبروا ذلك تهربا من المسؤولية.

وقال عزيز محمد:"قلت لبكداش اني تلميذك، فقال:أنت إستلمت وسام لينين في عام 1960 أما أنا في 1970. وقلت: "الوسام للحزب الشيوعي العراقي وليس لي كشخص".

رد هادئ على التصريحات الصحفية للوفد البرلماني التركي في كركوك

صدر مؤخرا ردود أفعال متباينة بشأن تصريحات الوفد البرلماني التركي في مدينة كركوك بتاريخ 26 من شهر أيلول المنصرم، والذي ضم في عضويته كل من السيد تورهان جوماز عن حزب العدالة والتنمية الحاكم والسيد أورهان دارن عن الحزب الجمهوري المعارض.

وقد أدلى الوفد الزائر خلال المؤتمر الصحفي بتصريحات أثارت ردود أفعال كثيرة وجدلا واسعا بين الأوساط السياسية، الأمر الذي يعمق من حدة الخلاف في الشارع السياسي وتدفع بالفئات الشوفينية والمرتبطة بالخارج السعي إلى الإصطياد في الماء العكر. ومن هذه التصريحات: ((جئنا للإطلاع على أوضاع التركمان في كركوك وتلعفر وطوزخورماتو)) وأضاف عضو البرلمان التركي عن حزب العدالة والتنمية تورهان جوماز أن ((مستقبل مدينة كركوك يحدده أهاتي كركوك والمادة (140) هي إحدى مواد الدستور العراقي الدائم ، وأي شئ تأتي به المادة ويضر بمدينة كركوك سنواجهه ونقف ضده، مؤكد في الوقت ذاته حرص بلاده على وحدة الأراضي العراقية))، ثم أضاف: ((من حقنا كدولة جارة للعراق أن يكون لنا وجود في العراق مثلما للولايات المتحدة الأمريكية وجود فيه)).

بالتأكيد أن مثل هذه التصريحات لاتخدم القضية العراقية بتشكيلاتها الجماعية وهي تتناقض مع المبادئ الديمقراطية التي تدعي بها أنقرة وتهدد السلم والإستقرار الدائم في عموم المنطقة بل وقد تجر الشرقين الأوسط والأدنى برمته إلى دائرة العنف يدفع ثمنهاجميع الشعوب والدول ومنها بالتأكيد تركيا .

وعليه لابد من إبداء بعض الملاحظات الأولية على مثل هذه التصريحات التي تأتي في الوقت الذي يقترب دستور العراق الفيدرالي التعددي من تنفيذ المادة (140) الخاصة بإقرارمصير مدينة كركوك والمناطق الأخرى التي أطالتها سياسة الجينوسايد والتطهير العرقي:

أولا، من أعطى أعضاء الوفد الحق في التحدث بإسم سكان كركوك وتلعفر وطوزخورماتو ويجعلوا أنفسهم أوصياء على الشعب التركماني في كردستان العراق الذي يشكل إحدى مكونات كردستان الرئيسة من الناحيتين الأتنية والإقتصادية. وهل تفضل أعضاء الوفد بإجراء إستفتاء بين التركمان بهذا الشأن ؟!!،علما أن الأغلبية الساحقة منهم تؤيد تنفيذ مواد الدستور وترفض رفضا قاطعا التدخلات الخارجية وعلى رأسها التدخل التركي. ثم أليس من الأولى بأعضاء الوفد العودة إلى التاريخ، وماذا فعلوا بالإمارات التركمانية كإمارة

البستان وغيرها، حينما أقدمت آل عثمان إلى بناء نواة دولتهم الأولى على أنقاض عروش أجداد التركمان، ناهيك عن حروبهم المستمرة وصراعاتهم التاريخية مع الأسر التركمانية الحاكمة في إيران خلال أحقاب تاريخية مختلفة. والسؤال المطروح هنا، أليس الدفاع عن التركمان ذريعة للوصول إلى نفط كركوك أولا وإفشال التجربة الفيدرالية الرائدة في كردستان العراق ثانيا .

ومن جهة أخرى، ووفقا لهذا الرأي فمن حق حكومة إقليم كردستان أن يكون لهم وجود في تركيا للإطلاع على أوضاع أكثر من(20) مليون كردي هناك، ومن حق العرب التواجد في إقليم إسكندرونة، ومن حق إيران الدفاع عن الشيعة وللروس الحق التواجد في إستانبول للدفاع عن الكنيسة الأرثوذكسية التي قوضت عسفا.

ثانيا، من المستغرب حقا أن يدلي السيد تورهان جوماز بتصريحات تضر بالعلاقات العراقية – التركية وتتناقض مع التوجهات التركية في الدخول إلى الإتحاد الأوربي الذي يقوم أساسا على مبدأ إحترام حق الشعوب وعدم التدخل في القضايا الداخلية ، جاعلا من نفسه وصيا على مادة (140) وآمرا ناهيا على البرلمان العراقي حينما يقول:((... وأي شئ تأتي به مادة 140 وتضر بمدينة كركوك سنواجهه ونقف ضده))، أن هذا المبدأ يعطي الحق لكل دول الجوار التدخل أيضا في الشؤون التركية، والغريب أنه ينطلق من مبدأ اللاديمقراطية وفرض شروط مسبقة على الدستور، وكان من الأولى به أن يقدم الإعتذار أمام سكان كركوك بكورده وتركمانه وكلدآشوره وعربه بما ألحق بهم من ظلم وعسف تاريخي خلال حكمهم للمنطقة وأن يدفع لهم التعويضات اللازمة .

ثالثا، يضع السيد أورهان دولته في مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، ناسيا أو متناسيا أن واشنطن تقود العالم المعاصر ،بينما فقدت أنقرة دورها بإنتهاء الحرب الباردة وأنها تعاني من مشاكل داخلية معقدة وأن حلفتها باتت ضعيفة جدا ومعرضة لمفاجاءات الزمن. وهل تمتلك تركيا ماتمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من نفوذ سياسي وعسكري. نعم، قد يكون لتركيا الحق في التواجد في إقليم كردستان كدولة جارة ولكن على مستوى الشركات الإستثمارية والبعثات والدبلوماسية مع إحترام الخصوصيات والمصالح لكل طرف، وإبعاد فكرة التدخل العسكري لأن ذلك ستدفع بالمنطقة إلى حروب طاحنة وإلى تدخل اطراف وقوى دولية أخرى، لأنه لا الشعب العراقي ولا الكردستاني ولا دول الجوار ولا المجتمع الدولي تقبل بمثل هذه الأفكار.

وأخيرا، أن الإتزان السياسي والعقلانية هما الدواء الأنجع في حل قضية كركوك طبقا لمواد الدستور وأهل مكة أدرى بشعابها، بارك الله في إمرئ عرف حده ووقف عنده، وأنهي هذه المقالة بالمثل الصيني الذي يقول:من داره من الزجاج لايرمي بالحجارة إلى بيوت الآخرين.

الحل السلمي للمسألة الكردية في تركيا هو الخيار الأفضل والوحيد

لقد عجزت الآلة العسكرية في حل المسألة القومية في اطار مفهوم العسكرتاريا، فالعنف لن يجدي نفعاً في اخضاع حركات التحر، قد يطول من عمر السلطة أو يسبب في اضعاف وتشتيت حركات التحرر لفترة معينة وفي زمن محدد، الا أن ذلك الأسلوب في التعامل مع قضايا الشعوب لن يزيدها الا اصراراً وتحدياً وتأطيراً لانطلاقات جديدة متى ما سنحت الظروف والأجواء المناسبة. فقد تمكنت قوات الفيتكونج من الحاق الهزيمة باقوى ترسانة عسكرية في حينها. والثوار الفيتناميون في منتصف عام 1954 الحقوا اكبر هزيمة بالجيش الفرنسي في معركة ديان بيان فو بالقرب من حدود لاوس، ووضعت هذه الهزيمة حداً للامبراطورية الفرنسية في جنوب شرق آسيا. كما واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية الى سحب قواتها من هذا البلد والاعتراف بمطالب شعب فيتنام في أوائل عام 1973بعد ان فشلت طوال تسع سنوات في استخدام العنف والعدوان.

وفي العراق عجزت جميع الأنظمة الدكتاتورية والشوفينية التي توالت على دست الحكم في حل القضية القومية الكردية عن طريق العنف، هذا بالرغم من أن تلك الأنظمة قد لجأت الى استخدام جميع صنوف الأسلحة المحرمة دولياً بدءاً من النابالم ووصولاً الى الأسلحة الكيمياوية التي استخدمت ضد حلبجة الشهيدة، هذه الجريمة الشنيعة التي لم يشهد التأريخ مثيلاً لها، راح ضحيتها آلاف مؤلفة من ابناء الكرد اطفالاً وشيوخاً، رجالاً ونساء لا لشيء سوى لأنهم ابناء القومية الكردية. ولكن بدأت حلبجة تجدد حياتها، محتضنة شهداءها، محتفظة بزيها القومي، متمسكة بمبادئها أكثر من الأول بينما راحت الأنظمة الى الجحيم وهي تدفع فواتير جرائمها المشينة اللاانسانية المدمرة.

يتجاوز اليوم عمر القضية الكردية في تركيا تسعة عقود، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط الامبراطورية العثمانية وتفككها، الأمر الذي جعل من المسألة الكردية قضية سياسية دولية، لا بل حتى في سنوات الحرب شكل الرئيس الأمريكي آنذاك وودرو ولسن لجنة تحقيق برئاسة الكولونيل هاوس الذي لخص رأيه في الربع الأخير من عام 1917 بعدم تقسيم تركيا من قبل الدول المنتصرة بل أن تنقسم وفق خطوط اثنية ووافق ولسن على ذلك. وفي هذا الأطار جاء مبادئ ولسن الأربعة عشر التي لخصها في خطابه في الثامن من كانون الثاني عام 1918. وكان البند (12) يتعلق بالامبراطورية العثمانية، مؤكداً على ضمان حقوق القوميات اللاتركية واعطائها المجال للتطور الحر من أجل نيل حقوقها القومية، بما في ذلك حق تقرير المصير، وفي هذا الاطار جاء عقد مؤتمر الصلح بباريس 1919.

وفي العام ذاته قدمت لجنة كنك- كراين تقريرها مقترحة اقامة كردستان كدولة مستقلة في الشرق الأوسط. وكان ذاك المقترح يتطابق مع السياسة الأمريكية والبريطانية في المنطقة، حيث مكامن النفط الغنية في ولاية الموصل الكردية، ناهيك عن الموقع الجيو- بوليتيكي على تخوم الدولة الشيوعية السوفياتية في الشمال والطريق نحو مستعمراتها الهندية في الجنوب، فضلاً عن أنها ستكون المرصد المحصن والحلقة الأقوى في الصراعات القادمة لاسيما وانها تشرف على قارات وشعوب ومناطق استراتيجية في العالم، حيث القفقاس في الشمال والمتوسط بوابة أوربا في الغرب والطريق الى امبراطورية الصين العظيمة عبر ايران ونحو الهند والعالم العربي في الجنوب.

وفي عام 1920 أكدت المادة (64) من معاهدة سيفر والتي وقعت عليها الدولة العثمانية (اذا قام الكرد القاطنون في المناطق المحددة في المادة (62) بمراجعة مجلس عصبة الأمم في غضون سنة واحدة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، مبينين أن اكثرية سكان هذه المناطق يرغبون في الاستقلال عن تركيا، واذا ارتأى المجلس حينئذ ان هؤلاء مؤهلون لمثل هذا الاستقلال واوصى بمنحهم اياه؛ فأن على تركيا ان تتعهد بموجب ذلك بتنفيذ مثل تلك التوصية، وأن تتخلى عن كل حقوقها وحججها في هذه المناطق)، وكان القصد بالمناطق المحددة في المادة (62) هي ذات الأغلبية الكردية والتي تقع الى الشرق من نهر الفرات وجنوب أرمينيا والى الشمال من حدود تركيا مع سوريا وميسوبوتاميا...) الا أن تغير الأوضاع السياسية آنذاك لصالح الكمالية الجديدة

اثر الغاء السلطة العثمانية عام 1922، وحنكة كمال أتاتورك، قد افرغا معاهدة لوزان الموقعة في 24 تموز من عام 1923 من أي مضمون يتعلق بالالتزامات الدولية في سيفر وما قبلها تجاه القضية الكردية. ويعود انتصار تركيا وفشل الكرد في تحقيق مطالبهم برأينا الى جملة من الأسباب. لابد هنا من تحمل الدول الكبرى التي تراجعت عن تعهداتها والتزاماتها المسؤولية امام المجتمع الدولي، وفي هذا الاطار فأن بريطانيا وفرنسا تتحملان المسؤولية المباشرة منذ ان حبكتا مشروع اتفاقية سايكس- بيكو حول تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية المهزومة، ان هذا المشروع الأنكلو- فرنسي لم يقسم فقط الجزء العثماني من كردستان الى ثلاثة اجزاء وتمزيقه بين دول حديثة العهد، لابل وحرم الكرد مستقبلاً من دعم وتضامن أي شعب من الشعوب الكبرى المجاورة الثلاثة : الفرس والترك والعرب، مادامت القضية الكردية اصبحت تمس الجميع، وبالتالي ووفقاً لهذا المخطط اصبح الكرد معزولين اقليمياً ودوليا.

الى ذلك، جاء توقيت إندلاع ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في وقت اضرت بالنتيجة بالقضية الكردية، هذه الثورة التي غيرت موازين القوى الدولية والنظام السياسي العالمي، فمن جهة تعاملت روسيا الجديدة مع تركيا الكمالية حماية لنفسها، ومن ناحية أخرى اعتقدت بريطانيا أن الدولة الكردية القادمة قد تكون أداة بيد موسكو، مما يهدد المصالح البريطانية في الشرقين الأوسط والأدنى.

وأما بالنسبة لأمريكا فقد عادت الى سياسة العزلة والى مبدأ مونرو لعام 1823، وبهذا الشكل هاجرت القيادة الأمريكية مشروعها الوارد في مبادئ وبنود الرئيس الأمريكي الأربعة عشر، ولم تعترف بمعاهدة لوزان، بالرغم من حضورها كمراقب، وقد ارسلت الدبلوماسية الأمريكية مذكرة رسمية الى دول الحلفاء في 30 تشرين الأول عام 1922 وردت فيها بان: "الولايات المتحدة لم تكن في حالة الحرب مع تركيا، ولا طرفا في هدنة 1918، ولا ترغب في الإشتراك في مفاوضات الصلح النهائية، أو تحمل مسؤولية التعديلات السياسية والإقليمية التي تحصل"، وبالتالي نرى أنها لن توافق مبدئيا على تغيير السياسة الجديدة نحو الكرد في إطار التعديلات الدولية.

ولا يغيب عن بالنا هنا العامل الكردي، لاسيما فيما يتعلق بغياب الدبلوماسية الكردية وضعفها وعدم تماسكها في المحافل الدولية وعلى أرض الواقع، فالشيخ

محمود الحفيد ملك كردستان كان يراسل قائد ثورة اكتوبر في روسيا فلاديمبير لينين مطالباً اياه بدعم تشكيل دولة كردية حليفة لروسيا الجديدة ضد البريطانيين، هذا في الوقت الذي كان الجنرال احسان نوري باشا يرأس الوفد الكردي في معاهدة الصلح بباريس وتحت ادارة دول الحلفاء، حيث كان الدور الأساسي للبريطانيين والفرنسيين، في حين كانت مجموعة من الشباب الكرد في استانبول تقف مع الدولة العثمانية ضد المشاريع الخارجية، ناهيك عن التصورات الفردية والآراء الشخصية للقادة والزعماء الكرد هنا وهناك مما ألحق الضرر البالغ بمصير القضية الكردية، حيث ادرك الكبار بأن الكرد غير مؤهلين لادارة دولتهم، علماً ان الأرشيف البريطاني يؤكد عزم بريطانيا على تشكيل دولة قومية كردية آنذاك.

أما العامل الآخر حينذاك في فشل المشروع الكردي، فهو حنكة كمال أتاتورك وتمكنه من المناورة السياسية دولياً وداخلياً ونجاحه في ضرب الوحدة الكردية وتشتيت رأيهم وبروز الانشقاق في التصورات المستقبلية، ونجاح مصطفى كمال في استمالة الزعماء وقادة العشائر الكردية الى جانب مشروعه الوطني لقتال (الجيوش المسيحية الكافرة). ولتهيئة الأجواء نحو لوزان، جاء مشروع الحكم الذاتي الكردستاني- تركيا 1922 والذي ورد فيه "إنطلاقا من الحرص على ضمان تقدم الشعب التركي ونهضته وإستنادا إلى المبادئ الحضارية التي نؤمن بها، يقترح المجلس الوطني تشكيل إدارة الحكم الذاتي للشعب الكردي بما يلائم عاداتهم وتقاليدهم...ينتخب المجلس الوطني الكردستاني من قبل سكان الولايات الشرقية عن طريق الإنتخاب العام المباشر وتكون ولايته لمدة (3) سنوات...لحين يتم تحديد حدود المنطقة الكردية من قبل لجنة مشتركة من الكرد والترك ويكون المجلس الوطني الكردستاني ممثلا للولايات الشرقية:(وان، بدليس، دياربكر، درسيم وبعض الأقضية والنواحي الأخرى... يتم تأسيس نظام قضائي خاص للمنطقة الكردية ويكون هذا النظام منسجماً مع العادات والعرف المتبع في المنطقة مع امكانية تدريس اللغة الكردية في المدارس وتأسيس جامعة في المنطقة- هذا القانون المقترح للحكم الذاتي في المجلس الوطني التركي جوبه بمعارضة النواب الكرد بشدة اذ بلغ عدد المناوئين لهذا المشروع (64) عضواً، فقد رأى النواب الكرد في البرلمان التركي ان المسألة الكردية لا يمكن ان تحل بهذه الاجراءات السطحية المذكورة في المشروع المقترح..

فبعد أن حققت القيادة التركية الجديدة اهدافها في طرد القوات الأجنبية من الأراضي التركية وبعد ان عزلت المسالة الكردية دولياً بجر الكرد الى صفها وبعد ان وعدتهم بحل المسألة الكردية عقب الانتصار على اليونانيين والفرنسيين وغيرهم، لكنها اعطتهم ظهر المجن وبدأت بمحاولة تصفية الحركة الكردية عبر مشاريع تفريغ المنطقة الكردية في الثلاثينيات من القرن الماضي، وشهدت كردستان تركيا العديد من الانتفاضات والثورات في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، لحماية الشعب الكردي من الانصهار وتأمين حقوقه القومية.

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما بعد سقوط الملكية في العراق وعودة القائد الكردي مصطفى البارزاني ومن ثم اندلاع ثورة ايلول التحررية في أيلول عام 1961، تمحورت سياسة الدول المقسمة لكردستان حول هدف واحد وهو محاربة الكرد والالتقاء في خطة تصفية التطلعات الكردية في الشرق الأوسط وقامت تلك الدول برسم استراتيجياتها على هذا الأساس، ومن هنا جاءت على سبيل المثال لا الحصر عملية النمر عام 1963 من قبل حلف السنتو (بغداد سابقاً) التي شاركت فيها القوات التركية والايرانية فضلاً عن ارسال سورية لاحدى فرقها حينذاك.

كانت تركيا تحتل موقعاً مهماً في الاستراتيجية الدولية للغرب في اطار الحرب الباردة، فهي عضو وللآن في الناتو وتبنت حلف السنتو بعد خروج العراق من حلف بغداد في اطار مشروع دول الحزام الشمالي لمواجهة المد الشيوعي السوفياتي من جهة ولضرب حركة التحرر الوطنية الكردية من جهة ثانية.

وبعد عرض هذا الموجز السريع جداً لمرحلة مليئة بالأحداث والتناقضات والصراعات رأينا بان العنف لن يصبح يوماً بديلاً لحل القضية الكردية، اذ خرج الكرد من كل تلك الظروف المؤلمة والصعبة اكثر قوة وايماناً بعدالة قضيتهم والتمسك بها.

لاشك أننا جميعاً أمام تغيرات سريعة حصلت في العالم منذ عقدين من الزمن، فانهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة في التسعينيات من القرن الماضي قد غير الكثير من التوازنات والرؤى. فقد سقط الحكم

الشاهنشاهي الذي كان يحتل جيشه المرتبة السادسة في العالم، وجاءت حرب الخليج الأولى والثانية لتغير الكثير من المعادلات السياسية كان ذروتها سقوط أعتى الدكتاتوريات في العالم المتمثل في النظام البعثي البائد. ولم يعد لجدار برلين وجود، اذ عادت الوحدة الى المانيا، وظهرت كيانات جديدة في العالم، مؤكداً على أن الخريطة السياسية ليست وحياً الهياً وانما تتغير وفقاً للتوازنات الدولية ولمصالح الكبار، ولم يعد لتركيا ذاك الدور الذي كان أيام الحرب الباردة، مادام السبب ذاته قد اختفى من المعادلة الجيو- استراتيجية، وبالنسبة للكرد فقد صدر في عام 1991 القرار الأممي رقم 688 الذي يذكر الكرد بالاسم لأول مرة في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وتتمتع الجارة الجنوبية لتركيا – العراق اليوم بقيام نظلم ديمقراطي تعددي فيدرالي، ويعتبر إقليم كردستان العراق اليوم الحصن الأكبر للديمقراطية في الشرقين الأوسط والأدنى وأن من مصلحة دول المنطقة ومنها الدول المقسمة لكردستان ليس فقط دعم هذه التجربة مادامت تخدم السلام والإستقرار لابل وأخذها نموذجا لحل القضية الكردية عندها.

لقد اثبتت العشرون سنة الأخيرة من الحرب الدائرة بين حكومة انقرة وحزب العمال الكردستاني لن تستطيع القضاء على الحركة القومية الكردية مثلما فشلت في السابق. وأن من مصلحة الدولة التركية البحث عن الحل الديمقراطي الحقيقي للمسألة الكردية في البلاد، لأن ذلك سيكون الخيار الأفضل لتوطيد العلاقات الكردية- التركية وفي ازدهار تركيا اقتصادياً واجتماعياً وتقوية مكانتها الدولية والاقليمية وصولاً الى الدخول في الأتحاد الأوربي.

أن أي مشروع تكتيكي من قبل حكومة انقرة لخدمة مصالح آنية أو محددة لن يكون مصيرها الا الفشل، وان العنف لن يزيد الحركة الا تأزماً وتعقيداً وعنفواناً ومن مصلحة الشعبين دعم الاستقرار والأمن والسلام الذي بالتاكيد يمر عبر بوابة حل المسألة الكردية حلاً سلمياً وديمقراطياً جذرياً كخطوة نحو ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في البلاد واقامة العلاقة المتساوية مع حكومة إقليم كوردستان التي أصبحت أمر واقع في المعادلة السياسية إقليميا ودوليا والكف عن التدخلات والضغوطات. فالشعب الكردي يرنوا إلى إقامة أفضل العلاقات مع جميع الشعوب ومنه الشعب التركي في إطار العيش المشترك القائم على المساواة ونيل الحقوق القومية.

الإتفاقية الروسية – التركية بشأن وقف إطلاق النار في سوريا

العدوتان التاريخيتان (روسيا وتركيا) إتفقتا على ما يبدو على وقف إطلاق النار في عموم سوريا، والقرار لايشمل بعض التنظيمات الإرهابية، وهو على العموم بادرة خير، بعد أن أنجز ((العالم الديمقراطي)) مهمتها في سوريا من تدمير البنية التحتية للبلاد وتدمير المدن ومنها حلب والبلدات والأحياء الكاملة والقصبات والقرى والجسور والطرقات.

ومثلما كان إغتيال دوق النمسا فرانس فرديناند في 28 حزيران 1914 سببا مباشرا للحرب العالمية الأولى (مع أن الأزمات الموجودة آنذاك بين الحلفاء والمحور كانت تكفي لإعلان أكثر من حرب واحدة في العالم)، أطلق إغتيال السفير الروسي في أنقرة أندريه كارلوف في 19 كانون الأول 2016، يد موسكو بشكل أوسع في سورية بعد أن أرتدت ثوب الحزن.

مع أننا لا نعلم خفايا الإتفاقية تماما، لكنها بالتأكيد أطلقت يد روسيا تماما في سوريا وتضمن حماية مصالحها الحيوية وإبقاء حليفها الأسد على الأقل حتى إنتهاء فترة رئاسته، والإبقاء على منظومة البعث شريكا في التسويات القادمة.

وبالنسبة لتركيا، فإن الإتفاقية قد تحد من نفوذ غريمتها إيران بإنسحاب قواتها من سوريا، ويبدو أن روسيا قد أطمأنت الجانب التركي بعدم قيام دولة كردية أو كيان كردي على حدودها الجنوبية، وحسب المعلومات التي تسربت من لقاء حميميم فأن الروس نصحوا الكرد بأن يطالبوا بأقل ما يمكن من الحقوق، وهو ما يرضي في الوقت ذاته الدولة التركية من جهة والجهات العروبية – الاسلامية من جهة أخرى التي تعتبر نفسها معارضة، لكنها في حقيقة أمرها لاتختلف عن النظام بشئ بل وأحيانا أسوأ منه فيما يتعلق الأمر بالقضية الكردية وحقوق الأقليات القومية والدينية.

كما وتضمن الإتفاقية للجانب الإيراني بقاء حليفهم العلوي في السلطة في دمشق التي تكون صلة وصل بين الشيعة من لبنان غربا وإيران شرقا بمن فيهم شيعة العراق بمعنى آخر ضمان وجود المد الشيعي في المنطقة فعالا إلى حين.

ولكن، أهم من هذا وذاك، هناك جملة من العوامل الأخرى الجيو -الاقتصادية والحيوية والمصالح المشتركة بين أنقرة وموسكو.

تستورد تركيا سنويا من روسيا16 مليار متر مكعب من الغاز الروسي عبر الخط البحري (أي قرابة نصف وارداتها من الغاز الطبيعي)، إضافة إلى 12 % من وارداتها النفطية وتعد روسيا ثاني أكبر شريك لتركيا، بينما تعد الأخيرة سابع شريك تجاري لروسيا وثاني أكبر سوق تصديرية لها بعد ألمانيا، ناهيك عن أنها هي الوجهة الأولى للسياح الروس حيث يصل عددهم في تركيا حوالي 5 ملايين سنويا.

من ناحية أخرى، قد تضيق هذه الإتفاقية هوة الخلاف بين موسكو وأنقرة بصدد مجموعة أزمات في القوقاز والبلقان وماوراء القوقاز، فتركيا كانت مع وحدة الأراضي الأوكرانية وضد التدخل الروسي فيها، بينما وقفت روسيا مع أرمينيا في صراعها مع أذربيجان على ناغورني كاراباخ. ومن ثم توسيع الإستثمار الروسي في تركيا بدلا من قبرص اليونانية.

أن الإتفاقية الروسية – التركية المدعومة أمريكيا – إيرانيا ستضمن مصالح البلدين في سوريا وستتيح لشركاتهما الإنشائية والنفطية بالتغلغل في البلاد، وهو ما يرضي بورجوازية البلدين.

وقد صرح عضو لجنة الدوما الروسي لشؤون الدفاع أندرية كراسوف بأن الإتفاقية جاءت نتيجة الإنتصار العسكري والدبلوماسي الروسي وستكون أيضا لصالح روسيا وإيران وتركيا...

والسؤال المطروح ماذا عن مستقبل القضية الكردية في سوريا وهل ستتمكن الحركة السياسية الكردية في غرب كردستان وبهذا الشكل من التفتت والتشرزم والصراع من تحقيق مكاسب على الأرض تضمن حقوقنا قبل فوات القطار وحتى لا تتكرر لوزان ثانية...

الإستراتيجية التركية في المسألة الكردية (في ضوء لقاء أوغلو بالقادة الكرد السوريين)

هل سيعيد التاريخ نفسه؟ وهل سيستفيد قادة الكرد الجدد من دروس الماضي وعبر الأجداد؟ وهل إرتقت الدبلوماسية الكردية إلى المستوى المطلوب؟ وهل بالفعل يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب،كما يقال، أم أن المسائل تحسم وفقا للإرضاءات الحزبية والجهوية والتوازنات الشخصية ، وتركت القضية الكردية للقدر مجددا و..و..أسئلة كثيرة من حق كل كردي طرحه، والتفكير به، حتى لاتتكرر الأخطاء السابقة التي وقعت فيها زعماء الشعب الكردي قبل مئة عام ونيف. ولابد أن تتسم هذه المسألة بأهمية بالغة لمستقبل حركة التحرر الوطني الكردية سياسيا وأيديولوجيا، نحو تعميق أطر الفعل الكردي والإرتقاء به إلى المستوى المطلوب،لأن الفرص التاريخية لاتتكررإلا بمنعطفات تاريخية.

إمتازت السياسة التركية في المسألة الكردية بالحنكة المتزايدة والخبث الشديد، في إطار إستراتيجية مخططة، هادفة ومدروسة، بدأت بشكل فعلي، منذ العهد الحميدي ومرورا بالكمالية التي أرست بنيان الدولة التركية الحديثة والتي مازالت بفضلها تسير الدولة الأوردوغانية بخطى حثيثة. لاشك أن إحدي ميزات السياسة التركية تكمن في تلقينها صوب الهدف بتخطيط مسبق ودقيق، هذا الخط السياسي- الإستراتيجي إلتقت حوله وإلتزمت به جميع الأطر السياسية الحاكمة منذ مئة عام، والمعارضة الساعية إلى كرسي الحكم، بغض النظر عن إختلافاتها في الرؤى العامة وبنيانها وتوجهاتها السياسية وإختلافاتها في التكتيك، إذن هناك مشروع قومي تركي ، يعتبر خطا أحمر للجميع، ولايسمح بشكل من الأشكال تجاوزه، وهذا المشروع هو سر ديمومة تركيا الحديثة ونجاحاتها كلاعب مهم في السياستين الإقليمية والدولية.

وبالعودة إلى الحركة السياسية الكردية منذ إنطلاقتها الأولى وحسب التجارب، تبينت أن جوانب ضعف الحركة الكردية هي التي مكنت القوى المعادية من السيطرة والنجاح، حيث كانت النزاعات الداخلية بين الأطراف الكردية ومنذ النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت ملازمة للحركة القومية الكردية، إستغلتها إيران وتركيا على الدوام.وكان غياب برنامج سياسي واضح ومايناسبه من آليات سياسية، وضعف الأداء السياسي من أهم تلك السمات التي مازالت طاغية على الوضع السياسي الكردي .

ولإلقاء الضوء على السياسة الكردية الحميدية، فإلى جانب العسف الحميدي، سعت إستانبول إلى إستمالة القيادة الكردية إلى جانبها وجعلها حليفة للسلطات التركية، بهدف إخماد الحركة التحررية الكردية المتصاعدة بيد الكرد أنفسهم، وإستخدمت لأجل ذلك وسائل مالية وسياسية وأيديولوجية، ولتحقيق هذا الهدف الدنئ، أولى الباب العالي إهتماما خاصا بوجهاء الأسر الكردية ومنحهم الرتب والألقاب والأوسمة والمناصب وامتيازات مالية وإسكانهم في العاصمة. ولهذا الغرض تأسست في إستانبول وبغداد " مدرسة العشائر" لأبناء الوجهاء بهدف زرع ثقافة الولاء للدولة التركية. وأهم من هذا وذاك، كانت الخطة الأساسية للسياسة التركية ربط القيادة الكردية سياسيا بمصالح الدولة العليا. ولتحقيق هذا الهدف المنشود، راحت القيادة التركية (العثمانية) تستغل فكرة "الجامعة الإسلامية" على نطاق واسع والتي أصبحت من معالم سياسة عبدالحميد الثاني، بهدف مواجهة الدول الكبرى الساعية إلى تقسيم الإمبراطورية، هذه الفكرة التي كانت بمثابة خنجر في خاصرة الشعب الكردي وحركته التحررية .وقد نجح مصطفى كمال في إنقاذ تركيا معتمدا على الفكرة ذاتها .

ومنذ عام 1890 بدأ عبدالحميد الثاني في تشكيل قوات الفرسان غير النظامية والخفيفة من الكرد والمعروفة "بالحميدية" نسبة إلى السلطان عبدالحميد، التي أستخدمت لأهداف سياسية وعسكرية، فمن جهة أستخدمت لمواجهة القوات الروسية ومن جهة أخرى لإخماد التمرد الداخلي ضد السلطة المركزية. سارت الأمور الدولية لصالح نجاح المشروع التركي الذي قاده مصطفى كمال في تلك المرحلة الحرجة بالنسبة لتاريخ تركيا.

ففي 25 تشرين الأول 1917 إستولى البلاشفة على السلطة في روسيا، و في 27 منه انتخب مؤتمر السوفييت الثاني لعموم روسيا مجلس المفوَّضين الشعبيين، فقرر المؤتمر في جلسته الأولى نشر جميع المعاهدات السرية للدول الإستعمارية كافة. و بدأتِ الحكومة الجديدة العمل بسرعة في هذا المجال، و لم تمضِ ستة أسابيع على هذا القرار حتى كانت الوثائق السرية قد نُشِرَتْ في سبعة أجزاء تحوي على أكثر من مائة معاهدة و إتفاقية وحلف و غيرها. و نُشِرَت في هذا السياق أيضاً المعاهدات السرية كافة المتعلقة بتقسيم تركيا...

وفي عام 1924 نَشَرَ الكرملين هذه المعاهدات الأخيرة مع إضافاتٍ مختلفة عليها في كتابٍ ضخمٍ و ثمين تحت إسم "الدول الأوروبية و تركيا في أثناء الحرب العالمية الأولى. تقسيم تركيا الآسيوية مع الوثائق السرية لوزارة الخارجية السابقة". و قد ضمَّ المؤلَّفُ أيضاً خريطة نادرة تتناول تقسيم تركيا

رسمها السير مارك سايكس، وزير خارجية إنكلترا آنذاك، وجورج بيكو، نظيره الفرنسي. لم تؤخذ الخريطة الأصلية من دواوين وزارة الخارجية الروسية و لكن تم تصوير الخريطة الملحقة بالكتاب من جديد من الأُنموذج الموجود في أوراق السفارة الفرنسية في بيتروغراد، و هي تتناول صيف 1917 عندما كانت الدول الكبرى تفاوض ايطاليا حول تقسيم ممتلكات تركية الآسيوية ثانية...و الغريب في الأمر أن الأنطقة الفرنسية و الإنكليزية و الإيطالية فقط حُدِّدَت على النسخة الأصلية من الخريطة، أما النطاق الروسي...فلم يُحَدَّد عليها. وتم التأكيد على اتفاقية سايكس- بيكو مجدداً في مؤتمر سان ريمو عام 1920. بعدها، أقر مجلس عصبة الأمم وثائق الانتداب على المناطق المعنية في 24 حزيران 1922. لإرضاء كمال أتاتورك واستكمالاً لمخطط تقسيم غرب آسيا، عقدت في عام 1923 اتفاقية جديدة عرفت باسم معاهدة لوزان لتعديل الحدود التي أقرت في معاهدة سيفر عام 1920 تم بموجب معاهدة لوزان التنازل عن بنود سيفر وترسيخ عملية تقسيم كردستان العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وتركيا الكمالية .

– ونتيجة لهذه الإتفاقيات السرية رسمت خارطة المنطقة وفق مصالح هذه الدول دون مراعاة للتوزع السكاني ومصالح شعوب المنطقة، وكان من نتيجة هذه الاتفاقية تقسيم كردستان بين بريطانيا وفرنسا، فوضعت فرنسا جزءا من كردستان(العثمانية) تحت الانتداب الفرنسي على سوريا، هكذا ألحق هذا الجزء من كردستان بالدولة السورية التي شهدت النور بعد خروج الفرنسيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ففي الوقت الذي بدأت قوات الحلفاء تتقدم من كردستان وسوريا مشددة الخناق على القوات العثمانية ، فتحت التغيرات السياسية لعام 1917 في روسيا آفاقا جديدة وآمالا جديدة للطورانيين . فقد "أسعف الحظ" مصطفى كمال بإندلاع الثورة في روسيا عام 1917،مما أدى إلى إضطراب الجيوش الروسية،فإنتهز الفرصة وهاجم بقواته وواصل تقدمه في القوقاز.وبعد ذلك،تسلم مصطفى كمال قيادة الجيش السابع في الجبهة السورية، ووضعت معاهدة بريست – ليتوفسك الماروتينية نهاية للخلاف الروسي – العثماني وعودة الأخيرة إلى حدود ماقبل عام 1876 مما مهدت لها ببزوغ فجر جديد وإنقاذها من الموت. ورغم محاولات العثمانيين في تحقيق إنتصارات على الجبهات الشمالية فيما وراء القوقاز،تضمنت ((إتفاق مودروس))الموقع في 30 تشرين الأول 1918 بنودا شديدة القسوة. فالإتفاق يفرض بشكل خاص تسريح الجيش

التركي، وإحتجاز جميع السفن الحربية، وإستسلام الحاميات العثمانية في سوريا وفي طرابلس الغرب وفي بلاد النهرين، والجلاء عن الأراضي عبر القوقازية (بإستثناء الجزء الجنوبي – الغربي الذي يبقى تحت الإدارة العسكرية التركية إلى حين التوصل إلى إتفاق جديد) .وينص البند الأول على أن الملاحة في الدردنيل وفي البوسفور سوف تكون حرة ويعترف للحلفاء بحق الإحتفاظ بقوات في منطقة المضائق.كما يمكن لقوات دول الوفاق أن تحتل،عند الحاجة،الولايات التي يسكنها الأرمن في الأناضول الشرقية،وعلاوة على ذلك،فإن الإتفاق يجيز لها السيطرة على ممرات طوروس والإستيلاء على منشآت الموانئ وحرية إستخدام السكك الحديدية والسفن التجارية العثمانية،ويتعين على الحكومة التركية تزويد حاميات الحلفاء مجانا بالفحم والمواد الغذائية وعموما،بجميع المنتجات التي تطلبها.وبموجب البند السابع،تحتفظ دول الوفاق لنفسها بالحق في إحتلال بعض النقاط الإستراتيجية التي تختارها ... وهو يكفي، بمفرده، لإضفاء طابع إستسلام غير مشروط على الهدنة . وبإرغام الدولة العثمانية الخضوع للحلفاء، بقيت دولة وهمية على الورق . فقد طلب الجنرال مارشال، قائد القوات البريطانية في بلاد الرافدين،سحب قواتها المكلفة بالدفاع عن الموصل،حيث حقق الجيش البريطاني مآربه في إحتلال جميع أراضي كردستان الجنوبية في بداية تشرين الثاني 1918 أي بعد هدنة ((مودرس)) وهزيمة تركيا العثمانية، وإلتقى في حزيران العام ذاته بيرسي كوكس الذي أصبح فيما بعد أول كوميسار إنكليزي في العراق، بالجنرال الكردي شريف باشا لمناقشة مشروع الإستقلال الكردي. وفي الوقت ذاته يحتل قوات الجنرال اللينبي الأسكندرونة.وفي كانون الأول 1918، وتمشيا مع المعاهدات السرية التي أبرمتها الحلفاء خلال الحرب،يستولي الفرنسيون على قليقيا.وفي 8 شباط 1919 دخل الجنرال فرانشيه ديسبيري على رأس قواته أستانبول،وأصبح العالم المسيحي أمام عودة بيزنطة. وكان لابد لمختلف القوميات والأقليات في الإمبراطورية بالتفكير بحدود جديدة مرسومة بالأذهان منها "كردستان ذات حكم ذاتي منتشرة في قلب آسيا الصغرى،بين جبال طوروس وزاغروس...

وتحول الجيش العثماني إلى أشلاء في كل مكان، وبدأت الإمبراطورية المنهارة تتعرض إلى التقسيم على يد المنتصرين،فقد إحتل الفرنسيون ولاية أضنة،وأورفا وماراش وعينتاب محتلة من قبل الإنجليز.

وفي هذا الأثناء نجح مصطفى كمال أتاتورك المكلف من قبل محمد السادس بإعادة النظام في الأناضول في كسب ثقة الزعماء الكرد الثائرين في شرقي

الأناضول، الأمر الذي سيقوض المشروع القومي الكردي فيما بعد. لاسيما بعد أن إنعقد المؤتمرفي آب 1919م في أرزروم حضره أربعة وخمسون مندوبا عن ولايات كردستان،إعتمد فيه المندوبون مشروع قرارسينقذ تركيا من السقوط والتقوقع ((الوطن واحد ولايقبل التجزئة)).إن ولايات الشرق سوف تتصدى بإتفاق مشترك لأي إحتلال أو تدخل أجنبي، وإذا ماظهر عجزحكومة السلطان عن حماية إستقلال الأمة ووحدة أراضي الوطن، فسوف يجري تشكيل حكومة مؤقتة لتسيير شؤون الدولة. وأنه لايجوز ان تمنح الأقليات غير العثمانية أي إمتيازات أو حقوق تضر بسيادة الأمة أو بكيانها الإجتماعي، ومنذ ذلك الحين، إحتلت النزعة الطورانية والقومية التركية مكانة الإمبراطورية المتبقية التي شكلت كردستان قاعدتها الرئيسة.

أن معاهدة سيفرالموقعة في 10 آب 1920، قد "كرست تمزيق الإمبراطورية العثمانية، والواقع ان تركيا،المجردة من كردستان،ومن الولايات التي يسكنها الأرمن،ومن ثراس،ومن إقليم إزمير، ومن سوريا، ومن شبه الجزيرة العربية،ومن بلاد الرافدين، إنما تجد نفسها مختزلة إلى دولة أناضولية صغيرة محصورة بين بلدين ماتزال حدودهما غير محددة،أرمينيا واليونان، لكن سيفر ولد ميتا في باريس، مادام بنودها لاتتجاوب ومصالح الكبار. نجح كمال اتاتورك في تسوية النزاع التركي- الفرنسي،عبر إتفاقية أنقرة المبرمة بين الدولتين في 20 تشرين الأول 1920 والذي ينص بشكل خاص على جلاء الفرنسيين عن قليقيا .وفي آذار 1921 ابرمت موسكووأنقرة "معاهدة صداقة وإخاء" تسوي جميع الخلافات الحدودية بين تركيا وجمهورية السوفيتيات. وحتى تتوصل حكومة أنقرة إلى هذا الإتفاق،الذي يكفل لها حدودا مستقرة عبر القوقاز ومساعدة بلشفية متزايدة،فإنها تضطر إلى دفع ثمن متواضع نسبيا: التنازل عن باطوم لجيورجيا الموعودة بتحول سوفياتي وشيك،الأمر الذي وطدت أقدام الدولة الجديدة،ومن ثم ظهور هدنة مودانيا مع الحلفاء في 11 تشرين الأول 1922 التي دفنت مودروس ومهدت الطريق إلى لوزان.

شكلت معاهدة لوزان قمة إنتصار الدبلوماسية التركية التي تزامنت مع إنتصارات أتاتورك العسكرية،وخذلان مواقف الحلفاء،ودفن الطموح الكردي،فقد إتخذ مؤتمر لوزان طابعا ماروثينيا إمتد أعماله ثمانية أشهر من 20 تشرين الثاني 1922 وحتى 24 تموز 1923. لقد أعادت لوزان الإعتبار لتركيا بعد أن ضمنت إعترافا دوليا بحدود مستقرة لها في المناطق المتنازع

عليها ومن ضمنها أقاليم الشرق أي كردستان.فالفرنسيون سيحتفظون بسنجق الأسكندرونة بعد جلائها الإضطراري عن قليقية مع بقاء الإنجليز في الموصل. وباد للعيان ملامح تكريس تجزئة كردستان،لاسيما بعد ميلاد الجمهورية التركية في 29 تشرين الأول 1923. وعلى مايبدو فقد لعب مصطفى وبنجاح على ثلاثة محاور، فهو استطاع اقناع الكرد مؤقتاً واخراجهم من اللعبة الدولية وتحويلهم الى أداة وورقة رابحة في يده ضد التحالف الدولي. خطط كمال أتاتورك بالتخلص من القضية الكردية ودفنها بطريقة تآمرية لعوبة محكمة نجح فيها بإمتياز.

وحول سياسة تركيا- الأردوغانية في المسألة الكردية، قمت بنشر مقالة في آذار 2008 في "صوت الآخر" والمواقع الكردية منها"Gemya Kurda" وغيرها تحت عنوان "حذارى أن أردوغان بصدد تطبيق خطة اتاتورك مع الكرد"جاءت فيها:"وفيما لو قارنا مايقوم به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس وزرائه عبدالله غول وحزبه – حزب العدالة والتنمية، ليس سوى إعادة لفصل من التاريخ الذي نفذه يوما ما باني تركيا الحديثة كمال أتاتورك ضد الشعب الكردي وحركته التحررية . فقد قام هؤلاء بجولات إلى ولايات كردستان كما فعل أتاتورك ، لكسب العاطفة الكردية وإستمالة الشعب في هذه المناطق إلى جانبه عبر كلام منمق ووعود وهمية والتحدث عن الوحدة وحقوق المواطنة وعن ضرورة الإصلاحات في الولايات الشرقية أي في كـردسـتان، والدعوة إلى المشاركة في المجلس الوطني الكبير الذي اسسه اتاتورك والتبجح باسماء البرلمانيين الكرد الذين نجحوا عن الولايات الكردية ".

تعد تركيا في الوقت الحاضر، حاضنة الملف الكردي (دوسية الكرد)، كونها تحتل الجزء الأكبر من كردستان الطبيعية والسكانية، وبالتالي فأنها تحرك جميع إمكانياتها الإستخباراتية والدبلوماسية والمادية لمواجهة أي مد كردي، لأنها ترى في الحركة القومية الكردية خطرا على مصالحها القومية ووحدتها التي تشكل كردستان الشمالية قاعدتها البنيوية- التحتية. وهي إستراتيجية خاطئة على العموم لأنه على العكس من ذلك، فأن أمن وإستقرار تركيا مرتبط بحل القضية الكردية حلا جذريا نهائيا.

أن مايحدث اليوم في سوريا تثير إلى حد كبير القلق لدى الأوساط الحاكمة في أنقرة، مادامت التحولات الجديدة ستغير مؤكدا معادلة موازين القوى في

المنطقة، فمن جهة ستطيح ثورة الشعب بنظام حزب البعث الذي تعاون أمنيا مع جميع الأنظمة المقسمة لكردستان، لاسيما وأن سوريا تشكل بوابة أنقرة في العالمين العربي والإسلامي، بحدود تبلغ حوالي 900 كم، وستؤسس لبروز كيان كردي في غرب كردستان، مماثل لكردستان الجنوبية، في إطار نظام دمقراطي تعددي برلماني سوري. وهذا يعني أن تركيا ستحاط بقوس كردي محصن يمتد من قنديل وزاكروس صوب البحر المتوسط، وهذه الخارطة الجديدة بطبيعة الحال ستمهد لمقدمات جيو- بوليتيكية جدية في الشرقين الأوسط والأدنى وغرب آسيا. وفي هذا الإطار تسعى القيادة التركية إلى المشاركة وبفعالية في ترتيبات الوضع الجديد وفي ملئ الفراغ الذي قد يترتب عليه بعد سقوط الدكتاتورية، محاولة منها لحماية التوازن الدولي والإقليمي في المنطقة وبالتالي منع قيام أي نوع من اشكال الإدارات الذاتية لكورد سوريا، الذي سيؤثر مباشرة على الوضع الداخلي التركي. وأن مشكلة السلطات الحاكمة التركية منذ العهد الأتاتوركي وليومنا تكمن في عقلية الجنرالات – العسكر الذين ينظرون إلى الشعب الكردي وحركته التحررية من منظار خاطئ، ألم تكتب صحيفة تركية منذ عدة عقود بما معناه:"سنحارب قيام الدولة الكردية حتى لو قامت في جنوب أفريقيا". وجاءت لقاءات وزير الخارجية التركي د.أحمد أوغلو المؤخرة مع رئيس إقليم كردستان العراق وبعض قادة الأحزاب الكردية في غرب كردستان تكريسا للدور التركي المحتمل في المتغيرات القادمة واللعب بالورقة الكردية، ومحاولة زرع الشقاق في صفوف الحركة السياسية الكردية، والرجل مدفوع بمصالح بلاده العليا، ولكن بالمقابل ماهو المطلوب كرديا في هذا الإطار. لابد من توحيد الكلمة والموقف الكرديين إزاء الأحداث، والعمل بعقلانية وإستخدام الدبلوماسية الممنهجة، وإزالة جميع أسباب التوتر من الشارع الكردي ضد تركيا، لاسيما فيما يتعلق بتلك المظاهر التي تثير المخاوف التركية بحجج وجود حزب العمال الكردستاني في سوريا، والتركيز على المطاليب الكردية في سوريا، طبقا للظروف الخاصة والمشخصة للمسألة الكردية.

ولابد من الإشارة إلى أن الأوضاع قد تغيرت كثيرا في المنطقة، بإنتهاء الحرب الباردة ومع قيام ثورات الشعوب في العالم العربي، وبالتالي فأنقرة مضطرة التعامل مع هذا الوضع الجديد، فقد دخلت القضية الكردية في تركيا مرحلة خطيرة جدا، لابد للقيادة التركية الإلتفات إليها بكل عقلانية والتفكير مليا بحلها، ناهيك عن إزدياد المصالح القومية التركية عبر المئات من شركاتها، في

إقليم كردستان العراق الذي قد يعلن كدولة مستقلة، بحكم مجموعة عوامل داخلية وإقليمية ودولية، فالشركات التركية لن تتخلى عن مصالحها بسهولة، وتتفهم القيادة في أنقرة ضرورة التعامل الإقتصادي مع الشعب الكردي، الذي لم يعد يشكل ذلك الكابوس، فقد بينت تجربة كردستان العراق خلال عقدين ونيف، ان الشعب الكردي يشكل عامل تقدم وإزدهار بالنسبة لجميع شعوب المنطقة، وليس معولا للهدم والتدمير، كما كانت تصوره العقليات العنصرية من الترك والفرس والعرب. إضافة إلى أن تركيا مرشحة للدخول في الإتحاد الأوروبي، وهذا يعني أن كردستان ستصبح بوابة أوربا ومنفذها مع الشعوب والدول المجاورة من العالمين العربي والإسلامي . وعليه لابد لتركيا الجديدة أن تعمل في إطار العقلية الأوربية، وأولى خطواتها الإعتراف بالشعب الكردي كقومية أصيلة ومميزة وحل المسألة الكردية حلا نهائيا ودمقراطيا ، وهو الطريق الوحيد نحو نهضة والسلام والدمقراطية. لاسيما وأن تركيا عضوة في حلف الناتو وملتزمة بأطرها السياسية.

وعليه إذا كانت تركيا تبحث عن الإستقرار والتقدم لابد القيام :

- الشروع بحل المسألة الكردية لديها أولا ومنح أكثر من (30) مليون كردي وفي (23) ولاية الحقوق القومية بشكل كامل في إطار إتحاد فدرالي أو كونفدرالي وهو الطريق إلى اوروبا.

الضغط على المعارضة العربية السورية بمنح الكرد السوريين حقوقهم القومية دستوريا في إطار دولة دمقراطية تعددية . وبناء جسر التواصل مع الكيان الكردي في شمال وشمال شرق سوريا ، كما فعلت مع كردستان العراق وهنا تكمن مصالح جميع الأمم في المنطقة وفي مقدمتها الأمن الإستراتيجي التركي.

- إذا لم تسرع حكام دمشق الجدد في وضع آلية عملية بحل المسألة الكردية في البلاد ووضعها على رأس جدولها.لأنه بعكس ذلك قد تظهر مشاريع جديدة في المنطقة من شاكلة العودة إلى إتفاقية سيفر، إذ لازالت تركيا تحلم بضم كردستان العراق وسوريا إلى كرد تركيا ومنحهم كيانا قوميا في إطارإتحاد فدرالي أو كونفدرالي أو إتحاد جمهوريتي كردستان وتركيا في دولة موحدة، وهذه الخطوة إن تحققت ستوحد ثلاثة أجزاء من كردستان، وستقوي النفوذ التركي إقتصاديا وجيوبوليتيكيا.

أن القيادة في تركيا ستسعى إلى إستغلال الورقة الكردية والثقل الكردي لمصالحها الخاصة، وعليه لابد من الحيطة والحذر وعدم الوقوع في الفخ التركي مجددا، حتى لايعود التاريخ نفسه. آخذة بعين الإعتبار أن أي تحرك تركي عسكري واسع النطاق ضد الكرد السوريين سوف لن يكون ممكنا دون العودة إلى حليفاتها في الناتو وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الكبرى.

تركيا واستراتيجية: الهجوم خير وسيلة للدفاع رهان فاشل

إتخذت القومية التركية الحديثة من الفكر الكمالي في اعقاب الغاء الخلافة عام 1924ركيزة لها، في اطار ما يعرف بالميثاق الوطني بهدف تتريك القوميات الاخرى غير التركية كالكرد والعرب واللاز والتركمان والارمن وغيرهم، وتزامن ظهور النظرية الطورانية مع تبلور الافكار النازية والفاشية في اعقاب الحرب العالمية الاولى وهي من قبيل نظرية "اليهودية فوق الجميع" ونظرية "المانيا فوق الجميع". متجاهلة حقوق جميع الشعوب والقوميات في البلاد، فعندما تدخل تركيا من جهة الغرب تجد نفسك في دولة اوروبية متطورة وعندما تدخلها من جهة الشرق لاترى سوى فرق الموت والمدرعات العسكرية والجبال الصامدة، حينها تشعر بأنك في مستعمرة حقيقية، وفي جمهورية قامت على أنقاض الامبراطورية العثمانية، قاعدتها من جهة الغرب بيزنطة وريثة الدولة الرومانية ومن جهة الشرق القسم الاكبر من كردستان أرضا وشعبا، يدخل في اطاره (22) ولاية كردية واكثر من عشرين مليون كردي.

فمثلاً اقرت معاهدة سيفر عام 1920 التي نسجت خيوطها تحت المظلة البريطانية في بنودها حقوق الشعب الكردي واقامة كيان قومي له في الشرق الاوسط أسوة بجميع شعوب الامبراطورية المنهارة، وهذه المعاهدة تمت بين دول التحالف والسلطان عبدالمجيد الثاني (1918-1922).

وبالتالي فان اتفاقية لوزان عام 1923 لم تعبر عن الارادة الدولية، وانما مثلت مصالح اطراف معينة على اثر تغيير الموقف البريطاني من المسألة الكردية ، خوفا من ان تؤدي اقامة دولة كوردية الى الاخلال بتوازن القوى في

الشرقين الاوسط والادنى لصالح الدولة السوفياتية، لذلك فان معاهدة سيفر هي التي تعبر عن ارادة الدول الحرة في اعقاب الحرب العالمية الاولى.

إنهارت الامبراطورية العثمانية منذ ما يقارب من قرن بينما القيادة التركية مازالت تتصرف بمنطق امبراطوري وكأن السلطان لايزال يتربع على عرش الامبراطورية في الاستانة، الا ان الغريب في الامر، هو ان يقيم الاتراك كيانهم على انقاض الامارات التركمانية كامارتي " البستان" و "العزيز" وتتجاهل حكومة انقرة الحالية اي وجود للأقلية الازرية – اللاز الذين يمتون الى مجموعة تركية في حين يذرفون دموع التماسيح على " تركمان" كركوك الذين تعرضوا في عهد نظام صدام الى شتى انواع الصهر والقتل والتهجير القسري دون ان تحرك تركيا ساكنا، والسؤال الذي يطرح نفسه ؟ هل تركيا حريصة على مصالح التركمان؟ أم ان حكومة انقرة مازالت تطمح بولاية الموصل ومناطقها النفطية التي تنازلت عنها عنوة لصالح بريطانيا عام 1926 لما لهذه المنطقة من مضامين إقتصادية وسياسية واستراتيجية بالنسبة لمستقبل تركيا، ان تركيا تتصرف خارج منطق التأريخ، مهما كانت اسباب تحركها، وكأن الجيش الانكشاري ينتظر اوامر السلطان ، للإنقضاض على حركة تمرد او ثورة أو بالهجوم على ولاية من الولايات العثمانية لاجبارها على دفع الاتاوت.. الخ، نسمع يوميا تصريحات لجنرالات او قادة سياسيين اتراك حول استعداد جيشهم للتغلغل في كردستان العراق ويدعون بين حين وآخر الى عقد مؤتمرات وكونفرانسات وآخرها خبر عقد البرلمان التركي واستدعاء سفرائها في الشرق الأوشط لمناقشة امكانية وضع استراتيجية جديدة فيما يتعلق بالاوضاع العراقية وقد تنسى القيادة في انقرة بان كردستان العراق اقليم فيدرالي يتمتع بالديمقراطية والمساواة محصّن دستوريا بانتخاب الشعب العراقي وله مظلة دولية وهو جزء لا يتجزأ من العراق الموحد، وان الدول باتت تمتلك حدودا سياسية وسيادة قومية وان هناك هيئة دولية تشرف على العلاقات بين الدول ومن ثم ان الدول الكبرى لن تسمح لأية جهة كانت ان تتصرف بالضد من مصالحها القومية، ناهيك عن وجود قوى اقليمية لن تسمح بتغيير التوازنات في المنطقة .

واذا كانت تركيا تعطي الحق لنفسها في التدخل في الشؤون العراقية والكردستانية بحجة حماية فئة معينة في مدينة تبعد عن الحدود الدولية مع تركيا مئات الكيلومترات ولا تمتلك حدودا جغرافية اصلا معها، بل وليس من حقها

الادعاء بالدفاع عن التركمان الذين لا يمتون بصلة الى القومية التركية ويعيشون في رقعة جغرافية لا علاقة لتركيا بها ومن ثم فان التركمان قد قالوا كلمتهم في اختيار العيش المشترك مع المكونات الكردستانية في اطار عراق موحد، تعاني تركيا الحديثة من جملة من المتناقضات الداخلية وكأنها تبحث عن نفسها، ناهيك عن عداءاتها مع اطراف عدة، فهي تطمح ان تصبح اوروبية، ولكن بنية عقلها تجعلها تتصرف وفق عقلية قروسطوية، هذا في الوقت الذي تبقى عاجزة عن حل معضلاتها الداخلية، وعلى رأسها حل القضية الكردية التي تدخلها في خوف وارباك شديدين، خوفا من ان تخرج من تحت نفوذها كردستان الشمالية كآخر جزء تحتفظ به تركيا من الامبراطورية المنهارة إذ كانت غالبية بلدان الشرق الأوسط باستثناء إيران جزءاً من الأمبراطورية ولم تبق تحت سيطرتها سوى كردستان بعد ان تنازلت فرنسا في 23 حزيران عام 1939 عن سنجق اسكندرونة السورية لصالح تركيا باتفاقية خاصة تم التوقيع عليها في انقرة .

وتعاني تركيا من عداوات مزمنة مع جارتها الشمالية "روسيا" منذ عهد البطرس الاكبر وانتصار روسيا في عهد كاثرين الثانية على العثمانيين التي وضعت حدا لقوة الدولة العثمانية، واستخدام تركيا اراضيها كقاعدة متقدمة للناتو ضد الاتحاد السوفياتي طوال سنوات الحرب الباردة ومنع الأساطيل السوفياتية من الوصول الى المياه الدافئة والنـزاعات الحدودية المستمرة والتدخل التركي الحالي في الشؤن الداخلية لروسيا عبر القوقاز واسيا الوسطى وتفكيرها بانشاء رابطة الشعوب التركية مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في اسيا الوسطى وفيما وراء القوقاز كبديل عن الأتحاد الاوروبي .

وكانت تركيا اول دولة تتبنى سياسة الاحلاف ووقفت الى جانب الدول المعتدية على مصر عام 1956 واول دولة اسلامية تعترف رسميا بإسرائيل في 21 آذار عام 1949 وتبادلت السفراء معها عام 1952 وتوتر العلاقات بينها وبين اليونان اثر احتلالها للقسم الشمالي من جزيرة قبرص عام 1974 وكذلك مع بلغاريا، حيث تعتبر تركيا نفسها حامية للأقلية التركية هناك مما يسمى بسياسة "البلغرة" بينما هي نفسها تمارس سياسة التتريك في الداخل وتسعى الى تصديرها للخارج، ناهيك عن علاقاتها السيئة مع أرمينيا، وكما يقال فإن العلاقات التركية – السورية تنتابها "قضية "هاتاي" الاسكندرونة، وحرب

المياه التي تشنها تركيا ضد كل من سوريا والعراق، هذا إذا ما تركنا جانباً الصراع التأريخي مع ايران .

إزاء هذه اللوحة المعقدة بالنسبة للوضع التركي في الداخل والخارج فإنها دوما تتبنى استراتيجية تصدير قضاياها الى الخارج لحماية نفسها من الداخل ، وفق مبدأ الهجوم خير وسيلة للدفاع عن نفسها من المخاطر الخارجية ولاسيما فيما يتعلق بالمسألة القومية الكردية .

وأخيرا لابد من القول ان الخطأ المميت بتوقيع اتفاقية الجزائر في السادس من آذار عام 1975 ضد الكرد اسقط شاه ايران ونظامه البوليسي العسكري، وان عنجهية صدام وحروبه التوسعية وسياسته القمعية، اوصلته الى حبل المشنقة .

بدلا من إستدعاء البرلمان لمناقشة مسألة التدخل في العراق وفي كردستان التي تخدم فقط مصالح الفئات الحاكمة الرجعية على تركيا أن تلتفت إلى قضاياها ومعضلاتها الداخلية وخاصة حل المسألة الكردية حلا ديمقراطيا ونهائيا وعادلا على أساس إتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي، ووفق صيغة يتفق عليها، فالتأريخ لن يرحم الدكتاتوريات وعهد الأمبراطوريات قد ولّى .

الذكرى 78 لإعدام الثائر الكردي سيد رزا (سيد رضا)

قائد ثورة ديرسم

قررت الحكومة التركية في منتصف الثلاثينات الشروع في إخضاع ديرسم شبه المستقلة عنها إخضاعا تاما، وبإقتراح من مصطفى كمال أتاتورك تم إدراج مسألة ديرسم في جدول أعمال المجلس الوطني التركي (الكبير)، حيث جرت فيه مناقشة خطة تهدئة المنطقة وتحويل ديرسم إلى ولاية لها نظامها الخاص، كما جرى تغيير إسمها إلى تونجيلي.

أرسل زعيم الكرد في ديرسم سيد رزا رسالة إلى الجنرال آلب دوغان (قائد منطقة خاصة) طلب فيها من الحكومة إلغاء القانون الجديد بشأن ديرسم والإعتراف بحقوق الكرد.

وردا على ذلك أرسل آلب دوغان فرقة من المشاة وفوجا من الجندرمة، وكانت القوات تدعمها عشر طائرات التي كانت تحلق يوميا في أجواء ديرسم. ومع حلول فصل الشتاء عام 1936 إشتدت مقاومة الكرد وإضطرت القيادة العسكرية التركية وقف عملياتها العسكرية بسبب الظروف الجوية. وفي أوائل عام 1937 إندلع القتال من جديد بين الثوار الكرد والقوات الحكومية. وأخذت الأراضي التي إندلعت فيها الإنتفاضة، تزداد إتساعا، وشن الثوار الذين بلغ عددهم إلى 30 ألف مقاتل هجمات على القطعات التركية، ودمروا الجسور والطرق وخطوط التلغراف، وجهت القيادة العسكرية التركية فيلقا عسكريا ضد الكرد وجرت في منطقة قوزلجه معركة بين القوات التركية والثوار الكرد لقد ابدى الكرد مقاومة ضارية متكبدين خسائر كبيرة، ولم يتمكن الاتراك من تحقيق انعطاف في مجرى الحرب الدائرة الا بعد ان قاموا في 5 ايلول باسر سيد رضا عن طريق الخدعة بعد أن جرح فيها. ففي كانون الثاني 1937 سنت السلطات التركية قانون صهر الكرد وشددت من مضايقتها للغة الكردية وحظرت العادات بما فيها ارتداء الزي القومي وممارسة طقس خاص في اثناء دفن الموتى {المعد: حتى الاموات كان لهم حصة في الاجراءات الشوفينية} وارغمت السكان على القيام بالاعمال القسرية وفرضت عليهم ضريبة خاصة ، كما حظرت السلطات على الفلاحين زراعة التبغ كي لايتم منافسة مزارعي التبغ من الاتراك ، ونقلت العشائر الى حياة الحضر قسرا ، بعد حظرت عليها الحل والترحال.

حل خريف عام 1937 وأخذت الثلوج تتساقط في الجبال، الأمر الذي عرقل العمليات العسكرية فيها وأرسل الجنرال آلب دوغان رسالة إلى سيد رزا وافق فيها على إجراء المفاوضات . وبعد أن صدق سيد رزا أقوال آلب دوغان توجه إلى ارزنجان لإجراء المفاوضات حيث أعتقل على الفور في الخامس من أيلول 1937 وقدم للمحاكمة.

أعلن سيد رزا في المحكمة إنه ناضل من أجل إستقلال الكرد، ولم تكن لدية أهداف أخرى سوى الحرية والمصالح العليا للأمة ، وحكمت المحكمة العسكرية على سيد رزا وأحد عشر من أنصاره بالإعدام شنقا في خربوت (الازيغ) ونفذ الحكم يوم 18 تشرين الثاني 1937.

الفصل الثالث:

كردستان إيران

6- **جمهورية كوردستان الدمقراطية في ذكراها الستون**

7- كوردستان إيران في الذكرى الستون لقيام جمهـوريـــة مـهـابـاد الديـمقـراطـيـة (22 كانون الثاني - 16 كانون الأول / 1946)

8- إيران في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية والقضية الكرديـة
9- إسماعيل آغا شكاك (1875-1930)
10- د.عبدالرحمن قاسملو : الأكاديمي والسياسي (1930-1989)

جمهورية كردستان الديمقراطية في ذكراها الستون: جاء ميلاد هذه الجمهورية الفتية إمتدادا لنضالات الشعب الكردي في كردستان الشرقية في مرحلة مابين الحربين العالميتين وخلال الحرب العالمية الثانية. فقد شهد هذا الجزء من كردستان كفاحا متواصلا من أجل الإستقلال ونيل الأماني القومية، وتشكل إنتفاضة أورمية بقيادة إسماعيل آغا الشكاكي الملقب بسمكو 1920 – 1925 ذروة الفكر الإستقلالي الكردي المعبر عن النهضة القومية الهادفة إلى تشكيل دولة كردية مستقلة.

ولمدة عشر سنوات قاتل سمكو كافة أشكال الإحتلال والسيطرة الأجنبية، وأصبح زعيما كرديا بإمتياز يقود جزءا مهما من حركة شعبه التحررية ونجح في إقامة علاقات كفاحية وإستراتيجية مع ملك كوردستان شيخ محمود الحفيد في السليمانية عام 1923 الأمر الذي يشير إلى تطلعات هذا الزعيم في إنشاء كردستان الكبرى .

وعندما بات سمكو الشكاكي يشكل خطرا على المصالح القومية للشعب الإنكليزي في المنطقة، لجأت الدوائر الإنكليزية إلى شق الخلاف بين الكرد والآشور وإنتهت اللعبة بقتل الزعيم الآشوري مار شمعون، وهذه من أكبر الأخطاء التي أتهمت فيها إسماعيل آغا الشكاكي، حيث أستغلت هذه المسألة ضده. ومنذ أن تعين رضا خان شاهنشاها على إيران عام 1925 مارس سياسة الصهر القومي ضد الأقليات القومية في إيران وشن حملة عسكرية قوية ضد الشعب الكردي، فلجأ سمكو آغا إلى العمق الكردستاني، حيث إتخذ من شمال روانـدوز ملجأ لقواته. وواصل نضاله محرزا الإنتصارات تلو الإنتصارات على القوات الإيرانية والعراقية والتركية إلى أن دعي في 21 حزيران عام 1930 إلى مدينة شنو، للتفاوض مع الجانب الإيراني، حيث دبر قتله بمؤامرة خسيسة. وفي سنة 1931 شهدت همذان إنتفاضة قادها جعفر سلطان هورامان. **وشهدت كردستان إيران منذ بداية الحرب العالمية الثانية تطورات سياسية وإجتماعية مهمة** .ففي عام 1941 قاد شيخ حمه رشيد خان إنتفاضة تمكن من الإستيلاء على Bane & Seqiz & Mehabat ولجأ بعد تعقيد الأمور لديه في عام 1942 إلى كردستان العراق. والحدث الأكبر هو تأسيس كو مه له ى ز يا نه وه ى كردستان Comely Ziyanewey Kurdistan أي (جمعية بعث كوردستان) في 6 من أيلول عام 1942 كأول تنظيم سياسي كردي وتركز نشاطها في مهاباد وتحول إسمها إلى البارتي الدمقراطي الكردستاني في 15 آب 1945 يتزعمه قاضي محمد. دخلت قوات الحلفاء إيران في 25 آب 1941 م لوضع حد للنفوذ الألماني في المنطقة، فقد

سيطرت القوات السوفياتية على المناطق الشمالية بما فيها إقليمي كردستان وأذربيجان، بينما سيطرت القوات الإنكليزية على ماتبقى من البلاد، ووقعت طهران تحت النفوذ الروسي. وتعود بنا هذا التقسيم إلى الإتفاقية الروسية ـ البريطانية في 30 آب 1907 التي نصت على وضع النصف الشمالي من إيران تحت سيطرة روسيا والنصف الجنوبي تحت سيطرة بريطانيا في حين ترك وسط البلاد تحت حكم الشاه. وأمام تدخل قوات الحلفاء تنازل الشاه عن العرش مجبرا لصالح إبنه الشاه محمد رضا عام 1941 الذي شكل حكومة موالية للحلفاء، والتي راحت توقع معاهدة تحالف مع الإتحاد السوفيتي وبريطانيا. نصت المعاهدة الثلاثية 1942 الروسية ـ البريطانية ـ الإيرانية على أن وجود الجيوش الحليفة في البلاد لايشكل إحتلالا عسكريا، وعلى هذه الجيوش الإنسحاب من الأراضي الإيرانية في خلال فترة ستة أشهر من تاريخ إنتهاء الحرب . شكلت إيران كالجارة تركيا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها منطقة صراع بين الدول الكبرى إلا أنه لم ينظر إلى االمسألة الكردية كميراث الحرب العالمية الأولى التي حملت بذور الصراع إلى المستقبل. فالحلفاء في مؤتمراتهم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية 1943 ـ 1945 ومابعدها كمؤتمر طهران ويالتا وبوتسدام، تجاهلوا كليا القضية الكردية كمسألة مستقلة، وإن نظر إليها كانت نظرة شمولية كجزء من الكل لإعطاء الصبغة الشرعية على الإحتلال الإستعماري لكوردستان منذ الحرب الأولى. خلال سنوات الحرب توفرت مجموعة عوامل موضوعية وذاتية، داخلية وخارجية، ساهمت في إنشاء أجواء ديمقراطية. ففي منطقة النفوذ السوفياتي أعلن في عام 1945 عن إنشاء جمهورية أذربيجان الديمقراطية المستقلة ذاتيا بقيادة جعفر بيشواري . وأعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة قاضي محمد عن إنشاء جمهورية مهاباد الشعبية الديمقراطية الكردية في 22 من كانون الثاني عام 1946 في الجزء الشمالي من كردستان الإيرانية بعاصمته مهاباد, حيث إنحصرت السلطة الكردية التي تشمل فقط 30% من المساحة الإجمالية لكردستان الشرقية. وفي 23 نيسان عام 1946م تم عقد معاهدة تحالف بين الجمهوريتين الدمقراطيتين الأذرية والكردية. قدمت الحكومة الإيرانية وبدعم المعسكر الغربي في 19 كانون الثاني عام 1946 شكوى إلى هيئة الأمم ضد الإتحاد السوفياتي متهمة إياها بالتدخل في شؤونها الداخلية وعدم تنفيذ بنود معاهدة 1942 بالإنسحاب من إيران. وقد دعا مجلس الأمن الطرفين اللجوء إلى المفاوضات لحل الخلاف. كان من نتيجة فشل الحكومة الإيرانية حل الخلاف مع القوات السوفياتية، إستقالة حكومة حكيم, وشكلت حكومة جديدة في 27

كانون الثاني عام 1946 برئاسة "قوام السلطنة"، عمد هذا الأخير إلى إستخدام الإسلوب السياسي لحل خلاف بلده مع موسكو، لذلك فقد مكث الوزير الجديد في العاصمة السوفياتية حوالي شهر، لكنه فشل في إقناع القيادة في الكرملين بسحب قواتها. عندئذ قدمت حكومة كل من طهران وواشنطن ولندن مذكرات إحتجاج إلى مجلس الأمن لعرض هذه المشكلة على بساط البحث. ويبدو أن الحكومة السوفياتية حققت في الخفاء نجاحا دبلوماسيا مع الأنجلو ـ سكسون من جهة ومع النظام الإيراني من جهة ثانية، حيث حصلت على موافقة الحكومة الإيرانية بالحصول على إمتيازات نفطية، لهذا فإن الجانب السوفياتي أعلن عن إستعداده للإنسحاب من الأراضي الإيرانية خلال ستة أسابيع شريطة إمتناع مجلس الأمن عن مناقشة القضية. وفي الوقت الذي إنسحبت القوات الروسية من منطقة نفوذها في إيران، فإن العلاقات الإيرانية ـ الأنكلو ـ سكسونية إزدادت وثوقا، إذ سمحت حكومة طهران للأنكلو ـ سكسون بإستعمال الأراضي الإيرانية قاعدة للعدوان على الدولة السوفياتية، فقد وقعت حكومة طهران معاهدة تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في 20 حزيران من عام 1947 م . ففي هذه اللعبة من الحرب الباردة بين القطبين، إنتصرت الدبلوماسية الغربية وبالتالي فإن تصفية جمهوريتي كردستان وأذربيجان، كانت الهزيمة الأولى للسوفيات في المرحلة الأولى من الحرب الباردة. وبإعتقادنا كان بإمكان ستالين رفض الإنسحاب وحماية الإنجاز الديمقراطي في كردستان وأذربيجان، لولا رضوخه للضغوطات الغربية وربما نتيجة إمتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي الذي لن تتورع عن إستخدامه في حال تعرض مصالحها للخطر، ولاسيما أن موسكو لم تمتلك القنبلة الذرية إلا في عام 1949م. وفي هذه الأجواء بدأت المفاوضات بين قوام السلطنة رئيس الحكومة والزعماء السوفييت إنتهت بتوقيع معاهدة 4 نيسان 1946 والتي نصت على إنسحاب الجيش الأحمر من الأراضي الإيرانية وإنشاء شركة بترول إيرانية ـ سوفياتية. باءت الدبلوماسية السوفياتية في هذه اللعبة السياسية بالفشل لأنها خسرت مواقعها الإستراتيجية دون أن تحقق أيضا مكسبا إقتصاديا، إذ صوت المجلس النيابي الجديد ضد إتفاقية البترول مع السوفيات بأغلبية 102 ضد صوتين. وعندما تأكد قوام السلطنة من حقيقة الموقف الأنكلو ـ الأمريكي الداعم لإيران، وبإنسحاب القوات السوفيتية، فكر بتصفية الحركة الدمقراطية في البلاد والتنكيل بها بمساعدة القوات الأمريكية والإنجليزية. ففي العاشر من كانون الأول عام 1946 وبأمر من رئيس الحكومة أحمد قوام تحركت القوات بإتجاه أذربيجان الإيرانية، حيث أعلنت الأحكام العرفية فيها وتصفية القوى

الدمقراطية في المنطقة. ومن ثم توجهت الحملات العسكرية إلى كردستان الإيرانية، حيث أقمعت بوحشية الحركة الديمقراطية في كوردستان، وقضت على جمهورية مهاباد الكردية بدعم بريطاني ـ أمريكي. وفي 31 آذار 1947 أعدم وبشكل صوري رئيس الجمهورية قاضي محمد وشقيقه صدر عضو البرلمان الإيراني وإبن عمه سيف وزير الدفاع في الجمهورية وعشرات آخرون من قادة ومناضلي الكرد البررة . وعلى أثر سقوط جمهورية مهاباد الكردية واصل البارزانيون بقيادة المناضل مصطفى بارزاني رئيس الأركان في حكومة كردستان قتال القوات الإيرانية، وتعرضت قواعد وبيوت الأسر البارزانية بأمر من الشاه نفسه في آذار عام 1947 إلى القصف الجوي والأرضي. ونجح البارزانيون في الإنتقال إلى كردستان العراق, حيث إشتبكوا مع القوات العراقية التي كانت بإنتظارهم . وبعد أن أمنوا أسرهم في بارزان، إجتازت القوات الكردية المؤلفة من خمسمائة مقاتل بقيادة مصطفى بارزاني الحدود التركية ومنها العودة ثانية إلى كردستان إيران، حيث إشتبكت هذه القوات في رحلتها الأسطورية الصعبة مع قوات ثلاثة دول محتلة لكردستان وهي القوات الإيرانية والعراقية والتركية وبعد أن نجحت في صد هجماتها، إجتازت القوات الكردية يقودهم المناضل المتمرس مصطفى بارزاني نهر آراس ليدخلوا الأراضي السوفياتية، ولم يعد الزعيم الكردي إلى الوطن إلا بعد أن دعاه الزعيم عبدالكريم قاسم مؤسس الجمهورية الأولى عام 1958 م. شكل سقوط جمهورية كردستان بهذا الشكل المأسوي بداية مرحلة تاريخية جديدة في النضال القومي الكردي، حيث كرست سيطرة الدول القومية الجديدة على كردستان، وإذا كانت حركة التاريخ تبين أن الحروب الشاملة على الأغلب تنتهي بإنشاء كيانات جديدة، فإنها بالنسبة للكرد أضيفت مآس أخرى إلى تاريخه، فالحرب العالمية الأولى إنتهت بتجزئة القسم العثماني من كردستان إلى ثلاثة كيانات منتدبة والثانية إنتهت بالتآمر على الجمهورية الكردية وتكريس سيطرة قوميات متخلفة غير حرة محكومة من قبل حكومات مستبدة على الكرد، الأمر الذي عقد حل القضية الكردية إلى يومنا هذا. إن جمهورية كردستان لم تعش سوى عشرة أشهر، لكنها تركت جرحا في صميم الشعب الكردي . لقد كانت رغم عمرها القصير ثرية بإنجازاتها الحضارية والفكرية محققة خطوات إصلاحيةواسعة عملية في كافة المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية. فإليها يعود الفضل في إنشاء أول مسرح كردي وإستعمال اللغة الكردية في التعليم وجعلها اللغة الرسمية في الجمهورية وإنشاء جيش كردي وإذاعة كردية وتكوين نقابات مهنية و في إغناء الصحافة الكردية والإصلاحات

الزراعية والإدارية وفي إعطاء الدور للمرأة وتطوير الفن الكردي وتحريك القضية الكردية دوليا .... إلخ . لو كتب البقاء للجمهورية الكردية لكانت اليوم مركزا حضاريا مشعا ومتقدما تتميز عن غيرها من دول المنطقة، ولكانت قد غيرت توازن القوى السياسية لصالح حركات التحرر وقوى السلام وشعوب المنطقة، ولكانت سندا قويا للمظلومين والمقهورين والمضطهدين من شعوب إيران التي ترزح منذ عقود تحت نير الآلة العسكرية المتسلطة ولكانت أخيرا وليس آخرا قد ساهمت وبشكل فعال في تحرير وإستقلال الأجزاء الأخرى من كردستان. ولكن وبدلا من ذلك فمازال الشعب الكردي في هذا الجزء من كردستان يتعرض إلى أبشع أنواع الممارسات العنصرية اللاإنسانية من قبل نظام الملالي القروسطي كسياسة ا لتغيير الديموغرافي وتغيير الأسماء الكردية وممارسة سياسة التفريس والصهر القومي في بوتقة الثقافة الفارسية وعلى مبدأ قومية واحدة ولغة واحدة، في الوقت الذي لا يشكل العنصر الفارسي سوى حوالي 40 % فقط من مجموع الشعوب الإيرانية ناهيك عن سياسة الإغتيالات التي تعودت عليها الحكومات الإيرانية المتعاقبة في التعامل مع المعارضة الديمقراطية والسير على مبدأ رفض الآخر. وتتحمل الولايات المتحدة البريطانية وبريطانيا العظمى وروسيا المسؤولية التاريخية فيما آل إليه وضع الشعب الكردي. وإذا كان يمكن إعتبار القرن العشرين مأساويا بالنسبة للشعب الكردي، ففي الربع الأول منه جزء القسم العثماني من كردستان إلى ثلاثة أقسام وفي منتصفه قتلت جمهورية مهاباد في مهدها،الأمر الذي أخَّر الحركة السياسية الكردية نصف قرن آخر. وفي الربع الأخير منه صفيت إحدى أعظم الثورات التحررية في الشرق الأوسط وفي العالم وهي ثورة أيلول التحررية بقيادة الخالد مصطفى بارزاني بمؤامرة دولية قذرة , فإن ذرف الدموع على الإطلال لايكفي بل لابد للشعب الكردي من أخذ الدروس والعبر من كل ماجرى للإنطلاق نحو غد مشرق.

في الذكرى الستون

لقيام جمهـــوريـــــة كردستان

الـــــديمقـراطيـة

(22 كانون الثاني - 16 كانون الأول / 1946)

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ومع إحداث تغيرات في النظام العالمي التقليدي، بسبب سقوط إمبراطوريات وقيام أخرى ونجاح الثورة البلشفية في روسيا، إشتدت قبضة التحكم بكردستان. ففي الوقت الذي بدأ فيه الإستعمار الأنكلو ـ فرنسي بتكريس حدود إصطناعية بين القسم العثماني من كردستان بتجزئته بين ثلاثة دول مرسومة على الطاولة، كان القسم الشرقي من كردستان يئن تحت وطأة أقدام الجند في إيران منذ قرون عدة .

ففي إيران شهدت المنطقة معارك الحرب العالمية الأولى التي إنتهت بسقوط الأسرة القاجارية التي حكمت البلاد منذ عام1779 م منذ أن دخل زعيمهم محمد خان العاصمة طهران في العام المذكور وأمسك بزمام الأمور بيد قوية، وبرزت الأسرة البهلوية بدءا بالشاه رضـا شاه بهلوي التي حكمت البلاد في الفترة مابين سنتي (1925 – 1979).

وكانت كردستان دوما مجالا للصراع بين القوى الكبرى والإمبراطوريات، ومسرحا للتنافس العثماني ـ الفارسي بدءا من القرن السادس عشر الميلادي وتم تقسيم كردستان عام 1514 بين الإمبراطوريتين. وإشتد الصراع على كردستان بين الطرفين طوال القرن التاسع عشر، ولم تضع معاهدة أرزروم الأولى في آب 1823 ومعاهدة أرزروم الثانية 1847 وبروتوكول الآستانة عام 1913 لتحديد نقاط الحدود بينهما حدا لهذا الصراع، الذي عبر عن نفسه فيما في الربع الأخير من القرن الماضي من خلال إتفاقية 6 آذار 1975 التي إستهدفت الثورة الكردية في كردستان العراق التي راحت ضحية التآمر الدولي. ولكن يجب القول بأن هذه الإتفاقية تحولت إلى المعول الأساسي في هدم بنية النظامين الحاكمين في كل من إيران والعراق وإلى مقبرة للحاكمين الجائرين كل من الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي وصدام حسين دكتاتور العراق الذي ينتظر مصيره الأسود.

إيران إحدى أقدم دول العالم، وتتمتع بموقع إستراتيجي وغنية بالثروات الطبيعية، وقد تحولت في نهاية القرن التاسع عشر إلى شبه مستعمرة للدول الإستعمارية. ويأتي النفط في مقدمة هذه الثروات، فوفق تقدير الدراسات النفطية، فإن إحتياط إيران النفطية بلغت حوالي 5 مليار من الأطنان في الستينات من القرن الماضي، وبذلك فإنها إحتلت في الفترة المذكورة المرتبة الرابعة لدى الدوائر الرأسمالية من حيث أهمية الموارد النفطية، أي 15% من إحتياطات العالم و20% من إحتياطات النفط في الشرقين الأوسط والأدنى. بالإضافة إلى الثروات الأخرى كالذهب والرصاص والفحم الحجري والحديد والكروم والكبريت والتوتياء والمنغنيز وغيرها .

وتمثل النفوذ الأجنبي في إيران خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى سنوات الحرب العالمية الأولى في إحتكار بريطانيا لتجارة الدخان ثم للبترول الإيراني. وكانت هزيمة روسيا القيصرية أمام اليابان عام 1905 م عاملا أساسيا في أن تركز روسيا توسعاتها في إتجاه إيران بالذات التي كانت تصطدم بالمقاومة البريطانية .

وقد نجحت الوساطة الفرنسية في التقريب بين روسيا وبريطانيا التي توجت بعقد إتفاقية بريطانية ـ روسية في 30 آب سنة 1907 نصت على وضع النصف الشمالي من إيران تحت سيطرة روسيا والنصف الجنوبي تحت سيطرة بريطانيا ، في حين ترك وسط البلاد تحت حكم شاهنشاه إيران. ومن الغريب حقا أن هذه الإتفاقية كانت تناقض نفسها بنفسها ، فهي من جهة كانت تصر على تأكيد قوي بشأن إحترام سلامة وإستقلال إيران، وفي نفس الوقت تنتقل هذه التأكيدات إلى تقسيم إيران . وكانت الدبلوماسية الروسية تخطط للوصول إلى المنطقة لإستخدامها كبوابة إلى الخليج الفارسي مفتاح الطريق إلى الهند، وقد تكررت اللوحة نفسها في تقسيم إيران عقب الحرب العالمية الثانية بين بريطانيا والإتحاد السوفياتي .

ولابد من الإشارة إلى أن تقسيم كردستان عنوة في 1514 م ثم عقب الحرب الأولى وفقا لإتفاقية سايكس ـ بيكو قد حولت كردستان إلى مستعمرة حقيقية خضعت للإيعازات الخارجية وفرضت عليها قوانين وضعية لاتتلائم والتطور الطبيعي للأمة الكردية، مما أدى الأمر إلى فقدانها لشخصيتها المستقلة بعد القضاء على الأسر الحاكمة الكردية وتنصيب قيادات غريبة عليها، وأدت ذلك إلى توقيف آلية التطور في كردستان اقتصاديا وفكريا وإجتماعيا، إذ تحولت

كردستان إلى متروبولات للشركات الإحتكارية الإستعمارية، وتحولت البرجوازية الكردية الناشئة إلى برجوازية كومبرادورية، لاسيما أن الشعوب التي حكمت كردستان أقل تطورا من شعبها .

ومرت كردستان إيران في مرحلة مابين الحربين بظروف وأوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة أملتها عوامل القهر والتحكم والإستبداد، حيث أن دخل الفرد في كردستان لايتجاوز دخل الفرد في أية دولة فقيرة معدومة والسبب هو أن نهب السلطات الحاكمة لثروة كردستان القومية، التي تستخدم لتطوير مناطق الفئات الحاكمة أو تتحول إلى أسلحة تضرب بها كردستان لقمع تطلعات الأمة الكردية في التحرر والإستقلال. ولعبت الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية المتردية دورا سلبيا في ميكانيزم النهضة القومية الكردية ولو بشكل جزئي، تلك التي نتجت عن الممارسات الظالمة والسياسات الشوفينية للأنظمة الحاكمة كسياسة النهب والضرائب والأتاوات المرهقة من قبل سلطات المستعمر والحياة غير المستقرة نتيجة الإضطرابات والقلاقل وممارسات العساكر وقوى الأمن والبوليس اليومية ضد سكان الكرد الآمنين في المدن والريف، هذا ناهيك عن سياسة الظلم والتعسف الطبقي في المجتمع الكردي، كمجتمع شرق أوسطي، على يد رجال الإقطاع، وبخاصة في الثلاثينات من القرن الماضي عندما ساد الجمود الاقتصادي عام 1929 العالم كله وإنخفاض الطلب على المواد الأولية من المستعمرات وهبوط أسعارها، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من عدم الإستقرار الاجتماعي وحالة من التوترات السياسية، غير أن هذه التحركات كانت تظهر في كردستان من خلال النضال القومي التحرري.

وبالرغم من كل العواقب التي تعرقل المسيرة الطبيعية لتطور الشعب الكردي، فإن كردستان إيران الغنية بالثروات الطبيعية والحيوانية والزراعية، قد شهدت تطورا صناعيا تبعث فعلا على الإعجاب والدهشة كصناعة الأسلحة المختلفة بما فيها البنادق والصناعات المعدنية والصناعات الصوفية كالسجاد التي لاتقل شهرة عن السجاد العجمي في بختياري وسنة وغيرهما من الأماكن ، على أن النوع المعروف منها بال كليم قد يكون في نعومته ودقته أفخر بكثير من جميع أنواع الطنافس ـ السجاد الإيرانية إطلاقا . بالإضافة إلى أن التبغ الكردي يعتبر من أجود أنواع التبوغ العالمية قاطبة ، على جانب شهرة كردستان الشرقية بأنواع الخيول الأصيلة .

سعت الدول الإستعمارية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا في فترة مابين الحربين العالميتين إلى وضع إيران تحت نفوذها بهدف الإستفادة من ثرواتها الغنية وإستخدام موقعها الإستراتيجي.

ومع الترتيبات الدولية الجديدة عقب الحرب العالمية الأولى التي غيرت الكثير من الحدود السياسية القائمة، شهدت كردستان أجواء ثورية متحمسة تعبيرا عن النهضة القومية الإستقلالية المبكرة لدى الكرد، كإمتداد للثورات والحركات الإستقلالية الكردستانية في القرن التاسع عشر، وتشكل إنتفاضة أورمية بقيادة إسماعيل آغا الشكاكي الملقب بسمكو 1920 – 1925 ذروة الفكر الإستقلالي الكردي المعبر عن النهضة القومية الهادفة إلى تشكيل دولة كردية مستقلة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الكرد وتقسيم وطنه إلى أربعة أجزاء، ولم تتوقف آلية النضال المسلح في كردستان في مرحلة مابين الحربين. والأمر الجديد هو أن الدول المقسمة لكردستان وبالرغم من كل تناقضاتها إتفقت فيما بينها على إجهاض الحركة التحررية الكردية، وكلما تنهض الحركة القومية الكردية تقمع وبوحشية من قبل آلتها العسكرية، ولتنفيذ هذه المهمة كان ظهور حلفي سعد أباد عام 1937 وبغداد (السنتو) عام 1955 .

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، دخلت قوات الحلفاء إيران في 25 آب 1941 لوضع حد للنفوذ الألماني فيها، فقد سيطرت القوات السوفياتية على المناطق الشمالية والشمالية الغربية بما فيها كردستان وأذربيجان، بينما سيطرت القوات البريطانية على ماتبقى من البلاد، ووقعت مدينة طهران تحت السيطرة الروسية.

وأمام تدخل قوات الحلفاء تنازل الشاه عن العرش مجبرا لإبنه الشاه محمد رضا بهلوي عام 1941 الذي شكل حكومة موالية للحلفاء، والتى راحت توقع معاهدة تحالف مع الإتحاد السوفياتي وبريطانيا.

وقد أخذت الحركة التحررية الكردية مكانة لائقة بين حركات التحرر في آسيا منذ البدايات الأولى لنشوب الحرب العالمية الثانية، إذ تمكن الشعب الكردي من التخلص من سيطرة الحكومة المركزية الضعيفة في طهران وإقامة حكومة مستقلة عاصمتها مهاباد، التي راحت في أواخر عام 1941 تتعامل مع السلطات السوفياتية، والحدث الأكبر بالنسبة للشعب الكردي في هذه الفترة، هو تأسيس كو مه له ى ذيانةوة ى كوردستان Comely Ziyanewey Kurdistan أي (جمعية بعث كوردستان) في 16 من أيلول عام 1942 كأول

تنظيم سياسي كردي، التي تمكنت بعد عدة شهورمن قيامها التوقيع على ميثاق التعاون مع أكراد الأجزاء الأخرى من كردستان في سبيل كوردستان كبرى، وتحول إسمها إلى البارتي الدمقراطي الكردستانى في 15 آب 1945 يتزعمه قاضي محمد.

شكلت إيران كالجارة تركيا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها منطقة صراع بين الدول الكبرى، ففي منطقة النفوذ السوفياتي أعلن عن إنشاء جمهورية أذربيجان المستقلة ذاتيا بقيادة بيشواري في 12 كانون الأول من عام 1945. وأعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة قاضي محمد عن إنشاء جمهورية مهاباد الشعبية الديمقراطية الكردية في ساحة ضوار ضرا في 22كانون الثاني عام 1946، وأقامتا معاهدة تحالف بينهما في 23 نيسان عام 1946.

إن المرحلة الأولى من الحرب الباردة بين القطبين الممتناحرين (حلفاء الأمس) إنطلقت من أراضي كردستان، حيث قدمت الحكومة الإيرانية في 19 كانون الثاني عام 1946 شكوى إلى هيئة الأمم المتحدة ضد الإتحاد السوفياتي متهمة إياها بالتدخل في شؤونها الداخلية وعدم تنفيذ بنود معاهدة 1942 بالإنسحاب من إيران، ودعا مجلس الأمن الطرفين اللجؤ إلى المفاوضات لحل الخلاف .

كان من نتيجة فشل الحكومة الإيرانية من حل الخلاف مع زعماء كرملين، إستقالة حكومة حكيم وتشكيل حكومة جديدة في 27 كانون الثاني عام 1946 برئاسة قوام السلطنة، الذي إختار الطريق الدبلوماسي لحل الإشكالية مع موسكو، ولهذا الغرض فقد حل الوزير المذكور ضيفا على العاصمة السوفياتية لمدة شهر، دون أن ينجح في إقناع القيادة السوفياتية بسحب قواتها ، حينها أقدمت حكومات طهران وواشنطن ولندن على تقديم مذكرات إحتجاج إلى مجلس الأمن لعرض هذه الأزمة على بساط البحث .

ويبدو أن الحكومة السوفياتية حققت في الخفاء نجاحا دبلوماسيا، حيث حصلت على موافقة الحكومة الإيرانية بالحصول على إمتيازات نفطية ، لهذا فإن الجانب السوفياتي أعلن عن إستعداده للإنسحاب من الأراضي الإيرانية في خلال ستة أسابيع شرط إمتناع مجلس الأمن عن مناقشة القضية، وفي هذه الأجواء وقع رئيس وزراء إيران قوام السلطنة مع الزعماء السوفيات على معاهدة بهذا الخصوص. وإضطر السوفيات إلى سحب قواتهم سنة 1946،

وذلك تحت ضغوطات الدول الإستعمارية، وكذلك نتيجة لإمتلاك الولايات المتحدة السلاح النووي الذي لن تتورع عن إستعماله في حال تعرض مصالحها للخطر، ولاسيما أن السوفيات لم يكونوا قد إمتلكوا بعد القنبلة الذرية إلا في عام 1949.

وعندما تأكد قوام السلطنة من حقيقة الموقف الأنكلو ـ الأمريكي الداعم لإيران ضد النفوذ السوفياتي، فكر بتصفية الحركة الديمقراطية في إيران، وشاركت القوات الإنكليزية والأمريكية في القضاء على الحركة الديمقراطية في البلاد والتنكيل بها .

توجهت الحملات العسكرية إلى كردستان الإيرانية، حيث أقمعت بوحشية الحركة الديمقراطية في كردستان في 27 تشرين الثاني من عام 1946، وقضت على جمهورية مهاباد الكرديـة وإعتقال الرئيس قاضي محمد في 16 كانون الأول من العام نفسه وإعدام وبشكل صوري قادة الحركة التحررية الكرديـة وعلى رأسهم قاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد الكردية في 3.31 . 1947 في ساحة ضوار ضرا التى كان قد أعلن فيها عن قيام جمهورية مهاباد الفتية، وبذلك تم قمع الحركتين التحرريتين الكرديـة والأذرية في إيران في نهاية سنة 1946أمام مرئى ومسمع ديمقراطيات العالم كله وفي المقدمة الديمقراطيات الغربية، بعد أن إستلم المناضل الوردي مصطفى بارزاني راية النضال ـ العلم الكردي من الشهيد قاضي محمد لمواصلة الكفاح وقيادة الحركة التحررية الكردية.

ونجحت الدبلوماسية الأمريكية في توطيد نفوذها في إيران بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية بعامين، فقد جاءت الترتيبات الدولية الجديدة في فترة مابعد الحرب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، فالإتفاقية الجديدة بين واشنطن وطهران المبرمة في 6 تشرين الأول عام 1947 أعطت البعثة العسكرية الأمريكية مجالا أكبر من السابق للعمل داخل أجهزة الوزارة الحربية الإيرانية وأركان حربها.

فوفق هذه المعاهدة باشرت البعثة العسكرية الأمريكية بتدريب الجيش الإيراني على النمط الأمريكي، وتسليح هذا الجيش بالأسلحة الأمريكية التي قدمت قبل ذلك إلى الجيش التركي . ففي شمال إيران أقيمت منشآت ومطارات عسكرية وفي جنوب البلاد خزانات بنزين .

ففي هذه اللعبة من الحرب الباردة بين القطبين، إنتصرت الدبلوماسية الغربية وبالتالي فإن تصفية جمهوريتي مهاباد وأذربيجان، كانت الهزيمة الأولى للإتحاد السوفياتي في المرحلة الأولى من الحرب الباردة. وبإعتقادي كان إنسحاب ستالين وترك الحركة الديمقراطية عرضة للموت وهي في مهدها بآلة الحربية الغربية ضربة قاضية لنواة الحركة الديمقراطية في الشرقين الأوسط والأدني والتي لم تلتئم جرحها حتى يومنا هذا، وهو مالم يقدم على فعله ستالين في الدول الآسيوية الأخرى كالصين وفيتنام وكوريا وفي نفس الفترة التاريخية.

وحقيقة الأمر فإن الإتفاقية الجديدة هذه لم تكن سوى إمتداد لمعاهدة التعاون التي وقعت في 20 حزيران عام 1947 بين طهران وواشنطن والتي تنص على تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لإيران الأعتدة العسكرية بقيمة /120/ مليون دولار. وقد صادق المجلس النيابي الإيراني عليها في 17 شباط من عام 1948، حيث وصلت إيران على أثرها بعثة عسكرية أمريكية وتوطدت هذه العلاقات مع إستلام الجنرال علي رازمارا رئاسة الحكومة في حزيران من عام 1950 .

إلا أن العلاقات الغربية ـ الإيرانية بدأت تتدهور على أثر مقتل علي رازمارا في آذار عام 1951 وقيام حكومة جديدة في طهران برئاسة الدكتور محمد مصدق زعيم الجبهة الوطنية الإيرانية الذي كان من أشد المعارضين لنفوذ بريطانيا الاقتصادي في إيران.

وعندما أصبح مصدق رئيسا للوزراء عام 1951 سارع إلى تأميم النفط في 15 آذار. وفي عام 1953 دبرت الولايات المتحدة الأمريكية إنقلابا عسكريا ضد مصدق وتسلم الجنرال زاهدي رئاسة الحكومة وإعادة الشاه وحل جميع الحركات اليسارية والديمقراطية في البلاد، وتمكن الأمريكيون من فرض الشاه ديكتاتورا قويا في مجابهة السياسة السوفياتية وليحكم الشعوب الإيرانية وفقا للنظرة الفارسية وبالسلاح الأنجلو ـ أمريكي والتنكيل بالحركة الدمقراطية في البلاد، ووضع شركات النفط الأميركية يدها على صناعة النفط الإيرانية .

ومن هنا جاء الإهتمام الأنكلو ـ أمريكي بجر إيران إلى حلف بغداد في عام 1955 لتكون هذه الدولة حلقة وصل بين حلف الناتو الإستعماري وحلف سياتو في جنوبي ـ شرق آسيا. وفي هذا الصدد كتبت صحيفة "نيوز ويك" الأمريكية القريبة من الأوساط الحاكمة قائلة :" إن إيران من الناحية الستراتيجية تشكل جسر طبيعي بين تركيا (العضوة في الناتو) وباكستان (العضوة في السياتو) بالإضافة إلى أنها بمثابة القلب لمنظمة المعاهدة المركزية (السنتو) التي تربط

بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية بهدف الدفاع عن الشرق الأدنى. ومن الناحية الجغرافية فإن إيران من بين جميع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مع روسيا أطول وأنسب حدود بطول ألف ميل عبر الجبال الوعرة .

وإزاء التطورات والأحداث الساخنة عقب سقوط نظام الشاه وخلق حالة المواجهة بين الشعب الكردي والقوات الحكومية، تحركت القيادة السياسية الكرديـة نحو إيجاد نوع من التوافق السياسي مع النظام الجديد، بهدف تخفيف حالة التوتر ولمنع حدوث الإصطدام المباشر بين الطرفين حرصا على المصلحة المشتركة. ففي حديثه عن أحداث وتطورات المرحلة قال لي حرفيا الشخصية السياسية الكردية وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستانـى ـ إيران آنذاك السيد كـريـم حسامي في لقاء معه في موسكو عام 1985:"ذهبنا أنا والدكتور عبدالرحمن قاسملو إلى آيات الله الخميني، حيث طلب منه الدكتور قاسملو منح الكرد بعض من الحقوق حتى نتمكن من إقناع الشعب وتهدئته ...إلخ، ففكرالخميني قليلا ثم قال:"أن رأسي يؤلمني وخرج من الغرفة".

وتحولت الثورة الإيرانية إلى جهاز بوليسي قمعي ناهيك عن أنها أعادت بإيران قرن إلى الخلف، فبدلا من أن تستجيب الحكومة لمطاليب الشعوب والقوميات الإيرانية الديمقراطية والإنسانية، لجأت إلى إستخدام العنف السياسي والإرهاب ضد قواه الوطنية وطلائعه الثورية وتصفية خصومه السياسيين . وبأمر من قيادة النظام تم إغتيا ل القادة الكرد بعمليتين إرهابيتين الأولى في فيينا فيها تم إغتيال الدكتورعبدالرحمن قاسملو سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني ورفاقه والثانية في برلين ضد خليفة قاسملو الدكتور سعيد شرفكندي .

إن إيران وبسبب أخطائه العديدة ولجوئه إلى إستخدام العنف وإنكار الحقوق الديمقراطية ومنع التحولات الاجتماعية وإجبار المواطنين العيش وفق عقليات دينية متزمتة قروسطية لاتعبر عن سمات العصروخصوصياته، تعاني من أزمات داخلية معقدة ستتمخض عنها نتائج ثورية قد تغير وجه البلاد، ولاشك أن الحركة التحررية الكردية ستكون في طليعة النضال من أجل تحقيق مكتسبات قومية وديمقراطية للشعوب الإيرانية عموما ومن قيام نظام فيدرالي أو كنفيدرالي في البلاد يشكل كردستان حلقة مهمة في هذا الإطار كخطوة نحو تحقيق مطاليب الشعب الكردي في الحرية والإستقلال.

ونحن اليوم وأمام ذكرى الستون لقيام جمهورية كردستان الدمقراطية التي قضيت عليها دون وجه حق، في الوقت الذي كانت قارات العالم الثلاثة تشهد ميلاد جمهوريات ودول جديدة لتشرق شمس الحرية على شعوبها، ليترك بهذا الشكل الشعب الكردي يتعرض ولايزال لأبشع أنوع القهر في كبت حريته ومنع لغته من التداول وحرمانه من أبسط الحقوق الإنسانية وممارسة عاداته بحرية ومن حكم نفسه بنفسه، وهو حق طبيعي للبشرية جمعاء، وسلب خيراته تاركا شعبه في فقر مدقع .

لقد كانت جمهورية كردستان شعلة مضيئة في سماء معتم، لو تركت تعيش لأضاءت الشرقين الأوسط والأدنى برمته. قد يضع القرن الجديد النهاية المأسوية لكردستان جانبا بعد بزوغ شمس الحرية في جزء مهم منه.

إيران
في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية
والقضية الكرديـة [1]

تقع إيران في جنوبي ـ غرب آسيا في الشرق الأدنى، تبلغ مساحتها 1648 ألف كم2 وبذلك فإن مساحتها تعادل مساحة خمسة دول أوروبية معا وهي: إنكلترا وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا، فهي أكبر دول الشرق الأدنى مساحة. وتقدر عدد سكانها وفق إحصائية عام 1984بـ 42.5 مليون نسمة [2].

تعتبر دولة إيران من الدول ذات القوميات المتعددة، حيث يقطن فيها ماينا هز 30 شعبا من الأعراق المختلفة، يبلغ عدد سكان الفرس 20 مليون نسمة والأذر 16 مليون والكرد 12 مليونا إلى جانب البلوج والأفشار والكاشاي والعرب والتركمان والقاجار والأرمن والآشوريين ... وغيرهم .

إيران إحدى أقدم دول العالم، وتتمتع بموقع إستراتيجي وغنية بالثروات الطبيعية، وقد تحولت في نهاية القرن التاسع عشر إلى شبه مستعمرة للدول الإستعمارية. ويأتي النفط في مقدمة هذه الثروات، فوفق تقدير الدراسات النفطية، فإن إحتياط إيران النفطية بلغت حوالي 5 مليار من الأطنان في الستينات من القرن الماضي، وبذلك فإنها إحتلت في الفترة المذكورة المرتبة الرابعة لدى الدوائر الرأسمالية من حيث أهمية الموارد النفطية ((أي 15% من إحتياطات العالم و20% من إحتياطات النفط في الشرقين الأوسط والأدنى))[3]. بالإضافة إلى الثروات الأخرى كالذهب والرصاص والفحم الحجري والحديد والكروم والكبريت والتوتياء والمنغنيز وغيرها .

---

[1] ـ هذا الموضوع تم كتابته عام 1998 ضمن مشروع كتاب يحمل عنوان ((العالم الثالث والصراع الدولي في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية)) بطلب من قسم الدراسات التاريخية في كلية الآداب والعلوم ـ جامعة سبها الجماهيرية العظمى . ونشر على صفحات عفرين ـ نت ١٤تموز٢٠٠٥.

[2] - Strani mira,cratki politico - Iconomichsci sprovochnic , M,1984, P. 174 .

[3] - Strani Blijnivo I Sridnivo Vostoka,M.,1964,p.22.

سعت الدول الإستعمارية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا في فترة مابين الحربين العالميتين إلى وضع إيران تحت نفوذها بهدف الإستفادة من ثرواتها الغنية وإستخدام موقعها الإستراتيجي .

دخلت قوات الحلفاء إيران في 25 آب 1941 لوضع حد للنفوذ الألماني فيها، فقد سيطرت القوات السوفياتية على المناطق الشمالية والشمالية الغربية بما فيها كردستان وأذربيجان، بينما سيطرت القوات البريطانية على ماتبقى من البلاد[1]، ووقعت مدينة طهران تحت السيطرة الروسية .

وأمام تدخل قوات الحلفاء تنازل الشاه عن العرش مجبرا لإبنه الشاه محمد رضا بهلوي عام 1941 الذي شكل حكومة موالية للحلفاء، والتي راحت توقع معاهدة تحالف مع الإتحاد السوفياتي وبريطانيا .

شكلت إيران كالجارة تركيا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها منطقة صراع بين الدول الكبرى. ففي منطقة النفوذ السوفياتي أعلن عن إنشاء جمهورية أذربيجان المستقلة ذاتيا بقيادة بيشواري في 12 كانون الأول من عام 1945. وأعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة قاضي محمد عن إنشاء جمهورية كردستان الشعبية الديمقراطية في ساحة جوار جرا في 22كانون الثاني عام 1946 وأقامتا معاهدة تحالف بينهما في 23 نيسان عام 1946 .

قدمت الحكومة الإيرانية في 19 كانون الثاني عام 1946 شكوى إلى هيئة الأمم ضد الإتحاد السوفياتي متهمة إياها بالتدخل في شؤونها الداخلية وعدم تنفيذ بنود معاهدة 1942 بالإنسحاب من إيران. ودعا مجلس الأمن الطرفين اللجوء إلى المفاوضات لحل الخلاف.

كان من نتيجة فشل الحكومة الإيرانية من حل الخلاف مع الطرف السوفيتي، إستقالة حكومة حكيم وتشكيل حكومة جديدة في 27 كانون الثاني عام 1946 برئاسة قوام السلطنة، عمد هذا الأخير إلى إستخدام الأسلوب السياسي لحل خلاف بلاده مع موسكو، لذلك فقد مكث الوزير الجديد في العاصمة السوفياتية حوالي شهر، لكنه فشل في إقناع القيادة السوفياتية بسحب قواتها. عندئذ قدمت

---

[1] – هذه الخطوة تذكرنا بالإتفاقية الروسية ـ البريطانية في 30 آب سنة 1907 التي نصت على وضع النصف الشمالي من إيران تحت سيطرة روسيا القيصرية والنصف الجنوبي تحت سيطرة بريطانيا، في حين ترك وسط البلاد تحت حكم شاه إيران .

حكومة كل من طهران وواشنطن ولندن مذكرات إحتجاج إلى مجلس الأمن لعرض هذه المشكلة على بساط البحث.

ويبدو أن الحكومة السوفياتية حققت في الخفاء نجاحا دبلوماسيا، حيث حصلت على موافقة الحكومة الإيرانية بالحصول على إمتيازات نفطية، لهذا فإن الجانب السوفياتي أعلن عن إستعداده للإنسحاب من الأراضي الإيرانية في خلال ستة أسابيع شرط إمتناع مجلس الأمن عن مناقشة القضية. وفي هذه الأجواء وقع رئيس وزراء إيران قوام السلطنة مع الزعماء السوفيات على معاهدة بهذا الخصوص. وإضطر السوفيات إلى سحب قواتهم سنة 1946، وذلك تحت ضغوطات الدول الإستعمارية، وكذلك نتيجة لإمتلاك الولايات المتحدة السلاح النووي الذي لن تتورع عن إستعماله في حال تعرض مصالحها للخطر، ولاسيما أن السوفيات لم يكونوا قد إمتلكوا بعد القنبلة الذرية إلا في عام 1949.

وعندما تأكد قوام السلطنة من حقيقة الموقف الأنكلو ـ الأمريكي الداعم لإيران ضد النفوذ السوفياتي، فكر بتصفية الحركة الديمقراطية في إيران. وشاركت القوات الإنكليزية والأمريكية في القضاء على الحركة الديمقراطية في البلاد والتنكيل بها.

ففي العاشر من كانون الأول عام 1946 وبأمر من رئيس الحكومة الإيرانية أحمد قوام، تحركت القوات بإتجاه أذربيجان الإيرانية، حيث أعلنت هناك الأحكام العرفية وبدأت التنكيل بقيادة الحزب الديمقراطي الأذربيجاني وبالعناصر التي ساهمت في إنعاش الحركة الديمقراطية في البلاد.

ومن ثم توجهت الحملات العسكرية إلى كردستان إيران، حيث أقمعت بوحشية الحركة الديمقراطية هناك، وقضت على الجمهورية الكردية بعد أن أعدمت وبشكل صوري قادة الحركة التحررية الكردية وعلى رأسهم قاضي محمد رئيس الجمهورية، وبذلك تم قمع الحركتين التحرريتين الكردية والأذرية في إيران في نهاية سنة 1946.

ونجحت الدبلوماسية الأمريكية في توطيد نفوذها في إيران بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية بعامين، فقد جاءت الترتيبات الدولية الجديدة في فترة مابعد الحرب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. فالإتفاقية الجديدة بين واشنطن وطهران المبرمة في 6 تشرين الأول عام 1947 أعطت البعثة العسكرية

الأمريكية مجالا أكبر من السابق للعمل داخل أجهزة الوزارة الحربية الإيرانية وأركان حربها [1] .

فوفق هذه المعاهدة باشرت البعثة العسكرية الأمريكية بتجديد الجيش الإيراني على النمط الأمريكي، وتسليح هذا الجيش بالأسلحة الأمريكية التي قدمت قبل ذلك إلى الجيش التركي. ففي شمال إيران أقيمت منشآت ومطارات عسكرية وفي جنوب البلاد خزانات بنزين .

وحقيقة الأمر فإن الإتفاقية الجديدة هذه لم تكن سوى إمتداد لمعاهدة التعاون التي وقعت في 20 حزيران عام 1947 بين طهران وواشنطن والتي تنص على تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لإيران الأعتدة العسكرية بقيمة / 120 / مليون دولار. وقد صادق المجلس النيابي الإيراني عليها في 17 شباط من عام 1948، حيث وصلت إيران على أثرها بعثة عسكرية أمريكية وتوطدت هذه العلاقات مع إستلام الجنرال علي رازمارا رئاسة الحكومة في حزيران من عام 1950 .

إلا أن العلاقات الغربية ـ الإيرانية بدأت تتدهور على أثر مقتل علي رازمارا في آذار عام 1951 وقيام حكومة جديدة في طهران برئاسة الدكتور محمد مصدق زعيم الجبهة الوطنية الإيرانية الذي كان من أشد المعارضين لنفوذ بريطانيا الاقتصادي في إيران .

وعندما أصبح مصـدق رئيسا للوزراء عام 1951 سارع إلى تأميم النفط في 15 آذار. وفي عام 1953 دبرت الولايات المتحدة الأمريكية إنقلابا عسكريا ضد مصدق وتسلم الجنرال زاهدي رئاسة الحكومة وإعادة الشاه وحل جميع الحركات اليسارية والديمقراطية في البلاد، وتمكن الأمريكيون من فرض الشاه ديكتاتورا قويا في مجابهة السياسة السوفياتية، ووضع شركات النفط الأميركية يدها على صناعة النفط الإيرانية.

ومن هنا جاء الإهتمام الأنكلو ـ أمريكي بجر إيران إلى حلف بغداد في عام 1955 لتكون هذه الدولة حلقة وصل بين حلف الناتو الإستعماري وحلف سياتو في جنوبي ـ شرق آسيا . وفي هذا الصدد كتبت صحيفة " نيوز ويك " الأمريكية القريبة من الأوساط الحاكمة قائلة : " إن إيران من الناحية الستراتيجية تشكل جسرا طبيعيا بين تركيا (العضوة في الناتو) وباكيستان

---

[1] - Akadimiya NAYK S.S.S.R. Instityt mirovou ekonomiki I mijdunarodnih otnochini,tom 1,(1945 - 1949) ,M.,1962,p.259.

(العضوة في السياتو) بالإضافة إلى أنها بمثابة القلب لمنظمة المعاهدة المركزية (السنتو) التي تربط بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية بهدف الدفاع عن الشرق الأدنى. ومن الناحية الجغرافية فإن إيران من بين جميع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مع روسيا أطول وأنسب حدود بطول ألف ميا عبر الجبال الوعرة ... [1].

كان حلف بغداد (السنتو فيما بعد) بالنسبة لإيران أداة لقمع الحركات التحررية ـ الإستقلالية والديمقراطية داخل البلاد. فقد قال رئيس الوزراء الإيراني أثناء عرض مشروع حلف بغداد على المجلس الإيراني:"إن في هذه المعاهدة بنودا سرية لايمكن الإفصاح عنها حتى في المجلس التشريعي ويجب أن تبقى سرية لأهميتها وتعلقها بدول مشاركة أخرى، لذا أرجو التصويت عليها كما قدمناها إلى المجلس .."[2]. وبنفس الوقت كشفت إحدى الصحف الغربية على أن "إحدى الفقرات الموجودة في هذه المعاهدة تنص على أن الدول المشاركة في هذه المعاهدة لها الحق في تدمير جزء كبير من جبال زاغـروس والمدن الإيرانية الواقعة بعدها حتى حدود الإتحاد السوفياتـي .. " [3].

إنضمام إيران إلى الحاف العدواني العسكري ـ السياسي عام 1955 وبالتالي إلتزاماتها تجاه المعاهدة العسكرية الثنائية الأمريكية ـ الإيرانية التي تم التوقيع عليها في 5 آذار عام 1959 كلفت خزينة الدولة مصاريف طائلة. فوفق الإحصائيات الرسمية إن مجموع ماتم إنفاقه لعمليات التسليح وبناء المشاريع العسكرية ونفقات الجيش الذي بلغ تعداده 200 ألف شخص آنذاك والموانئ والطرقات شكل 40% من ميزانية الدولة أي مجمل المساعدات العسكرية الأمريكية التي تعادل وسطيا في السنة 45 مليون دولاروكذلك القسم الأعظم من إيرادات إيران النفطية التي بلغت حوالي 300 مليون دولار في السنة. كما صرفت على الأهداف العسكرية القروض الأجنبية التي زادت مجموعه عن

---

[1] - Strani Blijnivo I Sridnivo Vostoka,op.,cit,p.24-25.

[2] - جمال مردان، عبدالناصر والعراق 1952 - 1963، المكتبة الشرقية، 1995، ص 54. وكذلك: موسى الموسوي, إيران في ربع قرن، (بلا)، 1972، ص 63.

[3] - المرجع نفسه، ص 63.

700 مليون دولار[1]. كل ذلك إنعكست سلبا على أوضاع إيران الاقتصادية وعلى ميزانية الدولة .

كما أن سياسة الدولة العسكرية أثرت سلبا على أوضاع الشعب الإيراني بكافة فئاته الإجتماعية وبخاصة على أوضاع الفلاحين . ففي 14 تموز عام 1962 صرح وزير الزراعة السابق أرسانجاني على الملأ قائلا:"إن 40 % من سكان البلاد جائع، بالإضافة إلى أن 40% من السكان شبه جائع. ويبلغ الدخل المتوسط للفرد 400 تومان في السنة، وإن الفلاحين محرومون من الأكل والملابس [2].

وإزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتصاعد الأزمة السياسية، أقدمت الإدارة الأمريكية على دفع النظام الشاهنشاهي على إتخاذ بعض الإصلاحات الاقتصادية ـ الإجتماعية في عام 1963 والتي عرفت "بالثورة البيضاء". وقد أدت هذه الإصلاحات إلى الإسراع في تثبيت عملية العلاقات الرأسمالية في المجالين الصناعي والزراعي. كما وأدت التغيرات التي قام بها الشاه عام 1962 إلى بروز تيار مناهض ضم رجال الدين الإسلامي بزعامة آية الله الخميني, ولكن سرعان ما وضع حد لذلك، ونفي الخميني إلى العراق، حيث عاش منذ ذلك الوقت هناك [3] .

وتحولت إيران طوال تلك الفترة إلى قاعدة متقدمة للإمبريالية العالمية أستخدمت ضد القوى اليسارية والتحررية في الخارج والداخل. فخلال الفترة من 1941 ـ 1963 تعرض للتعذيب من الشعوب الإيرانية أكثر من 380 ألف شخص .

ففي السادس من آذار عام 1975 وقع شاه إيران محمد رضا بهلوي على إتفاقية الجزائر مع الرئيس العراقي صدام حسين بوساطة كيسنجر وزير خارجية أمريكا آنئذ، التي بموجبها تمت تصفية الحركة الكردية المسلحة في

---

1 - Strani Blijnivo...,op.,cit.,p.25.

2 - Ibid,p.28.

3 ـ فلاديمير كوزيشكين، المخابرات السوفياتية من الداخل ـ الأسطورة والواقع ـ ترجمة ونشر أرينتال هاوس، قبرص 1991، ص 175 .

كردستان العراق (أيلول 1961 - آذار 1975) وإنسحاب القيادة السياسية وقوات البيشمركة إلى الأراضي الإيرانية حقنا لدماء الشعب الكردي وعدم إعطاء الفرصة لدول الجوار التدخل العسكري في كردستان بحجة خنق ثورة أيلول التحررية، لأن قرارا بهذا الشأن كان قد أتخذ من قبل المتآمرين، ناهيك عن ضرب القوى الديمقراطية في البلدين وتنازل صدام عن ثلاث جزر لإيران. ومع نهاية عام 1977 بدأت الإضطرابات في إيران بتشجيع من رجالات الدين والمنظمات اليسارية. وفي صيف 1978 عمت البلاد موجات المظاهرات وأعمال الشغب فتقطعت أوصال الاقتصاد وشحت كميات البنزين.

وفي صيف عام 1978 كان الأغنياء الإيرانيون في حالة ذعر وقلق شديدين، فإحتشد الناس في المصارف وراحوا يحولون أموالهم إلى الخارج. وبالتالي إنتقلت مبالغ ضخمة من العملة الصعبة إلى سويسرا وباريس ولندن ونيويورك وغيرها. وبناء على تقرير فإن عائلة الشاه وحدها حولت مايقارب المليارين ونصف المليار إلى الخارج [1] .

لقد كانت إيران بمثابة "شرطي" الولايات المتحدة الأمريكية في المطقة، ففي النصف الثاني من عام 1949 خطت السلطات الحاكمة في إيران خطوات نحو إقامة علاقات غير رسمية مع إسرائيل، أدت بالتالي إلى فتح مكتب الوكالة اليهودية في طهران. وفي آذار عام 1950 إعترفت إيران بإسرائيل[2]، فقد ساهمت المخابرات الإسرائيلية (موساد) والمخابرات المركزية الأمريكية في إقامة وتنظيم الجهاز البوليسي السري (سافاك) وحصلت إسرائيل على النفط الإيراني بعد توقيع الإتفاقية النفطية مع الشركات العالمية عام 1954 .

ولكن وعلى الرغم من ذلك، فإن الولايات المتحدة التي علقت آمالها على الأهمية الإستراتيجية لإيران بحكم موقعها من الإتحاد السوفياتي لم تشأ أن تخسر نفوذها في تلك المنطقة، ولذلك عندما بدأت الإضطرابات تتصاعد في إيران وجد الأمريكيون الفرصة مناسبة للتخلص من الشاه وبناء علاقات وطيدة مع النظام الجديد .

---

[1] - المرجع نفسه، ص 178 - 179 .

[2] - Vinichnaya politika,op.,cit.,p.68.

وبحسب النظرية السوفياتية، فإن رجل الدين وبخاصة الإيراني هو رجعي وفي خدمة رأس المال، ويصفه القول المشهورة :" تحت لحية كل رجل دين هناك ختم يقول: صنع في بريطانيا العظمى"[1]. وفي نظر الخبراء السوفيات فإن الخميني هو حليف للغرب، ولهذا السبب منع الرئيس كارتر الشاه من إستخدام القوة بحجة الحقوق الإنسانية، ولهذا السبب أعيد الإيرانيون الموالون للخميني من أميريكا بواسطة الـ سي. آي. إي . وقد بدا واضحا أن الأميركيين يلعبون الورقة الأميركية الجديدة " [2] .

ومع تصاعد الأزمة السياسية داخل البلاد، أعلن حالة الطوارئ في تشرين الثاني 1978 فمنع التجول في طهران من التاسعة مساء حتى الخامسة صباحا. وفي التاسع من كانون الثاني عام 1979 أعلن أن الشاه سيغادر البلاد في إجازة إلى الخارج وفي الرابع عشر من الشهر نفسه شكل مجلس للوصاية في غيابه، وفي اليوم السادس عشر منه غادر الشاه وعائلته إيران على متن طائرة أقلتهم إلى مصر [3] .

وفي الأول من شباط عاد إلى إيران آيات الله الخميني بعد أن قضى 14 سنة في المنفى. لكن الثورة التي وضعت حدا للحكم الشاهنشاهي في البلاد، لن تحقق آمال وطموحات الشعوب الإيرانية إذ أنها سرعان ماتراجعت عن المبادئ الأساسية وبدأت بتصفية الحركات القومية الإستقلالية والفئات الديمقراطية واليسارية .

فبسقوط النظام الشاهنشاهي وبدور مشرف وبارز من الشعب الكردي في ذلك، شهد إقليم كردستان تصعيدا ثوريا حقيقيا في النضال القومي التحرري، حيث عمت موجة من إنتفاضة عارمة شملت مدن وريف كردستان إيران أفرزتها عوامل موضوعية تعبر عن مدى النضوج السياسي والقومي للحركة القومية الكردية بقيادة البارتي الديمقراطي الكردستاني ـ إيران.

وإزاء التطورات والأحداث الساخنة آنذاك وخلق حالة المواجهة بين الشعب الكردي والقوات الحكومية، تحركت القيادة السياسية الكردية نحو إيجاد نوع

---

[1] ـ كوزيشكين، المرجع السابق، ص 181.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 181 .

[3] ـ المرجع السابق، ص 191.

من التوافق السياسي مع النظام الجديد، بهدف تخفيف حالة التوتر ولمنع حدوث الإصطدام المباشر بين الطرفين حرصا على المصلحة المشتركة. ففي حديثه عن أحداث وتطورات المرحلة قال لي حرفيا الشخصية السياسية الكردية وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستانـى ـ إيران آنذاك السيد كـريـم حـسامـي في لقاء معه في موسكو عام 1985:"ذهبنا أنا والدكتور عبدالرحمن قاسملو إلى آيات الله الخميني، حيث طلب منه الدكتور قاسملو منح الكرد بعض من الحقوق حتى نتمكن من إقناع الشعب وتهدئته ...إلخ، ففكر الخميني قليلا ثم قال : أن رأسي يؤلمني وخرج من الغرفة .

وتحولت الثورة الإيرانية إلى جهاز بوليسي قمعي ناهيك عن أنها أعادت بإيران قرن إلى الخلف , فبدلا من أن تستجيب الحكومة لمطاليب الشعوب والقوميات الإيرانية الديمقراطية والإنسانية، لجأت إلى إستخدام العنف السياسي والإرهاب ضد قواه الوطنية وطلائعه الثورية وتصفي خصومه السياسيين. وبأمر من قيادة النظام تم إغتيا ل القادة الكرد بعمليتين إرهابيتين الأولى في فيينا فيها تم إغتيال الدكتور قاسملو سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني ورفاقه والثانية في برلين ضد خليفة قاسملو الدكتور سعيد شرفكندي .

إن إيران وبسبب أخطائه العديدة ولجوئه إلى إستخدام العنف وإنكار الحقوق الديمقراطية ومنع التحولات الاجتماعية وإجبار المواطنين العيش وفق عقليات دينية متزمتة قروسطية لاتعبر عن سمات العصروخصوصياته , تعاني من أزمات داخلية معقدة ستتمخض عنها نتائج ثورية قد تغير وجه البلاد، ولاشك أن الحركة التحررية الكردية ستكون في طليعة النضال من أجل تحقيق مكتسبات قومية وديمقراطية للشعوب الإيرانية .

إسماعيل آغا شكاك

(1875-1930)

ولد القائد الكردي الثائر إسماعيل آغا بن على آغا بن محمد آغا رئيس عشيرة الشكاك الشهير بـ (سمكو الشكاك) سنة 1875، كان موطن عشيرة الشكاك الأصلي قرب دياربكر، إلا أنها نزحت فيما بعد إلى أراضي شرق كردستان، إذ لم يعترف الكرد يوما بالحدود المرسومة. وتكونت لدى هذا القائد روح الإنتقام والشعور القومي بعد مقتل أخيه جوهر آغا من قبل حكام العجم في تبريز.

كان سمكو ذا شخصية قوية وشجاعة، لعب دورا سياسيا وعسكريا مهما أثناء الحرب العالمية الأولى وأقام في عام 1923علاقات كفاحية وإستراتيجية مع الملك الكردي شيخ محمود الحفيد، كما لجأ سمكو إلى العمق الكردستاني، فإتخذ من راوندوز ملجأ لقواته، الأمر الذي يدل على حمله لإستراتيجية قومية واسعة. كما إتفق سمكو مع الروس في أواسط الحرب العالمية الأولى على أن يساند الحلفاء ضد إيران والدولة العثمانية، شريطة أن يساندوه في إقامة كيان كردي سياسي، لكن روسيا إنسحبت من الحرب في أعقاب قيام ثورة أكتوبر.

قوى سمكو في كردستان إيران ونجح في تحرير مناطق واسعة حتى وصل حدود كردستان الشمالية، فإلتف حوله العشائر الكردية وشكلت إنتفاضة أورمية 1920-1925 ذروة الفكر القومي الإستقلالي . وقام إسماعيل آغا بنشاط كبير في كردستان إيران، وعلى أثر إنسحاب القوات الروسية في عام 1918ن دفع به طموحه إلى طرد الإدارة الإيرانية من المناطق الكردية وتأييد المجالس الديمقراطية التي تشكلت في كردستان. وأقام إتصالات وثيقة مع الشيخ محمود خياباني الذي تزعم الحركة الدمقراطية في أذربيجان. وحصل على أسلحة تركتها الجيش الروسي وفصائل القوات الإيرانية المندحرة، وشكل حكومة كردية التي شرعت في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية وفي إصدار مجلة "كردستان"

كان رزا خان البهلوي آنذاك وزيرا للحربية، فقاد حملة عسكرية قوامها (500) مسلح على سمكو بإتجاه مهاباد، تمكن سمكو من صد الهجوم وإبادة عدد كبير من المهاجمين، فارسلت الحكومة ثلاثة أفواج أخرى ضد الثوار. وفي سنة 1922 توجه القائد الإيراني الأمير أرشدي على رأس قوة مؤلفة من (1000) مقاتل ضد الحركة الكردية. وعندما شكل سمكو خطرا على المصالح البريطانية، لجأت إلى شق خلاف بين الكرد والآشور إنتهت بمقتل الزعيم الآشوري مار شمعون .

في أواخر آذار من عام 1924 إندلعت في غرب بحيرة أورمية إنتفاضة كردية بقيادة سمكو، في النصف الثاني من العام ذاته قوي نفوذه، كان له رجل في تركيا وأخرى في إيران، وتفاقم الوضع على الحدود بين تركيا وإيران.

في عام 1929 زاد الكرد نشاطهم بقيادة سمكو، طالبته الحكومة التركية بمغادرة أراضيها، بعد ذلك وصل شنو على رأس (200) من الثوار وفي هذا الوقت وصلته دعم من الكرد البارزانيين قدربـ (500) ثائر، دعي سمكو في

21 حزيران 1930 إلى شنو للتفاوض بعد أن أصدرت الحكومة أمرا بالإعفاء عنه وعلى أن يكون حاكما على أوشنو، فقتل غدرا بمؤامرة دنيئة من قبل حكومة رزا شاه بهلوي، حيث أرسلت حكومة طهران كتيبتين من المشاة وسرية رشاشات من أورمية وصاوجبلاق إلى شنو، التي شاركت في الهجوم وتدبير مقتل سمكو بكمين .

كان سمكو مناضلا بارزا وقائدا كرديا لم يلين في سبيل إستقلال كردستان، حاملا لمشروع قومي، لكنه لم ينجح في تكوين قوة كردية موحدة وبقى التنافس موجودا بين القادة الكرد. لكن من المآخذ أنه كان شخصية سياسية متناقضة، يتوجه مرة إلى الأتراك وأخرى إلى الروس ومن ثم الإنجليز وهكذا...

وبمرور (84) عاما على إستشهاده يبقى هذا الثائر رمزا قوميا كبيرا ونجما لامعا في تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية المعاصر.

د.عبدالرحمن قاسملو

الأكاديمي والسياسي (1930-1989)

أغتيل في مثل هذا اليوم 13 تموز من عام 1989 الشخصية السياسية والأكاديمية الكردية عبدالرحمن قاسملو مع إثنين من رفاقه في فيينا عاصمة النمسا، على ايدي عناصر من السافاك الجدد في حكومة إيران الإسلامية، وبمشاركة الرئيس الحالي لجمهورية إيران محمودأحمدي نجاد (المنتهي مهلته)، وللأسف لم يتم حتى الآن الكشف عن ملابسات الجريمة، مما يثير شكوكا بتورط جهات أخرى ساعدت المخابرات الإيرانية في هذه الجريمة النكراء.

ويعد بحق الشهيد قاسملو واحد من أبرز قادة حركة التحرر الكردية البارزة إقليميا ودوليا في النصف الثاني من القرن العشرين.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران قد تعودت على إستخدام حالات الإغتيالات السياسية بحق القادة الكرد والديمقراطيين الإيرانيين، فقد تم إغتيال د. صادق شرفكندي في مطعم ميكونوس ببرلين في 17 أيلول 1992 على يد رجال المخابرات الإيرانية. وقبله كان إغتيال الزعيم الكردي إسماعيل آغا شكاكي المعروف بسمكو في عام 1930 بعد أن دعاه الشاه محمد رزا بهلوي إلى مدينة

شنو للتفاض مع قائد الجيش الإيراني، وكان هدف الشاه آنذاك إستدراج الزعيم الكردي ووقعه في كمين وقتله غدرا.

ولد قاسملوفي عام 1930 بقرية قاسملو القريبة من أورمية، نال درجة دكتوراه في الإقتصاد في براغ – تشيكوسلوفاكيا، وفي عام 1973 وخلال إنعقاد المؤتمر الثالث، أنتخب سكرتيرا للثارتيالديمقراطي الكردستاني في إيران، وعاد إلى كردستان إثر قيام الثورة الخمينية ليشارك عن قرب النضال الجماهيري محاولا من خلال نضاله الدبلوماسي مع قادة الجمهورية بدءا من الخميني وحتى إغتياله في النمسا، حيث أستشهد خلال جلسة مفاوضات مع الطرف الإيراني لحل القضية الكردية سلميا، وربما يعتبر ذلك خطأ منه، كان لابد من أخذ إحتياطات أكبر، لاسيما كان الرجل الأول في حزبه ناهيك عن شخصيته الكاريزمية وعلاقاته الواسعة.

وإلى جانب نضاله السياسي كان قاسملو أكاديميا متميزا فقد عمل محاضرا في جامعة براغ ومن ثم أستاذا للغة والتاريخ الكرديين في جامعة السوربون الفرنسية.

والخلاصة :

- معظم قادة الكرد في إيران أغتيلوا غدرا، مما يستوجب أخذ درسا من ذلك والتعامل بحذر من الآن فصاعدا مع محتلي كردستان.
- من الضروري توفير ضمانات دولية في أي حوار بين أطراف كردية وحكومات المركز.
- تكريس الجهود والعمل من أجل محاسبة المجرمين في إغتيال القائد قاسملو ورفيقيه في محاكم دولية.

الفصل الرابع

كردستان العراق

45- **مصطفى البارزاني القائد والأسطورة**

46- في الذكرى السادسة والأربعين لثورة أيلول التحررية

47- ضحت أمريكا بالكرد ثلاثة مرات خلال قرن كامل(ما بين سنتى 1917 – 2017)

48- **التهديدات التركية لكردستان الجنوبية الأسباب والدوافع الحقيقية (المخفية)**

49- **إعلان دولة كردستان هو الرد الأمثل على غلاة الشوفينية العربية**

50- التجربة الديمقراطية في كردستان العراق شعلة مضيئة في الشرقين الأوسط والأدنى

51- ثلاثة قضايا ملحة لاتتحمل التأجيل في جنوب كردستان

52- العراق(من سايكس ـ بيكو إلى ثورة 14 تموز 1958)

- **ثورة 14 تموز 1958**
- **العراق أثناء فترة حكم قاسم (تموز 1958 ـ شباط 1963)**

53- العراق الجديد: الجمهورية الثانية أمام مفترق الطرق ودور المثقف العربي

54- كردستان – العراق مابين الإتحاد الإختياري وحق الإنفصال (1)

55- كردستان – العراق مابين الإتحاد الإختياري وحق الإنفصال (2)

56- كردستان – العراق مابين الإتحاد الإختياري وحق الإنفصال (3)

57- الفدرالية الكردية ضمانة للديمقراطية لعموم العراق

58- منبر الجزيرة منبر لأصحاب آراء الإستعلآء القومي والديني (منبر **للجهلة)**

59- العلم العراقي :لايزال يمثل عقلية العهد البائد وضرورات التغيير

60- ماذا بعد الأول من شباط في هولير

61- كردستان العراق في الذكرى الأولى لمأساة هولير

62- كردستان العراق في الذكرى الثانية لفاجعة هولير (الأول من شباط 2004)

63- وحدة الحركة الكردية في الإنتخابات خطوة تاريخية نحو النصر والإستقلال

64- **نجاح الإنتخابات في كـردستان ضمان للحرية والإستقرار وقفزة نحو حماية المنجزات وتطويرها**

65- **انتخاب ســروك بارزاني رئيسا لكردستان حــد فاصـل فـي التاريخ السياسي الكردي الحديث والمعاصر**

66- **جلال الطالباني أول رئيس كردي للعراق الحديث إرهاصا بميلاد عهد جديد فــي الـشــرق الأوسط والعالم العربي**

67- **هل ترشيح الجعفري: هو القرار الأنسب للعراق الفيدرالي التعددي الديمقراطي الجديد**

68- **الجعفري إنحراف عن المسار: من موقع مقارعة الدكتاتورية إلى دكتاتور**

69- رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يتأرجح مابين الدستور ومجالس الإسناد

70- حكومة كردستان نموذجا للدمقراطية والتعايش المشترك بين جميع المكونات الإتنية والمذهبية في الشرقين الأوسط والأدنى

71- تقرير بيكر – هاملتون:عودة الى الحرب الباردة؟أم نهاية للإمبراطورية الأمريكية

72- بعد نصف قرن : الجامعة العربية في كردستان

73- كركوك: نظرة إلى الماضي ونظرتان إلى المستقبل

74- كركوك تتفاءل بكابينت المالكي وتنتظر حلا جذريا عادلا لقضيتها

وفقا للدستور

75- **قضية كركوك تدخل عنق الزجاجة**

76- **زيارة الرئيس مسعود بارزاني الأمرو ــ أوروبية**

77- **المادة (140) في ضوء قيام الأقاليم في مناطق النزاع (المسالة الكردية مابين خياري الإتحاد والإنفصال)**

78- **الطريق إلى ترسيخ الوحدة الوطنية يمر عبر تنفيذ بنودالدستور**

79- **الخلافات بين بغداد وأربيل (الأسباب والنتائج)**

80- **أول خطوة نحو الديمقراطية الحقيقية في العراق تكمن في تنفيذ المادة (140)**

81- النظام الفدرالي التعددي في العراق ما بين النظرية والتطبيق

82- تعميق نهج الكردايتي هو الرد الافضل على مجزرة طر عزير وسيبا شيخ خدر

83- العمليات الإرهابية الأخيرة في كردستان.. الأهداف والنتائج

84- المرحلة الراهنة ودور الأكاديميين والمثقفين العرب في العراق
85- ماهي المهام الإستراتيجية - المرحلية لكرد العراق في خضم الأحداث الساخنة في العالم العربي ؟
86- لماذا كردستان ؟
87- الحرب على كردستان:الأهداف والنتائج

مصطفى البارزاني القائد والاسطورة

يرتبط تاريخ الحركة التحررية الكردية منذ أوائل القرن العشرين وليومنا بالبارزانيين، وغدا مصطفى البارزاني شعلة للكرد طوال حياته النضالية، حيث اقترن إسم الشعب الكردي باسمه. ولد مصطفى البارزاني في 14 آذار عام 1903 في قرية بارزان الجبلية القريبة من نهر الزاب الكبير والتي اصبحت عاصمة للبارزانيين التي تضم عشائر باروذي والمزوريين والشيروانيين، ولم تخضع بارزان قط للسلطات الحاكمة. وتمتعت العائلة البارزانية بمكانة خاصة في المنطقة التي كان شيوخ النقشبندية تاج الدين وعبد السلام (جد ملا مصطفى) يقومون بحل وربط شؤون المنطقة. تعرضت الأسرة البارزانية إلى التشريد والقهر على يد السلطات العثمانية في أعقاب إعدام الشيخ محمد والد مصطفى وقبيل ولادته لقيادته انتفاضة ضد الاتراك، وتولى إبنه البكر عبد السلام رئاسة العشيرة، والذي يعتبر أول من تبنى فكرة الإصلاح الزراعي في كردستان والشرق الاوسط عندما سن قانوناً بتوزيع الاراضي بالتساوي بين فلاحي المنطقة. لم يبلغ مصطفى بعد العام الثالث من عمره عندما زج به الاتراك مع والدته وأسرة الشيخ عبدالسلام في السجن في اعقاب فشل انتفاضته التي اعلنها عام 1905. وفي عام 1916 شهد بأم عينيه كيف أعدمت السلطات اخاه في الموصل. ففي اعقاب حركة (تركيا الفتاة) عام 1908- 1909 ثار مجدداً الشيخ عبد السلام ضد الاتراك العثمانيين رافعاً راية النضال الكردي التحرري. وقد دعا الشيخ قادة الكرد إلى اجتماع في قرية بريظكان وأرسل إلى (استانبول) يطالبها بتحقيق المطالب الكردية والتي كان من أهمها منح الكرد حكماً ذاتياً وإعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في المنطقة وتخصيص الضرائب

لتطوير المنطقة الكردية. وفي عام 1914 قاد الشيخ عبد السلام إنتفاضة جديدة إلتفت حولها العديد من العشائر الوطنية الكردية، لكنه اخفق ولم يحقق اهدافه بسبب تعقيد الوضع الاقليمي والدولي الذي لم يكن ملائماً لحركة التحرر الكردية، فلجأ الشيخ إلى منطقة النفوذ الروسي من أورميا ومن هناك إنتقل إلى مقاطعة ناخضيظان ومن هناك عاد مجدداً، فألقي القبض عليه في أواسط أيلول عام 1914 في الشريط الحدودي المحاذي لايران وفي كانون الأول عام 1916 نفذ حكم الإعدام بحقه في ميدان مدينة الموصل، وعلى أثرها إنتقلت زعامة العشيرة إلى الشيخ احمد، الذي إنتفض في عام 1919 مطالباً بحقوق الكرد في أعقاب الحرب العالمية الأولى الذين كانوا يطمحون في تشكيل دولتهم القومية طبقاً لمبادئ ويلسون الأربعة عشر وحق تقرير المصير للشعوب الذي كان يطرح من قبل موسكو وواشنطن في آن واحد. وتمكن البارزانيون بزعامة الشيخ احمد من تحرير العمادية من سيطرة القوات البريطانية التي كانت وراء تدمير وقصف قرى وقصبات بارزان. ويعتبر الشيخ احمد البارزاني إلى جانب كونه زعيماً قومياً مصلحاً اجتماعياً عبر مشروعه الاصلاحي ورؤيته الخاصة بالقضايا والمسائل الدينية والاخلاقية وفي حماية الطبيعة.

وبما أن بارزان كانت مدرسة نضالية للكرد، فقد اإنخرط مصطفى البارزاني مبكراً في النضال العسكري- السياسي، ففي عام 1919 وهو ابن السادسة عشرة ربيعاً قاد فصيلاً مسلحاً، وفي الفترة ما بين 1919- 1922 التقى في موش بكردستان الشمالية الشيخ سعيد ثيران، كما أنه وأخاه الشيخ احمد قد أقاموا في نهاية العشرينيات علاقات مع حزب (خويبون) وسار مصطفى البارزاني على رأس (500)من مقاتليه لدعم ثوار اطرى بقيادة الجنرال احسان نوري باشا، لكن الأتراك ردوه على أعقابه إثر معركة دارت بين الطرفين في منطقة أورومار.

لقد كان مصطفى البارزاني كردستانياً يؤمن بان القضية الكردية جزء واحد لا يتجزأ، وغالباً ما كان يستخدم العمق الكردستاني خلال مواجهاته لقوات الاعداء. وكان منذ البداية يتسم بخصائص سياسية- دبلوماسية عالية، ففي عام 1930 كلفه شقيقه الشيخ أحمد بالالتقاء مع الملك فيصل لعرض المطالب الكردية، وكان أربعة نواب كرد قد تقدموا في عام 1929بمطالب للملك فيصل بتخصيص 20% من موازنة الدولة لكردستان. فالحكومات المتعاقبة أهملت كردستان طوال التاريخ وفرضت عليها وبخاصة على بارزان حصاراً اقتصادياً غير معلن، أما البارزانيون بقيادة الشيخ احمد ومصطفى البارزاني فقد خاضوا في الفترة 1930- 1932 إنتفاضة عارمة في أعقاب إلغاء الإنتداب البريطاني

وقبول العراق كدولة مستقلة في عصبة الامم. مع تجاهل الحقوق القومية الكردية.

لقد شاركت بريطانيا إلى جانب الجيش العراقي الذي بلغ قوامه ثلث القوات العراقية التي هاجمت مناطق بارزان وأضطر الشيخ احمد في كانون الأول عام 1931 من جراء القصف البريطاني اللجوء إلى المناطق الجبلية الوعرة، فقد دمر الطيران البريطاني عشرات القرى الكردية في بارزان. وهذا ما فعلته الدولة البريطانية كذلك في صيف وخريف عام 1945 عندما ساندت قوات نوري السعيد في قمع إنتفاضة بارزان. فقد قاد مصطفى البارزاني عام 1943 انتفاضته الباسلة التي أجبرت الحكومة العراقية وعلى رأسها نوري السعيد على الاعتراف بالمطالب الكردية بتشكيل إقليم كردي من كركوك واربيل والسليمانية وخانقين ودهوك، لكن وبدعم من الإنجليز تراجعت الحكومة العراقية عن وعودها.

وعندما إنتهت ثورة بارزان 1943- 1945 إنتقل الزعيم الكردي مصطفى البارزاني على رأس ألفين من مقاتليه إلى شرق كردستان في 11 تشرين الأول 1945 عن طريق طيلة شين- مه رطة ظةر (دالامير) نقطة المثلث الحدودي بين تركيا وايران والعراق لدعم تأسيس جمهورية كردستان المنشودة، ولم تتوقف الطائرات العراقية والبريطانية عن القصف العشوائي لكوردستان وملاحقة البارزانيين حتى آخر نقطة من الحدود. وفي 22 كانون الثاني عام 1946 أعلن عن قيام أول جمهورية كردستانية في مهاباد في ظل الحرب الباردة ودعي البارزاني إلى الحضور وقد وقع عبء الدفاع عن هذه الجمهورية الفتية على شأن البارزانيين، حيث لعب البارزاني دوراً كبيراً في بناء جمهورية كردستان واصبح رئيساً لأركان جيشها.

لقد أدرك البارزاني في أعقاب ثورة بارزان 1943- 1945 ومن خلال الظروف الدولية الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية بان جنوب كردستان أحوج ما تكون إلى تنظيم سياسي يحمل عبء النضال القومي الكردي وفق شروط دولية جديدة، وهكذا جاء إنعقاد المؤتمر الأول في 16 آب 1946 في بغداد وأنتخب أعضاء اللجنة المركزية للحزب كما وأنتخب مصطفى البارزاني غيابياً رئيساً له، بعد أن أخذ المؤتمر بتوصيات البارزاني ورفاقه. وفي شرق كردستان كان آخر لقاء قد جرى بين الملا مصطفى وقاضي محمد في 1946/12/16 الذي أصر على التضحية بنفسه حقناً لدماء الكرد، ونفذ حكم الإعدام فجر يوم 31 آذار عام 1947 بكل من قاضي محمد وسيفي قاضي وصدري قاضي.

وفي 15 نيسان ودع مصطفى البارزاني أخاه الشيخ احمد الذي رافق النساء والأطفال إلى العراق، أما هو وعلى رأس (560) مسلحاً قرر الإنتقال إلى الطرف السوفياتي. وفي هذا الوقت نفذ حكم الأعدام يوم 19 حزيران 1947 بالضباط الكرد الأربعة الشهداء كل من الرائد عزت عبد العزيز والنقيب مصطفى خوشناو وخيرالله عبد الكريم والملازم محمود قدسي.

كانت مسيرة البارزاني أسطورية بكل المقاييس، ففي 20 نيسان من عام 1947 إنطلقت هذه المسيرة المليئة بالمجازفات من منطقة نهر كودار في شرق كردستان وإنتهت عند نهر آراس على الحدود الايرانية السوفياتية. دخل البارزاني على رأس قواته في 19 نيسان الأراضي العراقية متوجهاً إلى خواكورك عن طريق نازداري داغي مقسماً قواته إلى خمس مجموعات وبلغ منطقة مزوري في 25 منه ونزل البارزاني في قرية أرطوش وقد نسقت القوات العراقية- الايرانية- التركية لملاحقة الثوار الكرد. وفي السادس من أيار جمع البارزاني أنصاره في أرطوش وابلغهم بقراره النهائي والتأريخي باللجوء إلى الإتحاد السوفياتي، تاركاً الخيار لكل مقاتل فيما لو يرغب بالعودة، ففضل الجميع الموت معه على الحياة بدونه، وجاء قراره بالإنتقال إلى الطرف الروسي بغية تدويل القضية الكردية. سلكت القوة طرقات جبلية وعرة وعبر المضايق الجبلية وفق خطط عسكرية وتكتيكات محكمة من البارزاني الذي تميز بعبقرية إستراتيجية وتكتيكية، ففي قرية درى تعرضت القوات الكردية للقصف العراقي في 23 ايار وفي اليوم التالي وصلت القوة الكردية إلى قرية بيداو آخر قرية على الحدود العراقية- التركية وفي 5/25 غادرتها عن طريق ته ستار بيداف عبر الجبال الوعرة التي بلغت ارتفاعها 3000 آلاف قدم مكسوة بالثلوج الكثيفة وبلغت اليوم نفسه قرية باي في شمال كردستان وفي ليلة 27 أيار عبرت القوة الكردية زينيا ئاسنطرا الواقع بين قضائي طةظةري وشمدينان ثم صعدت جبال سبيريز ومساء اليوم نفسه دخلت أول قرية ايرانية (جيرمي) وتوجهت في اليوم التالي صوب منطقة بطزادة وفي 29-30-31 أيار قضى البارزانيون يوماً في منطقة الهركيين ومن هناك إلى منطقة شكاكه. وفي3 حزيران غادرت القوة قرية دوسكان إلى كوزه ره ش ودخلت تركيا ثم عادت الى إيران وتمكنت عبور وادي قطور المليء بالمخاطر وفي الخامس من حزيران دخلوا منطقة عشيرة العروسي ثم قرية عمبارى وكانت الملحمة الكبرى في 9-11 حزيران خلال الهجوم على القوات الإيرانية في جبل سوسوز وسهل ماكو وتمكنت القوات الكردية من الإستيلاء على جسر ماكو وإجتياز نهر زنكي بعد ان تكبدت القوات الإيرانية مئات القتلى والجرحى، تلك

القوات التي جاءت خصيصاً لضرب قوة البارزانيين وتصفيتها ومنعها من مواصلة السير نحو الدولة السوفياتية.

إجتازت القوة الكردية التي بلغ تعدادها 504 مقاتلين نهر آراس يومي 17-18 تموز عام 1947 بعد أن إستغرقت مسيرتهم التاريخية (75) يوماً وقطع 400 كم عبر سلاسل جبال كردستان الوعرة وفي ظل الشتاء القاسيه. نقل البارزاني الىناخيضيظان ومن هناك إلى جمهورية اذربيجان، حيث تم توزيع المقاتلين الكرد على مناطق اكدام ولاضين وآيولاغ، أما البارزاني نفسه فتم اسكانه في مدينة شوش. وفي 29 أيلول عام 1947 نقل مصطفى البارزاني إلى باكو حيث تم فتح معسكر تدريب خاص بهم. ولأن البارزاني لم ينصع لضغوطات الحاكم الآذري باقروف بجعل الكرد جزءاً من أذربيجان، توترت العلاقات بينهما فنقل على أثره إلى جمهورية أوزبكستان وأنزلوا في معسكر جرجوك قرب طشقند العاصمة وذلك في 29 آب 1948.

وبعد ذلك وفي 13 آذار من عام 1949 نقل البارزاني إلى بلدة جمباي على بحيرة أورال ونقل مجموعة اخرى إلى سمرقند وأماكن أخرى وبالتالي تم توزيع الكرد وتشتيتهم وتفرقتهم على كولخوزات ومنعوهم من الإتصال ببعضهم البعض. وفي نهاية 1951 خصص للبارزاني منـزل في ضواحي طشقند وتم تحسين وضع رفاقه.

وفي أعقاب وفاة ستالين في 5 آذار عام 1953 سافر البارزاني إلى موسكو وإلتقى بخروشوف، تم على أثره نقل البارزاني إلى موسكو حيث سكن في شارع نوفوسلوبو دسكايا وأنهى هناك أكاديمية فرونزي العسكرية. كما وأرسل العشرات من رفاقه إلى معاهد وجامعات الاتحاد السوفياتي وبخاصة في مدن روسيا الاتحادية، وكان يتناسب ذلك مع مكانته الرفيعة كقائد لحركة تحرر وطني يسعى إلى الحرية والإنعتاق والإستقلال القومي.

وبعد أن أمضى الزعيم الكردي مصطفى البارزاني 12 عاماً في الاتحاد السوفياتي عاد إلى العراق في أعقاب ثورة 14 تموز عن طريق براغ- القاهرة- البصرة- بغداد كأحد ابرز قادة حركات التحرر الوطني المعاصرة. لقد أكد الدستور العراقي حينذاك في مادته الثالثة (ان العرب والكرد شركاء في هذا الوطن وان حقوقه القومية، ضمن العراق الموحد، يضمنها الدستور).

لكن بدا أن الطغمة العسكرية الحاكمة والشوفينية الرجعية لم تكن مؤهلة تاريخياً لتطبيق مبادئ 14 تموز المعلنة، إذ تراجعت السلطة الحاكمة وعلى رأسها عبد الكريم قاسم الذي شن حملة شعواء ضد الشعب الكردي والبارتي الديمقراطي الكردستاني والحركة التحررية الكردية، وبما أن مصطفى

البارزاني لم يكن من النوع الذي يساوم على القضية الكردية، لذلك فانه في أواخر عام 1960 غادر بغداد منتقلاً إلى جبال كردستان، حيث إندلعت ثورة 11 ايلول 1961 بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البارزاني، والتي تعد أطول ثورة كردية في التاريخ الحديث والمعاصر وإحدى أهم ثورات حركات التحرر في العالم. وتحولت كردستان الجنوبية إلى مركز مشع وأمل منشود للأمة الكردية في جميع أجزاء كردستان.

وتعد اتفاقية 11 آذار عام 1970 الموقعة بين قيادة الحركة الكردية والحكومة العراقية أهم انجازات النضال القومي الكردي بقيادة مصطفى البارزاني. لكن تبين ان تطبيقها غير ممكن في ظل نظام دكتاتوري فاشي المتمثل في نظام صدام حسين القمعي. وفي هذه الاثناء نسجت مؤامرة دولية بتوقيع اتفاقية 6 آذار 1975 بين بغداد وطهران، حيث جرد الكرد من الدعم الخارجي مما إنتهت الثورة بشكل مأساوي.

توجه القائد الكردي إلى ايران ومنها إلى الولايات المتحدة الامريكية، وكان يعد نفسه للعودة في أعقاب سقوط الشاهنشاهية إلا أن الأجل وافاه في الأول من آذار 1979 في نيويورك عن عمر ناهز السادسة والسبعين.

أن إسم البارزاني سيبقى محفوراً في ذاكرة الشعب الكردي وتاريخه إلى الأبد. هذا القائد اصبح ملكاً للتاريخ. لقد جمع في شخصيته سمات عديدة، نادراً ما تجمع في شخص في آن واحد. كان البارزاني حازماً في إتخاذ القرارات صارماً في نهجه صامداً عند الشدائد، مناضلاً حراً، يتسم بالبساطة والوقار، يكره السلطة والمال، دقيقاً في عمله ومتوازناً شجاعاً هادئاً يتحرك بثبات وبخطوات متوازنة، يثق بشعبه مؤمناً بعدالة قضيته في جميع اجزاء كردستان المجزأة حريصاً على كل شبر من كردستان، لقد كان عظيماً يحب العلم ويبغض الجهل. سيبقى اسم مصطفى البارزاني ونهجه يرفرف في كردستان قاطبة.

في الذكرى السادسة والأربعين لثورة أيلول التحررية

دشنت ثورة الحادي عشر من أيلول عام 1961 بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعامة مصطفى البارزاني بداية مرحلة جديدة في النضال القومي لحركة التحرر الكردستانية في النصف الثاني من القرن العشرين. لم يكن اندلاع ثورة أيلول محض صدفة وانما جاءت تعبيراً عن متطلبات المرحلة التاريخية في الدفاع عن الحقوق القومية للشعب الكردي في اعقاب تراجع عبد

الكريم قاسم عن مبادئ ثورة 14 تموز عام 1958 وقيامه بشن حملات عسكرية هستيرية ضد شعب كردستان في اطار السياسة الشوفينية العمياء، وفقاً لمصالح الرجعية والبرجوازية العربية وعقلياتها المريضة القرووسطوية التي سعت الى وضع يدها على الثروات القومية لكردستان، وفي مقدمتها النفط وذلك بالتنسيق مع أسيادها من الدول الإستعمارية وتطويق الشرقين الأوسط والأدنى بسلسلة من الأحلاف الرجعية التآمرية الهادفة إلى قمع حركات التحرر الوطنية والثورية في المنطقة ولاسيما حركة التحرر الوطني الكردية. وبعد مرور زهاء نصف قرن على ثورة 14 تموز، أثبتت الأيام خطأ انتهاج السياسة الشوفينية- العنصرية والخيار العسكري الدموي في معالجة القضايا القومية في الدول المتعددة القوميات. وإذا كانت ثمار وإنجازات ثورة عبد الكريم قاسم قدتحققت بفعل ودعم الكرد بقيادة البارتي ولاسيما بعد عودة الزعيم الكردي البارزاني من موسكو وإسهامه الكبير في إنجاح وتوطيد القاعدة الجماهيرية وتوسيع الدائرة الفكرية لهذه الثورة إلى جانب الإسهام الكبير للحزب الشيوعي العراقي، فإن سقوطها على يد الرجعية العربية وإعدام قاسم قد جاء أيضاً بعد أن عزل قاسم نفسه بسبب سياساته الخاطئة متملصاً من وعوده ضارباً عرض الحائط مبادئ الثورة، فاقداً بذلك التأييد الداخلي من القوى التقدمية والثورية ولاسيما الكردية وبمعنى آخر لعب العامل الكردي دوراً مهماً وحيوياً في إنجاح وتوطيد ثورة 14 تموز وفي سقوطها في آن واحد. ومن جانب آخر، لو حافظت ثورة تموز على مبادئها الديمقراطية وعالجت المسألة الكردية ديمقراطياً بمنح الشعب الكردي حقوقه الكاملة كثاني قومية رئيسة في البلاد حسبما نص البند الثالث من الدستور في حينه على أن (العرب والكرد شركاء في البلاد)، لما أطيحت بها بهذه السرعة ولتحولت دولة العراق إلى نموذج يحتذى على الصعيد الدولي. لقد كانت لثورة ايلول التحررية معان ودلالات كردية وكردستانية داخلية واقليمية ودولية، فعلى الصعيد الكردي، تعتبر ثورة أيلول أضخم وأطول حركة مسلحة في تاريخ الأمة الكردية، كحركة سياسية ذات أيديولوجية واضحة وخط ثوري متبلور يقودها البارتي أحد اقدم الأحزاب الكردية وأكثرها تمرساً في النضال الوطني. فقد رسمت ثورة أيلول الإستراتيجية الكردية المعاصرة ورفعت بالمسألة الكردية وعززت مكانتها بعد مرحلة من الجمود في أعقاب سقوط جمهورية كردستان وعاصمتها مهاباد وفرض شكل من الحصار الدولي عليها خلال الحرب الباردة بين المعسكرين ولجوء الزعيم الكردي إلى الدولة السوفيتية حيث أمضى هناك عقداً ونيف من الزمن. فعلى صعيد الكردايتي - عمقت ثورة أيلول التحررية هذا النهج في جميع أجزاء كردستان المقسمة،

ووضعت اللبنات الأساسية لبداية اليقظة القومية كردياً وتجديدها بعد سبات عميق لعقد من الزمن في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي كرست سياسات التقسيم طبقاً لاتفاقية سايكس- بيكو العائدة إلى بداية سنوات الحرب العالمية الأولى، وما تمخضت عن تلك السياسة من خنق للحركة القومية الكردية وممارسة السياسات الشوفينية والصهر القومي من تعريب وتتريك وتفريس بحق الشعب الكردي. ومن هذا المنطلق، كانت ثورة أيلول في كردستان العراق ايذاناً ببداية مرحلة جديدة من النضال القومي الكردي وثورة من أجل الحرية لكسر جدار الصمت ورداً على الحملات الوحشية بالصاع صاعين، ومن أهم نتائج اندلاع ثورة أيلول نشر الوعي القومي في صفوف أبناء الكرد في الأجزاء الأربعة والدفع بهم نحو العمل النضالي المنظم والبحث عن آليات مناسبة وخلق اجواء أسهمت في بلورة مفهوم الإستقلال للأمة الكردية المجزأة. ومن أهم سمات ثورة أيلول، أنها حظيت بتأييد كردستاني مطلق، بقيادة مصطفى البارزاني الذي أصبح الزعيم القومي للأمة الكردية ورمزاً للنضال القومي الكردي من أجل الحرية والإستقلال، وبالتالي فان ثورة ايلول دشنت كوردياً بداية مرحلة تاريخية نضالية في التاريخ الكردي الحديث والمعاصر. أما كوردستانياً، فإن أهم ما تميزت به ثورة ايلول هي الدفاع عن حقوق جميع مكونات كردستان الإثنية والدينية وتعميق هذا النهج من خلال مشاركة جميع الفئات فكراً وممارسة في العمل النضالي وصياغة نصوص واضحة في منهاج ووثائق الثارتي وفي حواراته ومفاوضاته مع السلطات المركزية، وان ما تتمتع به مكونات كردستان اليوم من إنجازات ترجع أساسا إلى ثورة أيلول التحررية. وعلى الصعيد الداخلي، عززت ثورة ايلول فكرة الوحدة الوطنية وتوثيق العلاقات الكفاحية مع القوى الثورية في العراق وطرح مفهوم الديمقراطية للعراق وبالتالي اصبحت ثورة أيلول سنداً قوياً للمناضلين العراقيين في الداخل والخارج من أجل الاتيان بنظام ديمقراطي في بغداد ومقارعة الأنظمة الرجعية والدكتاتورية المتعاقبة، ولا شك أن ثورة أيلول لعبت دوماً دوراً اساسياً في إسقاط الأنظمة الحاكمة في بغداد وخلق أزمات سياسية كانت تؤدي إلى إضعاف تلك الأنظمة وبالتالي سقوطها، ناهيك عن أن كوردستان قد تحولت إلى ملاذ ومأوى لكل القوى الخيرة والتقدمية والثورية في البلاد وكان للبارزاني القائد الدور الأساس في تكريس هذا النهج. اقليمياً، تعد ثورة ايلول من اهم حركات التحرر في الشرقين الأوسط والأدنى، حجماً وعمراً وتأثيراً وفعالية، فهي كانت من جهة تقودها قيادة سياسية، تجاوزت امكاناتها أحياناً وإمكانات الدول مما حدا بها أن تكون في مستوى الأحداث. ومن جهة أخرى مست الثورة الكردية الدول

المجاورة المقسمة لكردستان، فكانت ثورة أيلول سبباً في قيام إتفاقيات وأحلاف بين تلك الدول احياناً، وفي خلق التوتر والصراع والحروب بين بعض من تلك الدول احياناً أخرى، آخرها كانت اتفاقية الجزائر في 6 آذار لعام 1975 والتي من نتائجها غير المباشرة سقوط النظام الشاهنشاهي في إيران وإندلاع الحرب العرقية- الايرانية، وقد زرعت اتفاقية الجزائر بذرة نهاية صدام بالشكل الذي قد حصل. إلى جانب أن العامل الكردي كان سبباً في عدم الإستقرار في المنطقة بسبب تعنت السلطات الحاكمة في بغداد في حل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً وتدخل دول الجوار العراقي في الشأن الكردي. وتعد ثورة ايلول احدى أعظم حركات التحرر الوطني المعاصرة على الصعيد الدولي، فهي لم تقل شأناً أبداً عن الثورة الفيتنامية في جنوب شرق آسيا والثورة الكوبية في امريكا اللاتينية وعداها من الحركات الكفاحية المسلحة التي كانت تسعى إلى الإستقلال أو إلى إجراء التغييرات الاجتماعية والسياسية في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية. كما لابد من التأكيد على أن قائد الثورة الكردية مصطفى البارزاني اصبح رمزاً من رموز حركات التحرر العالمية، حيث بات من أهم الشخصيات السياسية المرموقة الدولية إلى جانب زعماء وقيادات حركات التحرر المعاصرة من أمثال هوش منه وماوتسي تونغ وكيم ايل سونغ وغاندي ونهرو ولومومبا وغيرهم من الشخصيات النضالية في العالم. وقد تحولت المسألة الكردية إبان ثورة أيلول إلى مادة صراع بين القطبين في الحرب الباردة تدخلت فيها جهات أقليمية ودولية عدة لدرجة اصبحت كردستان العراق من أهم واخطر المناطق الساخنة في الشرقين الأوسط والأدنى وكانت موسكو وواشنطن اللاعبتين الرئيسيتن في هذه المسألة والتي انتهت باللعبة الدولية عام 1975 بتوقيع اتفاقية الجزائر التي ضحت بثورة أيلول ونضال الشعب الكردي (11 أيلول 1961- 6 آذار 1975) طبقاً للمصالح الدولية وارضاء للشركات الإحتكارية الإستعمارية ومغازلة للدول الرجعية الشوفينية المقسمة لكردستان وحلفائها. وسرعان ما جاء الرد الحاسم باعلان ثورة طولان التقدمية. ونحن اليوم نقف إجلالاً وإكراماً أمام كل اولئك المناضلين الذين ضحوا بدمائهم في سبيل حرية وإستقلال كردستان وبعد مرور ستة واربعين عاماً على الإنطلاقة الأولى لثورة أيلول التحررية، فأن القيادة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني والقوى الكردستانية الأخرى أحوج من أي وقت مضى إلى رص الصفوف وتوطيد الجبهة الداخلية والعمل من أجل انشاء قاعدة مادية قوية والحرص على حماية مبادئ ثورة ايلول وصولاً إلى صيانة المنجزات التي تحققت بفعل النضال المستميت للشعب الكردي وطلائعه

الثورية وعلى رأسها ثورة أيلول التحررية بقيادة الثارتي وزعيم الشعب الكردي مصطفى البارزاني.

ضحت أمريكا بالكرد ثلاثة مرات خلال قرن كامل

(ما بين سنتى 1917 – 2017)

في عام 1914عندما إندلعت الحرب العالمية الأولى، كانت أمريكا تسخر من الحرب واصفة إياها بالحرب الإمبريالية والمجنونة، وكان الشعب الأمريكي ينظر إليها بإمتعاض، ورأوا أن سياسة القادة الأوروبيين تتنافى والاخلاقيات السياسية الأمريكية.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما شاركت فيها بقوة، متمسكة بـ (بسياسة الدولار) السائدة قبل فترة حكم وودرو ويلسون، وهكذا كان العامل الاقتصادي، هو السبب الرئيس التى دفعت قادة أمريكا إلى دخول الحرب إلى جانب دول الوفاق ضد دول الوسط، خاصة بعد أن سمحت الولايات المتحدة للمصارف الأمريكية بتقديم القروض إلى دول الوفاق وخاصة بريطانيا وفرنسا، وبعد أن أخذت المؤسسات الصناعية الكبرى تصدر إنتاجها لهذه الدول على أمل تسديد ثمنها بعد أن تنتهي الحرب، فقد بلغت حجم التجارة الامريكية مع دول الحلفاء خلال الفترة الاقعة بين 1914 – 1916 من حوالي 824 مليون دولار إلى حوالي 3214 مليون دولار تقريبا، إضافة إلى مشكلة الغواصات الألمانية وقضية زيمرمان.

وبعد إتساع نطاق الحرب في شرق أوروبا وفي العراق ومصر وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ماليا وتجاريا إلى جانب دول الحلفاء بشكل مباشر وإنحازت عسكريا إلى جانبها أيضا ولكن بطريق غير مباشر، ولقد لعبت المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية الدور الكبير في جعل الولايات المتحدة تنساق إلى الحرب والمشاركة فيها. ومن الجدير بالذكر، وبغية إقناع الشعب الأمريكي بالتحول عن الحياد إلى الحرب، إستغلال ((مصطلح

الديمقراطية)) لتوجيه الشعوب نحو الحرية، وهو الإسلوب الذي تمارسه المؤسسات الاقتصادية في أمريكا لتمرير سياساتها في العالم حتى يومنا.

وفي أعقاب مؤتمر الصلح 1919 عادت أمريكا إلى سياسة العزلة وفقا "لمبدأ مونرو 1823، وهي السياسة التى ترجع في أصلها إلى الرئيس جورج واشنطن (1732 – 1799). وتهربت الولايات المتحدة من مسؤولياتها الدولية، حيث لم توقع معاهدة فرساي التى تمت صياغتها وفق آراء الرئيس ويلسون ومبادئه، كما أنها لم تنضم إلى المنظمة الدولية التى دافع عنها ويلسون، ورفضت أن تحمل على عاتقها أية مسؤولية لضمان السلام العام. وبذلك تخلت أمريكا عن نقاط الرئيس ويلسون الأربع عشرة، التى قبلتها الدول أساسا لتسويات السلام، ودافع ويلسون بحماس عن مبدأ حق تقرير المصير، وقد نصت المادة الثانية عشرة من تلك النقاط على إعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التى تخضع لها حق تقرير المصير ومسميا بالإسم (كردستان وأرمينيا وآرابيا).

بعد الحرب العالمية الثانية والتى بسببها فقدت بريطانيا وفرنسا نفوذيهما، قادت الولايات المتحدة الأمريكية العالم الغربي (الإمبريالي)، ومن ثوابت سياسة وزارتها الخارجية، حماية مصالحها الوطنية وأمنها القومي الإستراتيجي، وإنتقلت واشنطن من سياسة العزلة إلى المشاركة غير المباشرة في الأحداث عبر تقديم القروض والمساعدات إلى الدول ((الحرة))، وإقامة أحلاف إستعمارية كحلفي سياتو والسنتو (حلف بغداد) وإحداث إنقلابات عسكرية بتوريط المخابرات المركزية الأمريكية، وشكلت منطقة الشرقين الأوسط والأدنى (حيث الإحتياطات النفطية الأكبر في العالم) محور السياسة الأمريكية من خلال ما سمي بدعم الأنظمة الصديقة في الشرق الأوسط ومنع التوسع السوفياتي، ولتحقيق أهدافها إستخدمت القيادة الأمريكية الموقع الجيو – بوليتيكي للشرق الأوسط وغرب آسيا كمنطقة عازلة (منطقة تصادم) ضد إتحاد الجمهوريات السوفياتية، بغية المحافظة على الإستقرار وعدم الإخلال بالتوازنات القائمة للقوى الموجودة على الساحة في إطار سياسة الحرب الباردة بين القطبين آنذاك.

ولم تكن المسألة الكردية بالنسبة لواشنطن سوى ورقة ضغط وتهديد ضد العراق وإيران والتلويح بها ضد الأنظمة الحاكمة الأخرى، في الوقت المناسب، مع التركيز في عدم المشاركة في النزاعات وإعتبارها شأنا داخليا ومنها الحرب العراقية – الكردية طوال ثورة أيلول، ومن أولويات سياساتها الحصول على نفط المنطقة، ولكن على حساب تهميش القضية الكردية وتقديم الشعب الكردي قربانا لمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية.

وفي نهاية تسعينات القرن الماضي، ومع تقارب العلاقات السوفياتية – الأمريكية وبروز سياسة (الوفاق)، وتوسيع العلاقات السوفياتية – السورية والسوفياتية العراقية خلال المرحلة الرابعة والأخيرة من الحرب الباردة، وظهور ما سمي بمصطلح ((التطور اللارأسمالي)) في البلدين، وخوفا من وقوع البلدين كليا تحت نفوذ الهيمنة السوفياتية، قدمت أمريكا مساعدات للكرد بقيمة 14 مليون دولار في عام 1969، كإجراء تكتيكي لتغيير التوازنات في إطار السياسة الأمريكية، وعبر كل من ريتشارد هلمز مدير المخابرات الأمريكية في حينه، والكولونيل ريتشارد كنيدي مساعد نائب الرئيس لشؤون تخطيط مجلس الأمن القومي وهنري كيسنجر عن تعاطفهم مع المسألة الكردية وكان كيسنجر يسميها (بالأمر الكردي) بدلا من المسألة الكردية. وسرعان ما ضحى كيسنجر بثورة أيلول وبشعب كردستان وفقا لمقولته "لاعداوات دائمة ولا صداقات دائمة وإنما مصالح دائمة".

وبين عامي 1917 و2017 قرن كامل والشعب الكردي ينتظر تطبيق المادة (12) من مبادى ولسون الأربعة عشر. ومنذ مطلع التسعينات من القرن الماضي وبعد مرور عقدين من نكبة ثورة أيلول، تبنت أمريكا مجددا القضية الكردية في العراق وقدمت مساعدات إسهاما في تقوية إقليم كردستان ولاسيما بعد سقوط البعث العراقي، ومرة أخرى إستغلت واشنطن الورقة الكردية للضغط على الدول المقسمة لكردستان بتمرير سياساتها الخاصة لضمان مصالح الأمن القومي الأمريكي والإستمرار في تدفق النفط إلى أمريكا، وتوطدت العلاقات الكردية – الأمريكية في إطار التحالف ضد ((داعش)).وواحدة من أهم معالم السياسة الأمريكية في بداية الألفية الثالثة

توسيع دائرة النزاعات بين القوى المختلفة وإقامة حروب وصراعات مسلحة في الشرقين الأوسط والأدنى وفي أفريقيا خدمة للشركات الإحتكارية لإحتكار النفط وبيع الأسلحة ومن ثم مواد البناء في مرحلة ما بعد الحرب.

وفي يوم 16 تشرين الأول ضحت الولايات المتحدة الأمريكية وللمرة الثالثة بالكرد عندما سمحت بالحشد ((الشعبى)) والقوات العراقية وبأسلحة أمريكية كانت قد أعطتها للعراق لمحاربة داعش دخول كركوك وجميع المناطق الكردية الخارجة عن إدارة الإقليم بعد أن أعادتها البيشمركة من يد الدواعش سنة 2014.

وأمام الولايات المتحدة الأمريكية الآن جملة من المسؤوليات تجاه شعب كردستان فيما لو فعلا تعتبر نفسها الدولة الديمقراطية الأولى في العالم ومنها:

1- إعادة ترتيب الحدود في الشرق الأوسط بعد إنتهاء مهلة إتفاقية سايكس – بيكو، كونها قادت العالم الغربي منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وليومنا.
2- إنهاء الوجود التركي في حلف الناتو لأن السبب الرئيس لقبولها قد إنتهى بتفكك الاتحاد السوفياتي، ولأن تركيا لم تدخل الاتحاد الأوروبي بسبب خروقاتها لحقوق الإنسان والمبدأ الديمقراطي وعدم حل القضية الكردية ومعاداتها وبالتنسيق مع إيران للشعب الكردي في الأجزاء الأخرى.
3- ردع إيران ومنعها من التدخل في شؤون الكرد في العراق وسوريا.
4- العمل على تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي وإعادة ترسيم حدود كردستان العراق وإعادة كركوك ومناطق كردستان المستقطعة وفقا لمواد الدستور.
5- دعم الشعب الكردي في تقرير المصير طبقا لمبادئ ويلسون والشعوب الحرة في تحقيق أمانيها.

6- دعم الشعب الكردي في إنشاء دولته المستقلة لأن السلم والإستقرار سوف لن يعم المنطقة دون حل القضية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا.
7- حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ودعم شعوب إيران في الحرية والإستقلال.
8- إعادة الأمن إلى مناطق العالم العربي وآسيا التى أهلكتها الحروب والنزاعات.

إن لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بمسؤولياتها التاريخية تجاه شعب كردستان والشعوب الأخرى سوف تضيع مصداقيتها وتفقد نفوذها وتبقى دولة لا أخلاقية في نظر الشعوب وحركات التحرر العالمية، وعليها حينذاك إتاحة الفرصة لقوة أخرى جديدة لتقود العالم الحر حسب تعبيرها.

التهديدات التركية لكردستان الجنوبية

الأسباب والدوافع الحقيقية (المخفية)

أختارت الحكومات التركية منذ صعود القيادة الكمالية إلى السلطة على أكتاف الدول الأوربية دون وجه حق في أعقاب تراجع أوروبا عن إلتزاماتها تجاه الكرد، الحل العسكري في التعامل مع القضية القومية الكردية التي ورثتها كآخر مستعمرة من مستعمرات الإمبراطورية العثمانية. وطوال ثمانية عقود ونيف أنكرت الحكومات التركية المتعاقبة الوجود الكردي، مسميا إياه بأتراك الجبا ل، وقد فشلت الآلة العسكرية في قمع حركة التحرر الوطني الكردية، والتي تحولت إلى ورقة صعبة في المعادلة الدولية المعاصرة.

وإذا كانت تركيا قد نجحت في إجهاض الثورات والإنتفاضات الكردية في مرحلة مابين الحربين ومن إسكات الصوت الكردي في العقدين الأوليين من مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، بفعل العوامل الدولية وبدعم من الأحلاف العسكرية الرجعية الإقليمية (بغداد-السنتو) والدولية (الناتو) والتنسيق مع (سياتو) في جنوب شرق آسيا، فإن الوضع الدولي بات متغيرا، ولم تعد بإمكان تركيا التصرف كما كانت تفعل سابقا.

ولكن الإشكالية تكمن في العقل التركي، فقياداتها ولاسيما جنرالاتها العسكرية تتصرف، كما كان أسلافها أيام الإمبراطورية الإقطاعية الرجعية التي ولت دون رجعة. وفي أحيان اخرى، تعود بممارسات شبيه بتلك التي كانت أيام الحرب الباردة مثل إحتلالها لشمال قبرص عام 1974 وعملية ماسمي بالنمر عام 1963 في إطار السنتو ضد ثورة أيلول التحررية بقيادة البارزاني الخالد، حيث عادت كافة الجيوش المشاركة مهزومة خائبة . عندها كانت تركيا تتمتع بمكانة خاصة لدى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار التوازنات الدولية وماكانت تقع على أكتافها من مهمات غير نبيلة في صد الفكر الشيوعي من الشمال السوفياتي وضرب حركة التحرر الوطني الكردية ومعاداة العالم العربي شرقا وغربا وبخاصة دول الجوار وعلى رأسها سوريا، ناهيك عن أن تركيا كانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وكان ذلك عام 1949.

إلا أن هذه المعادلة قد تغيرت، وعلى تركيا إدراك ذلك، فدولة السوفيات لم تعد موجودة، وتوحدت أوروبا بشطريها الشرقي والغربي، والقضية الفلسطينية في طريقها إلى الحل، والمسالة الكردية باتت جزءا من المسؤولية الدولية الأوروبية – الأمريكية، وسقط النظام الدكتاتوري في بغداد، وأصبح للكرد ثقلا دوليا في إطار المتغيرات المرتقبة في الشرق الأوسط.

فتركيا تعاني من جملة من الأزمات الداخلية، من أهمها البحث عن ذاتها، في الصراع على هويتها الإسلامية وسعيها للدخول إلى المجتمع الأوروبي ولكن بعقلية قرووسطوية. ناهيك عن الصراع بين القيادات السياسية وطبقة العسكر التي تقاتل من أجل عدم الإفراط بإمتيازاتها، والأهم من كل ذلك الفشل الذريع في حل المسألة الكردية عسكريا وتصاعد عمليات قوات حزب العمال الكردستاني التي تصل احيانا إلى العمق التركي.

وإزاء هذه الأوضاع حشدت تركيا قواتها المدججة بالسلاح الثقيل والدبابات والمحمية بالمظلة الجوية على حدود كردستان الجنوبية، ملوحة بالتدخل في أراضي الإقليم بحجة مطاردة أنصار حزب العمال الكردستاني والتي رافقتها ضجة إعلامية وتحريك للشارع التركي وتحويل المسألة إلى البرلمان التركي الذي بصيغة ما صوت على القرار وأعطى الحق بالتوغل.

إن تركيا تدرك قبل غيرها، أن قواتها عاجزة عن القضاء على المقاتلين الكرد عسكريا، فالمسألة الكردية هي مسألة مزمنة تعود عمرها إلى حوالي قرن على الأقل منذ قيام الجمهورية التركية وأن الحل الحقيقي يكمن في حل المسالة

الكردية حلا جذريا ديمقراطيا في إطار نظام فيدرالي مع ضرورة تغيير إسم تركيا وإختيار إسم جديد يشير إلى الشعبين الكردي والتركي معا، أسوة بالدولة الجارة العراق، وثانيا أن القوات التركية قد جربت نفسها (25) مرة وبالتنسيق مع النظام البائد وفشلت في كل هذه المرات، فكيف لها الآن ولوحدها مواجهة قوات هذا الحزب الذي يتواجد أصلا داخل تركيا وليس خارجها .

إذا كان الأمر بهذا الشكل فماهو إذن الأهداف المخفية لحكومة رجب طيب أردوغان. بإعتقادي هناك جملة من الأهداف من وراء هذا التصعيد يمكن تلخيصها بإختصار على الشكل التالي :

الأسباب الداخلية :

1 – الصراع الداخلي بين الساسة والجنرالات ومحاولة حكومة أردوغان تهدئة الجنرالات العسكرية ومن ثم توجيه الأنظار نحو الخارج لإخفاء ما في الداخل .

2 – محاولة القيادة التركية إعادة كسب ثقة الشارع التركي الذي بات مستاء من قتل أبنائها في الولايات الشرقية .

3- فشل القوات التركية في إخماد الكفاح الكردي الذي لم ينته بإعتقال عبد الله أوجلان.

4 – تجديد الفكر الكمالي كضمان لصيانة الجمهورية المهددة بالزوال .

الأسباب الإقليمية :

1 – تعتبر تركيا تاريخيا من ألد أعدء حركات التحرر الوطنية وعلى رأسها الحركة الكردية، لأن التاريخ التركي قائم على الغزو والإحتلال والإستبداد .

2 – الخوف التركي الدائم والمستمر من إقامة أي كيان كردي حتى لو كان هذا الكيان في جزيرة الواق واق .

3 – الطموح التركي في الموصل وكركوك ومحاولة العودة إلى عام 1926 .

4 - الهدف المباشر والحيوي الآن - هو إلهاء شعب كردستان قيادة ومؤسسات وإعلاما عن مسألة كركوك التي في طريقها الآن إلى الحل ومحاولة خلق نوع

من الفوضى والذعر أو مايشبه نوع من الفراغ السياسي وتحريك عملائه من الداخل .

5 – محاولة دفع القيادة الكردية نحو الوقوع في خطأ ما ، بهدف خلق تصدع في الرأي الكردي في وقت أصبح اقليم كوردستان العراق قبلة لجميع الكرد، إلا أن حكمة رئيس الإقليم الأخ مسعود بارزاني وموقف شعب كردستان بكافة مكوناته القومية والدينية اقوى من كل المخططات .

6 – النيل من التجربة الديمقراطية في كردستان العراق التي باتت نموذجا قد يحتذى بها في دول الجوار ومن ثم العودة بالعراق إلى ماكانت عليه .

دوليا :

1 – ردا على القرار الأمريكي بشأن مذبحة الأرمن كنوع من الإنتقام من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن دخولها الإقليم هو تجاوز على المصالح الأمريكية في المنطقة عموما وفي العراق خصوصا .

2 – الضغط على أمريكا سعيا لإعادة إعتبارها عند الأخيرة .

وأخيرا لانعتقد أن تركيا ستتوغل في كردستان إزاء الرفض الأمريكي – الأوروبي – العراقي إضافة إلى الأمم المتحدة وفي هذا الوقت بالذات من فصول السنة وإن فعلت فتكون قد كتبت البراقش على نفسها، فكردستان قد تتحول إلى براكين، فالشعب سيدافع عن تجربته حتى الموت .

وإذا كان السيد أردوغان جادا في مناداته لعناصر حزب العمال الكردستاني بتسليم أنفسهم والإنضمام إلى خيمة البرلمان، فليبدأ بخطوات عملية إذن كنوع من حسن النية. والأمر العجيب هو لزق مفهوم الإرهاب بمن يدافع عن أرضه وكرامة شعبه منذ ستمائة عام ، مبررا في الوقت ذاته تصرفات المحتل .

إعلان دولة كردستان هو الرد الأمثل على غلاة الشوفينية العربية

العراق في وضعه الحالي مدين لإقليم كردستان أكثر من مرة، ففي عهد الدكتاتورية آوت كردستان العراق أغلبية المعارضين العراقيين العرب بشقيه السني والشيعي لنظام صدام حسين المخلوع، وعاش العديد من الشخصيات الحالية وبمن فيهم رئيس وزراء العراق الحالي د. نوري المالكي في كنف

الشعب الكردي بدلال بالغ الذي نال شهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة صلاح الدين في أربيل، فاتحين لهم صدورهم وأبوابهم وقلوبهم، وهذا من شيم الكرد ومستمد من فلسفته القديمة، فالكردي عند نهوضه ومع شروق الشمس، يتجه ناحية الشرق رافعا يديه إلى السماء طالبا الرحمة والخير والسعادة لجميع الأمم والملل في الكون أولا ومن ثم لأمة الكرد " Xwedê xêrê bide hemû miletê dinê û em jî teba"، وهذا قمة الحضارة، بعكس أولئك الذين يطلبون الخير فقط لأمتهم دون الآخرين .

ومن جهة أخرى، لولا دور الشعب الكردي وبخاصة دور رئيس إقليم كردستان الأخ مسعود بارزاني، لما تشكلت دولة العراق بعد سقوط النظام العفلقي، حتى الحكومة الحالية تشكلت بجهود أبناء كردستان، كما ورد في كلمة السيد مسعود بارزاني أثناء زيارته إلى قضاء سوران" يوم 20 أيلول 2011 .

يعود الفضل للشعب الكردي وقادته في ترتيب البيت العربي العراقي وصولا إلى ماهو عليه العراق في وضعه الراهن. إستقبلت عاصمة إقليم كردستان – أربيل العديد من قادة التيارات العربية على الصعيدين السياسي الحزبي والعشائري وبدون تمييز أو إنحياز إلى واحدة من تلك الأطراف المتصارعة وتياراتها المتعددة، بل وعلى العكس من ذلك، فقد جعلت أربيل من نفسها مدينة الوئام والتلاحم وأصبح رئيس الإقليم السيد مسعود بارزاني حكما بين تلك التركيبة المعقدة في المجتمع العراقي من أجل وضع حد لجميع الإشكاليات والخلافات الجانبية وإيجاد صيغة مشتركة محورية بين العراقيين جميعا وهذا ما تم تحقيقه إلى حد كبير .

ولو عدنا قليلا إلى الوراء، نرى أن الشعب الكردي قد تعرض على يد الأنظمة المتعاقبة خلال تاريخ العراق المعاصر إلى جميع أشكال القهروالإضطهاد المزدوج الديني والعرقي، ربما لانجد مثيلا له لا في المنطقة ولا العالم، ودفع الكرد الثمن غاليا وقدم الآلاف من أبنائه البررة قرابين من أجل نيل حريته ، فقد تعرضت كردستان بمدنه وقراه وقصباته إلى التدمير والقصف وجربت بغداد كافة أنواع الأسلحة المحرمة دوليا من أسلحة النابالم الحارقة وصولا إلى إستخدام صدام حسين الأسلحة الكيماوية، ناهيك عن عمليات الأنفال السيئة الصيت بحق الشعب الكردي وبخاصة البارزانيين. ألم يكتب في بداية الستينات الصحفي السوفياتي ديمضنكة مقالة تحت عنوان "كردستان تحترق". وبذلك فإن الشعب الكردي دفع فاتورة النضال أكثر من أية فئة أخرى من

المكونات العراقية، لابل ان البعض من الشخصيات التي تحكم العراق حاليا ويعرقلون العملية الدمقراطية كانوا جزءا من مؤسسة البعث الفاشي .

إن ماتحقق للشعب الكردي في العراق ليست منحة أو منة من أحد بل قد تحقق بفضل دماء الشهداء، لابل أن للكرد فضل على قادة العرب الحاليين في الحكم ومنهم رئيس الوزراء السيد المالكي الذي لولا الدور الكردي لما تربع على كرسي رئاسة الوزراء .

أنتخب المالكي لتشكيل أول حكومة عراقية دائمة منتخبة في شهر أيار من عام 2006 بعد تخلي د.إبراهيم الجعفري عن ترشيحه ثانية بسبب معارضة الكتلتين الكردية والسنية له، وشهدت ولايته اسوأ عمليات القتل والخطف والتهجير وتفعيل النزاع الطائفي. وفي المرة الثانية كلف المالكي رسميا بتشكيل الحكومة في 25 تشرين الثاني من عام 2010 بعد ثمانية أشهر من الفراغ ومن إجراء الإنتخابات بسبب الصراع بين إئتلاف دولة القانون والقائمة العراقية، ومن جديد كان للكرد الدور في حسم الأمور لصالحه .

الشعب الكردي شريك للشعب العربي كقوميتين رئيسيتين في البلاد، وهذا الإعتراف تم تثبيته في البند الثالث من الدستور العراقي المؤقت لعام 1958 في عهد عبد الكريم قاسم، يومها لم يكن العديد من قادة العراق الحاليين المتبجحين قد ولدوا أساسا أو لم يسمعوا بالسياسة أصلا وكان عمرالمالكي آنذاك لايتجاوز ثماني سنوات، وفي عام 1970 عندما أعطي الحكم الذاتي للكرد إثر تضحيات جسام إنضم المالكي إلى حزب الدعوة كمبتدأ في السياسة.الكرد ليسوا ضيوفا عابرين على هذا الوطن، بل يعيش على أرض آبائه وأجداده، حيث تعرض أرضهم إلى التقسيم والإحتلال أولا ومن ثم إلى التشويه والتغيير الديموغرافي وعمليات التعريب المنظمة والإقتطاع ثانيا.

إختار الشعب الكردي ومنذ سقوط نظام البعث في التاسع من نيسان 2003 نهج الإتحاد الإختياري مع عرب العراق على أساس أن يكون الدستور حكما ن يلتزم فيه جميع العراقيين، بهدف حل جميع الإشكاليات القائمة وضمان حقوق جميع الأقليات الإتنية والدينية.

إن المادة (140) من الدستور العراقي الدائم الذي صوت عليه في 15 تشرين الأول 2005 نصت : أولا – تتولى السلطة التنفيذية إتخاذ الخطوات اللازمة لإستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة

الإنتقالية، بكل فقراتها. ثانيا – المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الإنتقالية، والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية، تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تنجز كاملة (التطبيع، الإحصاء، وتنتهي بإستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنة 2007. وقد شارك المالكي في لجنة صياغة الدستور العراقي الذي كان عضوا فيها واليوم يتراجع عن الدستور وها نحن على عتبة 2012 ولم ينجز شئ يذكر في هذا المجال .

والجميع يدرك بأن الكرد لم يلجأ إلى إستخدام القوة في إعادة حقوقه وإسترجاع المناطق المستقطعة، كما هو يحصل بالعادة في نضال الأمم عندما يستغل أحد طرفي الصراع ضعف الطرف الآخر، وفي وقت كانت الأوضاع لصالح الكرد ويعاني فيها البيت العربي من التفكك والتشرزم والخلافات الجانبية، وفي وقت كانت العمليات الإرهابية تهز العاصمة وجميع المناطق الأخرى في القسم العربي، في ذلك الوقت لم يفكر قادة الكرد قطعا بإستغلال ذاك الوضع لصالحه وإعادة مدنه ومناطقه التي تنتظر العودة إلى أحضان كردستان الأم بقوة السلاح، وكان ذلك ممكنا لكن الكرد لم يقم بطرد العرب المستوطنين في مناطق كردستان وفقا لسياسات التعريب المنظمة بهدف التغيير الديموغرافي، مع أنه كان يشكل الجهة الأقوى آنذاك في عملية التوازن في العراق، وبدلا من ذلك إستخدم الكرد قوته في سبيل لم شمل المكون العراقي بكافة أطيافه، حتى نجح في تشكيل البرلمان والحكومة وإعادة الإعتبار لمدينة بغداد كعاصمة للعراق الجديد التعددي الديمقراطي ووضع دستور صوت عليه العراقيون لحل الخلافات المزمنة.

لكن حكام العراق الجدد، سرعان ماعادوا إلى ممارسة سياسات البعث السابقة ولكن بصيغ جديدة ووفقا لأجندات خارجية لاتخدم مصالح شعوب العراق وفي مقدمتهم عرب العراق الذين لايزالوا محرومين من أبسط حقوق الحياة بسبب السياسات اللاحكيمة لقادة العراق الجدد وفي مقدمتهم رئيس الوزراء المالكي الذي ينفذ أجندات خارجية وبالضد من المصالح الوطنية العراقية، وباتت كردستان وبخاصة العاصمة – أربيل مرة أخرى ملجأ لمئات الآلاف من العرب الذين تركوا بيوتهم وأماكنهم من مختلف أجزاء العراق العربي، لأن حكومة العراق لم توفر لهم سبل العيش اللازمة والطبيعية.

جرب الكرد العديد من الزعماء الجدد في بغداد الذين تولوا رئاسة الوزراء وآخرهم السيد المالكي الذي علق الكرد عليه في البداية آمالا كبيرة، لكن دون فائدة، لم يلتزم جميع هؤلاء ببنود الدستور، ونقضوا عهودهم، ونسيوا فضائل الكرد عليهم في عهد الدكتاتورية ومابعدها، والسؤال المطروح هنا:

هل ياترى هناك فرق بين ممارسات صدام والمالكي، فصدام طبق سياسات التعريب بحق عشرات المناطق الكردستانية وكان هوالحاكم المطلق للبلاد، والمالكي ينتهج سياسات صدام في ظل حكومة التوافق ومن خلال الإبقاء على تلك السياسات الإجرامية الموروثة في عملية التغيير الديموغرافي وحمايتها التي أساسا تدخل في عداد الجرائم ضد الإنسانية من وجهة نظر القانون الدولي ؟!. فكلاهما إذن ينتميان إلى مدرسة واحدة، والمشكلة على مايبدوا في بنية العقل العربي الذي يحتاج إلى ثورة من الداخل.

وأخيرا لايمكن للشعب الكردي في المناطق التي تعرضت للتعريب والتغيير الديموغرافي الإنتظار وإلى الأبد تطبيق بنود الدستور الذي إلتزم به الجميع. يبدوا أن المالكي وأعوانه يفكرون بتجاوز الدستور والعودة بكردستان مجددا إلى مزرعة لهم، ولكن هيهات التاريخ يعود إلى الوراء.

إن من حق الشعب الكردي، وفي حال تمسك الحكومة العراقية بالمثل العنصرية، دعوة مجلس الأمن الدولي بالتدخل وإرسال مراقبين تحضيرا لإعلان دولة كردية مستقلة وهو الحل الأفضل للجميع مادام الطرف الاخر غير مقتنع بالإتحاد الإختياري وبالنظام الفيدرالي وعودة حكام بغداد الجدد إلى الدكتاتورية .

للشعب الكردي كل الحق في تشكيل دولته القومية أسوة بجميع الأمم من خلال إستفتاء قومي كخيار ديمقراطي وبإشراف أممي، وهو الرد الأفضل على دعاة التعصب القومي ونهجهم الشوفيني الخاطئ الذي لايليق بالمجتمعات الفيدرالية ولايرقى إلى مستوى العيش المشترك في الدول ذات التعددية القومية .

التجربة الديمقراطية في كردستان العراق شعلة مضيئة في الشرقين الأوسط والأدنى

تعم الفرحة كردستان إبتهاجا بإنتهاء إنتخابات برلمان كردستان في 21 أيلول 2013، في اجواء من الدمقراطية والسلام، والقناعة التامة بالنتائج النهائية، الأمر الذي يدل على تبلور الوعي الإجتماعي بين جماهير كردستان الغنية بالتنوع الإتني والديني، كما لو باقة زهور مختلفة الألوان.

هذه التجربة لم تأت من فراغ، فالكرد من أعرق شعوب المنطقة،وإليه يعود الفضل في توطيد البنية الحضارية تاريخيا، وكان التسامح من سمات المجتمع الكردي، فقد تمتع جميع رعايا كردستان وطوال التاريخ بجميع الحقوق دونما تمييز أو تعسف. ولعل الشعب الكردي هو الوحيد من بين جيرانه من الشعوب الأخرى ينفرد بهذه الخاصية، فالكل يمارس طقوسه بالشكل الذي يناسب ثقافته.

هذا الوعي وهذه الثقافة التسامحية شقت طريقها في ذهنية اغلب قيادات وزعماء حركة التحرر الكردية وفي مناهج وبرامج الجمعيات والأحزاب السياسية الكردستانية، منذ أكثر من مائة وسبعين عاما، وأن نهج ثورة أيلول التحررية بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الخالد مصطفى بارزاني ومن ثم ثورة طولان، إلا لأكبر دليل على ذلك.

ومن حقنا نحن الكرد أن نفتخر بثقافتنا هذه، التي لامحل فيها للعنف والإرهاب ورفض الآخر، ثقافة ينفرد فيها الشعب الكردي من بين الشعوب الكبرى في المنطقة مقارنة بالعرب والفرس والترك التي أقيمت كياناتها ولازالت على مآسي ودماء غيرهم.

ومن حقنا أن نفتخر بأن إقليم كردستان يمارس تجربة دمقراطية رائدة تكاد تكون نموذجا رائعا، في الوقت الذي تشهد المناطق المجاورة يوميا وفي كل ساعة أعمالا إرهابية بشعة وقطع الرؤوس ذبحا وإبادات جماعية، لأسباب مذهبية أو قومجية أو حفاظا على الكراسي، وهذه الممارسات ليست إلا إمتداد لثقافات وبنية عقول ترسخت بين هذه الفئات أو تلك عبر مراحل تاريخية طويلة.

من حقنا أن نفتخر بأن لنا زعيما بقامة البارزاني، يمارس الكردايتي، ويتمتع بالحكمة.ومن حقنا أن نفتخر برئيس إقليم كردستان الأخ نيضيرظان بارزاني الذي جعل من هولير عاصمة حقيقية ومن حقنا نحن الكرد، أن نطمح نقل هذه التجربة الدمقراطية إلى بقية أجزاء كردستان ومنها إلى جزئنا في غرب كردستان، وبناء كيان فدرالي يمارس فيه الشعب الكردي ومع جميع المكونات الإجتماعية الأصيلة حقه في إنتخاب ممثليه إلى البرلمان دمقراطيا بعيدا عن العنف والإرهاب والتفرد والإكراه.

فهنيئا للشعب الكردي في كردستان العراق في إنتخاباته الدمقراطية، وهنيئا للحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه الأخ مسعود بارزاني بهذه الإنجازات.

ثلاثة قضـايا مـلحة لاتتحمل التأجيل

فـي جنوب كـردسـتان

أن الشعوب خلال مراحل تطورها الاجتماعي ـ السياسي تمر بمحطات مختلفة منها مريحة وأخرى وعرة، منها مزدانة بالورود وأخرى شوكية، منها تسير بركابها إلى المحطة الأخيرة، حيث الإزدهار والتطور، ومنها تقذف بحامليها إلى الأهوال والمخاطر وإلى عرض البحار المتلاطمة بالأمواج الهالكة التي تحتاج إلى تجميع القوى مرة أخرى للنهوض نحو الخلاص.

وإذا عدنا إلى تاريخ الشعب الكردي ومسيرته النضالية الطويلة والشاقة خلال القرن الماضي، نلاحظ ان المحطات الكردية كانت في مجملها مأساوية وغير موفقة وكل مرحلة بلغها الكرد كانت أقسى من سابقاتها وأكثر دموية ومأساوية للأمة الكردية.

ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى ركبت القيادة الكردية قطار السلام والحرية إلى جانب الأمم الأخرى مرفرفا بالوعود الأوربية ومبادئ ويلسون حول حق تقرير المصير للشعوب، لكن الكرد خرجوا من الوليمة بلا حمص، إذ خلف القطار خلفه الوفد الكردي متسكعا في شوارع باريس، عائدا دونهم، وكانت النتيجة تنفيذ مشروع تقسيم جغرافية كوردستان الطبيعية ـ وطن الكرد الذي رسم على الطاولة بقلم وورقة بيد النظامين الإستعمارين العظميين المتصارعين آنذاك بريطانيا العظمى وفرنسا كجزء من تقسيم مناطق النفوذ بينهما في خضم مشروع سـايكس ـ بيكو الإستعماري العائد أصلا إلى عام 1916 وتجزئة كـردستان أرضا وشعبا، بضم ولاية الموصل إلى ولايتي بغداد والبصرة وتشكيل دولة العراق تحت النفوذ البريطاني وضم جزء مهم من كردستان إلى القسم العربي من بلاد الشام تحت النفوذ الفرنسي وظهور سورية

كدولة مستقلة عام 1946 على أثر مغادرة الفرنسيين البلاد وإرتباط مصير الشعب الكردي في هذا الجزء بمصير العرب وإتنيات أخرى، في حين حصل كمال أتاتورك على الغنيمة الكبرى ـ على القسم الأكبر من كردستان بعاصمته آمـد(دياربكر) وتحويله إلى مستعمرة حقيقية بعد أن تراجع عن وعوده أمام الكرد.

ولم يكن مصير الزعامات الكردية بين الحربين، تلك التي رفعت راية التحرير أفضل من وضع الجنرال إحسان نوري باشا الذي حمل الهم الكردي إلى فرساي عام 1919، **فقد كان مصير أغلب تلك القيادات الإعدام والنفي، وأغلق الملف الكردي كليا ووضعه في مكا**ن معتم .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع تفكك التحالف الكبير وفي المرحلة الأولى من الحرب الباردة تفاءل الشعب الكردي بإنشاء جمهورية مهاباد في شرق كردستان، التي سرعان ما راحت ضحية المصالح الدولية في هذه المرحلة المبكرة من الصراع السوفياتي ـ الأمريكي ولجؤ الخالد مصطفى بارزاني ورفاقه إلى الإتحاد السوفياتي .

وكانت أعظم كارثة بحق الشعب الكردي في السبعينات من القرن الماضي عندما ضحيت بأعظم ثورة تحررية في العالم المعاصر ـ ثورة أيلول بتآمر دولي قذر لم يشهد التاريخ مثيلا له من خلال إتفاقية الجزائرلعام 1975، دون أية إعتبار لدماء ودموع الآلاف من الكرد خلال هذه المرحلة النضالية في تاريخه ومن ثم تحويل كردستان الجنوبية إلى معتقل رهيب، وفي صمت دولي مطلق مورس الجينوسـايد ضد الشعب الكردي وأستخدم ضده الأسلحة الكيماوية المحرمة دوليا ناهيك عن سياسة الأنفال الإجرامية اللاإنسانية.

أن التاريخ لم يرحم الشعب الكردي طوال القرن الماضي، ولم يكن يوما ما عادلا معه ولم يجازيه ثمن تضحياته، بل كان بالعكس قاسيا معه في أغلب الأحيان.وبالرغم من الكرد قدموا من التضحيات مالم يقدمه أي شعب في التاريخ فقد تخلف عن صعود قطار الحرية، بعد أن تسنى المجال لأغلب شعوب العالم في آسيا وفي القارة السوداء وأمريكا اللاتينية.

وإذا كان لجغرافية كردستان وللتوازنات الدولية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الأولى دور في تقسيم الشعب الكردي، فلاشك أن للعامل الذاتي الكردي إسهام بشكل أو بآخر في ذلك، لعدم إلتفاف الكرد بفصائله وقواه الاجتماعية

والسياسية المختلفة حول مشروع نهضوي تحرري واحد إلا جزئيا، كما يحصل بالعادة مع الشعوب في مرحلة التحررالقومي من الأجنبى ناهيك عن طيبة الكرد الزائد وتضحيته بمصالحه التارخية في سبيل المصلحة العامة وإطمئنانه السريع لعدو الأمس.

ويبدو أن قطار الحرية وأخيرا قد وصل كردستان مع بداية الألفية الجديدة، كمحطة مهمة في سياق التوازنات والمصالح الدولية الجديدة، وإن لم نكن نحن الكرد على قدر كاف من الديناميكية ونستفيد من تجاربنا السابقة قد لا نجني الثماركما يجب من الأوضاع المتاحة لنا.

ولاشك أن سقوط نظام البعث في العراق لم ينقذ فقط الشعب الكردي من الإبادة الجماعية التي كانت تطبق بنشاط في ظل صمت شرق أوسطي ودولي رهيب، بل فتح أمامه آفاق عظيمة في السير على درب الحرية والسلام.

وقد أبدى القادة الكرد عن إمكانيات دبلوماسية هائلة في اللعبة السياسية الصعبة في العراق الجديد، ولكن هناك على الأقل في الفترة الراهنة ثلاثة قضايا ملحة لاتؤجل والتي ستساهم في تحقيق المزيد من الإنجازات الجيوسياسية والقومية وهذه القضايا هي قضية كردستانية كركوك والمناطق الأخرى وتوحيد إدارتي السليمانية وهولير في حكومة واحدة والتنسيق في مجال وضع برنامج لغوي جديد يعتمد الحروف اللاتينية.

وفي هذا الإطار، فإن تطبيق المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية، وإعادة كركوك والمناطق الكردستانية الأخرى إلى أحضان كردستان تلك التي مورست بحقها التعريب من قبل الحكومات المتعاقبة في بغداد بدءا من عهد وزارة ياسين الهاشمي التي أسكنت عشائر العبيد والجبور في الحويجة والعمل من أجل إعادة الأوضاع إلى ماكانت عليه قبل عمليات التعريب الشوفينية في تلك المناطق مثل خانقين ومندلي وزمارومخمور والموصل وغيرها على يد حكومات البعث في عام 1963 ومن ثم في عام 1968 وبعد عام 1970 وحتى سقوط النظام الدكتاتوري عام 2003.

إن منح كركوك الهوية الكردستانية ضمانة أكيدة للإستقرار الداخلي ونزع لفتيل الديناميت مابين السلطة المركزية والقيادة الكردية وتخفيف لعامل التوتر وتقوية للمشروع الجيو- سياسي المستقبلي للشعب الكردي، وعامل مهم في إستباب الأمن والإستقرار في الشرق الأوسط، لأن بهذه الخطوة تكون قد أغلقت

جميع المنافذ التي من خلالها تتدخل القوى الخارجية ودول الجوار وأزيلت الأعمدة التي تستند عليها القوى الشريرة المعادية للكرد وكردستان في الداخل والخارج.

لقد عانت تلك المناطق طويلا وبخاصة كركوك من جراء السياسات التعسفية من قبل محاكم التفتيش البعثية منذ صعودها السلطة لأول مرة عام 1963 وعودتها الثانية عام 1968 ولازالت أبنائها مهددة من قبل الإرهاب القروسطي، وهي تنتظروبشغف العودة إلى أحضان الأم ـ كردستان وقد طال الإنتظار ألم يقل الزعيم الكردي الخالد مصطفى بارزاني للوفد الحكومي المفاوض ((أن كركوك هي جزء من كردستان وإذا ظهر في الإحصاء أن أكثرية سكانها ليسوا من الكرد فأنا لن أعترف بذلك، إنني لن أتحمل أمام الشعب الكردي مسؤولية التخلي عن كركوك....)).

لقد أعطت القيادة الكردية المجال الكافي للحكومة المركزية ومنحتها أكبر قدر ممكن من الفرصة بتطبيع الأوضاع في كركوك ـ قلب كردستان النابض فقد تناولت الإنسكلوبيديا الدانمركية الكبيرة والشاملة في أحدث طبعة لها بأن مدينة كركوك: "هي مدينة نفطية، تقع في شمال شرقي العراق على مسافة 250 كم شمالي بغداد، وهي جزء من كردستان على أطراف سلسلة جبال زاغروس، ويبلغ عدد سكانها "500,000" نسمة، كان معظم سكانها سابقاً من الكرد، بينما بدأ عدد الكرد فيها بالتقلص منذ عام 1970 مقابل أزدياد عدد السكان العرب. أما الانسكلوبيديا النرويجية فتقول بأن كركوك مدينة في كردستان العراق وهي مركز تجاري مهم لكردستان وتذكر الانسكلوبيديا الألمانية بأنها ضمن كردستان تاريخياً وضمت الانسكلوبيديا السويدية خارطة كردستان، وميّزت كركوك بلون فارق، ودرجتها ضمن أطار خارطة كردستان كإحدى مدنها.

كانت كركوك دوما عقدة الحل السياسي للمسألة الكردية طوال الصراع بين الكرد والسلطة المركزية، وتقف الفئات الشوفينية سابقا وحاليا ـ وما أكثرهم ـ حجرة عثرة أمام ذلك فهم على ما يبدوا سوف لن يتخلوا عنها بمحض إرادتهم المجردة من المبدأ الديمقراطي ومن التطور والرقي، وإذا لم يرفعوا أيديهم عن كركوك في العراق التعددي الجديد فما المانع أن يخوضوا حربا جديدة ضد الكرد فيما لو رتبوا أمورهم لاحق.

إن هذه القضية تعتبر الجرح الساخن في جسد كردستان، وسوف لن تستتب الأمن والإستقرارفي المنطقة إلا بعودة المناطق التي تعرضت إلى سياسة التطهير العرقي إلى أحضان كردستان لتحمل الهوية الكردستانية وعلى رأسها كركوك، أليس هو العلامة التركي شمس الدين سامي قال في موسوعته الأعلام الذي وضعها عام 1896 ص 3842:"أن كركوك هي مدينة كردية وتقع في قلب كردستان" وهل يستحق الجسد الحياة بدون القلب ؟!!.

أما القضية الثانية التي تأخرت كثيرا هي دمج الإدارتين في حكومة واحدة، أن هذه المسألة المصيرية بالنسبة للكرد تنتظر التطبيق الفوري. فقد كان لإعلان الزعيمان الكرديان مسعود بارزاني رئيس البارتي الديمقراطي الكردستاني وجلال طالباني الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني عن وصولهما الى إتفاق مشترك في الأول من شهر كانون الأول 2004 م بخوض الإنتخابات الكردستانية والعراقية بقائمة موحدة وتشكيل قائمة التحالف الكردستاني فيما بعد، بمثابة منعطف تاريخي مهم في العمل الإستراتيجي الكردي في تاريخ كردستان المعاصر.

إن مايدعوا إلى توحيد الإدارتين من قبل القائدين الكرديين والمكتبين السياسيين للحزبين أنها ستخرج الى النور في مرحلة مصيرية حاسمة في تاريخ الحركة التحررية القومية الكردية كتعبيرعن آمال وآلام شعب كردستان وتجاوبا مع طموحاته ورغباته الآنية والمستقبلية.

لقد تعرض الشعب الكردي في العراق كما هو الحال في دول الجوار إلى جميع أشكال الإضطهاد ولاقى الكثير من الويلات منذ قرن كامل وبضمنها سياسة الإبادة الجماعية والتعريب المنظم التي مازالت آثارها قائمة على أيدي الحكومات العراقية المتعاقبة وبخاصة على يد جلاوزة صدام حسين المخلوع، النظام الذي حول كردستان الى سجن كبير ومعسكرات إعتقال وسياسة الأنفال وإستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي وممارسة سياسة التطهير العرقي لتغيير ديموغرافية كردستان.

أن دماء بيشمركة كردستان والقبور الجماعية وتعذيب المناضلين الكرد في سجون البعث الفاشي وآهات الأمهات وحرق الأخضر واليابس لأدلة دامغة على ما تعرض له الكرد من مجازر وحرب إبادة منظة.

واليوم وبعد سقوط الدكتاتورية وتوفر عوامل داخلية ودولية ملائمة وتولي الكرد لمناصب سيادية والإنجازات الكبيرة التي تحققت بفضل النضالات الكردية وحنكة القادة الكرد من تثبيت الفيدرالية القومية وإعتبار الكرد القومية الثانية كشريك إلى جانب العرب وإعتماد اللغة الكردية كلغة رسمية وتوحيد البرلمان وغيرها الكثير الكثير، إذن لابد من حماية هذه الإنجازات الضخمة التي تحققت لشعب كردستان منذ تسعينات القرن الماضي نتيجة حرب الخليج الثانية وتطويرها للوصول الى الهدف الأسمى ليجد الكرد مكانه الطبيعي بين شعوب وأمم الأرض.

وهذه المسؤولية التاريخية تتحقق بتوحيد الإدارتين وإنبثاق حكومة موحدة والشروع في تشكيل المجلس القومـــي الكـردي وهي تقع بالدرجة الأولى على كاهل الزعامات الكردية والكردستانية.

إذ أن تحقيق هذه الخطوة التاريخية ستوجه إمكانيات وطاقات شعب كردستان في إتجاه واحد وهذا لايتعارض مع مبدأ التعددية الديمقراطية في كردستان بل تقوية لها وخطوة في الطريق الصحيح نحو إستعادة المناطق التي تم تعريبها مثل كركوك وخانقين وسنجار وزمار ومندلي وغيرها الى جغرافية كردستان لتعود هذه المدن والبلدات والقصبات والنواحي إلى أحضان الأم كما كانت في السابق لتلتقي التاريخ بالجغرافيا مما يوطد ذلك مكانة كردستان العراق داخليا وإقليميا ودوليا مما يرشحها نحو تخطي الخطوة التالية الإنفصال فيما لو توفرت الشروط والمقومات اللازمة عندما تدعوا الضرورة إلى مثل هذه الخطوة.

إن الفرص التاريخية للشعوب نادرة الحدوث، وعندما تظهر من الضروري إستغلالها وهذا الأمر متروك غالبا لحكمة القيادات والزعامات القومية والوطنية التي تدخل التاريخ من بابه الواسع ويعتمد على القدرات الدبلوماسية لأمة ما في مرحلة ما، ويتحقق ذلك بتحقق أمرين، الأول التضحية بالمصالح الذاتية والفئوية والجهوية والتمسك بمصلحة الأمة فقط لأن البقاء والديمومة لها .

والأمر الآخر، ضرورة فهم المرحلة وإستيعابها ودراسة جوانبها المختلفة وإتخاذ القرارات المناسبة الجريئة التي عادة تشكل نقاط منعطفات تاريخية لأحداث معينة في أزمان معينة والزعامة الكردية جديرة بذلك وكفؤوة.

يقف الشعب الكردي اليوم وجها لوجه أمام فرصته التاريخية التي قد لاتتكرر بهذا الشكل وفي الوقت المطلوب، ويبقى إستغلالها مرهونا بنجاح

وحدة الحزبين الرئيسيين الإتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني وتعاونهما وبجهود الزعيمين المناضلين الرئيس مسعود بارزاني والأستاذ جلال طالباني وقيادة الحزبين هؤلاء جميعا الذين كرسوا جل حياتهم في الجبال والنضال السري والمقاومة ضد الطغاة، وها قد يحصد الشعب الكردي اليوم وبكل فخر ثمار نضالاته الطويلة الشاقة فلنكمل المسيرة إلى النهاية وأن هذا يحتاج إلى الإعلان الفوري عن دمج الإدارتين الكرديتين وإنبثاق حكومة الوحدة الوطنية.

القضية الثالثة التي تحتاج لعملية أكاديمية مشتركة ـ مسألة البدأ بشروع ثورة حقيقية في مجال اللغة التي تشكل العمود الفقري للبناء القومي، وكان للشاعر الإيطالي دانتي أليجيري (1265 - 1321) دور كبير في وضع أسس اللغة الإيطالية الحديثة وهكذا الحال بالنسبة للشعوب الأوربية الأخرى بدءا من الروس وإنتهاء بالإنكليزالتي وضعت أسسا متينة لتطوير لغاتها القومية وإيجاد لغات ادبية رصينة. وقد تعرضت اللغة الكردية إلى محاربة هستيرية من قبل الأنظمة المقسمة لكردستان وإلى حملات محاكم التفتيش البوليسية في مجالي الإصدارات والتداول، ولأن اللغة الكردية أصيلة وقوية وغنية بأدبها الشعبي ومرادافاتها، فإنها لم تهتز أمام تلك الحملات الهستيرية الشنعاء، لابل تركت بصماتها على لغة المحتل في أكثر من مكان. وبودي ذكر مثال بسيط حدث معي، ففي عام 2003 كلفت بمناقشة بحث حول منطقة غريان الليبية في فترة الحكم العثماني، وأثناء المناقشة وردت مصطلحي ((البيادة)) و((السواري) في البحث، حينها قلت للإستاذ المشرف د. محمد المهدي وهو من بلدة زلة بالجفرة وعميد الكلية ولطالبة البحث:"هل تعلمون أنهما كلمتان كرديتان، لأن معظم الجيوش العثمانية كانوا أكرادا".

وتعتبر اللغة الكردية إحدى اللغات الغنية جدا، وأن لهجاتها العديدة تعطيها زخما أكبر في هذا المجال. ولاشك أن اللغة تعد سلاحا قويا في حركة اليقظة القومية والوعي السياسي ولعبت اللغة الكردية دورا عظيما في مقاومة المحتل طوال التاريخ وفي المحافظة على التراث والتاريخ والوعي والدعوة إلى المقاومة والإستقلال من خلال الشعر والأدب بشقيه المكتوب والشفهى والأغنية والرواية الشفهية .....إلخ .

إن حركات التحرر لن تصل إلى غاياتها النهائية بمجرد الخلاص من سيطرة الأجنبى بل تفتح أمامها مهمات جسام لابل ثورات ضمن ثورة في مجال

الاقتصاد والإنتاج والتربية والنهضة والعلم والصناعة واللغة ... إلخ وأمامنا نمور آسيا مثال حي يحتذى به.

واليوم وبعد الإنجازات التي تحققت في كردستان العراق هناك مهمة شاقة وصعبة تقع على عاتق القيادات الكردية وعلى أكتاف أصحاب الشأن وأعني إعلان ثورة حقيقية في مجال توحيد اللهجات في قالب أدبي في التربية والتعليم والبدء بتدريس ذلك من الصفوف الإبتدائية باللغة اللاتينية، وخلال عقد من الزمن يكون قد أنجز مشروع اللغة الأدبية المشتركة .

إن البدء بالثورة الثقافية جنبا إلى جنب مع القضايا الأخرى الملحاحة ستكون خطوة في الطريق الصحيح من أجل إقامة أكاديمية العلوم الكردية وفتح معاهد ومراكز الدراسات التخصصية في مجالي اللغة والتارخ وغيرهما والعمل من أجل تأليف معجم اللغة الكردية باللاتينية والموسوعة الكردية الشاملة وترجمة الأعمال العالمية والمصادر القديمة إلى اللغة الكردية والتخلص فورا من الحروف الفارسية لأنها تلائم اللغة الكردية وخاصة في حروف الصوتية وغيرها ...إلخ وإستخدام الحروف الكردية ـ اللاتينية في التدريس والإذاعة والصحافة وعلى المحلات التجارية والمؤسسات الحكومية وعلى المجلس الوطني العراقي والأماكن الأخرى.

إن تحقيق هذه القضايا الثلاث ستدفع بكردستان العراق نحو المزيد من الإنجازات والإنتصارات لتلعب دورا طليعيا في الشرقين الأوسط والأدنـــى.

العراق
(من سايكس ـ بيكو إلى ثورة 14 تموز 1958)

كانت دولة العراق الحالية جزءا لايتجزأ من الإمبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت دولـة منتدبة تقودها سلطات محلية تخضع للسلطة البريطانية، التي أختارت إنشاء مملكة أعطيت لفيصل الهاشمي الذي طرده الفرنسيون من الشام. وعبرت المملكة الهاشمية عن نفسها في نظام نيابي مزيف، تحكمه أقلية من كبار ملاكي الأراضي ومن قدامى ضباط الجيش العثماني الذي كان منهم نوري السعيد، والذين كانوا في أغلبيتهم يشكلون السنة، محاولة جعل العراق حقيقة ثابتة بتوحيد إصطناعي لثلاث مقاطعات عثمانية: بغداد والبصرة وولاية الموصـل الكـرديـة، وتم ذلك في جو من الرفض من قبل

الكرد في الشمال وفقهاء الشيعة في البلاد. وفي 3 تشرين الأول 1932 قبل العراق لعضوية عصبة الأمم، فألغي الإنتداب رسميا وأصبح العراق دولة مستقلة، دون أخذ رأي الشعوب العراقية فيما آلت إليه الأوضاع، ناهيك عن أن البلاد لم تشهد الإستقرار في فترة مابين الحربين، إذ ثارت الأقليات المسيحية والعشائر العربية، وإندلعت في كردستان الجنوبية إنتفاضات وثورات مستمرة ردا على الإتفاقيات الإستعمارية في إلحاق جزء من أراضي كردستان بالعراق تحت الإنتداب البريطاني، حيث رفض الجميع الإندماج في دولة عربية. وفي عام 1936 حدث في العراق إنقلاب عسكري كان الأول من نوعه في العالم العربي وإستمرت الأزمة في البلاد ناهيك عن الفراغ السياسي في الفترة مابين عامي 1936 - 1941، إلى أن نجح الإنكيز في إحتلال البلاد في أيار من عام 1941، وكان للإحتلال البريطاني الثاني أن وضع حدا للفوضى ولو بشكل مؤقت. وفي السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية ، شهد العراق تحولات إيجابية ، وكان ذلك بداية لنهوض الحركة التحررية.

ففي 23 شباط عام 1946 شكل توفيق السويدي أول وزارة في فترة مابعد الحرب، وقد بادرت الحكومة الجديدة في آذار إلى إتخاذ إجراءات عملية ساهمت في تثبيت العملية الديمقراطية داخل البلاد كإلغاء الأحكام العرفية ورفع الرقابة عن الصحف والعمل من أجل إعادة النظر في المعاهدة البريطانية ـ العراقية لعام 1930 والسماح في شهر نيسان بتأسيس خمس أحزاب سياسية، كحزب الإستقلال والحزب الوطني الديمقراطي الذي أسسه كامل الجادرجي وحزب الشعب برئاسة الشخصية السياسية العراقية المعروفة عزيز شريف الذي ترأس فيما بعد اللجنة الوطنية لأنصار السلام، وحزب الوحدة الوطنية وحزب التحرر الوطني الذي رفضت الحكومة إجازته بعد أن مارس نشاطه على إعتبار أنه يضم عناصر شيوعية معروفة مثل حسين الشبيبي ومحمد حسين أبو العيس .

وفي عام 1946 بدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني نشاطه سرا، وكان هذا الحزب يعبرعن حقوق الشعب الكردي بالإضافة إلى الحزب الشيوعي العراقي الذي مارس نشاطه سرا.

دعت هذه الأحزاب إلى تصفية القواعد الجوية العسكرية البريطانية وتكريس الديمقراطية في الأجهزة الحكومية وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية. وأبدت هذه الأحزاب والمنظمات الأخرى عن تأييدها

للإجراءات التقدمية التي إتخذتها حكومة توفيق السويدي وطالبت بتوسيعها [1].

لقد أثار نهوض الحركة التحررية في العراق قلقا شديدا لدى الأوساط الرجعية داخل البلاد ولدى أسيادهم في الغرب، ومما سهل هجوم الرجعية هو إنعدام برنامج مشترك بين التيارات السياسية المختلفة.

ففي 30 أيار 1946 أقيلت وزارة توفيق السويدي، وعين مكانه أرشد العمري المعروف بتصفيته للوطنيين، الذي أقدم على حل اللجنة الخاصة المكلفة بإعادة النظر في معاهدة 1930 وقام بإعتقال الفئات التقدمية وشكلت محاكم خاصة ومنعت الصحافة وأقمعت المظاهرات الشعبية .

لقيت حكومة العمري الدعم والتأييد من الإستعمار البريطاني. فخلال شهري آب وأيلول 1946 ضاعفت القيادة البريطانية في الشرقين الأوسط والأدنى عدد قوات الإحتلال في العراق، حيث بلغ 80 ألفا [2]، أي ضعف ماكانت عليه وقت الحرب، بحجة "حماية حقوق" القبائل العربية في خوزستان. في حين رأت القوى السياسية العراقية المعارضة في هذه الخطوة خطر كبير يهدد حرية وإستقلال شعوب العراق وإيران وتصفية الحركات التحررية في البلدين وبخاصة الحركة التحررية الكردية.

في 21 تشرين الثاني 1946 شغل منصب رئاسة الوزراء نوري السعيد الموالي للإنكليز، الذي أخذ على عاتقه مهمة تصفية التقدميين المناوئيين للنهج الإستعماري. فشدت حكومة نوري السعيد وحكومة صالح جبر التي جاءت في

---

[1] - هذا الموضوع تم كتابته عام 1998 ضمن مشروع كتاب يحمل عنوان ((العالم الثالث والصراع الدولي في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية)) بطلب من قسم الدراسات التاريخية في كلية الآداب والعلوم ـ جامعة سبها الجماهيرية العظمى.

[2] - راجع : عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط2،ج 7، صيدا،1961، ص ص 21 – 41.

آذار عام 1947 على أثر تلك العمليات الإرهابية ضد القوى التقدمية، حيث قمعت الشرطة عشرات الإضرابات في مناطق مختلفة من البلاد وأطبقت السجون على عدة آلاف من العناصر الديمقراطية واليسارية وتم إعدام العديد من المناضلين شنقا ومن بينهم الضباط الكرد الأربعة وذلك في 19 حزيران عام 1947 على أثر عودتهم إلى البلاد بعد مشاركتهم في بناء جمهورية مهابات الديمقراطية الضحية الأولى للحرب الباردة .

أما على الصعيد الخارجي، فقد لجأت حكومتي نوري السعيد وصالح جبر إلى توطيد العلاقات مع تركيا وبريطانيا وشرقي الأردن بهدف وضع حجر أساس لحلف جديد في الشرقين الأوسط والأدنى ليحل محل حلف سعد أباد الذي تم إنشاؤه عام 1937 لضرب الحركة التحررية الكردية. وبإعتراف من نوري السعيد نفسه فإن المفاوضات الأولية بين بريطانيا والعراق حول "الدفاع المشترك" قد بدأت في آذار عام 1947 أي قبل وصول صالح جبر إلى الحكم [1] . ووضعت الإتفاقية العراقية ـ التركية في النصف الثاني من شهر آذار 1946 "حول الصداقة وحسن الجوار" [2] اللبنةالأولى نحو تشكيل حلف إستعماري في المنطقة. وأكد البروتوكول رقم 2 على تعاون ومساعدة الأطراف المتعاقدة في مسائل دعم "الترتيبات الداخلية" وألزمت المعاهدة الطرفان بتبادل "المجرمين" [3]، ويدور البحث هنا حول تعاون تركيا والعراق في محاربة الحركة التحررية الكردية.

ففي 15 كانون الثاني عام 1948 وقعت في بورتسموث معاهدة بريطانية ـ عراقية جديدة شددت لدرجة أكبر تبعية العراق لبريطانيا. كتبت جريدة

---

[1] - A.F.Fidchinko, Irak vi borbi za nizavisimost (1917- 1969), M,1970, p.110 .

[2] - نوري السعيد، بعض الوقائع عن الحوادث الأخيرة في العراق أو عن فلسطين ،بغداد،1948، ص3.

[3] - Fidchinko,OP,Cit.,p. 113 .

"تايمس" الإنجليزية حول معاهدة بورتسموث قائلة:"أن الواجبات المتعددة التي قبلتها صالح جبر تجعل من العراق قاعدة للإمبراطورية البريطانية، فالعراق ملزم بالدفاع عن إنكلترا في حالة الحرب، دون أن يترك ضمانا واحدا لحماية مصالحه الخاصة" [1].

وأدى الصراع إلى إسقاط حكومة صالح جبر وتراجعت الحكومة العراقية رسميا عن معاهدة بورتسموث نزولا عند رغبة الشعب. لكن الرجعية العراقية سرعان ما أعادت نفوذها على أثر حرب أيار 1948 بين الدول العربية وإسرائيل.

فقد تسلم نوري السعيد السلطة مرة أخرى في السادس من كانون الثاني عام 1949، وأعلن على الملأ أن هدف حكومته هو تطهير البلاد من الشيوعيين ومكافحة الشيوعية"[2]، ووضعت زمرة نوري السعيد نصب عينها مسألة قمع الحركة التحررية والديمقراطية داخل البلاد والقضاء على حقوق الشغيلة [3]، وإنشاء حلف متين مع تركيا وإيران لقمع حركة التحرر القومية الكردية، فمنذ الثلاثينات من القرن الماضي وجد بين تركيا وإيران والعراق إتفاقات سياسية وعسكرية كرستها معاهدات، وكان الهدف غير المعلن تصفية الحركة الكردية. فمع نهاية عام 1949 بلغ عدد الذين تم محاكمتهم من الديمقراطيين داخل البلاد بتهم سياسية أكثر من 10 آلاف إنسان[4].وبدأت القوى الإستعمارية والرجعية تخطط لتشكيل الحلف التركي ـ الإيراني ـ الباكستاني ـ العراقي والذي تحدثنا عنه في مكان آخر من هذا الكتاب.

---

[1] - Ibid,p. 114

[2] -' The Times ', 14 . 5 . 1948.

[3] - Khadduri Majid , OP.,Cit.,p.274 .

[4]- Longrigg. S. H . Iraq 1900 to 1950 A, political, Social and Economic history, London, 1954, p. 349 .

ثورة 14 تموز 1958 :

في بداية الخمسينات قويت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العراق التي سعت إلى إنهاء الدور البريطاني. وأعتبر العراق في عداد الدول التي شملتها النقطة الرابعة (لبرنامج ترومان). فخلال سنوات 1950 ـ 1954م، عقدت واشنطن مع بغداد مجموعة إتفاقيات ثقافية وتقنية ومالية وعسكرية التي أتاحت الفرصة للدول الإستعمارية من توطيد نفوذها في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد))[1]. أما الدبلوماسية البريطانية كانت تعمل من أجل إقامة حلف دفاعي لدول الشرقين الأوسط والأدنى، يشترك فيه كل من العراق وبريطانيا. ولكن ذلك لن يمنع الدولتين من العمل معا من محاربة العدو المشترك الإتحاد السوفياتي ومن قمع حركات التحرر الوطنية لشعوب الشرقين الأوسط والأدنى وبخاصة حركة التحرر الوطنية الكرية .

ففي الخامس عشر من تموز 1958 كان مقررا إفتتاح إجتماع أعضاء حلف بغداد في إستانبول، حيث كانت ستقرر تحديد تاريخ التدخل المسلح ضد لبنان وتوزع المهام على أعضاء الحلف[2]، علما أن الدور الرئيسي كان منوطا بالقوات العراقية [3] وسنحت الفرصة لمنظمة الضباط الأحرار بإستخدام لوائين في الفرقة الثالثة المكلفين أساسا بالتوجه إلى الأردن للمشاركة في عملية التدخل التي أعدها الإمبرياليون ضد لبنان .

ففي صبيحة يوم 14 تموز 1958 وعلى تمام الساعة الرابعة صباحا، دخلت بغداد لوائين من الفرقة الثالثة تحت قيادة العقيد عبدالكريم قاسم والعقيد عبدالسلام عارف. ومع حلول الساعة السادسة إستوليا على المراكز الستراتيجية

---

1 - Fidchinko,OP., Cit., p. 129 .

2 - Ibid, p. 131 – 132 .

3 - Ibid, p. 221.

في العاصمة[1] والقصر الملكي، وقتل الملك فيصل الثاني والأمير عبدالإله. وفي اليوم التالي أعدم نوري السعيد رميا بالرصاص عند محاولته الهرب. وهكذا ونتيجة تضافر جهود الجيش والشعب، تم القضاء خلال عدة ساعات على النظام الملكي الإقطاعي وأعلن عن قيام النظام الجمهوري. وعين على رأس أول حكومة للجمهورية العراقية الأولى زعيم منظمة ((الضباط الأحرار)) عبدالكريم قاسم .

إن ثورة 14 تموز التي غيرت موازين القوى في المنطقة لصالح قوى التحرر والديمقراطية، كانت من حيث طابعها ثورة برجوازية ديمقراطية معادية للإمبريالية. أما دوليا فقد وجهت هذه الثورة ضربة قوية إلى الوجود الإستعماري في العراق. وأكثر من ذلك فقد تركت ثورة 14 تموز حلف بغداد بلا بغداد، حيث يقيم مقر الحلف المذكور .

كما أغلقت هذه الثورة الباب أمام المحاولات الإستعمارية لجر دول عربية أخرى إلى حلف بغدا، وبذلك فقد إنفرطت من المنظومة الإستعمارية حلقة هامةمن الناحية الستراتيجية والاقتصادية .

كل ذلك زعزعت مواقع الإمبريالية في الشرقين الأوسط والأدنى وأثارت القلق والإضطراب لدى الدوائر الرجعية والشوفينية المتحكمة برقاب الشعوب ـ أنصار حلف بغداد .

ففي الخامس عشر من تموز أنزلت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها في لبنان. وفي 16 منه نقلت وحدات الإنزال المظلي البريطانية من جزيرة قبرص إلى الأردن، وإستعدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لبدء التدخل المسلح ضد الجمهورية العراقية الفتية[2].

---

[1] ـ فوبليكوف وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، الجزء الأول، (1917 ـ 1970)، أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفياتي، معهد الإستشراق، دار التقدم، موسكو، 1976 ،ص 326 .

[2] ـ موسى حبيب، ثورة 14 تموز،بغداد، 1958، ص 114.

إلا أن المحاولات الإستعمارية إصطدمت بالمواقف الصلبة للدول الإشتراكية برئاسة الإتحاد السوفياتي في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين، مما اضطر الأمريكان والإنجليز إلى سحب قواتهم من لبنان والأردن ومن ثم إعترفوا رسميا بالجمهورية العراقية في الثاني من آب 1958.

العراق أثناء فترة حكم قاسم (تموز 1958 ـ شباط 1963)

تنقسم فترة حكم عبدالكريم قاسم إلى مرحلتين: المرحلة الأولى أو مرحلة الثورة، ويمكن نعتها بالمرحلة الديمقراطية. والمرحلة الثانية، أومرحلة التراجع (تراجع قاسم عن مبادئ ثورة 14 تموز) ويمكن نعتها بالمرحلة الديكتاتورية .

فقد شهدت المرحلة الأولى تطورات كبيرة وإجراءات تقدمية داخلية وخارجية، جعلت من ثورة 14 تموز ثورة شعبية تدخل التاريخ من بابه الواسع .

ففي 26 تموز 1958 قامت حكومة الجمهورية بإصدار الدستور المؤقت للبلاد بهدف إشاعة الديمقراطية في الحياة الداخلية. واكد الدستور عن مساواة جميع المواطنين العرب والكرد أمام القانون، حيث ورد في البند الثالث للدستور ((أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن))، كما أن القيادة هيأت الظروف أمام ظهور منظمات اجتماعية وأحزاب سياسية تمارس النشاط العلني .

وبادرت حكومة الثورة إلى تطهير الجهاز الإداري من العناصر الرجعية وتم إحالتهم على محكمة الشعب، التي أصدرت أحكامها بحقهم وحل المجلس النيابي السابق، وأطلق سراح المعتقلين السياسيين .

وفي 10 أيلول من عام 1958 صدر مرسوم خاص عن المساهمين في الإنتفاضة التحررية الكردية لأعوام 1943 ـ 1945، وتهيأت للوطنيين الكرد المهاجرين من إمكانية العودة إلى الوطن (15). إذ تمكن عدة آلاف من الوطنيين الكرد وعلى رأسهم الزعيم الكردي البار مصطفى بارزاني و 470 من أفراد قبيلة بارزان العودة إلى الوطن، هؤلاءالذين أمضوا أكثر من

11 سنـة في المهجر في الإتحاد السوفياتـي))[1]. وقد حل الزعيم الكردي مصطفى بارزاني مع أنصاره ضيفا على الرئيس المصري آنذاك جما ل عبدالناصر الذي إستقبلهم بحفاوة في القاهرة.

وكان مصطفى بارزاني قد إلتجأ إلى الإتحاد السوفياتي بعد سقوط جمهورية مهاباد الكرديـة عام 1946 وعلى أثر ملاحقة القوات الإيرانية ـ التركية ـ العراقية لهم في جبهات مختلفة وبدعم من القوات البريطانية والأمريكية.

أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد إتخذت الحكومة الجديدة مجموعة من الإجراءات، تركت أثارا إقليمية ودولية كالإلتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونغ.

وفي 15 تموز 1958 أعلنت حكومة بغداد عن إنسحاب العراق من الإتحاد العربي الذي كان قد شكل بين العراق والأردن، كما ورفضت ((مشروع أيزنهاور)) الذي كان النظام الملكي قد صادق عليه. وتم إغلاق مقر حلف بغداد بالشمع الأحمر ووقف أعمال اللجنة العسكرية ولجنة مكافحة ((العمل الهدام)).

وفي 24 آذار عام 1959 إنسحب العراق رسميا من حلف بغداد، واعتبر هذا اليوم ((عيدا وطنيا ـ يوم الحرية))[2]، وفي الوقت ذاته توقف مفعول إتفاقية 4 نيسان 1955 البريطانية ـ العراقية. وفي 30 أيار 1959 غادرت الأراضي العراقية آخر مجموعة من الجنود والضباط البريطانيين، ورفع علم الجمهورية العراقية،الذي كان يرمز للقوميتين الرئيسيتين العربية والكردية، على قاعدتي الحبانية والشعيبة الجويتين.

وفي الثاني من حزيران 1959 إتخذت حكومة بغداد قرارا بفسخ الإتفاقيات الثلاث التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في عامي 1954 ـ 1955 بشأن المساعدة العسكرية وإستخدام العراق للأسلحة والمعدات

---

[1] - Fidchinko, OP.,Cit., p.225 .

[2] ـ فوبليكوف وآخرون، مرجع سـابق، ص 330 .

الأمريكية وأخيرا بشأن ((المساعدة الاقتصادية على أساس مبدأ أيزنهاور))[1]، وقد وطدت هذه الخطوة إستقلال العراق.

أقامت بغداد علاقات دبلوماسية في الأيام الأولى للثورة مع موسكو وبراغ وصوفيا وبرلين ومع غيرها من الدول الاشتراكية، وعقدت معها العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية، كما عقدت إتفاقيات مع الدول العربية والإسلامية.

أثارت الإجراءات الثورية التي قام بها عبدالكريم قاسم مخاوف الرجعية الداخلية من الإقطاعيين والكومبرادوريين والفئات الرجعية الأخرى التي تعاونت مع الدول الإمبريالية للإطاحة بالنظام الجديد وتصفية القوى اليسارية والديمقراطية التي إعتمدت عليها الزعيم عبدالكريم قاسم .

ففي 5 من تشرين الثاني عام 1958 أعتقل عبدالسلام عارف الذي قاد محاولة إنقلابية فاشلة للإطاحة بزميله عبدالكريم قاسم. وفي آذار عام 1959 قمع تمرد حامية الموصل برئاسة العقيد الشواف الذي لقي الدعم من الفئات القومية اليمينية المرتبطة بالدوائر الإستعمارية.

إلا أن عبدالكريم قاسم بدأ منذ أواسط عام 1959 يتراجع تحت ضغط البرجوازية القومية عن مبادئ الثورة 14 تموز. ففي الأول من أيار 1959 رفض الزعيم قاسم فكرة تشكيل حكومة الجبهة الشعبية بمشاركة الشيوعيين. وفي الثالث منه عزز قاسم حكومته بممثلي البرجوازية الكبيرة والعسكريين، وفي الخامس عشر منه أطلق سراح مجموعة كبيرة من عناصر العهد الملكي. وفي 23 منه أصدر قاسم أمرا بإيقاف النشاط الحزبي ((مؤقتا)).

وفي تموز عام 1959 أمر قاسم بحل فصائل المقاومة الشعبية، وبهذه الخطوات، فقد كتب عبدالكريم قاسم على نفسه الموت، لأنه عزل نفسه من الفئات التي كانت وقودا للثورة وحاميها وخاصة الشيوعيين والكرد الذين كان لهم الدور الفعال في فشل حركة التمرد في الموصل في آذار عام 1959.

---

1 - Fidchinko,Op.,Cit., p. 229 .

وأكثر من هذا، فقد لجأ نظام قاسم إلى ممارسة العنف ضد حلفاء الأمس. فخلال الفترة من أواسط عام 1959 وحتى أيار عام 1961، حكمت المحاكم االعسكرية بالإعدام على 112 وطنيا، وحكمت على 770 شخصا بالسجن لمدد مختلفة. وبلغ عدد المعتقلين والسجناء من الديمقراطيين لأسباب سياسية في عام 1960 (22) ألفا. وشملت الملاحقات كذلك أعضاء كل من الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث جرى بصورة غير شرعية فصل أعضاء هذين الحزبين من أعمالهم وتهجيرهم مع عوائلهم إلى مناطق أخرى وإعتقالهم، وحتى القضاء عليهم جسديا بإستخدام عصابات الرجعيين))[1].

وبدأ من ربيع 1960، إنتهج عبدالكريم قاسم نهجا معاديا للقوى الديمقراطية والتقدمية داخل البلاد. فقد تعرضت المنظمات الديمقراطية إلى هجوم كاسح من قبل السلطات الحكومية، وضربت عرض الحائط حقوق العمال وأغلقت الصحافة. كما وسادت الفوضى في الحياة الداخلية، وفي الريف عادت النفوذ الإقطاعي إلى الظهور من جديد. وفي الوقت ذاته إرتفعت أسعار المواد الإستهلاكية وإزدادت نفقات الجيش والشرطة، ففقط خلال السنتين الأوليتين لحكم قاسم، أخذت هذه النفقات ترتفع 43% "من 25.5 مليون دينار في عام 1958 إلى 36.5 مليون دينار في عام 1960"[2]. وأخذ قاسم يبتعد رويدا رويدا عن الشعب ليتحول إلى دكتاتور، مما أصبح معزولا عن الشعب .

ليس هذا فحسب، بل أن عبدالكريم قاسم بدأ يفقد وزنه السياسي على صعيد العالم العربي، ولدى القوى التقدمية والإشتراكية في العالم بسبب عمليات القمع ضد القوى الديمقراطية داخل البلاد وموقفه المعادي لجمهورية الوحدة بين مصر وسوريا ومطالبته بالكويت في أيار عام 1961 وسياسة التوازن بين اليمين واليسار وتأجيج العداء القومي بين العرب والكرد عام 1961 م .

ولكن من أكبر الأخطاء التي إرتكبها عبدالكريم قاسم، كان قيامه بشن حرب وحشية ضد كوردستان والذي كان السبب الرئيسي في سقوطه.

---

1 -' The Iraq Times ' , 27. 3 . 1959 .

2 - Fidchinko, OP., Cit., p. 230.

لقد تراجع زعيم العراق الأوحد (اللقب المحبب إليه) عن إلتزامته الأولى تجاه الكرد. فالدستور المؤقت العراقي الصادر في 27 تموز عام 1958، أي بعد سقوط الملكية بإسبوعين، نص لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر على مساواة العرب والكرد في الحقوق، وأعلن عن تحقيق الأماني القومية للشعب الكردي في إطار الجمهورية العراقية"[1]. وأشرك ممثلوا الشعب الكردي في الهيئات الإدارية في كردستان كألوية كركوك وهولير والسليمانية والموصل، وأعيد الإعتبار إلى قادة الحركة التحررية الكردية وسمحت لهم بالعودة إلى الوطن. ففي 17 نيسان عام 1959 إستقبل كل البلاد بحفاوة بالغة زعيم الشعب الكردي مصطفى بارزاني وأتباعه بعد مضي قرابة إثنتا عشرة سنة في الإتحاد السوفياتي.

وبدءا من ربيع عام 1960 أخذت الرجعية العربية في البلاد تسعر العداء القومي ضد الشعب الكردي بهدف النيل من المنجزات الديمقراطية التي شهدتها الساحة العراقية. فقد هاجمت صحافتها بتأييد من السلطات الحاكمة وبتشجيع من وسائل الإعلام في الدول الإستعمارية الحركة التحررية الكردية متهمة الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعمائه ((بالإرتباط بموسكو)) و ((بالدعوة إلى الإنفصال)) وغيرها من الإتهامات. ودعت الصحافة الحكومة والعرب إلى القضاء على ((العملاء الحمر)) وعلى ((الأكراد الإنفصاليين))[2].

وفي أواخرعام 1960 إزدادت عملية تسعير العداء ضد القومية الكردية. ففي شهر آذار عام 1961 إتخذت الوزارة الداخلية العراقية خطوة أخرى في هذا المجال، حيث لجأت إلى منع صحيفة "خه بات" لسان حال البارتي الديمقراطي الكردستاني وصادرت أموال الحزب. وفي الشهر ذاته، رفض قاسم إقتراح المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بحل الخلافات

---

[1] - فوبليكوف وآخرون، المرجع السابق ،ص 340 - 341 .

[2] -' Neue Zurchor Zeitung ' , 15.1.1961.

سلميا"[1] عن طريق المفاوضات، وأخذت الصحف الموالية للحكومة تروج لفكـرة حـل المسألة الكرديـة بأساليب عنصرية، ليس بمنح الكرد حقوقه القومية المشروعة، بـل عن طريق ((إنصهار الكرد في الأمة العربية)) وأصبح عبدالكريم نفسه يؤمن بهذه الفكرة، حيث حاول في عدد من خطبه أن يقنع الرأي العام ((بأن الأكراد عـرب من حيث الأصل))[2].

وفي الأول من أيلول عام 1961 أعلن قاسم عن بداية إجراء مناورات عسكرية في الألـويـة الكردستانية الأربعة:كـركـوك والمـوصـل وهـولـيـر والسـليمانـيية، حيث شارك في هذه العملية ولأول مرة أكثر من نصف الجيش العراقـي. بعد ذلك وفي أيلول دفع قاسم بالجيش وشـن الحرب على كردستان، الأمر الذي أجبر الشـعب الكـردي الأعـزل إلى إمتشاق السلاح للدفاع عن حقوقه القومية المشروعة وحماية الشعب من الهجمات البربرية القروسطوية.

وبدأت العمليات الحربية بين المقاتلين الكرد ووحدات الجيش النظامي في 5 من أيلول عام 1961، فقد إلتجأت الفصائل الكردية بقيادة بارزاني مصطفى إلى الجبال معلنة القيام بالكفاح المسلح ـ حرب الأنصار (البيشمركة) في 11 من أيلول وأصبحت الثورة الكرديـة (1961ـ1975) بقيادة الشخصية الكرديـة المرموقة والبارزة مصطفى بارزاني إحدى أكبر الثورات المعاصرة التحررية في المنطقة والعالم.

وتحولت الحركة الكرديـة في كردستان العراق إلى قوة فعلية دوليا وداخليا، سببت في إسقاط نظام عبدالكريم قاسم والحكومات المتعاقبة من بعده. ومنذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا والمسألة الكرديـة في العراق تبحث عن حل ديمقراطي عادل لها، حل سلمي يتضمن حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه وفق الإتحاد الإختياري مع بقية المكونات العراقية.

---

[1] ـ الجمهوريـة العراقية، بغداد، 1958، ص 17 .

[2] - Fidchinko,OP.,Cit., p. 251.

وفي صباح يوم الثامن من شباط عام 1963 إستيقظت بغداد على صوت مدافع الإنقلابيين بقيادة اللواء أحمد حسن البكر أحد المقربين من البعث في العراق وعلى أثر المعارك الدامية ألقي القبض على الزعيم عبدالكريم قاسم وأعدم رميا بالرصاص في يوم التاسع منه ووصول عبدالسلام عارف المسؤول الآخر لثورة 1958 إلى السلطة الذي أصبح رئيسا للجمهورية بينما أختير البكر رئيسا للوزراء. وتمكن عبدالسلام عارف من إقصاء البعث عن السلطة يوم 18 تشرين الثاني 1963 وقتل في نيسان سنة 1966 في حادث طائرة مروحية وحل محله أخوه عبدالرحمن عارف الذي إنتهج السياسة نفسها.

رغم كل ذلك، فإن ثـورة 14 تمـوز تعتبر إحـدى الثورات الشعبية الديمقراطية، لعبت في مرحلة معينة دورا بارزا وفعالا في إفشال المخططات الإمبريالية على شعوب الشرقين الأوسط والأدنـى.

ولو إستمر عبدالكريم قاسم على نهج الثورة، لربما أصبح نموذجا يحتذى به في المنطقة والعالم الثالث ولأصبحت ثـورتـه رمزا للثـورات العالميـة في القرن العشـرين ولتمكـن من تحقيق الكثيـر للشـعوب العـراقية في بناء مجمع عادل وسعيد .لكـن عبدالكريم قاسم تـراجـع عـن مبـادئ الثـورة، فـحفر قـبـره بـيـديـه، ليصبح درسـا من دروس التاريخ.

العراق الجديد : الجمهورية الثانية

أمام مفترق الطرق ودور المثقف العربي

من المؤسف حقا أن تسمع وتشاهد على شاشات الفضائيات العربية يوميا آراء بعض من المثقفين والساسة العرب، وهم ينظِرون ويجادلون القضية العراقية المعاصرة ولاسيما أمر الإستفتاء القادم ومصير البلاد، وهم يشتمون

الكرد ويحملونهم المسؤولية فيما آلت إليه الوضع، جاعلين من أنفسهم، فلاسفة العصر ومفكريـه، يخططون للعراق في حاضره وفـي غـده ولكن من منطلق شوفيني ضيق ووجهة نظر قومجي متخلف لاتمت بصلة قطعا بمستلزمات العصروتنوره الفكري وبضرورات المرحلة وشروطها ومقوماتها الجديدة في بناء عالم جديد ينتفي في ظله كل المظاهر الإستفرادية بالسلطة التي خدمت مجموعات صغيرة منذ مايربو من ستة عقود وهي تحكم بإسم الشعب.

وبالتأكيد أن هـذه الفئة التي تشبعت تاريخيا من الفكر السلفي المتزمت القائم على الإستعلاء الديني فالقومي وإنكار الآخر، وتلك التي ظهرت حديثا، كإمتداد من الفكر النازي والفاشي الذي غزا أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وفق منهجية سلطوية قائمة على العنف وجاعلة من نفسها صاحبة الإمتيازات الكلية ـ الإلهيــة، على شاكلة الكنيسة البابوية القروسطوية، واضعة نفسها أوصياء على شعوب وملل الشرق الأوسط، ودون أن تستند على أية ركيزة شرعية وقانونية، لابل ولاتعبر في كل الأحوال، عن رغبات ووجهات نظر الشارع العربي، لأنها بفعلتها هذه لاتخدم الإستقرار والأمن في المنطقة وتبقى حرية الجميع في خطر بمن فيها حرية الإنسان العربي.

ولاشك أن مثل هـذه الآراء تسئ إلى العلاقات التاريخية الكردية ـ العربية وتلحق أكبر الضرر بمستقبل العراق بكل مكوناته القومية والدينية وهي أساسا ستكون مساهمة في خلق الفوضى وإستمرار مسلسل العنف وبذرة في زرع البغضاء والكراهية بين الفئات العراقية المختلفة لاسيما بين المكونتين الرئيستين العربية والكرديــة ودفعها نحو التباعد والمزيد من الصراعات والحروب وهي بغنى عنها، ألا يكفي مالقاه الشعوب العراقية من ويلات ومآسي بسبب هذه الآراء والفلسفات طوال القرن الماضي؟.

ففي الوقت الذي نحي الآراء الجريئة، لنخبة من المثقفين والكتاب والأكاديميين والساسة والمفكرين العرب من أمثال الأستاذ الفاضل د. منذر الفضل والأكاديمي الفلسطيني د. أحمد أبو مطر وغيرهم من اصحاب الأقلام الشجاعة، والتي تعبر عن مستوى حضاري رفيع والتي سيصنفها التاريخ المعاصر في صفحاته الناصعة، مساهمة في وضع أسس جديدة من العلاقات في بناء تاريخ شرق أوسطي مزدهر، قائم على العدالة، منطلقة من حقائق التاريخ نحو حل المسألة الكرديـة حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا.

وإذا إستثنينا هذه النخبة الراقية ـ الصفوة ـ من العقل العربي تلك التي تجسد المصالح الحقيقية للشعب العربي وطموحه في بناء مجتمع متقدم عبرالإعتراف بالهوية القومية للإتنيات الأخرى ومنها بالأمة الكردية ككيان مستقل ومتميز، لأنه لاحرية لشعب يضطهد شعوبا أخرى، نرى أن الأغلبية الساحقة من المثقفين العرب ينتمون بفكرهم إلى المجموعات القروسطوية المنغلقة ذي الطابع الشوفيني المستهلك تاريخيا، منها سلفية المنشأ أو عفلقية الفكر أو مأجورة، لاسيما تلك التي قد جردت نفسها من القيم الإنسانية تغوص في الماء العكر سالكة كل الدروب القذرة التي فيها قد تتوفر مقومات معاداة الشعب الكردي في تاريخه وجغرافيته وفي ثقافته وفكره وفي لغته وكيانه والوقوف في وجه الطموح القومي للأمة الكردية، جاعلة من نفسها أوصياء على الشعب الكردي وكأن الكرد ضيوف لديهم ومايعطي للكورد يعتبر في نظرتهم زكاة أوشفقة أو مكافأة. وهنا لابد من توضيح بعض الأمور لهذه المجموعات التي كالنعامة غاصت برأسها في التراب، حان الوقت أن تستوعب مستلزمات المرحلة :

يكاد يتفق جميع المؤرخين، بإستثناء الشوفينيين منهم، على أن الشعب الكردي هو أحد أقدم شعوب الشرقين الأوسط والأدنى القديمة، حيث أطلق المؤرخون القدامى منذ العصور القديمة على بلاد الكرد (ميزوبوتاميا) ويعود تاريخ الشعب الكردي الى مابين 5000 إلى 4000 سنة قبل الميلاد، حيث أن كردستان هي الموطن للسلالة البشرية الثانية وموضع إنتشارها الى جهات أخرى، حسب الحادثات التاريخية،كان يسكنه في فجر التاريخ شعوب جبال زاغروس وتتألف من شعوب (لولو) وكوتي–جوتي، وخالدي–كالدي، وسوبارو- هوري. وأن الكرد منذ فجرالتاريخ يسكن موطنه الحالي ولم يكن غازيا أو فاتحا كما هو الأمر بالنسبة للآخرين. ومن المعلوم أن أولى العلاقات الدولية تاريخيا كانت بين مصر القديمة وأجداد الكرد.

ولم يكن الشعب الكردي طوال تاريخه مهمشا، أن حضارة الشرق الأوسط مدينة للكرد فلولا فرسانه، لما كانت أغلبية الإمبراطوريات التي شهدتها المنطقة كالفارسية والعثمانية والإسلامية ...إلخ والتي غالبا كلفت الكرد هضم حقوقهم القومية ومعاداة الآخرين لهم.

أن الشعب الكردي قد صمد طوال تاريخه وحمى دياره من جحافل الغزاة والبرابرة. لقد تطرق المؤرخ الأغريقي ((كزينفون)) في مؤلفه أثناء عبوره

كردستان بأن جيشه قد تقهقر عام 401 ق.م على يد الكاردوخيين أجداد الكرد بسبب مالقيه منهم من شجاعة ومقاومة عنيفة في جبال أنتي طوروس والتي تسمى الآن كردستان المركزي. أثناء عبور((العشرة آلاف)) حدود كردستان نحو اليونان. ومما يؤيد عراقة الشعب الكردي تبني اسم كردوس من قبل ((هوميروس)) في((إلياذته)). كما وتصدى الكرد للقائد المغولي هولاكوخان في القرن الثالث عشر عندما جاء لغزو غرب آسيا سنة 1252م وكانت مهمته هي القضاء على الأكراد. وقد استطاع الأكراد قتل (20) ألف جندي مغولي أمام قلعة أربيل (هولير) في أشهر موقعة أنتصر فيها الكرد على أعدائهم المغول وتصدت كوردستان أكثرمن مرة لموجات الغزو التتاري المغولي وقاومت بعد ذلك تيمورلينك سنة 1400م. ومن المستحيل الآن وفي العالم الجديد حل القضية الكردية عسكريا ومن أي طرف كانت.

أن القضية الكردية كالقضية العربية تعود جذورها السياسية المعاصرة الى نهاية الحرب العالمية الأولى، حين تفككت الدولة العثمانية التي كانت ترزح تحت نيرها الشعبين الكردي والعربي ومن ثم قيام الدول الإستعمارية بتوزيع ولاياتها وفق مصالحها وظهرت سايكس ـ بيكو على حساب الشعبين العربي والكردي، حينها تحولت كردستان إلى مشكلة كبيرة تدور حولها الصراع إقليميا ودوليا، إذ أن كردستان تعتبر نقطة إلتقاء المصالح الدولية والإقليمية بسبب موقعها الجيوبوليتيكي. بالإضافة إلى تعقيد المسألة الكردية التي تمس أربع دول شرق أدنى- أوسطية وثلاث شعوب كبيرة هي:العرب والترك والفرس، ناهيك عن التدخلات الدولية والإقليمية في هذه المسألة ومحاولة كل طرف إستخدام القضية الكردية كورقة ضغط على الطرف الآخر وأن الخاسر الوحيد من عدم حل هذه القضية المزمنة كافة شعوب المنطقة الحاكمة منها والمحكومة.

أن مصطلح العراق حديثة التكوين ظهر على الخارطة السياسية بقرار من الدول الإستعمارية أثر تفكك الإمبراطورية العثمانية بإنتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث برزت دولة منتدبة تقودها سلطات محلية تخضع للسلطة البريطانية، التي أختارت إنشاء مملكة أعطيت لفيصل الهاشمي الذي طرده الفرنسيون من الشام. وعبرت المملكة الهاشمية عن نفسها في نظام نيابي مزيف، تحكمه أقلية من كبار ملاكي الأراضي ومن قدامى ضباط الجيش العثماني الذي كان منهم نوري السعيد، والذين كانوا في أغلبيتهم يشكلون السنة، محاولة جعل العراق حقيقة ثابتة بتوحيد إصطناعي لثلاث مقاطعات

عثمانية:بغداد والبصرة وولاية الموصل الكردية (ومن ضمنها سليمانية ـ شهرزور وكركوك وهولير..إلخ)، وتم ذلك في جو من الرفض من قبل الكرد في الشمال وفقهاء الشيعة في البلاد. وفي 3 تشرين الأول 1932 قبل العراق لعضوية عصبة الأمم، فألغي الإنتداب رسميا وأصبح العراق دولة مستقلة، دون أخذ رأي الشعوب العراقية فيما آلت إليه الأوضاع، ناهيك عن أن البلاد لم تشهد الإستقرار في فترة مابين الحربين، إذ ثارت الأقليات المسيحية والعشائر العربية، وإندلعت في جنوب كردستان إنتفاضات وثورات مستمرة ردا على الإتفاقيات الإستعمارية في إلحاق جزء من أراضي كردستان بالعراق تحت الإنتداب البريطاني، حيث رفض الجميع الإندماج في دولة عربية.

وأن المتتبع لوضع العراق طوال القرن الماضي وبخاصة النصف الثاني منه يلاحظ بأن البلاد لم يشهد الأمن والإستقرار بسبب السياسات العنصرية للحكومات المتعاقبة على دست الحكم التي رفضت إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية القومية الكردية ومنح الشعب الكردي حقوقه كاملة كشريك للعرب، لاسيما وأن الدساتير السابقة قد نصت على هذا الحق فعلى سبيل المثال، نص البند الثالث للدستور العراقي الذي وضعه عهد الزعيم عبدالكريم قاسم على أن ((العرب والأكراد شركاء للبلاد)). ومايحصل عليه الكرد اليوم ليس إمتيازا أو منحة أو مكافأة من أحد بل هو حق شرعي للشعب الكردي الذي له كل الحقوق كغيره من الشعوب عربا وتركا وفرسا وألبانا وفرنجة ... إلخ في تقرير مصيره بنفسه، وهذا الحق يصونه الشرعية الدولية ومبادئ ويلسون الأربعة عشرة والمسؤولية الأوربية .

ومن المعلوم أيضا أن الحكومات العراقية المتعاقبة ومنها جبروت صدام حسين وبأسلحته الكيماوية وسياسة الأنفال وإستخدام النابالم وسياسة الأرض المحروقة من قبل الأنظمة الحاكمة في بغداد جميعها قد باءت بالفشل في وضع حد للمقاومة الكردية وللنضال الكردستاني، علما أن إقليم كردستان كان مستقلا عن بغداد منذ 1992 وعاد الكرد بملئ إرادتهم إلى الإتحاد الإختياري والعيش مع الجزء العربي في البلاد. ويلعب الكرد اليوم دور النواة في العراق الجديد : الجمهورية الثانية، وأن دور المثقف العربي يكمن في دعم هذه الخطوة الإتحادية في إنشاء جمهورية فيدرالية تكون الشراكة فيها للشعبين العربي والكردي ومنح كافة المكونات الأخرى حقوقها والعمل من أجل إنجاح عملية الإستفتاء والقول: بنعم والتخلي عن السياسات اللامسئولة التي ستدفع بالعراقيين

كوردا وعربا وأقلياتا إلى إتون حرب جديدة وصراعات لامتناهية قد تدفع بالشعب الكردي إلى الإنفصال وهذا من حقه.

كوردستان – العراق
مابين الإتحاد الإختياري وحق الإنفصال
1

يناهز عمر المسألة الكردية المعاصرة في العراق قرن كامل، فالشعب العربي كان يخضع للدولة العثمانية كماهو الحال بالنسبة للشعب الكردي، إذ كانت معاناتهما واحدة وأهدافهما مشتركة:الخضوع لإحتلال واحد والتحرر منه.

وبسقوط الدولة العثمانية المنهارة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، دعيت الى باريس ممثلي الشعوب والقوميات الداخلة في جسم الإمبراطورية لحضور مؤتمر الصلح في قصر فرساي بباريس عام 1919 م بمن فيهم مندوبين عن الكرد والعرب جنبا الى جنب للمطالبة بحقوقها القومية وولمشاركة في تسوية الصلح حول تحديد مصير المنطقة.

ونجح الوفد الكردي برئاسة إحسان شريف باشا في عرض المسألة الكردية أمام مؤتمر الحلفاء وإدراج القضية الكردية في معاهدة سيفر الدولية بتاريخ 10 آب 1920 م التي أقرت بحقوق الكرد القومية، حيث نصت البنود 62 –63 – 64 من المعاهدة المذكورة بين تركيا ودول الحلفاء على إقامة كيان قومي كردي، فقد جاء في البند 62 مايلي:"يتم إيفاد لجنة دولية الى مدينة القسطنطينية مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل عضومنها إحدى الدول الثلاث إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وذلك في غضون ستة أشهر من تاريخ تنفيذ معاهدة الإستقلال الذاتي هذه بشأن المناطق التي يقيم فيها العنصر الكردي الكائنة شرق الفرات وقبل الحد الجنوبي لأرمينيا كما يمكن تحديدها فيما بعد، ويجري الحد التركي مع سوريا والعراق طبقا للوصف المبين في النصفين الثاني والثالث من الفقرة الثانية من البند رقم 27، أما في حالة عدم الإتفاق على أي موضوع فإنه يحال بمعرفة أعضاء اللجنة كل منهم الى حكومته ، ويجب أن يشمل هذا المشروع الضمانات الكافية لحماية الكلدان والآشوريين والأقليات الأخرى جنسا ودينا في داخل هذه المناطق. ولهذا الغرض ستعين لجنة من ممثلي بريطانيا وفرنسا

وإيطاليا والعجم والكرد لتفحص وتقرر التصحيحات وإذا رؤى أنه يجب إجراؤها على حدود تركيا إذ أنه بناء على نصوص هذه المعاهدة ينطبق الحد المذكور ينطبق الحد المذكور مع حد العجم. ووفق البند (63) تتعهد الحكومة العثمانية إبتداء من اليوم بأن تقبل وتنفذ قرارات كل من لجنتي القومسيون المذكورتين في البند رقم (62) خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التبليغ الذي ستعلن به.

وتقول المادة (64) إذا قدم في ميعاد سنة إبتداء من تاريخ هذه المعاهدة الشعب الكردي المقيم في المناطق المعنية بالبند رقم (62) طلبا الى عصبة الأمم موضحا بأن غالبية سكان هذه المناطق يطلبون الإستقلال عن تركيا، ورأت عصبة الأمم قدرتهم على الإستقلال أوصت بذلك فإن تركيا تتعهد بقبول توصية العصبة بشأن إستقلالهم وتتنازل تركيا عن جميع حقوقها وإمتيازاتها في هذه المناطق وستكون تفصيلات هذا التنازل موضوع إتفاق خاص يعقد بين أهم دول الحلفاء وبين تركيا –ففي حالة حصول التنازل وعندما يحصل لاترفع أية معارضة من قبل دول الحلفاء المذكور نحو إتحاد الأكراد المقيمين في جزء من أراضي كوردستان الداخلة الى اليوم في ولاية الموصل إتحادا بمحض إرادتهم مع حكومة الكرد المستقلة.

وعندما نشب الصراع على الموصل بين تركيا وبريطانيا ومطالبة الأولى بضم الموصل، تناول مؤتمر لوزان 24 تموز 1923 م هذه المسألة، وعلى أثرها قرر مجلس عصبة الأمم تشكيل لجنة دولية حول النزاع على الموصل في 30 أيلول عام 1924، وقد ورد في التقرير النهائى للجنة التحقيق المذكورة:(ليس الأكراد عربا ولا أتراكا ولافرسا ...).

لقد وضعت بريطانيا العظمى نصب أعينها إقامة دولة كردية في الشرق الأوسط تكون محمية بريطانية أثناء إنعقاد مؤتمر سيفر سنة 1920 م، ليشكل ذلك عاملا مهما في دفع النفوذ البريطاني شمالا الى المنطقة الإستراتيجية التي تكون الحدود مع القوقاز، يضاف الى ذلك أن تأييد الكرد كان يمكن أن يتخذ وسيلة للضغط على تركيا الكمالية لتقدم أكبر قدر ممكن من التنازلات لبريطانيا وكذلك على دولة إيران من جهة وعلى العرب الذين كانوا في طور البحث عن تكوين الدولة القومية من جهة أخرى خاصة مع إكتشاف النفط في كوردستان كمادة حيوية في الإهتمامات الدولية مع الأخذ بعين الإعتبار أن الشعب الكردي يشكل عنصرا إتنيا متميزا عانى ماعانى الشعوب الخاضعة للعثمانيين أكثر من خمسة عقود من الزمن بمن فيهم العرب. وقد أكدت الفكرة البريطانية بتأسيس دولة كردية ماجاءت في وثائق الأرشيف البريطاني في الهند .

إلا أن بنود معاهدة سيفر التي إنعقدت تحت المظلة البريطانية ضربت عرض الحائط مستبدلة بها إتفاقية لوزان 1923 م التي تجاهلت الحقوق القومية الكردية. إذ أن بريطانيا العظمى بدلت موقفها من القضية الكردية لعدة إعتبارات، فمن جهة أدركت بريطانيا أن قيام دولة كردية قد تقع ضمن دائرة النفوذ السوفياتي، الأمر الذي قد يؤدي الى الإخلال بتوازن القوى في الشرق الأوسط لصالح الدولة السوفياتية الشيوعية الفتية التي غيرت مسار النظام السياسي الدولي السائد آنذاك.

وقد كان هذا الرأي يتفق مع السياسة البريطانية الهادفة الى التأثير على العراق وكسب الرأي العام العربي بمختلف الإمتيازات السياسية. وإذ أختارت بريطانية إتباع سياسة ميالة للعرب، بالتأكيد وجدت من الصعب عليها أن تشجع في الوقت نفسه الخطط التي يكون من شأنها تضييق الرقعة التي تخضع لحكم العرب، ولهذا السبب بدلت موقفها من القضية الكردية لاسيما بعد الإتصالات والمراسلات التي تمت بين الزعيم الكردي شيخ محمود حفيد برزنجي ملك كردستان من جهة وفلاديمير إيليتيش لينين قائد الثورة البلشفية من جهة أخرى وماشهدته مدينة السليمانية عاصمة مملكة كردستان المعلنة عام 1919 م من نشاط دبلوماسي تهدف الى تأمين الدعم والتأييد من الجانب الروسي. وقد أخذت بريطانيا بعين الإعتبار مسألة الإعتماد على تركيا كحليف إمبريالي في مواجهة الثورة البلشفية في روسيا، وكان التحالف البريطاني – التركي مسألة حياة أو موت بالنسبة لكمال أتاتورك الذي أنقذ بهذه الخطوة تركيا الحديثة من السقوط والتفكك النهائي .

وبإعتقادنا كانت الدبلوماسية الكردية تفتقرالى عوامل النجاح، ربما بسبب ضعفها وعدم قدرتها على الإلتفاف حول مشروع قومي متبلور ولقلة الوعي بحركة التاريخ، حيث تحررت شعوبا عديدة بمن فيهم الشعب العربي من السيطرة العثمانية أو على الأقل سارت في درب الإستقلال، ماعدا الشعب الكردي الذي جزأ أرضه قسرا بدلا من الإستقلال ليلحق بكيانات حديثة التكوين طبقا للمصالح الإستعمارية والشعب الفلسطيني الذي فاجئه البريطانيون بوعد بلفور.

والى جانب العامل الكردي (الذاتي)، هناك العامل الدولي إذ أفرز الواقع معطيات ضد القضية الكردية أبرزها نقض الدول الكبرى لعهودها. فقد أذاعت الدولتان المتحالفتان – بريطانيا وفرنسا – بيانا أعلنتا فيه أنهما خاضتا الحرب العالمية الأولى بغية تحرير الشعوب من مظالم الترك وإشاعة العدل والمساواة، وقد اكدت ذلك عهود الرئيس ولسون الأربعة عشر والتي من موادها"حرية

الشعوب الصغيرة والكبيرة وإستقلالها على مبدأ المساواة في الحقوق وإنهاء سياسة الإستعمار وإلغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوق الأمم وإعطاء الشعوب المحررة حق تقرير مصيرها.

لكن الأمور تعقدت بالنسبة للشعب الكردي حينما رسمت مستقبله في الدوائر الإستعمارية كجزء تابع لعدة كيانات غريبة حديثة التكوين في الشرق الأوسط وقتل خصوصيته القومية، وبالتالي فإن القضية الكردية من الميراث الإستعماري كالقضية الفلسطينية والأيرلندية، وعليه يجب النظر إليها كقضية دولية وذلك بالعودة الى جذورها الحقيقية وتحديد المسؤولية الدولية.

كوردستان – العراق
مابين الإتحاد الإختياري وحق الإنفصال
2

أدركت بريطانيا بحلول أواخر القرن التاسع عشر أهمية كردستان الإستراتيجية بالنسبة لسلامة طرق مواصلاتها مع إمبراطوريتها في الهند وفي السيطرة على مراكز وادي الرافدين .. وعلى أثر دخول القوات البريطانية بغداد في 11 من شهر آذار عام 1917، أفهمت السلطات البريطانية الزعامات الكردية أنها بصدد منح الشعب الكردي حقوقه القومية.كما وأصرت بريطانيا على نقل الموصل ولاية كردستان العثمانية الى نفوذها، فأحتلتها مع الولايات التابعة لهاعلى أن تأخذ فرنسامقابل ذلك حصة من النفط. وهكذا أصبح العراق الجديد الذي تشكل وفق الرغبة البريطانية وبتخطيط منها من قوميتين أساسيتين:الكرد والعرب تابعا لبريطانيا، هذا بالرغم من أن الموصل كانت قد وضعت ضمن النفوذ الفرنسي في معاهدة سايكس- بيكو السرية لكنها أستبدلت بمدينة دير الزور.

وكان أول بيان رسمي وصريح حول مستقبل الحكم في العراق الجديد ذلك الذي وضعته حكومة لندن عام 1918م إذ أمرت بإجراء إستفتاءعام يحدد فيه العراقيون كردا وعربا وأقليات قومية إختيارهم لنظام الحكم مع التأكيد بأن الوضع النهائي سيقرر نهائيا في مؤتمر الصلح . وبعد مشاورات بين كل من إنكلترا وفرنسا وضعت أسس دولة العراق الجديدة، وقد شملت أولى مبادئ الإنتداب.

وفي 20 حزيران 1920 م نشرت بريطانيا بلاغا في بغداد يتضمن مايلي:"بناء على أن حكومة صاحب الجلالة قد تقررت وكالتها على العراق فإن شروط هذه الوكالة ستكون على الوجه التالي: جعل العراق دولة مستقلة تضمن إستقلالها عصبة الأمم وعلى بريطانيا حفظ الأمن في الداخل والخارج، وأن تقوم بوضع قانون أساسي بإستشارة أهل البلاد مع حفظ حقوق الأقليات المختلفة فيه وتحقيق رغباتها ومنافعها، وأن تمهد مسالك الرقي للعراق بصفته حكومة مستقلة، وتنتهي هذه الوكالة متى استطاع العراق الوقوف بنفسه، كما قررت حكومة جلالة الملك تكوين مجلس شورى ومؤتمر عراقي منتخب يمثل جميع أهل العراق ليضع القانون الأساسي.

يستوجب الإشارة الى أن ممثلي الكرد إنسحبوا من إجتماع المجلس التأسيسي عام 1922 الذي صادق على المعاهدة البريطانية - العراقية إحتجاجا على

بنودها التي أقرت بأحقية السيطرة البريطانية على ولاية الموصل (أي كردستان العراق) والنظر إليها كجزء من العراق الجديد الذي رسم شكله في دوائر الدول الإستعمارية وتحديدا في إتفاقية سايكس - بيكو المفروضة قسرا ودون العودة الى آراء شعوب المنطقة بأطيافه ومكوناته المتعددة والمختلفة عرقا وجنسا وشكلا وجغرافية.

فيما يتعلق بالصراع على ولاية الموصل (كوردستان) الغنية بالنفط وخاصة كركوك، قررت بريطانيا الإبقاء على الموصل في إطار جغرافية العراق المرسومة للتو، حفاظا على مصالحها البترولية، وتنفيذا لتعهداتها لفرنسا. ولتحقيق ذلك إستخدمت بريطانيا لغة العنف لطرد القوات التركية المتواجدة في المنطقة، مستفردة بكافة الإتجاهات المتعلقة بتلك القضية دبلوماسيا وعسكريا.

وعلى الرغم من الإستياء الكردي لإتجاهات السياسة البريطانية وإلحاقه قسرا بخارطة العراق طبقا لإتفاقية سايكس – بيكو، حيث لم يؤخذ رأي شعوب المنطقة عربا وكردا ...الخ فإن الشعب الكردي في كردستان العراق لن يميل أو ينحاز الى تركيا التي نكلت بالكرد، بل فضل البقاء خارج نفوذ ها. وتشكلت لجنة من قبل عصبة الأمم للنظر في المشكلة الكردية أوصت بما يلي :

إستبعاد فكرة تقسيم ولاية الموصل بين العراق وتركيا

- أن عناصر المنطقة (الكرد) تؤيد البقاء في داخل العراق، مع مراعاة مصالح الكرد الإدارية (أي الأخذ بعين الإعتبار الخصوصية القومية للشعب الكردي جيوبوليتيكيا - الباحث) والتعليم باللغة الكردية.

- عدم إقتطاع جزء من هكاري (بكردستان تركيا) لضمه إلى الموصل.

- إتخاذ خط بروكسل فاصلا بين العراق وتركيا (وضعه لجنة من الخبراء في بروكسل).

- أن يبقى الإنتداب البريطاني لمدة ربع قرن .

في فترة مابين الحربين العالميتين كان لابد لبريطانيا أن تمهد لسياسات جديدة لاسيما بدءا من ثلاثينات القرن الماضي أولا، لمواجهة الأزمة المالية العالمية التي حلت بالعالم عام 1929 م وثانيا، لمواجهة خطر المد النازي في ألمانيا بعد أن أصبح أدولف هتلر زعيما بدون منافس في ألمانيا والذي

وضع نصب عينيه مهمة الإنتقام من نتائج الحرب العالمية الأولى التي أذلت ألمانيا ولاسيما الإنتقام من بريطانيا وفرنسا بالدرجة الأولى الدولتان اللتان حصدتا ثمار الحرب .

ولكي تقوي نفوذها في الشرق الأوسط ولتقليص النفوذ الألماني، طلبت بريطانيا من عصبة الأمم النظر في أمر قبول العراق عضوا فيها في تشرين الأول عام 1929 وبذلك كانت أول دولة شرق أوسطية تحت الإنتداب تتوصل الى ذلك الحق.

حققت بريطانيا من وراء هذا القرار الدولي مجموعة مكاسب منها أعطت لنفسها الشرعية الدولية في إدارة شؤون العراق الجديد ملحقا به جزءا مهما جدا من كردستان المقسمة (ولاية الموصل) على أثر تفكك الدولة العثمانية وإضفاء صبغة شرعية عن طريق عصبة الأمم لأسس الدولة الحديثة المتجاوبة فقط مع مصالحها الآنية، وبالتالي فإنها تخلصت الى حين من الملفات التي كانت تسبب لها القلق كالنزاع حول كركوك النفطية وقرارات مؤتمر الصلح تلك المتعلقة بتلبية رغبات الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه وضمان حقوق الأقليات الأخرى بالإضافة إلى تعديل معاهدة 1922 والوصول إلى عقد إتفاقية جديدة مع الطرف العراقي هي معاهدة 1930 التي تضمنت نصوصا أعطت بريطانيا إمتيازات كثيرة ووسعت نفوذها في كافة المجالات وحصولها على حق إستخدام الأراضي العراقية في حال نشوب حرب.

لقد كانت ردود الأفعال الشعبية ضد السياسة البريطانية واسعة النطاق، إذ شهد البلاد حركات تمرد وثورات عديدة منها ثورة الآثوريين 1933 م وتمرد العشائر العربية 1934 -1935 م والثورات الكردية المستمرة في مرحلة مابين الحربين مثل حركة شيخ محمود حفيد برزنجي وثورات بارزان كثورة شيخ أحمد بارزاني وثورات بارزان في العشرينات ثم في الثلاثينات بقيادة الزعيم الكردي مصطفى بارزاني الذي يدخل تاريخ كردستان المعاصركأشهر قائد وزعيم قومي ووطني وتاريخ حركات التحرر في الشرق الأوسط والعالم كشخصية بارزة. هذا با لإضافة الى ثورات عشائر الكرد اليزيديين التي أقمعت بقسوة من قبل الجيش.

وفي هذه الآونة شهد البلاد إنقلابا عسكريا قاده بكر صدقي قائد الفرقة الثانية وهو من أصول كردية الذي دخل بغداد في 29 تشرين الأول عام 1936 وأجبر وزارة ياسين الهاشمي على الإستقالة.

وفي خضم الصراع الدولي وتوازنات القوى وعملية البحث عن التحالفات الدولية, إذ كانت الأمور تسير نحو إصطدام جديد والأحوال تتنبأ بنشوب حرب عالمية أخرى كرد فعل مباشر على نتائج الحرب العالمية الأولى، برزت مجموعة من الأزمات الدولية في مناطق النزاع، إلا أن القضية الكردية لم تحتل مكانتها الحقيقية بين تلك الأزمات بالرغم من أن المسألة الكردية كانت تندرج ضمن الملفات الساخنة خلال وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى و إعتراف تركيا بإستقلال كوردستان طبقا لمعاهدة سيفر 10 آب 1920.

لم تكن معاهدة لوزان 24 تموز 1923 م سوى مؤامرة دولية آنذاك على القضية الكردية، ففي الوقت الذي إستعادت المعاهدة المذكورة السيادة التركية على مايقرب من كل الأراضي التي تشتمل عليها تركيا الحالية وأنهت حالة الحرب معها وأجلت القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية عن الأراضي التي كانت تحتلها من تركيا الجديدة وألغيت الإمتيازات الأجنبية ورسمت الحدود مع اليونان وبلغاريا ودعت إلى تحديد الحدود مع سوريا والعراق وإعلان تركيا تنازلها عن الأراضي العربية وحصول اليونان على بحر إيجة وتدويل المضايق بإشراف لجنة دولية، لم يرد في المعاهدة شئ عن كردستان وكان ذلك إنقلاب على معاهدة سيفر التي ضمنت الحقوق القومية للكرد كما هو الحال بالنسبة لضمان حقوق جميع القوميات التي كانت تتبع الإمبراطورية العثمانية عقاباً. ووضع الملف الكردي جانبا في فترة مابين الحربين ليفقد بذلك جانبه الدولي وتقسيم كردستان (العثمانية) إلى ثلاثة أجزاء بحيث ألحق جزءا بسوريا وآخر بالعراق وترك الجزء الأكبر داخل تركيا الكمالية وربط مصير القضية القومية الكردية بمصير ثلاثة دول حديثة التكوين إضافة إلى الجزء الرابع الذي وقع تحت النفوذ الفارسي منذ معركة جالديران 1514 م، الأمر الذي أدى الى تعقيد القضية الكردية وتأجيل حلها حتى يومنا هذا.

وكان هذا التصرف البريطاني - الفرنسي يتناقض مع الشرعية الدولية آنذاك ومع قرارات عصبة الأمم وروح فرساي وضد طموح الكرد الإستقلالية، الأمر الذي أدى الى إنسحاب المندوبين الكرد من المجلس التأسيسى 1922 المنعقد ببغداد دفاعا عن الحقوق القومية للشعب الكردي.

مما لاشك فيه أن معاهدة لوزان اللاشرعية تطابقت مضمونها مع إتفاقية سايكس - بيكو الإستعمارية فيما يتعلق بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وإستفراد كل من لندن وباريس بمصير المنطقة، بعد أن عادت الولايات المتحدة الأمريكية الى سياسة العزلة وهي السياسة التي ترجع في أساسها الى الرئيس جورج واشنطن الرئيس الأول للولايات المتحدة الأمريكية (1789 -1797) .

ناهيك عن أن الولايات المتحدة لم توقع معاهدة فرساي التي تمت صياغتها وفق آراء الرئيس ويلسون ومبادئه، كما أنها لم تنضم الى المنظمة الدولية التي دافع عنها ويلسون، ورفضت أن تحمل على عاتقها أية مسؤولية لضمان السلام العالمي إيمانا منها بإستحالة ذلك.

في حين كانت الدولة السوفياتية الجديدة مشغولة في الداخل ضد أعداء الثورة أماعلى الصعيد الخارجي، كما أعتقد، فقد كانت تمارس الدبلوماسية الوقائية وتسعى إلى تلطيف الأجواء مع دول الجوار بغض النظر عن أوضاع تلك الدول الداخلية وتوجهاتها السياسية.

وقد تلاقت مصالح القومية الشوفينية والبرجوازية الكومبرادورية الرجعية للشعوب المسيطرة على كردستان مع مصالح القوى الإستعمارية في قمع الحركة التحررية الكردية وضرب إنتفاضاتها وثوراتها في أي جزء من كردستان والتآمرعليها وفق شريعة الغاب ودون رادع دولي .

ففي عام 1937 م عقد العراق ميثاقا رباعيا مشتركا جمع أربع دول شرق أوسطية هي: العراق وإيران وتركيا وأفغانستان، عرف بميثاق سعد أباد. وكان هذا الحلف موجه ضد حركات التحرر والقوى الثورية في المنطقة وعلى رأسها الحركة التحررية الكردية، فثلاثة دول من أصل

أربعة من هؤلاء يقسمون كردستان فيما بينهم وجاءت عقدها تحت رعاية بريطانيا.

ويمكننا إستخلاص مجموعة أفكار في هذا الجزء منها: أن جذور القضية الكردية تعود بطبيعة الحال إلى مؤتمر الصلح وبنوده والقرار الدولي ومعاهدة سيفر وماتلا ذلك فهو باطل. وتقع المسؤولية فيما آل إليه مصير الكرد على الدول العظمى آنذاك وبالأخص على بريطانيا وفرنسا.

والمسألة الأخرى في مرحلة مابين الحربين محاولة قتل الخصوصية القومية للشعب الكردي ونزع الصفة الدولية عنها ,فإذا كانت القضية الكردية تندرج في نهاية الحرب العالمية الأولى ضمن القضايا القومية الملحة كالمسألة العربية واليونانية وغيرها وإتخذت طابعا دوليا مستقلا، فإنها تحولت عشية الحرب العالمية الثانية في نظر الأوساط الإستعمارية والشوفينية الى قضية ثانوية جزئية تابعة.

وإذا كانت كردستان حتى نشوب الحرب العالمية الأولى مقسمة بين الدولتين الفارسية والعثمانية فإنها تعرضت للتجزئة وألحقت بأربعة كيانات نهائيا في السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية بخروج الإستعمار من المنطقة أي بإنتهاء الإنتداب ومنها كوردستان العراق حيث بقيت المسألة الكردية معلقة لم تجد طريقها إلى الحل كالقضية الفلسطينية والفيتنامية وغيرها.

كوردستان العراق

مابين الإتحاد الإختياري وحق الإنفصال

3

أصبحت المسألة الكردية جزءا لايتجزأ من أحداث الحرب العالمية الثانية ومن ملفاتها الساخنةن إذ وصفت معاهدة فرساي وإتفاقيات السلام الأخرى ومنها تلك التي كانت مع تركيا وتمس الشعب الكردي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بأنها إتفاقيات قلقة تحمل بذور الصراع في المستقبل، وأنها نابعة من معين الكراهية والإنتقام.

لقد قال ممثل ألمانيا عند توديع لجنة الهدنة التابعة للحلفاء في سنة 1919: "إني سوف أراكم بعد عشرين سنة" وقد لاتدعو هذه النبوءة الى الدهشة والإستغراب، مادام الجو السياسي السائد آنذاك كان يشير الى أن وقوع الحرب أمرا لامفر منه وأن نتائج الحرب لم تجلب السلام والديمقراطية ولم تحل القضايا القومية لا بل عقدتها بشكل أكثر كما هو الحال بالنسبة للقضية القومية الكردية التي بدلا من إيجاد حل ديمقراطي عادل و نهائي لها، جزئت كوردستان أرضا وشعبا ووزعت بين أطراف عديدة وفقا للمصالح الإقتصادية والإستراتيجية للدول الإستعمارية الكبرى وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا العظمى الدولتان اللتان رسمتا خارطة الشرق الأوسط السياسية الجديدة وفقا لمصالحها (سايكس - بيكو).

كان رد الحركة الكردية حازما على تلك السياسات البغيضة، تمثلت في ثورات وإنتفاضات عارمة شهدتها مختلف أجزاء كردستان في فترة مابين الحربين، حيث كانت القضية الكردية تشكل خلالها إحدى أهم الأزمات الدولية في الشرق الأوسط.

وفي سنوات الحرب العالمية الثانية كانت الحركة السياسية الكردية في أوج نشاطاتها بقيادة طلائعها الثورية المنظمة الواعية كحزب شورش وهيظى – هيوى ورزطاري ...الخ الهادفة الى تحقيق طموح الشعب الكردي في الإنعتاق النهائي ونيل الحقوق القومية وإنجاز مالم يتم إنجازه في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقد عبرت عن ذلك بوضوح إنتفاضات بارزان بقيادة الخالد مصطفى بارزاني 1943 - 1945 الذي سينقل ثقل نضاله التحرري فيما بعدالى كوردستان الشرقية لينضم الى المناضلين الكرد هناك وليلعب دورا تاريخيا خاصا مع رفاقه في إنشاء جمهورية كردستان (مهاباد) التي أعلن رئيسها

الشهيد قاضي محمد عن تأسيها في 22 كانون الثاني 1946 في ساحة ضوار ضرا.

ومن الإشارة بمكان أن الوعي القومي الكردي كان لايقل عن وعي الشعوب الأخرى التي رفعت راية التحرير والإستقلال آنذاك في شرق آسيا كالشعب الكري والفيتنامي والصيني أو كغيرها من الشعوب في بقاع الأرض. فقد برزت التنظيمات السياسية الكردية بشكل مبكر مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق الذي تأسس عام 1946 كإمتداد للمنظمات السابقة.

وحقيقة لم يكن في الشرق الأوسط كله في تلك الفترة شخصيات قيادية بنفس المواصفات التي إتسمت بها كل من الشهيد قاضي محمد والخالد مصطفى بارزاني، لاسيما أن الأخيردخل في عداد القيادات القومية التاريخية العظام لحركات التحررفي مرحلة مابعد الحرب الثانية من أمثال كيم إيل سونغ وهوشي منة وماوتسي تونغ وغاندي وجوزيف بروز تيتو والفرق الوحيد هو أنه لم يتبن طرف دولي القضية الكردية ماديا ومعنويا. حتى أن الجيش الأحمر تخلى عن دعمه للجمهورية الكردية التي أصبحت الضحية الأولى للحرب الباردة بين القطبين حلفاء الأمس.

وخرج الكرد من الحرب الثانية بوضع مزري، إذ لم يجد نصيرا له في نضاله المشروع وأغلق ملفه بشكل كامل الى حين وتحولت قضيته من قضية قومية مركزية مستقلة بعد الحرب الأولى الى مسألة ثانوية سلمت مفتاح حلها لثلاثة شعوب كبيرة في الشرق الأوسط وأرتبطت مصيرها بأربع دول ثلاثة منها حديثة العهد مرتبطة بالإستعمار وتفتقر الى المبادئ الأولية للعدالة والديمقراطية.

ومما زاد من تعقيد المسألة الكردية في العراق، إخضاع الكرد للشعب العربي الذي كان منذ عقدين من الزمن شريكا في النضال مع الكرد ضد الهيمنة العثمانية من أجل الحرية والإستقلال ولم يكن قد تحرر العرب من السيطرة الغربية وإعتبارالأخير بنظر المدرسة السوفياتية جزءا من حركة التحرر العربية حيث وجدت فيها حليفا ضد المعسكر الغربي في صراع الحرب الباردة، في الوقت الذي كانت مصالح الدول الإستعمارية تلتقي مع مصالح الحكومات المتعاقبة على دست الحكم في العراق والتي لم تخرج يوما عن دائرة نفوذها، في حين ضاعت القضية الكردية بين هذا وذاك بسبب وجهات نظر خاصة بهما للقضية الكردية، فالغرب كان ينظر الى الكرد كثوار حمر أو كجزء

متمم للمشروع الشيوعي القادم الى الشرق، بينما الروس كانوا ينظرون الى القضية الكردية كجزء من العملية الديمقراطية الشاملة في البلاد.

لكن للأسف الشديد لم تكن القيادات السياسية التي حكمت العراق، بمثل هذا المستوى السوفياتي من التفكير، كونها تمثل الفكر الرجعي الشوفيني العربي القائم على روح الإستعلاء والغطرسة ورفض الإعتراف بالطرف الآخر وبالثقافة الأخرى. خاصة أن العراق أصبح في بداية الحرب العالمية الثانية ملجأ لكثير من القوميين العرب، وأفلحت النخبة العربية المنحدرة من الإدارة العثمانية الرجعية المتخلفة في تأسيس دولة في مجتمع غير متجانس إتنيا ودينيا مطلقا وفي مدها بأيديولوجيا عروبية تتجاوز إطارها وإعتبارها جزءا من الأسرة العربية الكبيرة وتجاهل حقوق القومية الكردية وحقوق الأقليات والطوائف.

إلا أن الصراعات الداخلية في هذه النخبة في مرحلة مابعد الحرب الثانية ودعوتها لجهات خارجية بالتدخل لتحقيق أهداف سياسية قد أضعفت القوة السياسية وإن الإبقاء على الأوضاع دون حل للقضية الكردية والإنقسامات الطائفية أدت إلى إفلاس هذه النخبة السياسية وإلى خطر عدم الإستقرار الدائم طوال النصف الثاني من القرن العشرين لتورث أزماتها الى القرن الجديد.

وإن مايثير السخرية أنه منذ الثلاثينات من القرن الماضي وجد بين العراق وتركيا وإيران تعاون عسكري وسياسي كرسته إتفاقيات ومعاهدات، وكان الهدف غير المعلن مطاردة الثوار الكرد في البلدان الثلاث وتصفية الحركة الكردية (إتفاقية سعد أباد عام 1937) بالرغم من العداء التاريخي بين هذه الأطراف وعدم إلتقائها في أي مشروع سوى الإتفاق ضد الكرد بالرغم من الخدمات الجليلة للكرد للأطراف جميعا.

ومارست الحكومات العراقية سياسة معاداة الحركة الكردية بعد الحرب، فقد لجأت حكومتي نوري السعيد وصالح جبر الى توطيد العلاقات مع بريطانيا وتركيا وشرقي الأردن لوضع حلف جديد في الشرق الأوسط ليحل محل حلف سعد أباد. ووضعت الإتفاقية العراقية – التركية في النصف الثاني من شهر آذار عام 1946 "حول الصداقة وحسن الجوار" اللبنة الأولى نحو تشكيل حلف إستعماري في المنطقة. وأكد البروتوكول رقم (2) على تعاون ومساعدة الأطراف المتعاقدة في مسائل دعم "الترتيبات الداخلية" وألزمت المعاهدة الطرفان بتبادل(المجرمين) أي ملاحقة الثوريين الكرد. ثم يأتي حلف بغداد

1955 بين العراق وتركيا وإيران وباكيستان ثلاثة منها من أصل أربعة مقسمة لكردستان. وكان العامل الكردي الأكثر قلقا للملكية في البلاد التي لم تتمكن من تجاهل الشعب الكردي وكان علمها يرمز الى الشعب الكردي كرديف للشعب العربي من خلال نجمتين نجمة ترمز للعرب والأخرى للكرد كقوتين متساويتين في العراق.وعندما صعد الجنرال عبدالكريم قاسم الى السلطة في 14 تموز 1958، كانت المسألة الكردية تحتل الصدارة في أجندته من حيث العرض والمعالجة.

ففي 26 تموز أصدرت حكومة الجمهورية دستورا مؤقتا للبلاد، وفي 10 أيلول صدر مرسوم عفو خاص عن المساهمين في الإنتفاضة التحررية الكردية لأعوام 1943 –1945 وتهيأت للوطنيين الكرد بالعودة إلى البلاد وعلى رأسهم الزعيم الكردي مصطفى بارزاني الذي أمضى أكثر من 11 سنة في الإتحاد السوفياتي وأشرك ممثلو الشعب الكردي في الهيئات الإدارية في ألوية كردستان مثل كركوك وهولير والسليمانية والموصل.

وبدءا من ربيع 1960 وبضغط من البرجوازية العربية الرجعية إنتهج قاسم نهجا معاديا للقوى الديمقراطية والتقدمية وأخذت الرجعية العربية تسعر العداء القومي ضد الشعب الكردي بهدف النيل من المنجزات الديمقراطية التي شهدتها الساحة العراقية.

وفي الأول من أيلول عام 1961 أعلن قاسم عن بداية إجراء مناورات عسكرية في الألوية الكردية الأربعة:كركوك والموصل وأربيل والسليمانية، حيث شارك في هذه العملية أكثر من نصف الجيش العراقي.

وقد أجبر هذا الأمر الشعب الكردي الى إمتشاق السلاح للدفاع عن حقوقه القومية والديمقراطية وإنسحبت الفصائل الكردية الى الجبال ولجأت الى إستخدام حرب الأنصار وأصبحت الثورة الكردية (1961–1975) بقيادة مصطفى بارزاني إحدى أكبر الثورات التحررية المعاصرة وتحولت الحركة الكردية في كردستان العراق الى قوة فعلية سببت في إسقاط نظام عبدالكريم قاسم الذي أعدم رميا بالرصاص في التاسع من شباط 1963 أي بعد يوم واحد من الإنقلاب، وكذلك في إسقاط جميع الحكومات المتعاقبة من بعده.

ويبدو أن قاسم لم يكن صاحب مشروع ذاتي مستقل كما هو الحال بالنسبة لباني جمهورية الصين عام 1911 سن يات سن، فإذا كان الأول سرعان

ماتراجع تحت ضغط الرجعية عن مبادئ الثورة فإن الأخير لم يركع أمام الجنرالات ليبقى وفيا مناضلا لمبادئه حتى وفاته عام 1925 حتى لقبه ماو بأب الثورة الشيوعية.

ولابد من التأكيد على أن الحركة الكردية كانت عاملا أساسيا في قيام وسقوط حركة الرابع عشر من تموز عام 1958 م وفي الإطاحة بالحكومات المتعاقبة وفي الأزمات الداخلية والخارجية للبلاد.

وقد أكدت الأحداث الأخيرة أن الحركة الكردية تشكل معادلة صعبة ومهمة في حياة العراق لايمكن تجاوزها أو إهمالها. لقد حفر صدام حسين قبره بيديه منذ أن تراجع عن بنود إتفاقية آذار التاريخية لعام 1970 ولجوئه الى سياسة القمع والإبادة الجماعية ضد شعب كردستان. ومثلما كان توقيع صدام على إتفاقية الحكم الذاتي سببا في علو شأنه دوليا فقد كان تراجعه عنها سببا في عزلته دوليا ثم في سقوطه وإذلاله والى الأبد. أن القضية الكردية ليست وليدة اللحظة وبإخراج أجنبي كما يحلو للشوفينية والرجعية العربية أن يراها وإنما جذورها ممتدة منذ آلاف السنين، وبرزت في التاريخ المعاصر منذ حوالي قرن من الزمان كقضية قومية سياسية من ميراث الإمبراطورية العثمانية التي حكمت المنطقة زهاء خمسة قرون بمن فيها مناطق البلقان والإمارات والمشيخات العربية والإمارات الكردية . وبالتالي فإنه من حق الشعب الكردي في جنوب كردستان أن يختار مستقبله بنفسه ويقررمصيره طبقا لمصلحة الشعب الكردي.

لقد كان من المفروض أن يؤسس الشعب الكردي دولته منذ تفكك الدولة العثمانية أسوة بكافة القوميات التي كانت تخضع لهذه الإمبراطورية وكانوا في وضع مشابه للوضع الكردي وعلى رأسهم الشعب العربي إلا أن القضية الكردية راحت ضحية المؤامرات الدولية , وفشل الكرد في تحقيق مانجح الآخرون من تحقيقه.

إن إحدى أهم المعوقات التي وقفت حجرة عثرة في وجه تقدم القضية الكردية منذ الحرب العالمية الثانية وعدم تدويلها كانت بسبب عدم الثبات على شعار متكامل كما فعله الفيتناميون والصينيون والفلسطينيون وغيرهم، الأمر الذي لم يثير لعاب الدول العظمى وإتخاذها مواقف لامبالية من القضية الكردية .

وإذا كان الكرد قد إختار الفيدرالية القومية كحل مناسب للعراق الجديد الفيدرالي الديمقراطي التعددي الحر فهذه خطوة حضارية منهم لأن التجربة أكدت على أن الإتحادات الفيدرالية لن تعيش في ظل أطروحات الإستعلاء القومي والتزمت الديني. وإذا كان الحل الفيدرالي هو الأمثل في الظرف الراهن فلابأس أن يتشكل العراق الجديد من جمهوريتين متحدتين عربية وكردية وبإشراف دولي حرصا على مستقبل جميع الأطراف القومية والدينية يتمتع فيهما بقية الأقليات والطوائف بحقوقهم المشروعة.

وأخيرا لابد من القول بأن الديمقراطية والسلام والعدالة سوف لن تعم العراق والشرقين الأوسط والأدنى إلا بعد حل المسألة الكردية حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا.

الفدرالية الكردية

ضمانة للديمقراطية لعموم العراق

إن العراق كغيرها من دول الشرق الأوسطية لاسيما تلك الدول متعددة القوميات تعاني من أزمة الديمقراطية المزمنة المرتبطة أساسا علاجها بحل المسألة الكردية حلا جذريا ديمقراطيا عادلا. إذ أنه يستحيل توفير مقومات الديمقراطية إلا بعد التخلص من العقلية العفلقية التي غزت عقول أجيال عدة منذ ما يقارب أربع عقود من الزمن بوسائل ثقافية وتربوية وأمنية وحزبية وغيرها وتحولت إلى إرث فكري مغلق، وبالتالي لابد لمجلس الحكم القادم في بغداد من إعلان ثورة ثقافية على كل المفاهيم البالية والعنصرية والتسلطية. شكل الكرد في العراق طوال القرن الماضي الورقة الأصعب في المعادلة السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، إذ أن كردستان تعتبر نقطة إلتقاء المصالح الدولية والإقليمية بسبب موقعها الجيو – بوليتيكي بالإضافة إلى تعقيد المسألة الكردية التي تمس أربع دول شرق أوسطية والتي تعود جذورها السياسية المعاصرة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى على أثر تفكك الدولة العثمانية وقيام الدول الإستعمارية بتوزيع ولاياتها وفقا لمصالحهم ومحاولة كل طرف إستخدام القضية الكردية كورقة ضغط على الطرف الآخر.

وفي مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية تحولت كردستان العراق إلى نواة للحركة القومية الكردية في عموم أجزاء كردستان وإلى قلعة للحرية لعموم القوى الديمقراطية في الشرقين الأوسط والأدنى، وشكلت الحركة الكردية حلقة مهمة في التوازنات السياسية داخل العراق كمصدر تهديد للسلطات الحاكمة بما لها من تأثير على خلق أزمات سياسية لابل وأن مصير الكثير من الحكومات المتعاقبة وزوالها إرتبطت بمدى علاقتها مع المسألة القومية الكردية حيث إعتبرت الحركة الكردية منذ ثورة أيلول التحررية القوة الأكثر تأثيرا على توازنات القوى السياسية في البلاد.

عندما إستلم الجنرال عبد الكريم قاسم السلطة في تموز 1958، ناشد الزعيم الكردي الخالد مصطفى بارزاني بالعودة من منفاه في موسكو والذي لبى الدعوة عائدا عن طريق تشيكوسلوفاكيا، وبعد أن حل ضيفا على الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر في القاهرة، إستقبل في بغداد كزعيم ومناضل وطني بارز. وقد إستوعب الجنرال قاسم حجم الحركة الكردية، فقد نص الدستور العراقي في عهده على أن العرب والأكراد شركاء لهذا البلد. وإستمد عبد الكريم قاسم قوته ونجاحاته في المرحلة الأولى من حكمه من دعم الحركة الكردية ومن الشيوعيين، لكنه عندما تراجع عن إلتزاماته الكردية في المرحلة الثانية من حكمه بضغط من الفئات القومية الشوفينية والبرجوازية القومية وبدأ بشن حرب ظالمة على شعب كردستان، فقد نفوذه وتمت الإطاحة به في وقت لاحق. وشهد العراق خلال عقد واحد من سقوط قاسم إلى إتفاقية آذار قيام وإنهيار عدة حكومات تعاقبت على دست الحكم في بغداد نتيجة فشلها في حل القضية الكردية سلميا.

ومنذ تفكك الحلف الكبير بإنتهاء الحرب الباردة، إتخذت القضية الكردية طابعا دوليا وتحولت إلى قضية ساخنة في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة وفي مرحلتها الأولى. وفي السبعينات وعندما اصبحت الحركة الكردية قوة فعلية مشكلة الخطر على المصالح الإستعمارية وعلى الحكومات الرجعية والقمعية اللاشرعية، نسجت خيوط إتفاقية الجزائر التآمرية عام 1975. لقد إزدادت أهمية كوردستان خلال حربي الخليج الأولى والثانية وشكلت الحركة الكردية رديفا مهما في التحالف الدولي الذي إنتهى بسقوط الدكتاتورية في بغداد يوم 19 نيسان 2003.

واليوم وبعد المتغيرات الحاصلة في العراق على أثر سقوط النظام البعثي وبروز تيارات سياسية متنوعة الأطياف – قومية ومذهبية معبرة عن أهدافها ومصالحها الإتنية والدينية مما وفرت للعراق أسس جديدة تتكون عناصرها الأساسية إنشاء دولة حديثة العهد في بداية القرن الجديد على أساس إتحاد فدرالي تعددي ديمقراطي وخروج العراق من دائرة الهيمنة الدكتاتورية التسلطية إذ لم تعد العراق دولة تمثل القومية العربية بل وتعبر عن مصالح العرب والكرد والأقليات الأخرى، لذلك فإن حضور العراق في الجامعة العربية يفترض أن يكون ممثلا عن الطيف العراقي.

ولكي يكتب النجاح لهذه الدولة الجديدة القائمة على أساس إتحادي فدرالي تعددي ديمقراطي من الضروري معالجة القضايا العالقة وفي مقدمتها القضية القومية الكردية على أساس حق تقرير المصير في قيام حكومة فدرالية قومية – جغرافية – تاريخية للشعب الكردي، وإلا فأن العراق سيدخل في صراعات جديدة قد لاتنتهي. وإن تجاهل المسألة الكردية قد تسبب مستقبلا في توسيع دائرة الحرب قد تخص دولا متعددة دوليا وإقليميا وقد تجلب للشرقين الأوسط والأدنى عواقب وخيمة.

منبر الجزيرة

منبر لأصحاب آراء الإستعلاء

القومي والديني (منبر للجهلة)

حاول مقدم برنامج "منبر الجزيرة "السيد عبدالصمد، أو هكذا بدا، إسكات المشاركين حتى لايتجاوزوا حدودهم بالإساءة للآخرين، خلال برنامجه الذي إستغرق قرابة ساعة بتاريخ 28 تشرين الثاني 2004 والمكرس للإنتخابات العراقية ومستقبل البلاد.

أنه لأمر غريب أن لاتسمع رأيا ديمقراطيا حرا واحدا أو مشاركة عقلانية من مثقف عربي أو من سياسي عربي يضع يده على الجرح المزمن الذي يعاني منه العراق طوال تاريخه المعاصر وبتر ذلك الجزء المسرطن ليعيد البلاد عافيته , وبناء مؤسسات المجتمع المدني وحل القضايا الملحة وعلى رأسها حل القضية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا ودون ذلك لن يعم السلام في العراق والشرق الأوسط.

بإستثناء ثلاثة آراء إثنان منهم يناشدان العرب بعدم التدخل في شؤون بلادهم الداخلية وترك الشعب العراقي يقرر مصيره كما يريد، لم تكن الآراء الأخرى سوى تعبير عن مستويات ثقافية متدنية تفتقر الى أي مستوى حضاري وفكري وإنعكاس لمنطق يسود العالم العربي منذ مايقارب قرن من الثقافة البدائية وثقافة العنف ورفض الآخر، ثقافة الإستعلاء القومي والديني وإعتبار كل شئ عروبي ولا وجود لسواه.

رأي يحرض على العنف وقتل كل من يعارض أمثاله من الجهلة، حينما قال: "يجب إستهدافهم". وعندما سئل من قبل مشرف البرنامج ماذا يقصد؟ أوضح كلامه قائلا: "قتلهم". وكان يقصد قتل ملايين العراقيين، إسلاميين كانوا أم علمانيين مادام يعارضونه في الرأي، أي جميع المساهمين في الإنتخابات المنتظرة الهادفة أصلا الى الإستقرار وبناء دولة القانون والعدالة هؤلاء الذين يشكلون الغالبية العظمى من المجتمع العراقي ويمثلون خيرة أبنائه بمختلف أطيافه الإتنية والدينية.

أما المشارك الآخر فقد تناول الشعوبية قاصدا بذلك إيران وكأنه في زمن الخلافة – خلافة بني العباس دون أن يدرك أنه في عصر العولمة.

أما المتحمس الثالث فقد تحدث من فلسطين مشيرا الى خطر تمزيق العراق، قاصدا بذلك ربما الكرد أو الشيعة الموالين في نظره لإيران، ناسيا أنه صاحب قضية، وكيف يمكن المطالبة بحقه وينكر على الآخرين هذا الحق، علما أن الكرد من أكثر الفئات تمسكا بوحدة العراق الفيدرالي التعددي الحر.

المشارك الرابع من السعودية، الذي نصب نفسه قاضيا على الشعب العراقي وبصلاحيات مطلقة ففي نظره كل شئ يتعلق بالحكومة الحالية في العراق باطل، وما قام على الباطل بنظره فهو باطل، متمسكا مايسمى برئاسة صدام حسين قائلا: "الله يطول في عمر صدام حسين وبن لادن" مؤكدا بذلك على تحالف الرجلين ناسيا أو متناسيا أن صدام حسين نفسه جاء بواسطة إنقلاب دموي وعلى ظهر دبابة إنجليزية مستفردا في الحكم لثلاثة عقود ونيف , جاعلا من العراق مزرعة خاصة به ولأتباعه ومن اعتى الأنظمة الدكتاتورية والدموية في التاريخ كله. أما بن لادن فهو صنيعة أمريكية أرسل الى أفغانستان في حينه لمواجهة المد السوفياتي.

وأختتم البرنامج بمشاركة مواطن موريتاني قد أبدع في مداخلته إذ لم ينج أحد من شره موجها اللعنة إلى الجميع: "الأمريكان واليهود والعرب مبرئا نفسه من العروبة".

ليست الدهشة في وجود مستويات بهذا الشكل من المحيط الى الخليج لأنهم تتلمذوا على هكذا ثقافة من قبل التيارات الشوفينية القومجية والدينية المتطرفة عبر تكريس مفهوم "الأنا " ورفض الثقافات الأخرى. إن مثل هذه الآراء ليست سوى الهروب من الحقيقة، الهروب الى الأمام عبر شعارات وأطروحات لم تعد لها مكانا وزمانا في عالمنا، حيث أكل الدهر عليها وشرب، وهي تسئ الى نفسها قبل أن تسئ الى الآخرين.

لكن الدهشة أن تكرس فضائية معروفة كقناة "الجزيرة" كل هذا الجهد والوقت والتكاليف مع أناس لايفقهون معنى مصطلح "المنبر" أو لايريدون ذلك.

أن أصحاب هذه الآراء لايرغبون إدراك حقيقة واضحة مرئية وكأنهم يحجبون الشمس بالغربال، أن العراق فيما لو ترك يتطور دون تدخلات خارجية من الإرهاب الدولي ومن دول الجوار، وعلى أساس إتحاد فيدرالي

ديمقراطي تعددي بين الكرد والعرب والأقليات والطوائف الأخرى، سيصبح قلعة للديمقراطية في الشرقين الأدنى والأوسط ومثلا يحتذى به في أرجاء المعمورة.

العلم العراقي :لايزال يمثل عقلية العهد البائد

وضرورات التغيير

بسقوط الباستيل في يد الثوار، إنصبت غضب الجماهير على كل من له علاقة بالإمتيازات القديمة وبالضرائب، وعندما أدركت الملكية ان الأمور بيد الجماهير قبلت علم الثورة المثلث اللون الذي وضعه دي لافاييت قائد الحرس الأهلي في باريس والذي يشتمل على اللون الأحمر والأزرق وبينهما اللون الأبيض.

إستشهدتُ بهذا المثل، مبينا مدى التغيرات في الحالات الكبرى والمنعطفات التاريخية، ولاشك أن الأمم تتميز بأعلامها وأناشيدها القومية وبرموزها وإلا لما كانت هناك حاجة لأن تترفرف قرابة 200 علم فوق مبنى الأمم المتحدة. ليس فقط هذا فضمن الدولة القومية الواحدة تتغيير الأعلام بتغير الأنظمة، حتى وإن تشكلت الدولة من قومية واحدة. فالثورة البلشفية قوضت العهد القيصري البائد، وألمانيا الجديدة في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية بشقيها الشرقي والغربي آنذاك على اثر هزيمتها في الحرب تخلصت من كل الشعارات النازية ومن كل ماله من علاقة بالفكر النازي، وبالتالي هناك مسالتان تتحكمان في هذه القضية وهما: الأيديولوجية السياسية والتعددية الإتنية ـ القومية.

ومن الغريب حقا أن يسقط النظام الدكتاتوري في بغداد وتتحطم اصنامه وتتناثر تحت أقدام الجماهير الثورية الهائجة ويحاكم رموزه على الملأ، وفي الوقت ذاته يحافظ وفي ارقى مؤسسات الدولة في بغداد على موروثات الأيديولوجية العقيمة ويصان مخلفاته المشينة الآلة التي الحقت اكبر الأضرار بشعوب العراق وأطيافه المتنوعة وسحقت جميع المبادرات الفكرية الرصينة وضربت بيد من حديد كل المحاولات الخيرة الهادفة إلى بناء وطن ديمقراطي تعددي حر يتسع للجميع، وقوضت جميع الأسس التي كان يمكن أن تبنى عليها شرق أوسطي حر.

وبطبيعة الحال، فإنه من حق الشعب الكردي وإقليم كردستان رفض علم النظام البائد، فقد كان للكرد دور متميز وحيوي في جميع العهود ومنذ ظهور الدولة العراقية الحديثة التي تكونت بفعل ومبادرات الدول العظمى وطبقا لإتفاقياتهم السرية وبالأخص إتفاقية سايكس ـ بيكو. فالعلم العراقي كان يرمز إلى الشعبين الرئيسيين في العراق في العهدين البائدين: الملكي والجمهوري الأول (في الفترة الأولى من حكم قاسم). وبسيطرة البرجوازية القومية والقوى الشوفينية العنصرية العربية ذي الأفق الضيقة دست الحكم في البلاد، قامت السلطات الحاكمة ومنذ عام 1960 بشن حملات قمعية ظالمة ضد السكان الكرد الآمنون، فكانت ثورة ايلول التاريخية عام 1961 بقيادة الزعيم الخالد والأب الروحي للشعب الكردي مصطفى بارزاني لهم بالمرصاد، التي تحولت إلى إحدى أكبر الثورات المعاصرة ليس فقط في الشرقين الأوسط والأدنى بل وفي العالم كله. وأحرزت الثورة إنتصارات تلو الإنتصارات بسبب تضحيات البيشمركة الأبطال وعدالة القضية الكردية وحكمة البارزاني الخالد، وسرعان ما إجتازت أخبار الثورة حدود الدولة لتتحول إلى قضية دولية كبرى، ولهذا السبب حاولت الدول المقسمة لكردستان خنق الكفاح العادل للشعب الكردي وسحق نضاله عندما قامت حكومات الدول المقسمة لكردستان بإرسال قواتها عام 1963 بقيادة حلف السنتو (بغداد سابقا) الحملة التي حملت إسم عملية النمر، لكن المقاومة الباسلة للبيشمركة البواسل والتدخل الدولي أحبطت كل تلك المؤامرات الدنيئة وأفشلتها، وإستطاعت الحركة الكردية تقويض اركان جميع الحكومات السابقة وخلق أزمات مستمرة في بغداد ،حيث إنتهت تلك المرحلة بإحراز الشعب الكردي ولأول مرة في تاريخه المعاصر نصرا حقيقيا توج بإتفاقية آذار عام 1970 على اساس الحكم الذاتي لكردستان العراق والديمقراطية لعموم العراق.

ولم يكن حزب البعث مؤهلا فكريا وحضاريا لبناء قاعدة ديمقراطية تقوم على التعايش المشترك بين الشعبين الكردي والعربي وحماية الأقليات الأخرى، ولجأ الدكتاتور صدام حسين الذي وطد اركان دولته على جثامين رفاقه وإنشاء نظام فاشي دكتاتوري دعائمه دولة الأمن مستفيدا من الأوضاع الدولية والإقليمية.

ويعتبر عهد نظام صدام حسين (1970 ـ 2003) من أسوأ العهود في التاريخ العراقي الحديث والمعاصر، لم يشهد له مثيل في العالم كله، حيث لم يفلت من قبضته حتى أقرب المقربين إليه، ودشن عهدا دكتاتوريا دمويا فاسدا

راح ضحيته الشعوب والأطياف الدينية من الجنوب إلى الشمال ولاشك كان للشعب الكردي النصيب الأكبر في هذه المآسي التاريخية .

إن النظام العفلقي البائد قد خطط لإنهاء القضية الكردية في العراق، ومورس بحق الشعب الكردي سياسة الجينوسايد سياسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية ، وإذا كانت الأنظمة السابقة في الستينات إستخدمت ضد شعب كردستان النابالم والأسلحة المحرمة والممنوعة دوليا ، فإن نظام صدام الفاشي حول كردستان العراق إلى سجن كبير، قام بتدمير أكثر من 4500 قرية ومورس سياسة التعريب السيئة الصيت بحق المدن والقصبات والمناطق الكردستانية بهدف تغيير معالمها الجغرافية وتركيبتها الديموغرافية السكانية ولاسيما قلب كردستان كركوك وكذلك خانقين ومندلي وزمار وشيخان وشنكال ... وغيرها وتغيير الحدود الإدارية لتلك المناطق ناهيك عن سجن وقتل الألوف من ابناء الشعب الكردي رجالا ونساء وشيوخا وأطفالا لالشئ سوى أنهم من الكرد.

وكانت عمليات الأنفال السيئة الصيت الإجرامية التي دفن أكثر من 180000 من ابنائ الشعب الكردي احياء وقتل آلاف البارزانيين وضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية آذار 1987 وتدمير البنية التحتية لكردستان وحرق غاباته وصب ينابيعه بالإسمنت المسلح بغية قتل وتشريد وإبادة الشعب الكردي.

أن كل ذلك قد جرى تحت العلم العراقي الذي كان يرفرف فوق دبابات النظام البائد وجحافل قواته المهزومة، فكيف إذن يطالبون من الكرد اليوم رفع هذا العلم فوق مؤسسات وبرلمان كردستان وذرى جباله التي دمرت عشرات المرات تحت لواء هذا العلم.

ومن هنا يأتي إصرار الرئيس مسعود بارزاني ومعه برلمان كردستان وشعب كردستان بعدم رفع هذا العلم الذي في ظله مورس أبشع الجرائم التي لم يعرفها التاريخ بحق كردستان وشعبه. إن الشعب الكردي سيقبل بالعلم العراقي وسيرفعه شريطة أن يرمز إلى العراق الفيدرالي التعددي الجديد الذي يتكون من قوميتين اساسيتين وهما:القومية الكردية والقومية العربية إلى جانب التركمان والكلد ـ آشور وغيرها من الأطياف العراقية.

وأخيرا، تقع هذه المسؤولية على عاتق المثقفين العرب وقادته السياسيين، بهدف بناء مجتمع ديمقراطي عادل وحر وهذا لن يتحقق إلا بترسيخ المبدأ

الفيدرالي التعددي القائم على المساواة الحقيقية من الناحية السياسية والتوزيع العادل للثروة والإعتراف بالخصوصيات القومية لإقليم كردستان.

ماذا بعد الأول من شباط في هولير

يشكل الأول من شباط بداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركة التحررية الكردية ليس فقط في كردستان الجنوبية بل في عموم كردستان، بما لهذا الحدث من اثار ونتائج ومايحمله من مضامين ومعان عدة وهو رسالة موجهة الى شعب كردستان. ففي يوم الأحد الأسود استغل الأرهابيون مناسبة عيد الأضحى ونفذوا عمليتين ارهابيتين ضد الفرع الثالث للحزب الديمقراطي الكردستاني والمكتب الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة هولير العاصمة، راحت ضحيتها كوكبة من المناضلين الكرد البارزين، وباعتقادي أن الحركة الكردية في كردستان العراق لم تفقد على الأقل منذ اندلع ثورة أيلول التحررية 1961 مثل هذه النخبة دفعة واحدة كماً وكيفا لسيما أن هذه الكوكبة باتت فريسة سهلة لمجموعة خسيسة مجردة من الأخلق والقيم ومعادية لكل ماله علقة بالتطور والحضارة.

فمن جراء هذه العمليات الجبانة استشهدت كوكبة كانت بينها أسماء لمعة. لقد كان المناضل الشهيد سامي عبدالرحمن شخصية مرموقة في الحركة التحررية الكردستانية، كرس جل حياته لأربعة عقود ونيف في خدمة النضال التحرري الكردي، واصبح من الوجوه البارزة في ثورة أيلول، قاتل في صفوف البيشمركة وخطط لعمليات فدائية مثبتا جدارته كمقاتل وكسياسي، وكان سامي عبدالرحمن قبل كل شئ عقل كورديا مهما، التقيت به في برلين عام 1983 وموسكوعام 1984 و1985 وأخيرا في القامشلي عام 1990 وكلما التقي به كان يبدو أكثر شموخا.

وأن ما يضخم من حجم هذه الفاجعة الأليمة أن رحيل هذه الكوكبة المهمة من الكوادر المتقدمة في الحزبين الكرديين جاءت في مرحلة مهمة انتقالية تتقرر فيها مصير العراق عموما وكوردستان خصوصا وهذا كان بالتحديد هدف الأرهابيين، وأن فقدان أي كادر في هذه الظروف العصيبة والحساسة لأتعوض بثمن.

إستهدفت هذه العملية الأرهابية الحركة الكردستانية قيادة وشعبا في وقت يجري فيه عمليات الأستفتاء الشعبية بين أبناء كردستان لتقرير مصيرهم في العراق الجديد، لخلق البلبلة والفوضى في صفوف شعب كردستان، ناسين أو متناسين بأن شعب كردستان صامد كصمود جباله الشماء.

تتكاتف اليوم ثلاثة قوى أساسية ضد الحركة التحررية الكردية حيث تلتقي مجاريها وهي:أولها تتمثل في الأيديولوجية القومية الشوفينية الحاكمة في الدول المقسمة لكردستان كالطورانية التركية والفكر البعثي العفلقي العنصري والأفق الضيق للملالي في أيران وهذه القوة في طور الأحتضا، وثانيها –الفكر العروبي الشوفيني الرافض لأي إعتراف بوجود الآخر وهو في تقهقر وتراجع, وثالثها التطرف الأسلامي. المتزايد وهذه الأخيرة بحد ذاتها تعبر الى حد كبير عن القوتين الأوليتين والأ ماذا يعني صمت العالم العربي على المستوى الرسمي والسياسي والشعبي تجاه أحداث هولير، اذ لم يقم أي طرف عربي بادانة العمل الأرهابي ضد مقر الحزبين هذا اذا ماستثنينا موقف أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى ورئيس الوزراء الفلسطيني السابق محمود عباس.

وعلى الرغم من أن الشعب الكردي قدم خدمات جليلة للأسلأم من قادة تاريخيون مثل صلأح الدين الأيوبي وعلماء وفقهاء وكان لذلك ثمنه دفع الكرد الفاتورة خلأل تاريحه بينما لم يقدم الأسلأم السياسي للكورد مايذكر فقد سخرت الدولة العربية الأسلأمية كل شئ لصالح الفكر العروبي. واستغلت الدولة العثمانية اسم الخلأفة الأسلامية لصالح العنصر التركي الطوراني منذ البدايات وبعد انتصارها في الريدانية عام 1517 وحكمت العالم العربي وكردستان مايقرب من خمسة قرون، والآن هناك غزل مبطن بين التيار الديني المتطرف وبين التيارات الحاكمة في دول المنطقة فيما يتعلق بمكافحة الحركة التحررية الكردية.

أن المسألة الأساسية التي تجعل كل هذه القوى موحدة هي الخوف من استقرار الأوضاع في العراق لتصبح دولة ديمقراطية تهدد عروش الأنظمة الشمولية والقمعية في المنطقة ومن تحويا العراق الى دولة فدرالية يقدم نموذجا حيا لحل القضية الكردية في بقية الدول المقسمة لكوردستان على أساس فيدرالي، ومثلأ يحتذى به لحل القضايا القومية في العالم العربي والدول المجاورة.

تعرضت القضية الكردية لهجمة واسعة من قيادات سياسية مختلفة ومن أصحاب الرأي ووصمت باتهامات عدة وقد مهدت بعض من الفضائيات العربية والأوساط السياسية في دفع العناصر المتطرفة الى القيام بالعمليتين الأجراميتين والأ لماذا هذه العملية الآن.

نعم لقد تعرضت الحركة الكردية طوال القرن الماضي الى ارهاب الدولة، فقد مارست الحكومات المقسمة لكوردستان بعد تكريس التقسيم الثاني لكردستان عقب تراجع الحلفاء عن التزاماتهم الدولية المتخذة في مؤتمر الصلح فيما يتعلق بحل القضية الكردية، ارهابا منظما مستخدمة كافة أساليب القمع من قتل وتشريد واعتقالات واعدامات وتجاوز حدود الشرف وصولا إلى إستخدام قنابل النابالم والأسلحة الفتاكة والكيماوية وسياسة الأنفال السيئة الصيت وممارسة سياسة الجينوسايد ومحاولأت الأنصهار المبرمج من خلأل التعريب والتتريك والتفريس...الخ كل ذلك لإسكات صوت الحق الكردي، ولكن ماحصل في هولير هو شئ جديد آخر وهذا يعني أن الأرهاب ضد كردستان تخطى حدود الدولة الواحدة لتصبح ارهابيا دوليا متطورا.

واذا كانت الحرب الباردة انطلقت من كردستان بقمع جمهورية كردستان (مهاباد) وإنتهت فيها، فإن كردستان تحولت إلى هدف الأرهاب المنظم منذ االثلث الأخير من القرن الماضي فقد نجحت الطغمة البعثية من تصفية مجموعة من القيادات الكردية باستخدام وسائل ارهابية منها اغتيال المناضل صالح اليوسفي وتصفية دارا توفيق وقبل ذلك محاولة تصفية زعيم الشعب الكردي الخالد مصطفى بارزاني وادريس بارزاني ثم المحاولة المخابراتية في اغتيال المناضل مسعود بارزاني في فيينا. وفي إيران لجأت الأوساط الرجعية في ايران بتصفية القيادات الكردية في كردستان ايران كان منهم الشهيد الدكتور عبدالرحمن قاسملو في فيينا والشهيد صادق شرف كيندي في برلين. وفي تركيا خلق النظام جماعة اسلأمية (سوفيك) مستخدما اياهم كخنجر في خصر الحركة التحررية الكردية.

أن العراق الحالي سيكون مؤهلأ لإحتضان تيارات متطرفة اسلأمية ولكن الى فترة معينة حتى تستتب الأمن والأستقرار في البلأد لأسباب سياسية وفكرية وخلفيات اجتماعية في المجتمع العراقي لأسيما ان بنية العقل العربي والثقافة القومية العربية وضعت على أسس رجعية متخلفة مغلقة، وإن الضمان الأكبر للقضاء على بؤر الأرهاب وعودة الأمن والأستقرار هو حل القضية الكردية في العراق حلأ على أساس فيدرالي يتمتع البلأد بجمهوريتين متحدتين كردية وعربية.

مايجري اليوم هو تكاتف أعداء الكرد بجميع تياراته ومشاربه وانتماءاته للوقوف ضد رغبة شعب كردستان في تحقيق الفيدرالية القومية لأنهم باتوا يدركون بان زمنهم قد ولى وان في القرن الجديد سيكون للكرد كلمة في رسم الخطوط، هذا الشعب الجبار لو سمح له بممارسة حياته بشكل حر ستكون دولته خلأل ربع قرن احدى أهم الدول المتطورة والحضارية في العالم المتمدن. وهذا مايخيف اعداء الكرد العلمانيون في عقليتهم وامناهضون االتخلف والمنفتحون على ذاتهم وعلى العالم وبرأي أغلب المستشرقين فان الشعب الكردي اكثر شعوب المنطقة تطورا وحضارة ويقاس ذلك بمدى حرية المرأة ودورها في المجتمع الكردي ناهيك عن ان الكرد ناهضوا ظاهرة الأسلام السياسي في كافة أجزاء كوردستان.

لقد كان من نتائج الأول من شباط توحيد الكرد في جميع اصقاع الأرض ويقظتهم مستقبلأ وضرورة اخذ الأحتياطات في كل مكان وفي كل مناسبة وهنا لأبد الإشارة الى ضرورة ان يعتبر كل شخص كردي نفسه مسؤولا عن امن بلاده وتقع على عاتق الأحزاب الكردستانية تكريس هذه الظاهرة.

لقد اصبحت كردستان العراق واقعا لايمكن تجاهله ورقما صعبا في معادلات المنطقة وعلى الآخرين إستيعاب هذه الحقيقة والتعامل معها من منطلق المصلحة المشتركة لكافة شعوب المنطقة. ان سقوط حجر الشطرنج في بغداد سيتلوها سقوط أحجار الشطرنج في دول أخرى وأن شمس الكرد قد بزغت وستشرق لامحال ولايمكن حجبها بالغربال.

ويبقى أن اقول أن رغبة الشعب الكردي في توحيد الإدارتين قد نمت بعد الأول من شباط ومفتاح ذلك بيد الزعيمين المناضلين كاك مسعود بارزاني ومام جلال طالباني وبيد قيادة الحزبين.

كوردستان العراق

في الذكرى الأولى لمأساة هولير

بحلول الأول من شباط يكون قد مضى عام كامل على مأساة هولير التي حدثت في اليوم الأول من عيد الأضحى، أثناء مراسم الإستقبال للضيوف إحتفاء بهذا العيد الإسلامي الذي حوله المتطرفون والمتشددون إلى كارثة تاريخية أخرى لشعبنا، راحت ضحيتها نخبة من المناضلين الكرد منهم المناضل سامي

عبدالرحمن وماموستا سعد وشوكت شيخ يزدين ومهدي خوشناو وشاخوان عباس وخسرو شيره وغيرهم العشرات من أبناء الكرد البررة الذين قدموا الغالي والرخيص في سبيل بزوغ فجر جديد على جبال كردستان الشامخة التي تتصدى منذ آلاف السنين لهجمات البرابرة والمتربصين في وقتنا الراهن من الجهات الأربع، تلك القوى الشريرة التي لم تعرف معنى للإتحاد في تاريخهم المعاصر سوى النيل من حرية الكرد وإستقلاله.

يقف الشعب الكردي في هذه الأيام أمام حدثين بارزين في تاريخه النضالي المتمرس، الأول هو مأساة الأول من شباط 2004 عندما إستغل الهمج تجار الأخلاق والضمير، طيبة الكرد وقلبهم الكبير في السماح للجميع بالدخول دون رادع، لتتحول هذه المأساة إلى درس آخر يضاف إلى دروسه السابقة والمريرة، هذا الحدث الذي أصبح جزءا من تاريخه الماضي الملئ بالتضحيات الجسام والآلام المفجعة، والحدث الآخر هو إنتخابات 30 من كانون الثاني في العراق عموما وكردستان خصوصا التي ستشكل منعطفا تاريخيا مفصليا في تاريخ الكرد خصوصا والشرق الأوسط عموما .

هذه العملية الإرهابية كانت تهدف إلى إدخال الرعب في صفوف المواطنين الكرد وخلق نوع من الفوضى والبلبلة في كردستان، التي خرجت منها أكثر متانة وقوة ايديولوجيا وعسكريا وأمنيا.

إن هذا الإسلوب الإرهابي الرخيص المتفرع من الفكر السلفي القروسطي المتزمت الممتزج بالفكر البعثي الشوفيني في التعامل مع القضايا المصيرية، لم يكن في يوم من الأيام علاجا للمسائل الصراعية قومية كانت أم طائفية، بل بالعكس من ذلك يعمق من جروح المنطقة التي لم تلتئم منذ قرن كامل ويزيد من البغضاء والعداوات بين أطيافه ومكوناته .

إن مثل هذه الفلسفات التي تعيش خارج التاريخ وتعرقل مساره الطبيعي، لاتمت بصلة بواقعية الحياة ونهجها السرمدي، فبدلا من أن تسعى جاهدة في حل المعضلات القائمة على أساس العقد الإجتماعي وترسيخ المبادئ التي تقوم عليها الحياة الدمقراطية، تعمل من أجل فرض النظريات (الأخلاقية) البالية تحت مسميات روحية هشة، وفرض معايير أخلاقية بعيدة عن روح العصر وطموحاته، الأخلاقيات المهترئة التي تتهرب من عالم الواقع إلى عالم الخيال, هذه الأفكار هي من نتاج بيئة إجتماعية وثقافية مليئة بالخزعبلات والأحقاد والدوافع الشوفينية المعادية لحركة التغيير والتطور المستمر، التي من أبرز

مميزاتها عدم الإعتراف بهوية الطرف الآخروبقيمة الفرد وبحقه في الحياة والمساواة التي تقوم عليها الحياة الديمقراطية .

إن مايجري اليوم في عموم العراق من عمليات إرهابية ومحاولة خرق الأمن الكردي في عقر داره، في محصلته ليست سوى مؤامرة رجعية مدعومة من جهات خارجية تهدف إلى عرقلة العملية الديمقراطية والتحولات السياسية في البلاد وإفشال العملية الإنتخابية وإستمرار الهيمنة التاريخية على الشعب الكردي لنهب خيراته وإستغلال أبنائه.

من الخطأ النظر إلى العنف وإستخدام القوة كوسيلة ناجعة في التعامل مع القضايا السياسية، قد تحقق القوة العسكرية في بعض الأحيان أغراض عكسية. إن إضطهاد الإمبراطورية الرومانية للمسيحيين كان أكثر العوامل في نشر الفكر المسيحي داخل وخارج حدود الإمبراطورية وأدت هزيمة أنصار الحسين في كربلاء إلى إنتشار التشيع " دم الحسين قد روى شجرة التشيع " وكان من نتائج الحل الأمني مع أحداث قامشلو في آذار الماضي بروز القضية الكردية في كوردستان سوريا وتدويلها السريع.

إن تقييم أية حركة تاريخية يجب أن تنطلق من مدى إنجازاتها الفكرية والحضارية والمادية ...إلخ إذ لايمكن تخليد من يقوم بإرهاب الناس ووضع المتفجرات في الأماكن العامة وذبح البشر على طريق ذبح الحيوانات وسفك دماء الأبرياء وإستهداف الشخصيات الأكاديمية والسياسية ولايمكن أن يكون نشر الدماروهدر دماء البشر عملا يرفع صاحبه بإسم النصر.

هذا الأسلوب الإرهابي هو إمتداد لممارسات نظام صدام الدكتاتوري الدموي المخلوع، الذي لم يتوانى عن إستخدام كافة الأساليب الوحشية والإرهابية في قمع المعارضة العربية وتصفية الحركة الكردية التحررية من إغتيالات شخصية وملاحقة المناضلين في الخارج وإستخدام الكيمياوي والنابالم والقبور الجماعية وسياسة الأنفال وتعذيب المناضلين و..و...إلخ.
إن الحرب والسياسة توأمان من وجهة نظر مكيافلي، فمن أراد أن يفوز في الحرب فعليه بأن يفوز في السياسة. ولا أعتقد البته أن هناك مستقبل لسياسة العنف والغطرسة وإنكار الآخر، فقد إنتحر أدوولف هتلر مع عشيقته إيفا براون وتمكنت وحدة إيطالية من وحدات المقاومة للفاشية من إعدام بنيتو موسيليني

قرب بحيرة كومو وإنتهى مصير صدام حسين إلى حفرة حقيرة بدلا من القصور المزخرفة على طول العراق وعرضه .

بإمكان الحاكم الدكتاتور أن يرهب بعض الناس بعض الوقت وبإمكانه أن يدمر البلاد لفترة معينة لكنه يعجز أن يرهب كل الناس ويعرقل مسيرة التطور كل الوقت لأن ذلك هو التاريخ بعينه.

أن أصحاب العقليات القديمة يتجاهلون حركة التاريخ، ولايريدون إدراك حقيقة واضحة أن العراق القديم قد مات بموت أسياده وتفكك نظامه. فالدول تقوم على أساس الأنظمة، وتفكك النظام يعني تفكك للدولة، وهذا يعود بنا إلى إبن خلدون أن للدول أعمار، وإلا أين الإمبراطوريات التاريخية كالرومانية والنمساوية ـ المجرية والسوفيتية والعثمانية وأخيرا وليس آخرا تفكك يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ...الخ.

أن قانون نفي النفي لماركس يشكل سر التطورفي عالمي الطبيعة والإنسان، إذ أن كل مرحلة تنفي سابقتها وليس النفي فناء وإنماهو هدم وبناء تخريب وتجديد، بالموت والتخريب ينبثق ماهو أفضل .

ونحن اليوم أمام وقفة تاريخية محزنة ذكرى مأساة الأول من شباط عندما إستغل الإرهابيون مناسبة عيد الأضحى في يوم الأحد الأسود وقاموا بتنفيذ عمليتين إرهابيتين ضد الفرع الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني والمكتب الثالث للإتحاد الوطني الكردستاني في العاصمة هولير، فإن شعب كردستان لن ينسى دماء شهدائه وإنه يمضي في النضال قدما بخطى موزونة وثابتة نحو الهدف المنشود، إنه أمام إمتحان عسير الذي هو واثق من الفوز به، إمتحان إنتخابات 30 من كانون الثاني التي ستؤدي إلى تشكيل الجمهورية الثانية وتغيير شكل الدولة العراقية عموما وإقرار مصير الكرد خصوصا.

كردستان العراق في الذكرى الثانية لفاجعة هولير

(الأول من شباط 2004)

كلما بعدت عنا ذكرى هذه الفاجعة الأليمة زمنيا، كبرت جرحها وزادت ألما، كيف لا وقد غرست بسكينتها عميقا قلب الكردي في يوم مبهج، هذا اليوم المفرح حول بين لحظة وأخرى إلى مأساة حقيقية وفاجعة كبرى، كيف لا وقد أخذت عنا نخبة من المناضلين البارزين والثوريين الحقيقيين، كرسوا جل حياتهم في الكفاح المسلح وفي النضال السياسي من أجل غد مشرق لشعب كردستان. هؤلاء الذين حضروا لتبادل البسمات مع المواطنين وتهنئتهم بالعيد وإدخال الفرحة إلى قلوبهم، لاسيما أنه كان قد مضى قرابة عام على سقوط الدكتاتورية البغيضة .

ففي مثل هذا اليوم الأول من شهر شباط من عام 2004، وقعت الفاجعة، عندما قامت مجموعة إرهابية وهي تستغل الإبتسامة الكردية وكرم ضيافتها وشفافيتها منفذة عمليتين إرهابيتين ضد الفرع الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني والمكتب الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة هولير العاصمة، راحت ضحيتها كوكبة من المناضلين الكرد البارزين من بينهم الشهيد المناضل سامي عبدالرحمن الذي كنا نعرفه عن كثب و الشهداء ماموستا سعد وشوكت شيخ يزدين ومهدي خوشناو وشاخوان عباس وخسرو شيره وغيرهم العشرات من أبناء الكرد البررة الذين قدموا الغالي والرخيص في سبيل بزوغ فجر جديد على جبال كردستان الشامخة وبناء شرق أوسطي جديد قائم على العدالة والتعددية وترسيخ الدمقراطية. هذه النخبة التي تمرست على الفعل النضالي والسياسي والثقافي خلال سنوات الكفاح الطويلة، كانت في آن واحد ثروة للمجتمعين الكردستاني والشرق الأوسطي راحت بين لحظة وأخرى ضحية الإرهاب البغيض، على يد رعاة جهلة أميون لايفقهون من الحضارة سوى لغة الدمار والعنف الهمجي .

أن عملية الأحد الأسود كانت تستهدف في صميمه القضية الكردية العادلة والإنجازات الكبيرة التي حققتها كردستان خلال عقد واحد والتي تبشر بإنهاء العهود الدكتاتورية وقبر دعاة الشوفينية وبناء مجتمع كردستاني ديمقراطي عادل يتمتع في ظله جميع مواطنيه من كرد وكلدآشور وتركمان وعرب وكافة الأطياف والمذاهب بالحقوق والواجبات المتساوية.

أن هذا الإرهاب الموجه ضد الحركة التحررية الكردية ليس إلا تكاتف لتلك القوى العقيمة التي فقدت مصداقيتها ودورها التاريخي وأصبحت خارج الزمن، من الفئات العفلقية الصدامية المنبوذة والسلفية القروسطوية والشوفينية العربية

المتخلفة وأصحاب المصالح التي كانت كردستان بالنسبة لهم مستعمرة حقيقية يمتصون خيراتها وثرواتها وهي تحلم بإعادة فرض سلطتها وهيمنتها، والترويج لأفكار لاتمت بصلة للثقافة الكردية ومستواها الحضاري الرفيع ، تلك القوى التي تقف حجرة عثرة أمام حركة التاريخ وتطوره وبدعم من بعض القوى الخارجية التي تفزعها عملية إستقرار الأوضاع في العراق لتصبح دولة ديمقراطية تهدد عروش الأنظمة الشمولية والقمعية في المنطقة ومن تحويل العراق الى دولة تعددية فدرالية يقدم نموذجا حيا لحل القضية الكردية في بقية الدول المقسمة لكردستان على أساس فيدرالي، ومثل يحتذى به لحل القضايا القومية في العالم العربي والدول المجاورة.

كانت العملية الإرهابية في الأول من شباط تهدف إلى قتل العملية الديمقراطية والتحولات السياسية في الإقليم وعلى الأخص كانت تستهدف حركة التحرر الوطني الكردية قيادة وشعبا في وقت كان يجري فيه عمليات الإستفتاء الشعبية بين أبناء كردستان لتقرير مصيرهم في العراق الجديد، بغية خلق البلبلة والفوضى في صفوف شعب كوردستان وإفشال العملية الإنتخابية وإستمرار الهيمنة التاريخية على الشعب الكردي لنهب خيراته وإستغلال أبنائه.

أن هذا العمل الجبان هو إمتداد لممارسات النظام المقبور، الذي مارس وبجميع الوسائل سياسة الجينوسايد وسياسة التطهير العرقي ضد الشعب الكردي والتآمر على الحركة التحررية الكردية والقيام بإغتيالات شخصية وملاحقة المناضلين في الخارج وإستخدام الأسلحة المحرمة دوليا الكيمياوية منها والجرثومية والنابالم والقبور الجماعية وسياسة الأنفال وتعذيب المناضلين وقتل كل أوجه الحياة الطبيعية في كردستان وممارسة سياسة التعريب والتغييرالديموغرافي و..و..و...إلخ.

واذا كانت الحرب الباردة انطلقت من كردستان بقمع جمهورية مهاباد وانتهت فيها، فان كردستان قد أصبحت هدفا للإرهاب المنظم منذ االثلث الأخير من القرن الماضي، حيث تمكنت الطغمة البعثية من تصفية مجموعة من القيادات الكردية باستخدام وسائل ارهابية منها اغتيال المناضل صالح اليوسفي وتصفية الشخصية السياسية الكردية دارا توفيق وقبل ذلك محاولة تصفية زعيم الشعب الكردي الخالد مصطفى بارزاني وكذلك الشهيد ادريس بارزاني ثم المحاولة المخابراتية الفاشلة في اغتيال المناضل القائد مسعود بارزاني في فيينا عام 1979. وفي ايران لجأت الأوساط الرجعية في ايران إلى تصفية القيادات

الكردية في كوردستان ايران كان منهم الشهيد الدكتور عبدالرحمن قاسملو في فيينا والشهيد صادق شرف كيندي في برلين. وفي تركيا خلق النظام جماعة اسلامية بإسم (سوفيك) sofik وإستخدامهم خنجرا في خصر الحركة التحررية الكردية.

لم يكن العنف يوما من الأيام وسيلة ناجعة في التعامل مع القضايا السياسية والدمقراطية، فقد كان إضطهاد المسيحيين من قبل الإمبراطورية الرومانية من أكثر العوامل في نشر الفكر المسيحي داخل وخارج حدود الإمبراطورية وأدت هزيمة أنصار الحسين في كربلاء إلى إنتشار التشيع "دم الحسين قد روى شجرة التشيع" وكان من نتائج الحل الأمني مع إنتفاضة قامشلو في 12 آذار2004 تدويل القضية الكردية في كردستان سوريا وتحويلها إلى قضية الساعة بالنسبة للوضع السوري ودفعها بقوة إلى الأمام لعقود من الزمن .

بإمكان الحاكم الدكتاتور أن يرهب بعض الناس بعض الوقت وبإمكانه أن يدمر البلاد لفترة معينة، لكنه يعجز أن يرهب كل الناس ويعرقل مسيرة التطور كل الوقت لأن ذلك هو التاريخ بعينه.

أن أصحاب العقليات القديمة يتجاهلون حركة التاريخ، ولايريدون إدراك حقيقة واضحة أن العراق القديم قد مات بموت أسياده وتفكك نظامه وإنتهى عهد الجمهوريةالأولى وبناء الجمهورية الثانية التي تتكون من شراكة إرادية بين الشعب الكردي والشعب العربي بشقيه الشيعي والسني . فالدول تقوم على أساس الأنظمة، وتفكك النظام يعني تفكك للدولة، وهذا يعود بنا إلى إبن خلدون أن للدول أعمار، وإلا أين الإمبراطوريات التاريخية كالرومانية والنمساوية ـ المجرية والسوفيتية والعثمانية وأخيرا وليس آخرا تفكك يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ...الخ. أن قانون نفي النفي لماركس يشكل سر التطورفي عالمي الطبيعة والإنسان، إذ أن كل مرحلة تنفي سابقتها وليس النفي فناء وإنماهو هدم وبناء تخريب وتجديد ، بالموت والتخريب ينبثق ماهو أفضل.

إن شعب كردستان وهو يقف بإجلال أمام الذكرى الثانية لفاجعة شباط، لم ينسى دماء شهدائه الأبرار،يمضي قدما في النضال بخطى ثابتة وموزونة نحو تحقيق المزيد من المكتسبات والإنجازات القومية ثمنا لدماء مئات الألوف من شهداء الحرية .

أن قافلة الحرية تسيرإلى الأمام من نصر إلى نصر دون أن تعيقها عمليات الإجرام، فقد كان رد شعب كردستان على العملية الإرهابية في الأول من شباط 2004 مشاركة الملايين من الكردستانيين لصالح عملية الإستفتاء الشعبى بين أبناء كردستان حول تقرير المصير. وفي الذكرى الأولى للفاجعة إجتاز شعب كردستان إنتخابات 30 من كانون الثاني التي تمخضت عنها الجمهورية الثانية وفوز قائمة التحالف الكردستاني بالمرتبة الثانية التي شكلت منعطفا تاريخيا مفصليا في تاريخ الكرد خصوصا والشرق الأوسط عموما وتعيين مام جلال على أثرها رئيسا لدولة العراق الفدرالي التعددي عن القائمة الكردستانية.

واليوم وبينما نحن أمام الذكرى الثانية لفاجعة هولير فإن القيادة الكردية تتواجد في بغداد للتوصل إلى صيغة مرضية بتشكيل حكومة وحدة وطنية، على أثر الإستفتاء العام وفوز القائمة الكردستانية مرة أخرى بالمرتبة الثانية .

والحدث الأبرز هنا هو اتفاق الحزبين الرئيسيين في كردستان الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني على توحيد الإدارتين في حكومة واحدة ومصادقة البرلمان على هذا الإنجاز التاريخي الكبير .

أن الخطوة الضرورية التالية التي هي من أهم نقاط الأجندة الكردية إعادة كركوك قلب كردستان وخانقين وشيخان وزمار ومندلي والمناطق الأخرى التي تعرضت لسياسة التغيير الديموغرافي والتطهير العرقي إلى أحضان كردستان .

وحدة الحركة الكردية في الإنتخابات

خطوة تاريخية نحو النصر والإستقلال

إن إعلان الزعيمان الكرديان الأخ مسعود بارزاني رئيس البارتي الديمقراطي الكردستاني والسيد جلال طالباني الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني عن وصولهما الى إتفاق مشترك في الأول من شهر كانون الأول 2004 م بخوض الإنتخابات الكردستانية والعراقية المقبلة بقائمة موحدة، يعتبر إنعطافا تاريخيا مهما في التاريخ الكردي المعاصر سواء بالنسبة لكردستان العراق أو لبقية أجزاء كردستان بما سيترك هذا التحالف من نتائج قد يغير مسار التاريخ للشعب الكردي عموما وللأقليات القومية والطوائف الدينية في كردستان العراق التيى تطمح الى نيل حقوقها والى الإستقرار والسلام.

إن مايميز إتفاقية بير مام المباركة بين الزعيمين الكرديين والمكتبين السياسيين للحزبين أنها خرجت إلى النور في مرحلة مصيرية حاسمة في تاريخ الحركة القومية الكردية معبرة عن آمال وآلام شعب كردستان وتجاوبا مع طموحاته ورغباته الآنية والمستقبلية .

لقد عانى الشعب الكردي في العراق الكثير من الويلات منذ قرن كامل وذاق جميع صنوف الإضطهاد والتعذيب والقمع وتعرض لسياسة الإبادة الجماعية Genoside)) ولسياسة التعريب Arabization)) المنظم التي مازالت آثارها باقية، على أيدي الحكومات العراقية المتعاقبة وبخاصة على يد جلاوزة صدام حسين المخلوع، النظام الذي حول كردستان الى سجن كبير ومعسكرات إعتقال وحرق كردستان وصب بالخرسانة المسلحة ينابيع المياه وتسميمها لقتل الحياة في كردستان وإزالة القرى من الوجود وسياسة الأنفال وإستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي في حلبجة البطلة.....الخ أن دماء بيشمركة كردستان والقبور الجماعية وتعذيب المناضلين الكرد في سجون البعث الفاشي وآهات الأمهات وحرق الأخضر واليابس لأدلة دامغة على ما تعرض له الكرد من مجازر وحرب إبادة منظة.

تعرضت الحركة الكردية لإنتكاسات عدة خلال الحرب الباردة بين المعسكرين في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية .فقد كانت جمهورية

كردستان إيران الضحية الأولى في هذه الحرب الى جانب جمهورية أذربيجان ثم جاءت إتفاقية الجزائر المشؤومة في 6 من آذار 1975 التي نجحت في القضاء على ثورة أيلول التحررية.

وبتفكك الإتحاد السوفياتي والمتغيرات الدولية الحاصلة في نهاية الحرب الباردة ومنها مغامرة صدام في دولة الكويت برزت عوامل دولية جديدة لصالح كردستان العراق التي خرجت من تحت سيطرة بغداد بقرار دولي. وأثبت الكرد خلال عقد من الزمن بأنه جدير بإدارة نفسه ضاربا المثل في الديمقراطية في الشرق الأوسط.

واليوم وبعد سقوط الدكتاتورية وتوفر عوامل داخلية ودولية، لابد من حماية الإنجازات التي تحققت لشعب كردستان منذ تسعينات القرن الماضي نتيجة حرب الخليج الثانية وتطويرها للوصول الى الهدف الأسمى ليجد الكرد مكانه الطبيعي بين شعوب وأمم الأرض.
وهذه المسؤولية التاريخية تقع بالدرجة الأولى على كاهل الزعامات الكردية والكردستانية .
إن ماتحقق في بير مام له مدلولات كثيرة، إذ أن هذه الخطوة التاريخية ستجمع إمكانيات وطاقات شعب كردستان في إتجاه واحد، الأمر الذي يترتب عليه مستقبلا توحيد الإدارتين في حكومة واحدة وهذا لايتعارض مع بقاء كل حزب في مقراته، وخطوة في الطريق الصحيح نحو إستعادة المناطق التي تم تعريبها مثل كركوك وخانقين وسنجار وزمار ومندلي وغيرها الى جغرافية كردستان لتعود هذه المدن والبلدات والقصبات والنواحي إلى أحضان الأم كما كانت في السابق, لتلتقي التاريخ بالجغرافيا مما يوطد ذلك مكانة كردستان العراق داخليا وإقليميا ودوليا.

تعتبر إتفاقية بيرمام اليوم مرآة الحركة الكردية ووجهها المشرق في المحافل الدولية وأروقتها الدبلوماسية بما ستحقق من إنجازات سياسية لصالح الحركة الكردية وعموم شعب كردستان العراق، ولو أن الأمر يحتاج الى إنشاء وتكوين مجلس الأمن القومي الكردي في كردستان العراق. ناهيك عن أن هذه الإتفاقية هي الضمانة الأكبر لنجاح الإنتخابات في عموم العراق وضمانة للعراق الموحد الفيدرالي التعددي وتقوية لوحدة شعب كرستان.

وتعتبر الإتفاقية ضمانة أكيدة لحماية حقوق أقليات كردستان كالتركمان والكلد-آشور والطوائف الدينية وتمثيلهم في برلمان كردستان، وهذه تعد من اكبر الإنجازات الحضارية في الشرقين الأوسط والأدنى وفي أوساط ما كان يعرف بدول العالم الثالث.

إن الفرص التاريخية للشعوب نادرة الحدوث، وعندما تظهر من الضروري إستغلالها وهذا الأمر متروك غالبا لحكمة القيادات والزعامات القومية والوطنية التي تدخل التاريخ من بابه الواسع ويعتمد على القدرات الدبلوماسية لأمة ما في مرحلة ما، ويتحقق ذلك بتحقق أمرين، الأول التضحية بالمصالح الذاتية والفئوية والجهوية والتمسك بمصلحة الأمة فقط لأن ثمن الهزيمة مكلف على جميع فئات الشعب.

والأمر الآخر، ضرورة فهم المرحلة وإستيعابها ودراسة جوانبها المختلفة وإتخاذ القرارات المناسبة الجريئة التي عادة تشكل نقاط منعطفات تاريخية لأحدا ث معينة في أزمان معينة.
وأن الشعب الكردي اليوم أمام فرصته التاريخية التي قد لاتتكرر بهذا الشكل وفي الوقت المطلوب، ويبقى إستغلالها مرهونا بنجاح وحدة الحزبين الرئيسيين الإتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني وتعاونهما وبجهود الزعيمين المناضلين الرئيس مسعود بارزاني والأستاذ مام جلال طالباني وقيادة الحزبين.

أن الانتخابات المقبلة لشعب كردستان مصيرية، تاريخية، مطلبية، إستثنائية، طبقا للمقولة المعروفة: نكون أو لانكون.

نجاح الإنتخابات في كـردستان ضمان للحرية والإستقرار

وقفزة نحو حماية المنجزات وتطويرها

في عام 1963 وإبان الحملة العسكرية لدول السنتو وسورية والتي سميت (بعملية النمر) على كردستان بدءا من زاخو وإنتهاء بخانقين، حينها كتب بافل ديمجينكـة مراسل جريدة "برافدا" السوفياتية بأن (كـردستان تحترق) أو بمعنى (كردستان في النار) واصفا موت طبييعة كردستان وسحق شعبه بواسطة الآلة العسكرية لحكام بغداد وحلفائهم.

المقصود هنا هـو ليس ما كتبه حينذاك ديمجينكة، لأن كردستان بعدها إحترقت ألاف المرات على أيدي الأنظمة التي تعاقبت على دست الحكم في بغداد، بل المقصـود هـو أن الفئات العنصرية البغيضة وهي كثر لازالت تتربص ساعية إلى إعادة عقارب الساعة إلـى الوراء لضرب الإنجازات المحققة بدماء الشعب وحـرق كـردستان مجـددا وهدفهم هو التحكم بشعب كردستان وثرواته وجعله مزرعة حلوبة لهم وتحويل شعب كردستان إلى عبيد طائع لخدمة مصالحهم الذاتية.

الوعي بالتاريخ امر ضروري اليوم ونحن على ابواب الإنتخابات الكردستانية، لابد أن تكون حساباتنا دقيقة، ولأجل ذلك من الضروري الإحتكام إلى العقل وأن نلفت قليلا إلى الخلف ونتذكر جيدا نمط حياتنا الإجتماعي والسياسي والإقتصادي، عندما كان لايثق الأب بأبنه، والأخ بأخيه والجار بجاره، عندما كانت آلة البعث تجوب شوارع مدن وقرى وقصبات كردستان، تقتل من تشاء وتعتقل وتسحق وتدنس اقدس المقدسات:الوطن والشرف، وعندما كانت النفوس الضعيفة تبيع أنفسهم للشيطان، آنذاك لم يعرف شعب كردستان طعم الحرية، كان ممنوعا من التعبير إلا لصالح الحاكم المستبد، وإذا فكر أحدا أن يكتب فكان عليه تمجيد الحاكم – الطاغية . . . إلخ. وكانت سياسة البعث تهدف إلى إنهاء الوجود الكردي عبر مخططات التغيير الديموغرافي وسياسات الجينوسايد .

سادت ثلاثة منظومات فكرية العالم العربي في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية وهي ماتعرف بالأيديولوجيات:القومية والإشتراكية والإسلامية وجميعها منصبة على هدف واحد وهو محاربة الأقليات القومية وصهرها وبحجج مختلفة مثل "حماية الدولة الوطنية" وتارة بإسم "محاربة الإمبريالية والصهيونية. و

أخطر هذه الأيديولوجيات هي أيديولوجية حزب البعث الذي رأى النور على أيدي ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار كإيديولوجية عربية حديثة، التي إستقت بالأساس مبادئها من الفكر النازي في ألمانيا. وكتابات زكي الأرسوزي خير دليل على ذلك والذي عبر فيها أن (العرب هم المجموعة البشرية الوحيدة الباقية أمينة على القيم الروحية التي أورثناها إياها أبو البشر (آدم) ومثل أن (الأمة العربية، هي ينبوع السامية كافة... وأن الأمة العربية لم تزل منذ فجر الإنسانية منارة يهدي شفقها العالم سواء السبيل أينما كانت، بينما الأقوام تظهر على مسرح التاريخ وتتوارى عنه). فالقاعدة الأساسية لهذه الأيديولوجية البعثية - النازية إذن هي تحريض الشعب العربي (والذي هو نفسه أصبح ضحية لهذه العقلية) ضد الكرد على أنه خنجر غرزه الإستعمار في ظهر القومية العربية أو كما كان يرى ميشيل عفلق نفسه – كل من (سكن الوطن العربي فهو عربي) أي تجريد الكرد من هويتهم القومية وعدم الإعتراف بوجودهم ولتحقيق ذلك لجأ البعث إلى إعتماد سياسة تغيير التركيب الديموغرافي في كردستان والتي من نتائجها تعريب جزء مهم إستراتيجي وكبير من كردستان منها كركرك وشنكال وغيرها وإتباع سياسة التطهير العرقي،لإنهاء الوجود الكردي، وآخر حلقة في هذه السلسلة الشوفينية ضد شعب كردستان كان الوقوف ضد التصويت على دستور كردستان في يوم الخامس والعشرين من الشهر الجاري وهو اليوم المنشود لإنتخاب برلمان ورئيس كردستان، هذا الدستور الذي يفترض ان يكون المنظم مابين بغداد وهولير. وبات معروفا أن الحرية هي القاعدة الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وأن مستقبل العرب وضمان حياة أبنائهم وإستقراها يرتبط بشكل وثيق بحل المعضلات والخلافات في إطار الدستور وتوطيد النظام الفيدرالي بشكل حقيقي وترسيخ المبدا الديمقراطي وإلا فإن حقوق الجماهير العربية نفسها وأمنهم ستبقى مهددة دون الحق الكردي. وستستمر الفئات الشوفينية التي تحكم بإسم العروبة في سرق الشعب العربي نفسه والمتاجرة بإسمه في ضؤ أهدافها وغاياتها الذاتية وإلا مامعنى أن يحرم أجيالا كاملة من العرب من حقوقهم ولن يستقر بهم الأمر منذ عقود عديدة بينما حكامهم يعيشون في القصور البهية.

وتلتقي هذه النظرة "القومية الشوفينية العربية" مع المنطق ذاته (العرب خير أمة أخرجت للناس)، التي تستغل الديانة الإسلامية سلاحا ضد الشعب الكردي، فكثيرا ما يستعمل العرب القوميون لفظة "العروبة والإسلام" معا وكأن العروبة والإسلام صنوان لاينفصمان. هؤلاء القوميون العنصريون يعتبرون

العرب "شعب الله المختار" وعندما تفوه صدام حسين خلال مأدبة الأفطار لرجال الدين في عام 1983، لم يرد عليه أحدا من الرجال الدين إذ قال صدام حينها: ". . . مما جعل سبحانه وتعالى يختار العرب لدور قيادي للإنسانية هو لأن العرب منطقيون ولأنهم قادرون على التخيل والتصور والوصول إلى الأحكام العامة من خلال ظواهر صغيرة . . . ". وعندما إستخدم صدام حسين وعصابته الأسلحة السامة والكيماوية ضد سكان حلبجة الكردية الآمنين فقتل منهم آلافا مؤلفة خلال دقائق معدودات، لم تتحرك الدول العربية ساكنا، بل أيدت بعضها النظام العراقي أو بررت مواقفها أو صمتت والصمت أيضا دليل الرضى والجماهير العربية أيضا إلتزمت الصمت . حينها كتب الأستاذ عبدالرحمن الراشد رئيس تحرير مجلة "المجلة" وفي عددها (584) الصادر في نيسان 1991 أثناء الهجرة المليونية قائلا:"إن الكثير من أجهزة التلفزيون العربية أغلقت أعين المشاهدين عما يحدث في جبال الكرد. الصور المرعبة لآلاف النازحين الذيم مات منهم المئات حتى الآن، تحرك أقسى القلوب. أعتقد أنها أكثر صور مآسي البشر وضوحا. صور لم نر مثلها لا في لبنان ولا في فلسطين ولا في الهند. عرضتها أجهزة التلفزيون الغربية. صور فجعت الكثيرين ممن شاهدوها . وإذا تجاوزنا تخاذل العرب عن دعم إخوانهم الكرد، وفهمنا مسألة الحفاظ على العراق ورفض محاولات تقسيمه كما يقولون، فإنه يصعب ان نبرر أن يكال إلى الناس الذين يموتون واقفين على أقدامهم المتجمدة صفات تخوينية وعبارات تآمرية. إن حق هؤلاء في العيش مثل حق العرب الآخرين، ومثل حق كل شعوب العالم. لقد بلغت الشوفينية العربية مرحلة هذه الأيام تمثل أدنى الدرجات التي يمكن للإنسان أن ينزل إليها. نزع بعض العرب في دعواهم العربية عن أنفسهم خصائص الإنسانية، وصاروا معها أقرب إلى الحيوانية . . . حتى أولئك الذين حملوا الراية الإسلامية لم يجدوا كلمة واحدة ، على الرغم من أنها رخيصة ولا تكلفهم أي ثمن ، لأن يعبروا بها عن تعاطفهم مع الذين يموتون في الجبال والوديان . . . " .

ومن ثم يضيف السيد عبد الرحمن الراشد قائلا:". . . محنة الكرد في العراق تعري بكل أسف وضعنا الأخلاقي وتبين بصدق مدى الروح الإنتقائية التي نتميز بها عند التعامل مع قضايانا. فنحن جميعا نجار بالشكوى ضد التصرف الإسرائيلي حيال الفلسطينيين العرب لما فيه من سلب وإمتهان وغدر، وننسى في المقابل مايحدث للكرد في أرضهم العراق على يد قوات عربية بدون وجه حق في معظمها وفيها من القسوة مالم تعرف مثله منطقة عربية منذ حرب

الصليبيين. إن السؤال المنطقي هنا:هل القضايا تختلف في قيمتها الأخلاقية وفقا لرغباتنا أو إنتماءاتنا ؟ أم أنها مسألة متشابهة لها حدود دنيا وأخرى قصوى؟ الضمير العربي، وأعني به ضمير الإنسان العربي الذي يحمل صفة خاصة في مجتمعه، لاسيما ذلك المثقف الذي له إسم معروف وراي مسموع وربما له أتباع ينتظرون موقفه ليقرروا مواقفهم...".

شهد العراق صدور (9) قوانين إنتخابية منذ نشؤها، ومع أنه من الناحية الجغرافية إعترف النظام المؤقت للإنتخابات الصادر عام 1922 بوجود الألوية الكردية (الموصل وكركوك وأربيل) وحدد نائبين لكل منها، إلا أنه لم يشر صراحة إلى كون هذه الألوية كردية . وهذا الأمر ينطبق على قانون إنتخاب النواب لسنة 1924، فالمادة الثامنة نصت على تقسيم الدوائر الإنتخابية إلى ثلاث مناطق الأولى منها (تحتوي على ألوية الموصل وكركوك والسليمانية وأربيل) إلا أنه أيضا لم يقر بكردستانية هذه المناطق. بينما تناول قانون إنتخاب النواب لعام 1946حقوق الأقليات الدينية والمسيحية واليهود في المشاركة في الإنتخابات دون الإشارة إلى القوميات والأقليات الأخرى. كما أن مرسوم إنتخاب النواب رقم (6) لسنة 1952 وقانون إنتخاب النواب رقم (53) لسنة 1956 تجاهلا الحقوق السياسية للكورد. كما لم يضمن قانون إنتخاب أعضاء مجلس الأمة رقم (7) لسنة 1967على حقوق الكرد في وقت كانت الثورة الكردية تحقق الإنتصارات تلو الإنتصارات على الهجمات البربرية التي تشنها السلطات في بغداد. بينما إشترط كل من قانون مايعرف بالمجلس الوطني رقم(55) لسنة 1980 وقانون مايعرف بالمجلس الوطني رقم (26) لسنة 1995 في إعطاء حق المشاركة في الإنتخابات أن يكون الفرد بعثيا.

وكان آخر قانون هو قانون الإنتخابات لسنة 2004، حيث أشارت المادة (57) من قانون إدارة الدولة إلى إجراء الإنتخابات للمجلس الوطني الكردستاني في كردستان وحدد موعد هذه الإنتخابات في نفس موعد إجراء إنتخابات العراق وقد ورد فيها: (تجري الإنتخابات لمجلس المحافظات في أرجاء العراق كافة، وللمجلس الوطني الكردستاني في نفس موعد إجراء الإنتخابات في موعد لايتجاوز 31 كانون الأول 2005). ورغم أن هذا القانون أيضا يعتبر ناقصا لأنه لم يرد فيه ذكر القومية الكردية إلا أنه ولأول مرة في تاريخ العراق السياسي المعاصر يتناول الحقوق السياسية للكرد من خلال إعتماده على قانون إدارة الدولة والذي شكل خطوة نحو تحقيق المزيد .

واليوم ونحن أمام حدث جديد بالنسبة لشعب كردستان، لم يفصلنا سوى أيام معدودات للذهاب إلى صناديق الإقتراع لتحديد مسار جديد في العمل النضالي القومي للكورد وليقل الشعب كلمته والذي بالتأكيد سيتوقف عليه مستقبل هذا الشعب وأمانيه، وستكون هذه الإنتخابات غير عادية، لأنها إنتخابات مواجهة مع المتربصين بالإنجازات الكردية التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية من تقدم في البناء العمراني وشبكة الطرقات وبناء المؤسسات القومية والأكاديمية وتقوية البنية التحتية لكردستان وتوفير المستلزمات من كهرباء وأمن للمواطنين وهو من حق الشعب وليس فضلا ولكن تحقيقه أمر مهم جدا في الوقت الذي تتآمر جهات عديدة في الداخل والخارج من أجل تقويض التجربة الكردية التي قد تصبح نموذجا لحل المسألة الكردية في الدول المجاورة الأخرى. صحيح هناك نواقص وثغرات ولكن لابد من التأني والمقارنة مع الماضي كيف كنا وكيف أصبحنا. وفي هذا الإطار تعد الوحدة والإلتفاف حول قائمة التحلف الكردستاني من أهم مصادر الرد لكسر شوكة الأعداء الذين يتربصون بعودة الأمور إلى سابقات عهدها. إن النقد سهل وكتابة الشعارات أسهل ولكن تطبيقها صعب جدا، وأعتقد أن الحزبين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني هما الحزبان القادران في المرحلة الراهنة على حماية المنجزات التي قد تحققت، وهذا لاينفي أن للحزبين نواقص ولكن لأنهما القوتان الجماهيريتان الحقيقيتان والقويتان القادرتان على حماية المنجزات المحققة وتطويرها نحو الأفضل، بينما الأحزاب الصغيرة تعجز القيام بهذه المهام لكونها لاتمتلك الإمكانات الضرورية اللازمة لذلك.

ففي بداية الثمانينات من القرن الماضي كان التضامن يعتبر من أكثر المعارضات شعبية ليست فقط في بولندة بل وفي كل أوربا وعندما إستلمت التضامن السلطة قادت البلاد إلى أكثر الأزمات الإقتصادية في البلاد وإلى الأنهيار الكامل، حيث كانت رفوف المحلات التجارية الكبرى فارغة تغطيها فقط طبقات الغبار، وتدنت شعبية التضامن إلى أدنى مستوياتها الشعبية . أنخبوا قائمة التحالف الكردستاني قائمة (84) لأنها تشكل الرد الأكبر على أعداء الكرد وكردستان وضمانة لحماية الإنجازات الكردية .

انتخاب ســـروك بارزاني رئيسا لكردستان

حـــد فاصـــل فـــي التاريخ السياسي الكردي

ا لحـــــديـــث والمـــعـــاصـــــــر

إن هذا الحدث يعني الكثير بالنسبة للشعب الكردي، حيث حرم من ممارسة هذا الحق لقرن كامل، بسبب تجزئة وطنه وتوزيعه بين كيانات مصطنعة، وفقا لمصالح ورغبات الدول الإستعمارية التي خططت ونفذت إتفاقية ســـايكس ـ بيـكو الظالمة والتآمرية وبالتوافق مع توجهات القوى الرجعية والعميلة، محولة شعب كردستان إلى عبيد ووطنه إلى مزارع خاصة، تنتهك فيها كل المقدسات والحرمات.

فلأول مرة في تاريخ كردستان، ينتخب رئيس من قبل برلمان ديمقراطي, يمثل كافة الإتجهات والتيارات الإتنية والمذهبية، لعبت فيها الأحزاب السياسية الكـردسـتانـية دورا مهما وبخاصة الحزبين الكرديين الرئيسيين الديمقراطـي الكـردسـتاني والإتحـاد الوطنـي. وهذه الخطـوة بحد ذاتها، تمـثل نموذجا ديمقراطيا رائعا وتجـربة فريدة، قد لاتجد مثيلا له في الشرقين الأوسط والأدنـــى برمته، لابل في كل ماعرف بالعالم الثالث الذي تبلور في خضم الحرب الباردة بين المعسكرين المتناحرين آنذاك .

إن ماتم إنجازه في برلمان كردستان في العاصمة هولير، هو بالأساس ثمرة إتفاقية بير ما م التاريخية وإتفاق الزعيمين الكرديين كاك مسعود ومام جـلال والمكتبين السياسيين للحزبين في الأول من كانون الأول 2004 بخوض الإنتخابات الكردستانية والعراقية في قائمة موحدة تجسيدا لرغبات ومطالب الشارع الكردستاني، مما شكلت نقطة تحول تاريخي بالنسبة للحركة التحـررية الكـردستانية .

إن إنتخاب الزعيم الكردي **المعروف مسعود بارزاني رئيسا لإقليم كوردستان العراق، يضم في طياته دلالات عميقة ومتعددة. فقبل كل شئ** كرس كاك مسعود جل حياته للكردايتي، فقد ولد في 13 آب عام 1946 في ظل جمهورية مهابات الكردية الديمقراطية التي أعلن عن قيامها الشهيد قاضي محمد في 22 من كانون الثاني من العام نفسه في ساحة جوار جرا والتي راحت ضحية الحرب الباردة بعد أن عاشت حوالي عام واحد، ومنذئذ إرتبط حياته بالكفاح التحرري للشعب الكردي إلى أن إلتحق بصفوف البيشمركة وحمل البرنو في جبال سفين وحمرين وزوزك وبارزان وهندرين و...و.... وغيرها وهو في الخامسة عشرة من عمره.

ومنذ أن كان عمره عاما واحدا لم يلتق مسعود بارزاني بوالده إلا بعد مضي إثنتي عشرة سنة، على أثرعودة القائد الكردي مصطفى بارزاني من موسكو عام 1958 بدعوة من الزعيم عبدالكريم قاسم باني الجمهورية العراقية الأولى، الذي إعترف بحقوق الشعب الكردي.

وقد أخذ الرئيس مسعود عن والده الحكمة والدهاء والشجاعة والإصرار على عدم التنازل عن **الأساسيات إضافة إلى الحنكة السياسية، لاسيما وأنه أصبح من أقرب المقربين للزعيم مصطفى بارزاني، منذ عودته من** منفاه، إذ رافقه في الجبا ل والكهوف وتمرس على يديه في المعارك الطاحنة وأخذ منه حكمته ودبلوماسيته أثناء المفاوضات واللقاءات والمقابلات الصحفية، ومنه تعلم أنه لاتنازل عن المقدسات. وبهذا الشكل، يكون الرئيس مسعود بارزاني يحمل خاصتين مهمتين ضرورتين لهكذا زعيم: الخاصية الأولى، **فهو خريج المدرسة البارزانية** التي تحولت إلى مدرسة نضالية عبر قرن من الزمن. أما الثانية، فإنه أخذ بما فيه الكفاية من التجارب المريرة والنضالية:ثورات وإنتفاضات، إنكسارات وإنتصارات، أفراح وأتراح، ويلات وتدمير، مؤامرات وحروب ..... **إلخ، إذ وقف الرئيس مسعود شاهدا منذ أكثر من نصف قرن على مأسأة شعب أبى أن يرضخ للإنصهار وقرر أن ينال الحرية التي كلفت أرواح الألوف من الشهداء الأبرار**، وهو في موقع المسؤولية، متمرسا في النضال صامدا كصمود جبال كردستان في وجه الغزاة، عنيدا بتمسكه بحقوق شعبه بإمتياز، مدافعا عن حقوق الأقليات والطوائف في كردستان ناهيك مايعرف عنه بتواضعه رغم مكانته المرموقة، لكنه خريج مدرسة ثورية، مدرسة المقاومة والنضال ــ مدرسة بيشمه ركايتي على ذرى جبال

كردستان وسفوحها وفي السهول والوديان، في المدن والقرى والبلدات والقصبات.

إن انتخاب كاك مسعود رئيسا لكردستان العراق من قبل برلمان كردستان يعتبر حدثا تاريخيا مميزا ويعد إنتصارا لقضية شعب كردستان وعدالة قضيته وثمنا لدماء الشهداء الأبرار الذين ضحوا بكل شئ منذ مايزيد عن قرن كامل من ثورات وإنتفاضات كردية مستمرة لعبت العائلة البارزانية فيها دورا طليعيا وبخاصة ثورتي أيلول التحررية بقيادة الإبن البار للشعب الكردي الخالد مصطفى بارزاني وطولان التقدمية بقيادة المناضلين إدريس ومسعود البارزاني.

كما ويعد إنتخابه من قبل شعب كردستان وبدعم كافة قواه النضالية وبخاصة الفصيلين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني، إنجازا قوميا لكافة أبناء الشعب الكردي في وطنه المجزء وخطوة ديمقراطية رائعة في الشرقين الأوسط والأدنى.

ولم يكن إختياره رئيسا من قبل الشعب الكردي محض صدفة، بل بسبب نضالاته التاريخية وإنتمائه لأسرة كردية بطلة قادت الحركة التحررية الكردية طوال القرن الماضي ومازالت تقودها بحكمته وبعقله الراجح وإتزانه وإنتمائه الكردستاني وإصراره على مواصلة النضال حتى نيل الشعب الكردي لحقه في تقرير المصير وتحقيق العدالة والمساواة في عموم العراق .

إن انتخاب كاك مسعود رئيسا لإقليم كردستان العراق ضمانة أكيدة بعودة كافة المناطق التي شملتها مشاريع التعريب إلى أحضان كردستان وفي مقدمتها قلب كردستان كركوك وخانقين وجلولاء ومندلي وزمار وسنجار وغيرها.

وضمانة بحماية حقوق الشعب الكردي وصيانة مكتسباته وصولا إلى إقامة نظام ديمقراطي فيدرالي تعددي في بلد يكون الشراكة فيه بين القوميتين الأساسيتيين العربية والكردية وتثبيت ذلك في الدستور العراقي الذي يتم العمل من أجل وضعه الآن .

وضمانة لحماية حقوق جميع الأطياف الإتنية والمذهبية في كردستان من كلد ـ آشور والتركمان والمسيحيين والعرب وغيرهم وتكريس ذلك بشكل عملي في دستور كردستان.

وضـمانة لتـقوية الوحدة الوطنية بين كافة مكونات وأطياف الفسيفساء العراقي من قومية ودينية وتعزيزها وتوفير إمكانية مشاركة كل العراقيين في الحياة السياسية وتوزيع الثروة على الجميع بشكل عادل .

ويعـد انتخاب كـاك مسـعود رئيسا، أخيرا وليس آخرا، ضـمانة لوحـدة الجبهـة الكردسـتانية ووضـع أسس متينة لبناء نظام ديمقراطـي في الإقليم يكون نموذجا يحتذى به. لاشك أن هـذه العملية تشكل بداية مرحلة تاريخية جـديدة في نضال الشعب الكردي وحركته التحررية الوطنية في بداية القرن الواحد والعشـرين وحـد فاصـل في تاريـخـه السياسـي الحـديـث والمعـاصـر وسيفتح آفاق أخرى نحو قفزات إنعـطافيـة كبيرة.

جلال الطالباني أول رئيس كردي للعراق الحديث
إرهاصا بميلاد عهد جديد فـــي

الـشــرق الأوسـط والعالم العربي

يعد انتخاب الشخصية الكردية البارزة جـلال طالـبـانــي عن القائمة الكردية رئيسـا للعراق في السادس من نيســان من قبل المجلس الوطني العراقي، انتصارا للحركـة التحـررية الكردية ولشعب كردستان وعموم الحركة الدمقراطية في الشرقين الأوسـط والأدنــى والعالـم العربي. ويدخل هذا الإنجاز ضــمن التطورات والمستجدات الملموسة التي تشهدها كـوردستان خصـوصا ومنطقة الشرق الأوسط عموما .

إن زخم الحدث، هو أن الشعب الكردي، بدأ يلعب دوره التاريــخي في رسم خارطة المنطقة السياسية وترتيباتها بعد أن حرم من ممارسة جميع حقوقه الديمقراطية والإنسانية والقومية لثلاثة أرباع قرن، أي منذ ظهور العراق كدولة حديثة في العشرينات من القرن الماضــي بناء على رغبات القوى الاستعمارية العظمى آنذاك طبقا لاتفاقية ســايكس ـ بـيكــو السـرية التي بموجبها تعرضت كردستان وعربستان في آن واحد إلى عملية التقسيم والتجزئة.

هذا الحدث الإنتخابي الجلل، سيدخل التاريخ كيوم مشهود، حاملا في طياته معان ودلالات عميقة عدة.

فـنـحـن أمام سقوط دولة القهر، بمؤسساتها السياسية والإدارية البالية العـفـنـة الـتسـلطيـة، وإنـهـاء مـرحـلة ثلاثة عقود ونيف من تـفـرد الـحزب الـواحـد في الدولة والمجتمع، القـائـم عـلى الأسس والمبـادئ النـازيـة والفـاشـيـة، وبناء دولـة ديمقراطـيـة تـعـدديـة فـيـدراليـة وتـرسـيـخ الديـمقـراطية الشـعبيـة، وغـربلة المفـاهيـم والأفكار التي غزت عقول أجيال عدة وفق تصـورات خاصــة إستعلائية ووضع حد لثقافة الخوف التي لازمت الفرد في المعمل والمصنع والمدرسة والجامعة في الشارع وفي المنزل، الثقافة التي خلفت الشك وعدم الثقة داخل الأسرة الواحدة، وإنهـاء سـيكولوجيـة " الأغلـبـيـة " و"الأقـلـيـة" المبـنـيـة أسـاسـا عـلى القـهر والظـلم والاستبداد للتـحـرر من سـؤ استخدام مـفـهـوم التـاريـخ، جـراء ممارسات عصابة حقيرة جعلت من نفسها واعظا عقائديا وآمرا ناهيا، حاكما بأمر اللّـه، محولا البلاد والعباد إلى مزرعة بائـسـة، كل مافيها معرض للموت والتدمير، جاعلين من كردستان حقلا

لتجارب الأسلحة المحرمة دوليا كغاز الخردل والكيماوية والنابالم وحرق الأخضر واليابس لكل مايحمل إسم الكرد، وفق سياسة منظمة هادفة،سياسة الجينوسـايد ضد الشعب الكردي وتعريب كردستان خطوة خطوة كما حصل في كركوك وخانقين وشيخان ومندلي وزمار وشنكال و..و..و.. الخ...

أدت تصرفات عصابة عفالقة بغداد وعنجهيتها وسلوكها الفظ البدائي القائم على البارانويا والسادية إلى أحكام خاطئة ونتائج إنعكست سلبا عليها بسبب نزعتها البربرية وفقدانها للمقومات الإنسانية المتمثلة في الإرتقاء الروحي، لتصبح عبرة للآخرين كي يعقلوا ويتصرفوا بحكمة، فعلى الباغي تدور الدوائر: الحاكم يصبح محكوما مدانا والسجان يصبح سجينا وأبطال أقبية التعذيب يصبحون أقزاما أذلاء ....إلخ هذا هو حكم التاريخ عندما يفقد موضوعيته بسبب الإستخدام السئ له، في إطار عملية أحادية التصور في إنكار الطرف الآخر تجاوبا مع رؤية الإستعلاء القومـــي .

لقد أشار رنكة مثلا في حديثه عن الإصلاح الديني في ألمانيا بقوله: كان من المستحيل ان تصل التناقضات إلى هذا الحد دون أن تصل إلى صراع ....، كان لابد أن يثير التعطش للتخريب معارضة ناجحة، وكلما إشتد التخريب كان العداء له أشد وفقا لنظرية المؤرخ البريطاني المعاصر توينبي: كلما إشتد التحدي عظمت الإستجابة .

وفي العراق جاءت شدة المعارضة طرديا مع ضرورات التغيير التي كانت كردستان قلبها النابض، حيث قدم الشعب الكردي من تضحيات خلال نصف قرن قرابين للحرية والتحرر قل نظيره في تاريخ حركات التحرر العالمية وإن ما جرى من إستحقاقات هو بفعل النضال الدؤوب والكفاح المستميت والتضحيات الجسام للشعب الكردي وقواه الثورية المناضلة، ثمن لدماء الشهداء الأبرار ومقاومة البيشمركة وبطولاتهم لنصف قرن كامل ضد الدكتاتوريات الحاكمة في العراق التي توجت بسقوط النظام البعثي في العراق نتيجة أخطائه العديدة وتصرفاته الإجرامية بفعل التحالف الدولي.

يعد انتخاب أول كردي رئيسا للعراق الحديث حدثا غير إعتيادي، بل هو بداية عهد جديد ومرحلة تاريخية مهمة، عهد لتدشين عصر الديمقراطية في الشرق الأوسط الحديث وبداية صحيحة نحو حل القضايا القومية في المنطقة وعلى رأسها القضية الكردية المزمنة . لأن ماجرى في العراق، كان يجب أن يحدث، بما شهدت هذه الدولة من كارثة أخلاقية تمثلت في عبادة التنين بتألية دكتاتور

متعجرف، لدرجة جعلوا من التاريخ سجلا خاويا وكأنه ليست للحقيقة وجود، ناسين أن الدولة هي الوجود الفعلي الذي يحقق الحياة الخلقية بمفهومها التاريخي وأن قضية الشعوب تنتصر عاجلا أم آجلا .

إن ماحصل هو إرهاص بميلاد حضارة جديدة، تتخذ من التاريخ والجغرافيا أساس لها. إن دولة العراق التي ظهرت على الخارطة السياسية منذ العشرينات من القرن الماضي، قد ماتت ودفنت بسقوط النظام الدكتاتوري يوم التاسع من نيسان 2003، وفسر شـبـنـجـلر المجتمعات بالكائنات الحية تمر بأدوار الطفولة والفتوة والشيخوخة والفناء، لآن العراق بالأساس ولدت مشوهة،عقيمة، فعامل قيامها هونفسه عامل تدهورها وفنائها لأن قيامها لم تكن شرعية، تعارضت مع رغبات الشعوب العراقية ومكوناتها الأساسية .

أن العراق الجديد الذي يبحث عن مقومات التكوين، قد يكتب له النجاح ولمدة طويلة، فيما لو إستجاب الطـرف العربـي للمطاليب القومية للشعب الكردي، والعمل الفوري على وضع خطة عملية في تنفيذ الخطوات الحاسمة في إنهاء المعوقات التي تعيق نجاح العملية السياسية والأخذ بالإجراءات اللازمة طبقا للبند 58 من قانون إدارة الدولـة المؤقت وفي مقدمتها إنهاء أزمة كركوك والإعتراف بكردستانيتها وتصفية آثار التعريب في كل المناطق والقصبات والقرى الكردية وإلحاقها بجغرافية كوردستان والنظر إلى الشعب الكردي كشريك أساسي للبلاد ووضع خطـة تـثـقـيـفـية مـبـرمـجـة وعلى كافة الـصـعـد في العراق كـلـه، يـهـدف إلـى تـرسـيخ ثـقـافـة المـصـالـحـة والمـودة والمـسـاواة والإعـتـراف المـتـبـادل فـي إطار دولـة تـعـددية الـقـوميـات والـمـذاهب وعلى أساس تكوين العراق الجديد من فيـدراليـيـتـين أساسـيـتـين عـربـيـة وكـرديـة ووضع حـد للثقافة الإستـعـلائيـة التسلطية و للـنـزعـة الـسلفيـة المـتـحـجرة القاتـلـة للـجـميـع والسـعي من أجـل بناء مجـتمع متـحـضـر يرقى للحاق بالركب البشري المتطور، وإلا فأن عدم الإستـقـرار سيعم المنطقة .

وأخيرا، يجب القول بأن الكرد وخلال مراحل تاريخية مختلفة ضحوا بمصالحهم القومية والذاتية إنقاذا للمواقف السياسية ودفاعا عن المصلحـة العامة، وما أن يوطد الطرف الآخر أقدامه حتي يبدأ بإعطاء ظهر المجن للكرد، لذلك فمن الضروري أن تتمسك الزعامات الكردية بمطالبها وهم يحتلون مواقع سيادية وأن لايجعلوا من قضيتهم حصان طروادة مرة أخرى، ولديهم مايكفي

من الحنكة السياسية والخبرة العملية والتجارب المريرة لعقود من الزمن، وإلا خسرنا تسجيل الهدف الذي ينتظر الضربة الأخيرة.

هل ترشيح الجعفري: هو القرار الأنسب

للعراق الفيدرالي التعددي الديمقراطي الجديد

بالرغم من إنشغال الساسة والإعلام في داخل العراق وخارجه بتطورات الأحداث الأخيرة عقب إنفجار مرقدي علي الهادي وحسن العسكري في مدينة السامراء، فإن مسألة ترشيح السيد إبراهيم الجعفري من قبل الإئتلاف العراقي الموحد بفارق صوت واحد على منافسه السيد عادل عبدالمهدي مازالت تحتل الصدارة في الأجندة السياسية .

هذه المسألة التي إتخذت بعدا تنافسيا مزمنا، ليس فقط بين القوائم والأوساط السياسية المختلفة، بل وفي داخل قائمة الإئتلاف نفسه، فكان متوقعا أن يرشح الإئتلاف عادل عبدالمهدي الذي يحظى بشعبية أوفر بين قوائم الأوساط والتيارات المختلفة الكردية منها والعربية.

صحيح أن مسألة الترشيح شأن داخلي للإئتلاف ولكن في الوقت ذاته أمر يخص مستقبل البلاد برمته، وكان من الضروري الأخذ بالحسبان مسالتي التوافق والتراضي بغية تشكيل حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة، وإلا فإن تشكيل حكومة على يد شخصية تفتقر إلى المصداقية من قبل أطراف عدة، نتيجة فشله في أداء مهمته كرئيس للوزراء في الحكومة المنتهية ولايتها، سوف لن تحقق الأهداف المتوخاة لمستقبل العراق وستبقى عاجزة أمام التحديات الصعبة والصراع المرير ومعالجة القضايا التي عليها تعتمد أولا وأخيرا مستقبل العراق الديمقراطي الفدرالي التعددي.

أن من راقب تطور الأحداث منذ انتخاب د.إبراهيم الجعفري رئيسا للوزراء في المرة الأولى، يدرك جليا أن هذا الرجل الذي كان يوما ما يعمل في صفوف المعارضة لإسقاط الدكتاتورية، إخترق أسس العمل المشترك جاعلا من نفسه دكتاتورا صغيرا يحرص على التمسك بزمام الأمور بقبضة حديدية، متهربا من تنفيذ ماتم الإتفاق عليه مع الطرف الكردي المتحالف في تنفيذ المادة 58 حول تطبيع الأوضاع في كركوك وفشل في القيام بوجباته وتعهداته، ناهيك عن ذلك

أنه لم يوفر الأمن والإستقرار للشارع العراقي وبنى شرخا بينه وبين عرب السنة وإتسم عهده بالتسيب والفساد الإداري والفوضى وزادت العمليات الإرهابية في عهده، دافعا بذلك البلاد مجددا نحو أزمات كوارثية جديدة، لايستطع أحدا التكهن بنتائجها الوخيمة على الجميع.

فالسيد الجعفري ناهيك عن أنه لايحظى بشعبية داخل قائمة الإئتلاف الموحد ولاسيما من قبل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة السيد عبدالعزيز الحكيم، فإنه لم يتصرف بحكمة مع الملف الكردي متملصا من إلتزاماته إتجاه قائمة التحالف الكردستاني معطيا صورة قاتمة عن علاقته بالكرد وقضيته العادلة. ففي يوم أداء القسم لحكومته، حذفت وبشكل مقصود تلك الفقرة الأساسية المتعلقة بإقامة نظام فيدرالي تعددي ديمقراطي، حتى لايضع وزراءه أمام مسؤوليتهم التاريخية تجاه حل القضية الكردية حلا ديمقراطيا جذريا. وقد لاحظ ذلك الوزراء الكرد في المجلس، حتى أن د. برهم صالح أدى القسم كما كان يجب أن يؤديه الآخرون، وأعتقد أنه كان ضروريا أن يحتج الوزراء الكرد في المجلس على هذا التصرف المشبوه في حينه.

من جهة أخرى لم يشارك إبراهيم الجعفري كرئيس للوزراء، الشعب الكردي فرحته يوم انتخاب الشخصية الكردية المرموقة كاك مسعود بارزاني رئيسا لإقليم كردستان وكذلك يوم أداءه القسم، وكان حضوره ضروريا فيما لو كان نصيرا لهذا التطور الرائع الذي شهده إقليم كردستان والذي يكوِّن ركنا أساسيا من أركان ودعائم الدولة الجديدة قولا وفعلا.

ويتحاشى السيد إبراهيم الجعفري في كافة الفعاليات التطرق إلى القضية الكردية بهدف إهمالها وإفراغها من محتواها كقضية مهمة ومصيرية من القضايا العراقية التي تلعب منذ اكثر من نصف قرن دورا فاعلا في تطور الأوضاع العراقية وفي عدم إستقرارها وسببت في تغيير الأنظمة العراقية المتعاقبة على دست الحكم لخمسة عقود متتالية ، مع إدراكه الكامل بأن حل القضية الكردية يشكل ركنا أساسيا من أركان الجمهورية الثانية المنشودة وأنه لاإستقرار ولا وئام إلا بالنظر إلى إقليم كردستان كمكون أساسي له خصوصياته المستقلة إلى جانب الإقليم العربي. أن حكومة الجعفري ووفق سياسة مبرمجة وهادفة تملصت عن تنفيذ المادة (58) من قانون إدارة الدولة الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك والمناطق الكردستانية الأخرى التي طالتها التعريب

والتغيير الديموغرافي وهذه بالنسبة لقائمة التحالف الكردستاني تشكل الخط الأحمر.

والأغرب من هذا كله، أن يقوم السيد الجعفري بزيارة إلى دولة كتركيا في حينه ودون وزير الخارجية السيد خوشيار زيباري أحد وزراء الكرد، حتى يأخذ حريته المطلقة في لقاءاته التركية ووضع عراقيل إضافية أمام تطبيع الأوضاع في كركوك، وبدلا من محاولة إقناع الجانب التركي في عدم التدخل في الشؤون العراقية، لعب دورا تحريضيا للنظام في تركياعبر تصريحات لجريدة الشرق الأوسط لإثارة الفتنة بين الكرد والتركمان الشعبان المتآخيان منذ مئات السنين، بهدف تحريك دول الجوار للتدخل لصالح برنامجه الشوفيني هذا، لتدويل قضية كركوك وتعقيدها وإيجاد ذرائع ومبررات تعرقل حلها، وتفريغ قانون إدارة الدولة ومادته الثامنة والخمسون من محتواه. وتأتي زيارته الجديدة الآن إلى تركيا تكريسا لنهج التفرد بالقرار السياسي وخدمة في مخططاته الخاصة لحزبه ومن يقف وراءه في الداخل والخارج لنسف قاعدة الوحدة الوطنية، الأمر الذي دفع برئيس العراق الفيدرالي السيد مام جلال طالباني بان يصرح على الملأ عدم إلتزام الحكومة العراقية بأية إتفاقية قد يوقعها الجعفري مع الطرف التركي .

والسؤال المطروح ماهو الفرق بين دكتاتور مثل صدام حسين قام بتعريب كردستان ومارس سياسة الجينوسايد ضد أبنائه خلال ثلاثة عقود ونيف وبين رئيس الوزراء المنتهي ولايته والمرشح لتوليه مجددا إبراهيم الجعفري الذي يرمي إلى الإبقاء على مخلفات الدكتاتورية الشوفينية وتكريس سياسة الهيمنة والتفرد .

لا أعتقد أن رجلا بهذه المواصفات يرقى لقيادة الحكومة الجديدة في دولة قد تصبح نموذجا للديمقراطية في الشرق الأوسط وجميع مناطق النزاع العرقي والطائفي في العالم بدءا من البلقان وإنتهاءا بجامو وكشمير ... إلخ . مادام يحمل مثل هذه الأفكار القاصرة والدونية المنطلقة من الحزبية والفئوية الضيقة العاجزة عن معالجة القضايا المصيرية القومية منها والمذهبية التي تواجه البلاد ومنها القضية الكردية التي تعد من أهم القضايا الإستراتيجية في تاريخ العراق المعاصر.

والسؤال الأخير، هل السيد الجعفري هو الشخص المناسب مستوفيا الصفات الضرورية لتولية رئاسة الحكومة، وهل هو الأمل المنشود لبناء عراق

ديمقراطي فيدرالي تعددي؟، وإلا من الضروري قراءة الخطوات القادمة بتأن وحذر وعدم الدخول معه في اللعبة الجديدة إلا بمواثيق وعهود واضحة ومبرمجة زمنيا، ولو أنه كان من الأجدر به أن يقوم هو شخصيا بسحب ترشيحه مادام هذا الترشيح لا يخدم عمليتي التوافق السياسي والوحدة الوطنية.

الجعفري إنحراف عن المسار:
من موقع مقارعة الدكتاتورية إلى دكتاتور

ففي كتابه العقد الاجتماعي الذي نشر عام 1762، يؤكد جان جاك روســو:"إذا الحكومة لم تحترم العقد الذي يربطها بالشعب، وجب على هذا الأخير القيام بالثورة ضــدها".

وهذه حقيقة من حقائق التاريخ، فالحاكم المستبد مهما طال عمره، مصيره السقوط نحو الهاوية على يد الجماهير الثائرة والشعوب التواقة إلى الحرية. وعندما تقف الشعوب مع حكوماتها، فهو من أجل أن تقوم الحكومات بواجباتها تجاه مواطنيها وتفي بإلتزاماتها دون نقصان وإلا فالشعوب تثور ضدها. فالتضامن (سوليدارنوست) في بولوندا، على سبيل المثال، في الربع الأخير من القرن الماضي، كانت تحظى بتاييد مطلق من قبل الجماهير عندما كانت في المعارضة، لكنها بإستلامها السلطة فقدت المصداقية رويدا رويدا لأنها عجزت عن تلبية المطاليب الشعبية.

وهذا الأمر قد ينطبق على حكومة إبراهيم الجعفري التي تكاد تكون قاب قوسين أوأدنى من فقدان الثقة والسقوط. والسيد الجعفري هو أول من يدرك أن إختياره رئيسا للوزراء لن يتم إلا بعقد بين قائمة التحالف الكردستاني من جهة التي إحتلت المرتبة الثانية في الإنتخابات، وبين قائمة الإئتلاف الوطني العراقي الموحد من جهة ثانية كخطوة تاريخية نحو إنقاذ الوضع المتأزم وبناء قاعدة جديدة من العلاقات والتوازنات في الدولة الجديدة التي ظهرت في الشرق الأوسط على أنقاض النظام البائد. وبالتالي فهناك قواعد وإتفاقيات وأسس لابد لرئاسة الوزراء أن تلتزم بها، وفاءا بالعقد الإجتماعي الذي تم مع الأطراف الأخرى وبخاصة مع الطرف الكردي، وذلك طبقا لقانون إدارة الدولة ووفقا للمقرارات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات المعارضة ضد النظام البائد، بغية التمكن من تجاوز المرحلة الإنتقالية هذه وحماية الإستحقاقات التي أنجزت بين الشعبين العربي والكردي كمكونتين أساسيتين في المجتمع العراقي إلى

جانب الأقليات والطوائف الأخرى وصولا إلى تشييد نظام فيدرالي ديمقراطي تعددي عادل يعيش في كنفه الأجيال القادمة بجميع مكوناته على أساس الشراكة في الحقوق والواجبات.

أن من راقب تطور الأحداث منذ انتخاب د.إبراهيم الجعفري رئيسا للوزراء، يدرك جليا أن هذه الشخصية التي كانت يوما ما يعمل في صفوف المعارضة لإسقاط الدكتاتورية ، يخترق أسس العمل المشترك جاعلا من نفسه دكتاتورا صغيرا يحرص على التمسك بزمام الأمور بقبضة حديدية، متهربا من تنفيذ ماتم الإتفاق عليه مع الطرف الكردي المتحالف، دافعا بذلك البلاد مجددا نحو أزمات كوارثية جديدة , لايستطع أحدا التكهن بنتائجها الوخيمة على الجميع .

فالسيد الجعفري ومنذ إنتخابه عن قائمة التحالف، يتملص من إلتزاماته مع الطرف الكردي الذي لولاه لما وصل إلى هذا المنصب، ويتهرب من مما أتفق عليه ويعمل بالضد من إرادة شعب كردستان السياسية، ويدل على ذلك تصرفاته وتصريحاته .

ففي يوم أداء القسم لحكومته، حذفت وبشكل مقصود تلك الفقرة الأساسية المتعلقة بإقامة نظام فيدرالي تعددي ديمقراطي، حتى لايضع وزراءه أمام مسؤوليتهم التاريخية تجاه حل القضية الكردية حلا ديمقراطيا جذريا. وقد لاحظ ذلك الوزراء الكرد في المجلس، حتى أن د. برهم صالح أدى القسم كما كان يجب أن يؤديه الآخرون، وأعتقد أنه كان ضروريا أن يحتج الوزراء الكرد في المجلس على هذا التصرف المشبوه في حينه .

من جهة أخرى لم يشارك رئيس الوزراء الشعب الكردي فرحته يوم انتخاب الشخصية الكردية المرموقة كاك مسعود رئيسا للإقليم وكذلك يوم أداءه القسم، وكان حضوره ضروريا فيما لو كان نصيرا لهذا التطور الرائع الذي شهده إقليم كوردستان والذي يكوِّن ركنا أساسيا من أركان ودعائم الدولة الجديدة.

يتحاشى رئيس الوزراء في كافة الفعاليات التطرق إلى القضية الكردية بهدف إهمالها وإفراغها من محتواها كقضية مهمة ومصيرية من القضايا العراقية التي تلعب منذ اكثر من نصف قرن الدور الأساسي في تطور الأوضاع العراقية وعدم إستقرارها و سببت في تغيير الأنظمة العراقية المتعاقبة على دست الحكم لخمسة عقود متتالية، مع إدراكه الكامل بأن حل القضية الكردية يشكل ركنا

أساسيا من أركان الجمهورية الثانية المنشودة وأنه لاإستقرار ولا وئام إلا بالنظر إلى إقليم كوردستان كمكون أساسي إلى جانب الإقليم العربي قولا وفعلا.

أن حكومة الجعفري ووفق سياسة مبرمجة وهادفة تتملص عن تنفيذ المادة (58) من قانون إدارة الدولة الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك والمناطق الكردستانـة الأخرى التي طالتها التعريب والتغيير الديموغرافي، والسؤال الذي يطرح نفسه، ماهو الفرق بين دكتاتور مثل صدام حسين قام بتعريب كردستان ورئيس الوزراء الحالي إبراهيم الجعفري الذي يصر على الحفاظ على مخلفات الدكتاتورية الشوفينية، علما أن كردستـان كانت طوال السنوات الصعبة في مقارعة الدكتاتورية قلعة تحتضن كل المناضلين والمقهورين ضد هذا النظام. ويدرك السيد الجعفري أن الكرد لن يتنازلوا عن شبر من أراضي كردستان وفي مقدمته كركوك، في أحلك الظروف وفي الوقت الذي كان النظام البائد في أوج قوته، يملك جيشا قويا عرمرما، ويحظى بتأييد دولي شرقا وغربا في مرحلة السبعينات ومابعدها، فكيف به الآن يلعب هذه اللعبة مدركا أن الزمن قد تغير وإنتهت مرحلة الحرب الباردة، وأن الكرد أقوى من مما كان، وهو جالس على كرسي إن تخلى عنه الكرد رمى به بعيدا في الحضيض.

والأغرب من هذا كله، أن يقوم السيد الجعفري بزيارة إلى دولة كتركيا ودون وزير خارجيته السيد هوشيار زيباري لأنه كردي، حتى يأخذ حريته بشكل مطلق في حبك المؤامرات ضد الشعب الكردي ووضع عراقيل إضافية أمام تطبيع الأوضاع في كركوك، ثم بدلا من أن يوقف الحكومة التركية عند حدها في عدم التدخل في الشؤون العراقية، يقوم سيادته بتحريض النظام في تركياعبر تصريحات لجريدة الشرق الأوسط لإثارة الفتنة بين الكرد والتركمان وتحريك الجوار للتدخل لصالح برنامجه الشوفيني هذا، لتدويل قضـية كركـوك بهدف تعقيدها وإيجاد ذرائع ومبررات تعرقل حلها، وتفريغ قانون إدارة الدولة ومادته الثامنة والخمسون من محتواه .

لا أعتقد أن رجلا بهذه المواصفات مؤهل لقيادة الدولة الجديدة التي قد تصبح نموذجا في الشرق الأوسط وجميع مناطق النزاع العرقي والطائفي في العالم بدءا من البلقان وإنتهاءا بجامو وكشمير ... إلخ . مادام يحمل مثل هذه الأفكار القاصرة والدونية التي لاترقى إلى مستوى حضاري رفيع في التعامل مع القضايا القومية، لاسيما القضية الكردية التي تعد من أهم القضايا التي تواجه

دولةالعراق المعاصرة، ومادام يسير فخامته على منهجية متزمتة منطلقا من حضارة متحجرة .

ويبدو أن الوضع لايبشر بالخير مادام أجندة رئيس الوزراء العراقي منصب على القضايا الثانوية على حساب القضايا المصيرية. ومن الضروي الإشارة إلى أنه لاوقت للمجاملات، فإما أن يكون هناك توجه أخلاقي ونية صادقة تجاه حل القضية الكرديـة حلا ديمقراطيا عادلا، وإعتماد الشراكة الحقيقية بين الشعبين العربي والكردي للدولة الجديدة والذي أكده الدستور العراقي في بنده الثالث عام 1958 والعمل بكل جدية لتطبيق كل الإلتزامات وتطبيع الأوضاع في كركوك وغيرها من المناطق الكردستانية التي طالتها التعريب لإعادة الحق إلى نصابه، وإما أن يدفع السيد الجعفري وتياره الوضع إلى نقطة الصفر .

أن العظام والحكماء يشيدون الدول ويبدون الكثير من الشجاعة ورباطة الجأش، بينما المتعنتون واللاواقعيون يدمرونها ويفتتونها. وإذا كان الجعفري يرغب في تحطيم الجدار الذي يفصل بين العرب والكرد، هذا الجدار الذي بناه الأنظمة السابقة ولاسيما نظام صدام حسين، فما عليه إلا التعامل وبحكمة مع الواقع وان يكون منطقه الحقائق التاريخية والواقع السياسي القائم وليست رغبات السياسيين والمتطرفين القومجية والسلفية القروسطية.

يقول هيغل:"أن المسار الديالكتيكي لفكرة الحرية هو الذي يمسك برجال الفكر والأبطال العظام ويحدد لكل منهم دوره، وأن العظيم هو الذي يدرك بوعيه حركة التاريخ في زمنه ومجتمعه فيكون فعله تجسيدا لإرادة الروح". أن اللحظات الحاسمة تحتاج إلى الرجل العظيم لتغيير الواقع نحو الأفضل، وأخيرا يبقى التفاؤل بصدد إمكان العقل وإنتصار الحق وتطبيق العدالة لإحراز التقدم نحو غد مشرق وجميل وتشييد دولة دعائمها عقد على الإرادة الحرة والإتحاد الإختياري وتوفير ضمانـات دولية لها.

رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يتأرجح مابين الدستور ومجالس الإسنـاد

كان للكرد، طوال العقود الخمسة الأخيرة، الدور الأكبر في مقارعة الأنظمة القمعية والمستبدة التي توالت على دست الحكم في العراق المعاصر وإسقاطها

بدءاً من عبدالكريم قاسم بعد أن خان مبادئ ثورة 14 تموز وصولاً إلى الدكتاتور الأرعن صدام الذي فشل، بالرغم من جبروته ودولته الأمنية، في السيطرة على كردستان.

صحيح أن الشعب الكردي لم يعط يوماً ما لنفسه الحق في أن يكون بديلاً عن النظام السياسي في بغداد، لكنه شكل على الدوام العامل الأبرز في تغييره .. مادامت كردستان كانت طوال سنوات المحن قلعة للثوار والأحرار، فقد آوت جبال كردستان خلال ثورتي أيلول وطولان والفترات التي تلت حرب الخليج مئات من الشخصيات التي كانت تدخل في عداد المعارضة العراقية ضد نظام البعث المستبد، حيث قدمت الحركة الكردية لهم جميع التسهيلات الممكنة من مأوى وحماية وتنقلات وسفر وبالتالي هناك حقيقة يجب أن يدركها الجميع، وهي أن العملية الديمقراطية في عموم العراق ومستقبلها تتوقف على مدى الموقف من حل القضية الكردية في البلاد حلاً جذرياً ديمقراطياً وبشكل نهائي، لقد سقط قاسم عندما بدأ بمقاتلة الكرد، وشهدت بغداد أزمات سياسية حادة وتغييرات وزارية في أعقابها، وحكم صدام على نفسه بالموت يوم توقيعه على اتفاقية الخيانة والتآمر في السادس من آذار عام 1975 ضد الكرد وحركته التحررية، لا يمكن أن تعم الديمقراطية في العراق إلا بعد أن تضع السلطة المركزية في بغداد حداً لكل الإنتهاكات الحاصلة ضد كردستان وشعبها في ظل الأنظمة البائدة من تعريب وتغيير ديموغرافي وتشويه الحقائق وفي مقدمتها التباطؤ في تنفيذ المادة (140) الخاصة بكركوك والمناطق الكردستانية الأخرى التي سميت ظلماً وعدواناً بالمناطق المتنازع عليها، فالكل يعرف أنها مناطق كردستانية خضعت للتعريب ولسياسة الجينوسايد على يد الأنظمة المتعاقبة ولا سيما على يد نظام البعث البائد، إن كوردستان كانت ولاتزال الحصن الأقوى في حماية الديمقراطية والديمقراطيين في بغداد، وهي في الوقت ذاته المعول والمرتكز في إسقاط الدكتاتورية والدكتاتوريين، ان من يريد النجاح والديمومة في مسيرة بناء العراق الفيدرالي وبناء دولة الرفاهية والسعادة والمساواة، عليه أن ينطلق أولاً من كوردستان، حيث الأجنحة الفولاذية، أما من ينطلق من أجندات خارجية ورؤى شوفينية ضيقة، فإن أجنحتهم المصنوعة من المومياء ستذوب بفعل الشمس الملتهبة خلال أول تحليق ..

كانت المسألة الكردية جزءاً من المشروع الوطني والدولي منذ بدايات تشكيل العراق الحديث على يد البريطانيين والفرنسيين، لم يكن لا للعرب ولا للكرد

رأي أو إسهام في ذلك، فقد تم دمج جزء من كردستان العثمانية المنهارة كولاية الموصل مع الجزء العربي في الوسط والجنوب من ميراث السلطنة العثمانية أيضاً، ومنذ اليوم الأول اشترطت بريطانيا أخذ خصوصية كوردستان بعين الإعتبار طبيعة ولغةً وعنصراً، وحماية حقوقهم، وهي ملزمة اليوم أمام المجتمع الدولي بالعمل من أجل إنهاء المأساة الكردية، وإعترف الدستور العراقي في زمن قاسم وفي بنده الثالث (بأن العرب والكرد شركاء في هذا البلد)، وكانت اتفاقية الحادي عشر من آذار 1970 ذروة الإنتصار الكردي وبناء القاعدة الديمقراطية في البلاد لولا عنجهية صدام الذي كان مصاباً بالبارانويا وبداء الإستعلاء، وقد سببت سياساته الخاطئة المقيتة تلك في تدمير العراق وهدر ثرواته في حروب وسياسات أهلكته وأهلكت أتباعه وأدخلت البلاد في صراعات ومتاهات.

إمتازت كردستان منذ الإنتفاضة وحتى سقوط نظام البعث في بغداد على يد الأميركيين في نيسان 2003 بخصوصيات الدولة المستقلة، دولة ضمن دولة، وكانت تجربة ديمقراطية رائدة ونجاحاً باهراً على كل المستويات وكان بإمكان الشعب الكردي مطالبة العالم بالإعتراف به ككيان مستقل، إلا أن القيادة السياسية الكردية وبرلمان كردستان رأت من الأفضل الإستمرار في إطار العراق الجديد، بما يقدم ذلك من مستلزمات القوة والتعاون والعيش المشترك بين الشعبين الكردي والعربي كعنصرين أساسيين فضلاً عن المكونات الاخرى المتآخية كالتركمان والكلدو آشور وغيرهم.

وفي أعقاب سقوط الدكتاتورية، إنهمك الشعب ببناء تجربة جديدة ديمقراطية قاعدتها الشراكة وذروتها المساواة والعدالة، وأدى الشعب الكردي الدور الريادي في تقارب وجهات النظر، ونعتقد أنه لولا حكمة البارزاني ودوره في جمع الأطراف والكتل والتيارات والقبائل العربية في لقاءات ومؤتمرات جماعية مشتركة في عاصمة إقليم كردستان (هولير) لما كان هناك اليوم برلمان وحكومة مركزية على هذه الشاكلة في بغداد، وكان ماكان، وصوت الشعب العراقي بأغلبية 80% لصالح الدستور العراقي الذي ينص على الشراكة الحقيقية بين الشعبين العربي والكردي، كنعصرين رئيسيين في البلاد، وبناء الدولة الفيدرالية على ان يتمتع إقليم كردستان بخصوصيته القومية والحصول على الامتيازات الخاصة به طبقاً للدستور كإعتبار البيشمركة جيشاً نظامياً قارع الدكتاتورية وابرام عقود النفط وتطبيق المادة (140) الخاصة بالتطبيع

والإستفتاء في المناطق التي تعرضت لسياسات التطهير العرقي والصهر القومي وغيرها من القضايا.

لكن ومما يؤسف له ان العديد من الزعماء والساسة العرب في بغداد سرعان ما نسوا إلتزاماتهم ووعودهم تجاه الكرد وتجاهلوا دور الحركة الكردية في بناء الدولة الجديدة – جمهورية العراق الفيدرالي، لم يقم رؤساء الوزراء الذين تم تعيينهم بواجباتهم وكان أن فقد وإلى حد كبير كل من السيدين إياد علاوي وإبراهيم الجعفري دوريهما السياسي، وقد كتبت في حينه مقالة تحت عنوان (ابراهيم الجعفري إنحراف عن المسار) وردت فيها: "إن لم يقم الجعفري بإلتزاماته تجاه المادة (140) فإنه سيفقد نفوذه في حزبه وسيسقط كرئيس وزراء"، هذا بالرغم من أن الرجل سياسي بارع وخطيب بليغ، فالمادة المذكورة هي التي كانت الفيصل.

وعندما أختير السيد نوري المالكي لسدة الوزارة، تفاءل شعب كردستان خيراً، فقد عاش الرجل فترات في كردستان حيث لقي الدفء والإحترام والمحبة وعلى أمل ان يستفيد من أخطاء غيره وأن لايقع في أحابيل المؤامرات والأجندات الخارجية، لكن وبكل أسف، فقد راح الرجل بعيداً وأماط اللثام عن وجهه الحقيقي، ناسياً او متناسياً بأنه تحصيل حاصل لتوافقات سياسية، وهو جزء من أحجار الدومينو متى ما وقعت الحجرة الأولى ستتلوها بقية الأحجار بالسقوط، فهو ليس بلينين قائد ثورة اكتوبر الروسية ولاهو بـ هوشمين في فيتنام ولا كاسترو في أمريكا اللاتينية ولا مانديلا ولومومبا في افريقيا، إنه جاء إلى كرسي رئاسة الوزراء بإجماع توافقي بين الكتل السياسية العربية والتحالف الكردستاني على أن يكون أميناً وعادلاً في تنفيذ بنود الدستور الذي صوت لصالحه الشعب العراقي، وليس من حق أي طرف سياسي او زعيم بمفرده أن يغير بنود الدستور أو أن يفسر كما يحلو له، فهذه التحالفات التي أنتخبته قادرة أيضاً على تغييره في اللحظة الضرورية، وكثيراً مايتطرق السيد المالكي إلى ان الدستور الأمريكي قد تغير مرات عديدة، وأقول: بالنسبة للدستور الأمريكي فقد جرى فيه بحث قضية تحديد صلاحيات كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، حيث أعطت السلطات الفيدرالية الصلاحيات العائدة للمصالح المشتركة بين الولايات كالدفاع والشؤون الخارجية والتجارة الدولية بينما بقيت سلطاتها ضمن أراضيها عامة بمعنى ان لها الحق والحرية في ممارسة كل الصلاحيات والشؤون الخاصة بها وكل واحدة من الفيدراليات

الأمريكية حرة في اختيار حكومتها ومجالسها وقوانينها وهي لاتخضع بشكل من الأشكال لسلطات الحكومة المركزية ورقابتها، وتم الإتفاق بين الولايات الامريكية منذ البداية على جعل الدستور الأميركي المقترح قابلاً للتعديل ضمن شروط محددة وجاءت التعديلات العديدة عليه من أجل ترسيخ فكرة المساواة وتقوية السلطات الفيدرالية وللعلم لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية ولم يقر الدستور إلا بعد تسوية جميع الخلافات والمنازعات الحدودية بين الولايات الصغيرة والكبيرة بالرغم من أن الجميع ينتمون على الأغلب إلى عنصر واحد، ولا توجد في أمريكا قضية قومية أو نزاعات إثنية، إذا لم تدخل هذه الدول في إطار الدولة الفيدرالية إلا بعد أن تم رسم الحدود بدقة، وحصلت كل ولاية على حدودها الجغرافية كاملة.

وكثيراً ما نسمع من السيد المالكي الرغبة في تعديل الدستو، هذا أمر ليس من شأنه، إتفق الأمريكيون في مؤتمرات ووفق أطر وإتفاقيات تضمن مصالح الجميع، فأي تغيير في الدستور العراقي يجب أن يتم بإقرار من الشعب لأنه هو من أقره وهذا فقط من صلاحياته وشأنه، ويطمح السيد المالكي إلى تقليل سلطات الإقاليم، وأين هذه الاقاليم حتى تقلل، إلا إذا كان يقصد إقليم كردستان، وهو الغقليم الوحيد حتى الآن، لأنه يعبر عن خصوصية قومية خالصة، ومن ثم أليس الشعبان العربي والكردي مكونين رئيسين في العراق؟، فلابد أن يكون لشعب كردستان ماهو محق للشعب العربي في الوسط والجنوب، فالشعب الكردي حسب الدستور مكون أساسي في البلاد لكن حقيقة حتى الآن هذا الكلام حبر على ورق، لم يحصل الكرد على حقوقهم سوى القليل، ولو قبل الكرد بهذا القليل، لتم ذلك منذ أربعة عقود، إن السيد المالكي يعرقل تنفيذ المادة (140)، وهنا أسأل ما الفرق إذاً مابين سياسات صدام في التعريب والتغيير الديموغرافي ومابين سياسات السيد نوري المالكي الذي يسعى في النتيجة وإن لم يكن متعمداً، للبقاء على سياسات النظام البائد العنصرية والمعادية لحقوق الإنسان والداعية إلى إثارة القلاقل والفتن في المجتمع العراقي خدمة لأجندات خارجية تحمل التهلكة والظلم والعداوة للعراقيين عرباً وكرداً وأقليات قومية ومذهبية.

والأغرب من كل هذا أن يحاول رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، الذي يعتبر نفسه ديمقراطياً معادياً للظلم ومقارعاً للدكتاتورية ومنادياً للعدالة والمساواة وتأمين حقوق الشعب العراقي، تشكيل مايعرف بقوة أو مجالس الإسناد، وأين؟ في أكثر المناطق سخونة وصراعاً وهي المناطق الكردستانية

التي إستقطعت من الإقليم بفرمانات مخابراتية، ويعرف السيد المالكي جيداً أن هذه الخطوة لن تؤدي سوى إلى الدمار والويلات والقهر، فأين إذاً مبادئ العدالة والمساواة والحق؟ ولمصلحة من يسعى إلى تشكيل قوة الإسناد؟ إسناد من؟ شخصه لإستخدامها ضد الحركة التحررية الكردية وهي عملية تشبه كثيراً مخططات الأنظمة العراقية في تشكيل (قوة الفرسان) المشبوهة لمحاربة الثورة الكردية، وربما لمحاربة المثلث السني وتقليل دورهم في الحياة السياسية العراقية، وقد يستخدم المالكي هذه القوة التي كانت يوماً ما اليد الطولى لصدام في ضرب أي طرف شيعي مناوئ له، وهذه الخطوة تفتقر الى الشرعية وتخلو من المضمون الديمقراطي ومناهضه للعملية التوافقية في البلاد وتحمل في طياتها بذرة لحروب جديدة داخلية بين الشعوب والأطياف العراقية الفسيفسائية.

ويتحجج المالكي بأن للإقليم صلاحيات كبرى، أين هذه الصلاحيات أليس هو من يدخل في حوارات وإتفاقيات مع دول الجوار طبقاً لرغباته ومصالحه ودون العودة للإقليم؟ ألم يعط الدستور الحق للإقليم بالتنقيب وإبرام بعض العقود؟ ألا تقع هذه الثروات في أراضي إقليم كردستان فما هي الجريمة في ذلك إن تم بالتنسيق مع الحكومة الفدرالية في بغداد؟ ألم تستخدم ثروات كردستان لعشرات السنين ضد شعب كردستان، إذ تحولت هذه الثروات إلى أسلحة فتاكة أستخدمت من قبل الأنظمة الطاغية في ضرب كردستان؟ أليس من حق شعب كردستان مطالبة بغداد بالتعويضات السابقة عن ذلك؟!.

إن ما يفعله السيد نوري المالكي لا يخدم الشعب العراقي بعربه شيعة وسنة وبكرده وأقلياته القومية والدينية، إنه برأي الأكثرية مخطط معاد لطموحات العراقيين ومناف للديمقراطية وإجراء غير عادل ربما يخدم أجندات خارجية، إن مثل هذه السياسات لن تقود البلاد سوى الى الهاوية، وأخيراً وليس آخراً، أن عهد الظلم والتفرد قد ولى وليس بمقدور أي شخص او طرف او كتلة بمفردها أن تفرض من جديد سياسات العهود الظالمة الدكتاتورية، أن الشعب الكردي لم يعد يرجع الى الوراء، ولن يقبل بأقل ما جاء في الدستور الذي يلزم الأطراف العراقية به، ويطالب السيد المالكي بالتفكير ملياً بمستقبل البلاد وبالمصالح العليا للشعب العراقي وان يكون أميناً صادقاً مخلصاً تجاه من أوصله الى القمة القائمة على أعمدة محددة، فيما لو سقطت واحدة منها تلتها الأعمدة الباقية.

حكومة كردستان نموذجا للدمقراطية والتعايش

المشترك بين جميع المكونات الإتنية والمذهبية

في الشـرقين الأوسـط والأدنـى

إن دمج حكومتي السليمانية وأربيل في السابع من أيار 2006، يعتبر تتويجا للعملية النضالية للممارسات الدمقراطية في كردستان العراق التي أرست دعائمها منذ إنتفاضة ربيع عام 1990 وإنتصارا لدماء الشهداء البررة الذين قدموا حياتهم في سبيل تحقيق شعار Kurdistan yan neman "كردستان أو دونها الموت".

بالتأكيد أن هذا الحدث الأياري السياسي الكردستاني له مغزى ومعان كثيرة ليست فقط بالنسبة لشعب كردستان بل لعموم العراق والشرق الأوسـط ولكردستان الكبرى. إن إنبثاق حكومة كردستان الموحدة في هولير العاصمة وفي برلمان كردستان المنتخب دمقراطيا دلالة كبيرة على مدى تغيير كبير قد حصل في بنية العقل القومي الكردي وهو الشعور بالمسؤولية الجماعية كإستجابة لمتطلبات المرحلة التاريخية الدقيقة والحاسمة الإنعطافية للحركة القومية التحررية الكردستانية المعاصرةالهادفة إلى إستكمال مستلزمات الأمة ، وتحقيق لرغبات شعب كردستان بأطيافه الإتنية والمذهبية وتأكيد على مدى الحرص والجدية للقيادة السياسية الكردية في السير وفق المنهجية النضالية والآلية الديمقراطية للوصول إلى شاطئ السـلام .

لاشك أن هذه الخطوة التاريخية تعتبر الوثبة الكبرى على طريق صـيانة المكتسبات التي حققتها الحركة الكردية من وضـع المؤسسات المختلفة عبر تـجربة ديمقراطيـة رائـدة في الشرقين الأوسط والأدنـى .

ويحق اليوم لكردستان أن تفتخر وبكل إعتزاز بتجربتها الديمقراطية النموذجية في الشرقين الأوسط والأدنى، فلأول مرة في تاريخ المنطقة تظهر حكومة على هذه الشاكلة ، حكومة لكل الإتنيات القومية والطوائف والمذاهب الدينية، فبإمكان التركمان والكلد آشور والأكراد اليزيديون والكرد الفيليون وغيرهم من ممارسة حقوقهم القومية وطقوسهم الدينية .

هذه التجربة قد تصبح نموذجا للشرق الأوسط وللدول الأخرى من ميراث القوى الإستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية ، التي تعاني من مثل هذه

المشكلات والقضايا كالمغرب العربي، حيث القضية الأمازيغية والمسألية القبطية في مصـر وإنهاء تبعات جنوب السودان وحل قضية دارفور وقضيتي جامو وكشمير بين الهند وباكستان ... إلخ .

وأهم من كل هـذا وذاك أن تبادر الحكومات المقسمة لكردستان إلى حل القضية الكردية في كل من تركيا وإيران وسوريا والأخـذ بتجربة كـردستان العراق الحضارية والإنسانية مثلا لها في حـل المسألة الكردية حلا ديمقراطيا عادلا ونهائيا على أساس المساواة والشراكة، في إطار الحل الفيدرالي كأفضل نموذج لحل القضية القومية في دول متعددة القوميات في الوقت الحاضر.

تأتي عملية ولادة حكومة كردستان في مرحلة دقيقة تمارس فيها الإرهاب المنظم ضد الشعب الكردي في معظم أجزائه لإجهاض وخنق العراق الفيدرالي الجديد.

أن هذه الحكومة بلاشك ستعزز من مكانة كردستان وستفتح أمامها أفاق جديدة، من إنشاء علاقات مع دول العالم وفتح المكاتب والقنصليات الأجنبية في العاصمة هولير، لاسيما وأن شخصيات سياسية ودبلوماسية مهمة عراقية وأجنبية حضرت مراسيم مصادقة البرلمان الكردستاني على أعضاء الحكومة، من بينها سفراء الدول الكبرى وممثل الأمين العام ونائب الرئيس العراقي المناضل عادل عبدالمهدي ورئيس البرلمان محمود المشهداني وموفق الربيعي ومحسن عبدالحميد وغيرهم الكثيرون من القادة السياسيين العراقيين الذين أختاروا طريق الحرية والعدالة الدمقراطية وأخذت تتبنى الدفاع عن قضية الشعب الكردي كمشروع أساسى نحو بناء دولة العدالة والشراكة .

كما أن هذه الحكومة ستكون قادرة على تحقيق إنجازات كبيرة في المجالات المختلفة وفقا ماورد في مشروع الحكومة الذي تلاه رئيس وزراء كردستان السيد نيجرفان بارزاني من تطوير للثقافة والفن الكرديين وتطوير الصناعة وفتح مجالات رحبة أمام التجارة والإستثمار في كردستان وبالتالي ستكون قادرة على تطويق البؤر المعادية وتحصين البيت الكردستاني في أجزائه الأربعة .

بإعتقادنا تقع على عاتق كاهل حكومة كردستان مسؤوليات جسام من أهم أولوياتها :

ـ العمل من أجل تطوير بنية العقل الكردستاني نحو آفاق جديدة مافوق الجهوية والتحزبية، بمعنى إدماج كافة التيارات والفئات والإتجاهات في العملية السياسية والدمقراطية، كل شئ في خدمة المصلحة العامة، وصولا إلى بناء صرح حضاري مزدهر في كردستان.

ـ العمل من أجل إكمال خارطة كردستان الجغرافية من خلال إزالة جميع آثار التعريب والتغيير الديموغرافي في كردستان وضم جميع المناطق الكردستانية التي تناولتها سياسة التعريب مثل خانقين ومندلي وزمار وشيخان ومخمور وشنكال والإسراع في تطبيق مادة 58 من الدستور بشأن تطبيع الأوضاع في كركوك بضمها إلى إقليم كردستان .

ـ الإهتمام بالخطط الخمسية وجعل كردستان ورش عمل ليلا ـ نهارا ونقل تجربة نمور آسيا إلى كردستان وفق شعار: أن لانصبح شعبا مستهلكا بل منتجا، وربط كردستان من أقصاه إلى أقصاه بخطوط السكك الحديدية وهو من أهم شروط النجاح في ربط البلاد بشبكة من المواصلات الحديدية .

ـ العمل من أجل عقد مؤتمر كردستاني شامل لعموم أجزاء كردستان يتمخض عنه هيئة التنسيق والمتابعة للشؤون الكردستانية .

ـ العمل من أجل وضع أسس لأكاديمية كردية وإعلان ثورة في مجال اللغة بتبني الحروف اللاتينية والشروع في وضع لغة أدبية مشتركة .

ـ العمل من أجل توطيد دعائم القضاء المستقل والحر.

وفي هذا السياق لايمكن لأي كردي أو كردستاني إلا أن يعبر عن فرحته بهذا الإنجاز التاريخي الكبير وأن نهنئ شعب كردستان بجميع مكوناته القومية والمذهبية، ونشد على أيادي القيادة السياسية الكردية وخاصة أيادي المناضلين البارزين رئيس إقليم كردستان كاك مسعود بارزاني ورئيس جمهورية العراق الفيدرالي السيد مام جلال طالباني بما بذلا من دور تاريخي في إنجاز ماتم اليوم في برلمان كردستان .

وأخير وليس آخرا، تقديم التهاني للحكومة الجديدة، متمنيا لها أن تكون حكومة تكنوقراط حقيقية في تعاملها مع القضايا والأجندات ونشد على ايادي كل من المناضلين رئيس الوزراء السيد نيجرفان بارزاني والسيد نائب رئيس الوزراء عمر فتاح وأن يكونا نموذجين للوحدة الإندماجية في إستكمال عملية دمج

الوزارات الأساسية وتطوير المشاريع العمرانية والحضارية في سبيل خلق إقليم صناعي حضاري دمقراطي متطور يحتذى به دوليا ووضع أركان ودعائم تكون قادرة نحو إنطلاقات مستقبلية أوسع للحاق بشعب كردستان بركب التطور الحاصل في الدول المتطورة.

تقرير بيكر – هاملتون: عودة الى الحرب الباردة؟

أم نـهاية للإمبراطورية الأمريكية

لن أدخل مفصلاً في نقاط تقرير بيكر–هاملتون التي تتناقض نصاً وروحاً مع المبادئ الإنسانية اولاً ومع المصالح الكردية ثانياً لابل ان التقرير يلغي العراق وجوداً في المرحلة السياسية الراهنة.

لكنني لن استغرب ان يصدر مثل هذا التقرير من قبل بيكر–هاملتون تلميذي الحرب الباردة، تلك الحرب القذرة التي عانى الكثير من الشعوب من ويلاتها وسببت في مآس عديدة بحق الأمم من خراب وتدمير وقتل وضرب حركات التحرر الوطنية في العالم. نعم، لقد عانى الكرد اكثر من مرة من تلك الحرب، لأنها بالاساس في مرحلتها الاولى الانتقالية 1945 – 1947 انطلقت من كردستان بانهاء جمهورية كردستان وفي مرحلتها الرابعة 1972 – 1979 بالتآمر على ثورة ايلول التحررية بقيادة الراحل مصطفى البارزاني.
إن القيادة الأمريكية لو اخذت بتقرير لجنة دراسة العراق (المعروف بتقرير بيكر – هاملتون)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تكون قد خانت مبادئها الديمقراطية التي تبنتها عند ظهورها على الخارطة السياسية وهذه الخيانة تكون الأكبر بالنسبة للشعب الكردي، لأنها فيما لو تبنت تقرير بيكر – هاملتون ستكون المرة الرابعة التي تضحي بالقضية الكردية في التاريخ المعاصر. المرة الاولى كانت عقب الحرب العالمية الأولى عندما نصبت أمريكا نفسها وصية على المجتمع الدولي في مؤتمر الصلح بباريس من خلال مبادئ رئيسها ولسون آنذاك، اذ تنصلت القيادة الامريكية في حينها من مبادئها وعادت الى مبدأ مونرو 1823 وتركت الملف الكردي بين انياب الوحوش المفترسة، وفي المرة الثانية عندما انسحبت قوات الجيش الأحمر من كردستان ايران بضغط انجلو-أمريكي، لأن الأخيرة كانت لاعباً اساسياً في رسم الخريطة السياسية للعالم في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، وفي المرة الثالثة، عندما أحيكت مؤامرة دولية بتخطيط وزير خارجيتها آنذاك هنري كيسنجر ودوره القذر في نكسة الثورة الكردية المسلحة عام 1975، علماً أنها كانت احدى أطول الثورات التحررية في العالم المعاصر.

واليوم ونحن نترقب وبحذر خطاب الرئيس بوش وماسيصدر عن البيت الأبيض فيما يخص الخطوات القادمة تجاه العراق ونقول:

أن الولايات المتحدة الأمريكية، فيما لو أخذت بهذا التقرير، فانها ستكون بداية - النهاية للإمبراطورية الأمريكية، فأمريكا قد فقدت نفوذها في أمريكا اللاتينية وهي عاجزة عن مواجهة كوبا حتى بعد سقوط الشيوعية في أوربا الشرقية، وانهزمت في منطقة جنوب شرق آسيا ولم يعد لها دور في القارة السوداء، كل طاقاتها في الشرق الأوسط، لذلك فإن الأخذ بهذا التقرير يعني الهزيمة في مواجهة التطرف والفشل في ترسيخ المبادئ الديمقراطية وهي بالتالي ستكون نهاية للامبريالية الأمريكية عالمياً، لاسيما وأنها ستفقد المصداقية على الأقل طوال هذا القرن.

إن التاريخ لايرحم، فبريطانيا التي تآمرت على حقوق الشعوب ومنها التضحية بالجمهورية الكردية، تراجعت وأصبحت تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ولم تمض سوى سنوات قليلة حتى دفعت كل من ايران والعراق ثمن اتفاقية الجزائر 1975 المشؤومة التآمرية، وسقطت الامبراطورية السوفياتية لأنها خالفت مبادئها وفقدت المصداقية وهكذا ستكون نهاية أمريكا فيما لو أقدمت على خيانة حلفائها.

أما كردياً، لاشك أن الأمور كلها ستتغير فيما لو أخذت القيادة الامريكية بمبدأ هذا التقرير، فالحليف الأول – أمريكا قد لايختفي كما إختفى أيام معاهدة الصلح بل قد يواجه التطلعات الكردية، ناهيك عن أن التحالفات وتوازن القوى داخل العراق ستتغير طبقاً للشروط الجديدة، لذلك لابد للقيادة الكردية من رسم استراتيجية أخرى، لاسيما في ظل الاوضاع والشروط السياسية الصعبة داخل العراق التي قد تساهم في تقوية الإرهاب. داخلياً، قد
يحتاج الشعب الردي إلى ثورة ثقافية بهدف حماية الانجازات التي تحققت حتى الآن.
خارجياً، قد تدفع الأمور بالحركة الكردية نحو طرح الاستقلال ووضع مشروع متبلور وواضح بهذا الصدد، لخلق ارضية جديدة نحو جذب مصالح الدول، فالحركة الكردية طوال التاريخ المعاصر تمسكت دوماً بالحد الأدنى وفي كل مرة تدفع الثمن فلنطالب هذه المرة بالحد الأقصى ونرى ماذا سيحصل مادامت النتيجة واحدة.

بعد نصف قرن: الجامعة العربية في كـردسـتان

وأخيرا زار الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى إقليم كـردسـتان خلال جولته العراقية، إلتقى خلالها القيادة الكردية وعلى رأسها رئيس الإقليم كاك مسعود بارزاني في أربيل والرئيس العراقي جلال طالباني في السليمانية، زائرا برلمان كردستان مشاركا مع رئيسه السيد عدنان مفتي في عقد مؤتمر صحفي .

تأتي هذه الزيارة بعد أن بلغ السيل الزبى فيما آل إليه أوضاع المنطقة وميكانيزم تطور الحدث العراقي، وصرخات القومجيين العرب الذين يذرفون الدموع مبدين تخوفاتهم من ضياع عروبية العراق وتفككه من قبل الكرد في الشمال والشيعة في الجنوب، دون إعطاء أية إعتبارات تاريخية وجغرافية للواقع الموجود وخلق تصورات وهمية لا وجود لها سوى في أذهان التيارات العنصرية المريضة والمتخلفة المنبوذة دوليا .

بعد مضي حوالي نصف قرن على النضال الكردي المسلح في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، أي منذ أن رفع القائد الكردي الخالد مصطفى بارزاني، راية التحرير المتجسدة في ثورة أيلول التحررية عام 1961، على أثر الحملات الشنعاء الهمجية لقوات قاسم آنذاك على أقضية ونواحي وقصبات كردستان وإنتهاء بسقوط أعتى الدكتاتوريات في العالم وماتمخضت عنه من نتائج وإفرازات، داخلية وإقليمية ،وصولا إلى الإستفتاء الشعبى على الدستور في يوم 15 تشرين الأول – أكتوبر، وخلال كل هذه المرحلة الطويلة التي شهدت أحداثا جسام ومآس وويلات تقشعر لها الأبدان من قتل وتشريد وإعتقالات تعسفية وتعذيب وهتك أعراض وتدمير 4500 قرية كردية وممارسة سياسة الإبادة الجماعية – الجينوسايد ضد الشعب الكردي من قبل نظام صدام حسين وعمليات الأنفال السيئة الصيت والقبور الجماعية وإستخدام الأسلحة المحظورة دوليا بدءا من النابالم في الستينات ووصولا إلى قصف حلبجـة بالسلاح الكيمياوي في آذار عام 1988 عندما كان الشعب الكردي يعد لإحتفالات عيده القومي ـ نورو، عداك عن االتدخلات الخارجية والمؤامرات الدولية التي مورست بحق الشعب الكردي مثل عملية (النمر) التي نفذها حلف السنتو عام 1963 وبمشاركة دول الجوار ومنها مشاركة القوات السورية، وإتفاقية الجزائر

6 آذار 1975 الخيانية الهادفة إلى تصفية الحركة الكردية المسلحة والتي بالفعل أعطت نتائج كارثية بالنسبة للشعب الكردي.

هذه المدة الطويلة التي شهدت قيام وسقوط حكومات في بغداد بفعل الدور الكردي وتأزم الأوضاع في داخل العراق والشرق الأوسط بسبب عدم حل المعضلات العالقة ومنها حل المسألة الكردية حلا ديمقراطيا عادلا، لم تقرر الجامعة العربية زيارة كردستان، ولم تصدر عنها بيانا واحدا تدعوا فيه الحكومات العراقية الجنوح نحوحل القضية الكردية سلميا، لابل أنها لم تحرك ساكنا تجاه ماحدث من ممارسات همجية ضد الكرد من مجازر ومقابر جماعية وإستخدام السلاح الكيماوي ...إلخ ، ولاشك أن الجامعة العربية ليست إلا إنعكاسا لبنية عقل الأنظمة العربية الحاكمة وإطارا قانونيا لحمايتها ولكنها في الوقت نفسه هيكلا شكليا لادور لها .

ومهما يكن فإن زيارة الأمين العام للجامعة العربية والوفد المرافق له حدث تاريخي مهم وحلقة فاصلة في إطار بناء توازنات جديدة في الشرق الأوسط نواتها جمهورية ديمقراطية تعددية فيدرالية، فيما لو أستخدمت نتائج الزيارة في مساره الصحيح، إنطلاقا من المصالح المشتركة بين شعوب المنطقة آخذة بعين الإعتبار الحقائق التاريخية والجغرافية وإمتداداتها والإبتعاد عن روح التشنج والتخلي عن فلسفة القهر والتحكم وكل ماله علاقة بالممارسات الشوفينية ونبذ الفكر التوتوليتاري والعمل من أجل خلق ثورة في بنية العقل العربي تجاه حقوق القوميات والأقليات والطوائف وتوفير الأجواء نحو بناء فسحة واسعة وأرضية طيبة لثقافات فسيفسائية تعددية في المنطقة تعبيرا عن الواقع، الأمر الذي سيوطد العلاقات الكفاحية والتاريخية بين جميع المكونات الإتنية والدينية في عقد إجتماعي جديد .

وفي إطار هذه الزيارة من الممكن إبداء الملاحظات التالية :

ـ بغض النظر عن هيكلية وإمكانية الجامعة العربية وحضورها للعراق ربما لإثبات الذات وإمتصاص التوتر الحاصل ،فإن هذه الزيارة إلى كردستان تعد تاريخية، لكونها الأولى من نوعها وفي أعلى المستويات العربية، ولاشك وبغض النظر عن تبعياتها ، فإنها ستقرب المسافات إلى حد كبير بين المشروع القومي التحرري الكردي وبين الفكرالقومي العربي المتنور وستساهم في توسيع دائرة المثقفين العرب المناصرين لحل القضية الكردية ليس فقط في العراق بل وفي سوريا .

ـ إن زيارة هذه النخبة من الخبراء والمختصين والسياسيين العرب إلى كـردستان ستكون بداية مهمة نحو الشعور بأنهم فعلا خارج حدود جغرافية الوطن العربي وستخلق لديهم تصورات جيو- بوليتيكية جديدة قد تساهم مستقبلا في بلورة وصياغة آراء متنورة مساهمة في تغير الرؤية العربية تجاه القضية الكردية .

ـ إن مشاركة جامعة الدول العربية في عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية سلاح ذو حدين: قد يستخدم هذا السلاح في الإتجاه المطلوب من دعم العملية الديمقراطية في العراق والإعتراف بمكوناته الريئيسية وخاصة بالكرد وخصوصياته القومية وإمتداداته التاريخية والإقرار بإقليم كردستان ونظامه الفيدرالي وفقا لخصوصياته الذاتية كإتحاد طوعي مع الجزء العربي من العراق آخذة بعين الإعتبار الإنتماء القومي للأمة الكردية المجزأة في الشرق الأوسط .

وقد يستخدم هذا السلاح في الإتجاه المعاكس من محاولة جر ومشاركة جهات وأطراف منبوذة ومرفوضة أو السعي لإقناع الكرد وغيرهم من القوى بمسائل عن طريق جرعات مهدئة وقتية لاتخدم المشروع الديمقراطي التعددي مما ينسف العملية برمتها.

وأخيرا إذا كانت جامعة الدول العربية جادة في مسعاها نحو توفير مستلزمات بناء الوحدة الوطنية في دولة تسودها السلام والإستقرار فما عليها إلا قراءة الأوضاع قراءة دقيقة وتشخيص الحالات المزمنة التي تعاني منها الحالة العراقية ووضع الحلول المرضية وتقديم العلاج الضروي لكافة المعضلات وفي مقدمتها الإعتراف بالشعب الكردي كمكون أساسي على قدم وساق مع الشعب العربي، الأمر الذي سيساهم في توطيد السلم والإستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم العربي برمته وإلا فمن الأفضـل أن لا تتـحـمـل الجامعـة العربـيـــة هــذه المسـؤولية التاريخيــة وأن تترك الأمـر لأصــحاب الشــأن.

وكل أملي أن يجنح الأمين العام لجامعة الدول العربية نحو الخيار الأول من أجل إنجاح مشروع الدستور القائم على التعددية في إطار دولة ديمقراطية فيدرالية .

كركوك: نظرة الى الماضي ونظرتان الى المستقبل

لاشك أنه لايمكن تصور حل القضية الكردية في العراق خارج إطار كركوك والمناطق الأخرى من إقليم كردستان التي تعرضت إلى سياسة التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي والجينوسايد من قبل الأنظمة الشوفينية السابقة ولاسيما النظام البائد الذي نفذ سياسة التبعيث والتعريب والتطهير العرقي في فترتيه الاولى عام 1963 والثانية 1968 وما بعدها.

لقد ترك بول بريمر ونائبه البريطاني السير غرنيستوك امر حل مسألة كركوك والمناطق الاخرى لحكومة عراقية منشودة آنذاك، وبالتالي فإن مقياس الإلتزام بحل مسألة القومية الكردية حلاً ديمقراطياً كاملاً وعادلاً، يكمن في مدى الوقوف من المادة (140) وتنفيذها شكلاً ومضموناً، وخاصة أن مشاركة التحالف الكردستاني في الإئتلاف الحكومي هو بهدف بناء عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي ينبذ الغبن والعنصرية والتسلط ويقر بحقوق الكرد كالقومية الثانية الأساسية في البلاد وكشريك للشعب العربي، مع الإقرار بحقوق جميع القوميات والمذاهب الاخرى.

لقد كان القائد مصطفى البارزاني دقيقاً في قوله عندما قال: (أن كركوك هي قلب كردستان)، إذ إرتبط هذا الوصف الجيوسياسي الهادف من وجهة نظر القائد الكردي بعدة حقائق تأريخية وجغرافية وإستراتيجية واقتصادية، فمن الناحية التاريخية، نشر المستر س.ج كاد c.j.gadd في مجلة آشوريات وعلوم الآثار الشرقية – 1926 دراسة للرقم الواحدة والخمسين من تل كركوك والواحد والثلاثين راقماً من (يورغان تبة) التي اصبحت من ممتلكات المتحف البريطاني، وقد تمكن أن يجزم بشكل قاطع أن كركوك الحالية انما هي المدينة الغابرة أرابخا arrappha التي إزدهرت في الألف الثاني قبل الميلاد، وهي أي كركوك كانت أول عاصمة لكردستان في التاريخ القديم، عاصمة للدولة الكردية الكوتية زهاء عام 2400 ق.م، وأكثر من ذلك فإن مراكز الحضارات الكردية القديمة مثل مستوطنة نوزي الحورية وأرابخا الكوتية وبابيت اللولوبية جميعها حوالي كركوك الحالية.

وتعرف مدينة كركوك بـ طورطوا- نور النار باللغة الميدية وبإعتقادنا جاءت تسميتها من القواعد الصوتية للغة السومرية، حيث إعتاد السومريون وضع علامة (KUR) قبل أسماء المدن والمناطق وكلمة KUR تعني (جبل وأرض)، وبما أن اللغة الأكدية كانت تمثل لغة السياسة والثقافة زمن الكوتيين، لذلك نطق إسمهم على شكل KU.TTV وبالتالي لوربطنا الصيغتين لأصبحت

KURKU أي أرض (بلاد) الكوتيين، وحرفت تأريخياً الى كوركوا وكوركور وكركوك.

وتناول العديد من الموسوعات العالمية كركوك كمدينة كردستانية، فقد جاء في قاموس الأعلام التركي ان مدينة كركوك التي كانت عام 1896 مركزاً لسنجق شهرزور، تضم 30.000 نسمة، منهم 22.500 كوردي، اما البقية فمن التركمان والعرب يضاف اليهم 760 يهودياً و460 كلدانياً، وهذا يعني ان الكرد كانوا يشكلون آنذاك نسبة 75% من سكان المدينة، وحسب الأرقام التي تداولتها كل من تركيا وبريطانيا أثناء مباحثاتهما في مؤتمر لوزان 1923، أكد عصمت اينونو وزير خارجية تركيا آنذاك والذي مثل بلاده في المؤتمر، أكد على أن عدد الكرد في سنجق كركوك يبلغ 97000 نسمة من مجموع سكان السنجق البالغ 184000 نسمة أي ان نسبة الكرد بلغت 53% نسمة من مجموع السكان وشكل التركمان 43% والعرب 4% من مجموع السكان، وقبل ذلك بكثير أشار شهاب الدين العمري (توفي سنة 1348) في مسالك الأبصار وصبح الأعشى إلى أوضاع الكرد ويشير إلى أن كرحين قرب كركوك وداقوته وهي عشيرة كردية وصل عددها إلى حوالي 7009 شخص.

وجاء في دائرة المعارف الاسلامية عند الحديث عن كردستان العراق بأن المدن الكردية الكبرى الأخرى بعد دهوك هي: كركوك واربيل والسليمانية وديالى وخانقين ومندلي، ومن ثم تطرقت إلى الثروة في كركوك بأنه تكثر فيها مادة الملح حتى أنها تكفي لإنتاج الصودا والكلور تماماً، إلا أن الثروة الأساسية لكوردستان هي النفط، فنفط كركوك يتدفق من قلب كردستان ويشكل الجزء الأكبر من نفط العراق، إذ بلغ إنتاجه سنة 1970 زهاء 83 مليون طن).

أما الإنسكلوبيديا الدانمركية الكبيرة والشاملة فقد كتبت بأن كركوك هي مدينة حقول النفط في شمال شرقي العراق وهي جزء من كردستان، تقع على مسافة 250 كم شمال بغداد، وتحتوى حقول نفط كركوك حسب التقديرات على زهاء 7.5% من اجمالي النفط العالمي).

أما الموسوعة النرويجية فقد كتبت: كركوك مدينة في كردستان العراق تقع في نهايات جبال زاغروس، عدد سكانها حسب احصاء 1970 بلغ 207900 نسمة وهي مركز تجاري مهم لكردستان.

أما الموسوعة الألمانية فقد أكدت من جانبها على أن كركوك تقع ضمن كردستان تأريخياً، ووقعت كل من كردستان والعراق تحت سطوة العثمانيين

عام 1638، كما وقعت كركوك تحت سيطرة البريطانيين إبان الحرب العالمية الأولى، وفي عام 1927 إكتشف فيها أكبر حقل نفطي في العراق.

وضمنت الإنسكلوبيديا السويدية خريطة كردستان وميزت كركوك بلون خاص ودرجتها ضمن إطار خريطة كردستان كإحدى مدنها).

وتجدر الإشارة إلى ان تدويل قضية كركوك وتدخل الأطراف الخارجية الدولية منها والاقليمية قد جاء بسبب وجود الثروة النفطية الهائلة المختزنة في أرضها منذ أن تدفق النفط في (بابا طر طر) بالقرب من مدينة كركوك، ما وصفته الصحف العالمية في حينه بأعظم بئر نفطية في العالم منذ إكتشاف النفط، أما بالنسبة للكورد فهو مطلب قومي صرف وشرعي لاعلاقة له بكل هذه الامور.

ناهيك عن أنه كان لكركوك دور مميز في النضال القومي الكردي، ففي السنوات الأولى للقرن التاسع عشر أي حوالي أعوام 1806-1808 شهدت رواندوز إنتفاضة بقيادة محمود باشا بابان بن عبدالرحمن باشا، وسيطر الثوار بشكل كامل على المدينتين الكبيرتين في كوردستان الجنوبية، كركوك واربيل.

وبذلك فقد شكلت كركوك درعاً إستراتيجياً واقياً يحيط بكوردستان من أطرافها الجنوبية الغربية، وتشكل سلسلة جبال حمرين الحد النهائي لذلك الدرع الى جانب انها تمثل مركزاً تجارياً مهماً في كوردستان، عودتها تضمن الإستقرا، ومصدراً مالياً يدعم إستقرار وإزدهار المنطقة، فضلا عن موقعها الجغرافي المهم والدفاعي وكمدينة للتسامح الديني والقومي.

وربما كان خطأً إستراتجيا عندما قبل الكرد بإجراء إستفتاء على المدينة ومناطقها لأنه لايمكن المساومة على حق طبيعي وشرعي لاسيما أن الإحصائيات القديمة والحديثة تبين وبكل دقة الأغلبية الكردية مثلما أكدت الوثائق على كردستانيتها.

وهكذا، فقد بين جميع الاحصاءات السكانية الديموغرافية ابتداء من أواخر العهد العثماني، ومروراً بعهدي الاحتلال والانتداب البريطانيين وحسب التقديرات التركية وانتهاء بالاحصاءات السكانية الحكومية في عام 1947 و1957 بأن الكرد يشكلون الاغلبية في مدينة كركوك ومناطقها.

ويؤكد س.ج ادموندز في كتابه كرد وترك وعرب: ان كرد العراق بوصفهم امة زراعية متجانسة ذات خصائص قومية واحدة يتمركز معظمهم في ولاية الموصل، وكانت منقسمة الى ثلاثة ألوية في عهد الترك، أضافوا اليها لواء رابعاً عام 1918 وتلك هي: لواء الموصل شمال الزاب الكبير ورافده (روكوجك) حتى الحدود التركية السورية ولواء اربيل بين لواء الموصل

ومجرى الزاب الصغير ولواء كركوك ولواء السليمانية.. واخيراً، لابد من الاشادة بالسواح الاوروبيين ومنهم ا.كليمان الذي زار المنطقة في منتصف القرن التاسع عشر وصدر له كتاب تحت عنوان: سياحة في اقاليم كردستان من كركوك الى رواندوز: مذكرات جمعيات جنيف الجغرافية، لوكلوب-1886، فهذا السائح الذي كان في كردستان قبل اكثر من 150 عاماً اكبر شاهد على كوردستانية كركوك.

ان المسألة الكردية لايمكن ان تجد لها طريقاً الى الحل النهائي من دون تنفيذ المادة 140، فهذه المادة تشكل سر نجاح العملية السياسية في العراق الان وانه لايمكن ان يعم السلام والامن والاستقرار في العراق دون حل قضية كركوك والمناطق الكردستانية الاخرى وأعادة ضمها الى جغرافية كردستان العراق الفيدرالي وذلك بأعادة العرب الوافدين الى مناطقهم الاصلية والكرد والتركمان وغيرهم من المرحلين الى مناطق سكناهم، واعتقد ان كردستان شعباً وقيادة لن ترضخ للضغوطات والمؤامرات الداخلية والخارجية الهادفة الى النيل من كردستانية كركوك وغيرها، وبالتالي فمن مصلحة عموم الشعب العراقي بناء عراق ديمقراطي فيدرالي مستقر ينعم فيه الجميع بأجياله القادمة بالامن والاستقرار والازدهار مثلما سينعم سكان كركوك بكورده وتركمانه وعربه الاصلاء ومسيحييه بحياة جديدة قاعدتها الاخاء والتسامح والمحبة في اطار اقليم كردستان الذي يصان فيه دستورياً حقوق جميع الفئات الاتنية والدينية سواء أكان في التمثيل الحكومي أم ممارسة حقوقها القومية وطقوسها الدينية، فكردستان وطن لجميع الكردستانيين وهي في نهاية المطاف جزء من العراق الفيدرالي.

الفئة	العدد	٪
الكورد	97000	٪53
التركمان	79000	٪43
العرب	8000	٪4
المجموع	184000	100

الفئة	العدد	٪
الكورد	45000	49
التركمان والتراك	35000	38
العرب	10000	10.8
اليهود	1400	1.5
المسيحيون	600	0.7
المجموع	92000	100

%	العدد	الفئة
42.5	47500	الكورد
23.4	26600	التركمان
32	35650	العرب
2.1	2400	المسيحيون
100	111650	المجموع

سكان سنجق كركوك حسب تقديرات العثمانيين 1919

وما بعدها

المصادر:

سي.جي. أدموندز، كورد وترك وعرب.

1- الكرد في دائرة المعارف الاسلامية، ترجمة: حميد ريبوار، أربيل، مطبعة أوفيست، (د.ت).

2- كركوك قلب كوردستان، إعداد د.فؤاد حمه رشيد، وزارة الثقافة،كوردستان، 2005.

3- جمال رشيد، تاريخ الكرد القديم، أربيل، وزارة التعليم والبحث العلمي، 1990.

4- مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية ترجمة وتعليق، د.خليل علي مراد، السليمانية، 2005.

5- صلوات طولياموف، آريا القديمة وكوردستان الابدية ترجمة عن الروسية: د. إسماعيل حصاف، متابعة وتدقيق:ماركريت حصاف، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر،2011.

كركوك تتفاءل بكابينت المالكي

وتنتظر حلا جذريا عادلا لقضيتها

وفقا للدستور

وأخيرا قام الرئيس العراقي المنتخب دستوريا جلال طالباني، بتكليف الدكتور نوري كامل المالكي، بتشكيل حكومة إئتلاف وطني على أثر تنازل السيد إبراهيم الجعفري مرغما عن رئاسة الوزراء بعد صراع مرير على السلطة وأخذ ورد مع القوى السياسية المختلفة، والذي رفض ترشيحه من قبل الأغلبية السياسية في المكونات البرلمانية .

لاشك أن الكابينة المكلفة برئاسة المالكي سيواجه جملة من المعضلات والقضايا التي اصبحت تأخذ طابعا مزمنا وعلى رأس تلك المسائل عقدة كركوك كحلقة من ميراث النظام البائد التي تعرضت إلى سياسات التطهير العرقي من قبل الأنظمة السابقة وبشكل أخص على يد نظام صدام حسين الدكتاتوري بهدف بترها عن إقليم كردستان .

ويجب القول أن الوزارتين السابقتين التي تشكلت في أعقاب سقوط بغداد في التاسع من إبريل عام 2003 ، لن تبت قطعا في حل قضية كركوك البالغة الحساسية والمعقدة، بالرغم من أن حل مسألة كركوك تشكل دعامة أساسية من دعائم بقاء العراق موحدا قويا مستقرا.

فالدكتور إياد علاوي تجاهل المادة الـ 58 من قانون الدستور العراقي المؤقت خلال مدة رئاسته إرضاء للجماعات السنية المتاخمة للمنطقة ولبقايا البعث المنحل وجماعات شيعية متشددة تتبع آل الصدر، إضافة إلى إرضاء

المستوطنين العرب الذين تم جلبهم لتعريب المنطقة وتغير الحالة الديموغرافية فيها بهدف كسب أصواتهم الإنتخابية في الإنتخابات البرلمانية ، دون أن ننسى ماضيه كبعثي سابق.

بينما إنطلق السيد إبراهيم الجعفري من إستراتيجيات خاصة به ، تتعلق ببنيته العقلية وإمتداداته السياسية بدعم من التيار الصدري، ناهيك عن أنه بدا لكافة الأطراف في الداخل وفي الخارج كدكتاتور يتفرد بالسلطة ويتخذ القرارات بدون العودة إلى المؤسسات الإدارية وأصحاب الشأن. وبالتالي فهو لم يختلف كثيرا عن صدام حسين على الأقل فيما يتعلق بقضية كركوك، فإذا كان صدام يتحمل مسؤولية جلب آلاف الأسر العربية من العمق العراقي إلى المدينة كجزء من سياسة التطهير العرقي ضد الأكراد والتركمان ، فإن السيد الجعفري وهو كرئيس للوزراء مارس سياسة التجاهل تجاه مادة 58 ووقف حجرة عثرة حقيقية أمامها ، مما أساء للعملية السياسية وعرقل جميع المساعي الحميدة لحل هذه الأزمة المتأزمة ولم يقدم أي دعم يذكر للسيد حميد مجيد موسى المكلف بمتابعة ملف كركوك . وبإعتقادي أن السيد الجعفري عرض نفسه للتهلكة السياسية وكتب على نفسه الموت السياسي البطئ بسبب ممارساته اللاديمقراطية تلك خلال فترة رئاسته التي أدت إلى تجريده من دعم القوى الكردية والسنية والعلمانية فاقدا المصداقية لديها إضافة إلى أن مكانته داخل الإئتلاف نفسه لم تعد كما كانت ، نتيجة تعنته مع الكرد وعدم تجاوبه مع ملف كركوك بشكل إيجابي ووفقا للدستور وموقفه المتشدد تجاه سنة العرب بتحريك صدري، ولا أظن أن الجعفري سيكون قادرا على الوقوف مرة أخرى على قدميه كشخصية سياسية مهمة، بل سيتراجع دوره يوما إثر يوم. وإن ذلك قد يزعزع موقعه داخل حزبه السياسي مادام وجوده قد يسبب شئ من الإرباك في العلاقات مع التيارات والقوى الرئيسة على الخارطة السياسية العراقية .

ويقف العراق اليوم أمام مفترق الطرق، حيث يواجه البلاد جملة من المخاطر، فهناك بعض من القوى تدفع بالأمور نحو إشعال حرب أهلية بتحريك قوى خارجية، وقضية كركوك بلغت درجة لم تعد تتحمل التأجيل ولابد من البت السريع في تطبيق مادة 58 حول تطبيع الأوضاع من إعادة المستوطنين إلى أماكنهم الأصلية وتعويضهم وتقديم الدعم للمرحلين قسرا للعودة وتوفير مستلزمات الإستقرار وإزالة كل الأسباب والذرائع التي من خلالها تدول قضية كركوك وتستغل من قبل القوى الشوفينية والشريرة لإشعال فتن طائفية في المدينة .

كانت كركوك تاريخيا قلب كردستان وستبقى مدينة للتآخي ورمزا للتعددية الإتنية والثقافية ، وهي تبحث عن حل جذري ومعالجة القضايا العالقة، حرصا على مصلحة جميع سكانها بمكوناتها المختلفة ومستقبل أبنائهم ، الذين ينتظرون غدا مشرق وسلام أبدي .

وإزاء كل هذا، فمصير البلاد يرتبط بأجندة الحكومة المنشودة برئاسة د. جواد المالكي ودوره التاريخي الذي ينتظر منه خيرا، في رسم وتحديد مستقبل العراق الجديد.

قضيـة كركـوك تدخـل عنـق الزجاجـة

يجب الإعتراف بأن الدبلوماسية االقاصرة هي وراء عدم تطبيق المادة 140 بصدد إنهاء الوضع في كركوك من تطبيع للأوضاع وصولا إلى الإستفتاء لإنهاء حالة الصراع المستمر إن لم نقل المزمن، وقد نجحت وبشكل خاص حكومتا العلاوي – الجعفري وبتخطيط مقصود في لعبتيهما من خلال وضع عراقيل ومطبات ومن خلق أزمات مفتعلة سدت المجال أمام تفعيل اللجان المكلفة وعدم تنفيذ الخطوات الضرورية اللازمة في الوقت المناسب. ويبدو أن الدبلوماسية الكردية في بغداد تتحمل جزءا كبيرا من هذه المسؤولية، وعليها الإعتراف بهزيمتها أمام الدبلوماسية المعادية، وبإعتقادي هناك بالأساس خلل في صياغة بنود المادة 140 منذ البداية، إذ كان يجب إضافة نص شرطي ملحق حينئذ إلى المادة المذكورة تقول: "إن لم تفلح الحكومة العراقية الفيدرالية في إنجاز المادة المذكورة في المهلة المحددة في المناطق المتنازع عليها ولاسيما كركوك، فإن هذه المناطق تلحق آليا بإقليم كردستان ومن ثم تمدد الفترة ريثما تنتهي اللجان من أعمالها تطبيعا وإستفتاء".

كانت كركوك طوال القرن المنصرم ولاسيما النصف الثاني منه، تشكل محور الصراع بين الحركة الكردية والأنظمة البائدة، وكانت عودة الحرب إلى كردستان في سنوات 1974- 1975 وماحصل من إنتكاسة، **لأن البارزاني الخالد أبـى أن يضحي بكركوك**، وبالتالي ومن الناحية العملية وإن لم تطبق المادة في المهلة المقترحة للتنفيذ الآن، فإنها تعود بنا مجددا إلى نقطة الصفر.

أعتقد أن الطرف المعادي قد نجح على الأقل حتى الآن في تمرير لعبته بحنكة بالغة وبتخطيط مدروس، مستخدما من أجل ذلك جميع الأوراق الداخلية والخارجية. فالكرد لم ينهزموا يوما عسكريا، بل كانت هزيمة دبلوماسية وطوا ل تاريخنا الحديث. إن الإستيلاء على الأرض عسكريا قد يكون ممكنا وليس مستحيلا، إلا أن الصعوبة تكمن على الدوام في إمكانية الحفاظ على تلك الأراضي، وهنا للدبلوماسية كلمتها .

وتكمن العملية الدبلوماسية في القدرة على المناورة السياسية وإستخدام الأوراق الضاغطة في اللحظات المناسبة ولاسيما عندما يكون الطرف المقابل ضعيفا ، بالإضافة إلى القدرة على تقديم الحلول والأفكار والمقترحات أثناء الأزمات والأهم من كل هذا وذاك القدرة على قراءة أفكار العدووالتصدى لها بخطوات تفعيلية رائدة .

التاريخ ليس إلا إتفاقات ونصوص فرضتها الأقوياء على الخصوم في لحظات ضعفهم، وهذا الأمر من مهمة الدبلوماسية القادرة، وإلا لما إنهارت دولا وشيدت على أنقاضها أخرى. لاسيما إذا كان أحد الطرفين صاحب حق مغبون تاريخيا كما هو الحال بالنسبة للشعب الكردي.

إن كركوك كما هو الحال بالنسبة للمناطق الكردستانية الأخرى مثل خانقين ومندلي وزمار وشنكال وشيخان والموصل قد تعرضت طوال القرن المنصرم ولاسيما في عهد النظام البائد إلى عمليات تعريب منظمة إستهدفت كرديتها، أفليس من حق الشعب الكردي ودبلوماسيته إستغلال كل الأوراق والإمكانيات من أجل إعادة الحق إلى نصابه ؟، لاسيما وكان الطرف الكردي هو الأقوى خلال المرحلة الآنية وفي أعقاب سقوط الدكتاتورية.

لقد كانت الحملة السياسية والعسكرية التركية منذ البداية والتي سبقتها حملة إعلامية على كردستان تستهدف اساسا المادة (140) وعرقلة تنفيذ خطواتها المقررة بالتواطئ بشكل أو بآخر مع بعض من أصحاب القرار في بغداد والذين كانت تروق لهم مثل هذه اللعبة، وذلك من خلال توجيه جميع الأنظارنحو حدود إقليم كردستان مع الدولة التركية وإلهاء المؤسسات السياسية والإعلامية في كل من هولير وبغداد بقضية الصراع التركي – الكردي والتركي – العراقي، وكان الجانب التركي يلعب على عزف قتل الوقت المتبقي لتنفيذ المادة، وربما حقق الطرف التركي أهدافه في هذا المضمار .

والآن وبإنتهاء الفترة المحددة لتنفيذ المادة، تظهر قضيتان مهمتان في هذه القضية، الأولى، مسألة تدخل الأمم المتحدة وحضور ممثلها في برلمان كردستان ومن ثم زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة كوندوليزا رايس المفاجئة إلى كركوك وحضورها جلسة مجلسها. أما القضية الثانية، فهي جلسة برلمان كردستان المرتقبة وما سسيصدر عنه من قرار بصدد هذه المسألة، وأعتقد أن المسألتان مرتبطتان ببعضهما البعض، فيما لو دققنا في مضمونهما بحرص وتمعن شديدين.

أن مسألة تدخل الأمم المتحدة في هذه القضية (فنيا) والتي يرى فيه أغلب المراقبين والساسة بادرة جيدة، إن لم تخرج من إطار الناحية التقنية، ولابد من إبداء التخوف من هذه الخطوة التي قد تشكل خطرا على مصير كركوك، إن لم يستخدم الجانب الكردي هذا التدخل لصالحه خلال الفترة القصيرة المحددة القادمة. إن أخطر مافي الأمر هو وجود نية تدويل قضية كركوك كمسألة منفصلة عن كردستان، لأن ذلك إن حصل سيكون بمثابة سحب السجاد من تحت أقدام الكرد، وبالتالي ستتحول مفتاح الحل من الداخل إلى الخارج لتتدخل فيها أطراف دولية متعددة وعوامل خارجية تستهدف كردستانية كركوك والتي إن تحولت إلى مادة دولية ستحتاج حلها إلى عشرات السنين، هذا إن لم تكن هناك غايات تحويل كركوك إلى كونتون مستقل عن كردستان، لذا لامصلحة للكرد في تدخل الأمم المتحدة بهذه القضية على أساس جزئي، أو تحويل القضية الكردية برمتها إلى الأمم المتحدة ومن ضمنها كركوك.

المسألة الأخرى، تتعلق بموقف برلمان كردستان، الذي سيكون أي قرار منه أمرا مهما لمستقبل كركوك والمناطق التابعة لها، لاسيما وأن برلمان كردستان امام دي فاكتو – بصدد إنتهاء المهلة المحددة. ومن هنا فإن برلمان كردستان وقبل صدور اي قرار مناقشة هذه المسألة بروية كاملة وبإمعان ودراسة جوانب القضية وكافة الإحتمالات، وقد يكون أفضل قرار هو المصادقة على تمديد المهلة بستة شهور أخرى ولكن شريطة **أن تلحق كركوك آليا بإقليم كردستان فيما لو لم تنفذ حكومة بغداد خلال الفترة المحددة القادمة ومن ثم تواصل اللجان مسألة إكتمال الخطوات المتبقية**، وإلا فإن الأمر سيخضع للتمييع ومن ثم للإنهاء . **إن قضية كركـوك قد دخلت الآن في عنق الزجاجة وإمرارها بشكل سليم تحتاج إلى عملية جراحية دقيقة رفيعة المستوى تكون أمل النجاح فيها مائة بالمائة.**

زيارة الرئيس مسعود بارزاني

الأمرو ــ أوروبية

دشنت جولة الرئيس مسعود بارزاني الأمرو ـ أوربية، أسسا متينة لبداية مرحلة جديدة من العلاقات الدولية في إطار التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، وتأتي هذه الخطوة بفعل المتغيرات الدولية التي تشهدها العالم منذ سقوط جدار برلين قبل عقد ونصف من الزمن وإنتهاء مرحلة الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وما تبعتها من أحداث جسام وتغيرات كبيرة في جسم الدول المصطنعة، ولاسيما تلك التي قسمت بينها كردستان بفعل الإرادة الإستعمارية، وهبوب أعاصير التغيير التي شملت المنطقة بفعالية ومانتجت عنها بفعل رياح التغيير العاتية من أحداث مهمة وفي مقدمتها سقوط أعتى دكتاتوريات العصرفي بغداد التي كانت تمارس سياسة الجينوسايد ـ سياسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية ضد الشعب الكردي، إضافة إلى تراجع مكانة تركيا في التوازنات الدولية جيو ـ سياسيا وإستراتيجيا وتفتيت أهم المقومات التي قامت عليها تركة الإمبراطورية المنهارة في الربع الأول من القرن المنصرم التي حصلت على حصة الأسد بضم الجزء الأكبر من كردستان.

وإن ماتعطي لهذه الزيارة أهمية تاريخية وسياسية، أنها الأولى من نوعها في تاريخ الشعب الكردي المعاصر، بعد أن مورس بحقه جميع وسائل الإجحاف التاريخي من محاولة محوه من القاموس الدبلوماسي والسكوت عن الجرائم التي أقترفت بحقه .

لاشك أن زيارة رئيس إقليم كردستان الأخ مسعود بارزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإستقباله رسميا كزعيم قومي بالزي الكردي في البيت الأبيض وجولته الأوربية المهمة في مجموعة من أهم الدول الأوربية مكانة في الخارطة السياسية الدولية مثل بريطانيا العظمى والنمسا وألمانيا وإيطاليا وإستقباله بحفاوة من قبل القادة والزعماء الأوربيين وإلتقاءه بالفعاليات والشخصيات المهمة هو نتاج نضال تاريخي طويل قائم على الأسس الكفاحية الرصينة وفق المعايير والثوابت القانونية البعيدة كل البعد عن الممارسات اللاحضارية والعنف والإرهاب السياسي. وهو بالتالي إنتصارتاريخي وإنساني لعدالة القضية الكردية ولدبلوماسيتها الكفؤوة وثمن لدماء الشهداء وللتضحيات الجسام، حيث أثبت الشعب الكردي ولعشرات المرات أنه جدير بالحياة.

ومايميز رحلة الرئيس مسعود الأوربية زيارة البابوية في الفاتيكان وما لقي هناك من حفاوة بالغة وتفهمم للقضية الكردية وأسسها التاريخية المتينة وما أبدوه من عطف وتأييد لعدالتها، مما يجعل من الشعب الكردي لاعبا أساسيا ومهما خلال القرن الجديد.

لم تعد المسألة الكردية بعد الآن قضية داخلية كما كانت بالأمس القريب منذ عقدين أو أقل، عندما كان الكردي يحلم بسماع نبأ عنه في المذياع والصحافة، إذ كانت هذه مسألة صعبة ومعقدة. وهنا تستوقفني الذاكرة كم كنا نعاني نحن الطلبة الكرد في الخارج كسفراء لعدالة قضيتنا القومية العادلة من مسألة فهم محادثك الأجنبى حول من هم الكرد؟، ففي ذات مرة وبعد أن إنطلق بنا القطار من محطة وارسو نحو موسكو في بداية الثمانينات وأنا قادم من ألمانيا، إحتكت برجل بولوني بارع القامة كبير في السن وهو المسؤول عن الفاغون الذي كنت بداخله، وكان يجلب لي الشاي إلى عربتي التي أستقلها لوحدي ـ درجة أولى ـ ، وصَّعب علي فهمه من هم الكرد إلا بعد أن سمع مني كلمة قائد الثورة مصطفى بارزاني، حينها هتف على الفور قائلا: أه بارزاني بارزاني عرفته إنه زعيم معروف، إنه شخصية مرموقة، نعم أعرف قضيتكم... وهذا المثل البسيط وهو ليس الوحيد من نوعه، يعبر عن الكثير في مضمونه وذكرته في هذا السياق الذي هو بالحقيقة ليس مجاله، إلا تأكيدا على إبراز زيارة الشخصية الكردية المرموقة مسعود بارزاني وأهميتها كحدث تاريخي متميزوغير إعتيادي لم يسبق له مثيل في تاريخ الحركة التحررية الكردستانية المعاصرة، لأن ماتميز هذه الزيارة صفتها الرسمية كرئيس للشعب الكردي أولا وشموليتها الدولية وتوقيتها الزمني ثانيا .

بإعتقادي أن هذه الزيارة تشكل حدا فاصلا بين مرحلتين من تاريخ الشعب الكردي وحركته الوطنية التحررية، فهي تدشين لبدء مرحلة جديدة من العلاقات الدبلوماسية في النظام السياسي الدولي في الشرق الأوسط، لأنها جعلت من الملف الكردي الساخن قضية الساعة وفي أعلى الأجندات الدولية ضمن إطار الإعتراف بحق تقرير المصير للمسألة الكردية المزمنة كجزء من مخلفات النظام الدولي السابق وإفرازاته وعلى الأخص إتفاقيات السلام للحرب العالمية الأولى وملحقاتها.

بالإضافة إلى ذلك فقد بات الشعب الكردي مرشحا كلاعب أساسي في رسم وصياغة الشرق الأوسط الجديد، القائم على العدالة والتعددية ودمقرطة الحياة

السياسية وإنهاء عهد الأنظمة الشمولية بما يحمل هذا الشعب من روح المحبة والتسامح وحب العمل وترسيخ السلام والوئام بين جميع الأجناس والأطياف والمذاهب.

وفي هذا الجانب لابد من الإشارة إلى الأهمية الجيو ـ سياسية لكردستان المعاصرة بالنسبة للتوازنات الدولية، كجارة لأوربا الجديدة وهي تقع على بحر من النفط وللخصوصية القومية والإتنية واللغوية لشعب كردستان التي تلتقي حضاريا بقواسم مشتركة مع الأوربيين، ناهيك عن إلتقاء المصالح الدولية في هذه البقعة التي كانت دوما مجالا لصراع القوى العالمية عبر مراحل التاريخ .

المادة (140) في ضوء قيام الأقاليم في مناطق النزاع

(المسالة الكردية مابين خياري الإتحاد والإنفصال)

حمل الشعب الكردي في العراق السلاح طوال عقود عدة ضد أعتى الدكتاتوريات من أجل الإتيان بنظام ديمقراطي يقر بحقوقه القومية في إطار العراق الموحد، وقد قدم الكرد الغالي والرخيص في سبيل ذلك، وتحولت كردستان العراق إلى أكثر المناطق سخونة في الشرقين الأوسط والأدنى، إذ أصبحت كردستان ملاذا آمنا لجميع القوى والفئات الدمقراطية في البلاد وقلعة صامدة في وجه الأنظمة المستبدة المتعاقبة على دست الحكم في بغداد، بدءا من الفترة الثانية من عهد الزعيم عبدالكريم قاسم الذي سلم نفسه للشوفينية العربية وإنتهاء بنظام صدام حسين القهري الدكتاتوري المتغطرس.

قد يكون مفيدا العودة بالتاريخ قليلا إلى الوراء لإستذكار بعض من قادة العراق الحاليين الذين إستحموا بجبال كردستان في أيام المحن و ذاع صيتهم تحديدا فيها، وعرض اللوحة السياسية التي كانت موجودة خلال ثورة أيلول التحررية 1961 – 1975 بقيادة الزعيم الخالد مصطفى بارزاني الذي يعد بحق أحد أبرز قادة حركات التحرر في العصر الحديث وخلال الفترات اللاحقة.

حملت الحركة التحررية الكردية منذ بروزها وليومنا خاصيتين مهمتين جعلت منها رمزا للنضال القومي والإجتماعي، السمة الأولى النضال القومي التحرري الهادف إلى تحريركردستان شعبا وأرضا من العبودية والوصول إلى

إتفاق مع بغداد حول رسم وتحديد حدود كردستان الجنوبية في إطار الشراكة الحقيقية بين القوميتين الرئيسيتين الكردية والعربية في إطار عراق موحد ووضع حد للحالة الإستعمارية التى مارستها أنظمة القهر والإستبداد، هذه الأنظمة التي في حقيقة أمرها لم تقدم أيضا شيئا ملموسا للشعب العربي سوى ممارسة الحكم بإسمه خدمة للفئات الحاكمة ومن لف لفهم من المرتزقة وأصحاب المصالح الآنية . أصبحت بارزان منذ بداية القرن الماضي رائدا للمقاومة السياسية الكردية، فقد لعب الشيخ عبدالسلام دورا في صياغة المشروع القومي الكردي الحديث وحاضنة لوحدة المشروع القومي الكردي.

أما السمة الثانية التي تمسكت بها ثورة أيلول وأصبحت تقليدا يمارسها الرئيس المناضل مسعود بارزاني حامل مشعل الكردايتي في عموم كردستان ورافع راية الوحدة والتلاحم بين كافة المكونات العراقية في آن واحد، فهي مسألة الدمقراطية التي باتت جزءا من القاموس السياسي الكردي. وهذا الشعار لايأتي من فراغ، فقد مارس زعماء الكرد سياسة التسامح الديني مع جميع الأديان والمذاهب الموجودة في كردستان، فالكرد شعب تعلم الدفاع عن حقوق غيره قبل حقوقه، حيث حققت بارزان مع نهاية القرن التاسع عشر تحولات سياسية جذرية، إقتصرت على المضامين الإجتماعية والدعوة إلى أنصاف الفلاحين ورفع الجور عنهم ونشر مبدا التسامح الديني، جرت هذه الإصلاحات الثورية في بارزان في وقت مبكر جدا .

رفعت الحركة الكردية في العراق شعار الدفاع عن حقوق الأقليات الإتنية والدينية حتى اصبح هذا الشعار جزءا من المنظومة الفكرية والسياسية للدولة الجديدة، وقد تمسك الكرد بهذا المبدأ إيمانا منه بأنه دون حل المسألة القومية وإحترام معتقدات وتوفير ضمان حقوق جميع المكونات لايمكن بناء الدولة الدمقراطية المنشودة.

كما وتمسك الكرد طوعيا بوحدة العراق، مع أنه توفرت ظروف ملائمة في أعقاب إنتفاضة ربيع عام 1991 وتحويل كردستان إلى محمية دولية وكذلك خلال سقوط البعث في عام 2003، وكان يمكن للشعب الكردي إعلان دولته القومية وربما كان محقا في ذلك، لكن القيادة الكردية وبرلمان كردستان تمسكت بخيار البقاء في إطار العراق الجديد وعلى اساس حل جميع الإشكاليات العالقة مابين بغداد والكرد وخاصة تلك المتعلقة بالتغيير الديموغرافي لحدود كردستان الموروثة عن الأنظمة السابقة والتي تمت صياغتها في المادة (140)

بهدف إعادة الشرعية للمناطق الكردية المستقطعة في إطار سياسات التعريب السيئة الصيت.

لم تلجأ قيادة كردستان إلى إستخدام القوة لإعادة المناطق الكردية المستقطعة إلى أحضان الأم كردستان، ولكن بدل من أن يلجأ الحكام الجدد في بغداد– دعاة الديموقراطية في عهد الدكتاتورية ؟! إلى العقلانية في حل المسألة الكردية حلا سلميا دمقراطيا، فإنها بدلا من ذلك تضع العراقيل في طريق الحل الدمقراطي، لابل لجأ العديد من التيارات السياسية العنصرية الموجودة الآن في التوازنات العراقية إلى سياسات التعريب المنظمة مجددا المرفوضة اليوم إقليميا ودوليا ، ضاربة بهذا الشكل عرض الحائط وعودها وتحالفها مع الحزبين الكرديين الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب الكردستانية الأخرى التي كانت تعمل في إطار القوى والجبهات المعادية للدكتاتورية المطالبة بإسقاطها والإتيان بنظام دمقراطي وحل القضية الكردية حلا عادلا.

واليوم يدور الحديث عن محاولات إقامة أقاليم جديدة من بينها مناطق تنتظر تطبيق المادة (140) ومنها ديالى، وفي الوقت الذي يشكل النظام الفيدرالي حلا منطقيا لمستقبل العراق الجديد، نظرا للتعددية القومية والمذهبية والطائفية ومنعا لقيام دكتاتورية جديدة في بغداد ولكن ليس بهذا الشكل بل بعد تطبيق المادة (140) نصا ومضمونا.

أن الحل الأمثل للعراق الجديد هو تطبيق الفيدرالية على أساس عرقي في إطار دولة الشراكة الكردية – العربية والإسراع في حل النزاع القائم حول المناطق المتنازع عليها ورسم الحدود الجغرافية للإقليمين المتحدين (العربي والكردي)، وحل المعضلات القائمة في إطار الجغرافية والتاريخ والدلائل ، لأن ذلك سيشكل الخيار الأمثل لبقاء العراق موحدا قويا دمقراطيا. إلا أن السير في طريق معاكس ومحاولات تهميش الكرد والإصرار على التمسك بفلسفة التعريب الموروثة عن النظام البائد يدفع بالأمور نحو التصعيد قد لاتحمد عقباه.

والسؤال المطروح الآن، ألا يعني قيام أقاليم في المناطق المتنازع عليها تقسيما جديدا لجغرافية كوردستان وتكريسا لسياسات التعريب، ومخططا آخر لعرقلة مواد الدستور.

ويبقى القول أخيرا، وبرأي الشخصي، قد بلغ السيل الزبا، فإما حل النزاع القائم في مناطق الصراع االمحتدم ووضع حد للإنتهاكات الجارية سبيلا لبناء دولة الشراكة الدمقراطية فالشارع الكردي بات مستاءا من مما يحصل على الأرض وما بلغ به الإستهتار بالدستور في ضؤ المادة (140)، وإما فإن سياسات قادة العراق تضع البلد أمام مفترق الطرق. لقد رفض البارزاني الخالد في وقته الإفراط بكركوك وأخواتها وهناك من يسير اليوم على هذا الدرب متمسكا بنهجه .

الطريق الى ترسيخ الوحدة الوطنية يمر عبر تنفيذ بنود الدستور

إن الارتقاء بالمجتمع العراقي ولجميع مكوناته القومية والطائفية الى مستوى رفيع من التطور دعائمه الاستقرار والسعادة في مجتمع يضمن فيه احترام حقوق الجميع ويسود فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل... الخ لابد ان يمر عبر الالتزام المطلق ببنود الدستور الذي تم اقراره من قبل اغلبية الشعب العراقي.

وقبل كل شيء لابد من وضع حد أمام سيطرة (قلة) أو (مجموعة) على مجموع الشعب والتحكم بمصيره والتفرد بالقرار، وبات ضرورياً ادراك مسألة مهمة وهي ان بسقوط النظام البعثي البائد قد انتهى جميع اشكال الغبن والتحكم والقرارات الفردية التي كانت تصاغ لصالح مجموعات معينة وصلت الى سدة الحكم عن طريق انقلابات عسكرية مستخدمة القمع والأساليب الدكتاتورية بحق ابناء هذا البلد، ان العراق الجديد بلد يقيم على الاعتراف بالتعددية القومية والمذهبية التي أجحفت بحقها لزمن طويل وتعرضت الى القمع والتنكيل على أيدي الحكومات المتعاقبة ولا سيما في عهد الدكتاتور البائد صدام.

إن التعددية القومية والمذهبية لن تصاغ بناء على قرارات فردية ولن تفرض بالقوة وانما هي تعبير حقيقي تاريخي تستمد قوتها وعنفوانها من اللوحة الفسيفسائية الراسخة الجذور التي تعود اعمارها الى آلاف السنين والتي تبلورت بشكلها الحالي في اطار دولة العراق في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى طبقاً للمصالح الاستعمارية.

لا شك ان هناك تيارات ومجموعات قومية ودينية وللأسف الشديد، تتبنى مفاهيم قروسطوية ووجهات نظر شوفينية بغيضة قد تعودت على تسخير البلد بثرواته وطاقاته ومكوناته لمصالحها الذاتية لا غير، وإلا فما معنى إستخدام العنف والقتل العشوائي ضد كل من يعبر عن رأي أو يفصح عن حق له في الوجود وهذا ما تضمنه الديانات السماوية والنظريات الانسانية.

إن مثل هذه التيارات والآراء لا تدفع بالعراق إلا نحو الهاوية وتزيد من الحرج وتخلق تصدعاً في المجتمع العراقي القائم على البغيضة والكره الأعمى والعداوات التي لا تنتهي والى مزيد من الويلات والآلام لا يدفع ثمنهاالا الاجيال المتعاقبة.

وبذلك فان الطريق إلى السلام والإستقرار لابد أن يمر مؤكداً عبر الإعتراف المتبادل أولاً، بأن العراق يتكون من قوميتين أساسيتين وهما: القوميتان الكردية والعربية الى جانب القوميات الاخرى مثل التركمان والكلد - آشور والأرمن وغيرهم، ناهيك عن التنوع المذهبي الموجود من مسلمين بشقيه السني والشيعي والمسيحيين والأيزديين والصابئة وغيرهم. وهذا التنوع هو في نهاية المطاف قوة للعراق الفيدرالي التعددي الجديد.

ومن ثم لا يمكن توفير الأمن والاستقرار في العراق الجديد الا بعد تطبيق جميع بنود الدستور بحذافيرها ومنها ما يتعلق بالمادة (140) المتعلقة بتطبيع الاوضاع في المناطق والمحافظات الى ما كانت عليه سابقاً، وإلا فأن أنظمة وقوانين النظام السابق ستبقى سارية المفعول بشكل أو بآخر وهذا ما يتم إستغلاله من قبل دعاة ذلك النظام وأزلامه وأتباعه ومن دول الجوار بهدف إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه سابقاً في العهد الدكتاتوري ...أن حكومة المالكي مدعوة وأكثر من اي وقت مضى لحل وتطبيق المادة المذكورة أعلاه تطبيقاً كاملاً وتقديم التساهلات والدعم اللازم وتنفيذ جميع الإلتزامات المترتبة عليها وخاصة فيما يتعلق بتطبيع الأوضاع في مدن ومناطق كوردستانية مختلفة تعرضت إلى عمليات التعريب المنظمة والجينوسايد وعمليات التطهير العرقي على يد النظام السابق وأجهزته القمعية الفتاكة وتأتي في مقدمة هذه المناطق كركوك التي مورست بحقها سياسات خاصة وخاطئة والتي تستغل مسألتها من قبل بعض الدول المجاورة كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق عموما وكوردستان خصوصا. أن الوحدة الوطنية ستبقى راسخة مادام الدستور

العراقي سليماً ودقيقاً ومتى ما تعرض هذا الدستور إلى التزييف والتسويف والمماطلة فإنه سيتحول إلى قنبلة أول من يتلظى بنارها الوحدة الوطنية.

الخلافات بين بغداد وأربيل

(الأسباب والنتائج)

الأمم تترقى بالأفعال الحية وليست بالأقوال والوعود المخدرة، والتي بسببها ترجع الأوضاع السياسية في العراق ومنذ مايزيدعن عقد من الزمن إلى مربعها الأول، تتغير الأوجه وتوازن الكتل البرلمانية ورؤوساء الوزراء، لكن الملفات العالقة تبقى عالقة، والأمراض المزمنة تبقى كما هي دونما علاج ، ويحدث هذا بينما يشهد المجتمع العراقي تباين واضح في عملية الإنشطار الإجتماعي– الطبقي ببروز طبقة من المحتكرين للثروة والسياسة في بغداد بينما يعيش الأغلبية الساحقة من سكان العراق العربي في فقر مدقع.

وعلى ما يبدو أن بقاء الأوضاع على شاكلته وخلق التوتر وإشعال الفتن الإتنية في المناطق المتنازع عليها ولاسيما في مدينة كركوك وعرقلة المادة (140) من الدستور وفتح ملفات جديدة مع حكومة إقليم كردستان ليست إلا عبارة عن مخططات تهدف أساسا لبقاء الصراع مفتوحا على مصراعيه مع الجانب الكردي بغية إطالة بقائهم في المناصب الإدارية، تارة بإسم العروبة وأخرى بإسم الوحدة الوطنية والتآمر... إلخ بينما في حقيقة الأمر قادة الكتل العراقية في بغداد في واد ومصالح الشعب العربي وجماهيره الواسعة في واد آخر.إن القيادات الوطنية والحريصة حيثما تواجدوا، إنما يعملون من أجل تطوير بلدانهم ورأب التصدع ولئم الشمل وبوسائل عدة من خلال حل المسائل والملفات المعرقلة لعملية التطوير الإجتماعي والفكري، وحل القضايا الداخلية العالقة ولاسيما المسألة القومية التي تعد من أهم اسباب قوة دولة ما او ضعفها.

فمثلا، هناك في أوروبا القارة التي تتميز بالرقي والتقدم، نماذج من الدول الإتحادية المتقدمة كألمانيا والنمسا وروسيا وسويسرا. والأخيرة أي سويسرا جمهورية إتحادية (فدرالية) تحظى الدويلات (الكانتونات الـ 26) بالإستقلالية الواسعة في شؤونها الداخلية ، فمن حق كل كانتون إختيار النظام الذي يناسبه. وهذا النظام الإتحادي الراقي يشكل الأرضية الصلبة والمرتكز الاساس والعمود

الفقري لدولة سويسرا الحديثة منذ نشاتها سنةى1848 .إن جمهورية سويسرا الإتحادية تحتضن أربع لغات رسمية وهي: الألمانية ويتحدث بها 75% من السكان ،والفرنساوية 20%، ويتحدث 4% اللغة الطليانية إضافة إلى اللغة الرومانشية . وتتمتع جمهورية سويسرا بالتعددية الدينية فالكاثوليك يشكلون 41.8 من المجموع العام والبروتستانت 35.3 % ، و4% أتباع الديانات اليهودية والبوذية والهندوسية . ومؤكدا لايمكننا وبشكل من الأشكال مقارنة العراق بسويسرا من ناحيتي الإستقرار السياسي والرخاء الإقتصادي والتطور الإجتماعي ، فسويسرا تنتج مثلا 50% من حاجتها من المواد الزراعية وتعتمد على السياحة ومع هذا يرتفع دخل الفرد إلى أعلى المستويات ، في الوقت الذي يعاني آلاف الأسر من التخلف والفقرفي العراق الغني نفطيا بسبب السياسات الخاطئة التي تنتهجها الحكام في هذا البلد ومنذ مايزيد على قرن كامل، حيث الحروب والصراعات الداخلية، وكل ذلك لأن هناك فرق شاسع مابين العقلية السويسرية التي تقر بالواقع الملموس في مجتمع تعددي ثري بالطيف القومي – الإتني والمذهبي – الديني، وعقلية الفئات العربية الحاكمة في العراق المتزمتة والرافضة لحقائق الأمور والتي أولا وأخيرا تتاجر بالعروبة سبيلا للسيطرة على كراسي الحكم ونهب ثروات البلاد تحت يافطة حماية الوحدة الوطنية ، بينما يعيش الجماهير العربية في البصرة وكربلاء وتكريت والسماوة والكوت والرمادي والسماواة ...إلخ بل وفي بغداد في ظروف أمنية وإقتصادية وإجتماعية صعبة وغير مستقرة. فكركوك المدينة التي تجسم على بحر من النفط، تركت مهملة وسكانها محرومون من جميع أشكال الرفاهية والتقدم . والمسؤولية تتحملها الحكومة في بغداد وعلى راسها رئيس الوزراء .

وفي خضم هذه العقلية الشوفينية وبسببها تشهد العلاقة مابين بغداد وأربيل توترا قد تتمخض عنها نتائج وخيمة ترجع بالعملية السياسية إلى مربعها الأول، والمسؤول الأول عن ذلك هو رئيس الوزراء ومن ثم قادة الكتل السياسية، ولايختلف إثنان أنه من مصلحة العراق تطبيع الأوضاع في المناطق المتنازع عليها من خلال الإلتزام بمواد الدستور العراقي ولاسيما في مدينة كركوك التي تشكل وضعها قنبلة موقوتة قد تنفجر في أية لحظة .

وبدلا من أن تقوم الحكومة العراقية بتنفيذ إلتزاماتها الأدبية والوطنية الخاصة بالدستور المقر شعبيا ، تنتهج بعض رموز السلطة سياسة معاكسة ضد الشعب الكردي من خلال فتح ملفات مغرضة كعقود وتراخيص النفط والغاز

ومسالة البيشمركه وغيرها من الملفات، مما تضعف روح الشراكة الكردية – العربية كقوميتين اساسيتين في البلاد وتقوض الفدرالية من جذورها.

أصبح الكرد جزءا من العراق بدون موافقة منهم في أعقاب الحرب العالمية الأولى وفقا لمصالح الكبار، وقد حرم الشعب الكردي من حقوقه القومية طوال قرن كامل، وشهد العراق ماشهد من حروب مستمرة راحت ضحيتها آلاف مؤلفة من العراقيين بجميع اطيافه، وتعرضت كردستان للتدمير والحرق والنهب على ايدي الحكام الشوفينيين العرب، ناهيك عن سياسات التعريب الممنهجة في المدن والمناطق الكردية وبخاصة في كركوك وغيرها، وإجراء تغيرات ديموغرافية في كردستان من خلال عمليتي الإقتطاع والضم .

وفي ظل جمهورية العراق الجديدة قرر برلمان كردستان وبإستفتاء شعبي البقاء في إطار عراق موحد، وأختار الكرد مبدا الفدرالية في العراق الجديد، وتحقق ذلك بفعل التضحيات الجسام التي قدمتها حركة التحرر الوطنية الكردية من خلال ثوراته وإنتفاضاته المستمرة.

أن "الفدرالية" من أرقى النظم السياسية والتي تعني لغويا التحالف والتعاقد، والكلمة مشتقة أساسا من اللاتينية "فيودوس"، وأثبت الواقع أن هذا النظام السياسي هو الأفضل بالنسبة للدول متعددة القوميات، ومن الطبيعي أن هذا النظام لايمكن ان ينجح إلا في ظل عقليات متحضرة تعترف بالآخر وجودا إتنيا – عرقيا ومذهبيا.

والمعروف أن العراق الحالي يضم جزء من كردستان المجزأة، التي تختلف عن القسم العربي جغرافيا ولغويا وإنتماء عرقيا، وإذا كانت الأغلبية السكانية عربا، فهذا لايعطي تبريرا بضم مناطق ومدن كردية اقتطعت قوة وبسياسات شوفينية، وأن حماية تلك السياسات الخاطئة والسير على هداها سوف لن تجلب للعراق والعراقيين سوى ويلات جديدة، فالشارع الكردي مستاء جدا من سياسات المالكي واعوانه ولن يرض أبدا إلا بتحقيق مبادئ الدستور، لأنه ليس من حق أحد التضحية بكركوك وخانقين ومندلي وسنجار وزمار، فالتاريخ لن يرحم، والعراق سوف لن يشهد الأمن والإستقرار إلا بتطبيق الدستور العراقي وتطبيع الأوضاع وحل المسالة الكردية حلا نهائيا قوميا ووطنيا في إطار عراق فدرالي تعددي حر يؤمن بأن العراق مكون من إقليمين مختلفين قبلا بمبدأ الشراكة.

ولم يعد الأمر كما كان سابقا، فالقضية الكردية تحولت من جديد إلى قضية دولية، وأثبت الكرد للعالم بأنهم قادرون على الدخول في لعبة الأمم الحرة وتصبح جزءا منها، فالشعب الكردي سيقول كلمته في اللحظة المناسبة فيما لو دعت الضرورة، لكن من مصلحة الجميع تطوير الفدرالية والعيش المشترك، وهذا يتطلب الإلتزام بالدستور أولا وبمدى ماتتمخض عنه نتائج الوفد الكردي الذي زار بغداد مؤخرا وفي اعلى مستوياته ولقائه مع الأطراف العراقية لحل جميع الإشكاليات القائمة، فالكرة الآن في ملعب حكومة المالكي ببغداد.

أول خطوة نحو الديمقراطية الحقيقية في العراق تكمن

في تنفيذ المادة (140)

الديمقراطية من اليونانية Demos- شعب، وKratos - حكم، سلطة) شكل من الحكم السياسي، من السلطة الحكومية، يتميز بمشاركة المواطنين في الإدارة، وبتساويهم أمام القانون، وبتوفر قدر معين من الحقوق والحريات الشخصية، وقد عرف التاريخ عدة أشكال من النظم الديمقراطية، توقف مضمونها على طابع النظام الاجتماعي (ديمقراطية، عبودية أو إقطاعية أو برجوازية أو اشتراكية). وغالبا ما تطرح الشعارات الديمقراطية – الحرية والإخاء والمساواة ..إلخ كوسيلة لبلوغ السيطرة السياسية وتسلم السلطة، وعموما تبقى الحقوق والحريات الديمقراطية ناقصة إن لم تدعم بضمانات مادية وخطوات عملية فعلية، أي تحول الشعارات والمقولات إلى فعل وتثبيت ذلك عمليا في الدستور.كانت أثينا مهد الديمقراطية وموطن النزعة التقدمية التي تسعى دوما إلى التغيير والتجديد، ولعبت أهم دور في تاريخ اليونان لتتحول إلى مركز حضاري يترك أثرا ملموسا في تطور المفاهيم الديمقراطية للبشرية، وقد بذل رجال الفكر اليوناني مجهودات فكرية مستفيضة وصولا إلى وضع قوانين وإنشاء مؤسسات حكومية، وقد إمتازت العبقرية اليونانية بالإبداع في هذه الناحية، فاليونانيون هم أول شعب سعى إلى تنظيم المجتمع والدولة بصورة إنسجمت فيها حرية الفرد مع المصلحة العامة، ونحن هنا لسنا بصدد الوقوف

عند قوانين المشرع دراكون Dracon في سنة 621 ق.م أو قوانين صولون الذي وصفه أرسطو بأنه من حيث النسب والمكانة، كان من أرقى رجال المجتمع، ولكن من حيث الثروة ومجال العمل فهو من الطبقة الوسطى.

اما في امريكا، فقد ظهرت بواكير الفكر الديمقراطي في عام 1619 عندما عقد مندوبوا سكان مستعمرة جيمستون الإثنان والعشرون ومعهم حاكم المستعمرة ومستشاروه الستة اجتماعاً في كنيسة المستعمرة، لتظهر اول جمعية تمثيلية للسكان في اميركا وستبقى هذه الجمعية طوال عهد الاستعمار وحتى استقلال أميريكا احد أهم المراكز التي تمارس الديمقراطية في العالم الجديد، وتمكن زعماء أفذاذ من أمثال ماديسون (Madison) وهاملتون Hamilton والحاكم موريس Morris من السيطرة على مؤتمر فيلادلفيا الذي انعقد في سنة 1786 م وتوجيهه نحو تحقيق نظام حكومي جديد، وأقروا الغاء شروط الاتحاد الكونفدرالي وأخذوا يعملون لوضع دستور جديد للبلاد يناسب كل فئات المجتمع الاميركي على اختلاف سلالاتهم وجنسياتهم الاصلية ومصالحهم الاقتصادية. وفي أيلول سنة 1789 وبعد عمل شاق ومضن أمكن تذليل جميع العقبات وتوصل المؤتمرون الى صيغة دستور جديد للبلاد الاميركية يقيم حكومة فيدرالية قوية دون ان يقضي على كيانات الدول واستقلالها، وفي اليوم السابع عشر من أيلول وقع جميع المندوبين وثيقة الدستور الجديد الذي يعود الفضل الاكبر في وضع نصوصه الى ماديسون الذي يعرف في التاريخ الاميركي بأبي الدستو، وأمام المعارضة المتزايدة لمواد هذا الدستور والإنتقادات الكثيرة الموجهة اليه وخاصة بأنه لاينص على ضمان الحريات الأساسية للمواطن فقد قام الزعماء الفيدراليون من أمثال هاملتون وماديسون وواشنطن بحملة اعلامية واسعة لشرح اهداف الدستور وتبديد شكوك معارضيه والإشارة للفوائد الجمة التي يمكن ان يؤديها للبلاد، كان الفيدراليون يدركون انه رغم انتصارهم بعد تنصيبهم لجورج واشنطن عام 1789رئيساً للولايات المتحدة الامريكية، أن فئة كبيرة من الأميريكيين كانت لاتزال معادية للدستور الجديد بصورة خاصة بسبب إهماله لقضية الحقوق الاساسية للمواطن :كحرية القول والعبادة والنشر كما ان بعض الدول كانت خائفة على إستقلالها، ولذا فقد تبنى الكونغرس في سنة 1789 عشرة تعديلات ثمانية منها تهدف إلى ضمان الحقوق الفردية والملكية الخاصة والإثنان الباقيان يهدفان لضمان حقوق السيادة الداخلية للدول ضد تدخلات الدولة الإتحادية، ثم صدرت تعديلات كثيرة بعد ذلك بلغ تعدادها

حتى الان (22 (تعديلاً وكان آخرها التعديل الذي أقر في سنة 1947 والذي يمنع تجديد انتخاب رئيس الجمهورية أكثر من مرة واحدة.

ومن جهة اخرى، أمامنا التجربة السوفياتية-الدولة التي إحتضنت خمس عشرة جمهورية ذات مقاطعات الحكم الذاتي والإدارات المحلية والتي عاشت اكثر من سبعين عاماً بمجموعاتها الإتنية والقومية المتعددة التي تجاوزت اكثر من (150) شعباً وأقلية ومجموعات عرقية صغيرة. يعاني الشرق الأوسط برمته من أزمة الديمقراطية، فهل ينجح العراقيون في بناء نموذج يحتذى به كالديمقراطية الاشتراكية السوفياتية التي سقطت بعد سبعة عقود ونيف، أو كالديمقراطية الغربية أو كما تخيلها المفكر الياباني الأصل الأمريكي الجنسية (فرانس فوكوياما) نهاية التاريخ أي نهاية كل النظم الشمولية وإنتصار النظام الديمقراطي الغربي، هذه النظرية التي أثارت جدلا واسعا في الأوساط الفكرية والسياسية.

إن أكبر التحديات التي تواجه شعب العراق بعد سقوط الدكتاتورية هو البحث عن الذات، اذ أصبح العراق في مفترق الطرق داخلياً وإقليمياً ودولياً في ظل تعدد الأصول العرقية والثقافية والمذهبية والفوارق الاجتماعية والاقتصادية وعملية المزاوجة بين بناء الدولة الفيدرالية الديمقراطية والتنمية الشاملة وتوزيع الثروة بشكل عادل وضرورة تحديد الإختيار الفلسفي كمنهج عمل لحل المعضلات السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك في ظل الشد الداخلي والتدخلات الاقليمية والدولية، حيث تشهد البلاد تصاعداً في الازمات السياسية والاقتصادية والطائفية بسبب العداوات القديمة والصدامات الجديدة على مايبدو بسبب تناقض الفكر والمصالح وعدم تسوية المشكلات القديمة من مخلفات الدكتاتورية ورفض العقلانية والتحديث من قبل مجموعات عرقية عنصرية مشبعة بفلسفات مرفوضة أو جماعات اسلامية متشددة ولاسيما السلفية منها.

نعتقد أن الحديث عن الديمقراطية في العراق الجديد مرهون إلى درجة كبيرة بإلغاء الأحكام والقوانين الجائرة الإستثنائية العائدة إلى العهد البائد ولاسيما مايتعلق بسياسات التغيير الديموغرافي والجينوسايد وإعادة الحقوق إلى أصحابها بمراسيم رئاسية برلمانية ثورية وإلا فإن الحديث عن الديمقراطية كلام معسول وكذبة جميلة وضحك على الذقون، والعجيب في الأمر، أن

الكثيرين ممن كانوا يسمون أنفسهم معارضين لنظام البعث البائد، يدافعون اليوم وبكل قوتهم عن أخطاء وسياسات النظام السابق، أن من أولويات بناء العملية الديمقراطية للعراق الجديد هو التخلص أولاً وبدون شروط من قيود وعقليات الأنظمة السابقة وموروثاتها التي وضعت العراق امام مصاعب وتعقيدات متشابهة.

يشهد الشارع السياسي تطاحناً بين إتجاهات سياسية وطائفية وقومية مختلفة، إتجاه يسعى لمعالجة الأزمات السياسية والاقتصادية للخروج من عنق الزجاجة، وآخر يعيش في جمود أفكار الماضي وفق مصالح ذاتية ضيقة أو بتحريك من جهات أجنبية او إقليمية لها مراميها وأهدافها معرقلة بذلك الحراك السياسي الدائر في البلاد، وإزاء هذه الحالة لابد من ظهور أفراد يلعبون دور ماديسون وهاملتون وواشنطن لإقرار الحق والعدالة، وهذا يحتاج إلى إصلاح شامل لمؤسسات الدولة القيادية في بناء النموذج الديمقراطي والتأكيد على بناء الدولة الفيدرالية من إقليمين كوردي وعربي كما هو موجود والتأكيد على حقوق القوى السياسية والاجتماعية في العمل بحرية مطلقة للمشاركة في صياغة القرارات وقراءة التاريخ جيداً والإستفادة من تجارب الشعوب والدول المتعددة القوميات والجمع حول ميثاق الحقوق الديمقراطية لتضييق الخلافات المزمنة واستبعاد العنف والإرهاب عن طريق مسيرة الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي وتحديد نقاط الإلتقاء وخلق الثقة المتبادلة والتفاهم على الأساسيات وعلى الخطوط العريضة وتوسيع المبادئ الديمقراطية ويمكن هنا الإكثار من الحوارات والندوات والملتقيات بين أبناء الشعب العراقي وأيضاً مع الدول المتطورة ولاسيما الدول الفيدرالية للوقوف على تجاربها.

الديمقراطية الحقيقية هي حق الإختيار الحر، فالإتحاد يجب أن يكون إختيارياً وليس قسرياً، الإتحاد ليس سوى شراكة أو إلتقاء المصالح ومتى ما وجدت جهة أن من حقها إنهاء شراكة فيجب أعطاؤها هذا الحق، لأن الشعور بحرية الإختيار عامل مهم في توطيد التجربة الفيدرالية، ولتطبيق الديمقراطية لابد من التخلص كذلك من البيروقراطية والفساد والمحسوبية وبناء الدولة المؤسساتية– التكنوقراطية وقد يكون مفيداً الإستعانة بخبراء ومستشارين وفنيين من الدول المتقدمة في اوروبا وبعض الدول الآسيوية لتعمل في الوزارات والبنوك كمستشارين وفنيين.

كما تحتاج التجربة الديمقراطية في العراق الجديد إلى وضع أساس منهجي تربوي جديد لبناء الجيل الجديد والأجيال القادمة بثقافات تتلاءم مع وضع الدولة المنشودة كالمحبة والعدالة والمساواة والتعددية والحرية وماشابه، وتفعيل خلايا المجتمع المدني من نقابات مهنية وعمالية وجمعيات حرفية واجتماعية ومنتديات ثقافية في إطار فكري مشروع، والفصل بين السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية بهدف إفساح المجال امام مسيرة التطور الديمقراطي السليم، والبت في إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية وفق منظور إستراتيجي قائم على التخطيط السليم مقرونة بخطط خمسية للتخلص من حالات الإحتقان اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً التي تفرز عادة مظاهر سلبية كالتخلف والتعصب القومي والطائفي والجريمة المنظمة وتوفير فرص العمل للشباب لإبعادهم عن الفراغ والإنحراف، وقد يكون مفيداً في المرحلة الحالية بناء شكل من الديمقراطية التوافقية كمرحلة إنتقالية كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا وفنزويلا وأورغواي في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية وفي الخمسينيات من القرن الماضي.

أما العامل الآخر الذي يساهم في تطور البلدان والتخلص من القضايا الشائكة وخاصة في الدول ذات التعددية الدينية والإتنية، فهو تبني العلمانية والمتفق عليها مصطلحاً فصل الدين عن الدولة، أي أن إمور الدين ليست حكراً على جماعة أو طائفة دينية معينة وتوظيف الدين عقلانياً لخدمة المجتمع.

أن الجذور التاريخية للعلمانية في أوروبا والتي تصاحبت مع حركة النهضة لم تقم على أساس تغييب الدين أو قطع الصلة مع الدين لكنها سحبت إحتكاره من قبل فئة محددة، ووسعت إفقه ليستوعب العلم الحديث وتطورات العقل البشري وفصلت الكنيسة عن السياسة بحيث أصبح رجال الدين والمؤسسات الدينية جزءاً من حركة المجتمع، وشكلت حركة الإصلاح الديني التي قام بها مارتن لوثر في ألمانيا وحركة الإصلاح الديني في سويسرا على يد كل من زونجلي وكالفن ومن ثم في إنجلترا بداية لترسيخ الفكر العلماني في أوروبا لأنه بمثل هذه الخطوات وضعت حداً امام استغلال الدين من قبل فئات أو دول تدخل في شؤون البلاد وبلقنتها.

ليس ثمة حرية مطلقة، وهناك إمكانيات وعوامل نحو تحول العراق إلى بلد مستقر مزدهر ديمقراطي يصبح نموذجاً لنشر الديمقراطية في الشرقين الأوسط

والأدنى، فإنفجار الثورة الديمقراطية المدعومة اوروبياً وأمريكياً جعل من العالم قرية واحدة، والدعوة للحق التي أريد بها باطل ولكن لتحقيق ذلك لابد من توفر وإنجاز عاملين: أولهما، التخلص من سياسات وموروثات العهد البائد بقرارات ثورية وفي مقدمتها انجاز وتنفيذ المادة (140) وإلا لاحرية ولاديمقراطية لبلد ينتهك فيه حقوق مواطنيه والعامل الثاني، ضرورة تغيير بنية العقل للمواطن بحيث يقر بالتعددية ويدافع عن حقوق الآخرين قبل حقوقه وقد يحتاج ذلك الى سنوات طويلة من العمل التربوي والثقافي والسياسي.

النظام الفدرالي التعددي في العراق ما بين النظرية والتطبيق

لعل النظام الفدرالي، يعد احد أرقى اشكال الانظمة السياسية المتعددة المعمول بها اليوم في العالم، فهناك (170) دولة من بين مجموع الدول الاعضاء في الامم المتحدة – دول متعددة القوميات بما يعادل 90% من مجموع دول العالم، علما أن أكثر من نصف دول العالم (حوالي مائة دولة) ذات أنظمة كونفدرالية أو فدرالية ...ولو نظرنا إلى أوضاع الدول وتعاقبنا خلفيات الأنظمة وتجربتها، نرى أن أكثر الدول مناعة وقوة اقتصاديا وسياسيا، وأكثرها إستقرارا من الناحية الأمنية وتقدما من الناحية الديمقراطية هي الدول الفدرالية والتي تدخل في عدادها دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وسويسرا وكندا وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال، وفي آسيا هناك الهند وماليزيا، ناهيك عن جنوب أفريقيا والبرازيل في أمريكا الجنوبية والإمارات العربية في العالم العربي.

إن النظام الفدرالي هو الصيغة الأفضل في معالجة القضايا السياسية والخلافية في دول متعددة الأعراق والقوميات والأجناس والديانات والمذاهب كما هو الحال بالنسبة للعراق، وكما نعلم فان العراق كدولة لم تظهر إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بمعنى لا وجود للعراق كدولة تاريخية وإنما برزت بفعل إستعماري وطبقاً لمصالحه في أعقاب سيطرة بريطانيا على ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية) وإلحاقها قسراً بالإقليم العربي، وبهذا الشكل فإن تكون الدولة العراقية لم يتم بفعل قانوني أو بإستفتاء الشعبين الكردي والعربي بل بعميلة قسرية مصطنعة، ولذلك لم تتلاحم الوحدات الوطنية كما هو الحال

بالنسبة للدول الطبيعية، فبقيت الجروح مفتوحة والخلافات قائمة، لهشاشة قاعدتها أصلاً ولعدم واقعيتها ثانياً، فقد تمكنت بريطانيا من إقناع الجانب الفرنسي بالتنازل عن ولاية الموصل الكردستانية مقابل حصة 26% من النفط العراقي وفيما بعد ونتيجة إتفاق ثلاثي بريطاني- فرنسي- تركي تنازلت الأخيرة عن ولاية الموصل لبريطانيا مقابل حصتها من النفط تعادل 10% من الربح لشركات النفط لمدة 25 عاماً، وبهذا الشكل فإن دولة العراق ظهرت على الخريطة السياسية في الشرق الاوسط بعملية جراحية وبالضد من المصالح القومية للقوميات والمذاهب الدينية، ولذلك فهي لن تستطيع ان تعبر عن مصالح كل الفئات العراقية في آن واحد مادامت لبنتها الأساسية قد وضعت بدون إستشارة الجميع.

نعتقد ان نجاح الفدرالية في بلد ما يحتاج إلى توفر جملة من العوامل والمستلزمات الأساسية والتي من ضمنها تطور بنية العقل للقومية السائدة بالدرجة الأولى وهذا مالم يحصل وليومنا في العراق بسبب هيمنة سياسة رفض الآخر وعدم قبوله على أساس الشراكة والتي تحتل المرتبة الثانية في هذا المجال، إذ أن الفدرالية ليست إلا شراكة بين مجموعة أقاليم تختلف عن بعضها البعض قومياً أو إثنياً، دينياً او مذهبياً كحالة العراق الذي يتكون من قوميتين رئيسيتين وهما القومية الكردية والقومية العربية إلى جانب القوميات الأخرى كالتركمان والكلد آشور فضلاً عن المذاهب الفسيفسائية كالسنة والشيعة والإزديين (وهم جزء أساسي من الأمة الكردية) والصابئة والمسيحيين وغيرهم.

أما الشرط الثالث والأهم بالنسبة لنجاح الدولة الفدرالية هو تحديد حدود الأقاليم بدقة وعدا ذلك، يفسر على أن القومية السائدة لم يرق بعد تطور بنية عقلها إلى المرحلة اللازمة... حينها على القوميات الأخرى البحث عن سبل جديدة لحل قضاياها الإثنية والمذهبية.

ولنضرب مثلاً هنا كيف تكونت بعض الدول الفدرالية، ففي امريكا وبعد مداولات طويلة وخلافات حادة تم الإقرار بالدستور الجديد سنة 1789 وإقامة حكومة فدرالية على أساس حماية كيانات الدول وإستقلالها، لاسيما بعد أن حددت وبشكل دقيق حدود الولايات الامريكية الثلاث عشرة وقد بلغت التعديلات التي اجريت على الدستور (22) تعديلاً آخرها سنة 1947 وكلها

كانت تهدف إلى ضمان حقوق الأقاليم وملئ النواقص فيها ولكن ليس على طريقة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي ينشد إلى تعديل الدستور ولكن بسلب الحقوق الدستورية وهذا ما لا يمكن أن ينجح لأن التاريخ لن يعود إلى الوراء.

ففي عام 1815 وفي مؤتمر فيينا تقرر إقامة دولة واحدة بين أمتين تختلفان في العرق والقومية واللغة والدين، أي ضم بلجيكا إلى هولندا، ولكن لم تنقض سوى سنوات قليلة حتى تبين خطأ هذه السياسة، وإضطرت الدول الأوربية الكبرى بقبول إنفصال بلجيكا عن هولندا، لأن قرار الضم لم يكن حكيماً لأنه قد تجاهل الإختلافات التاريخية واللغوية والدينية والحضارية بين الأمتين وبمجرد قيام الثورة في بلجيكا، تم إعلان إستقلال البلاد وقيام دولة بلجيكا في نهاية عام 1830 واليوم تعيشان دولتين متطورتين يتمتع شعباهما بالخير والسعادة ودون ان يموت مائة شخص، وكانت اللغة الرسمية الوحيدة في بلجيكا هي الفرنسية، ولكن وفي اعقاب تعميم التعليم بالنيرلاندية والفرنسية وإلحاق المقاطعات الجرمانية الشرقية في عام 1919 أصبحت بلجيكا دولة رسمية بثلاث لغات النيرلاندية والفرنسية والألمانية، في الوقت الذي كان الجزء الأعظم من الشعب يتحدث بلهجات جرمانية (الفلامند الغربي والفلامند الشرقي والبرابانسونية واللوكسمبورجية في أقصى الجنوب الشرقي)، ولهجات رومانية (الفالون والبيكار والكومية والشامبينوا في الجزء الجنوبي)، وتضم الدولة الفدرالية اليوم تجمعات واقاليم وهي تمتلك صلاحيات في العديد من الميادين منها مثلاً في ميدان الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والعدل والمالية والضمان الاجتماعي والصحة والشؤون الداخلية، وهكذا نرى بأن البلد مقسم من جهة إلى ثلاث وحدات (تجمعات إثنية) لكل منها لغة وثقافة خاصة بها ومن جهة ثانية إلى ثلاثة أقاليم مستقلة ولكل منها برلمان وحكومة خاصة بها بهدف الإبقاء على كيانها المتكون من ثلاث قوميات (الفرنسية والجيرمانية والنيرلاندية).

وإذا عدنا إلى الحالة الكردية، فإن كردستان العراق هي جزء من كردستان الكبرى والشعب الكردي في العراق جزء من الامة الكردية كما هو الحال بالنسبة للإقليم العربي وسكانه العرب جزء من الأمة العربية، وللشعب الكردي مثل سائر شعوب المعمورة الحق الكامل في تقرير مصيره بنفسه وتشكيل دولته القومية متى ما سنحت له الظروف الدولية أو عندما لا يعترف الطرف العربي بحقه كشريك متكامل في العملية السياسية، وهذا الحق قد ضمنه الرئيس

الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون في مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقبل عودة امريكا إلى مبدأ مونرو، كما أن هذه الحقوق مقرة في معاهدة سيفر عام 1920 وقد جاء قبول دولة العراق التي لم تمض على إنشائها عشرة أعوام في عصبة الأمم في نهاية عام 1932 شريطة ضمان وتأمين حقوق الشعب الكردي.. إلى جانب ذلك فقد أقر الدستور المؤقت لجمهورية العراق عام 1958 وفي بنده الثالث أن (العرب والأكراد شركاء في العراق) وجاءت اتفاقية 11 آذار نصراً للحركة الكردية وللشعب الكردي وثمناً لنضالاته التي أقرت بالحكم الذاتي في إطار دولة العراق.

وتعد إنتفاضة كردستان في آذار عام 1991 بداية عهد جديد، فقد اصدر مجلس الأمن الدولي في نيسان من عام 1991 قراره رقم (688) الذي بموجبه رسم حدود المنطقة (الآمنة) ماوراء خط 36 لحماية كردستان من هجوم نظام البعث العفلقي في بغداد وقد زاول على أثره برلمان كوردستان العراق أعماله يوم 4 حزيران 1992 نتيجة إنتخابات ديمقراطية عارمة شهدتها كردستان يوم 19 ايار 1992.

وقرر برلمان كردستان (المجلس الوطني الكردستاني آنذاك) يوم 4 تشرين الاول 1992 وبأغلبية الأصوات إختيار صيغة النظام الفدرالي للشعب الكردي كحل أفضل في الوقت الراهن مع القوميات والأقليات الأخرى في العراق.

وعندما سقط نظام صدام يوم التاسع من نيسان 2003 لم يبق للعراق وجود كنظام سياسي دستوراً وسيادة وجغرافية، اذ انتقل الحكم بقرار مجلس الامن الدولي رقم 1483 الصادر يوم 22 ايار 2003 الى يد التحالف الدولي.

لقد كان إقليم كردستان منذ الإنتفاضة الآذارية التاريخية وحتى سقوط البعث دولة شبه مستقلة خارجة عن سيادة بغداد، وبمحض إرادتهم قرر ممثلوا الشعب الكردي العيش في إطار دولة إتحادية فدرالية تعددية، وباتت التجربة الفدرالية في كردستان نموذجاً ديمقراطياً رائداً في الشرقين الأوسط والأدنى، وأظهر الكرد مقدرتهم على إدارة أنفهسم بشكل لائق جداً وأن تصبح هذه التجربة نموذجاً لحل القضايا القومية في المنطقة عموماً وفي الأجزاء الاخرى من كردستان خصوصا .

لكن يجب القول وبكل وضوح وبعد مضي حوالي عقدين من الزمن على الإقليم الكردي الحر منذ إنتفاضة آذار 1991 ومن ثم أعقاب سقوط النظام ووضع الدستور الجديد بانه مازالت هناك مخاطر حقيقية تهدد هذه التجربة وهناك عثرات جدية أمام تطبيقها والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أولا:- لايمكن لهذه التجربة أن تنجح بشكلها الدستوري إلا بتطبيق المادة (140) بشكل كامل والإلتزام بالدستور نصا وروحا، لأن رسم الحدود الجغرافية للأقاليم شرط أساسي من شروط الأنظمة الفدرالية وإذا ما بقي شبر واحد من أراضي كردستان خارج حدود الإقليم، فإن ذلك سيتحول إلى قضية خلافية ونزاع، لأن المسألة لا تتعلق فقط بالجغرافية وإنما بالسكان الذين يعيشون على هذه الأراضي وإحترام رغباتهم وبالتاريخ. فالدستور الأمريكي تغير عشرات المرات لضمان حرية الأفراد والمصالح وحرية التعبير فما بالك إذا كان جزء من الأرض بسكانه محروما من هذا الحق، وهذا لا يخضع لقرار شخصي وإنما لإرادة شعب، وقد قالها الخالد مصطفى البارزاني في وقته بأن:"كركوك قلب كردستان يخضع مصيرها لإرادة الشعب.

ثانياً:- ضرورة ظهور زعامات عربية سنية وشيعية تقر بالشراكة الحقيقة للشعب الكردي وتتخلى عن الأفكار السابقة التي وفقها جعلت من كردسان مزرعة لفئة واحدة تتحكم بمقدرات العراق وبشعوبه من أقصاه إلى أقصاه دون إعطاء أي إعتبار للفروقات القومية والدينية والمذهبية واللغوية.

وفي هذا الإطار لابد من الإشادة بمواقف وفتاوى دينية من آية الله العظمى السيد محسن الحكيم وآية الله العظمى السيد الخوئي ومن الشهيد محمد باقر الصدر ومن الشهيد عبدالعزيز البدري بتحريم مقاتلة الكرد أيام النظام الدكتاتوري وضرورة ظهور فتاوى وآراء تقر بإعادة كل المناطق الكردستانية التي خضعت للتطهير العرقي والتغيير الديموغرافي طبقاً لسياسات شوفينية كانت تهدف إلى تطبيق الجينوسايد ضد الكرد والتركمان والمذاهب الأخرى.

ثالثاً:- من الضروري أن يغير القادة والمسؤولون العراقيون مواقفهم من المسائل الخلافية والتعامل مع التاريخ وإلا ما الفرق بين من سن قوانين التطهير العرقي من النظام السابق وبين من يحمي تلك القوانين من المسؤولين الحاليين.

رابعاً:- التعامل مع دول الجوار على أساس المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الخضوع لإرادات الحكومات الاخرى التي تسعى إلى تقوية المركز لتقويض الأقاليم والتركيز على عروبة العراق لاغياً بذلك الوجود الكردي مثلما صرح بذلك قبل عدة أيام وزير خارجية سورية وليد المعلم في مقابلة مع تلفزيون الجزيرة.

خامساً:- أن الدستور حتى الآن في اغلب مواده ليس غلا حبراً على ورق، فالعديد من الفصائل السياسية المشاركة في الحكم تنظر إلى الكرد كفئة تابعة ثانوية، ومن ثم أين إستخدام اللغة الكردية في المحافل والمؤتمرات إذا كان فعلاً اللغة الثانية الرسمية، وهنا بإعتقادنا أن بعضاً من الممثلين الكرد في بغداد يتحملون المسؤولية ربما لعدم توفر الجرأة لديهم أو حسب تصوراتهم الخاصة، فمن مسؤوليتهم العمل من أجل خلق قاموس سياسي وثقافة جديدة في الإعلام من خلال التصريحات واللقاءات وغيرها.

وأخيراً نقول أن إستقرار العراق وسعادة شعبه يكمن في توطيد النظام الفدرالي التعددي بإقامة فدرالية الجنوب وفدرالية الوسط على النموذج البلجيكي، بحيث يكون لكل منهما حكومة وبرلمان وميزانية مالية أسوة بإقليم كردستان حينها يمكن أن يستقر العراق الجديد وان تعيش الاجيال القادمة في أمن وأمان وغير ذلك سيعيد بالعراق الى مآس وحروب آخرى طويلة قد تهدم الإستقرار وتدفع بالامور نحو تفكك وحدة العراق لأن لكل شعب خياراته وحقوقه، وشعب كردستان الذي قدم الغالي والنفيس منذ قرن كامل على درب الحرية لن يقبل إلا بتطبيق الدستور الجديد نصاً وروحاً وعلى أساس الشراكة الكاملة والإقرار بثقافة التعددية القومية والدينية والمذهبية واللغوية لا مكانة فيه لسيد ورقيق بعد اليوم.

تعميق نهج الكردايتي هو الرد الافضل على مجزرة طر عزير

وسيبا شيخ خدر

لو قرأ هؤلاء الهمج مخططوا ومنفذوا مجزرة **طر** عزير وسيبا شيخ خدر التاريخ جيداً، لربما ترددوا في القيام بهذا العمل الوحشي الجبان، لأن من حافظ وصان أصالته القومية أولاً والدينية ثانياً طوال قرون طويلة يستحيل زعزعة جذوره المتينة المتأصلة الراسخة جراء عمليات إرهابية لا تمت بصلة إلى الإنسانية فكراً وممارسة، حتى لو راح ضحية تلك الأعمال الوحشية المئات من الأبناء البررة من الشعب صغاراً وشيوخاً رجالاً ونساء....الخ لاشك أنها لمأساة كبيرة ومجزرة بشعة تلك التي وقعت بتاريخ 15 آب عام 2007 في مجمعي الكرد الإيزيديين في كل من **طر** عزير وسيبا شيخ خدر في شنطال، حيث راح ضحيتها بين 500 – 600 شهيد وعدة مئات من الجرحى والمفقودين وتدمير أكثر من 350 دارا سكنية وما خلفت من نتائج فظيعة من تشريد وقتل أسر كاملة وبالتالي فإن هذه العملية الإرهابية تندرج في إطارالجينو – سايد (سياسة التطهير العرقي) ضد هذه النخبة الأصيلة من أبناء الكرد الذين يدفعون الثمن مرتين، مرة لكرديتهم وأخرى لمذهبهم. يجب النظر إلى مجزرة شنطال كإحدى أكبر مجازر التاريخ المعاصر في الشرقين الأوسط والأدنى، مادامت إستهدفت وجود أقلية دينية ليست في كردستان وحدها بل في العالم قاطبة ومن ثم القضاء على كردستانية المنطقة ثانيا. ومن الجدير بالإشارة إلى أن شنطال أو ما يعرف بسنجار تعرضت أسوة بالمناطق الكردستانية الأخرى مثل كركوك ومندلي وخانقين وزمار...الخ الى سياسات التعريب المنظم في عهد النظام الدكتاتوري السابق، فقد سويت بالأرض أكثر من مئة قرية من قرى شنطال، ناهيك عن سياسية التغيير الديموغرافي وإسكان العرب الوافدين في أماكن الكرد وتطويق المنطقة بعناصر عربية بهدف عزل شنطال عن البعد القومي – الكردستاني ولا سيما على المناطق الحدودية مع سوريا حيث تم إسكان العرب على جانبي الحدود من الطرفين لقتل كردستانية المنطقة وتطويق السكان الكرد الأصلاء ومحاصرة نشاطات الحركة القومية الكردية. وفي هذا الإطار مارس النظام البائد سياسات خاصة عنصرية، فقد طالت سياسة التعريب المعالم القومية والأسماء الكردية، فسميت طرعزير بمجمع الجزيرة وتم إلحاقها بقضاء البعاج وسيبا شيخ خدر بمجمع القحطانية التابع للموصل كجزء من سلسلة سياسات التعريب المنظمة ضد مدن وقرى وقصبات كردستان. ومما يؤسف له حقاً، أن الحكومة الجديدة في بغداد، تتقاعس عن أداء مهماتها وواجباتها تجاه تلك المناطق التي مورس بحقها الغبن والإضطهاد ومن ضمنها مناطق سنجار التي تتعرض إلى حصار غير معلن من قبل الحكام والمدراء الجدد في المنطقة كقطع حصصهم التموينية من الموصل وإهمال المنطقة وعدم الإهتمام بإمورهم

ومحاربتهم معنوياً ونفسياً وكأن النظام لم يسقط في بغداد. الإيزيديون–هم الكرد الأصلاء، كما باتوا يعرفون بذلك ، فالايزدية هي ديانة منتشرة فقط بين الكرد، وهي أمتداد للزرادشتية وإستمرارلها، تقلصت نفوذها مع دخول الإسلام إلى كردستان. والإيزدية مشتقة من الألفاظ الكردية (يزد- يزدان) أي الإله. إن فلسفة الديانة الايزدية إمتداد للفلسفة الزرادشتية ومزركشة بطابع خاص قد يتفق مع تطور العصر في تلك الحقبة الزمنية التي ظهرت فيها اليزيدية. الأيزيديون – يسجدون للشمس لدى شروقها وغروبها ويقدمون البقر قرباناً للشمس ويحرمون قتل الطيور الحيوانات وذبحها، كما أن قطع أشجار الوادي المقدس محرم لديهم، واليزيدي يتمنى الخير لكل العالم ثم أخيراً لنفسه صباح كل يوم، مما يدل على عظمة وإنسانية هذه الفلسفة. وينقسم الإيزديون إلى طبقات نذكرها بالترتيب بحسب مراتبهم الدينية : –ثير- كافال – فقير –كوجاك مريد ، ويسمى زعيم السلطة الروحية لديهم ب(مير) ممثل شيخ عدي على الأرض، ويشغل هذا المنصب الآن مير تحسين بك. يقطن اليزيديون بشكل عام في جبل شنطال على الحدود العراقية – السورية - ولاية موصل الكردستانية إبان العهد العثماني. وتعد قرية (لالش) قضاء شيخان منطقة الموصل المركزالديني لليزيديين، حيث يقع قبر شيخ عدي، الشخصية التاريخية الذي عاش في القرن الثاني عشر. وفي كل عام في 23 أيلول يجري إحتفال لمدة (7) أيام بهذا الشيخ وهناك قرى ايزيدية في جبال طورعابدين وبالقرب من باطمان وفي ديار بكر بشمال كردستان وقرى قرب مدينة الحسكة وفي ديريك وقامشلو وعفرين بغرب كردستان. وفي أعوام 1830 و1840 هرب كثير من اليزيديين من شيخان ومناطق قارص إلى الطرف الروسي. وفي الإتحاد السوفياتي عاش الكرد اليزيديون في مدينة يريفان عاصمة أرمينيا وكانت هناك (300) عائلة منهم في مدينة لينينيكان غرب يريفان المواجهة لقارص على الطرف التركي و (26) قرية إيزيدية تبعد 40 كم من المدينة. ما عدا أرمينيا يقطن الإيزيديون جمهورية جورجيا وتحديداً في العاصمة (تبليسي) حيث من السهولة جداً إيجاد عشرات الأشخاص منهم في شوارع المدينة لإختلاف زيهم. وفي موسكو ولينينغراد ومدن روسية أخرى عوائل كردية، هاجر الكثير منها إلى اوربا الغربية وكندا وامريكيا واستراليا في أعقاب سقوط الدولة السوفيتية. وقد برز في صفوف اليزيديين ولا سيما في أرمينيا العديد من المثقفين والمتنورين الكرد الذين يعود إليهم الفضل في كتابة التاريخ والأدب والشعر الكردي وأسهموا بفعالية في النشاطات الكردية سياسيا وثقافيا. كما ولعب أبناء اليزيديين دورا فعالا في نضال حركة التحرر القومية الكردية في كردستان العراق ومعظم

مناطق كردستان، وبرزت أسماء لامعة من بينهم من أمثال:عربى شمو وجاسمى جليل وأولاده وخليل تيموروف وحاجي جندي وشاكرى محو وشرفى آشير وحمو مكسيميان وقناتي كوردو ووزيرى أشو والعشرات من الأكاديميين والشعراء والأدباء والفنانين. ولليزيديين كتابان هما (الجلوة) و(مصحفا ره ش)، وبالرغم من أن تاريخ صدور الكتب الإيزيدية يرجع إلى أكثر من مائتي عام حسب ما هو متوفر لدينا، إلا أنه فقط في عام 1895 إستطاع المرسل الديني المبشر الإنجليزي وراغو أن يحصل على النسخة العربية للكتابين وطبعهما. وفي عام 1911 تمكن القسيس الكاثوليكي آراب آناستاش ماري أن يطبع ليس فقط النسخة العربية لا بل والنسخة الأصلية الكردية التي كلنت تحفظ في صندوق خاص في معبد بجبال سنجار وتحت حراسة مشددة. وتمكن ماري من إقناع أحد الحراس وبسرية تامة أصدر النسخة الأصلية مع المخطوطات خلال سنتين متواصلتين على أوراق شفافة، كما أن ماري إستطاع فك الرموز الخاصة في النسخة الكردية. وفي عام 1884 ألف القنصل الروسي في الموصل كارتسف كتابا حول اليزيديين. وأخيرا، إذا كانت عملية طر عزير وسيبا شيخ خدر رسالة موجهة إلى الشعب الكردي وفي وقت كان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني يزور بغداد بهدف خلق أرضية سياسية رصينة قادرة على إنقاذ البلاد من أزماتها السياسية والعمل من أجل حل قضية كركوك المزمنة والمتأزمة من خلال تطبيق المادة (140) من الدستور، فإن على قيادة إقليم كردستان العمل من أجل إنجاز مشروع قومي قادر على مواجهة القتلة والإرهابيين والعقول المريضة والضغط على السلطة في بغداد والتي بأيديها مفاتيح الحل والربط وتتقاعس عن أداء دورها الإيجابي وذلك من خلال تفعيل الدور الكردي بشكل أكثر في المناطق الكردستانية التي طالها التغيير الديموغرافي لتتمكن من حماية نفسها كجزء من مشروع العودة إلى أحضان الأم. ويبقى الرد الأقوى في مواجهة المخططات العنصرية والشوفينية بتكريس نهج الكردايتي وتعميقه بين أبناء اليزيديين – الكرد الأصلاء في شنطال وبعشيقة وبحزانى وشيخان ...إلخ وإنشاء لوبى منهم في أوروبا مهمته رسم هذا المنهج.

العمليات الإرهابية الأخيرة في كردستان.. الأهداف والنتائج

ينعم إقليم كردستان العراق الفيدرالي بالأمن والإستقرار منذ ما يزيد عن سنتين، إلا أن العمليتين الأخيرتين في كل من أربيل العاصمة على مقربة من وزارة الداخلية في كردستان ومخمور قد عكرتا صفو الأمن القومي الكردي ووضعتا الجهات العليا المسؤولة والمواطنين امام حسابات جديدة من الترتيبات الأمنية وأخذ الحيطة والحذر مستقبلاً والسهر وباستمرارية لحماية الاستقرار في الاقليم ودرء المخاطر عن أمنه القومي والوطني.

لقد شهد الإقليم مؤخراً جملة من التطورات الاقتصادية والمشاريع الإنمائية المهمة والإزدهار العمراني وذلك بفضل السياسة الحكيمة لرئيس الاقليم السيد مسعود البارزاني وخاصة ما يتعلق بترسيخ الصف الوطني والتآلف بين مكونات كردستان الوطنية والقومية والدينية والتي تعبر عن طموحاتها ورغباتها من خلال الممارسات الديمقراطية اليومية والتعبير عن ذلك عبر الأداء السياسي والاعلام الحر ناهيك عن برلمان كردستان الذي اصبح اخيراً منبراً ديمقراطياً مشعاً في الشرقين الأوسط والأدنى، إن ترسيخ الصف الكردي الذي يعبر عن نفسه من خلال تلاحم الحزبين الرئيسين الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني وتآلف مكونات كردستان القومية والدينية ووحدة تياراتها وأحزابها وبجميع فئاتها هو من أكثر الأشياء التي تثير الفزع في قلب القوى المعادية المتربصة ومن جهة أخرى يشهد إقليم كوردستان إقبالاً كبيراً من قبل الشركات ورجال الأعمال الشرق أوسطوية والعالمية، بحيث تحولت العاصمة هولير إلى مطلع الأحرار والديمقراطيين وأصحاب الرساميل، ويؤدي رئيس مجلس الوزراء السيد نيضيرظان البارزاني دوراً رياديا في ذلك، والذي وضع نصب عينيه تحويل هولير إلى مدينة نموذجية في الشرق الأوسط. وتحتمي آلاف العوائل والأسر العربية بكردستان هاربة من الموت الأسود وفي أجواء المودة والتسامح والإخاء. ويجري كل هذا في كردستان، وفي الوقت الذي يحصد الإرهاب الأسود يومياً أرواح المئات من الأبرياء في وسط وجنوب العراق، ناهيك عن المناطق الكردستانية التي تناولتها سياسة التطهير العرقي ومازالت ادارياً خارج الإقليم والتي تنتظر حلاً ديمقراطياً وعادلاً لضمها إلى الإقليم الأم وفي إطار عراق فيدرالي موحد. إن الإرهاب المتفشي في العراق يتسم بخلفيات متنوعة وله إمتدادات عدة، إرتبط فيه كما يقال الحابل بالنابل، وتلعب فيه جهات عديدة داخلية وخارجية، إقليمية ودولية، الهدف المشترك بين كل هذه المجموعة زعزعة الإستقرار وبث الفوضى والتفرقة وصولاً إلى إفشال التجربة الديمقراطية التي قامت على أنقاض الدكتاتورية والعودة بالبلاد

الى شريعة الغاب وبناء سلطة توتوليتارية قمعية تسلب في ظلها الحقوق وتنتهك فيها الحرمات. وبالتأكيد فإن ما يجمع بين أغلبية هذه الفصائل ذات الخلفية القومجية أو التطرف الديني هو العداء لكل المكونات الامنية والمذهبية في البلاد وبحجة حماية العروبة والإسلام. وفي هذا السياق يأتي العداء للشعب الكردي ولحركته التحررية الحاملة لشعار الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية. ومن المؤكد أن العملية الإرهابية في هولير والعملية الارهابية في مخمور توختا تحقيق بعض الأغراض ومن أهدافهما:

أولا - زعزعة الإستقرار في كردستان بغية بث الذعر والفوضى والبلبلة وإلهاء الجماهير الكردستانية بمسائل جانبية وإبعادها عن أولويات النضال.

ثانيا - إفشال العمل الدبلوماسي الكردي وبخاصة زيارة الرئيس مسعود البارزاني إلى الإتحاد الأوربي ولقاءاته المهمة في القارة الأوروبية والتي إرتقت بالأجندة الكردية إلى أعلى المستويات الدولية.

ثالثا - الدعاية الاعلامية بأن كردستان ليست بمنأى عما يحدث في عموم العراق، ومحاولة تبيان ذلك للرأي العام العالمي بأن يد الإرهاب قادرة على الوصول الى كل مكان في البلاد بهدف الإساءة إلى النظرية القائلة ((بأن إقليم كردستان مستقر والأمن فيه مستتب)) والمساس بالواقع الحقيقي في الإقليم الآمن والمستقر.

رابعا - إخافة الشركات واصحاب الرساميل والشخصيات الدولية والإقليمية من الساسة والإعلاميين والأكاديميين الراغبين في زيارة كردستان أو فتح مشاريع إنمائية فيها لإعادة النظر في قراراتهم.

خامسا - عرقلة تنفيذ المادة (140) من الدستور حول تطبيع الأوضاع في كركوك والمناطق الكردستانية الأخرى وإعادتها الى جغرافية كردستان كما كانت تاريخياً . هذه المادة التي تشكل هاجساً كبيراً لدى الفئات العنصرية البغيضة التي تعمل المستحيل لعرقلة تطبيق هذه المادة لحماية مصالحها الخاصة.

سادسا - الرغبة في إثارة المشاعر المعادية للنهضة الكردية وتفعيلها في الداخل والخارج والسعي إلى عرقلة التقدم الاجتماعي والحركة العمرانية النشطة في

الاقليم وازاء ذلك ما نتائج مثل تلك العمليات الارهابية الخسيسة والدور المنوط بالجماهير الكردستانية ؟!.

لا شك أن عجلة التطور تسير بثبات نحو الأمام وليس بمقدور هؤلاء إيقافها، نعم قد يفلحون في قتل بعض الأبرياء وتدمير المنازل وإلحاق الضرر بالمرافق العامة ولكن هيهات إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

إن العمليات الارهابية بالتأكيد تقوي من التلاحم الشعبى الجماهيري وتفتح أذانهم واعينهم لحماية المصلحة العامة والمكتسبات التي تحققت بفعل النضال التاريخي الدؤوب وتزيد من عزيمتهم للمشاركة مع قوى الأسايش في كشف ودحر هذه الفئة الضالة والمجرمة.

إن شعب كردستان يواجه تحديات كبرى، فالأعداء كثر، يتربصون لإنتهاز الفرص ولدحرهم لابد من بناء قاعدة مادية قوية، والبدء بالمشاريع الإنتاجية المحليه نحو تنفيذ سياسة الإكتفاء الذاتي وتحويل كردستان إلى ورش مستمرة وفتح المصانع والمعامل للإستفادة من الطاقات الشبابية الموجودة والتفكير بربط الإقليم بعضه ببعض عبر إنشاء شبكة السكك الحديد وتطوير المشاريع الزراعية في الريف. ولابد هنا الإشارة إلى مسألة أخرى مهمة وحيوية وهي تسخير كل الطاقات الموجودة في كردستان بمكوناتها القومية والمذهبية والايديولوجية والدينية للمصلحة العليا من أجل تعميق وتطوير النهج الفيدرالي الديمقراطي وحماية المكتسبات والمنجزات والعمل من أجل المزيد من التقدم والتطورا وبهذه الخطوات التلاحمية والحريصة على المصلحة القومية والوطنية ستفشل كل المؤامرات الداخلية والخارجية وستتحول كردستان إلى قلعة صامدة حرة ديمقراطية في الشرقين الأوسط والأدنى تعيش في أحضانها الأجيال القادمة بعيداً عن العنف والإضطهاد وفي مجتمع تسود فيه العدالة والمساواة ضامنة حقوق جميع المكونات الكردستانية.

المرحلة الراهنة ودور الأكاديميين والمثقفين العرب

في العراق

إن المقصود من هؤلاء–هوالنخبة الواعية من الأكاديميين والمثقفين والساسة والصحفيين...الخ، من فئات الشعب العربي في العراق الجديد، لأنه لايمكن بشكل من الأشكال تجاهل دور النخبة في المجتمعات البشرية، قديماً وحديثاً، أمثلة كثيرة تؤيد هذا الرأي، بل أن المجتمعات العربية قد شهدت هذا الدور في مراحل انعطاف تاريخي، ولم تكن بمنأى عن هذه التجربة، فحركة اليقظة العربية تشكل رافداً مهماً في هذا المجال، من خلال إطروحاتهم الفكرية وتوجهاتهم السديدة في طرح مبادئ وأفكار تخدم مستقبل العالم العربي آنذاك، من قبيل التسامح الديني وغرس الإتجاه العلماني والتأييد المطلق للمبادئ الدستورية والوقوف ضد الظلم وبث العدالة والمساواة بين الجميع، وبرزت أسماء لامعة كالطهطاوي والشدياق واليازجي والكواكبي وغيرهم، هؤلاء الذين تشبعوا بأفكار فولتير ومونتسكيه وروسو..الخ بهدف تنوير الشعب في حينه.

وفي أمريكا، لولا دور النخبة من أمثال الزعيم الكسندر هاملتون وماديسون والحاكم موريس في وضع دستور للبلاد يناسب كل فئات المجتمع الأمريكي على إختلاف سلالاتهم وجنسياتهم ومصالحهم الاقتصادية لما كانت هناك الآن الولايات المتحدة الأمريكية بشكلها الحالي.

إن جمهورية العراق الثانية (الجمهورية الاولى كانت عام 1958)، تمر في محنة حقيقية وتعاني من ظروف صعبة للغاية، بسبب التكالب الإقليمي والتدخلات المتعددة الأطراف، التي تبث الشر لكل العراق، متسترة وراء شعارات قومجية أحياناً ودينية أحياناً أخرى، علماً ان أغلبية هذه القوى تمت بصلة إما الى فكر البعث المنحل، الهادف إلى سيطرة الأقلية العنصرية على الأغلبية وتحويل البلاد مجدداً إلى مزارع خاصة لبعض الأشخاص، وإما إلى تيارات دينية متطرفة قرووسطوية لاعلاقة لها بالعالم المتحضر، وحقوق الانسان وحقائق التاريخ ومنطق الجغرافيا، إزاء هذا الوضع ما المطلوب من النخب العربية في العراق:

أولاً: لابد لهذه النخبة أن تتعامل مع العراق الجديد بمنطق التاريخ والجغرافيا، فيما يتعلق بتأييد القوانين الداعمة للتعددية القومية والمذهبية والإختلافات الجيو-

سياسية، وتكريس هذا المبدأ وتطبيقه على أرض الواقع بدءاً من الذات، وهذا يحتاج أولاً وأخيراً إلى تغيير في بنية العقل العربي فيما يتعلق بالتعامل مع الآخر.

ثانياً: المطلوب من النخبة العربية في العراق تنوير أبناء الشعب وخاصة العامة من خلال التجمعات الصغيرة داخل الأسرة وفي مكتب العمل وفي المعمل والمصنع بالمبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الآخرين والتعددية الإثنية والمذهبية وخاصة بين الجيل الطالع.

ثالثاً: عقد ندوات جماهيرية لحشد التأييد الشعبى لمبادئ الجمهورية الثانية التي تم دشنها في أعقاب سقوط الدكتاتورية.

رابعاً: ان المرحلة الراهنة تتطلب من الإعلاميين والكتاب العرب – الصحافة الملتزمة والتركيز في كتاباتهم الصحفية على المبادئ السامية الديمقراطية ووضع النقاط على الحروف، راسماً خطاً مستقيماً واضحاً، بهدف تأمين حياة حرة سعيدة لجميع أطفال العراق مستقبلاً عربا وكرداً. وتركماناً وكلد – آشوريين وغيرهم، لدرء المعاناة عنهم ورفع الغبن عنهم ووضعهم في مرتبة تليق بالقرن الجديد- الواحد والعشرين.

خامساً: العمل من أجل نبذ ثقافة "الأنا" على المستويين القومي والديني.

سادساً: الإكثار من البرامج التوجيهية في الإذاعة والتلفزة وفي مجالي السياسة والثقافة وعرض القضايا المحورية ذات الشأن بكل جرأة وفضح الممارسات اللاديمقراطية والاجراءات الشوفينية وعرض الأفكار التي من خلالها يمكن انقاذ البلاد.

سابعاً- الإكثار من الإصدارات كالكراسات التثقيفية العلمانية والبدء بتغيير المناهج الدراسية واعلان ثورة ثقافية على القاعدة الفكرية البالية من العهد البائد ومن التطرف الديني والمذهبى ونشر ثقافة التسامح والإخاء والمساواة والتعددية مركزاً في نشر مثل هذه الأفكار على صفوف تلاميذ وطلبة المدارس والجامعات من أجل بناء جيل جديد يتبنى أفكاراً جديدة ويملك بنية عقل جديد.

وبطبيعة الحال فإن الدولة تتحمل الدور الأول في ذلك من خلال حماية النخبة ودعمها وتقديم التسهيلات والإمتيازات لها وتشجيع النشر وطباعة الكتب وايجاد فرص العمل للشباب.

تمكنت نخب كثيرة في التاريخ العالمي من أن تنقذ مجتمعاتها وتلعب دوراً ريادياً، والتي لولاها لما تحققت الوحدة الايطالية والوحدة الالمانية، والتي لولاها لما نجحت الثورة الفرنسية ومبادئها الديمقراطية، والتي لولاها لما انفصل الدين عن الدولة في أوربا في اعقاب الحرب الدينية.

النخب المجتمعاتية هي ضمير وعقل المرحلة، فعليها يعتمد الكثير وبها ترتبط الأمور، إستسلامها يعني الهزيمة والانهيار والتراجع وإلتزامها بالقضية يعني الإنتصار والتقدم والبناء، وعليه فأن مسؤولية جسيمة تقع على عاتق النخب العربية العراقية في داخل البلاد وخارجها، وعليها البدء بممارسة مسؤولياتها التاريخية، لرسم المعالم الجديدة للجمهورية الجديدة، العراق التعددي الديمقراطي الفيدرالي الحر.

ماهي المهام الإستراتيجية - المرحلية لكرد العراق في خضم الأحداث الساخنة في العالم العربي ؟

منذ أن تم إلحاق الجزء الجنوبي من كردستان بالعراق العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم تهدأ فيه الأوضاع، حيث مورس بحق شعبه جميع أشكال الإضطهاد من تعريب وتهجير وممارسة سياسة الجنوسايد "الإبادة الجماعية" وتطبيق سياسة التغيير الديموغرافي وصولا إلى القصف الكيماوي، وكان نصيب الكردي من المواطنة العراقية لايخرج عن إطار مواطن من الدرجة الثانية كما هو الحال في الأجزاء الثلاثة الأخرى من كردستان والنظر إلى الكردي كعبيد وتابع ....إلخ مهدد في عقر داره.
وفي سبيل اللحاق بركب الشعوب الأخرى لنيل الأهداف القومية في التحرر والإستقلال ضحى الكرد بالآلاف من ابنائه وقدم الغالي والرخيص من أجل ذلك .
ومع إنتهاء الحرب الباردة عصفت رياح التغيير مناطق مختلفة من العالم إنطلقت من أوروبا الشرقية ومن ثم إنتشرت لتشمل عدة قارات ومناطق

جغرافية متباعدة، وكانت كردستان العراق واحدة من تلك المناطق التي إستفادت من المتغيرات السياسية التي هبت على الشرق الأوسط ، وتمكن الكرد من الحصول على بعض الإنجازات المهمة في تاريخه المعاصر، بعد أن كان مهددا بالجنوسايد والإبادة والقمع.

لكن الشعب الكردي لم ينل حقوقه القومية الكاملة بعد، فالإقليم الفيدرالي في كردستان العراق مهما كان شكله، فهو في نهاية المطاف جزء من دولة العراق، يتأثر بأحداثه السياسية الصاخبة. وهذه الإنجازات التي حصلت عليها الكرد مازالت في مرحلة الخطورة، مادام الشعب الكردي لايملك دولته الخاصة به، فالمتغيرات التي جرت على سبيل المثال في تونس ومصر او التي تجري في دول اخرى عربية ، تجري في دول ذات سيادة وهي دول مستقلة وبالتالي فإن اي تغيير ثوري في هذه الدول ستنقل بها كدول قومية مستقلة ذات سيادة إلى مرحلة ثورية إجتماعية – إقتصادية أرقى مادامت حدود تلك الدول مصانة دوليا وهي أعضاء في هيئة الأمم ، بعكس الشعب الكردي الذي لم يؤسس دولته القومية الخاصة به وإن أية خطوة غير موزونة قد تهدد ما حققه الشعب الكردي في هذا الجزء الذي هو الشعلة المنيرة لجميع أبناء الكرد في الأجزاء الأخرى، ناهيك عن أن المناطق المستقطعة من كردستان لازالت خارج الحدود القومية للإقليم والتي تنتظر حلا ديمقراطيا عادلا بموجب المادة /140/ لكن خطوات فعلية لم تتحقق في هذا الإطار بسبب العقليات العنصرية المتعنتة الرافضة من الداخل وتدخلات دول الجوار.

إن إقليم كردستان معرضا لأخطار جسام ، فالعقلية الشوفينية لازالت سائدة في العراق العربي، إذ أن التيارات السائدة الدينية منها والقومية والتي هي في نهاية الأمر تعبر عن مستوى التطور الإجتماعي – الفكري للشعب العربي في العراق لن ترق بعد إلى المستوى المطلوب في الإعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير المصير وفتح المجال أمام الإتحاد الإختياري مع الشعب العربي في إطار الإعتراف بالكرد كشعب مختلف ذا خصوصية إتنية.

ومن ناحية أخرى، يجب أن لايغيب عن بالنا بأن كردستان منطقة محصورة جغرافيا بين مجموعة دول تعادي الطموح القومي الكردي، والتي مهما فرقتها المصالح فإنها تمتلك رؤية واحدة نحو المسألة الكردية. هذه الدول تتدخل علنا او سرا في شؤون العراق عموما وكردستان خصوصا، وأن أي تغيير في التوازنات السياسية الدولية والإقليمية قد تسبب في إلحاق المخاطر بالقضية القومية والوطنية في كردستان العراق وقد تسبب لاسمح الله العودة إلى نقطة البداية وتحويل كردستان العراق مرة أخرى إلى ساحة أمام التدخلات

الخارجية وفريسة سهلة للقوى الشوفينية والعودة بأبناء كردستان إلى عهود الظلام والعبودية.

لاشك أن الإقليم يعاني العديد من النواقص ويشكو وبكل أسف من كثير من الأمراض والظواهر الإجتماعية ومن حق الشعب الكردي وكما جاء في كلمة الأخ رئيس الإقليم مسعود بارزاني المطالبة بحقوقه المشروعة وتحسين أوضاعه ، مادام هذا الشعب قد قدم الآلاف من القرابين في سبيل حريته القومية والإجتماعية ،ولكن بالطرق الحضارية وفي إطار المصلحة القومية العليا – الكردايتي .

وفي هذا الإطار نرى من الضروري التركيز على الأولويات الإستراتيجية في المرحلة الراهنة والتي تعتبر مسؤولية تقع على عاتق كل القوى السياسية الكردستانية داخل الحكومة وفي المعارضة وهي :

1 - العمل من أجل حماية المنجزات التي هي ملك لجميع أبناء كردستان والتي تحققت بفضل النضال القومي الدؤوب، وتطويرها والإنتقال بها إلى خطوة ارقى عن طريق الإصلاح الديمقراطي السلمي .

2 - العمل من أجل تقوية وتوطيد مفهوم الأمة – الكردايتي، من خلال إلتقاء الأهداف النهائية فيما بين جميع القوى والأحزاب الكردية والكردستانية بهدف ترسيخ وتقوية الوحدة القومية نهجا ولغة.

3 - حرية التعبير والتظاهر حق مشروع لجميع القوى وذلك في إطار مصلحة شعب كردستان ووضع المصلحة القومية فوق اي إعتبار كما هو معمول به في النظم الليبرالية.

4 - العمل من أجل رسم الإستراتيجية القومية والإستفادة من الإمكانيات الموجودة وإعداد النخبة والمرجعية .

5 – التلاحم والتكاتف الكردي مسؤولية قومية تاريخية في سبيل تنفيذ المادة (140) وإستعادة جميع المناطق المستقطعة وضمها إلى حدود جغرافية إقليم كردستان كما كانت في السابق.

6 – العمل من أجل الإعداد لمشروع حق تقرير المصير لكردستان العراق تحسبا لأية طارئ أو تغيير في موازين القوى في العراق والمنطقة.

7- العمل من أجل إنجاز مرحلة التحرر القومي والتي عادة تضم كافة القوى السياسية والطبقات والفئات الإجتماعية بهدف التحرر الكامل وبناء الدولة القومية المنشودة تسود فيه العدالة الإجتماعية والحريات .

وعليه فإن التاريخ الكردي ملئ بالأمثلة والشواهد التي كانت سببا في إخفاق معظم الثورات والإنتفاضات الكردية ، وقد كان الخاسر الوحيد من جراء

صراع الأخوة هو الشعب الكردي بمجمله الذي تعرض وطنه كردستان إلى التمزق بين عدة كيانات أنشئت حديثا، وبسببه تخلف الشعب الكردي عن ركب الحضارة ولم ينجح في تاسيس كيان خاص به. ولكي لايعيد التاريخ نفسه ، فمن واجب جميع التيارات السياسية الكردية العمل في إطار المصلحة القومية العليا والتي تعتبر من أولويات العمل الإستراتيجي وإعتبارها مقياسا للآراء والمواقف .

وأخيرا لابد الإشارة إلى موقف الأخ مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان في دعوة البرلمان للعمل من أجل إجراء إنتخابات مبكرة في كردستان، جاء موقفه هذا في الوقت الذي ترفض حكام العرب الإنصياع إلى مطاليب شعوبهم.

وإن دل هذا الموقف على شئ ، فإنما يدل وبوضوح إلى حكمة الرئيس مسعود بارزاني كقائد المرحلة وعلى حرصه الشديد على المصلحة القومية العليا – الكردايتي ومن اجل إنجاز مهمة مرحلة التحرر القومي وصولا إلى الغاية المنشودة ،حيث أكد في كلمته قائلا :"أطالب الحكومة بتسريع عملية إنتخابات مجالس المحافظات والإستعداد لها، فالمعالجة الأساسية تكون عبرالعودة إلى رأي شعب كردستان فهو مرجعيتنا الوحيدة ..إلخ". إن الإلتفاف حول هذا المشروع ودعمه هو السبيل الوحيد لإنقاذ الوضع وصولا إلى تحقيق أهداف شعب كردستان وحمايته من المخاطر المحدقة .

مشروع ستيفان ديمستورا سايكس-بيكو جديد[1]

لاشك انه منذ صدور المادة (58) وفيما بعد (140) الخاصة بالمناطق المتنازع عليها والتي كان من المفروض على أساسها حلحلة المسائل الخلافية وفض النزاعات الدائرة التي نسجتها بالاساس الحكومات المركزية في بغداد سابقاً، تتحرك القوى المعادية لعملية دمقرطة البلاد واعادة الامور الى اوضاعها الطبيعية التي كانت سائدة ماقبل تطبيق سياسة الجينوسايد والتعريب المنظم ضد الكرد، ويبدو ان ثمة خيطاً يربط بين هذه القوى في الداخل

---

[1] - نشر في حينه بإسم مستعار (د.سامي جتين) في 11 حزيران 2008، الصوت الآخر، العدد 197.

والخارج، فاذا كانت قوى الداخل قد تعودت في معظمها على التفرد بالسلطة والغاء الآخر والنظر الى كردستان كبقرة حلوب وهي قوى شوفينية متزمتة لاتخدم المشروع الوطني وهي بالضد من ارادة التطور والعقلانية ومعادية لحركة التاريخ، فأن قوى الخارج والمتمثلة في الحكومات المقسمة لكردستان تعمل المستحيل لإجهاض كل خطوة تتعلق بحرية الكرد، حتى لو كان ذلك على القمر او في المريخ، خوفاً من انتقال العدوى اليها، ومهما تباينت وجهات النظر بين هذه القوى الموجودة داخل العراق او في الخارج فانهما تتفقان على شيء واحد وهو العداء للكرد والسعي الى افشال التجربة الفيدرالية الرائدة التي يمكن ان تصبح نموذجاً لمجمل بلدان الشرق الاوسط.

تتعرض المادة (140) الى انتكاسات متواصلة وتأخير منظم ومدروس ويسهم في ذلك على مايبدو بعض من اصحاب القرار في بغداد وذلك بهدف تمييع هذه المادة القانونية المشروعة وافراغها من محتواها الحقيقي وتحويلها من مسألة داخلية بحتة الى قضية دولية بهدف التعقيد والمماطلة والتسويف.

ثمة مبدءان لايمكن تجاهلهما في هذه المسألة، المبدأ الاول، قدسية الحقوق المشروعة والتي تشكل الارض محورها الرئيس والتي من المفروض ان لاتصبح مجالاً للاخذ والرد، مادامت هي مشروعة، لقد رفض القائد الكردي الراحل مصطفى البارزاني اية مساومة على حدود كردستان الجغرافية وتمسك بقلب كردستان كركوك والتي كانت السبب في فشل اتفاقية آذار 1970 والعودة الى حالة الحرب ومن ثم الى التآمر الدولي على القضية الكردية وثورة أيلول، وقد رأى البارزاني مصطفى بأن التضحية بالثورة ممكن مادام الشعب قادرة على النهوض بثورات اخرى، لكن التنازل عن كركوك والمناطق الكردستانية الاخرى رأى فيه خطوطاً حمر تمس الامن القومي الكردي، وقد تعرض الشعب الكردي طوال عقود الى كل انواع الاضطهاد والتدمير بالاسلحة الفتاكة والكيمياوية والى الجينوسايد والتعريب وقدم الكرد تضحيات جسام مقابل عدم التنازل عن شبر واحد من كردستان، وان ما يطمئن البال في اطار هذا المبدأ هو تمسك رئيس اقليم كردستان السيد مسعود البارزاني بنهج (الكردايتي) وحرصه الشديد وتفانيه للأمن القومي الكردي.

المبدأ الآخر، هو اما تحويل القضية الكردية برمتها الى الأمم المتحدة، كامتداد لمؤتمر الصلح عام 1919 ووضع الدول العظمى أمام مسؤوليتها

التاريخية تجاه المسألة الكردية ومصير الشعب الكردي وتوفير مستلزمات ضمانات دولية حقيقية والعمل من أجل تبلور مشروع اكثر تبلوراً، أو رفض اية محاولات لتدويل قضية كركوك والمناطق الأخرى بشكل جزئي، لأن مثل هذه الخطوة ستفسح المجال أمام قوى متعددة اقليمية ودولية بالتدخل فيها ولا ريب أن ذلك سيؤدي في النهاية الى تكريس التجزئة واقتطاع اجزاء اخرى من كوردستان والهدف الأكبر هو اقتطاع كركوك عن كردستان وتحويلها الى محمية مستقلة وسيكون ذلك سايكس- بيكو جديداً يطبق بحق الأمة الكردية من خلال مشروع ستيفان ديمستورا الذي يشكل برأينا أخطر المشاريع ضد الكرد لان إخراج كركوك عن جغرافية كردستان ستحول الاقليم الى جسم هامد لا ينبض وخلق جيوب فاصلة بين مناطق ومدن كردستان الجنوبية.

واذا كان الكرد لهم وزنهم اليوم في المعادلة السياسية العراقية في الدولة والمؤسسات المركزية والبرلمان العراقي وهم يشكلون عموداً من أعمدة الدولة العراقية ما بعد الدكتاتورية وعليهم يتوقف الكثير من الأمور وبإمكانهم تغيير القرار السياسي في المركز وفي الاقاليم العراقية والأسهام بفعالية في حل القضايا الخلافية، فانهم على العكس من ذلك، يبقى الكرد اليوم الحلقة الاضعف دولياً وفي الأمم المتحدة، ماداموا لا يملكون دولة مستقلة بل معاداة الكثير من الدول في المنطقة، ولذلك فان تحويل المادة (140) من قضية داخلية عراقية الى مسألة خارجية وتدويلها يعني سحب البساط من تحت اقدام الكرد وحرمانهم من المشاركة وابعادهم عن مركز القرار وهذا يعني تحويل الطرف الكردي الى بيدق بسيط في لعبة الشطرنج ومن ثم تكريس مشروع معاد لطموحات الكرد المستقبلية، ومن هنا فان مراكز القوة عادة هي من تستفيد من المسائل المدولة، ناهيك عن ذلك فان كل قضية في العالم تعرضت الى التدويل تعقدت بشكل اكثر وتتدخل فيها اطراف عدة وعادة قد يحتاج حلها الى قرن أو اكثر، لذلك فالدبلوماسية الكردية احوج من أي وقت آخر الى مناقشة هذا الموضوع والوقوف بدقة على خلفياته وابعاده وجوانبه المختلفة وصولاً الى اتخاذ قرار حكيم يخدم المصلحة القومية للكرد ويقوي من ركائز الدولة الفيدرالية في العراق. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تقم الا بعد ان حلت جميع النزاعات الحدودية بين ولاياتها وبعد ان حصلت كل منها على حقوقها كاملة في التمثيل السياسي والنيابي وضمان مصالح كل طرف من المكونات الأمريكية... ان التمسك بالمبادئ والدفاع عن المقدسات يعتبران من أهم ركائز تطور الأمم،

لأن التضحية بجزء ستؤدي إلى التضحية بالكل ومتى ما فقدت سلسلة ستتلوها أخرى.

وفي هذا الاطار فالعراق الجديد لن ينعم بالاستقرار ولن يسود السلام في ربوعه الا بحل المسألة الكردية جذرياً وما دامت هناك مناطق مستقطعة فهذا يعني امكانية العودة الى نقطة الصفر في أية لحظة، وحقيقة ان المشروع الذي يقدمه السيد ديمستورا بوضعه الحالي ربما يضع لبنات جديدة للعودة بالعراقيين جميعهم الى نقطة الصفر.

مشروع ديمستورا إجهاض للمادة (140)

إن التاريخ العالمي غني بتجارب الشعوب ونضالاتها، سواء أكان ذلك بالنسبة لحركات التحرر الوطنية التي أحرزت النصر في مراحل تاريخية معينة أم التي مازالت تناضل في سبيل نيل حقوقها القومية المشروعة ومنها الحركة التحررية القومية الكردية، وبطبيعة الحال، هناك على العموم عاملان أساسيان يقرران مصير اية قضية قومية او خلافية او تأريخية أزماتية مزمنة، وهما: عامل القوة العسكرية والانتصارات العظيمة بفعل التضحية بالغالي والنفيس، والعامل الثاني هو الدبلوماسية المتمكنة المعبرة عن طموحات الشعوب المناضلة والتي تجيد فن اللعب واستخدام الاوراق المتنوعة الضاغطة في الاوقات المناسبة واللحظات الحاسمة والمنعطفات التاريخية التي قد لا تتكرر الا كل مائة عام وهي الفرص الذهبية للشعوب. وبالنسبة للشعب الكردي، يجب الاعتراف بأنه ليس هناك في أنحاء المعمورة شعب قدم التضحيات وبذل الغالي والنفيس وخاض عشرات الانتفاضات والثورات ومنذ مائة عام كما هو الشعب الكردي، لكن العامل الدولي والذي يدخل في مكوناته العامل الدبلوماسي كان دوماً سبباً أكيداً في فشل جهود الحركات المسلحة الكردية وعدم حصول الكرد على حقوقهم، وينطبق هذا الامر على مجمل الانتفاضات الكردية منذ القرن التاسع عشر وليومنا، والسبب لان الكرد كانوا على الدوام ينقصهم عامل الوحدة والاتفاق والمشروع الاستراتيجي الواضح ووحدة الخطاب القومي والالتفاف حول زعيم قومي واحد يصبح رمزاً، ان شعوب العالم التفت حول زعاماتها وفي اطار مشاريع محددة ومن هذه الامثلة نذكر على سبيل المثال لا الحصر: غاندي في الهند وماو في الصين وهوشي منه في فيتنام وكيم إيل سونغ في كوريا ومحمد على جناح في باكستان وكاسترو في كوبا ولومومبا في افريقيا.. الخ وقد اصبح القائد مصطفى البارزاني رمزاً للكردايتي في عموم اجزاء

كردستان إبان ثورة أيلول التحررية. توفرت عوامل دولية مناسبة في اعقاب حرب الخليج الثانية للشعب الكردي في العراق، مستفيدة من اخطاء النظام العراقي المقبور وعنجهيته ودخول قواته الكويت والتي انتهت بسقوط أعتى الدكتاتوريات في التاريخ المعاصر على يد قوات التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، جاءت هذه التحولات التاريخية المهمة لشعوب العراق والمنطقة وعلى رأسهما الشعب الكردي الذي كان يتعرض الى سياسة الجينوسايد -الإبادة الجماعية- والتعريب المنظم والتهجير القسري- فكان سقوط البعث بمثابة ميلاد جديد للشعب الكردي. وكان الكرد من أهم القوى العراقية المنظمة عسكرياً وايديولوجياً وتنظيمياً، لا بل كانوا القوة الوحيدة المقارعة للدكتاتورية في بغداد، كما وكانوا القوة الفعلية والأساسية التي أسهمت في تكوين العراق الجديد على المستويين الوطني والدولي، لا بل ان أسهامهم في وحدة العراق لم تكن أقل من أسهامهم في المشروع القومي الكردي نفسه. وكان من أبرز انجازات الكرد القومية هو اقرار الفدرالية في العراق والاعتراف بالمادة (140) كمادة حاسمة لحل الخلافات في المناطق التي سميت بالمتنازعة رغم كردستانيتها. واعتقد انه كان بأمكان القيادة الكردية تحرير تلك المناطق لولا انها سلكت درب الحوار الدبلوماسي مع جهات للاسف الشديد مازالت تعيش ذات العقلية البعثية القديمة في تجاهل الكرد كطرف أساسي وشريك اصيل في تكوين الدولة العراقية، ولا أعتقد ان ثمة فروقات بين نظام صدام الذي كرس التعريب والتهجير وبين من يحافظ اليوم من الساسة العراقيين في بغداد على ارث السياسة البائدة للنظام البعثي المخلوع. وان ما يقع من لوم على الدبلوماسية الكردية، هو انها لم تستطع ادخال فقرات شرطية او ضمانات لتنفيذ المادة المذكورة أعلاه وهي كانت في موقع القوة وبدلاً من ذلك فانها تراجعت مرات ومرات حتى فقدت هذه المادة او تكاد تفقد مضمونها بسبب التغييرات السياسية ودخول جهات مختلفة على الخط ومن ضمنهم ديمستورا الذي يمثل الارادة الدولية وتدخل دول المنطقة لا سيما المقسمة لكردستان في المسألة العراقية بإستخدام اسلوب الضغط الخارجي بشقيه الدبلوماسي والعسكري، والتي على العموم تهدف الى اجهاض التجربة الديمقراطية في العراق وعدم نقلها الى دول الجوار وافراغ الفيدرالية من محتواها وتصفية التجربة الكردية التي ترى في قيامها خطراً على وحداتها القومية، علماً ان هذه التجربة تخص حدود العراق السياسية والجغرافية المرسومة على يد القوى العظمى الاوروبية في مرحلة معينة. ان القضايا الخلافية اما تكون داخلية واما تكون ذات طابع دولي، ولو حاولنا تسليط الضوء على الجانبين، أي ما يخص المناطق

الكردستانية المتنازع عليها في اطار تقرير ديمستورا والمادة (140) ومحاولة فهم الموضوع والتمييز بينهما: أولاً: المادة (140) هي مادة دستورية توافقية صوتت لصالحها 80% من الشعب العراقي، وهي من أكبر انتصارات الدبلوماسية الكردية لاعادة الحقوق الى نصابها وحل المسائل عن طريق استفتاء شعبي في هذه المناطق، ومن المآخذ على الجانب الكردي انه لم يلحق بالمادة فقرة شرطية تنص مثلاً على انه: ان لم تنفذ المادة خلال المهلة المقررة من قبل الحكومة المركزية فان هذه المناطق تنتقل آلياً الى ادارة كردستان الى حين إجراء الاستفتاء، ويعلم الجميع ان الجانب الآخر لم يلتزم حتى الان وتملص مرات عدة وتحجج وأختلف أزمات مقصودة في البرلمان العراقي وفي الدوائر المختصة كلها بهدف افراغ المادة من محتواها. ولكن ما دامت المادة (140) مادة دستورية ومقرة من الشعب العراقي فعلى القيادة السياسية الكردية عدم التنازل عنها وجعلها المادة الحكم في حسم هذا الخلاف ولا يمنع من مشاركة لجان دولية واقليمية لمراقبة الانتخابات، فالتمسك بهذه المادة يعني ان الخلاف يخص بغداد وأربيل والدستور هو المرجع. ثانياً مشروع ديمستورا، بتصوري يشكل خطراً على المادة (140) لا بل يلغيها، لا يمكن في آن واحد جعل المسألة داخلية وفقاً لمادة الدستور و دولية، لان احدهما يلغي الآخر، ان القبول بمشروع دولي يجب ان يكون ليس فقط على المناطق المتنازع عليها بل طرح مسألة استفتاء عام حول مصير كردستان العراق عموماً، لان مسألة ولاية الموصل قد أحيلت الى عصبة الامم التي تبنت في 16 كانون الاول 1925 قراراً بتسوية النزاع الحدودي لصالح بريطانيا والحقت ولاية الموصل بالعراق، حيث تناولت الفقرة الثالثة من القرار المسألة الكردية وورد فيها: (ان الحكومة البريطانية مدعوة بوصفها دولة منتدبة، الى ان تضع أمام المجلس التدابير الادارية التي سوف تتخذ، والتي تؤمن للسكان الكرد –الضمانات- التي ذكرت في الاستنتاجات النهائية لتقرير لجنة التحقيق)، علماً ان سكان ولاية الموصل (أي كردستان العراق اليوم)، وفقاً لعصبة الامم انذاك وحسب التركيبة القومية كانت على النحو الآتي:

القومية	البيانات التركية	البيانات البريطانية	البيانات العراقية
الكرد	56.1	57.9	65.1
العرب	8.6	23.7	20.9
التركمان	29.6	8.4	8.4

المسيحيون	6.1	7.9	7.7
اليهود	2.1	1.5	
المجموع	100	100	100

ولنرى ماذا جرى لمصير هذه الولاية بعد مرور (84) عاماً على قرار عصبة الامم، الموصل فقدت سمتها الكردية حتى ان الادارات الكردية التابعة لها حرمت من حقوق التمثيل، ومن ثم تعريب وتهجير مناطق كركوك وخانقين ومندلي وزمار ومخمور.. الخ ومحاولة اجراء تقسيم جديد لكردستان عبر انشاء كيان خاص لكركوك وغيرها وهذه من أخطر السياسات التي تخطط ضد كردستان وشعبها. ان القبول بمشروع ديمستورا يعني: أولاً- إجهاض المادة (140)، ثانياً-اشراك تركيا وايران في المسألة دولياً، ثالثاً-اعطاء الفرصة لـ(22) دولة عربية بالتصويت لصالح القرار العربي ضد الكرد. ان نظرة فاحصة للمسائل الخلافية التي وقع مصيرها بيد المنظمة الدولية تقول إنها بقيت دونما حل لعشرات السنين اذ انها على الأغلب تكرس تقسيمات جديدة ارضاءً لمصالح الاطراف المشاركة في القرار وتلبية مصالح الدول العظمى، ان قضية فيتنام لم تنهها الامم المتحدة بل الانتصار العسكري، ولم تخرج قوات صدام من الكويت بقرار أممي بل بانتصار عسكري أممي، ان قضايا كثيرة معلقة تنتظر الحلول وملفاتها حولت الى هيئة الامم المتحدة التي تعبر عن مصالح الدول وتخضع قراراتها لإرادة الأقوياء ومن هذه المناطق المتنازع عليها القضية الفلسطينية التي ان جمعت قرارات الامم المتحدة الخاصة بها لأنشأت اكبر مكتبة في العالم وقضية الصحراء الغربية ودارفور وقبرص وغيرها. فالدول تعمل طبقاً لمصالحها، وان محاولة الامم المتحدة الدخول في قضية كركوك وغيرها ليست الا خطة جديدة تهدف الى إجهاض المادة (140) المكسب الكردي والإطالة بالقضية الى ان تجف آبار النفط، ان من قسّم كردستان سابقاً وشارك في تصفية الحركة الكردية أكثر من مرة يجب التعامل معها بحذر وان يكون كل شيء حسب الاصول وبضمانات دولية –ويبقى ان أقول ان خطة ديمستورا إجهاض للمادة (140) فعلى الساسة الكرد التفكير ملياً واختيار الأفضل بينهما، وما يطمئن البال حتى الان هو تصميم التحالف الكردستاني على تطبيق المادة (140) وبالأخص موقف رئيس الإقليم الأخ مسعود بارزاني الذي يمثل إرادة الكردايتي.

لماذا كردستان ؟

دشنت بداية الألفية الجديدة نوع آخر من العلاقات الدولية، أرست دعائمها على أنقاض الحرب الباردة، التي ظهرت بلباس آخر. فخلال هذا العقد، جرت أحداثا وتغيرات كبرى، شملت منطقة الشرقين الأوسط والأدنى، من أبرزها كان سقوط أعتى دكتاتوريات العالم ونظامها البوليسي في بغداد. ومن ثم قيام الإنتفاضات والثورات الشعبية في عدد من دول المنطقة، كانت باكورتها إنتفاضة قامشلو التاريخية. وقد سرقت معظم هذه الثورات أو إنحرفت عن مسارها من قبل قوى إسلامية وقومجية وسماسرة السياسة.

ومن معالم العهد الجديد، تقسيم العالم بين محورين متخاصمين، المحور الأول يمثله العالم الحر والديمقراطي بمن فيه الشعب الكردي، والمحور الآخر، يمثله الإرهاب الدولي ومجموعاته السلفية المتطرفة والتي لاهدف لها سوى الدمار عبر أعمال بربرية هدامة ضد كل أشكال التقدم والتسامح والسلام.وهذه الفئة تستمد ديمومتها من بعض القوى العظمى والشركات الإحتكارية لخلق ثغرات فوضوية داخل المجتمعات بهدف التغلغل، وتلعب شركات الأسلحة دور بارز في هذا المجال. وفي الشرق الأوسط تلقى المجموعات الإرهابية الدعم والمساندة من قبل العديد من أنظمة المنطقة، لقمع الحريات والمحاولات الديمقراطية أولا، وكرسالة إنذارللشعوب ثانيا، بأن أنظمتها خيارأفضل من هذا البديل البربري المتوحش الذي إسمه «داعش» «والنصرة» وغيرها.

وإذا حاولنا، تسليط الأضواء على ما يحدث اليوم من هجمات من قبل المنظم تستهدف الشعب الكردي أرضا وتاريخا ووجودا، فلابد أن لذلك اسبابها العديدة.

أن كردستان هو الإقليم الوحيد المستقر في غرب آسيا والشرق الأوسط، بما يسود فيه من روح التسامح الديني بين كافة الأطياف الدينية والمذهبية في كردستان، بحيث يحق لكل مجموعة منها أن تقوم بطقوسها بحرية مطلقة في المسجد والكنيسة والمعبد...إلخ، ناهيك عن التعايش ما بين شعوب وأقليات كردستان الإتنية التي نالت حقوقها في إطار الدستور وتعبر عن نفسها من خلال تنظيماتها وأحزابها السياسية والبرلمان الكردستاني. وهذا ما لانجده في اي بلد من بلدان المنطقة التي تملؤها النزاعات العرقية والدينية.

ومن ناحية ثانية، أثبت الشعب الكردي للعالم كله، بأنه شعب مسالم وديمقراطي وحر، ففي الوقت الذي لم يستقر أوضاع العراق العربي منذ سقوط

صدام حسين، تشهد كردستان الجنوبية تحولات عملاقة في تأطير القوانين الخاصة بحقوق المكون الكردستاني، وما لعبته القيادة الكردية وخاصة في شخص رئيس الإقليم كاك مسعود بارزاني، من دور في عمليات المصالحات الوطنية وترتيب البيت داخليا، وحرصه على مبادئ الكردايتي.

ناهيك عن ذلك، تحولت كردستان خلال عشر سنوات الأخيرة إلى سوق عالمي وحاضنة للإستثمارات الدولية وجذب الشركات العالمية والتي تجعلها منطقة مصالح دولية، وملاذ آمن للقوى الثورية والتحررية، الأمر الذي أثار القلق لدى العقليات الشوفينية والبرجوازيات القومية، والتي تقف بالمرصاد ضدها.

إن سياسة إقليم كردستان قد اثبتت للعالم الحر والديمقراطي في أوربا وأمريكا وغيرها، أن الكرد شعب حضاري فريد من نوعه، يختلف كليا عن مشاريع الأنظمة الحاكمة الطامعة دوما في التوسع، حيث تستغل بعض من هذه الحكومات الدين والقومية وتتدخل في شؤون المنطقة، وتورطت بعضها في دعم الإرهاب. ولأن القيادة الكردية حافظت على إستقلاليتها القومية ولم تنحاز لأطراف الصراع داخل العراق، متمسكة بالمبادئ وصاحبة مواقف تجاه أحداث المنطقة.

ومن هنا فإن الدول الكبرى والعالم الحر، قد يقود حملة دعم ومساندة للشعب الكردي في تكوين دولته المستقلة، التي ستكون قلعة من قلاع الحرية والديمقراطية في غرب آسيا، وإن تطبيق هذه الخطوة ستغير من معالم المنطقة وخارطتها السياسية، وستدشن نوع جديد من التوازنات الدولية والإقليمية بدلا من تلك التي رسمت خطوطها في سايكس بيكو، وترسخت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي إنتهت مفعولها السياسي والاقتصادي والتي لم تعد تعبر عن مصالح دول وشعوب العالم والمنطقة.

لكل هذه الأسباب وغيرها، إجتمعت قوى الشر وعلى رأسها الحكومات المقسمة لكردستان وبرجوازياتها القومية وقواها الشوفينية، والأنظمة التقليدية الحريصة على بقاء الأمور كما هي، على تصفية وإفشال التجربة الكردية.
بوحدة الصف الكردي والإرادة الشعبية وبدعم الحلفاء سيكون النصر للشعب الكردي لامحال.

الحرب على كردستان:الأهداف والنتائج

كان هجوم الحشد ((الشعبى)) على كردستان متوقعا ومخططا له منذ تأسيسه في 13 آذار سنة 2014 بعد إجتماع بين نوري المالكي وقادة الكتائب المسلحة، ولم يكن تريث المالكي وجماعته سوى مسألة وقت ريثما تتتضعضع قوة الداعش تحت ضربات الحلفاء والبيشمركة، لتتفرغ بغداد وبأوامر مباشرة من المرجعية الشيعية لشن الهجمات على كردستان وإنهاء الدولة الإتحادية.

وهذا ليس غريبا، صحيح أن سقوط نظام البعث في عام 2003 مهد لبداية مرحلة سياسية جديدة في العراق، إلا أن ذلك لم تغير شيئا من بنية عقل حكام بغداد، الذين أخذوا يكملون سياسات البعث تحت مسميات وألقاب جديدة، فإذا كان البعث قد نفذ سياسات التعريب والتغيير الديموغرافي في كركوك وأخواتها، فأن الجعفري والمالكي والعبادي ...إلخ عازمون على الحفاظ على مخلفات السياسات العنصرية السابقة ويرفضون تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك الكردستانية وماضون في السير على نهج البعث.

تجاهلت بغداد تطبيق المادة ((140)) الخاصة بمناطق كردستان الخارجة عن إدارة الإقليم، وتم قطع حصة الإقليم من الموازنة العامة والتى تبلغ 17% أثناء فترة ترأس نوري المالكي للحكومة، مما أدى إلى قطع رواتب الموظفين والبيشمركة. وبات الأمر واضحا أن بغداد وبعد أن جمعت قواها وإستعادت دورها عادت إلى سياسات العقود السابقة وهي حل القضية الكردية فقط حسما عسكريا، دون الأخذ بعين الإعتبار البعد الدولي الجديد للمسألة الكردية الذي أفرزته الأوضاع الدولية والإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وأدركت القيادة الكردية أنها أمام مفترق الطرق، إما التنازل عن مطاليبها التاريخية والرضوخ لسياسات المالكي وجماعته في جعل كردستان بقرة حلوبة لمئة عام آخر، وإما رفض تلك السياسات مهما كانت النتائج، وكان قرار الإستفتاء التاريخي الذي كان من المفروض أن يحظى بتأييد من ما يطلق على أنفسهم ((العالم الحر)) و((الدول العظمى والقوى الدمقراطية)) الباكية ليلا نهارا على حقوق الشعوب (من خلال سياسة الكيل بمكيالين) وفقا لمصالح الشركات الإحتكارية الإمبريالية ، وعلى أن شعب جنوب كردستان أحد هذه

الشعوب التواقة إلى الحرية سيما وأنه ساهم بجدارة في محاربة أقوى قوى الإرهاب العالمي (داعش)، وأثبت للعالم أجمع أنه جدير بالحرية لتأسيس كيانه الخاص به.

مرة أخرى، تتحالف الأخوة الأعداء الشياطين، حكومات كل من (تركيا – إيران – العراق) ضد الشعب الكردي وحركته التحررية للنيل من شعب كردستان، وذلك بهدف تجزئة المجزأ أصلا، من خلال تفتيت جنوب كردستان إلى محافظات أو شبه مقاطعات، وإقامة كيانات إدارية خاصة في السليمانية وشنكال وأربيل، ووضع المناطق الكردستانية المستقطعة والتى باتت تعرف بمناطق (المتنازع عليها) تحت (إدارة مشتركة دولية) وتحويلها إلى ((منطقة نزاع)) تأخذ شكل (أزمة مزمنة) معلقة ريثما يتم الإستفتاء للسكان لإقرار مصيرهم وقد تأخذ ذلك سنوات طويلة، وأمامنا نماذج عدة في هذا المجال منها: برلين الغربية التى وضعت تحت إدارة الحلفاء بعد هزيمة النازية في الحرب العالمية الثانية، ومشكلة جامو وكشمير المتنازع عليها (بين الهند وباكستان والصين) وغيرها من القضايا الدولية.

أما الهدف الآخر من هذه الحرب (المؤامرة) في إطار سياسة الأرض المحروقة، هو تصفية وإنهاء نهج الكردايتي المتمثل في الأسرة البارزانية وخاصة في شخص سروك مسعود بارزاني الذي كرس جل حياته في النضال القومي التحرري منذا أن كان يافعا متمرسا الخبرة النضالية على يد والده الخالد مصطفى بارزاني، والذي يجسد الآن روح المقاومة القومية، وبالتالي تقليص دور الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي قاد ثورتي أيلول وكولان، هذا الحزب بغض النظر عن نجاحاته تارة وإنتكاساته تارة أخرى ووقوعه أحيانا في بعض الأخطاء، حامل مشعل الكردايتي ويقود نضال شعب كردستان في هذه المرحلة التاريخية المليئة بالمتغيرات والمفاجآت.

إن الحرب التى تشنها الحشد والقوات العراقية المختلطة بدعم من إيران وتركيا وفي إطار صمت دولي وتقاعس العالمين العربي والإسلامي، سوف لن تنال من إرادة شعب كردستان بل سيزيده إصرارا على روح التمرد والمقاومة،

وسوف تتوسع دائرة هذه الحرب مستقبلا لتشمل دولا إقليمية وخاصة إيران وستكون نتيجتها حدوث تغيير في خارطة الجيو - سياسية في غرب آسيا، وستظهر على خارطة العالم الجديد قيام دولة كردستان المستقلة.

الفصل الخامس

الصراع على الشرق الأوسط

- **جنوب أفريقياورحيل الزعيم الأسطوري نيلسون مانديلا (وموقف شجاع دفاعا عن الكرد)**
- **إستقلال جنوب السودان خطوة نحو حل القضايا القومية المزمنة في العالم العربي**
- **الصراع على الشرقين الأوسط والأدنى في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية**
- **لقاء مع السياسي السوداني د. صادق المهدي رئيس حزب الأمة السوداني ورئيس الوزراء السابق ورؤيته للمسألة الكردية**

جنوب أفريقيا ورحيل الزعيم الأسطوري نيلسون مانديلا

(وموقف شجاع دفاعا عن الكرد)

سأل احد الصحفيين مانديلا: لماذا رفضت جائزة أتاتورك؟. فأجاب مانديلا قائلا:"حاول أن تكون كرديا ساعة واحدة ثم أخبرني عن شعورك وستعلم لماذا رفضت".

يتكون شعب جنوب أفريقيا من عدة عناصر جنسية وهي: شعوب الخويسان ومجموعات الناطقين بلغة البانتو وسوتو وتسوانا والمستوطنون الهولنديون والفرنسيون الذين يشكلون الآن مايعرف بالأفريكانيرز، والمستوطنون البريطانيون والملونون والآسيويون القادمون في أغلبهم من الهند.

وقد أعلن إتحاد جنوب أفريقيا عام 1910 بعد صراع طويل بين الإستعمار البريطاني وبين البوير إنتهى لصالح البريطانيين. وتشكل إتحاد جنوب أفريقيا من أربعة أقاليم أو مستعمرات هي: الكاب، النتال، الترنسفال، دولة الأورانج الحرة. ومنذ عام 1912 بدأت الحركات السياسية بالظهور وعلى رأسها المؤتمر الوطني الأفريقي. وفي عام 1921 تشكل حزب جنوب أفريقيا الشيوعي على يد البيض، ولكن سرعان ما إنضم إليه السود. إضافة إلى أحزاب وتجمعات أخرى.

ورغم أن الأرض افريقية والمستوطنون البيض أجانب وافدون عليها، فقد حرم على الأفارقة أهل البلاد العمل بالسياسة، بل وخضعوا لتقسيمات وضعها البيض بحيث أصبحوا طائفتين:الأولى مستأجري الأراضي وزنوج المدن، وخضعت هذه الطائفة لقوانين حددت إقامتها وحدود سفرها وتشردها. والطائفة الثانية هم الأفارقة القبليون وكانت تخضع لقانون الأراضي الوطنية الصادر عام 1913 الذي حدد مساحة تقدر بنسبة 6% من مجموع مساحة الأراضي للسكان الوطنيين الأفارقة البالغ عددهم ثلاثة أرباع سكان جنوب أفريقيا، والذين فرض عليهم معازل لايتخطونها إلا بإذن. في عام 1960 تم الإعلان عن قيام جمهورية جنوب أفريقيا.

ومارس البيض سياسة التفرقة العنصرية ضد الأفارقة السود تمثلت في: التمييز العنصري في الحياة العامة وفي الإقامة، وهجرة العمال وفي السيطرة على حركة السود في المدن، وتحركات السكان في المعازل، ونظام تعليمي خاص، ومنع تحقيق الحقوق التجارية...إلخ. في عام 1963 وجهت ضربة قاصمة إلى حركة التحري بإلقاء القبض على قادة الحركة في ريفونيا، حيث وضعوا في السجن لمدى الحياة وكان منهم نلسون مانديلا وعدد من رفاقه وأعضاء من منظمة تحرير ناميبيا (سوابو). وفي عام 1977 وضع حظر شامل

على جميع المنظمات السوداء والمناوئة للتفرقة العنصرية وعلى الصحيفة السوداء الرئيسية.

القائد الأسطوري نلسون مانديلا (18 تموز 1918 – 6 كانون الأول 2013)

وليهلالا "نيلسون" مانديلا (ولد 18 تموز 1918) في إقليم ترانسكاي، لقبه افراد قبيلته بـ(ماديبا Madiba (وتعني العظيم المبجل. كرس جل حياته ضد سياسة التمييز العنصري(الأبارتايد)، فصل من الجامعة بسبب نضالاته، سجن مرات عدة آخرها (27) عاما. بعد إطلاق سراحه، شغل منصب رئاسة المجلس الإفريقي (من حزيران 1991- كانون الأول 1997)، وأصبح أول رئيس أسود لجنوب إفريقيا (من أيار 1994- حزيران 2000). وخلال فترة حكمه شهدت جنوب إفريقيا إنتقالا كبيرا من حكم الأقلية إلى حكم الأغلبية.

سأله احد الصحفيين عن سبب رفضه لجائزة أتاتورك، فأجاب مانديلا قائلا:"حاول أن تكون كرديا ساعة واحدة ثم أخبرني عن شعورك وستعلم لماذا رفضت".

قال السيد مسعود برزاني مرة في المركز الثقافي الكردي في باريس أمام مجموعة من أصدقاء الكرد: "كنا نقول في كردستان - جرياً على القول المأثور- انه لا أصدقاء للكرد سوى الجبال، لكني أرى أمامي الآن الكثير من الأصدقاء". حقاً.. فمن منا نسي "هادي العلوي" و "فرانسوا ميتران" و"المهاتما غاندي" و"نيلسون مانديلا" و"إسماعيل بيشكجي" و"مينورسكي" و "لازاريف" و"جيرارد جاليانـد".. وغيرهم الكثيرون.

توفي زعيم جنوب أفريقيا نيلسون مانديلا مساء الخميس 6 كانون الأول 2013 في منزله بجوهانسبورغ عن عمر 95 عاما. وقال رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما في كلمة عبر التلفزيون أن جثمان أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا سيشيع في جنازة رسمية وأن أعلام البلاد ستنكس.

يعتبر مانديلا رمزا نضاليا شامخا ليس فقط في القارة السوداء بل وفي جميع أرجاء المعمورة.

إستقلال جنوب السودان خطوة نحو حل القضايا القومية المزمنة في العالم العربي

في كانون الأول 2010 سجل حوالي أربعة ملايين سوداني أسماءهم للمشاركة في إستفتاء تحديد مصير جنوب السودان الذي يبدأ الأحد 9 كانون الثاني من عام 2011 ويستمر لمدة أسبوع والذي بموجبه سيقول الشعب كلمته في الإختيار مابين:البقاء مع الشمال في إطار الدولة الواحدة أو الإنفصال وتشكيل الدولة المستقلة، وعلى الأرجح سيؤدي هذا الإستفتاء إلى الإستقلال وتشكيل دولة السودان الجنوبية.

وافقت الحكومة السودانية على منح الاستقلال الذاتي للإقليم في إتفاقية السلام الشامل مع الجيش الشعبى لتحرير السودان الموقعة في 9 كانون الثاني عام 2005 في نايفاشا – كينيا التي وضعت ولو بشكل مؤقت حدا للحرب الأهلية الثانية 1983 - 2005 بين الشمال والجنوب والتي تعتبر أطول حرب أهلية في تاريخ افريقيا، مع أن القارة شهدت مابين سنوات 1960 – 1990 أكثر من 50 نزاعا فيما بين الدول، كثيرا منها إكتسب طابع الصدامات المسلحة.

يشغل جنوب السودان أكثر من 650 ألف كيلو متر مربع من مساحة السودان البالغة 2.5 مليون كيلومتر مربع تقريبا، أي ما يعادل 26% من المساحة الكلية للبلاد. وتشكل المراعي 40% من الجنوب السوداني والأراضي الزراعية 30% بينما تشغل الغابات الطبيعية 23% والسطوح المائية 7% من جملة المساحة. وللجنوب حدود تمتد إلى 2000 كيلومتر تقريبا مع خمس دول يحدها شرقا إثيوبيا وجنوبا كل من كينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ويحدها غرباجمهورية أفريقيا الوسطى وشمالا مع السودان الشمالي.

ويعد إقليم جنوب السودان من المناطق الساخنة في العالم، بسبب النزاع الدائر في البلاد والتدخلات الإقليمية والدولية ، وينقسم الجنوب السوداني إداريا إلى عشر ولايات، هي ولاية أعالي النيل وجونجلي والوحدة، وهذه الولايات الثلاث كانت تسمى من قبل بإقليم أعالي النيل، وولاية البحيرات وواراب وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال، وتشكل هذه الولايات الأربع ما كان يعرف من قبل باسم إقليم بحر الغزال، أما الولايات الثلاث الأخرى فهي ولاية غرب الاستوائية وبحر الجبل وشرق الاستوائية أو إقليم الاستوائية سابقا، وتضم الولايات الجنوبية العشر هذه أكثر من 30 محافظة. وتعد مدينة جوبا العاصمة من كبريات المدن الجنوبية إضافة إلى مدن واو وملكال وروميبك

واويل وياي.

يقدر عدد سكان الجنوب حسب إحصاء أجري عام 1983 بـ 21.6 مليون نسمة أي مايعادل 10% من المجموع العام. ومن أكبر المجموعات العرقية قبائل الدينكا والنوير والشلك ...إلخ. ويقدر المسيحيون حوالي 20% من الكاثوليك والأنجليكان والمسلمون 10% وتبقى الإحصاءات غير دقيقة بسبب ظروف الحرب وعدم الإستقرار. واللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في الجنوب منذ عام 1928 إضافة إلى اللغة العربية- عربية جوبا إلى جانب ثلاث لغات أفريقية وعلى العموم تنتشر بين سكان الجنوب لهجات متعددة يصل عددها إلى 12 لهجة . والمنطقة غنية بالنفط حيث يشكل 85% من إحتياطي النفط السوداني.

وتعد مشكلة جنوب السودان واحدة من مئات القضايا الإتنية والعرقية والدينية من الميراث الإستعماري طبقا للتقسيمات الإدارية والحدودية التي حصلت في العالم ومنها قارتي آسيا وافريقيا، وتتحمل الدولتان الإستعماريتان بريطانيا وفرنسا وزر المسؤولية التاريخية والإنسانية تجاه قضايا الشعوب. فقد شهدت المنطقة عدة ثورات ضد الإستعمار في بداية القرن العشرين مثل ثورة الزاندي 1901 وثورة النوير 1902 وتمرد الدينكا 1919 و1922 ثم النوير ثانية 1927- 1929 وهي إستمرار لثورات شهدتها المنطقة في بداية القرن التاسع عشر ضد البريطانيين. ومن نتائج إنتفاضة سنة 1924 في السودان جعل الإقليم الجنوبي منطقة مغلقة بعد سنة 1924 شملت اعالي النيل والمنطقة الإستوائية ودارفور وغرب وجنوب كردفان

وفي أعقاب جلاء القوات البريطانية وإستقلال السودان في أوائل عام 1956عن مصر طالب الجنوبيون بإقامة نظام فدرالي لهم في الإقليم الذي يختلف عن الشمال من الناحيتين العرقية والدينية في إطار السودان الموحدة ، فالسكان هناك من الزنوج الأفارقة مع الأغلبية المسيحية على عكس الشمال المسلم ذات الأغلبية العربية . وقد ظهرفي آب عام 1955 تمرد في داخل الفرقة الجنوبية للجيش ضد الشمال في عهد إسماعيل الأزهري.

وبعد تولي الجنرال إبراهيم عبود الحكم في السودان عام 1958، مارست الحكومة العسكرية في البلاد سياسة التعريب بغية صهر العنصر الزنجي في بوتقة العروبة التي ظهرت في كل من مصر وسوريا والعراق آنذاك وعلى يد الفئات العسكرية، وسخرإبراهيم عبود الجيش لتوجيه الهيمنة الجديدة إلى تلك المنطقة باسم "نشر" الثقافة العربية والإسلام الأمر الذي جعل أحزاب الجنوب

وعلى رأسهم حزب " سانو "Sano - المطالبة بالإنفصال عن الشمال. كما ظهر إلى الوجود حركة "أنيانيا "Anyanya - التي قامت برفع شعارات الانفصال ومارست منذ عام 1963 الكفاح المسلح بشن الهجمات العسكرية ،وعلى إثر ذلك وفي عام 1965 تم عقد مؤتمر الطاولة المستديرة دون الوصول إلى حل للمسألة.

في عام 1972 منح الإقليم حكما ذاتيا في إطار دولة السودان بموجب إتفاقية أديس أبابا التي ألغاها الرئيس جعفر النميري في عام 1983 وقيامه بإجراءات التقسيم الإداري بهدف التغيير الديموغرافي للمنطقة ، وجاء رد الجنوبيين بقيام جيش الرب في أدغال الجنوب على يد القائد العسكري كاربينو كوانين Karbino Kwanin. وإنضم إليه فيما بعد جون قرنق الذي أسس الحركة الشعبية لتحرير السودان على أساس علماني بدعم الرئيس الأثيوبي منغيستو هيلا مريام حليف السوفيات في الحرب الباردة.

ولد د. جون قرنق ديمابيور في 23 حزيران 1945 في عائلة مسيحية من قبيلة الدينكا الجنوبية ، درس في أمريكا وعاد إلى البلاد في عام1982 ومن ثم ارسل من جديد إلى أمريكا لتلقي التدريبات العسكرية في مجال حرب العصابات وتوفي في 30 تموز عام 2005 إثر تحطم مروحيته أثناء عودته من أوغندا. وهو زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وكان النائب الأول لرئيس الجمهورية في السودان والرئيس الأول لحكومة جنوب السودان (من 9 كانون الثاني 2005 – 30 تموز 2005).

وفي أعقاب سقوط نظام جعفر النميري في عام 1985 جرى لقاء في عام 1986 بين رئيس الوزراء السوداني آنذاك السيد الصادق المهدي وجون قرنق وفي عام 1988 إتفق قرنق ومحمد عثمان الميرغني على العودة إلى إتفاق أديس أبابا لعام 1983 ، إلا ان إستلام عمر البشير الحكم في السودان إثر إنقلاب عسكري في حزيران 1989 أدى إلى عودة الحرب من جديد ، حيث كلف البشير ميليشيات خاصة معلنا ما سمي بالجهاد الإسلامي ضد الجنوبيين.

وفي أعقاب المتغيرات الدولية وتفكك الإتحاد السوفياتي في عام 1990 وبالتالي سقوط نظام منغيستو هيلا مريام في عام 1991، تضاعفت الجهود الدولية من خلال "منظمة الإيجاد " التي نتج عنها بروتوكول ماشاكوس في تموز 2002 والذي بموجبه منح الجنوب حكما ذاتيا خلال فترة إنتقالية مدتها ست سنوات. وفي التاسع من كانون الثاني من عام 2005 وقعت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان إتفاقية نيفاشا والتي نصت على: حق تقرير المصير للجنوب في عام 2011.

إجراء إنتخابات عامة على كافة المستويات في مدة لاتتجاوز 2009.
-تقاسم السلطة بين الشمال والجنوب.
-تقاسم الثروة.
-إدارة المناطق المهمشة بين الشمال والجنوب.
-الترتيبات الأمنية.

إن ما تشهده السودان تشكل خطوة لم تسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية وما آلت إليه الحرب الباردة من ترتيبات التوزيع والتناسق وفقا للتوازنات الدولية مابين القطبين في سنوات الحرب الباردة وتحويل المسالة القومية في العديد من الأماكن إلى قضايا داخلية تخص الدول المعنية وذلك طبقا لمصالح الكبار. إن إستقلال جنوب السودان سيساهم في كسر تلك القاعدة وسيكون بمثابة خارطة الطريق لمناطق النزاع في دول أخرى .

لاشك أن حل مشكلة جنوب السودان حلا ديمقراطيا ستؤثر إيجابيا على الوضعين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي ستضع حدا للنزاع الدائرفي البلاد منذ أمد طويل، فحسب تقديرات ماقبل عام 2000، كلفت هذه الحرب الشعب السوداني مليون قتيل و4 ملايين بين جريح ومشوه ومهاجر ناهيك عن الخسائر الأخرى، كما أن إنفصال الجنوب سيوطد الأمن والإستقرار في السودان والمناطق المجاورة في القارة السوداء.
كما أن حل مشكلة الجنوب سيكون نموذجا جديدا نحو حل قضايا القوميات والأقليات القومية والإتنية في الشرقين الأوسط والأدنى والعالم العربي مثل قضية الأمازيغ – البربر في شمال افريقيا والقضية الكردية في كل من تركيا وإيران وسوريا وتوطيد مفهوم الفدرالية في العراق وحل قضايا القوميات في إيران مثل البلوج والأذر والعرب وغيرهم وسيساهم في تقليل النزاعات ودعم حل القضية الفلسطينية وعودة الفلسطينيين إلى موطنهم،كما وسيكون ذلك إسهاما في تغيير بنية العقلية العربية ووضع حد للعداء القومي والديني.
وبودي الإشادة بمثلين حدث معي شخصيا مع شخصين سودانيين أحدهما جنوبي والآخر من الشمال. ففي الحدث الأول تعيد بي الذاكرة إلى ذاك الشاب الزنجي الأعرج محمد ذو البنية القوية من جنوب السودان والذي كان يدرس الصيدلة في الإتحاد السوفياتي وهو يصرخ أمام الملأ في عام 1978 وبأعلى صوته: (لست عربيا)، وكيف أنه عبر عن ذلك بطريقته الخاصة في لحظة

وفي جوأحس فيه بالحرية رافضا فلسفة العروبة التي فرضت عليه بالقوة منذ سنين.

أما المثال الآخر، فحدث مع الزميل والصديق د. فيصل حاج موسى إستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وهو الآن رئيس قسم التاريخ بجامعة مابين النيلين حسب معلوماتي.

والحديث كنت أناقشه في عام 1994 عن قضية جنوب السودان وضرورة حلها بالطرق السلمية تفاديا لقتل المزيد من الأرواح وتقليل الخسائر المادية ودعما للسلام والإستقرار في السودان برمته، فضحك هازا برأسه قائلا: "هاها أنت تقول ذلك دعما لحل المسألة الكردية في العراق". وقد ربط صاحبى على الفور مابين قضيتى جنوب السودان والقضية الكردية، صحيح هناك علاقة جدلية مابين المسألتين، ولكن مايؤسف هو أن صاحبى بجوابه لي كان يعبر بشكل غير مباشر عن بنية العقل العربي التي ترفض، إذا ما إستثنينا تلك النخبة القليلة جدا من المثقفين العرب التي تؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها، حتى التحاور عن حل المسالة القومية في العالم العربي بالرغم من أن عدم حلها تعيق تطور العملية الإجتماعية وتهدر الإقتصاديات الوطنية وتقتل الديمقراطية وتهدد الأمن والإستقرار في مناطق النزاعات وتفتح المجال امام الدول العظمى للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

وفي هذه المقالة أرى ضروريا الإشادة برأي السياسي السوداني ورئيس الوزراء الأسبق ورئيس حزب الأمة السوداني السيد الصادق المهدي أثناء لقائي به في يوم السبت التاسع من أيار 2009. سألني الرجل عن الوضع في كردستان، فأجبت:"أن كردستان كانت دوما في ظل الأوضاع الإستثنائية والقهر ...إلخ بسبب السياسات العنصرية التي تطبق ضد الشعب الكردي وأضفت قائلا:"أن الكرد منذ 1992 كانوا شبه دولة مستقلة وبمحض إرادتهم بقيوا مع العراق على أساس إتحاد فدرالي وكيف أن الكرد بذلوا مساعي كبيرة من أجل عراق موحد، مع أن للكرد كل الحق المطالبة بحقه في تقرير مصيره وتشكيل دولته المستقلة وإن حصل ذلك سيكون أفضل للعرب والكرد كشعبين متجاورين وتنهي الصراع والقتال وستجلب الوئام والمحبة ومن الضروري أن يتجاوز الساسة العرب العقليات القديمة وعليكم القيام بدوركم التاريخي في ذلك.

وأكدالسيد الصادق المهدي من جانبه، بأن هناك فئتين في العالم العربي الفئة

الإسلامية والفئة الملية (القومية) وقال المهدي: "علينا تغيير نظرتنا إلى مسالة الأقليات، وإن لم نعترف نحن بحقوقهم سيظهرروح التمرد والإنفصال وسيمد غيرنا إليهم الأيادي، فعلينا التخلص من العقلية القديمة"، ومن ثم أضاف:"...إن تجربة كردستان فيما لو نجحت فإنها ستصبح نموذجا لحل العديد من المشاكل في المنطقة ".

وأخيرا وبعد يومين وفي التاسع من كانون الثاني – يناير 2011 سيقبل الشعب في جنوب السودان إلى الصناديق للإستفتاء برأيه الذي قد يكسر الحدود المصطنعة ويغير وجه التاريخ في الألفية الجديدة بالنسبة للشعوب التي لم تنل حرياتها وإستقلالها وتعاني الأمرين على يد الحكومات الدكتاتورية والرجعية والعنصرية في كل مكان من العالم.

المراجع:

1- د.رأفت غنيمي الشيخ ، أفريقيا في التاريخ المعاصر.

2- شوقي عطاالله الجمل، تاريخ السودان ووادي النيل.

3-شارل اندريه جوليان ، تاريخ افريقيا.

4- د.محمد إمحمد الطوير، تاريخ حركات التحرر في العالم.

5- د.إسماعيل محمد حصاف ، الصراع على أفريقيا في ظل الحرب الباردة، مجلة الدراسات الأفريقية ،2001.

الصراع على الشرقين الأوسط والأدنى*
في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية
السياسة الإستعمارية في الشرقين الأوسط والأدني بعد الحرب الثانية

شهدت فترة مابعد احرب العالمية الثانية صراعا بين القوى الكبرى، فقد إصطدمت مصالح وأيديولوجيات القطبين العظميين، الإمبريالية والشيوعية، على أراضي منطقة الشرقين الأوسط والأدنى، حيث خرج الإتحاد السوفياتي من الحرب منتصرا تسانده الحكومات الديمقراطية في أوربا الشرقية وحركات التحرر الوطني الديمقراطية .

لقد غيرت الحرب العالمية الثانية النظام العالمي وأدخلت تغيرات على التوازن الدولي. إن الدولة السوفياتية التي عانت من العزلة الدولية في فترة مابين الحربين، باتت تشكل رقما صعبا في المعادلة الدولية وتشكل خطرا على المصالح الإستعمارية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، مما دفع بالغرب الإستعماري بالتفكير نحو قيام أحلاف إستعمارية تواجه الأخطار الداخلية والخارجية وتكرس النهج الإمبريالي وتحقق أهدافها. وأدركت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بأن دولة إسرائيل لم تعد تتحمل لوحدها المهام المنوطة بها من قبل الإستعمار وحماية مصالح الإمبريالية في المنطقة .

مما دعت الحاجة إلى قيام حلف جديد يشمل الدول الموالية للغرب الإستعماري . فتركيا كانت أول دولة في الشرق الأوسط إعترفت إعترافا دبلوماسيا بإسرائيل ، ناهيكك عن أنها عضوة نشطة في حلف الناتو . أما في إيران فقد أطاحت وكالة الإستخبارات المركزية عام 1953 بحكومة مصدق وتم التوصل إلى إتفاق سنة 1954 حول مسألة النفط ، والدولتان كانت عضوتان في معاهدة سعد أباد لعام 1937.

ففي عام 1950 جرت تحركات دبلوماسية وعسكرية للدول الغربية الإستعمارية، لدراسة الأوضاع الخاصة بالشرقين الأوسط والأدنى. ففي شهر كانون الثاني وآذار من العام المذكور عقد الخبراء العسكريون الأمريكيون والبريطانيون عدة مؤتمرات في مالطا وإنضم إليهم في شهر نيسان قادة البحرية الإيطالية والفرنسية. وقام قائد القوات البرية البريطانية في الشرق الأوسط الجنرال سير بريان روبرتسون بجولة في المنطقة زار خلالها العواصم العربية في كانون الثاني وشباط.

وفي شهر كانون الثاني زار مراقب الجيش الفرنسي الجنرال فاليري دمشق، كما ترأس السفير الفرنسي في القاهرة السيد كوف دو مورفيل إجتماعل في بيروت في نيسان حضره عناصر الدبلوماسية الفرنسية في الشرق الأوسط . وفي شباط ترأس مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا آنذاك المستر ج.ك. ماك غي مؤتمرا في إستانبول لسفراء الولايات المتحدة. وصدر بيان تم نشره في جريدة "نيويورك تايمز" أشاد فيه بالتقدم الواضح الذي حققته كل من تركيا واليونان وإيران في بناء دفاعها في العام المنصرم))[1].

كانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية متفقتين على الإستراتيجية العامة للحد من النفوذ الشيوعي ووضع الترتيبات الجديدة وفق مصلحة الدولتين، إلا أن بريطانيا كانت أكثر إهتماما بإنقاذ مايمكن إنقاذه من الوضع الذي كان سائدا في الشرق الأوسط، فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت المنطقة خاضعة لسيطرة بريطانيا وفرنسا إما بالإنتدابات أوعن طريق المعاهدات . وقد حظي أمر الدفاع عن الشرق الأوسط في وجه المحور بالأقمية القصوى في بريطانيا. لذلك فإن بريطانيا رأت من الأفضل اللجؤ إلى منظمة دفاعية غربية مكفولة تتمكن من خلالها أن تحافظ على حقوقها المكتسبة وعلى القواعد العسكرية التي كانت لديها قبل وأثناء الحرب، وقد تعارض هذا مع نظرة الدبلوماسية الأمريكية في قضية الدفاع عن الشرق الأوسط .

إلا أن التبدلات في موازين القوى وظهور المعسكر الشيوعي في أوربا الشرقية وإزدياد هيبة الإتحاد السوفياتي بشك خاص، جعلت الأوساط السياسية في بريطانيا تفكرفي مسألة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق معها في مواجهة الظروف الجديدة .

ففي عام 1949 وجهت مجلة بريطانية معروفة نداء ناشدت فيه الجهات المختصة إعادة النظر في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ووضع إستراتيجية جديدة تتناسب والمرحلة الجديدة. وطالبت من تلك الجهات العمل من أجل التعاون مع أمريكا لأن بريطانيا برأيها غير قادرة على تحمل أعباء المواجهة لوحدها وقد وردت فيها:"إن الموارد الطبيعية الضرورية لترسيخ

---

[1] - نيويورك تايمز، 22 شباط، 1951.

الأسس الشعبية التي تستند إليها الحكومات غير الشيوعية في الشرق الأوسط لايمكن أن تأتي إلا من الولايات المتحدة الأمريكية ... وأن حماية المصالح البريطانية في الشرق الأوسط في الظروف الجديدة تأتي من خلال إقامة تفاهم أنكلو ـ أمريكي وثيق. ولو أنه لم يكن هذا هدف السياسة البريطانية في الشرق الأوسط في عام 1945..." [1].

وإن ماشجعت السياسة الأمريكية نحو فكرة الأحلاف في المنطقة بروز دورها في تركيا وإيران وباكستان المتاخمة للحدود الجنوبية للإتحاد السوفياتي، والتي تجاور في الوقت ذاته الحدود العربية من الشمال والشرق. فبدءا من عام 1947 أخذت أميريكا تقدم المساعدات لتركيا، وجاء فوز الحزب الديمقراطي التركي في الإنتخابات في أيار عام 1950 لتوطد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد لعبت تركيا دورا فعالا في في الحرب الكورية وأعلنت إنضمامها إلى حلف الشمال الأطلسي (Nato) في شباط عام 1952 وبذلك تحولت تركيا منذ ذلك الوقت وحتى الآن إلى قاعدة إستراتيجية تحمي المصالح الأميركية في الشرقين الأوسط والأدنى وتعادي الشيوعية والديمقراطية وتسحق الحركة التحررية الكردية بعنف .

كما أصبحت إيران تلعب دور "الشرطي" في المنطقة تحمي المصالح الأميركية حتى سقوط النظام الشاهنشاهي عام 1979. فقد ثبتت أميريكا أقدامها في إيران بعد سقوط حكومة مصدق في آب عام 1953 وإستلام الجنرال زاهدي الموالي للغرب. وعندما بت في النزاع البترولي إكتسبت المصالح الأميركية مركزا متينا في الصناعة البترولية الإيرانية، و إلى الشرق وفي باكستان هتف مستر دالس:"أن شحنات كبيرة من القمح الأميركي أوقفت مجاعة وشيكة "[2]. وأصبحت مسألة الإهتمام بالشرق الأوسط الشغل الشاغل للإدارة الأميركية في مرحلة الحرب الباردة .

---

[1] -<< New start in the Middle East ?>>, the Economist, july 16,1949.

[2] - باتريك سيل، الصراع على سورية "دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 - 1958"، ترجمة: سمير عبدة ومحمود فلاحة، طلاسدار، دمشق،1983، ص 249 .

لقد أكد الرئيس هنري ترومان على أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للعالم الحر في رسالته إلى الكونغرس يوم 14 أيار 1951 الخاصة بالمساعدات الخارجية، حيث وردت فيها:"وليس هناك جزء من أجزاء العالم يتعرض تعرضا مباشرا للضغط السوفياتي مثل الشرق الأوسط. ولم يفوت الكرملين أية فرصة بحرك فيها هذه الفكرة ، كما يستدل على ذلك من سجل الحوادث بعد الحرب، فإن الحرب الأهلية في اليونان والضغط على على الأتراك للحصول على إمتيازات في المضايق، والإشراف على حزب تودة الثائرفي إيران، تعكس كل الخطة المحبوكة لتمديد السيطرة السوفيتية على هذه المنطقة الحيوية ... لكن الضغط ضد الشرق الأوسط لم ينقطع، ولايمكن التغلب عليه إلا بالإستمرار على بناء مراكز دفاع مسلحة، وتعزيز نحو الإستقرار والأحوال المعيشية المحسنة ... "ومن أجل هذه الأهداف أوصي بمنح 415 مليون دولار من المساعدات العسكرية لليونان وتركيا وإيران، ويمكن توفير من هذه المساعدات لأمم الشرق الأوسط الأخرى عند الضرورة. وأوصي كذلك بمنح 125 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية لبلاد الشرق الأوسط بإستثناء اليونان وتركيا اللتين عدت المساعدات الاقتصادية لهما جزءا من المنهج الموضوعي بمساعدة أوربة. ويشمل هذا المبلغ أيضا على على مناهج بتقديم المساعدات إلى ليبيا وليبيريا والحبشة، الدول الأفريقية المستقلة الثلاث التي تعد مشاكلها الاقتصادية مماثلة لمشاكل بلاد الشرق الأوسط الاقتصادية " [1].

وأصدرت وزارة الخارجية الأميركية بيانا حول الشرق الأوسط فيما عرضت منهج الأمن المشترك لسنة 1952 على الكونغرس:" إن لمنطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة بالنسبة لسلامة الولايات المتحدة والعالم الحر. ففي هذه المنطقة تمر الطرق الأساسية الحيوية للمواصلات البحرية والجوية إلى النصف الشرقي من العالم. وهي بذلك تشكل جسرا يربط بين آسيا وأفريقيا، يعرض القارة الإفريقية إلى الخطر فيما لو إستولى عليه السوفييت. كما أنها تعتبر مصدر من مصادر المادة الستراتيجية الأولى أي النفط الذي يعد إستمرار توافره شيئا أساسيا للدول

---

[1] - جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر خياط، منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ـ فرع العراق، الجزء الثاني، بغداد، 1959، ص 357-358.

الصديقة في أوربا وآسيا، حيث تأتي منه ثلاثة أرباع من حاجات أوربا الغربية من النفط "[1].

أبدت الإدارة الأمريكية عن إرتياحها لإنضمام كل من إيران وباكستان إلى حلف بغداد. إن عدم إنضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلف رسميا لم تكن تعني الكثير، فالدول الأعضاء في الحلف المذكور كانت ترتبط معها بإتفاقيات عسكرية. فعشية ولادة حلف بغداد تم التوقيع على معاهدة حول تقديم أمريكا للمساعدات العسكرية للعراق وإرسال بعثة عسكرية إليها.

كما عقدت واشنطن إتفاقية مع تركيا منذ ظهور مبدأ ترومان وإتفاقية أخرى مماثلة مع الباكستان، وفي الوقت ذاته توسطت الولايات المتحدة الأمريكية بين تركيا وباكيستان في قيام معاهدة التعاون والصداقة بينهما في الثاني من نيسان عان 1954. وفي 19 أيار من العام نفسه وقعت كل من أمريكا والباكستان على معاهدة "الأمن المشترك". وفي الثامن من أيلول من العام نفسه صادقت باكيستان على إتفاقية سياتو (SEATO) المنظمة الخاصة بجنوب شرقي آسيا. وقد تضاعفت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لباكستان أربع مرات عن عام 1953"[2]. كما ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية حجم مساعداتها إلى إيران.

وقبل ذلك، وتحديدا في 18 حزيران عام 1951 وافقت السعودية تمديد إيجار قاعدة الظهران للولايات المتحدة ولفترة خمس سنوات أخرى. بينما راحت الحكومات الإنكليزية والفرنسية والتركية تعمل مخططة لمشروع منظمة دفاع عن الشرق الأوسط. وفي 13 تشرين الأول دعت الدول الغربية مصرللإنضمام إلى تحالف لقيادة الشرق الأوسط كعضو مؤسس "على أساس التساوي والمشاركة" وإشترطت مذكرة بريطانية مرفقة أن الجلاء عن منطقة السويس رهين بقبول مصر للخطة، وق رفضتها مصر في الحال"[3]. وكان الهدف

---

1 - The Economist , Aug. 4, 1951.

2 -<< The Department of state Bulletin>>, june 14, 1954,p.912.

3- باتريك سيل، المرجع السابق، ص 151 - 152.

الرئيسي للقوى الغربية إمتداد خطوط التطويق والإحتواء المعادية للإتحاد السوفياتي من كافة الإتجاهات.

ففي السابع من تشرين الثاني عام 1954، بادرنوري السعيد إلى إغلاق الممثلية العراقية في موسكو، وأعلن وزير خارجية العراق في 3 كانون الثاني 1955 عن توقف العلاقات الدبلوماسية العراقية ـ السوفيتية، وهذا ماكان يسعى إليه نوري السعيد منذ سنوات عدة. وقد جاءت الفرصة المناسبة لذلك بعد نجاح نوري السعيد من إزاحة العوائق الداخلية وفرض نظام بوليسي قمعي على البلاد.

أما تركيا فتبنت على الفور المشروع الأمريكي ـ البريطاني الخاص بتشكيل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أو مايسمى بـ "النطاق الشمالي" أي سلسلة البلاد الممتدة بين تركيا والباكستان، وهذه الدول كانت تشعر أكثر من غيرها بالخطر الشيوعي، فأخذت تركيا المبادرة بيدها حالا، فعقدت في 24 شباط عام 1954 إتفاقا مع الباكستان يتعلق بدراسة وسائل التعاون السياسي والعسكري"[1]. وفي 22 كانون الثاني عام 1955 صدر بلاغ عراقي ـ تركي جاء فيه :

1 ـ دارت مباحثات بين الطرفين حول إيجاد تعاون بتأمين إستقرار منطقة الشرق الأوسط ، وقررت الدولتان عقد إتفاق يرمي إلى تحقيق توسيع التعاون المذكور قريبا.

2 ـ سوف يحتوي الإتفاق على التعهد بالتعاون لصد أي إعتداء قد يقع عليها من داخل أو خارج المنطقة.

3 ـ ومن الضروري والمفيد أن تنضم إلى هذا الإتفاق دول غيرهما تؤمن بهذه الأهداف وتعمل لها بكم موقعها الجغرافي"[2].

---

[1] ـ محمد عبدالمولى، الإنهيار الكبير، أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية، دار المسيرة، بيروت، 1977، ص 41.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 41.

ونصت الإتفاقية العراقية ـ البريطانية الموقعة في 30 آذار عام 1955 على التعاون الإلزامي بين الطرفين المتعاقدين وجاء في البند الثالث من الإتفاقية "أن بريطانيا تتعهد بتقديم مساعدة عسكرية، وفي حالة وقوع إعتداء يعترف الفريقان بكونه مهددا لسلامة العراق تبادر بريطانيا بطلب من العراق إلى مساعدته"[1]. وأصبح بإستطاعة القوات الجوية البريطانية أن تستخدم المطارات العراقية ، بما فيها مطارا الحبانية والشعيبة اللتان أصبحتا شكليا تحت إشراف السلطات العراقية"[2].

وعندما تكون المجلس الدائم للحلف في بغداد إنضم إليه ممثلون عن الولايات المتحدة بصفة مراقبين. ومالبثت الولايات المتحدة أن إشتركت في نشاط ثلاث لجان من الحلف وهي:اللجنة الاقتصادية واللجنة العسكرية ولجنة مكافحة التسلل الشيوعي والمبادئ الهدامة"[3].

لقد كان لإنضمام بريطانيا ومشاركة ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية في أعمال الحاف تأثير كبير على مجرى الأحداث في الشرق الأوسط، إذ أن هذا الأمرقد دوَّل الصراع على المنطقة وأدخل تنافسات الحرب الباردة بين القطبين إلى الشرقين الأوسط والأدنى وأدى على حدوث إنقسام في صفوف العرب.

لقد كان الهدف البريطاني من وراء سياسة الأحلاف توطيد نفوذها في المنطقة، وهذا ماجعل اللورد (سترانغ) رئيس الدائرة الخارجية البريطانية يقول عن حلف بغداد بأنه تنظيم رائع، والمعاهدة في حد ذاتها توكيد على عزم الدول الغربية الإحتفاظ بمراكزها في الشرق الأوسط"[4].

---

[1] - جورج لنشوفسكي، ج 1، مرجع سابق، ص 39 .

[2] - فوبليكوف وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصر في جزأين (1917 - 1970)، ج1، أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفياتي، معهد الإستشراق، دار التقدم، موسكو، 1976، ص323 .

[3] - محمد عبدالمولى، المرجع السابق، ص 41.

[4] - المرجع نفسه، ص 45.

كان حلف بغداد عبارة عن تعويض لبريطانيا عن المعاهدات السابقة وخاصة مع العراق وكذلك عن إنسحاب قواتها من قناة السويس على أثر إتفاقية الجلاء التي وقعتها مع مصر في 27 تموز عام 1954 .

أما سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تتوجه نحو قيادة الشرق الأوسط عبر بلدان "الحزام الشمالي" لتطويق الإتحاد السوفياتي وضرب حركات التحرر الوطنية والسيطرة على المناطق النفطية. ففي شهر أيلول عام 1955 قدم السفير الأمريكي في دمشق مذكرة إلى الحكومة السورية، تضمنت رأي الحكومة الأمريكية في حلف بغداد وجاء فيها :" أن وزارة الخارجية الأمريكية رحبت علنا بالإتفاق العراقي ـ التركي، كخطوة إنشائية لمنظمة دفلع حقيقية، يمكن مع الوقت أن تضم الباكستان وإيران وبعض الدول العربية"[1]. وبذلك فإن حلف بغداد كان يرمي إلى عزل مصر وتطويق سورية.

وكانت القضية الكرديــة تشكل عاملا مشتركا بين العراق وتركيا وإيران في دخولهم لحلف بغداد لمواجهة حركة التحرر الوطني الكردية. ولم يكن نوري السعيد قانعا بإمكانية الدفاع عن العراق بدون دعم الدول الغربية وإشتراك جيرانه المقسمة فيما بينهم كوردستان، بل أنه قدر الحاجة إلى تعاون وثيق مع تركيا وإيران للسيطرة على أكراد العراق، لكي يضمن بالتالي وحدة العراق الداخلية...."[2]. فمنذ الثلاثينات وجد بين تركيا والعراق وإيران تعاون سياسي عسكري كرسته معاهدات، وكان هدفه غير المعلن مراقبة مطالب الكرد الموجودين في البلدان الثلاث...."[3]. ويعود بنا هذا إلى تقارب حكم بكر صدقي مع تركيا الذي عبر عن نفسه بعقد ميثاق سـعد أباد يوم 9 تموز عام 1937 الذي وقع عليه العراق وتركيا وإيران وأفغانستان. وقدعبرت بريطانيا عن إستعدادها

---

[1] ـ محمد عبدالمولى، المرجع السابقن ص 43.

[2] ـ باتريك سيل، المرجع السابق، ص 264 .

[3] ـ هنري لورانس، اللعبة الكبرى ـ المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة: عبدالكريم الأربد، مراجعة:رجب بودبوس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1993، ص 166.

للتراضي مع هذه السلطة الجديدة في العراق بمنح حكومة بكر صدقي قرضا بمبلغ مليون دينار في تموز سنة 1937، أي قبل إغتياله بشهر واحد تقريبا"[1].

بينما تزوجت تركيا الأحلاف الإستعمارية ومازالت تبدي عن إخلاصها للدول الغربية، وتعتبر المسألة الكرديــة من أهم الأجندات التي تواجة السلطات التركية. وكذلك الأمر بالنسبة لإيران الشاهنشاهية التي لعبت دور الجندرمة الإمبريالية في الشرقين الأوسط والأدنــى، وكانت عضوة فعالة في معاهدة سعد أباد ثم في حلف بغداد .

حاولت الدول الغربية جر الدول العربية إلى حلف بغداد، وكانت سورية نقطة التحول في مصير الحلف، فسوريا جغرافيا هو البلد الوحيد الذي له حدود طويلة مع أكثر من بلد من دول حلف بغداد وخاصة مع تركيا. لذلك تعرضت سورية لضغوطات من قبل دول الحلف، فلو دخلت سورية الحلف لأصبحت تحمي الجناح الغربي للحلف وفتحت الطريق إلى الأردن ولبنان ، الأمر الذي كان سيؤدي إلى عزل مصر. أما وقد رفضت سورية حلف بغداد وناصبته العداء مما أدى إلى تقليص نفوذه وعزل العراق عربيا. فقد إنتقدت الحكومة السورية الإتفاقية التركية ـ العراقية ونادت بإقامة وحدة ثلاثية بين سورية ومصر والسعودية.

حذرت الحكومة التركية سورية بأنها ستتحمل المسؤولية عن كل مايمكن وقوعه بين تركيا وسورية من أحداث"[2]. كما بادرت الحكومة التركية إلى إغلاق حدودها الجمركية مع سورية وراحت تحشد قواتها المسلحة على الحدود مع سورية. ففي السادس من نيسان عام 1955 وعلى طول الحدود التركية ـ السورية ن قامت القوات التركية بمناورات عسكرية من جميع التشكيلات، ومن جهتها إخترقت الطائرات الحربية التركية المجال الجوي السوري بشكل متكرر"[3]. ومن جهة ثانية حشدتا تركيا والعراق في 20 آذار 1955 قوات

---

[1] - جورج لنشوفسكي، مرجع سابق، ص 19.

[2] - Tyganova, politika Scha I Angli na Blijnim I Sridnim Vostoki,M.,1960, p.60 .

[3] - Ibid, p.60.

ودبابات على حدود سورية. وفي 22 آذار إحتجت الحكومة السورية عل "مذكرتين قاسيتين" من تركيا لا تأخذان بعين الإعتبار حقوق سورية الطبيعية وسيادتها على أراضيها"[1].

ففي 23 آذار عام 1955 أعلم مولوتوف وزير الخارجية السوفياتي، سفير سورية في موسكو الدكتور فريد الخاني "أن الإتحاد السوفياتي يؤيد موقف سوريا ويرغب في تقديم جميع أنواع المساعدات إليها بهدف حماية إستقلالها وسيادتها" [2].

كما أبلغ مولوتوف الموفد السوري في أواخر آذار بأن روسيا ((لن تقف مكتوفة اليدين)) إذا إلتجأت تركيا لإمتشاق الحسام في تعاملها مع سوريا" [3]، الأمر الذي أدخل الطمأنينة والإرتياح في دمشق. كما أصدرت وزارة الخارجية السوفياتية في 16 نيسان 1955 بيانا رسميا جاء فيه:"أن الحالة العامة في الشرق الوسط قد إزدادت خطورة في الأشهر الأخيرة نتيجة لمحاولة الدول الغربية جر الأقطار العربية إلى الأحلاف العسكرية ... أن الإتحاد السوفياتي لن يقف مكتوف الأيدي في وجه هذه المؤامرة الغربية ,امثالها، أن هذا الموقف لايحتاج إلى تفسي، لأن الإتحاد السوفياتي، خلافا للولايات المتحدة، هو دولة مجاورة لأقطار الشرق الأوسط"[4]. ودعا البيان إلى طرح هذه المسألة على بساط البحث في هيئة الأمم المتحدة، في حال إستمرار سياسة الضغط والتهديد على دول الشرقين الأوسط والأدنى.

---

[1] - باتريك سيل، مرجع سابق، ص306 .

[2] - هيئة الإذاعة البريطانية رقم 556، 1 نيسان 1955.

[3] - جورج لنشوفسكي، مرجع سابق، ج 1، ص 95 .

[4] - وولتر لاكور، الإتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، ترجمة: لجنة من الأساتذة، المكتب التجاري، بيروت، 1959، ص 244 .

وتعرضت مصر إلى ضغوضات وتهديدات إستعمارية بهدف جرها إلى سياسة الأحلاف الإستعمارية ومحاربة المعسكر الشرقي . وجاء الإنذار الأنكلو ـ أمريكي واضحا في عدم تقديم الأسلحة لمصر فيما لو عارضت سياستهما الشرق أوسطية . وتضامنت الحكومة الفرنسية مع السياسة الأمرو ـ بريطانية للضغط على دول المنطقة ، حيث رأت الأوساط الحاكمة في باريس بأن خنق حركات التحرر الوطني في الشرقين الأوسط والأدنى تشكل دعما لها في التغلب على حركات التحرر الوطني العربية في شمالي أفريقيا.

ففي خريف عام 1955 توقفت فرنسا عن تقديم الأسلحة لمصر، بينما في الوقت ذاته، سارعت كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وكندا إل تقديم كافة أنواع الأسلحة من دبابات وطائرات وغيرها إلى إسرائيل.

ففي 28 شباط عام 1955 ومن ضمن سلسلة الضغوضات على البلدان العربية، شن بن غوريون هجوما على شريط غزة قتل فيه 38 شخصا في صفوف الجيش المصري وتكررت الغارات الإسرائيلية عليها حتى شهر أيلول من العام نفسه.

أراد بن غوريون أن يثبت لحلفائه في الغرب ضعف الجيش المصري وإقناعهم بأن الدولة العبرية هي وحدها القادرة على ملء الفراغ السياسي العسكري بالشرق الأوسط وحماية المصالح الإمبريالية في المنطقة.

عارض جمال عبد الناصر سياسة الأحلاف العسكرية بشدة، ودخل في صراع مع الغرب. ففي حزيران 1955 استدعى عبد الناصر سفيري بريطانيا وأمريكا في القاهرة وأخبرهما بصراحة بأنهما إذا رفتضا مده بالأسلحة فسوف يحاول الحصول عليها من روسيا، لكن الحكومتين ظنتا أنه يخادعهما وفي تموز أرتفعت أول طائرة مصرية تحمل فنيين مصريين إلى براغ ليتفحصوا أول شحنة من طائرات الميغ 15، وبدأت شحنات الأسلحة تصل رغم أن عبد الناصر لم يعلن عن الصفقة إلا في أيلول [1].

---

[1] ـ باتريك سيل، مرجع سابق، ص 309 .

وبدأت بعض الدول العربية تحصل بالفعل على الأسلحة من الدول الإشتراكية، وقدرت مشتريات سورية من الأسلحة السوفياتية بين 1934-1957 بمائة مليون جنيه استرليني[1].

لقد كان لوقوف الإتحاد السوفياتي إلى جانب سوريا ومصر وتقديم الأسلحة لهما دور كبير في رفع معنويات شعوب المنطقة ضد سياسية الأحلاف. ففي 29 آذار عام 1955 وبعد أن أبدى مولتوف عن استعداد بلاده لتقديم جميع أنواع المساعدة، أذاع راديو القاهرة "لقد وجد العرب أخيرا حاميا ونصيرا. فإذا كانت تركيا تعتقد أن القوة ستسوى الوضع في سوريا ، فإن على تركيا أن تتذكر أن لها جيرانا أقوى منها بكثير" [2].

ففي شهر أيلول عام 1955 وبتخطيط من موسكو، أعلنت عن إبرام إتفاقية خاصة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا حول تقديم الأسلحة لمصر مقابل إعطاء مصر لتشيكوسلوفاكيا القطن والأرز .

أعطت الإتفاقية التشيكوسلوفاكية ـ المصرية زخما جديدا للدول المستقلة حديثا في آسيا وأفريقيا وفتحت صفحة جديدة للنضال المشترك ضد الإستعمار. فقد أصبحت بإمكان تلك الدول الإعتماد على المعسكر الشيوعي اقتصاديا وعسكريا، وأن تتخلص من التهديدات الإستعمارية وشروطها المجحفة، وبذلك فقد إتخذت الحرب الباردة بين القطبين من الشرق الأوسط محورا للصراع .

فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا تحويل الشرقين الأوسط والأدنى إلى قاعدة ثابتة لها مزروعة بالأسلحة الموجهة ضد مايسمى " الخطر الشيوعي" من الشمال. أما الإتحاد السوفياتي فقد وضع أمامه مهمة نشر الأفكار التحررية والتقدمية وتحريض شعوب المنطقة ضد التغلغل الإستعماري وإلى نشر الأمن والإستقرار في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى وخاصة تلك الواقعة على حدودها الجنوبية. وأفرزت الخطوة السوفياتية عن نتائج لم تكن متوقعة لدى الأوساط الغربية، إذ أدت إلى تقوية النفوذ السوفياتي على حساب النفوذ الإمبريالي .

---

[1] ـ المرجع نفسه، ص 307.

[2] ـ المرجع نفسه، 306.

لم تتوقف العلاقات المصرية والسورية عند شحن الأسلحة من الدول الإشتراكية بل تجاوزت ذلك بكثير، حيث شملت مجالات أخرى عديدة. ففي عام 1955 كان نصيب الدول الاشتراكية من الصادرات المصرية 25 % وخلال عامي 1954 / 1955 أزدادت التبادل التجاري المصري مع الدول الاشتراكية بنسبة 70%. وفي شباط عام 1956 أبرمت إتفاقية بين الإتحاد السوفياتي ومصر حول تقديم المساعدات العلمية ـ التقنية لمصر في مجال تخطيط وبناء مخابر الفيزياء النووية في مصر والعمل في مجال الإستخدام السلمي للطاقة الذرية"[1]. كما أبرمت مصر إتفاقيات متشابهة مع الدول الاشتراكية الأخرى. وفي أيار عام 1956 إعترفت مصر ومن بعدها سورية بجمهورية الصين الشعبية، الأمر الذي أقلق المعسكر الغربي.

كانت صفقة الأسلحة السوفياتية إلى كل من مصر وسورية بداية جادة لتصعيد الحرب الباردة بين القطبين، بلغت ذروتها في تلك الفترة بصدور قرار تأميم قناة السويس عام 1956. ونتيجة لهذه الخطوة الجريئة كان العدوان الثلاثي على مصر في العام نفسه.

وإزاء الموقف السوفياتي الصارم، فقد أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا وفيما بعد إسرائيل عن وقف العمليات العسكرية ضضد مصر. ولم تستطع الصحافة البرجوازية في الغرب أن تتجاهل الدور السوفياتي في إنهاء العدوان على مصر. فقد كتبت مراسل جريدة ((نيويورك هيرالد تريبيون)) السيدة مارغريت هيكينز قائلة:"إن السبب الحقيقي الذي حث بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على إتخاذ قرار الإنسحاب، كانت مذكرة التهديد السوفياتية. حقيقة، أن الروس لم يوجهوا مدافعهم وقنابلهم مباشرة ضد الغرب، ولكن الشعور فقط، بوجود قوة عسكرية قد تستخدم، غيرت كل مجرى الأحداث في الشرق الأوسط"[2]. كما قيم، الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الموقف السوفياتي عاليا معتبرا ذلك حقيقة من حقائق الصداقة السوفياتية ـ المصرية.

---

1 - Tyganova,OP.Cit.,p.68.

2 -<< New York Herald Tribune>>,nov.12,1956.

أن هزيمة القوى الإستعمارية آنذاك، قد أكدت على إصرار الشعوب في مقاومة الأحلاف العسكرية وقوت من النفوذ السوفياتي في خضم الصراع بين القطبين المتناحرين في الحرب الباردة .

مشروع أيزنهاور :

تركت هزيمة العدوان الثلاثي على مصر بصماتها على تطور الأحداث وخلقت أزمة سياسية واقتصادية في بريطانيا وفرنسا، وأدت إلى حدوث تناقضات وصراعات داخل الدول الرأسمالية. فقد كانت من نتائج الهزيمة بروز أزمة اقتصادية في دول غرب أوربا سيما وأن أنابيب النفط العراقية الممدودة على البحر المتوسط قد تعرضت إلى الضرب أثناء حصار قناة السويس. ومن جهة أخرى فإن تكاليف الحرب كانت باهظة جدا، فقد كلفت تجهيزات الحرب وخوضها بريطانيا وحدها، وحسب التقديرات الرسمية من 130 - 150 مليون جنيه إسترليني، وكلفت فرنسا حوالي 90 مليار فرنك" [1]. كما كانت من آثار العدوان فقدان دول أوربا الغربية نفوذها في البلدان العربية. فقد بادرت مصر في الأول من كانون الثاني 1957 إلى إلغاء معاهدتها مع إنكلترا الموقعة عام 1954.

فقدت بريطانيا وفرنسا نفوذهما في الشرق الأوسط وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إمبريالية جديدة في العالم. وقد سارعت واشنطن إلى إنقاذ الوضع وتغيير موازين القوى لصالحها، وراحت تحضر جلسات حلف بغداد .

وأصدر وزيرخارجية أمريكا في 29 تشرين الثاني من عام 1956 بيانا أكد فيه بأن الولايات المتحدة الأمريكية "ستنظر بجدية تامة إلى التهديدات الموجهة لوحدة التراب الوطني والإستقلال السياسي لدول الحلفط [2]. ومن جهة أخرى نظمت السفارة الأمريكية في دمشق محاولة إنقلابية في نهاية عام 1956. فقد تم تحويل المتآمرون بالسلاح والنفوذ من العراق، وفتحت لهم معسكرا للتدريب في

---

[1] - Tyganova,OP.Cit.,p.94.

[2] -<< The Department of state bulletin>>,dec.10,1956,p.918.

لبنان، حيث تم تدريبهم على الأسلحة الحديثة، وكان مقررا أن يتزامن ساعة الإنقلاب مع الهجوم الإسرائيلي على سوريا. وكان من المفروض أن يطلب الإنقلابيون، في حالة إستلامهم للحكم، المساعدة من العراق وتدخل الجيش العراقي بحجة صد العدوان الإسرائيلي. ثم كان مقررا دخول الجيشين الإنكليزي والفرنسي سورية بحجة دعم الجيش العراقي . إلا أنه تم الكشف عن المؤامرة والقضاء عليها في الوقت المناسب [1].

وتحركت الدبلوماسية الأمريكية وظهرت مشاريع وخطط خاصة بها إحداها كانت "مبدأ أيزنهاور"، الذي لم يكن سوى الوجه الأخر لحلف بغداد لسد الفراغ في الشرق الأوسط وكحلقة من السلسلة الطويلة للحرب الباردة .

ففي الخامس من كانون الثاني عام 1957 وجه الرئيس الأمريكي آنذاك أيزنهاور مذكرة إلى المجلس الأمريكي تتعلق بالسياسة الأمريكية في بلدان الشرق الأوسط، بهدف حماية الشرقين الأوسط والأدنى من مايسمى بالخطر الشيوعي. وصادق مجلس الشيوخ على القرار المذكور في الخامس من آذار عام 1957 " (32)[2] ، وفي السابع منه صادق عليه مجلس النواب" [3]، وفي التاسع منه وقع الرئيس على القرار"[4].

لقد نص قرار المجلس على تقديم العم العسكري والسياسي بحدود 200 مليون دولار لعام 1957 لدول الشرقين الأوسط والأدنى، كما خول المجلس الرئيس بإستخدام القوة العسكرية الأمريكية في المنطقة المذكورة تحت حجة "حماية " دول المنطقة من مايسمى "خطر العدوان الشيوعي".

شمل مصطلح الشرق الأوسط لدى المجلس الأمريكي منطقة واسعة. فقد وضح وزير الشؤون الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس في إجتماع مغلق أمام مجلس الشيوخ بأن مبدأ أيزنهاور يجب أن يشمل منطقة واسعة ـ

---

[1] - Tyganova,OP.Cit.,p.96.

[2] -<< Congressional Record>>, march 5, 1957, p. 2776

[3] -<< Congressional Record>>, march 7, 1957, p. 2891.

[4] -<< Mijdunarodnaya jizn >>, N 4 , 1957, str. 158-159.

من ليبيا في الغرب حتى باكستان في الشرق ومن تركيا في الشمال حتى شبه الجزيرة العربية في الجنوب (بمن فيها الحبشة والسودان).

وصادقت لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون العسكرية لدى مجلس الشيوخ على هذا الإقتراح في بيان مشترك أصدر في 15 شباط عام 1957. كان الهدف الأساسي للإمبريالية الأمريكية تكريس الهيمنة على الشرقين الأوسط والأدنى مستخدمة كافة الوسائل حتى العسكرية منها وضرب حركات التحرر الوطنية في المنطقة. وكان مشروع أيزنهاور يهدف إلى :

1 ـ تحقيق ماعجز عن تحقيقه حلف بغداد وخاصة فيما يتعلق بإركاع سورية وتوسيع الحلف عربيا .

2 ـ متلئ الفراغ في الشرق الأوسط بعد هزيمة العدوان الثلاثي على مصر.

3 ـ التنسيق بين السياسة الأنكلو ـ أمريكية وتكريسه لصد التوسع السوفياتي المضطرد في الشرق الأوسط . وغيرها من الأهداف الإستراتيجية الأخرى.

ففي الوثيقة الهامة التي قدمها دالاس وزير الخارجية الأمريكية آنذاك إلى الرئيس دوايت أيزنهاور بشأن الفراغ في الشرق الأوسط ، إعتقد دالاس بأن الفترة الصعبة التي أعقبت أزمة السويس وخروج بريطانيا وفرنسا من المعركة مهزومتين قد تعطي المجال للروس بالتفكير في محاولة السيطرة على المنطقة إما بقوة السلاح أو بواسطة التخريب الداخلي. وأشار دالاس قائلا:"أستطيع أن أوكد لكم أن زعماء الشيوعية الدولية سوف يخوضون كل المخاطر للفوز بالشرق الأوسط في اليوم الذي يجرؤون فيه على ذلك"[1].

وبرزت للعيان النظرية الأمريكية التي عرفت بنظرية "ملئ الفراغ" على أثر ظهور دول مستقلة جديدة نتيجة فقدان الإستعمار البريطاني والفرنسي لمستعمراتهما، وعلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستملئ تلك الفراغ .

---

[1] ـ راجع : بيان وزير الخارجية الأمريكية دالس في جلسة مشتركة ، للجنتي العلاقات الخارجية والخدمات العسكرية في مجلس الشيوخ في 14 حزيران 1957 في كتاب : وزارة الخارجية الأميركية: (سياسة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الوسط ، أيلول 1956 ـ حزيران 1957) ، ص 38 .

وكان ضمن مشاريع الأوساط الحاكمة في أمريكا ذرع الأسلحة الذرية في كل من تـركـيا وإيـران بهدف تنفيذ مشروع أيزنـهاور، الأمر الذي زاد من توتر الوضع الدولي ووضع شعوب المنطقة تحت تهديد الموت.

لقي مشروع أيزنهاور ردود فعل عنيفة من قبل شعوب والقوى الدمقراطية في المنطقة والعالم. فقد أعلن قادة العرب المجتمعون في القاهرة رفضهم لنظرية "ملئ الفراغ". وأدانت حركة عدم الإنحياز مشروع أيزنهاور.كما أدانت مجموعة الدول الإشتراكية المشروع الأمريكي وإعتبرته مؤامرة إمبريالية جديدة هدفها تكريس الهيمنة الإستعمارية على شعوب العالم الثالث.

وفي الحادي عشر من شباط 1957 وجهت الحكومة السوفياتية مذكرة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى إلى الحكومة البريطانية ومذكرة مماثلة إلى الحكومة الفرنسية أكدت فيها : ضرورة حل جميع المسائل المتعلقة بالوسائل السلمية فقط، وعدم التدخل في الشؤونالداخلية ،إحترام سيادة وإستقلال بلدان الشرقين الأوسط والأدنى، العدول عن جر هذه البلدان إلى الأحلاف العسكية التي تشارك فيها الدول الكبرى، إزالة القواعد العسكرية وسحب القوات الأجنبية، التوقف عن تسليم الأسلحة ومساعدة بلدان الشرقين الأوسط والأدنى تحت إسم التطور الاقتصادي لهذه البلدان دون شروط سياسية وعسكرية" [1].

ومن جهتها تحركت الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة بغية إقناع حكوماتها بمشروع أيزنهاور. ولهذا الغرض فقد زار المنطقة في 12 آذار 1957 جيمس ريتشاردز المساعد الخاص للرئيس الأمريكي في شؤون المساعدات لدول الشرقين الأوسط والأدنى، فقد زار كل من أفغانستان وباكستان وتركيا وإيران والعراق ولبنان والسعودية واليمن وليبيا والسودان وإسرائيل ثم زار المغرب وتونس وقبرص والحبشة. ويعتبر مشروع أيزنهاور أول إلتقاء بين السياستين البريطانية والأمريكية في المنطقة ولهذا السبب جاء لقاء بـورمودا في الفترة مابين 20 - 24 آذار 1957 بين الرئيس الأمريكي أيزنهاور ورئيس وزراء بريطانيا الجديد ماكـميلان .

---

[1] -<< Izvistiya>>, 13. fivraliya, 1957.

عملت بريطانيا بعد لقاء برمودا على توطيد نفوذها في الشرقين الأوسط والأدنى في المجالين العسكري والاقتصادي، لاسيما وأن برمودا أعطتها الأمل مجددا بعد هزيمتها في حرب السويس.

أخذت الأوساط الحاكمة البريطانية توطد علاقاتها مع دول حلف بغداد وقامت بفعاليات من أجل إعادة الحياة إلى سياستها النفطية والتجارية في الشرقين الأوسط والأدنى. ففي السنة المالية 1956 / 1957 إزدادت "المساعدة" الإنكليزية لليبيا، ومنذ عام 1957 تضاعفت "المساعدات" الإنكليزية التي كانت تقدم عن طريق حلف بغداد"[1]. كما أزدادت المساعدات الأمريكية للأردن من 7.5 مليون دولار عام 1955 / 1956 إلى 31.7 مليون دولار لعام 1957 / 1958)[2]، على أثر إعلان الأردن في تشرين الثاني 1957 عن قبولها لمبدأ أيزنهاور وموافقتها على المشاركة في لجنة "مكافحة الأعمال الهدامة" والدخول في اللجنة الاقتصادية لحلف بغداد. وشارك الملكين الأردني والعراقي في إجتماعات حلف بغداد الذي إنعقد في أنقرة عام 1957 .

لقد كان إحدى أهم أهداف السياسة الأمريكية حينئذ، نهب ثروات بلدان المنطقة. ففي عام 1957 بلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من البضائع إلى بلدان الشرقين الأوسط والأدنى 590 مليون دولار بينما إستوردت بضائع من بلدان المنطقة بقيمة 376 مليون دولار.

مستوردات الولايات المتحدة من النفط لعام 1957 من الدول التالية :[3].

الدولة	الإستيراد الكامل بالدولار	الإستيراد من النفط
إيران	32904	10069
العراق	29078	15051

1 - Tyganova,OP.Cit., str.105.

2 - Ibid,str.107.

3 - Ibid, str. 241.

السعودية	41394	40670
الكويت	112245	112223

تعرضت سوريا إلى ضغوطات كبيرة من قبل الدول الإستعمارية التي كانت تنفذ مخططاتها عبر حلف بغداد. فخلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني عام 1957 حشدت تركيا أكثر من 50 ألف جندي من قواتها على حدودها مع سوريا بالإضافة إلى تحرك السلاح الأمريكي والبريطاني في المنطقة التي أخذت إحتياطاتها .

وفي إجتماع واشنطن الذي إنعقد في الفترة ما بين 22 - 25 تشرين الأول 1957 أبدى كل من أيزنهاور وماكميلان إستدادها عن دعم العملية ضد سورية حتى لو إحتاجت ذلك إلى التدخل التركي، وقرر مشاركة إسرائيل في العملية من الجنوب وتركيا من الشمال.

قدم المندوب السوفياتي في الأمم المتحدة بإسم حكومته إقتراحا بأنه في حال قيام تركيا بهجوم على سوري، فعلى الدول الأعضاء في المجلس الإسراع في تقديم الدعم العسكري اللازم لسوريا. وأعلنت الحكومة السوفياتية عن إستعدادها في إستخدام قواتها العسكرية لقمع العدوان ومعاقبة المعتدين. ورأت الحكومة السوفياتية أن دعم الأمن والسلام لبلدان الشرقين الأوسط والأدنى وجاراتها يتطلب التحرك السريع للدول الأعضاء في حال خرق الحدود السورية ودخول القوات التركية إلى سوريا"[1].

وجهت حركة 14 تموز 1958 في العراق ضربة قوية إلى حلف بغداد وإلى المخططات الإستعمارية الأخرى في المنطقة وأدخلت القلق إلى المعسكر الغربي، حيث بدأت التحركات الدبلوماسية في واشنطن ولندن وأنقرة وطهران. وسعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى إلى إتخاذ الإجراءات العسكرية والاقتصادية ضد العراق. وتحركت الدولتان عسكريا كعامل ضغط على شعوب المنطقة. ففي 15 تموز 1958 دخلت فرقة مشاة بحرية أمريكية بيروت. وفي شهر حزيران أنزلت قوات إضافية إنكليزية في عدن والكويت وعمان وجزر البحرين، كما أنزلت القوات البريطانية في ليبيا .

---

1 -<< Izvistiya>>, 18 oct.,1957.

إلا أن المخططات الإمبريالية إصطدمت دوما بالمقاومة الشعبية وبالتضامن الأممي للشعوب في آسيا وأفريقيا، مما أدت في النهاية إلى تعثر تلك المخططات.ففي تشرين الأول 1958 إضطرت كل من أمريكا وبريطانيا إلى سحب قواتهما نهائيا من لبنان والأردن.

ولكن الشرق الأوسط معرض دوما لتدخلات جديدة من هذا القبيل، وخاصة في ظل المتغيرات الدولية في أعقاب الحرب الباردة، وتفرد المعسكر الغربي بموازين القوى الدولية، وتعنت الأنظمة الشمولية والدكتاتورية في التجاوب مع متطلبات شعوبها وخاصة مايتعلق بنشر الدمقراطية وحل القضايا العالقة الأساسية في المنطقة ولاسيما القضيتين االقوميتين الكرديـة والفلسطينية لأنه بدون حلهما لايمكن أن تشهد منطقة الشرق الأوسط الأمن والإستقرار والسلام .

---

*- هذا الموضوع تم كتابته عام 1998 ضمن مشروع كتاب يحمل عنوان ((العالم الثالث والصراع الدولي في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية)) بطلب من قسـم الدراسـات التاريخية في كلية الآداب والعلوم ـ جامعـة سـبها الجماهيرية العظمـى .

الملاحق:

الملحق رقم (1)

الأخ ســـروك مسعود بارزاني رئيس كردستان وزعيم الشعب الكردي)

إن إنتخابكم رئيسا لكوردستان العراق من قبل برلملن كوردستان يعتبر حدثا تاريخيا مميزا ويعد إنتصارا لقضية شعب كوردستان وعدالة قضيته وثمنا لدماء الـشهـداء الأبرار الذين ضحوا بكل شئ منذ مايزيد عن قرن كامل من ثورات وإنتفاضات كوردية مستمرة لعبت العائلة البارزانية فيها دورا طليعيا وبخاصة ثورتي أيلول التحررية بقيادة الإبن البار للشعب الكردي الخالد مصطفى بارزاني وكولان التقدمية بقيادتكم الحكيمة.

إن إنتخابكم من قبل شعب كوردستان وبدعم كافة قواه النضالية وبخاصة الفصيلين الرئيسيين البارتي الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني يعد إنجازا قوميا لكافة أبناء الشعب الكردي في وطنه المجزء وخطوة ديمقراطية رائعة في الشرقين الأوسط والأدنـــى .

سيادة الرئيس :

إن إختياركم رئيسا من قبل الشعب الكردي لم يكن محض صدفة، بل بسبب نضالاتكم التاريخية وإنتمائكم لأسرة كردية بطلة قادت الحركة التحررية الكردية طوال القرن الماضي ومازالت تقودها بحكمتكم وبعقلكم الراجح وإتزانكم وإنتمائكم الكردستاني وإصراركم على مواصلة النضال حتى نيل الشعب الكردي لحقه في تقرير المصير وتحقيق العدالة والمساواة في العراق .

هنيئا للشعب الكردي في كل مكان وإلى المزيد من الإنتصارات على درب التحرير والتقدم .

د. إسماعيل حصا ف

كاتب وأكاديمي متخصص في القضية الكرديـــــة

وإستاذ في الجامعات الليبية حاليا

13 - 6 - 2005 م

- نشرت الرسالة في تلفزيون كردستان في وقته.

الملحق رقم (2)

برقية تهنئة بمناسبة الذكرى الـ 67 لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني – العراق

الأخ المناضل مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني

بحلول الذكرى السابعة والستون لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني أتقدم إليكم بأحر التهاني والتبريكات ومن خلالكم إلى كوادر وأعضاء ومؤازري وعموم شعب كردستان ونشد على أيديكم ونثمن دوركم في حركة التحرر الكردية – نهج الكردايتي.

جاء ميلاد الحزب الديمقراطي الكردستاني في 16 آب 1946 تتويجا لنضالات الأمة الكردية وإستجابة لطموح ورغبات الشعب القومية نحو الحرية والتقدم وفي مرحلة تاريخية مهمة، حيث طالبت شعوب المستعمرات بحرياتهم وطرد المستعمرمن بلدانها.

لقد جاء إنبثاق الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الزعيم القومي للامة الكردية الخالد مصطفى بارزاني إستمرارا للنهج النضالي القومي، ضد السياسات العنصرية الهادفة إلى تصفية القضية الكردية بالأساليب العسكرية والممارسات القمعية. وقد نجح الحزب الديمقراطي الكردستاني من الرد على تلك المحاولات عبر نشرالوعي القومي وتكريس نهج البارزانيزم وتعريف شعوب العالم بالقضية العادلة للشعب الكردي وحركته التحررية. وكان واحدا من أكبر إنجازات حزبكم المناضل قيادة ثورتين مهمتين وهما ثورتي أيلول وكولان التحرريتين، منجزا طوال تلك السنين الطويلة إنتصارات عظيمة، وصولا إلى بناء الإقليم الفدرالي الذي اصبح مركزا للقاء جموع شعب كردستان في أجزائه الأربعة.

ونحن اليوم أمام إنعقاد المؤتمر القومي الكردستاني في العاصمة – هولير، الذي يأتي بدور من حزبكم المناضل وبقيادتكم الحكيمة بداية مرحلة تاريخية للشعب الكردي وقضيته القومية. مرة أخرى نهنئكم وشعبنا بهذه المناسبة

الكبيرة في تاريخ شعبنا، وكلنا ثقة بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة الأخ مسعود بارزاني قادر على تحقيق المهام الإستراتيجية القومية وصولا إلى إعلان الدولة الكردية المستقلة في جنوب كردستان وإعادة جميع المناطق المستقطعة وعلى رأسها قلب كردستان – كركوك إلى أحضان الأمم، والإسهام في تحرير الأجزاء الأخرى من كردستان ومنها غرب كردستان.

المجد والخلود لشهداء حركة التحرر الكردية

وإلى مزيد من الإنتصارات على درب نهج البارزاني الخالد

د.إسماعيل حصاف

سكرتير البارتي الطليعي الكردستاني - سوريا

(pêşeng)

16 آب 2013

الملحق رقم (3)

السكرتير الأسبق للحزب الديمقراطي الكردستاني

حبيب محمد كريم في ذمة الخلود

ولد حبيب محمد كريم في 16 كانون الأول عام 1931 في ناحية زرباطية التابعة لمحافظة واسط، غادرت عائلته زرباطية الى بغداد في عام 1939.

أكمل دراسته الإبتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية في مدينة بغداد، والتحق بكلية الحقوق في بغداد عام 1952 وتخرج فيها عام 1959 بسبب فصله من الكلية لمدة سبع سنوات بسبب نشاطه السياسي، انتسب الى الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام 1952.

تولى مسؤولية تنظيمات بغداد للحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1954، وأصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب عام 1956 وجرى انتخابه سكرتيرا عاما للحزب عام 1964 بعد الانشقاق الذي حصل في الحزب في السنة المذكورة، وبقي في هذا المنصب لغاية 1975 بعد النكسة التي اصابت الحزب بعد اتفاقية الجزائر المشؤومة.

ترك العمل السياسي والحزبي منذ ذلك التاريخ، وعاد الى صفوف الحزب مرة اخرى عام 1991، وأصبح مسؤولا عن الاعلام في الحزب لعدة سنوات ثم مسؤولا عن هيئة المراقبة والتفتيش في الحزب.

في عام 1996 وفي اثناء (حرب اقتتال الاخوة)، أصيب بجروح خطرة في القدمين، بسبب سقوط قنبلة مدفع على سيارته، عندما كان في مصيف صلاح الدين، في اثناء قصف "اليكه تي" صلاح الدين في حينه.

سافر بعد ذلك الى العلاج في سوريا، ولبنان، ولندن، ومنحته الجهات البريطانية حق اللجوء السياسي هناك، وبقي في بريطانيا الى ان زاره السيد مسعود بارزاني في بريطانيا، وطلب منه العودة الى كوردستان فرجع عام 2000 .

توفي في يوم 30 تموز 2013 بعد رحلة نضالية طويلة وشاقة، بعد ان خلده التاريخ في المجال النضالي الكردي. وسيبقى خالدا في ذاكرة الشعب الكردستاني والقوى الديمقراطية.

الملحق (4)

فلك الدين كاكائي

في ذمة الخلود

توفي بعد ظهر اليوم 31 تموز 2013 الأديب والسياسي الكردي فلك الدين كاكائي في بيرمام (مصيف صلاح الدين).

ولد فلك الدين كاكه يي عام 1943 في محافظة كركوك الكردستانية، الوزير السابق لوزارة ثقافة إقليم كوردستان ومستشار رئيس الإقليم.

- عام 1957 إنضم إلى الحركة الطلابية الكردستانية في كركوك.
- 1959 إنضم إلى الحركة الشبابية.
- 1965 تطوع في الحركة السياسية عن طريق الحزب الديمقراطي الكردستاني – العراق.
- 1962 بداية كتابة القصة القصيرة باللغة الكردية.
- 1964 بداية الكتابة للصحافة باللغة الكردية.
- 1967 نشر رواية باللغة العربية. وإنتمى إلى أسرة تحرير جريدة (التآخي) اليومية بالعربية في بغداد، أصدرتها قيادة الحركة الكردية في نيسان 1967.
- 1973 عين سكرتيرا لجريدة التآخي.
- 1974 عين مديرا للأعلام في الأمانة العامة للإعلام والثقافة والشباب التي تشكلت كأول وزارة ثقافة كردية في الجبال بالمناطق المحررة خارج سلطة ونفوذ النظام العراقي.

- 1979 أنتخب للجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ومسؤولا للثقافة والإعلام المركزي في الجبال أثناء المقاومة حتى عام 1994.

- طوال أعوام 1965 وحتى وفاته، عاش في جميع مراحل الكفاح السري والعلني والمقاومة وتعرض كغيره من المناضلين إلى الملاحقة والقمع ومحاولات الإغتيال سواء في السلم أو في الأيام الصعبةن فضلا عن حياة المنافي.

- 1992 أنتخب عضوا في الدورة الأولى للبرلمان الكردستاني في (المجلس الوطني الكردستاني) بقي فيه حتى عام 2005.

- 1996 وزيرا للثقافة في إقليم كردستان ثم وزيرا للإقليم ومرة أخرى وزيرا للثقافة عام 2006.

- في أيار 2003 أعاد تأسيس وإصدار جريدة التآخي في بغداد الصادرة منذ 1976، وأصبح رئيسا للتحرير وصاحب الإمتياز لها.

- أصدر عدة كتب في الجبل أثناء المقاومة وفي المدن، معظمها بحوث أدبية وثقافية متنوعة باللغتين الكردية والعربية.

كان مثقفا كبيرا ووطنيا كبيرا وقوميا كبيرا، كان صادقا في شعوره متواضعا في حياته، كردستانيا في تفكيره، له المجد والخلود.

من مؤلفاته:

روناهي زردشت – بيداري - البيت الزجاجي للشرق الأوسط – العلويون - القذافي والقضية الكردية... وغيرها.

الملحق رقم (5)

وزيرى أشو

ولد وزيرى اشو عام 1934 في عاصمة جيورجيا – تبليس، كاتب ومؤرخ وعمل في الصحافة. درس الإبتدائية في قرية ثامث (سيثان حاليا)، وأنهى الإعدادية عام 1953 في تبليس، حيث إنتسب في العام نفسه إلى كلية التاريخ في يريظان وتخرج منها عام 1958.

عمل مدرسا لقرية ثامث من 1958– 1961، تخصص في التأريخ الكردي على يد قناتى كوردو في معهد الإستشراق في لينينغراد في الفترة ما بين 1961 – 1963. عمل حوالي 40 عاما في مجال الصحافة والترجمة لإذاعة يريظان وخاصة القسم الكردي. صدرت له في ريا تازه عام 1958 أول قصة بعنوان (ثير قاسو والعلم الأحمر) طبع له في أرمينينا خمسة كتب: مزكين (قصص)، دنطبيَذ، كالبيثو (قصص)، ثامث – سيثان (رواية قصيرة وثائقية). ومن ترجماته تاريخ الإتنوغرافيا لـ خاضاتور ابوظيان وأعمال أخرى له في مجال الكردلوجيا، حيث نال على عمله هذا على وسام عرب شمو عام 1992. عاش في بلجيكا منذ عام 1995، قام بعقد عشرات الندوات حول تأريخ والأدب الكرديين ونشر له أكثر من (100) مقال في الصحافة الكردية في أوروبا ويعد ناشطا اجتماعيا. وله مجموعة من الأعمال الأخرى.

المصدر:

- مقابلة د.إسماعيل حصاف مع الراحل عام 2007 في هولير.
- وزيرى أشو، دوسية البارزاني في محفظة ستالين الفولاذية، ترجمة وتقديم: د.إسماعيل حصاف، هولير، 2008،ص 11– 12 (من مقدمة المترجم).

الملحق رقم (6)

لقاء مع السياسي السوداني د. صادق المهدي

رئيس حزب الأمة السوداني ورئيس الوزراء السابق ونظرته للمسألة الكردية

في فندق شيراتون الساعة 7.5 مساء ودام اللقاء حوالي ساعة في يوم السبت 9 أيار 2009 . بعد التعارف والترحاب والسؤال عن بعض الأصدقاء من حزب الأمة.

سألني عن الوضع في كردستان: فقلت أن المنطقة كانت دوما في حالات إستثنائية وقهر ...إلخ وأضفت أن الكرد منذ 1992 كانو شبه دولة مستقلة وبمحض إرادتهم إنضموا للعراق وبذل جهودا جبارة لوحدة العراق وقلت: أن مثل هذا المؤتمر الذي تشرفتم بحضوره ، إنعقد مثله عشرات مؤتمرات المصالحة بحضور زعماء وشيوخ وساسة عرب إلا أن العقلية القديمة وللأسف قائمة لم تتغير .

وأكد المهدي من جانبه بأن هناك فئتان تلعبان الدور في العالم العربي وهما: المذاهب الإسلامية والملية (القومية) وقال علينا بتغيير نظرتنا إلى الأمور وإلى الكرد وإن لم نعترف سيظهر التمرد والإنفصال علينا التخلص من العقلية القديمة . وقد أوردت بدوري له ثلاثة أمثلة عن كل من د.فيصل حاج موسى ود.حسان إسحق وواحد جزائري في موسكو. وتحدثنا عن عنجهية القادة والأنظمة وقال أن تجربة كردستان إن تنجح ستصبح حلا لمشاكل كثيرة في المنطقة . أشدت بظاهرة إهتمام جماهير السودان كالكرد بالسياسة، وكيف ان قوات التركية تضرب قرى كردية هنا وفي مناطق كوردستان ويتهمون الكرد بالعصابات والإرهاب .وقلت أن حضوركم له قيمة كبيرة كسياسي عربي وأفريقي وأن ذلك سيساهم في تحطيم الجدار. وفي رده قال أنه سيأتي مرة أخرى وأنه سيتحدث بإسمنا اي بإسم الكرد ويكون مدافعا عن قضيتنا. وأهديته كتاب عن مصطفى البارزاني كتبت عليه: الأخ المناضل والسياسي المعروف د. الصادق المهدي مع الإحترام والتقدير.

هولير – 2009/5/9 د.إسماعيل حصاف.

الملحق رقم (7):

مامۆستایەکی زانکۆ پێشنیاردەکات سێ پارچەی کوردستان بکرێتە هەرێمێکی فیدراڵ

PM:09:46:23/05/2013

خەندان – رەهێل سەمەد

مامۆستایەکی زانکۆ پێشنیار دەکات بۆ سوود وەرگرتن لە رێکەوتنامەی سیڤەر وەک دیکۆمێنتێکی نێودەوڵەتی، پێویستە هەرسێ پارچەی باکور و باشور و رۆژاوای کوردستان یەکبگرێت و بکرێتە هەرێمێکی فیدرالی یان کۆنفیدرالی سەربە وڵاتی تورکیا.

د.ئیسماعیل عەساف مامۆستای مێژوو لە کولێژی ئەدەبیاتی زانکۆی سەڵاحەدین پێشنیاردەکات لەپێناو گەرانەوەی رێکەوتنامەی سیڤەر و یەکگرتنەوەی پارچەکانی کوردستان بەباشی دەزانم لەکاتی ئێستا هەرسێ پارچەی باکور و باشور و رۆژئاوای کوردستان یەک بگرێت و لە شێوەی فیدرالی یان کۆنفیدرالی بکەوێتە سەر وڵاتی تورکیا .

د. ئیسماعیل وتیشی: بۆ ئەنجامدانی ئەو کارە بارودۆخی هەرسێ پارچەکەی کوردستان لەبارە ، بە جۆرێك لە باکور پرسی کورد لە پەرەسەندن و چارەسەرکردندایە و لە باشوری هەرێمی کوردستان کێشەی لەگەڵ بەغدا هەیە و عێراقی تازە دەرفەتێکە بۆ جیابونەوەی کورد ، هاوکات لە رۆژئاوای کوردستانیش ئاشکرایە رەوشەکە لە چ بارودۆخێك دایە ، بۆیە ئێستا باشترین دەرفەتە بۆ بڕیارێکی لەو شێوەیە.

ئاماژەی بەوەشکرد : بە گوێرەی رێکەوتنامەی سیڤەر لە پاریس لە ساڵی 1920 لە مادەکانی 62 و 63 و 64 ئەو رێکەوتنە باس لە مافی کورد دەکات ، ئەمەش بەڵگەیەك و ئیعترافێکە بەکورد ، هەروەها لەو رێکەوتنامەیە پرسی کورد پرسێکی نێو نەتەوەیی بوو و وەك میللەتێکی سەربەخۆ

سەیر دەکرا ، بۆیە بەهۆی گرنگی رێکەوتنەمەی سیڤەر من پێموایە ئێستاش پێویستە کورد بۆ ئەو رێکەوتنامەیە بگرێتەوە و کوردستان لە چوار پارچەوە وەك هەنگاوێك بکرێتەوە دوو پارچە، بەمەش کێشەی سێ پارچەی کوردستنان چارەسەر دەکرێت .

هەر بەوتەی ئەو مامۆستایە لە رێکەوتنامەی لۆزان لەساڵی 1923 ، رێکەوتنامەی سیڤەر پێشتگۆێخرا و دۆسیەی کوردی داخست ، بەشێوەیەك کێشەی کورد کرا بەکێشەی ناوخۆی وڵاتەکانەی بەسەری دابەشکراوە .

ملحق رقم (8)

پەیامی پیرۆزبایی پارتی پێشڕەوی کوردستان - سوریا بۆ یادی پارتی

بۆ بەرێز سەرۆکی پارتی دیموکراتی کوردستان

بەبۆنەی هاتنەوەی یادی 72ساڵەی دامەزراندنی پارتی دیموکراتی کوردستان، لە دڵەوە گەرمترین پیرۆزبایی لە نێوە و لە ڕێی نێنەوشەوە لە تەواوی ئەندامان هەڤاڵان و لایەنگرانی پارتی دەکەین.

پارتی لە دامەزراندنیەوە لە16ی ئابی 1946 کۆڵەکەکانی هزری نەتەوەیی لەسەر ڕێبازی بارزانیی نەمر هەڵگری ئاڵای کوردایەتی قایم کردووە.

دوای ئیمەڕبوونی 72 ساڵ بەسەر دامەزراندنی پارتە تێکۆشەرەکەتان کە ڕابەرایەتی هەردوو شۆڕشی ئەیلوول و گوڵانی کرد، ئانێستاش پارتی سەرەکی و هیوای گەلی کوردستانە لەسایەی سەرکردایەتی نێوە بەردو ئازادنی.

جارێکی دی بەناوی خۆم و بەناوی پارتی پێشڕەوی کوردستانی سوریا پیرۆزبایینان لێدەکەم و دەستەکانتان دەگوشین، هیوای ئەندروستیمەکی باش و تەمەنی درێژ بۆ نێنەو دەخوازین، سەرکەوتن و پێشکەوتن بۆ پارتە تێکۆشەرەکەمان پارتی بارزانیی نەمر و سەرکردایەتیکردنی گەلەکەمان بۆ گەیشتن بە ئازادی و پارێزراوی لەڕێی دامەزراندنی دەوڵەتی سەربەخۆی کوردستان.

د. ئیسماعیل حسصاف

سکرتێری پارتی پێشڕەوی کوردستان - سوریا

هەولێر 16ی ئابی 2018

پەیامینامەی مەکتەبی سیاسیی پارتی دیموکراتی کوردستان بەبۆنەی جەژنی قوربانی پیرۆز

ئاتنەوەی جەژنی قوربانی پیرۆز، گەرمترین پیرۆزبایی لە سەرجەم موسڵمانانی کوردستان و جیهان دەکەین و، بە ستۆوبەکی زۆر تایبەت پیرۆزبایمان ئاراستەی خانەوادە و ی سەربەرزی شەهیدە نەمرەکان و هێزی پێشمەرگەی کوردستان و کادیر و هەڵاڵانمان هیوادارین گەلەکەمان هەمیشە هەر بەختەوەر و ئاسوودە بێت و هەر ڕۆژێکی جەژن و کامەرانی بێت.

پیرۆزی قوربان، جەژنی تەبایی و برایەتی و لێبووردەیی، هەڵگری پەیامی ئاشتەوایی و یی و بەردەکەتە بۆ گشت مرۆڤایەتی و موسڵمانان، بۆیە نومێد دەخوازین ئەو بۆنە پیرۆزە ک بێت بۆ زیاتر قوویلکردنەوەی کیانی پێکەوەژیان و دابینکردنی ئارامیی و ئاسوودەیی ی چێ و تێرۆڕکانی کۆمەڵگەو پێکهاتە جیاجیاکانی گەلەکەمان، هەروەها مرۆڤدۆستی خۆشگوزەرانی و خێروخۆشی بێت بۆ گەلەکەمان بەتایبەتی لەو هەلومەرجەی ئەمڕۆماندا بۆ رکردن و بەکلاییکردنەوەی گیرەوگرفت و کێشەکان و کۆتاییهێنان بە دەردەسەریی و یەکان و گەیشتن بە ئامانج و داخوازیە ڕەواکانمان.

خۆزان ئەو بۆنە پیرۆزە ببێتە مایەی تایبەندبەکی گەش بۆ گەلەکەمان و کوردستانیش هەر کەوتن و ئاوەدانیی و ئارامیی دا بێت..

ی دیکە جەژنی قوربانی پیرۆز لە هەموو لایەک پیرۆز بێت...

مەکتەبی سیاسی

پارتی دیموکراتی کوردستان

الملحق رقم (9)

الدكتور اسماعيل محمد حصاف: استمرار الهجرة الجماعية للكورد من مدنهم في سوريا سيفاقم من اشكاليات التغيير الديموغرافي
TUE, 21 MAY 2013 12:24 | KDP.info

للكورد دور محوري في جميع الحركات الوطنية وأول رئيس لسوريا هو من أصول كوردية

- جميع الكورد في العالم يعتبرون ثورة أيلول ثورة وثروة في الوقت نفسه

- إحصاء "شوفيني" يَحرم 500 ألف مواطن من الجنسية السورية

حاصل على دكتوراه في فلسفة التاريخ من القسم الكوردي في معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية برسالته الموسومة "المسألة الكوردية في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية" بإشراف الكوردولوجي الروسي الشهير ميخائيل سنيونوفيج لازاريف.

وانخرط في حركة التحرر الكوردية بسوريا في سن الخامسة عشر وعمل ضمن صفوف الحزب اليساري الكوردي بقيادة عثمان صبري ومن بعده صلاح بدر الدين، وتمَّ فصله من وظيفة (وكيل) معلم في سنة 1975 بعد مرورعشرين يوماً فقط على تعيينه باحدى القرى السورية النائية كونه يشكل "خطراً" على أمن الدولة، بعدها غادر الى روسيا لإكمال دراسته في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وأصدر هناك صحيفة (راستي) الحقيقة الناطقة باسم الحزب اليساري الكوردي كما أسس في وقتها اتحاد طلبة وشبيبة كوردستان الذي يضم 12 حزباً كوردستانياً من اجزاء كوردستان الاربعة وجرى انتخابه عضواً في قيادة اتحاد الطلبة ومسؤولاً عن العلاقات

الكوردستانية في أول مؤتمر للشبيبة الذي انعقد في برلين سنة 1983، والى جانب نشاطاته السياسية ألَّف وترجم العديد من الكتب أبرزها (الكورد من أقدم الشعوب) و(دوسية البارزاني في محفظة ستالين الفولاذية) و (كوردستان والمسألة الكوردية) و(جاء الربيع).

أسس في سنة 2011 البارتي الطليعي الكوردستاني /سوريا (بيشنك) وهو حزب ديمقراطي يسعى إلى تثبيت حقوق الكورد في إطار إنشاء فدرالية لمنطقة غرب كوردستان في سوريا.

إنه الأكاديمي الدكتور اسماعيل محمد حصاف سكرتير الحزب الطليعي الكوردستاني في سوريا وعضو هيئة التدريس في قسم التاريخ بكلية الاداب في جامعة صلاح الدين والذي أشار في حوار مع التآخي إلى ضرورة إلتزام القوى السياسية في غربي كوردستان باتفاقية هولير لتثبيت حقوق الكورد في تلك المدن وحثهم على تجاوز الخلافات الحزبية الضيقة متهماً في الوقت ذاته بعض الاطراف السياسية هناك بارتباطاتها بالنظام السوري لمحاولة عرقلة توحيد الصفوف الوطنية وبلورة رؤية كوردية واضحة ازاء الاحداث الجارية في سوريا ومستقبل الكورد في المرحلة اللاحقة.

***بداية حدثنا عن الجذور التاريخية للمشكلة الكوردية في منطقة غربي كوردستان؟**

ـ الحديث عن المشكلة القومية والاجتماعية للكورد السوريين مرتبط بالضرورة باتفاقية سايكس بيكو المشؤومة التي جزأت الكورد في منطقة الشرق الأوسط عام 1916 وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الاولى وبموجب(سايكس بيكو) بعد انهيار وتفكك الدولة العثمانية انقسم الجانب الكوردي الخاضع لسيطرة العثمانيين الى ثلاثة أجزاء قسم تحت الانتداب الفرنسي في سوريا وقسم تحت الانتداب البريطاني في العراق وقسم بقي تحت سلطة الاتراك الى جانب الجزء الرابع والأخير، والذي بقي تحت سلطة النظام في إيران،وأصبحت المسألة الكوردية أكثر تعقيداً بخصوص الحدود واللغة وبرزت عوامل إضافية فاقمت من المشكلة،بالرغم مما لعبه الكورد في سوريا من دور محوري في الحركة الوطنية السورية حيث كان أول رئيس لسوريا "محمد علي العابد" في سنة 1924 من أصول كوردية،وفي سنوات الحرب العالمية الثانية تعاقب على رئاسة سوريا عدة شخصيات كوردية من بينها

فوزي السلو وفاروق جيجكلي وحسني الزعيم وبيت البرَّازي، ووزير الأركان عبد الباقي نظام الدين وأخوه توفيق نظام الدين رئيس هيئة الأركان السورية الى جانب قيادة الكورد العديد من الثورات لتحرير سوريا من الانتداب الفرنسي آنذاك،لكن بعد خروج الفرنسيين من سوريا سنة 1946 برزت العقلية الشوفينية والبرجوازية القومية العربية لتتخذ فلسفة عروبية أنكرت مفاهيم المواطنة الحقة وهمشت شرائح واسعة من المجتمع السوري من الكورد والارمن والدروز وغيرها من الاقليات إذ وحسب مفاهيمها ان كل من يسكن المناطق العربية فهو عربي،وفي سنة 1957 تأسس أول حزب كوردي في سوريا باسم الحزب الديمقراطي الكوردي بزعامة عثمان صبري وبعد ظهور دولة الوحدة بين سوريا ومصر 1961/1958 أصبح العمل السياسي الكوردي في سوريا محاطاً بالسرية التامة خشية الاعتقالات وملاحقة الاجهزة الامنية للكوادر الحزبية والوطنية وخضعت المسألة الكوردية في سوريا الى اوهام مريضة من قبل النظام الشوفيني السوري.

ويسترسل دكتور اسماعيل في سرد الأحداث التاريخية المؤلمة التي مرت على الشعب الكوردي قائلاً: في عام 1962 وتزامناً مع قيام ثورة أيلول بقيادة البارزاني الخالد في جنوب كوردستان عمدت الحكومة السورية في حينها إلى إجراء تعداد سكاني في منطقة الجزيرة الكوردية في سوريا في سابقة دولية خطيرة تعكس التوجهات العنصرية للقائمين عليه حيث جرى التعداد في يوم واحد فقط وضمن مناطق محددة حين كان الكثير من المواطنين الأصلاء خارج بيوتهم أو في مزارعهم، وحرم بموجبه أكثر من 150 الف كوردي من الحصول على الجنسية السورية(وتجاوز عددهم في الوقت الحاضر الـ 500 الف مواطن) حين كان ناظم قدسي رئيساً للجمهورية واعتبر الكورد بموجب هذا الاحصاء (اللاانساني) مواطنين أجانب في سوريا ،علماً إن العرب في منطقة الجزيرة كانوا يشكلون أقلية مطلقة بشهادة الجميع آنذاك.

وهذه الإجراءات الشوفينية مازالت تبعاتها قائمة لهذا اليوم حيث لايسمح لأبنائهم بالدراسة أو بالحصول على أية وثيقة رسمية حتى إنهم يمنعون من النوم في الفنادق ومجمل هذه الممارسات تندرج من وجهة نظري تحت مفهوم الإبادة الجماعية "الجينوسايد" التي استخدمت بحق الشعب الكوردي في سوريا طوال عقود من الزمن.

وفي الستينيات وفي بادرة غريبة نادى محمد طلب هلال الذي كان يشغل مدير الامن السياسي في الحسكة وعضو قيادة قطرية من خلال كتاب قام بتأليفه يتناول النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية لمنطقة الجزيرة بقيام مشروع استيطاني عنصري يتمثل بجلب العرب من الداخل السوري الى المناطق الكوردية لأن الكورد (وحسب أوهامه المريضة) يشكلون خطراً داهما على سوريا،وبالفعل تمَّ جلب العرب من مدن الرقة وحلب واستوطنوا في أخصب المناطق الزراعية الكوردية وأكثرها عطاءً على حدود كوردستان الجنوبية والشمالية،ولم تكتف الحكومة بهذا بل بنت لهم أكثر من اربعين قرية نموذجية مزودة بجميع الامكانيات والخدمات والسلاح،وشوهت معالم المنطقة ليس بسبب الاصول العربية لهؤلاء ولكن لأنهم كانوا غرباء عن هذه المناطق وحُرِم الكورد من اراضيهم التي ورثوها اباً عن جد،وحدثت صدامات واسعة في تلك المناطق بسبب رفض الاهالي لمشروع التعريب وإقامة شريط شبه عسكرية يفصل الكورد في غربي كوردستان عن إخوتهم في الشمال والجنوب على طرفي الحدود لاسيما مع قيام ثورة ايلول التي يعتبرها جميع الكورد في العالم ثورة وثروة في الوقت ذاته كونها أول ثورة تقوم بعد الحرب العالمية الثانية وكان للثورة قيادة تاريخية حقيقية بقيادة الزعيم الملا مصطفى البارزاني الخالد ودوره في استيقاظ المشاعر القومية والوطنية للكورد وغدت المسألة الكوردية قضية دولية.

وفي سنة 1963 هوجمت كوردستان العراق من قبل الدول المنضوية في حلف سنتو (بغداد سابقا) وهي كل من ايران والعراق وتركيا، وسميت بعملية دجلة لقمع الحركة الكوردية هناك بالقوة العسكرية ومن المستغرب ان سوريا التي لم تكن عضوا في الحلف ارسلت قوات عسكرية كبيرة الى جنوب كوردستان وفشلت جميع تلك القوات في تحقيق اهدافها وكان للسوفييت دور في مساندة الكورد عندما كان اندريه كروميكو وزيرا لخارجية الاتحاد السوفييتي فقد ارسل مذكرة شديدة اللهجة الى حكومات بغداد وانقرة وطهران لوقف عملياتها العسكرية تجاه الكورد والا سيضطر الاتحاد السوفييتي الى التدخل العسكري لنصرة الكورد وقدمت فيما بعد جمهورية منغوليا مشروعاً لقيام الدولة الكوردية الى الامم المتحدة بدعم سوفييتي ونوقشت القضية الكوردية على نطاق دولي واسع ولاول مرة في أروقة الامم المتحدة،وتضافرت هذه العوامل على هزيمة قوات التحالف الاقليمي ضد الحركة التحررية الكوردية، ومن المواقف الانسانية النبيلة إن قوات بيشمركة

الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة البارزاني الخالد أخلت سبيل جميع أسرى قوات الجيش السوري الذين ألقي القبض عليهم أثناء قتالهم في مناطق بادينان في العراق بعد ان اخذ منهم مواثيق بعدم التوغل مجدداً لمحاربة القوات الكوردية وسجلوا بذلك موقفاً رائعاً في معاني التسامح و"العفو عند المقدرة".

وبخصوص الواقع السياسي للكورد في سوريا يضيف:منذ بداية الستينيات كانت هناك حملات اعتقالات شرسة بحق الكثير من المناضلين والقيادة الكوردية ليمتد لاحقا الى معظم القيادات الكوردية الناشطة من قبل الانظمة السورية المتعاقبة، وعانى الكورد الأمرَّين من خلال سياسة التهميش وتغييب الهوية الثقافية واللغوية والاجتماعية.

***مامدى تأثير الانشقاقات التي حصلت في أول حزب كوردي في منتصف ستينيات القرن الماضي بسوريا على مسار العمل السياسي في المدن الكوردية؟**

ـ في البداية كان هناك حزب سياسي واحد (البارتي) بزعامة الراحل عثمان صبري و عبد الحميد درويش والشيخ محمد عيسى لكن في سنة 1965 تعرض هذا التنظيم السياسي الى انشقاق ليصبح تياراً يمينياً ويسارياً وفي سنة 1970 تقدم الحزب الديمقراطي الكوردستاني/العراق بمبادرة وطنية لتوحيد صفوف التيارين لكن لم يكتب لهذه الجهود النجاح واصبح هناك ثلاثة تيارات سياسية كوردية مختلفة في التوجهات والرؤى وكان الاختلاف الأيدولوجي بينها أمر طبيعي وعملها كان محاطاً بالسرية التامة حتى الاحتفالات بأعياد نوروز كان يشكل تجاوزاً على سيادة الدولة السورية و المسؤولون الكورد الذين تسنموا مناصب عليا في سوريا لم يكن اختيارهم على اساس المشاركة الوطنية بين الكورد والعرب اذ كانت القضية الكوردية مغيبة تماماً عن المشهد السياسي في سوريا،فكان ينظر الى الكورد في سوريا بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية أو ربما الثالثة وتعرضت المناطق الكوردية إلى التعريب وحرم ابناؤهم من التحدث والتعليم باللغة الكوردية وإمعاناً في سياسة التغيير الديموغرافي تغيرت اسماء الشوارع والازقة والدكاكين في البلدات الكوردية وتشوهت معالمها الجميلة في سياق محاربة

الثقافة الكوردية وبالتالي تعرضت الحركة الكوردية في الثمانينيات الى أزمة حقيقية أثرت بشكل مباشر على العمل السياسي في سوريا وبرزت عدة احزاب وتيارات سياسية مخترقة من قبل الاجهزة الأمنية لشق الصف الوطني ومحاولة يائسة لتشتيت القضية الكوردية من خلال خلق الصراعات والفتن فيما بينها،وشيئاً فشيئاً بدأ النظام السوري بالتقرب من الاحزاب الكوردية بذرائع محاربة الامبريالية والاستعمار لكسب ودها وإفراغها من محتواها الوطني المطلوب لتحقيق تطلعات جماهيرها المشروعة.

*** كيف تصف لنا الأوضاع الانسانية للكورد في مدنهم بسوريا وسط استمرار ظاهرة الهجرة الجماعية الى اقليم كوردستان اذا تجاوزت اعدادهم المئة الف لاجئ وفق آخر الاحصائيات الرسمية؟**

ـ علينا ان نقر بأن حكومة اقليم كوردستان أدت دوراً انسانياً بارزاً في دعم اللاجئين السوريين على اراضيها ومازالت ابوابها مفتوحة للجميع من دون استثناء، والكثير من اللاجئين وجدوا فرص عمل لهم تمكنهم من توفير احتياجاتهم الاساسية وبقي الآخرون في المخيمات التابعة للامم المتحدة لكن الاعداد الغفيرة لهؤلاء اللاجئين باتت تشكل عبئاً إضافياً على الاقليم من النواحي المادية والخدمية مع غياب الدعم الاممي لعشرات الآلاف من الأطفال والشيوخ والنساء الذين هربوا من جحيم الحرب المستعرة ومن ظروف معاشية متدهورة، ففي مدينة القامشلو لايحصل المواطن على أكثر من ساعة واحدة من الكهرباء، وشراء بضع أرغفة من الخبز يتطلب الوقوف في طوابير ليلية تمتد الى ساعات الصباح، أما (قنينة) غاز الطبخ فتجاوز سعرها الـ 4000 ليرة سورية،فضلاً عما يتعرض له الكثير من الاطباء والكفاءات من عمليات القتل والخطف على أيدي العصابات المسلحة.

لكن استمرار الهجرة الجماعية للكورد من غربي كوردستان الى الاقليم سينتج عنه تغييرات ديموغرافية واسعة في المناطق الكوردية في سوريا اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار إن العشائر العربية القاطنة في هذه المدن لم تغادر منازلها ولم تفضل خيار اللجوء الى دول الجوار، فلماذا يغادر الشباب الكورد قراهم وبلداتهم في سوريا ويلجأون الى اقليم كوردستان؟

فهذه الهجرة والنزوح تضر بالمسألة الكوردية في سوريا وتصب في مصالح الشوفينيين الوافدين الى هذه المناطق في إطار سياسة التعريب التي مارسها النظام في المدن الكوردية، لذلك دعوت وسأدعو مجدداً الجميع الى الثبات والصبر الى حين انتهاء الازمة وتنجلي الامور، ولعل إيصال المساعدات الانسانية الى تلك المدن كفيل بتحجيم هذه الظاهرة بشكل كبير وتوعية الشباب والاهالي بخطورة ترك دورهم وممتلكاتهم واللجوء إلى دول الجوار.

***عقب اندلاع الثورة في سوريا هل حاولت الاحزاب الكوردية في غربي كوردستان لملمة صفها وتوحيد خطابها الوطني بما يحقق مصالح شعبها ويثبت حقوقهم المشروعة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الشرق الاوسط الحديث؟**

ـ دعنا بداية نعترف بأن الثورة في سوريا تعكس الغليان الشعبى الذي يحاول جاهداً الانتصار على الدكتاتورية المقيتة والنظام التسلطي لكن هذا لايعني إن جميع المسائل في مسارها الصحيح حيث يعلم الجميع ان التدخلات الاقليمية السافرة في الشأن السوري ساهمت بشكل أو بآخر في استمرار الازمة من دون حل ونستطيع ان نقول إن بعض القوى السياسية عملت على حدوث انحراف خطير في مسار الثورة سواء الميليشيات المسلحة التي يستعين بها النظام السوري في قمع شعبه أو المنظمات المتشددة و الارهابية التي اخترقت الثورة وعبثت بأهدافها الوطنية النبيلة فهناك تنظيمات و أحزاب سياسية مرتبطة بأجندة اقليمية ودولية وليس مفاجأة أن نجد كذلك تنظيمات مسلحة مرتبطة فكرياً وتنظيمياً بـ"القاعدة" الإرهابي مما أعطى أبعاداً مختلفة تماماً عن الأهداف النبيلة للثورة في التخلص من النظام الشمولي، و تحقيق العدالة الاجتماعية لنصل إلى نتيجة حتمية تقودنا إلى التسليم بأن حل الأزمة السورية هو إقليمي دولي بالدرجة الأساس لاسيما مع محاولات النظام السوري خلط الأوراق، وإقحام دول الجوار وأقطاب دولية فاعلة في الصراع الدائر في البلاد.

وبالنسبة للقوى السياسية الكوردية الفاعلة في سوريا فهي محصورة بين مجلس غرب كوردستان (ب.ي.د) ولديها نفوذ واسع في المدن الكوردية والمجلس الوطني الكوردي الذي يضم أكثر من خمسة عشر حزباً فضلاً عن

اتحاد القوى الديمقراطية الكوردية وتضم عدة أحزاب وطنية لكن وبالرغم من وجود كل هذه التنظيمات السياسية إلاَّ إنه لاتوجد رؤية مشتركة لبلورة مشروع قومي للكورد في سوريا.

ولابد للاشارة في هذا السياق الى الجهود المشكورة التي بذلتها القيادة الكوردية في العراق بقيادة فخامة رئيس الاقليم مسعود البارزاني لجمع الاحزاب الكوردية في غربي كوردستان لتوحيد المواقف والرؤى حيث تمخضت تلك المساعي عن اتفاقية هولير بيد إن هؤلاء السياسيين لايلتزمون ببنود الاتفاقية وهذا مانلمسه على ارض الواقع من الصراعات المحتدمة في المدن السورية وأرجح أن تكون مسألة تغليب المصالح الشخصية الضيقة على المصلحة العامة كما إن هناك البعض القليل من تلك الأحزاب مرتبط بشكل غير مباشر بالنظام السوري.

ونجاح التغيير في سوريا يتعلق بحل عدة ملفات اقليمية سواء في لبنان ام ايران ام العراق الى جانب ملفات دولية شائكة لاسيما الدعم اللامحدود الذي يقدمه السوفييت للنظام السوري لأنه لم تبق قاعدة عسكرية مهمة لروسيا في الشرق الاوسط سوى قاعدة وحيدة في مدينة طرطوس السورية وهي بذلك تدافع عن وجودها في هذه المنطة الحيوية في العالم،وهذا الامر ينطبق على موقف الولايات المتحدة حين تنظر الى الازمة السورية من منطلق مصالحها الاستراتيجية في الشرق الاوسط وتحافظ من خلال رؤيتها للمشكلة على سياسة توازن القوى في المنطقة وبما يحفظ الامن الاستراتيجي للدول الحليفة لها، وقرار التغيير سيكون برأيي في جعبة الدول العظمى التي سترسم مستقبل سوريا بالتنسيق مع القوى الوطنية السورية لصياغة شكل نظامه السياسي المقبل الذي يفترض ان يبنى على المرتكزات الديمقراطية والفدرالية والاتحادية.

*** جريده التآخى**

الملحق رقم (10)

حوار حصري مع د.إسماعيل محمد حصاف سكرتير البارتي الطليعي الكردستاني- سوريا

السبت, ديسمبر 22, 2012

كوردنامه/ خاص

حبذا لو تفضلتم بتقديم نبذة عن سيرتكم الشخصية والعلمية والنضالية؟

- من مواليد قرية كرسور كردستان سوريا، منطقة قامشلو عام 1953.
- ينتمي لعائلة قومية ، إحتضنت إسرته منذ بداية الستينات كوادر البارتي والملاحقين والمناضلين الكرد، الأمر الذي نما فيه شعورا قوميا مبكرا جدا.
- في عام 1965 إنتقل للدراسة في قامشلو وهناك تعرف على الحركة السياسية الكردية بشكل أكثر إثر كونفرانس آب التاريخي عن طريق أخيه وصهره اللذان كانا من الكوادر الطليعية ، حيث تحول المنزل الذي أقام فيه في حي البشرية إلى مركز نشيط لإلتقاء كوادر آب ونشوء البارتي الديمقراطي الكوردي اليساري في سوريا وتعرف على الكثير من كوادر البارتي حينئذ.
. عام 1969 قبل عضوا في البارتي
.في عام 1970 شارك في المظاهرة الطلابية للشباب الكرد في قامشلو
.- عام 1973 حضر المؤتمر الثالث للبارتي المنعقد في قامشلو
- في عام 1975 تم فصله من سلك التدريس فقط بعد عشرون يوما من تعينه كوكيل معلم في قرية أم زركان التابعة لناحية تل تمر على أساس شهادة البكالوريا بحجة " خطر على أمن الدولة " .
.- كانون الثاني عام 1975 أنتخب مندوبا للمؤتمر الرابع للحزب الذي إنعقد آنذاك في منطقة الدكوانة ببيروت لبنان.

- بعد المؤتمر وفي عام 1975 أصبح كادرا قياديا متفرغا في البارتي اليساري ومسؤولا حزبيا في منطقة شرق قامشلو، ولعب دورا متواضعا في تحريض الرفاق على النضال وعدم الإستسلام لليأس على أثر إتفاقية 6 آذار ضد الحركة التحررية الكردية في كردستان العراق وبأن الحركة ستعود اقوى مما كانت عليه.
- في صيف عام 1975 لعب دورا كبيرا في إنقاذ الحزب من السقوط بسبب محاولة بعض الأطراف للنيل منه.
- في أيلول عام 1975 أرسل إلى الإتحاد السوفياتي بمنحة حزبية، وشارك بفعالية في نشاطات طلبة كردستان في الخارج طوال 12 عاما.
- عام 1981 نال درجة الماجستير في العلوم التربوية باللغتين الروسية والإنجليزية.
- وفي العام ذاته نال شهادة الكادر السياسي الحزبي بعد سنتين من الدراسة المسائية خارج المنهج الجامعي.
- عام 1982 أسس منظمة الحزب اليساري الكردي في أوربا ومسؤولا عنه في أوربا والسوفيات.
- عام 1983 كان أحد مؤسسي جمعية طلبة وشبيبة كردستان (يوكسي) أنتخب عضوا قياديا في المؤتمر المنعقد في برلين الغربية ومسؤولا عن الإتحاد السوفياتي ومسؤولا عن العلاقات الكردستانية في أوربا، حيث شارك في إجتماع برلين للجمعيات الطلابية الكردستانية عام 1983 وإجتماع براغ في خريف العام ذاته
- مسؤولا عن تنظيم البارتي اليساري الكردي في سوريا في أوربا والسوفييت خلال 1982 – 1985 .
- أصدر في عام 1983 ولوحده في موسكو جريدة شهرية ناطقة بإسم التنظيم بإسم " راستي " تتناول القضايا الكردستانية، صدر منها 12 عددا سلم نسخا منها إلى مكتبة البروفيسور جليلي جليل للإحتفاظ .
- كان من المنظمين والمخططين الأساسيين لمظاهرة موسكو ضد التدخل الجيش التركي في كوردستان العراق عام 1983، التي قبل حدوثها دفعت بالسفارتين التركية والعراقية للإحتجاج، لأن موسكو كانت قد أعطت حينها الضوء الأخضر للطلبة الكرد بمبادرة من د.إسماعيل حصاف عن طريق صديق الشعب الكردي أندريه أندريه ميرونوف أحد المسؤولين السوفيات المقربين للكرد بالقيام بهذه المظاهرة ولم تتم المظاهرة بسبب الإحتجاج المذكور من قبل

سفارتي بغداد وأنقرة ،فسلم حصاف السيد ميرونوف شخصيا مذكرات إحتجاجية للجهات السوفيتية التي وعدت بتقديمها إلى خمس دول كبرى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الصين، الأمم المتحدة .
- خلال وجوده في موسكو حصل على منح للطلبة الكرد ومنهم من كردستان العراق وساهم إلى جانب الآخرين بحل قضاياهم الدراسية عن طريق الوزارة .
- في 22 كانون الثاني دافع عن أطروحة الدكتوراة في تاريخ العلاقات الدولية التي تحمل عنوان " المسألة الكردية في العلاقات الدولية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية " وتشكل كوردستان العراق محور الرسالة وبإشراف من البروفيسور والمختص بالقضية الكوردية ميخائيل سيميونوفيج لازاريف من القسم الكوردي في جناح الشرقين الأوسط والأدنى لمعهد الإستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفياتية .
- أصدر في عام 1986 كراسا بعنوان " كوردستان القضية والوطن في المعاهدات والمواثيق الدولية " بإسم سمكو بيجيرماني .
- نهاية عام 1986 عاد من برلين - موسكو إلى قامشلو بهدف الإنخراط في العمل النضالي الكردي وترأس مجموعة من الرفاق من خريجي الشهادات ومن بعض الكوادر القديمة من أجل وحدة الحركة الكردية.
- ساهم بتواضع بحملة التبرعات اثناء الهجرة المليونية لكرد العراق من أدوية وغيرها .
- عمل إستاذا جامعيا في ليبيا في الفترة مابين 1992 – 2006 في جامعتي سبها والتحدي ووصل إلى درجة إستاذ مشارك .
- عام 2002 قدم مشروع برنامج الحد الأدنى للحركة الكردية في سوريا وسلم المشروع شخصيا إلى الأمناء العامون .
- في الفترة 2000- 2002 شكل مجموعات شبابية وتثقيفهم وتحت شعار" لنكن مستعدين لمواجهة التحديات القادمة المتوقعة حدوثها" .
- في عام 2002 طلب منه رئاسة وفد من المثقفين الكرد السوريين إلى السليمانية، لكنه رفض لسببين: الأول عدم قناعته بالجهة الكردية المنظمة للوفد، والسبب الآخر رفضه القفز فوق هولير.
- زار كردستان العراق في آب – أيلول 2004 والمرة الثانية في الأول من أيلول عام 2006 لخدمة شعبه في الجزء المحرر من كردستان وهو الآن عضو هيئة تدريسية في جامعة صلاح الدين بقسم التاريخ كلية الأداب .
- مؤسس وسكرتير البارتي الطليعي الكردستاني – سوريا الذي أعلن تأسيسه

يوم 2 أيلول 2011 .
- ألف وترجم عدد من الكتب منها:
- كوردستان والمسألة الكردية .
- رواية "Derdê Gel" وهي أول رواية من نوعها في كوردستان سوريا.
- دوسية البارزاني في محفظة ستالين الفولاذية.
- الكرد من أقدم الشعوب.
- وجاء الربيع (رواية ترجمة)
- موضوعات من الكردلوجيا السوفياتية .
وأكثر من (150) مقالة وعدة أبحاث علمية وغيرها
السؤال الثاني:
كيف ترون وضع الحركة السياسية حاليا:
تعاني الحركة السياسية في غرب كردستان وضعا صعبا ومعقدا، وهذا الوضع لم ينشأ بين ليلة وضحاها وإنما هو إمتداد طبيعي للظروف الإستثنائية التي عاشتها الحركة السياسية في ظل نظام الحكم البعثي لعقود عدة، أفرغت الحركة خلالها إلى حد كبير من محتواها النضالي ومن قيمها الأصيلة، وبالتالي مايعاني منه الحركة اليوم هو مرض مزمن، أنهك جسم الحركة وصولا إلى حالات التشتت والتشرزم والتعددية. ففي الوقت الذي نحن الكرد بأحوج مانكون إلى التحرك السريع وإلى وحدة الصف، تعيش الحركة السياسية فراغا مميتا، وتشتتا قاتلا، وضياعا حقيقيا، وفقدانا في الإستراتيجية، وأزمة في القيادة.
وبالتالي فالواجب يدعونا جميعا للتحرك السريع، للوقوف عند الأولويات التي تواجه الحركة الكردية من أجل إيجاد آليات سريعة والبحث عن المخارج الحقيقية الكفيلة بإنقاذ الحركة السياسية الكردية من وضعها المأساوي وتحررها من أزماتها الخانقة، وتأتي في مقدمة تلك الأولويات:
- الدعوة إلى مؤتمر قومي شامل يحضره جميع التيارات والحركات والشخصيات الوطنية الكردية في هذا الجزء من كردستان.
- إنشاء جبهة كردية قومية عريضة بمشاركة جميع الفصائل والشخصيات الوطنية والفكرية .
- العمل من أجل وضع إستراتيجية قومية شاملة تضع النقاط على الحروف وإنتخاب مرجعية قومية.
- وحدة الهدف والخطاب السياسي قولا وفعلا.
- إنتخاب شخصية إعتبارية بالإجماع ليقود الحركة، يلتف الجميع حوله في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة والمهمة من تاريخ شعبنا والمنطقة، إسوة بجميع

حركات التحرر العالمية في مرحلة التحرر القومي، فالسفينة، كما يقال، لاتتحمل سوى ربان واحد .
- وضع مصلحة الشعب " الكردايتي" فوق جميع المصالح الشخصية والحزبية.
وغيرها من الخطوات النضالية الكفيلة والقادرة على إستغلال المرحلة لصالح النضال التحرري القومي والوطني الكردي.
السؤال الثالث:
- ما رايك بخطوة الإتحاد السياسي، وهل ترغبون بالإنضمام إليه؟.
لاشك أن إحدى أهم متطلبات المرحلة هو التخلص من الحالة اللاطبيعية في الجسم السياسي الكردي، وأقصد هنا مهمة التخلص من حالة الإنقسام والتشتت والتعددية الحزبية، فالمجتمع الكردي لايتحمل بالفعل كل هذه التنظيمات والمسميات وهي أولا وأخيرا حالة مرضية. ولو نظرنا في هذا الإطار، نرى أن الإتحاد السياسي يشكل خطوة إيجابية بمعناه الشمولي العام، ولكن في إطاره الخاص وفي شكل وظروف إنشائه يترك تساؤلات مشروعة في الشارع الكردي ومن قبل أطرافا سياسية لابد من الإجابة عليها وهي:
- هل يقصد من المشروع إتحادا أم وحدة سياسية، وإذا كان المقصود منه وحدة سياسية لماذا لم تتم إنجازه فورا.
- هل درس الموضوع جيدا وعن قناعة أم أنه جاء متسرعا بسبب الظروف السياسية الإستثنائية التي تمر بها الحركة الكردية وبضغط من القواعد الحزبية للأحزاب الأربعة؟.
- وهل يمكن من الناحية المنهجية القبول بهذا الإتحاد في إطار المجلس الوطني الكردي والذي يثير مخاوف من قبل بعض الأطراف على أنه طرحه جاء بديلا عن المجلس.
على العموم، كل المحاولات والمشاريع الوحدوية، خطوات في الطريق الصحيح، لكن التقييم النهائي بالنسبة لمشروع الإتحاد السياسي يترك للمستقبل القريب، وفقا لنتائجه السياسية ومدى خطواته العملية.
وبالنسبة لرغبتنا في الإلتحاق به، حقيقة لانخفي أن الموضوع طرح علينا منذ حولي شهرين، وأبدينا حينها عن إستعدادنا لمناقشة المشروع والدخول فيه، إلا أن المشروع لم يناقش بشكله الكافي حسب إعتقادنا، وهذا مايترك مخاوف من إمكانية فشل المشروع في مهده. ونحن في البارتي الطليعي الكردستاني نقف دوما إلى جانب المشاريع الوحدوية الحقيقية إذا كانت تعبر بالفعل عن المصالح العليا لأمتنا الكردية وقضاياها القومية.

السؤال الرابع:
- الاوضاع المعيشية في كردستان سوريا؟
تعيش كردستان سوريا وضعا إقتصاديا طارئا وإستثنائيا مأساويا بكل معنى الكلمة بسبب تردي الأوضاع الإقتصادية – الإجتماعية، وما آلت إليه وضع البلاد بسبب الحرب المدمرة والقذرة التي تشنها قوات الإحتلال الأسدي ضد الشعوب السورية. واليوم هناك أخطار محدقة حقيقية ومخيفة بمدن وبلدات وقرى غرب كردستان، أن أبناء المنطقة مهددون بالموت البطئ بسبب النقص في المواد الغذائية الأساسية كالدقيق والخبز وحليب الأطفال والنفط وإقتطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر وغياب الخدمات العامة، مما تضع المنطقة على وشك كارثة إنسانية حقيقية، فالمجتمع في إقليم كردستان سوريا يعاني من الجوع والخوف والأمراض وزيادة في حالات الوفيات بسبب الظروف القاسية. وتجري كل هذه الأمور في ظل تدخل فئات غريبة إلى مناطقنا بدعم من فئات محلية عنصرية وخارجية تهدف إلى تعكير أجواء السلم الأهلي والدفع بالمنطقة نحو حالة من الحرب المدمرة، ناهيك عن قصف المنطقة بين حين وآخرمن قبل طائرات النظام بحجة ملاحقة الجيش الحر في ظل حصار إقتصادي على المنطقة، الأمر الذي يهدد بالتهجير الجماعي للسكان فيما لو إستمرت الأمور بهذا الشكل، مما سيؤثر على عملية التغيير الديموغرافي في المنطقة.
ان حل الأزمة الإقتصادية مرتبط إلى حد كبير بعملية التفاهم السياسي بين الأطراف الكردية ، لأن وحدتها ستوفر مستلزمات فتح حدود الإقليم بشكل أفضل. وفي هذا الإطار نناشد جميع الأطراف السياسية الكردية بالتحرك السريع لإيجاد حلول مناسبة للوضع القائم في المنطقة. كما أن الواجب يدعوا البرجوازية الكردية اينما كانت بالتحرك السريع لمد يد العون لأبناء المنطقة، ونضع تركيا والعراق كدولتين جارتين أمام مسؤلياتهما التاريخية أمام مايحدث من كوارث على الجانب الآخر من حدودهما.

C.V

ب.د.إسماعيل محمد حصاف

- مواليد قرية كرسور المرسينية كردستان سوريا، منطقة قامشلو – ناحية عامودا عام 1953 .

- متزوج من السيدة ماركريت حصاف وأب لخمسة أطفا : باور (1992) ، ميديا (1995)، فيان (1998)، سيبان (2001)، جود ، (2003) .

- درس الإبتدائي من الأول وحتى الصف الخامس في مدرسة قرية كرسور. وفي عام 1965 أكمل الصف السادس في مدرسة صلاح الدين في حي

العنترية بمدينة قامشلو. ومن ثم درس المرحلتين الإعدادية والثانوية في مدارسها.

- ينتمي لعائلة قومية، إحتضنت إسرته منذ بداية الستينات كوادر البارتي والملاحقين والمناضلين الكرد، الأمر الذي نما فيه شعورا قوميا مبكرا جدا.

- في عام 1965 إنتقل للدراسة في قامشـلو وهناك تعرف على الحركة السياسية الكوردية بشكل أكثر لوجود أخيه وصهره في البارتي.

- عام 1969 قبل كمرشح في عضوية الفرقة، ثم عضو فرقة في صيف العام ذاته.

- في عام 1970 شارك في المظاهرة الطلابية للشباب الكرد في قامشلو .

- في الفترة مابين 1973-1975 مسؤولا عن التنظيمات الطلابية في قامشلو.

- عام 1973 حضر المؤتمر الثالث للبارتي المنعقد في قامشلو.

- عام 1974 أنتخب عضوا في مكتب اللجنة المنطقية في الجزيرة .

- في عام 1974 تم فصله من سلك التدريس فقط بعد عشرون يوما من تعينه كوكيل معلم في قرية أم زركان التابعة لناحية تل تمر على أساس شهادة البكالوريا بحجة " خطر على أمن الدولة " .

- كانون الثاني عام 1975 أنتخب مندوبا للمؤتمر الرابع للحزب الذي إنعقد آنذاك في منطقة الدكوانة ببيروت لبنان .

- بعد المؤتمر وفي عام 1975 أصبح مسؤولا حزبيا متفرغا في منطقة شرق قامشلو، ولعب دورا متواضعا في تحريض الرفاق على النضال وعدم الإستسلام لليأس على أثر إتفاقية 6 آذار ضد الحركة الكوردية في كردستان العراق وبأن الحركة ستعود اقوى مما كانت عليه .

- في صيف عام 1975 لعب دورا كبيرا في إنقاذ الحزب اليساري الكردي في سوريا من السقوط بسبب محاولة بعض الأطراف للنيل منه .

- في أيلول عام 1975 أرسل إلى الإتحاد السوفياتي بمنحة حزبية، وشارك بفعالية في نشاطات طلبة كوردستان في الخارج طوال 12 عاما .

- عام 1981 نال درجة الماجستير في العلوم التربوية باللغتين الروسية والإنجليزية من معهد بياتيغورسك للغات – الإتحاد السوفياتي.

- عام 1982 أسس منظمة الحزب اليساري الكردي في أوربا ومسؤولا عنه في أوربا والسوفيات.

- في آب عام 1983 أحد مؤسسي جمعية طلبة وشبيبة كردستان (يوكسي) التي ضمت أكثر من 12 تنظيما كردستانيا في الجزاء الأربعة من كردستان وأنتخب عضوا في قيادتها في المؤتمر المنعقد في برلين الغربية ومسؤولا عن الإتحاد السوفياتي ومسؤولا عن العلاقات الكردستانية في أوربا، حيث شارك في إجتماع برلين للجمعيات الطلابية الكوردستانية عام 1983 وإجتماع براغ في خريف العام ذاته

- مسؤولا عن تنظيم البارتي اليساري الكردي في سوريا في أوربا والسوفييت خلال 1982 – 1985 .

- أصدر في عام 1983 ولوحده في موسكو جريدة شهرية بإسم " راستي " تتناول القضايا الكوردستانية – ناطقة بإسم منظمة أوروبا للحزب اليساري الكردي في سوريا، صدر منها 12 عددا سلم جميع نسخها إلى مكتبة البروفيسور جليلي جليل في يريفان للإحتفاظ عام 1986 .

- كان من المنظمين والمخططين الأساسيين لمظاهرة موسكو ضد التدخل الجيش التركي في كوردستان العراق عام 1983، التي قبل حدوثها دفعت بالسفارتين التركية والعراقية للإحتجاج، لأن موسكو كانت قد أعطت حينها

الضوء الأخضر للطلبة الكرد بمبادرة من د.إسماعيل حصاف عن طريق صديق الشعب الكردي أندريه أندريه ميرونوف أحد المسؤولين السوفيات المقربين للكرد بالقيام بهذه المظاهرة ولم تتم المظاهرة بسبب الإحتجاج المذكور من قبل سفارتي يغداد وأنقرة ،فسلم حصاف السيد ميرونوف شخصيا مذكرات إحتجاجية للجهات السوفيتية التي وعدت بتقديمها إلى خمس دول كبرى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الصين، الأمم المتحدة .
- خلال وجوده في موسكو حصل على منح للطلبة الكرد ومنهم من كردستان العراق وساهم إلى جانب الآخرين بحل قضاياهم الدراسية عن طريق الوزارة .

- في 22 كانون الثاني عام 1986دافع عن أطروحة الدكتوراة التي تحمل عنوان " المسألة الكردية في العلاقات الدولية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية " وتشكل كوردستان العراق محور الرسالة وبإشراف من البروفيسور والمختص بالقضية الكوردية ميخائيل سيميونوفيج لازاريف من القسم الكوردي في جناح الشرقين الأوسط والأدنـى لمعهد الإستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفياتية .

- نهاية عام 1986 عاد من برلين - موسكو إلى قامشلو بهدف الإنخراط في العمل النضالي الكوردي وترأس مجموعة من الرفاق من خريجي الشهادات ومن بعض الكوادر القديمة من أجل وحدة الحركة الكوردية في سوريا.

- ساهم بتواضع بحملة التبرعات اثناء الهجرة المليونية لكورد العراق من أدوية وغيرها .

- عمل إستاذا جامعيا في ليبيا في الفترة مابين 1992 - 2000 وعامي 2002– 2006 في جامعتي سبها والتحدي ووصل إلى درجة إستاذ مشارك .

- عام 2002 قدم مشروع برنامج الحد الأدنى للحركة الكردية في سوريا وسلم المشروع شخصيا إلى الأمناء العامون .

- في الفترة 2000- 2002 شكل مجموعات شبابية وتثقيفهم وتحت شعار" لنكن مستعدين لمواجهة التحديات القادمة " .

- في عام 2002 طلب منه رئاسة وفد من المثقفين الكرد السوريين إلى السليمانية برعاية جهة سياسية كردية لمقابلة جلال الطالباني، لكنه رفض لسببين : الأول عدم قناعته بالجهة الكردية المنظمة للوفد، والسبب الآخر رفضه القفز فوق هولير، إذ طالب زيارة سروك مسعود بارزاني أولا في هولير ومن ثم التوجه إلى السليمانية لمقابلة الطالباني، وبالتالي فإن أعضاء الوفد سافروا بدونه آنذاك وحصلوا في السليمانية على إمتيازات وعمل وسكن ولايزالون .

- أول كردي يحصل على شهادة الكادر الحزبي من غرب كردستان في السوفيات عام 1980، دراسة سنتين خارج الدوام الرسمي مساءا.

- أكاديمي متخصص في المسألة الكردية حامل دكتوراه في فلسفة التاريخ- مجال العلاقات الدولية (دبلومات).

- زار كوردستان العراق في آب – أيلول 2004 والمرة الثانية في الأول من أيلول عام 2006 لخدمة شعبه في الجزء المحرر من كوردستان ومن ذلك التاريخ عضو هيئة تدريسية في جامعة صلاح الدين بقسم التاريخ كلية الأداب بدرجة محاضر ولا يزال على رأس عمله بدرجة بروفيسور.

من مؤلفاته:

- **سمكو بيجيرماني، كوردستان القضية والوطن في المعاهدات والمواثيق الدولية، (ب.م) ، 1986.**

- المسألة الكردية في العلاقات الدولية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية (أطروحة الدكتوراة) نوقش في معهد الإستشراق في 22 كانون الثاني 1986، موسكو، باللغة الروسية (غير منشورة) .
1- وجاء الربيع، رواية حاجي جندي، ترجمة عن الروسية، دمشق، 1993.
2- الصرخة (رواية تاريخية حقيقية عن إبادة الإيزيديين في زمن الدولة العثمانية، ترجمة عن الروسية، د.إسماعيل محمد حصاف، مراجعة وتقديم: صائب خدر، الطبعة الثانية، دار سطور، بيروت، 2016 (هي نفس رواية حاجي جندي وجاء الربيع).
3- أبحاث علمية كردية، دمشق 1993، ترجمة عن الروسية .
4- Derdê Gel رواية الجزء الأول وزارة الثقافة، هولير، 2011 (باللغة الكردية اللاتينية).
5- الراعي الصغير (قصة مترجمة عن الروسية) 1992 ،(تحت الطبع).
6- وزيرى أشو، دوسية البارزانـــي في محفظة ســتالين الفولاذية، مؤسسة البحوث والنشر موكرياني، هولير ،2008، (عن الروسية).
7- موضوعات من الكردولوجيا السوفيتية (ترجمة عن الروسية)، مؤسسة البحوث والنشر موكرياني، هولير، 2008.
8- كوردستان والمسالة الكردية، مؤسسة البحوث والنشر موكرياني ،أربيل، 2009 .
9- صلوات غولياموف، آريا القديمة وكــوردستان الأبدية (الكرد من أقدم الشعوب)ترجمة: (عن الروسية)، مؤسسة البحوث والنشر موكرياني، هولير ، 2011 .
10- تاريخ كردستان سوريا المعاصر (1916 – 1946)، الجزء الأول، معهد كردستان وآسيا الصغرى للدراسات الأكاديمية – روسيا الفيدرالية – موسكو، فرع كردستان – أربيل، 2017.
11- تاريخ كردستان سوريا المعاصر (1947 – 1962)، الجزء الثاني، معهد كردستان وآسيا الصغرى للدراسات الأكاديمية – روسيا الفيدرالية – موسكو، فرع كردستان – أربيل، 2017.

12- تاريخ كردستان سوريا المعاصر (1963 – 1975)، الجزء الثالث، معهد كردستان وآسيا الصغرى للدراسات الأكاديمية – روسيا الفيدرالية – موسكو، فرع كردستان – أربيل، 2017.
13- القضية الكردية في الصراع الاقليمي والدولي، أربيل، 2018.
14- حسرتيان، الكرد في تركيا الحديثة، ترجمة عن الروسية (تحت الطبع).
15- المسألة الكردية في سوريا (تحت الطبع).

البحوث الأكاديمية:

1- العلاقات الكردية – الأرمنية (في ضوء المصادر الروسية والأرمنية)، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (9)، 2008.
2- عرض بيبلوغرافي موجز للمسيرة العلمية لنخبة من الباحثين في الكوردولوجيا السوفياتية خلال سنوات (1959 – 1990)، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد، 16، 2010.
3- حاجي جندي حياته وأعماله (1907 – 1990)،(بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (17)، 2011.
4- سياسة الحكومات السورية تجاه المسألة السورية (في ضوء تطور الأحداث في جنوب كردستان) (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكردية، العدد (25)،2013.
5- Osman sebrî: Xebat û têkûşîna siyasî (1905 1993) منشور في مجلة الأكاديميةالكردية، العدد (27)، 2013.
6- الصراع داخل البارتي الديمقراطي الكوردي في سوريا (1960 – 1975)، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكردية، العدد (29)، 2014.
7- عوامل وظروف تأسيس الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي) عام 1957،(بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكردية، العدد (31)، 2014.

8- سياسة الإستعمار الفرنسي تجاه الكورد في سوريا خلال فترة الإنتداب (1920 – 1946)، مجلة جامعة صلاح الدين،المجلد (20)، العدد (2)، 2016
9- دور الكورد في مقاومة الإستعمار الفرنسي في سورية خلال عهد الإنتداب، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (35)، 2016.
10- احداث عامودا تموز – آب عام 1937، مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (37)، 2017. (بحث أكاديمي).
11- حركة عدم الإنحياز: نظرة إلى الماضي وأخرى إلى المستقبل، مجلة جامعة سبها، العدد (1)، 1994 (بحث أكاديمي).
12- الصراع على أفريقيا في ظل الحرب الباردة مجلة (الدراسات الإفريقية)، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، العدد 5، 2001. (بحث أكاديمي). إضافة إلى مئات المقالات ومنها:

المقالات :

1- الهجرة الكوردية إلى أين ؟ (قضايا وحوارات العدد 9 -10- 2001) .
2- تركيا والصراع في الشرقين الأوسط والأدنى 2 – 2 ، المنتدى 2001 .
3- الأحداث في أفغانستان : نظرة إلى الماضي وأخرى إلى المستقبل ، المنتدى ، 2001.
4- المسالة الكوردية وخيارات نحو حل عادل ونهائي ، كولان العربي ، 2002 .
5- القضية الكوردية والمسؤولية الدولية . (2003) .
6- ماذا بعد الأول من شباط ، 2004 .
7- إرهاب العالمي وإرهاب الدولة .
8- المسالة الكوردية .
9- الدبلوماسية الكوردية إلى أين ؟ 3-3 .

10- أحداث قامشلو أسباب ونتائج دروس وعبر 4 – 4 بإسم : سامي جتين .(2004) .
11- السيد عوني فرسخ تحليلك لايرقى غلى المستوى المطلوب عليك قراءة التاريخ مجددا (2004).
12- الفيدرالية في كوردستان الجنوبية بين حق الكورد في تقرير المصير وبين المنطق الشوفيني البدائي 0 2004) .
13- الفيدرالية الكوردية ضمانة للديمقراطية لعموم العراق .
14- إنتخاب سروك بارزاني رئيسا لكوردستان حد فاصل في التاريخ السياسي الكوردي الحديث والمعاصر (2005) .
15- زيارة الرئيس مسعود بارزاني الأورو – أمريكية (الصوت الآخر) . (2005)
16- ثلاثة قضايا لاتتحمل التأجيل في كوردستان الجنوبية .
17- لابد من ثورة ثقافية في بنية العقل : للقوميات التي تتحكم بكوردستان .
18- بعد نصف قرن : الجامعة العربية في كوردستان .
19- إعلان دمشق للتغير الوطني الديمقراطي كرديا .
20- العراق الجديد : الجمهورية الثانية أمام مفترق الطرق ودور المثقف العربي في إنجاح العملية السياسية
21- الجمهورية الثانية وكوردستان بعد الإنتخابات مابين عقد الشراكة والإنفصال .
22- . إيران في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية والقضية الكردية .
23- الصراع على الشرقين الأوسط والأدنى في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية .
24- تركيا المعاصر في العلاقات الدولية والمسألة الكردية .
25- العراق من سايكس – بيكو إلى ثورة 14 تموز 1958 .
26- منبر الجزيرة منبر لأصحاب آراء الإستعلاء القومي والديني .
27- جمهورية كوردستان وعاصمتها مهاباد (2005) .
28- – آذار قدر الكورد .
29- تحية إلى حزب آزادي وقيادته .

30- أول رئيس كوردي للعراق الحديث إرهاصا بميلاد عهد جديد في الشرق الأوسط والعالم العربي .
31- إنتفاضة قامشلو وإنعكاساتها الإقليمية والدولية على المسالة الكوردية في سوريا (2005).
32- المسالة الكوردية في إطار العلاقات التركية – الأوربية (2005) .
33- حل القضية الكوردية في سوريا خطوة اساسية نحو دمقرطة البلاد (2005).
34- الجعفري إنحراف من المسار : من موقع مفارعة الدكتاتورية إلى دكتاتور .
35- التجمع العربي لنصرة الكورد خطوة في الإتجاه الصحيح .
36- الحركة الكردية في سوريا بين أزمة الفكر والممارسة 2 – 2 . (2006) .
37- حكومة كوردستان نموذجا للديمقراطية والتعايش المشترك .
38- كركوك تتفاءل بكابينة المالكي وتنتظر حلا عادلا لقضيتها .
39- المسألة الكردية في تركيا وإرهاب الدولة .
40- المسألة الكردية في سوريا بعد سنتين من إنتفاضة آذار التاريخية .
41- القضية الكوردية في سوريا وضرورات الحل .
42- هل ترشيح الجعفري : هو القرار الأنسب للعراق الفيدرالي التعددي الديمقراطي الجديد ،(صوت الآخر) و (العربية) .
43- كوردستان العراق في الذكرى الثانية لفاجعة هولير (الأول من شباط 2004) . .
44- رياض الترك وصيا على التاريخ لاغيا الحقوق الكردية .
45- كوردستان إيران في الذكرى الستين لقيام جمهورية مهاباد الديمقراطية (16 كانون الأول – 22 كانون الثاني 1946) .
46- نحو تسخير جميع الطاقات لخدمة المشروع القومي الكوردي، (Civata Kurdi) .
47- جمهورية كوردستان الديمقراطية في ذكراها الستين ، الصوت الآخر)العدد 81 ، كانون الثاني ، (2006) .

48- قيام وسقوط جمهورية مهاباد الكوردية والحرب الباردة (كلكامش) .
49- العلم العراقي لايزال يمثل العهد البائد وضرورات التغير (الصوت الآخر) العدد 119 ، تشرين الثاني 2006 .
50- رد هادئ على التصريحات الصحفية للوفد البرلماني التركي إلى كركوك (الصوت الآخر) العدد 116 ، 2006 .
51- الكورد ومشروع الشرق الأوسط الكبير – الجديد (الصوت الآخر) العدد 121 ن تشرين الثاني 2006 .
52- ملاحظات أولية حول تصريحات السيد إسماعيل هنية المعادية للشعب الكوردي ، عفرين – نت 2006 .
53- في الذكرى الرابعة والأربعون للإحصاء الإستثنائي في كردستان سوريا ، عفرين – نت 2006 .
54- Pirsa Kurd li Kurdistana Rojava pisti du salan di serhildana Qamishlore .
55- Komara Kurdistana democrat .
56- Music Folklore Alcordeh
57- Sakiro mihoyi : Rewsenbir u dirokzan (1930 -2007), hawara nu , jimara 30 , heziran 2007 .
58- الكورد وحق تقرير المصير,الصوت الآخر، العدد 125 ، كانون الأول 2006 .
59- العراق أمام مفترق الطرق وقضية كركوك والمادة 140 هي الحسم ،الصوت الآخر ، العدد 123 ، تشرين الثاني 2006 .
60- تقرير بيكر – هاملتون : عودة إلى الحرب الباردة ؟ أم نهاية للإمبراطورية الأمريكية ، الصوت الآخر ، العدد 126 ، كانون الأول 2006 .
61- المرحلة الراهنة ودور الأكاديميين والمثقفين العرب في العراق ، الصوت الآخر ، العدد 128 ، كانون الثاني 2007 .
62- جمهورية كوردستان الدمقراطية شعلة مضيئة في تاريخ الأمة الكوردية ، الصوت الآخر ، العدد 129 ، كانون الثاني ، 2007 .

63- وفيق السامرائي : وصيا على العراق ،الإتجاه الآخر ، 2002 .
64- تركيا وسياسة إزدواجية المعايير ، الإتجاه الآخر ، 2002 .
65- الإبادة الأرمنية والكورد ، هاوار نوى ، العددين 25 – 26 ، كانون الثاني – شباط ، 2007 .
66- تركيا وإستراتيجية الهجوم خير وسيلة للدفاع.. رهان فاشل ، الصوت الآخر ، العدد 131 ، كانون الثاني ، 2007 .
67- الديمقراطية في كوردستان العراق شعلة مضيئة في الشرق الأوسط، الصوت الآخر ، العدد 143 ، أيار 2007 .
68- الطريق إلى ترسيخ الوحدة الوطنية يمر عبر تنفيذ بنود الدستور ، الصوت الآخر ، العدد 145 ، أيار 2007 .
69- العمليات الإرهابية الأخيرة في كوردستان : الأهداف والنتائج ، الصوت الآخر، العدد 146 ، أيار 2007 .
70- أوربا وكوردستان : نظرة إلى الماضي وأخرى إلى المستقبل ، الصوت الآخر ، العدد 148 ،حزيران ، 2007 .
71- سيفر – لوزان ضمانة لحق الأمة الكوردية في تقرير المصير ن الصوت الآخر ، العدد 156 ، آب 2007 .
72- المسألة الكوردية في سوريا ، الصوت الآخر ، العدد159 ، آب 2007 .
73- تعميق نهج الكورديتي هو الرد الأفضل على مجزرة كر عزير وسيبا شيخ خدر ،الصوت الآخر، العدد ،161 ، أيلول 2007 .
74- في الذكرى السادسة والأربعين لثورة أيلول التحررية ، الصوت الآخر ، العدد 162 ، أيلول 2007 .
75- تركيا على مفترق الطرق وحل المسالة الكوردية هو الحكم ، الصوت الآخر ،العدد165 ، تشرين الأول 2007 .
76- قضية كركوك تدخل عنق الزجاجة ، الصوت الآخر ، العدد ، 176 ، كانون الثاني 2008 .
77- كركوك نظرة إلى الماضي وأخرى إلى المستقبل ، الصوت الآخر ،العدد 178 ، كانون الثاني ، 2008 .

78- مقابلة عن العلم العراقي ، الصوت الآخر ، العدد179 ،كانون الثاني 2008 .
79- أول خطوة نحو الديمقراطية الحقيقية في العراق تكمن في تنفيذ المادة (140) ، الصوت الآخر ، العدد ،182 ، شباط 2008 .

80- حذار أن يعيد التاريخ نفسه ،الصوت الآخر ، الصوت الآخر، العدد 184 ، شباط 2008 .
81- مصطفى البارزانـــي : القائد والأسطورة ، الإتجاه الآخر ، العدد 186 ، آذار ، 2008 .
82- المسألــة الكوردية في سوريا بين العنف والحل الديمقراطي (الآذار الدامي) ،
الصوت الآخر ، العدد 187 ، نيسان ، 2008 .

84 – مقابلة مع خبات عن كركوك .

85 – سيفر – لوزان ، خبات ، العدد 2565 ،24 تموز 2007 .

86 – مقابلة مع زاغروس 2007 ، عن تشكيل الدولة الكوردية .

87 _ مقابلة مع كوردستان TV 2007 ، حول الوضع في كوردستان أثناء الهجوم التركي .

88 – مقابلة مع تلفزيون روسيا عن التهديد التركي لكوردستان .

89 – الملاح السياسية العامة للعاتم بعد الحرب العالمية الثانية – القسم الأول - ،

هيزل ، العدد 8 ، 2008 .

90 – الملامح السياسية العامة للعاتم بعد الحرب العالمية الثانية – القسم الثاني -، هيزل، العدد 9، 2008 .

91 – رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يتأرجح مابين الدستور ومجالس

الإسناد ، الصوت الآخر ، العدد 222 ، 2008 .

92 – تقرير في مئوية حاجي جندي، بدعوة من إتحاد الكتاب الكورد بدهوك في 22

كانون الأول 2008 .

93 - الحل السلمي للمسالتة الكوردية في تركيا هو الخيار الأفضل والوحيد ، الصوت الآخر ، العدد ، 226 ، كانون الثاني 2009 .

94 – النظام الفدرالي التعددي في العراق مابين النظرية والتطبيق ، الصوت الآخر ، العدد 237 ، نيسان 2009 .

96 – مشروع ديمستورا إجهاض للمادة (140) ، الصوت الآخر ، العدد ، 242 ، أيار 2009

97 - نجاح الإنتخابات في كوردستان واجب قومي مقدس وخطوة نحو حماية الإنجازات ، الصوت الآخر ، العدد 246 ،حزيران ، 2009 .

98 – نجاح الانتخابات في كوردستان ضمان للحرية والاستقرار وقفزة نحو حماية المنجزات وتطويرها ، الصوت الآخر ، العدد 252 ، 22 تموز 2009 .

100- مشروع الدستور السوري الجديد مابين الفكر العروبي القومجي والمراوغة السياسية، 19.2.2012.

101- التورط الروسي في العقدة السورية، 15 شباط 2012.

102- رسالة مفتوحة إلى المناضل الأخ مسعود بارزاني رئيس إقليم كوردستان العراق حول عقد كونفرانس هولير، 31 كانون الثاني ، 2012 .

103- المادة (140) في ضوء قيام الأقاليم في مناطق النزاع

104- الثورة والثورة المضادة في العالم العربي(الدوافع والآفاق)

105- حق إعلان دولة كوردستان الرد الأمثل على غلاة الشوفينية العربية

106- ...الحكم الفدرالي في سوريا – رؤية للطرح والتداول

107- ...قراءة نقدية في بيان المجلس الوطني الإنتقالي السوري**،29 آب ،2011 .**

108- مشروع قانون الأحزاب في سوريا إلى أين ؟،26 تموز 2011 .

109- المسالة الكردية في سوريا ليست مشكلة أحصاء ، 14 نيسان ، 2011 .

110- في الذكرى الأولى لرحيل العالم الكردولوجي السوفياتي، 11 آذار 2011 .

111- ثورات الشعوب تهز عروش الإستبداد في الشرق الأوسط، 2آذار ، 2011 .

112-لمحة موجزة عن حياة رشيد حمو السياسية (1925 – 2010(،3 كانون الثاني 2011 .

113-إستقلال جنوب السودان خطوة نحو حل القضايا القومية المزمنة في العالم العربي، 12 كانون الثاني ،2011 .

114- حول كتاب الصراع في سوريا النظام-الكرد-المعارضة ، 27 كانون الأول ، 2010 .

115- أزمة الحركة الكردية في كردستان سوريا إلى أين؟، 7 أيلول ،2010 .

116- عزمي بشارة والكيل بمكيالين ما بين (الدعوة لإنشاء دولة فلسطين) و(الدعوة إلى إستعباد الكرد).

117- ضحت أمريكا بالكرد ثلاثة مرات خلال قرن كامل (ما بين سنتى 1917 – 2017) .

118- لقائين متباعدين مع الراحل عزيز محمد اللقاء الأول في موسكو 1985 والثاني في أربيل 2015.

119-سياسة إدماج كردستان من كمال اتاتورك ...إلى رجب طيب أردوغان.

120- عزيز محمد رؤية شيوعي كردي في المسالة الكردية.

121-من جرائم جندرمة الكمالية ضد الشعب الكردي، نشر الصديق زين العابدين زينارZeynelabidin Zinar على صفحته باللغة الكردية هذه الوقائع الوحشية بحق الشعب الكردي وأقوم بدوري بترجمتها ونشرها على صفحتي: (ملاحظات يومية من دفتر جندرمة كمالي).

122- الحرب على كردستان:الأهداف والنتائج.

123- الأخ المناضل البارز مسعود بارزاني رئيس إقليم كوردستان الموقر.

124- الأخ ســـروك مسعود بارزاني رئيس كوردستان وزعيم الشعب الكوردي.

125- السكرتير الأسبق للحزب الديمقراطي الكردستاني حبيب محمد كريم في ذمة الخلود.

126- فلك الدين كاكائي في ذمة الخلود.

127- وزيرى أشو.

128 - د.عبدالرحمن قاسملو : الأكاديمي والسياسي (1930-1989)

129- برقية تهنئة بمناسبة الذكرى الـ 67 لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني – العراق.

118- لقاء مع السياسي السوداني رئيس حزب الأمة السوداني ورئيس الوزراء السابق في فندق شيراتون الساعة 7.5 مساء ودام اللقاء حوالي ساعة في يوم السبت 9 أيار 2009 .

مستشار التحرير في مجلة (هاوار الجديدة).

- **مستشار مجلة ميَذوو – جمعية الثقافة التاريخية لكردستان**
- **عضو الأمانة العامة لإتحاد القوى الديمقراطية الكردية في سوريا 2011/12/22 – 2013/11/6**
- **عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا من تاريخ 9 آذار 2017 ولايزال.**
- **أنتخب عضوا في مكتب العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي في سوريا ENKSE بتاريخ الأحد 10 من كانون الأول 2017**
ناقش وأشرف على العشرات من رسائل البكالوريوس والماجستير وأطاريح الدكتوراة.
- **إستاذ مساعد بتاريخ 2010/12/22 برقم 3036/1/1 تاريخ 2011/10/30.**
- **بروفيسور في قسم التاريخ كلية الآداب – جامعة صلاح الدين بتاريخ 2016/5/2.**
- **عضو اللجنة العلمية لقسم التاريخ بكلية الآداب – جامعة صلاح الدين منذ عام 2006**
- **مسؤول اللجنة الثقافية لكلية الآداب – جامعة صلاح الدين للعام الجامعي 2016/2015.**
- **مؤسس وسكرتير الثارتي الطليعي الكردستاني – سوريا (PPK-S) .**

التكريم:

1- **تكريم من إتحاد كتاب الكورد بدهوك، لمشاركته بمئوية الكاتب الكردي حاجي جندي (1908 – 1990)، دهوك في 2008/12/22.**
2- **تكريم من دةزطاي نةتةوةيي بارزاني نة مةر في بارزان في ذكرى 76 لميلاد نبراس الأمة الكردية مصطفى بارزاني (1903 – 1979): (مصطفى بارزاني بداية مرحلة جديدة في تاريخ الكورد نحو التحرر والإستقلال) ومشاركته بموضوع (خطوات نحو الإستقلال وإنشاء الدولة الكردية)، 15 آذار 2017.**

3- تكريم من الفرع الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني في 26 أيار 2017 بمناسبة الذكرى 41 لثورة طولان التقدمية، لدوره في الإشراف على الدراسات الأكاديمية الخاصة بتاريخ حركة التحرر القومية الكردية في الفترة مابين (1975 – 1991).
4- شكر وتقدير من رئيس جامعة صلاح الدين د.أحمد دزه يي بمناسبة منح درجة البروفيسور، 21 حزيران 2017.
5- تكريم تقدير من د.يوسف طوران وزير التعليم العالي والبحث العلمي، تقديرا لجهوده كبروفيسور وتكريس عمره في العملية التربوية والتعليمية بكل صدق وإخلاص في مجال الدراسات العليا في جامعات كردستان، 27 حزيران 2018.
6- شكر وتقدير من وزارة التعليم العالى والبحث العلمي، تقديرا لتسخير عمره بتطوير عملية التعليم والعلم والترقية إلى أعلى درجات العلمية (بروفيسور) في مجال تخصصه والمساهمة في التطوير العام للوطن على أسس صحيحة، 27 حزيران 2018.
7- الشكر والتقدير من رئيس حكومة إقليم كوردستان الأخ نيضيرفان بارزاني بتاريخ 8 نيسان 2018، ردا على رسالة المواساة في وفاة الراحل دلوظان إدريس بارزاني.

المقابلات:

1- مقابلة مع صحيفة التآخي 5/20/ 2013
2- مقابلة مع صحيفة خندان، 2013/5/23.
3- مقابلة مع صحيفة خه بات، العدد (5554)، 2018/7/18.

4- ندوة بدعوة من بنكه ي هاودنك عن كتاب " بارودخي سياسي كوردستاني سوريا له ماوه ي سالاني 1920-1970 . بتاريخ 8 / 7/ 2012 .
5- مقابلة عن الوضع السياسي لسوريا وغرب كردستان speda TV يوم 25 تموز 2012

6- تاريخ الصحافة في مدينة هولير – هاودنك 2012/8/1.
7- الخلافات بين الإقليم وبغداد ووضع الحركة الكردية في سوريا – هاودنك 2012/8/7.
8- Gel.Kur تاريخ أيلول 2012.
9- كه رما كه رم Gel Kur 4 تشرين الأول 2012 .
10- محاضرات للكوادر من الساعة 9 – 430 مساء تاريخ 30 تشرين الأول 2012 .
11- مقابلة مع مجلة ميديا عن سوريا 2 تشرين الثاني 2012
12- مقابلة عن الوضع الكردي والسوري Kurdistan TV 9 تشرين الثاني 2012
13- مقابلة مع ARK يوم الأثنين 12 تشرين الثاني 2012
14- مقابلة مع تيشك يوم 2012/11/20 حول وضع كردستان وسوريا.
15- حضور تخريج دورة حزبية وتكريمه ميدالية 2012/11/20
16- حضور ندوة للسيد حسين الحكيم عن إستشهاد الحسين ، المركز الثقافي، 2012/11/22، جامعة صلاح الدين.
17- ARK 20 .2.2013
18- تقييم 3 بحوث للمؤتمر العلمي
19- تقييم بحث سليمانية مؤتمر علمي
20- مقابلة مع Rêga حول كتاب المسألة الكردية 2013/9/5

21- مشاركة في برنامج Civat تلفزيون ARK يوم 2018/8/3، عن المسألة الكردية في سوريا والموقف الدولي.

22- 2016/6/20 مقابلة مع ARK عن الوضع في الحسكة.

23- 2016/8/20 مقابلة مع تلفزيون K24 حول الوضع في كردستان سوريا

24- **2016/9/2 مقابلة مع Kurdistan T.V حول الهجوم** التركي على كردستان.

25- 2017/10/2/ مقابلة مع زاكروس حول المؤتمر القومي الكردي.

26- 2017/10/2 تلفزيون كردستان حول الإستفتاء في جنوب كردستان.

27- 2017/10/31 مقابلة مع زاكروس حول وحدة الكرد.

28- 2017/11/16 برنامج حواري Civat في تلفزيون ARK

29- 2018/5/31 برنامج حواري Civat في تلفزيون ARK

وغيرها العديد من اللقاءات